











محمد أمين

# كتاب

شرح الدر المختار

« مؤلفه »

﴿ محمد علاء الدين الحصكفي ﴾

( المتوفى سنة ١٠٨٨ )

﴿ الجزء الاول ﴾

﴿ طبع على نفقة مدرسي ﴾

( مدرسة القضاء الشرعي )



مطبعة الواعظ بأول شارع درب الجمايز

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

حمدا لك يا من شرحت صدورنا بأنواع الهداية سابقا \* ونورت بصائرنا  
بتنوير الأبصار لاحقا \* وأفضت علينا من أشعة شريعتك المطهرة بحرا  
رائقا \* وأعدت لدينا من بحار منحك الموفرة نهرا فائقا \* وأنمت نعمتك  
علينا حيث يسرت ابتداء تبييض هذا الشرح المختصر تجاه وجه منبع الشريعة  
والدرر \* وضجيعه الجليلين أبي بكر وعمر \* بعد الاذن منه صلى الله عليه  
وسلم وعلى آله وصحبه الذين حازوا من منح فتح كشف فيض فضلك الوافي  
حقائقا \* وبعد فيقول فقير ذى اللطف الحنفى \* محمد علاء الدين الحصكفى \*  
ابن الشيخ على الامام بجامع بنى أمية ثم المفتى بدمشق المحمية الحنفى \* لما  
ييضت الجزء الأول من خزائن الأسرار \* وبدائع الافكار \* فى شرح تنوير  
الابصار \* وجامع البحار \* قدرته فى عشر مجلدات كبار \* فصرفت عنان  
العناية نحو الاختصار \* وسميته بالدر المختار \* فى شرح تنوير الابصار \*  
الذى فاق كتب هذا الفن فى الضبط والتصحيح والاختصار \* ولعمري  
لقد أضحت روضة هذا العلم به مفتحة الأزهار \* مسلسلة الأنهار \* من  
عجائب ثمرات التحقيق مختار \* ومن غرائب ذخائر تدقيق محير الافكار \*

لشيخ شيخنا شيخ الاسلام محمد بن عبد الله الترمذي الحنفي القزويني عمدة  
 المتأخرين الأختيار \* فاني اردويه عن شيخنا الشيخ عبد النبي الخليلي عن المصنف  
 عن ابن نجيم المصري بسنده الى صاحب المذهب أبي حنيفة بسنده الى  
 النبي صلى الله عليه وسلم المصطفى المختار \* عن جبريل عن الله الواحد القهار \*  
 كما هو مبسوط في اجازاتنا بطرق عديدة عن المشايخ المتبحرين الكبار \*  
 وما كان في الدرر والفرر لم أعزّه الا ماندر وما زاد وعزّ ثقله عزوته لقائله  
 روما للاختصار \* ومأمولى من الناظر فيه أن ينظر بعين الرضا والاستبصار \*  
 وان يتلافى تلافه بقدر الامكان او يصفح ليصفح عنه عالم الاسرار والاضمار \*  
 ولعمري ان السلامة من هذا الخطر \* لا تمرّ بعز على البشر \* ولا غرو فان  
 اللسيان من خصائص الانسانية \* والخطأ والزلل من شعار لآدمية \*  
 وأستغفر الله مستغيذا به من حسد يسد باب الانصاف ويرد عن جميل  
 الاوصاف \* ألا وان الحسد حسك \* من تعلق به هلك \* وكفى للحاسد ذما آخر  
 سورة الفلق \* في اضطراره بالفاق \* لله در الحسد ما أعدله \* بدأ بصاحبه فقتله  
 وما أنا من كيد الحسود بآمن ولا جاهل يزرى ولا يتدبر

ولله در القائل

هم يحسدوني وشر الناس كلهم من عاش في الناس يوما غير محسود  
 اذ لا يسود سديد بدون ودود يمدح \* وحسود يقدر \* لاث من زرع  
 الاثن \* حصد المحن \* فاللثم يفضح \* والكريم يصلح \* لكن بأخي بعد  
 الوقوف على حقيقة الحال \* والاطلاع على ما حرره المتأخرون كصاحب  
 البحر والنهر والفيض والمصنف وجدنا المرحوم وعزّه زاده واخي زاده

وسعدى افندى والزليخى والاكمل والكمال وابن الكمال \* مع تحقيقات  
 سنح بها البال \* وتلقيتها عن خول الرجال \* وبأنى الله العصمة لكتاب غير  
 كتابه \* والمنصف من اغترق قليل خطأ المرء فى كثير صوابه \* ومع هذا  
 فن اتقن كنانى هذا فهو الفقيه الماهر ومن ظفر بما فيه فيقول بملء فيه  
 كم ترك الاول والاخر \* ومن حصله فقد حصل له الحظ الوافر لانه هو البحر  
 لكن بلا ساحل \* ووابل القطر غير أنه متواصل \* بحسن عبارات \* ورمز  
 اشارات \* وتنقيح معانى \* وتحرير مبانى \* وليس الخبر كالعيان \* وستقر به  
 بعد التأمل العيان \* فخذ ما نظرت من حسن روضه الاسمى \* ودع ما سمعت عن  
 الحسن وسلى

خذ ما نظرت ودع شيئاً سمعت به فى طلعة الشمس ما يفنيك عن زحل  
 هذا وقد أضحت أعراض المصنفين أغراض سهام السنة الحساد \* وتنافس  
 تصانيفهم معرضة بأيديهم تقتب فوائدها ثم ترميها بالكساد  
 اخا العلم لا تمجل بعيب مصنف ولم تتقن زلة منه تعرف  
 فكيف افسد الراوى كلاماً بعقله \* وكما حرف الاقوال قوم وصحفوا  
 وكما ناسخ أضحى لمعنى مغيرا \* وجاء بشئ لم يرد المصنف  
 وما كان قصدي من هذا أن يدرج ذكرى بين المحررين \* من المصنفين  
 والمؤلفين \* بل القصد رياض الفريجة \* وحفظ القروع الصحيحة \* مع رجاء  
 الغفران \* ودعاء الاخوان \* وما على من أعراض الحاسدين عنه حال حياتى \*  
 فسيتلقونه بالقبول ان شاء الله تعالى بعد وفاتى \* كما قبل  
 ترى الفتى ينكر فضل الفتى لو ما وخبنا فاذا ما ذهب

لج به الحرص على انكته يكتنبا عنه بقاء الذهب

فهاك مؤلفا مهذبا لمهمات هذا الفن \* مظهر الدقائق استعملت الفكر فيها اذا  
ما الليل جن \* متحررا ارجح الافوال وأوجز العبارة \* متمدا في دفع الايراد  
الطف الاشارة \* فربما خالفت في حكم أو دليل \* خفيه من لا اطلاع له  
ولا فهم عدولا عن السبيل \* وربما غيرت تبعا لما شرح عليه لمصنف كلمة أو  
حرفا \* وما درى أن ذلك لشكته تدق عن نظره وتخفى \* وقد أنشدني شيخني  
الحبر السامي \* والبحر الطامى \* واحد زمانه \* وحسنه أوانه \* شيخ الاسلام  
الشيخ خير الدين الرملى أطل الله بقاءه

قل لمن لم ير المعاصر شيئا ويرى للأوائل التقدما

ان ذاك القديم كان حديثا وسيدى هذا الحديث قديما

على أن المقصود والمراد \* ما أنشدني شيخني رأس المحققين النقاد \* محمد أفندى  
الحامنى وقد أجاد

لكل بنى الدنيا مراد ومقصد وان مرادى صحة وفراغ

لا تبلغ في علم الشريعة مبلغا يكون به لى فى الجنان بلاغ

ففى مثل هذا فليتأفكس أولو النهى وحسبى من الدنيا الضرور بلاغ

فما الفوز الا فى نعيم مؤبد به الميش رغد والشراب يساغ

### ❦ مقدمة ❦

حق على من حاول علما ما أن يتصوره بحده أو رسمه ويعرف موضوعه  
وغايته واستمداده فالفقه لئمة العلم بالشئ ثم خص بعلم الشريعة وفقه بالكسر

فقها علم وفقه بالضم فقاها صار فقها واصطلاحا عند الاصوليين العلم بالاحكام  
الشرعية الفرعية المكتسب من أدلتها التفصيلية \* وعند الفقهاء حفظ الفروع  
وأقله ثلاث وعند أهل الحقيقة الجمع بين العلم والعمل لقول الحسن البصري انما  
الفقيه المعرض عن الدنيا الزاهد في الآخرة البصير بعيوب نفسه . وموضوعه فعل  
المكاف ثبوتاً أو سلباً . واستمداده من الكتاب والسنة والاجماع والقياس . وغايته  
الفوز بسعادة الدارين . وأما فضله فكثير شهير ومنه ما في الخلاصة وغيرها  
النظر في كتب أصحابنا من غير سماع أفضل من قيام الليل وتعلم الفقه أفضل  
من تعلم باقي القرآن وجميع الفقه لا بد منه وفي الملتقط وغيره عن محمد لا يقبني  
للرجل أن يعرف بالشعر والنحو لأن آخر أمره إلى المسئلة وتعليم الصبيان  
ولا بالحساب لأن آخر أمره إلى مساحة الارضين ولا بالتفسير لأن آخر  
أمره إلى التذكير والقصص بل يكون علمه في الحلال والحرام ومالا يدمته  
من الاحكام كما قيل

إذا ما اعتز ذو علم بعلم      فعلم الفقه أولى باعتزاز

فكم طيب بفوح ولا كسك      وكم طير يطير ولا كبازي

وقد مدحه الله تعالى بتسميته خيراً بقوله تعالى ومن يؤت الحكمة  
فقد أوتي خيراً كثيراً وقد فسر الحكمة زمرة أبواب التفسير بعلم الفروع الذي  
هو علم الفقه ومن هنا قيل

وخير علوم علم فقه لأنه      يكون إلى كل العلوم توسلا

فان فقيها واحدا متورعا      على ألف ذى زهد تفضل واعتلي

وهما متأخروان مما قيل للامام محمد الفقيه

تفقه فان الفقه أفضل قائد  
 وكن مستفيدا كل يوم زيادة  
 فان فقيها واحدا متورعا  
 ومن كلام علي رضي الله عنه

ما الفضل الا لاهل العلم انهم  
 ووزن كل امرئ ما كان يحسنه  
 ففز بعلم ولا تجهل به أبدا  
 وقد قيل العلم وسيلة الى كل فضيلة العلم يرفع المملوك الى مجالس الملوك  
 لولا العلماء لهلك الأمراء وانما العلم لاربابه ولاية ليس لها عزل  
 ان الأمير هو الذئب يضحي أميرا عند عزله  
 ان زال سلطان الولا ية كان في سلطان فضله

واعلم ان تعلم العلم يكون فرض عين وهو بقدر ما يحتاج لدينه وفرض  
 كفاية وهو ما زاد عليه لنفع غيره ومندوبا وهو التبحر في الفقه وعلم القلب  
 وحراما وهو علم الفلسفة والشعبذة والتنجيم والرمل وعلوم الطبائمين والسحر  
 والكهانة ودخل في الفلسفة المنطق ومن هذا القسم علم الحرف وعلم الموسيقى  
 ومكروها وهو أشمار المولدين من الغزل والبطالة ومباحا كأشعارهم التي لا  
 يستخف فيها كذا في فوائد شتى من الاشياء والنظائر ثم تقل مسألة الرباعيات  
 ومحطها أن الفقه هو ثمرة الحديث وليس ثواب الفقيه أقل من ثواب المحدث  
 وفيها كل انسان غير الانبياء لا يعلم ما أراد الله تعالى له وبه لان ارادته تعالى  
 غيب الا الفقهاء فانهم علموا ارادته تعالى بهم بحديث الصادق المصدوق من

يرد الله به خيراً بفقهاء في الدين وفيها كل شيء يستل عنه العبد يوم القيامة إلا العلم  
لأنه طلب من نبيه أن يطلب لزيادة منه وقل رب زدني علماً فكيف يستل  
عنه وفيها إذا سئلنا عن مذهبنا ومذهب مخالفنا قلنا وجوباً مذهبنا صواب  
يحتمل الخطأ ومذهب مخالفنا خطأ يحتمل الصواب وإذا سئلنا عن معتقدا  
ومعتقد خصومنا قلنا وجوباً الحق ما نحن عليه والباطل ما عليه خصومنا  
وفيها العلوم ثلاثة علم نضج وما احترق وهو علم النحو والاصول وعلم لا نضج  
ولا احترق وهو علم البيان والتفسير وعلم نضج واحترق وهو علم الحديث  
والفقه وقد قالوا الفقه زرع عبد الله بن مسعود رضي الله عنه وسقاه علقمة  
وحصده إبراهيم النخعي وداسه حماد وطحنه أبو حنيفة وعجنه أبو يوسف  
وخبره محمد فساثر الناس يأكلون من خبره وقد نظم بعضهم فقال

الفقه زرع ابن مسعود وعلقمة      حصاده ثم إبراهيم دواس  
نمان طاحنه يعقوب عاجنه      محمد خبز والاكل الناس

وقد ظهر علمه بتصانيفه كالجامعين والمبسوط والزيادات والنوادر حتى  
قيل أنه صنف في العلوم الدينية تسعمائة وتسعة وتسعين كتاباً ومن تلامذته  
الشافعي رضي الله عنه وتزوج بأم الشافعي وفوض إليه كتبه وماله فبسببه  
صار الشافعي قتيلاً ولقد انصف الشافعي حيث قال من أراد الفقه فليزِم أصحاب  
أبي حنيفة فإن المعاني قد تيسرت لهم والله ما صرت قتيلاً إلا بكتب محمد  
ابن الحسن وقال اسماعيل بن أبي رجاء رأيت محمداً في المنام قتل له ما فعل الله  
بك فقال غفر لي ثم قال لو أردت أن أعذبك ما جعلت هذا العلم فيك قتل  
له فأين أبو يوسف قال فوقنا بدرجتين قلت فأبو حنيفة قال هيهات ذاك في



أعلى عليين كيف وقد صلى الفجر بوضوء المشاء أربعين سنة وحج خمسا وخمسين حجة ورأى ربه في المنام مائة مرة ولها قصة مشهورة وفي حجة الأخيرة استأذن حجة الكعبة بالدخول ليلا ققام بين العمودين على رجله اليمنى . ووضع اليسرى على ظهرها حتى ختم نصف القرآن ثم ركع وسجد ثم قام على رجله اليسرى ووضع اليمنى على ظهرها حتى ختم القرآن فلما سلم بكى ونابحى ربه وقال إلهى ما عبدك هذا العبد الضعيف حق عبادتك لكن عرفك حق معرفتك فهب تقصان خدمته لكمال معرفته فتهف هاتم من جانب البيت يا أبا حنيفة قد عرفتنا حق المعرفة وخدمتنا فأحسنst الخدمة قد غفرنا لك ولمن اتبعك ممن كان على مذهبك الى يوم القيامة . وقيل لأبي حنيفة بم بلغت ما بلغت . قال ما بلغت بالأفادة وما استنكفت عن الاستفادة قال مسافر بن كرام من جعل أبا حنيفة يده وبين الله رجوت أن لا يخاف وقال فيه

حسبي من الخيرات ما أعدده يوم القيامة في رضا الرحمن  
دين النبي محمد خير الورى ثم اعتقادي مذهب الثمان  
وعنه عليه الصلاة والسلام ان آدم افتخر بى وأنا أفنخر  
برجل من أمتى اسمه نمان وكنيته أبو حنيفة هو سراج أمتى وعنه  
عليه الصلاة والسلام ان سائر الأنبياء يفتخرون بى وانا افتخر بأبى  
حنيفة من أحبه فقد أحبنى ومن أبغضه فقد أبغضنى كذا فى المقدمة  
شرح مقدمة أبى الليث قال فى الضياء المعنوى وقول ابن الجوزى  
- م ٢ اول -

انه موضوع تمصّب لانه روى بطرق مختلفة وروى الجرجاني في مناقبه  
بسند سهل بن عبد الله التستري انه قال لو كان في امتي موسى وعيسى  
مثل أبي حنيفة لما هودوا ولما تنصروا ومنذبه أكثر من أن تحصى وصنف  
فيها سبط ابن الجوزي مجلدين كبيرين وسماه الانتصار لأئمة الأئمة الأئمة  
وصنف غيره أكثر من ذلك والحاصل أن أبا حنيفة النعمان من أعظم معجزات  
المصطفى بعد القرآن وحسبك من مناقبه اشتهار مذهبه ما قال قولاً الا  
اخذ به امام من الأئمة الأعلام وقد جمل الله الحكيم لأصحابه واتباعه من  
زمنه الى هذه الأيام الى أن يحكم بمذهبه عيسى عليه السلام وهذا يدل على  
أمر عظيم اختص به من بين سائر العلماء العظام كيف لا وهو كالصديق  
رضي الله عنه له أجره وأجر من دون الفقه وألفه وفرع أحكامه على أصوله  
العظام الى يوم الحشر والقيام وقد اتبعه على مذهبه كثير من الأولياء الكرام  
من أنصف بثبات المجاهدة وركض في ميدان المشاهدة كإبراهيم بن ادم  
وشقيق البلخي ومعروف الكرخي وأبي يزيد البسطامي وفضيل بن عياض  
وداود الطائي وأبي حامد اللفاف وخلف بن أيوب وعبد الله بن المبارك ووكيع  
ابن الجراح وأبي بكر الوراق وغيرهم ممن لا يحصى لبعده أن يستعصى قلوب  
وجسدوا فيه شبهة ما تبعوه ولا اقتدوا به ولا وافقوه وقد قال الأئمة تاذ  
أبو القاسم القشيري في رسالته مع صلابته في مذهبه وتقدمه في هذه  
الطريقة سمعت الأستاذ أبا علي الدقاق يقول أنا أخذت هذه الطريقة من  
أبي القاسم النصر أباذي وقال أبو القاسم أنا أخذتها من الشبلي وهو أخذها  
من السري السقطي وهو من معروف الكرخي وهو من داود الطائي

وهو أخذ العلم والطريقة من أبي حنيفة وكل منهم أثنى عليه وأقر بفضله  
فجبا لك يا أخى ألم يكن لك أسوة حسنة في هؤلاء السادات الكبار أكانوا  
متهمين في هذا الاقرار والافتخار وهم أئمة هذه الطريقة وأرباب الشريعة  
والحقيقة ومن بدمهم في هذا الامر فلم تبع وكل ماخالف ما اعتمدوه  
مردود ومبتدع وبالجملة فليس أبو حنيفة في زهده وورعه وعبادته وعلمه  
وفهمه بمشارك ومما قال فيه ابن المبارك رضى الله عنه

لقد زان البلاد ومن عليها	امام المسلمين أبو حنيفة
باحكام وآثار وقته	كآيات الزبور على صحيفه
فما في المشرقين له نظير	ولا في المغربين ولا بكوفه
بيت مشمرا سهر الليالي	وصام نهاره لله خيفه
فن كآبى حنيفة في علاه	امام للخليفة وال خليفة
رايت المائبين له سفاها	خلاف الحق مع حجيج ضعيفه
وكيف يحل أن يؤذى فقيهه	له في الارض آثار شريفة
وقد قال ابن ادريس مقالا	صحيح النقل في حكم لطينه
بأن الناس في قته عيال	على فقه الامام أبي حنيفة
فلعنة ربنا أعداد ومل	على من رد قول أبي حنيفة

وقد ثبت ان ثابتا والد الامام أدرك الامام على بن ابى طالب فدعا له ولذريته  
بالبركة وصح ان أبا حنيفة سمع الحديث من سبعة من الصحابة كما بسط في  
أواخر منية المفتى وأدرك بالسن نحو عشرين صحابيا كما بسط في اوائل الضياء  
وقد ذكر العلامة شمس الدين محمد أبو النصر بن عرب شاه الانصارى الحنفى

في منظومته الألفية المسماة بجواهر العقائد وذرر القلائد ثمانية من الصحابة

من روى عنهم الامام الاعظم أبو حنيفة رضى الله عنهم أجمعين حيث قال

معتق مذهب عظيم الشأن      أبى حنيفة الفتى النعمان

التابعي سابق الأئمة      بالعلم والدين سراج الأمة

جما من أصحاب النبي أدركا      أثرهم قد اقتضى وسلكا

طريقة واضحة المنهاج      سالمة من الضلال الداجي

وقد روى عن انس وجابر      وابن ابى أوفى كذا عن عاصر

أعنى أبا الطفيل ذا ابن وائلة      وابن انيس الفتى وائلة

عن ابن جزء قد روى الامام      وبنت عجرد هى التمام

رضى الله الكريم دائما      عنهم وعن كل الصحاب العظما

وتوفى ببغداد قيل في السجن ليلى القضاء وله سبعون سنة بتاريخ

خمس مائة قبل يوم توفى ولد الامام الشافعى رضى الله عنه فعد من

مناقبه وقد قيل الحكمة في مخالفة تلامذته له أنه رأى صبيا يلعب في الطين

فخذه من السقوط فأجابه بأن احذر أنت السقوط فان في سقوط العالم

سقوط العالم فحينئذ قال لأصحابه أن توجه لكم دليل فقولوا به فكان كل يأخذ

برواية عنه ويرجحها وهذا من غاية احتياطه وورعه وعلم بأن الاختلاف من

آثار الرحمة فهما كان الاختلاف أكثر كانت الرحمة أوفر لما قالوا رسم المفتى

ان ما اتفق عليه أصحابنا في الروايات الظاهرة يفتى به قطعا واختلف فيها اختلفوا

فيه والأصح كما في السراجية وغيرها أنه يفتى بقول الامام على الإطلاق ثم

بقول الثاني ثم بقول الثالث ثم بقول زفر والحسن بن زياد وصحح في الحاوى

القديسي قوة المدرك وفي وقف البحر وغيره متى كان في المسئلة قولان  
 مصححان جاز القضا. والافتاء بأحدهما وفي أول المضمرات اما العلامات  
 للافتاء فقوله وعليه الفتوى وبه يفتى وبه تأخذ وعليه الاعتماد وعليه عمل اليوم  
 وعليه عمل الأمة وهو الصحيح أو الأصح أو الأظهر أو الأشبه أو الأوجه  
 أو المختار ونحوها مما ذكر في حاشية البردوي اه وقال شيخنا الرملي في  
 فتاويه وبعض الألفاظ آكد من بعض فلفظ الفتوى آكد من لفظ الصحيح  
 والأصح والأشبه وغيرها ولفظ وبه يفتى آكد من الفتوى عليه والأصح  
 آكد من الصحيح والأحوط آكد من الاحتياط انتهى. قلت لكن في شرح  
 المنية للطبي عند قوله ولا يجوز من مصحف الا بفلافه اذا تعارض إمامان  
 معتبران عبر أحدهما بالصحيح والآخر بالأصح فالأخذ بالصحيح أولى  
 لانهما اتفقا على أنه صحيح والأخذ بالمتفق أوفق فليحفظ. ثم رأيت في رسالة  
 آداب الفتى اذا ذيلت رواية في كتاب معتمد بالأصح أو الاولى أو الأوفق  
 أو نحوها فله أن يفتى بها وبمخالفتها أيضا أيا شاء واذا ذيلت بالصحيح أو المأخوذ  
 به أو به يفتى أو عليه الفتوى لم يفت بمخالفة الا اذا كان في الهداية مثلاه  
 الصحيح وفي الكافي بمخالفة هو الصحيح فيخير فيختار الأقوى عنده والأليق  
 والأصلح اه فليحفظ وحاصل ما ذكره الشيخ قاسم في تصحيحه انه لا فرق  
 بين الفتى والقاضى الا أن الفتى مخبر عن الحكم والقاضى ملزم به وأن الحكم  
 والفتيا بالقول المرجوح جهل وخرق للأجماع وأن الحكم الملتق باطل بالأجماع  
 وأن الرجوع عن التقليد بمد العمل باطل اتفاقا وهو المختار في المذهب وأن  
 الخلاف خاص بالقاضى المجتهد واما المقلد فلا ينفذ قضاؤه بخلاف مذهبه

أصلاً كما في القضية . قلت ولا سيما في زماننا فإن السلطان ينص في منشوره على نفيه عن القضاء بالأقوال الضعيفة فكيف بخلاف مذهبه فيكون معزولاً بالنسبة لغير المعتمد من مذهبه فلا ينفذ قضاؤه فيه وينقض كما بسط في قضاء الفتح والبحر والنهر وغيرها قال في البرهان وهذا صريح الحق الذي يعض عليه بالنواجذ نعم أمر الأمير متى صادف فصلاً مجتهداً فيه نفذ أمره كما في سير الترخانية وشرح السير الكبير فليحفظ . وقد ذكرنا أن المجتهد المطلق قد فقد وأما المقيد فعلى سبع مراتب مشهورة وأما نحن فقلنا اتباع ما رجحوه وما صححوه كما لو أفتوا في حياتهم فأن قلت قد يحكون أقوالاً بلا ترجيح وقد يختلفون في الصحيح قلت يعمل بمثل ما عملوا من اعتبار تغير العرف واحوال الناس وما هو الآن وفق وما ظهر عليه التعامل وما قوى وجهه ولا يخلو الوجود ممن يميز هذا حقيقة لا غنا على من لم يميز أن يرجع لمن يميز لبراءة ذمته فنسأل الله تعالى التوفيق والقبول بحجاء الرسول كيف لا وقد يسر الله تعالى ابتداء تبييضه في الروضة المحروسة والبقعة المأنوسة تجاه وجه صاحب الرسالة وحائز الكمال والبسالة وضجيجيه الجليلين الضرغامين الكاملين رضى الله عنهما وعن سائر الصحابة أجمعين ووالدينا ومقلديهم بأحسان الى يوم الدين ثم تجاه الكعبة الشريفة تحت الميزاب وفي الحطيم والمقام وا لله الميسر للتمام



## كتاب الطهارة

قدمت العبادات على غيرها اهتماماً بشأنها والصلاة تالية للإيمان والطهارة مفتاحها بالنص وشرط بها مختص لازم لها في كل الاركان وما قيل قدمت لكونها شرطاً لا يسقط أصلاً ولذا فاقد الطهورين يؤخر الصلاة وما اورد من ان النية كذلك مردود كل ذلك أما النية ففي الفنية وغيرها من تواتر عليه المموم تكفيه النية بلسانه وأما الطهارة ففي الظهيرية وغيرها من قطعت يدها ورجلاه وبوجهه جراحة يصلى بلا وضوء ولا تيمم ولا يمد في الأصح وأما فاقد الطهورين ففي الفيض وغيره انه يتشبه عندهما وإليه صح رجوع الامام وعليه الفتوى قلت وبه ظهر ان تعتمد الصلاة بلا طهر غير مكفر كصلاته لغير القبلة او مع ثوب نجس وهو ظاهر المذهب كما في الخاتمة وفي سير الوهبانية

وفي كفر من صلى بنير طهارة مع العمدة خلف في الروايات يسطر ثم هو مركب اضافي مبتدأ أو خبر أو مفعول لفعل محذوف فان أريد التعداد بنى على السكون وكسر تخلصاً من الساكنين وضافته لامية لاميمية . وهل يتوقف حده لقباً على معرفة مفرديه لراجع نعم فالكتاب مصدر بمعنى الجمع لغة جعل شرعاً عنواناً لمسائل مستقلة بمعنى المكتوب والطهارة مصدر طهر بالفتح ويضم بمعنى النظافة لغة ولذا افردتها وشرعاً النظافة عن حدث او خبث ومن جمع نظر لأنواعها وهي كثيرة وحكمها شديدة وحكمها استباحة مالا يحل بدونها (وسبها) أى سبب وجوبها (مالا يحل) فعله

فرضا كان أو غيره كالصلاة ومس المصحف (إلا بها) أي بالطهارة صاحب البحر قال بعد سرد الأقوال ونقل كلام الكمال الظاهر أن السبب هو الإرادة في الفرض والنفل لكن بترك إرادة النفل يسقط الوجوب ذكره الزيلعي في الظهار وقال العلامة قاسم في نكته الصحيح أن سبب وجوب الطهارة وجوب الصلاة أو إرادة ما لا يحل إلا بها (وقيل) سببها (الحدث) في الحكمة وهو وصف شرعي يحل في الأعضاء يزيل الطهارة وما قيل أنه مانعة شرعية قائمة بالأعضاء إلى غاية استعمال المزيل فتعريف بالحكم (والجلب) في الحقيقة وهو عين مستندرة وقيل سببها القيام إلى الصلاة ونسبا إلى أهل الظاهر وفسادهما ظاهر. واعلم أن أثر الخلاف إنما يظهر في نحو التماثل نحو أن وجب عليك طهارة فأنت طالق دون الانتم للاجماع على عدمه بالتأخير عن الحدث ذكره في التوشيح وبه اندفع ما في السراج من إثبات الثمرة من جهة الانتم بل وجوبها موسع بدخول الوقت كالصلاة فإذا ضاق الوقت صار الوجوب فيها مضيقا. وشرائطها ثلاثة عشر على ما في الأشباه وشرائط وجوبها تسعة وشرائط صحتها أربعة ونظمها شيخ شيخنا العلامة على المقدسي شارح نظم الكنز فقال

شرط الوجوب العقل والاسلام	وقدرة ماء والاحتلام
وحدث ونفي حيض وعدم	تقاسها وضيق وقت قد هجم
وشرط صحة عموم البشرة	بمائه الطهور ثم في المرة
فقد تقاسها وحيضها وأن	يزول كل مانع عن البدن

وجملها بمضمون أربعة شرط وجودها الحس وجود المزيل والمزال عنه والقدرة



على الازالة وشرط وجودها الشرعى كون المزيل مشروع الاستعمال في مثله  
وشرط وجوبها التكليف والحدث وشرط صحتها صدور الطهر من أهله  
في محله مع فقد مانعه ونظمها فقال

تسلم شروطا للوضوء مهمة	مقسمة في أربع وثمان
فشرط وجود المحس منها ثلاثة	سلامة أعضاء وقدرة امكان
لمستعمل الماء القراح وهو معا	وشرط وجود الشرع خذها بآمان
فطلق ماء مع طهارته ومع	طهورية أيضا ففقر ببيان
وشرط وجوب وهو اسلام بالغ	مع الحدث التميز بالعقل يا عاتى
وشرط لتصحيح الوضوء زوال ما	يعد اتصال المياه من أدران
كشمع ورمص ثم لم يتخلل الا	وضوء مناف يا عظيم ذوى الشأن
وزيد على هذين أيضا تقاطر	مع الفسلات ليس هذا لدى الثانى

وصفتها فرض للصلاة وواجب للطواف قيل ووس المصحف  
للقول بأن المطهرين الملائكة وسنة للنوم ومندوب في نيف وثلاثين  
موضعا ذكرتها في الخزان منها بمد كذب وغيبة وفقهة وشعروا كل جزور  
وبعد كل خطيئة وللخروج من خلاف الماء . وركنها غسل ومسح  
وزوال نجس . وآلتها ماء وتراب ونحوهما . ودليلها آية اذا قمتم الى الصلاة وهى  
مدنية اجماعا وأجمع أهل السير ان الوضوء والغسل فرضا بمكة مع فرض  
الصلاة بتعليم جبريل عليه السلام وانه عليه الصلاة والسلام لم يصل قط الا  
بوضوء بل هو شريعة من قبلنا بدليل هذا وضوئى ووضوء الانبياء من قبلى

وقد تقرر في الاصول ان شرع من قبلنا شرع لنا اذا قصه الله تعالى ورسوله من غير انكار ولم يظهر نسخه ففائدة نزول الآية تقرير الحكم الثابت وتأني اختلاف العلماء الذي هو رحمة كيف وقد اشتملت على نيف وسبعين حكما مبسوطة في تيمم الضياء عن فوائد الهداية وعلى ثمانية امور كلها مثنى طهارتين الوضوء والغسل ومطهرين الماء والصعيد وحكمين الغسل والمسح وموجبين الحدث والجنابة ومبيحين المرض والسفر ودليلين التفصيلي في الوضوء والاجاملي في الغسل وكنايتين الفائط والملازمة وكرامتين تطهير الذنوب واتمام النعمة أى بموته شهيدا للحدث من داوم على الوضوء مات شهيدا ذكره في الجوهرة وانما قال آمنوا بالنية دون آمنتم ليم كل من آمن الى يوم القيامة قاله في الضياء وكأنه مبنى على أن في الآية التفاتا والتحقيق خلافة وأتى في الوضوء بأذا التحقيقية وفي الجنابة بأن التشكيكية للإشارة الى أن الصلاة من الامور اللازمة والجنابة من الامور العارضة وصرح بذكر الحدث في الغسل والتيمم دون الوضوء ليعلم أن الوضوء سنة وفرض والحدث شرط للثاني لا للأول فيكون الغسل على الغسل والتيمم على التيمم عبثا والوضوء على الوضوء نور على نور

(اركان الوضوء اربعة ) عبر بالاركان لأنه أفيد مع سلامته عما يقال ان اريد بالفرض القطعي يرد تقدير المسوح بالربع وان اريد العملي يرد المنسول وان اجيب عنه بما لخصناه في شرح الملتقى ثم الركن ما يكون فرضا داخل الماهية وأما الشرط فما يكون خارجا فالفرض اعم منهما وهو ما قطع بلزومه حتى يكفر جاحده كأصل مسح الرأس وقد يطلق على العملي

وهو ما تفوت الصحة بفوائده كالمقدار الاجتهاد في الفروض فلا يكفر جاحده  
(غسل الوجه) اى اسالة الماء مع التقاطر ولو قطرة وفي الفيض اقله قطرتان في الاصح  
(مرة) لان الامر لا يقتضى التكرار (وهو) مشتق من المواجهة واشتقاق  
الثلاثي من المزيّد اذا كان أشهر في المعنى شائع كاشتقاق الرعد من الارتعاد  
واليم من التيمم (من مبدأ سطع جبهته) اى المتوضئ بقريئة المقام  
(الى أسفل ذقنه) اى منبت أسنانه السفلى (طولا) كان عليه شعر أولا  
عدل عن قولهم من قصاص شعره الجارى على الثالب الى المطرد ليعم الأنعم  
والاصلع والأنزع (وما بين شحمى الاذنين عرضا) وحينئذ فيجب غسل  
المياقي (وما يظهر من الشفة عند انضمامها) وما بين الذنار والأذن لدخوله  
في الحد وبه يفنى (لا غسل باطن العينين) والاذن والفم وأصول شعر  
الحاجبين واللحية والشارب ووينم ذباب للخرج (وغسل اليدين) أسقط لفظ  
فرادى لعدم تقيد الفرض بالانفراد (والرجلين) الباديتين السليمتين فان  
المجروحتين والمستورتين بالخلف وظليفتها المسح (مرة) لما مر (مع المرفقين  
والكعبين) على المذهب وما ذكرنا من أن الثابت بعبارة النص غسل يد  
ورجل والأخرى بدلالته ومن البحث في إلى وفي القراءتين في أرجلكم قال  
في البحر لا طائل تحته بعد انعقاد الأجماع على ذلك (ومسح ربيع الرأس مرة)  
فوق الأذنين ولو باصابة مطر أو بلل باقى بعد غسل على المشهور لا بعد مسح  
الأن يتقاطر ولو مد أصبعا أو أصبعين لم يجز الا أن يكون مع الكف أو  
بالأبهام والسبابة مع ما بينهما أو بيماء ولو أدخل رأسه الاثاء أو خفه أو  
جبيرته وهو محدث أجزاءه ولم يصر الماء مستعملا وان نوى اتفاقا على الصحيح

كما في البحر عن البدائع ( وغسل جميع اللحية فرض ) يعني مليا ( أيضا )  
 على المذهب الصحيح الفتى به المرجوع اليه وما عدا هذه الرواية مرجوع  
 عنه كما في البدائع ثم لا خلاف أن المسترسل لا يجب غسله ولا مسحه  
 بل يسن وان الخليفة التي ترى بشرتها يجب غسل ما تحتها كذا في  
 التهر وفي البرهان يجب غسل بشرة لم يسترها الشعر لحاجب وشارب  
 وعنفقة في المختار ( ولا يعاد الوضوء ) بل ولا بلّ المحل ( بحلق  
 رأسه ولحيته كما لا يباد ) الفسل للمحل ولا الوضوء ( بحلق شاربه وحاجبه  
 وقلم ظفره ) وكشط جلده ( وكذا لو كان على أعضاء وضوئه قرحة ) كالدملة  
 ( وعليها جلدة رقيقة فتوضأ وأمر الماء عليها ثم نزعها لا يلزمه إعادة غسل  
 على ما تحتها ) وان تألم بالنزع على الأشبه لعدم البدلية بخلاف نزع الخف  
 فصار كما لو مسح خفه ثم حته أو قشره

﴿ فروع ﴾ - في أعضائه شقاق غسله ان قدر وإلا مسحه وإلا تركه .  
 ولو بيده ولا يقدر على الماء تيمم ولو قطع من المرفق غسل محل القطع ولو  
 خلق له يدان ورجلان فلو يبعث بهما غسلهما ولو باحدهما ففي لأصلية  
 فيفساها وكذا الزائدة ن نبتت من محل الفرض كأصبع وكف وذنين والا  
 فاحاذى منهما محل الفرض غسله ومالا فلا لكن يندب مجتبي

( سننه ) أفاد أنه لا واجب للوضوء ولا للفسل والا لقدمه وجمها لأن  
 كل سنة مستقلة بدليل وحكم وحكمها ما يؤثر على فعله ويلازم على تركه وكثيرا ما  
 يعرفون به لانه محط مواقع أنظارهم وعرفها الشئ بما ثبت بقوله عليه الصلاة  
 والسلام أو بفعله وليس بواجب ولا مستحب لكنه تعريف لطلقها والشرط

في المؤكدة المواظبة مع ترك ولو حكما لكن شأن الشروط ان لا تذكر في التعاريف وأورد عليه في البحر المباح بناء على ما هو المنصور من أن الاصل في الاشياء التوقف الا أن الفقهاء كثيرا ما يلهجون بأن الاصل الاباحة فالتعريف بناء عليه (البداية بالنية) أي نية عبادة لا تنصح الا بالطهارة كوضوء أو رفع حدث أو امتثال أمر وصرحوا بأنه بدونها ليس بعبادة ويأثم بتركها وبأنها فرض في الوضوء المأمور به وفي التوضوء بسؤر حمار وتبيذ تمر كالتيتم وبأن وقتها عند غسل الوجه وفي الاشياء ينبنى أن تكون عند غسل اليدين للرسخين لينال ثواب السنن قلت لكن في القهستاني وعلمها قبل سائر السنن كما في التحفة فلا تسن عندنا قبيل غسل الوجه كما تقرر عند الشافعي اه وفيها سبع سؤالات مشهورة نظمها المراقى فقال

سبع سؤالات لذى الفهم أنت تحكي لكل عالم في النية

حقيقة حكم محل زمن وشرطها والقصد والكيفية

(و) البداية (بالسمية) قولا وتحصل بكل ذكر لكن الوارد عنه عليه السلام باسم الله العظيم والحمد لله على دين الاسلام (قبل الاستنجاء وبمده) الاحال انكشاف وفي محل نجاسة فيسمى بقلبه ولو نسيها فسمى في خلاله لا تحصل السنة بل المندوب وأما الأكل فتحصل السنة في باقيه لا في فمات ويليقل بسم الله أوله وآخره (و) البداية (بغسل اليدين) الطاهرتين ثلاثا قبل الاستنجاء وبمده وقيد الاستيقاظ اتفاق ولذا لم يقل قبل ادخالهما الاثاء لثلاثا يتوهم اختصاص السنة بوقت الحاجة لأن مفاهيم الكتب حجة بخلاف أكثر مفاهيم النصوص كذا في النهر وفيه من الحمد

المفهوم معتبر في الروايات اتصافا ومنه أقوال الصحابة قال وينبغي تهيبه بما يدرك بالرأى لا مالا يدرك به اه وفي القهستاني عن حدود النهاية المفهوم معتبر في نص العقوبة كما في قوله تعالى كلا انهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون وأما اعتباره في الرواية فأكثرى لا كل (الى الرستقي) بالضم مفصل الكف بين الكوع والكرسوع وأما البوع ففي الرجل قال

وعظم يلى الابهام كوع وما يلى      نخصره الكرسوع والرسغ في الوسط  
وعظم يلى ابهام رجل ملقب      بيوع نخذ بالعلم واحذر من التلطف  
ثم ان لم يمكن رفع الاثنا ادخل اصابع يسراه مضمومة وصب على اليمنى لا لجل  
التيامن ولو ادخل الكف ان اراد النسل صار الماء مستعملا وان اراد الاغتراف  
لا ولو لم يمكن الاغتراف بشئ ويداه نجستانز تيمم وصلى ولم يمد (وهو) سنة كما  
ان القامحة واجبة (ينوب عن الفرض) ويسن غسلهما أيضا مع الذراعين  
(والسوك) سنة مؤكدة كما في الجوهرية عند المضمضة وقيل قبلها وهو للوضوء  
عندنا الا اذا نسيه فيندب للصلاة كما يندب لا صفر رسن وتغير رائحة وقراءة قرآن  
وأقله ثلاث في الاعلى وثلاث في الاسفل (بمياه) ثلاثة (و) ندب امساكه  
(ييمناه) وكونه لنا مستويا بلا عقد في غلظ الخنصر وطول شبر ويسناك  
عرضا لا طولا ولا مضطجما فانه يورث كبر الطحال ولا يقبضه فانه يورث  
الباسور ولا يمسه فانه يورث العمى ثم ينسله والا فيستاك الشيطان به ولا  
يزاد على الشبر والا فالشيطان يركب عليه ولا يضعه بل ينصبه والا فخطر  
الجنون قهستاني ويكره بمؤذ ويحرم بذى سم ومن منافعه انه شفاء لما دون  
الموت ومنذ كر للشهادة عنده وعند قده أو قعد أسنانه تقوم الخثرة الخشنة

أو الاصبع مقامه كما يقوم الملك مقامه للمرأة مع القدرة عليه ( وغسل الفم )  
أى استيعابه ولذا عبر بالفعل أو للاختصار ( بمياه ) ثلاثة ( والاثف ) يلوغ  
الماء المارن ( بمياه ) وهما سنتان مؤكدتان مشتملتان على سنتن خمس الترتيب  
والثلاثيت وتجديد الماء وفعلها باليمنى ( والمبالغة فيهما ) بالفرغرة ومجاوزة المارن  
( لتغير الصائم ) لاحتمال الفساد وسر تقديمهما اعتبار أوصاف الماء لأن لونه  
يدرك بالبصر وطعمه بالفم وريحه بالانف ولو عنده ماء يكفى للفعل مرة  
معهما وثلاثا بدونهما غسل مرة ولو اخذ ماء فضمض بيمضيه واستنشق بياقيه  
أجزأه وعكسه لا وهل يدخل أصبعه في فيه وأنفه الاولى نم قهستانى (وتخليل  
الliche) لتغير المحرم بعد الثلاث ويجمل ظهر كفه الى عنقه (و) تخليل (الاصابع)  
اليدين بالتشبيك والرجلين بخنصر يده اليسرى بادئا بخنصر وجه اليمنى  
وهذا بعد دخول الماء خلالها فلمنضمة فرض ( وثلاث الفسل ) المستوعب  
ولا عبرة للفرقات ولو اكتفى بمرة ان اعتاده أثم والا لا ولو زاد لطمأنينة  
القلب أو لقصد الوضوء على الوضوء لا بأس به وحديث فقد تمدى بمحلول على  
الاعتقاد ولعل كراهة تكراره في مجلس تنزيهية بل في القهستانى معزى بالجواهر  
الأسراف في الماء الجارى جائز لانه غير مضيع فتأمل ( ومسح كل رأسه  
مرة ) مستوعبة فلو تركه وداوم عليه أثم ( وأذنيه ) مما ولو ( بمائه ) لكن لو مس  
عمامة فلا بد من ماء جديد ( والترتيب ) المذكور في النص وعند الشافعى  
رضى الله عنه فرض وهو مطالب بالدليل (والولاء) بكسر الواو غسل المتأخر  
أو مسحه قبل جفاف الاول بلا عذر حتى لو فنى ماؤه ففى لطلبه  
لا بأس به ومثله التسليم والتيمم وعند مالك فرض . ومن السنن الدلك وترك

الاسراف وترك لعلم الوجه بالماء وغسل فرجها الخارج (ومستحبه)  
ويسمى مندوبا وآدابا وفضيلة وهو ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم  
مرة وتركه أخرى وما أحبه السلف (التيامن) في اليدين والرجلين ولو  
مسحا لا الاذنين والخدين فيلنزع أي عضوين لا يستحب التيامن فيهما (ومسح  
الرقبة) بظهر يديه (لا الحلقوم) لأنه بدعة (ومن آدابه) عبر بمن لأن  
له آدابا أخر أوصلها في الفتح الى نيف وعشرين وأوصلتها في الخرائن الى نيف  
وستين (استقبال القبلة وذلك أعضائه) في المرة الأولى (وادخال خصره)  
المبلولة (صماخ اذنيه) عند مسحها (تقديمه على الوقت لخير المذخور). وهذه  
احدى المسائل الثلاث المستثناة من قاعدة الفرض أفضل من النفل  
لأن الوضوء قبل الوقت مندوب وبمده فرض. الثانية إبراء المعسر مندوب  
أفضل من انظاره الواجب. الثالثة الابتداء بالسلام سنة أفضل من رده  
وهو فرض ونظمه من قال

الفرض افضل من تطوع عابد حتى ولو قد جاء منه بأكثر

الا التطهر قبل وقت وابتدا . للسلام كذلك إبراهيم

(وتحريك خاتمه الواسع) ومثله القرط وكذا الضيق ان علم وصول الماء  
وإلا فرض (وعدم الاستعانة بغيره) إلا لمذر واما استعانته عليه الصلاة  
والسلام بالمغيرة فتعليم الجواز (و) عدم (التكلم بكلام الناس) إلا الحاجة  
تقوته (والجلوس في مكان مرتفع) تحرزا عن الماء المستعمل وعبرة الكمال  
وحفظ ثيابه من التقاطر وهي أشمل (والجمع بين نية القلب وقول اللسان)  
هذه رتبة وسطى بين من سن التلفظ بالنية ومن كرهه لعدم نقله عن السلف



(والتسمية) كما مر (عند غسل كل عضو) وكذا الممسوح (والدعاء بالوارد عنده) أي عند كل عضو وقد رواه ابن حبان وغيره عنه عليه الصلاة والسلام من طرق قال محقق "شافعية الرمي فيعمل به في فضائل الأعمال وإن أنكره النووي ﴿فائدة﴾ شرط العمل بالحديث الضعيف علم شدة ضعفه وأن يدخل تحت أصل عام وأن لا يعتد سنية ذلك الحديث وأما الموضوع فلا يجوز العمل به بحال ولا روايته إلا إذا قرن ببيانه

(والصلاة والسلام على النبي بعده) أي بعد الوضوء لكن في الزيلعي أي بعد كل عضو (وإن يقول بعده) أي الوضوء (اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين) وأن يشرب بعده من فضل وضوئه) كما زمزم (مستقل القبلة قائماً) أو قاعداً وفيما عداها يكره قائماً تنزيهاً وعن ابن عمر كنائناً كل على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ونحن نمشي ونشرب ونحن قيام ورخص للمسافر شربه ما شاء ومن الآداب تماهد موقيه وكبیه وعرقويه وأخمصيه وإطالة غرته وتجييله وغسل رجليه ويساره وبلها عند ابتداء الوضوء في الشتاء والتمسح بمنديل وعدم تقض يده وقراءة سورة القدر وصلاة ركعتين في غير وقت كراهة

(ومكرهه لطم الوجه) أو غيره (بالماء) تنزيهاً والتقيتير (والإسراف) ومنه زيادة على الثلاث (فيه) تحريماً لو جاء التهر والمعلوك له أما الموقوف على من يتطهر به ومنه ماء المدارس فحرام (وتثليث المسح بماء جديد) أم بماء واحد فنذوب أو مسنون ومن منهياته التوضؤ بفضل ماء المرأة وفي موضع نجس لأن ماء الوضوء حرمة أو في المسجد إلا في أثناء أو في موضع أعد لذلك وإلقاء النخامة والامتخاط في الماء

( وينقضه خروج ) كل خارج ( نجس ) بالفتح ويكسر ( منه )  
 أى من المتوضئ الحى معتاد أولاً من السبيلين أولاً ( إلى ما يظهر ) بالبناء للمفعول  
 أى يلحقه حكم التطهير ثم المراد بالخروج من السبيلين مجرد الظهور وفى غيرهما  
 عين السيلان ولو بالقوة لما قالوا لو مسح الدم كلما خرج ولو تركه لسال نقض  
 والا لا كما لو سال فى باطن عين أو جرح أو ذكر ولم يخرج وكدمع  
 وعرق الأعرق مدم من الحجر فناقض على ما سيذكره المصنف ولنا فيه كلام  
 ( و ) خروج غير نجس مثل ( ريح أو دودة أو حصاة من دبر لا ) خروج  
 ذلك من جرح ولا خروج ( ريح من قبل ) غير مفضاة أما هى فيندب لها  
 الوضوء وقيل يجب وقيل لو منتنة ( وذكر ) لانه اختلاج حتى لو خرج ريح  
 من الدبر وهو يعلم أنه لم يكن من الأعلى فهو اختلاج فلا ينقض وإنما قيد  
 بالريح لأن خروج الدودة والحصاة منهما ناقض إجماعاً كما فى الجوهرية ( ولا )  
 خروج ( دودة من جرح أو أذن أو أنف ) أو فم ( وكذا لم ينقض منه )  
 لطهارتهما وعدم السيلان فيما عليهما وهو مناط النقض ( والمخرج ) بعصر  
 ( والخارج ) بنفسه ( سيان ) فى حكم النقض على المختار كما فى البرازية قال لأن فى  
 الإخراج خروجاً فصلاً كالقصد وفى الفتح عن الكافى انه الأصح واعتمده القهستانى  
 وفى القنية وجامع الفتاوى انه الأشبه ومعناه انه الأشبه بالمنصوص رواية  
 والراجح دراية فيكون الفتوى عليه ( و ) ينقضه ( قى ) ملاً فاه ) بأن يضبط  
 بتكلف ( من مرة ) بالكسر أى صفراء ( أو علق ) أى سوداء وأما العلق  
 النازل من الرأس فقير ناقض ( أو طعام أو ماء ) اذا وصل الى معدته وان لم  
 يستقر وهو نجس مغلظ ولو من صبي ساعة ارتضاعه هو الصحيح لمخالطة

النجاسة ذكره الحلبي ولو هو في المرى فلا تقض اتفاقاً كقوله حية اودود كثير  
 لطهارته في نفسه كماه فم النائم فانه طاهر مطلقاً به يفتى بخلاف ماء فم الميت  
 فانه نجس كقوله عين خر أو بول وان لم ينقض لقلته لنجاسته بالأصاله لا  
 بالمجاورة (لا) ينقضه قى من (بنغم) على المعتمد (اصلاً) الا المخلوط بطعام  
 فيعتبر الغالب ولو استويا فكل على حدة (و) ينقضه (دم) مائع من جوف  
 او فم (غلب على بزاق) حكماً للغالب (أو ساواه) احتياطاً (لا) ينقضه (المغلوب  
 بالبزاق) والقبيح كالدم والاختلاط بالمخاط كالبزاق (وكذا ينقضه) علقه مصت  
 عضواً وامتلات من الدم ومثلها (الفرادين) كان (كبيراً) لانه حينئذ (يخرج  
 منه دم مسفوح) سائل (والا) تكن الملقه والفراد كذلك (لا) ينقض (كبعوض  
 وذباب) كما في الخانية لعدم الدم المسفوح وفي القهستانى لا تقض ما لم يتجاوز  
 الورم ولو شد بالرباط ان نفذ البلل للخارج تقض (ويجمع متفرق القى) (ويجمل  
 كقوله واحد) (لا اتحاد السبب) وهو الفتيان عند محمد وهو الأصح لأن  
 الاصل اضافة الأحكام الى اسبابها الا لما منع كما بسط في الكافي (و) كل (ما ليس  
 يحدث) أصلاً بقرينة زيادة الباء كقوله قليل ودم او ترك لم يسئل (ليس بنجس)  
 عند الثاني وهو الصحيح رقياً باصحاب القروح خلافاً لمحمد وفي الجوهره يفتى  
 بقول محمد لو المصاب (أو) ينقضه حكماً (نوم يزيل مسكته) أى قوته  
 الماسكة بحيث تزول مقمده من الارض وهو النوم على أحد جنبيه او  
 وركيه أو قفاه أو وجهه (الا) يزل مسكته (لا) ينقض وان تعمده في الصلاة  
 أو غيرها على المختار كالنرم قاعداً ولو مستنداً الى مال أو زيل لسقط على المذهب  
 وساجداً على الهيئة المشنونة ولو في غير الصلاة على المعتمد ذكره الحلبي أو

متوركا او محتبيا ورأسه على ركبته او شبه المنكب او في محمل او  
سرج أو أكاف ولو الدابة عربانا فان حال المهبوط تقض والا لا ولو نام قاعدا  
يتمايل فسقط ان انتبه حين سقط فلا تقض به يفتى كناعس يفهم أكثر  
ما قيل عنده والعتة لا ينقض كنوم الانبياء عليهم الصلاة والسلام وهل  
ينقض أغماؤهم وغشيهم ظاهر كلام المبسوط نعم (و) ينقضه (أغماء) ومنه الغشى  
(وجنون وسكر) بأن يدخل في مشيه تمايل ولو بأكل الحشيشة (وقعقه)  
هي ما يسمع جيرانه (بالغ) ولو امرأة سهوا (يقظان) فلا يبطل وضوء صبي  
ونائم بل صلاتهما به يفتى (يصل) ولو حكما كالباني (بطهارة صغرى) ولو  
تيمما (مستقلة) فلا يبطل وضوء في ضمن الغسل لكن رجيع في الخانية والفتح  
والنهر النقض عقوبة له وعليه الجمهور كما في الذخائر الاشرقية (صلاة كاملة)  
ولو عند السلام عمدا فانها تبطل الوضوء لا الصلاة خلافا لفرج كما حرره في  
الشر نبلاية ولو فقهه امامه أو أحدث عمدا ثم قتمه المؤثم ولو مسبوقا فلا  
نقض بخلافها بعد كلامه عمدا في الاصح ومن مسائل الامتحان ولو نسي الباني  
المسح ففقهه قبل قيامه للصلاة انتقض لا بعده لبطلانها بالقيام اليها (ومباشرة  
فاحشة) بتماس الفرجين ولو بين المراتين والرجلين مع الانتشار (للجانين)  
المباشر والمباشر ولو بلا بلل على المعتمد (لا) ينقضه (مس ذكر) لكن ينسم  
يده ندبا (وامرأة) وأمرد لكن يندب للخروج من الخلاف لا سيما للامال  
لكن بشرط عدم لزوم ارتكاب مكروه مذهبه (كما) لا ينقض (لو خرج من  
أذنه) ونحوها كمينه وثديه (قيح) ونحوه كصديد وماء سره وعين (لا) بوجع  
(واذ) خرج (ب) أى بوجع (تقض) لانه دليل الجرح فدمع من بعينه رمد

أو همش ناقض فإن استمر صار ذا عذر مجتبى والناس عنه غافلون (كما)  
 ينقض (لو حشا حليله بقطنة وإبتل الطرف الظاهر) هذا لو القطننة عالية  
 أو محاذية لرأس الاحليل وان متسفة عنه لا ينقض وكذا الحكم  
 في الدبر والفرج الداخِل (وان ابتل) الطرف (الداخِل لا)  
 ينقض ولو سقطت فإن رطوبة انتقض والا لا وكذا لو ادخل أصبعه  
 في دبره ولم ينيبها فإن غيبها أو أدخلها عند الاستنجاء بطل وضوءه  
 وصومه

﴿فروع﴾ يستحب للرجل أن يحثى أن رابه الشيطان ويجب أن  
 كان لا ينقطع إليه قدر ما يوصل \* بأسورى خرج دبره ان أدخله بيده  
 انتقض وضوءه وان دخل بنفسه لا \* وكذا لو خرج بمض الدودة فدخلت \*  
 من لذ كره رأسان فالذى لا يخرج منه البول المتاد بمنزلة الجرح \* الخنثى  
 غير المشكل فرجه الآخر كالجرح والمشكل ينتقض وضوءه بكل \* منكر  
 الوضوء هل يكفران أنكر الوضوء للصلاة نعم ولنيرها لا \* شك في بعض  
 وضوءه أعاد ما شك فيه لو في خلاله ولم يكن الشك عادة له والا لا \* ولو  
 علم أنه لم يفسل عضوا وشك في تميته غسل رجله اليسرى لأنه آخر العمل  
 ولو أيقن بالطهارة وشك بالحدث أو بالمكس أخذ باليقين ولو يقنهما  
 وشك في السابق فهو متطهر ومثله المتيهم ولو شك في نجاسة ماء أو ثوب  
 أو طلاق أو عتق لم يعتبر وتامه في الاشياء

(وفرض الغسل) أراد به ما يميم العمل كما مر وبالفعل المفروض  
 كما في الجوهرة وبظاهره عدم شرطية غسل فيه وأتفه في السنوات

كذا في البحر يعني عدم فرضيتهما فيه والا فها شرطان في تحصيل الستة  
 (غسل) كل (فه) ويكفي الشرب عا لان المج ليس بشرط في الاصح (وأفقه)  
 حتى ما تحت الدرن (و) باقي (بدنه) لكن في المغرب وغيره البدن من المتكسب  
 الى الالية وحينئذ فالرأس والعنق واليد والرجل خارجة لفه داخله تبعاعرا  
 (لادلكه) لانه متمم فيكون مستحبا لا شرطا خلافا للمالك (ويجب) أى يفرض  
 (غسل) كل ما يمكن من البدن بلا حرج مرة كأذن و(سرة وشارب وحاجب و)  
 أثناء (لحية) وشعر رأس ولو متلبدا لما في فاطهروا من المبالغة (وفرع خارج)  
 لأنه كالفم لا داخل لانه باطن ولا تدخل أصبعها في قبلها به يفتى (لا) يجب  
 (غسل ما فيه حرج كمين) وان اكتحل بكحل نجس (وتقب انضم و) لا  
 (داخل قلقة) بل يندب هو الأصح قاله الكمال وعلاه بالخرج فسقط  
 الاشكال وفي المسعودى ان امكن فسخ القلفة بلا مشقة يجب والا لا (وكفى  
 بل اصل ضفירתها) أى شعر المرأة المصفور للخرج أما المقنوض فيفرض  
 غسل كله اتفاقا ولو لم يتبل أصلها يجب تقضها مطلقا هو الصحيح ولو ضرها  
 غسل رأسها تركته وقيل تمسحه ولا تمنع نفسها عن زوجها وسيجيء في  
 التيمم (لا) يكفي بل (ضفيرة) فينقضها وجوبا (ولو علويا أو تركيا) لا مكان حلقه  
 (ولا يمنع) الطهارة (ونيم) أى خروء ذباب وبرغوث لم يصل الماء تحته (وحناء)  
 ولو جرمه به يفتى (ودرن ووسخ) عطف تفسير وكذا دهن ودسومة (وتراب)  
 وطين ولو (في ظفر مطلقا) أى فرويا أو مدنيا في الأصح بخلاف نحو عيين  
 (و) لا يمنع (ماعلى ظفر صباغ و) لا (طعام بين أسنانه) أو في سنه الجوف  
 به يفتى وقيل ان صلحا منع وهو الأصح (ولو) كان (خاتمه غليظا نزعته او حرره)

وجوبا ( كقرط ولو لم يكن بثقب اذنه قرط فدخل الماء فيه ) أى الثقب ( عند مروره ) على اذنه ( أجزاء كسرة وأذن دخلها الماء والا ) يدخل ( أدخله ) ولو بأصبعه ولا يتكلف بخشب ونحوه والمعتبر غلبة ظنه بالوصول

﴿ فروع ﴾ نسي المضمضة أو جزءا من بدنه فصلى ثم تذكر فلو تقلا لم يعد لعدم صحة شروعه عليه غسل وثمة رجال لا يدعه وإن رأوه والمرأة بين رجال أو رجال ونساء تؤخره لا بين نساء فقط واختاف في الرجل بين رجال ونساء أو نساء فقط كما بسطه ابن الشحنة وينبغي لها أن تيمم وتصلى لعجزها شرعا عن الماء وأما الاستنجاء فيترك مطلقا والفرق لا يخفى (وسننه) كسني الوضوء سوى الترتيب وآدابه كآدابه سوى استقبال القبلة لانه يكون غالبا مع كشف عورة وقالوا لومكث في ماء جار أو حوض كبير أو مطر قدر الوضوء والغسل فقد اكمل السنة (البداء بغسل يديه وفرجه ) وإن لم يكن به خبث اتباعا للحديث ( وخبث بدنه ان كان ) عليه خبث لثلاثين ( ثم يتوضأ ) أطلقه فانصرف الى الكامل فلا يؤخر قدميه ولو في جمع الماء لما ان العتم طهارة الماء المستعمل على أنه لا يوصف بالاستعمال الا بعد انفصاله عن كل البدن لأنه في الغسل كمضوء واحد فحينئذ لا حاجة الى غسلها ثانيا الا اذا كان يبدنه خبث ولعل القائلين بتأخير غسلها انما استحبوه ليكون البدء والختم بأعضاء الوضوء وقالوا لو توضأ أو لا لا يأتي به ثانيا لانه لا يستحب وضوءان للغسل اتفاقا اما لو توضأ بعد الغسل واختلف المجلس على مذهبتنا أو فصل بينهما بصلاة كقول الشافعية فيستحب ( ثم يفيض الماء ) على كل

بدنه ثلاثاً مستوعبا من الماء المعبود في الشرع للوضوء والغسل وهو ثمانية أراطال  
وقيل المقصود عدم الاسراف وفي الجواهر لا اسراف في الماء الجاري لانه  
غير مضيع وقد قدمناه عن التهستاني ( بادئا بمنكبه الأيمن ثم الأيسر ثم  
برأسه ثم ) على ( بقية بدنه مع ذلك ) ندبا وقيل يشي بالرأس وقيل يسدا  
بالرأس وهو الأصح وظاهر الرواية والاحاديث قال في البحر وبه يضعف  
تصحیح الدرر ( وصح تقل بلة عضو الى ) عضو ( آخر فيه ) بشرط التقاطر  
( لا في الوضوء ) لما مر أن البدن كله كمضوء واحد

( وفرض الغسل ) عند خروج ( مني ) من العضو والا فلا يفرض اتفاقا لانه في  
حكم الباطن ( منفصل عن مقره ) هو صلب الرجل وترائب المرأة ومنيه أبيض ومنيه  
أصفر فلو اغتسل فخرج منها مني ان منيه أعادت الغسل لا الصلاة والا لا  
( شهوة ) أي لذة ولو حكما كمحتلم ولم يذكر الدفق ليشمل مني المرأة لان الدفق  
فيه غير ظاهر وأما اسناده اليه ايضا في قوله تعالى خلق من ماء دافق الآية  
فيحتمل التغليب فالمستدل بها كالتهستاني بما لا يخفى على غير مصيب تأمل  
ولأنه ليس بشرط عندهما خلافا للثاني ولذا قال ( وان لم يخرج ) من رأس  
الذكر ( بها ) وشرطه أبو يوسف وبقوله يفتى في ضيف خاف رية أو استحي  
كما في المستصفي وفي التهستاني والتاترخانية معزيا للنوازل وبقول أبي يوسف  
نأخذ لأنه أيسر على المسلمين قلت ولا سيما في الشتاء والسفر وفي الخانية  
خرج مني بعد البول وذكره منتشر لزمه الغسل قال في البحر وعمله ان وجد  
الشهوة وهو تقييد قولهم بدم الغسل بخروجه بعد البول ( و ) عند ( ايلاج حشفة )  
هي ما فوق الختان ( آدمي ) احتراز عن الجنى يعني اذا لم تنزل واذا لم يظهر



لها في صورة الآدمي كما في البحر (أو) ابلاج (قدرها من مقطوعها) ولو لم يبق منه قدرها قال في الاشباه لم يتعلق به حكم ولم أره (في احد سبيلي آدمي) حي (يجمع مثله) سيجي محترزه (عليهما) أي الفاعل والمفعول لو (كانا) مكلفين ولو أحدهما مكلفا فعليه فقط دون المراهق لكن يمنع من الصلاة حتى يفتسل ويؤمر به ابن عشر ناديا (وان) وصليته (لم ينزل) منيا بالأجماع يعني لو في دبر غيره أما في دبر نفسه فرجع في النهر عدم الوجوب الا بالأنزال ولا يرد الخنثى المشكل فانه لا غسل عليه بأبلاجه في قبل أو دبر ولا على من جامعه الا بالأنزال لأن الكلام في حشفة وسبيلين محققين (و) عند (رؤية مستيقظ) خرج رؤبة السكران والمغنى عليه المذي (منيا) أو مذيا (وان لم يتذكر الاحتلام الا اذا علم انه مذي أو شك انه مذي أو ودى أو كان ذكره منتشرا قبيل النوم فلا غسل عليه اتفاقا كالوادي لكن في الجواهر الا اذا نام مضطجعا أو يقن أنه منى أو تذكر حطما فعليه الغسل والناس عنه غافلون (لا) يفترض (ان تذكر ولو مع اللذة) والآنزال (ولم ير) على رأس الذكر (بللا) اجماعا (وكذا المرأة) مثل الرجل على المذهب ولو وجد بين الزوجين ماء ولا يميز ولا تذكر ولا نام قبلها غيرها اغتسلا. (اولج حشفته) أو قدرها (ملفوفة بخرقه ان وجد لذة) الجماع (وجب) الغسل (والالا) على الأصح والأحوط الوجوب (و) عند (اقتطاع حيض وتقاس) هذا وما قبله من اضافة الحكم الى الشرط أي يجب عنده لا به بل بوجوب الصلاة أو ارادة ما لا يحل كإمساك (لا) عند (مذي أو ودي) بل

الوضوء منه ومن البول جميعا على الظاهر (و) لا عند (ادخال أصبع ونحوه) كذا كر غير آدمي وذ كر خنثى وميت وصبي لا يشتهى وما يصنع من نحو خشب (في: لدبر أو القبل) على المختار (و) لا عند (وطء بهيمة أو ميتة أو صغيرة غير مشتهاة) بأن تصير مفضاة بالوطء وان غابت الحشفة ولا ينتقض الوضوء فلا يلزم الا غسل الذكر قهستاني عن النظم وسيجيء أن رطوبة الفرج طاهرة عنده فتنبه (بلا انزال) لقصور الشهوة أما به فيحال عليه (كما) لا غسل (لو أتى عذراء ولم يزل عذرتها) بضم فسكون البكارة فانها تمنع التقاء الختانين الا اذا جبلت لا تزالها وتعيد ما صلت قبل الفصل كذا قالوا وفيه نظر لأن خروج منها من فرجها الداخل شرط لوجوب الفصل على المفتى به ولم يوجد قاله الحلبي (ويجب) أي يفرض (على الاحياء) المسلمين (كفاية) اجماعا (أن يفسلوا) بالتخفيف (الميت) المسلم الا الخنثى المشكل فيميم (كما يجب على من أسلم جنبا أو حائضا) أو نفساء ولو بعد الا تقطاع على الأصح كما في الشرنبلالية عن البرهان وعلاء ابن الكمال ببقاء الحدث الحكي (أو) بلغ لا بسن) بل بأنزال أو حيض أو ولدت ولم تردما أو أصاب كل بدنه نجاسة أو بعضه وخفى مكانها (في الأصح) راجع للجميع وفي التارخانية مزايا للعتابية والمختار وجوبه على مجنون أفاق قلت وهو يخالف ما يأتي متنا الا ان يحمل أنه رأى منيا وهل السكران والمنعمى عليه كذلك راجع (والا) بأن أسلم طاهرا أو بلغ بالسن (فتدوب وسن لصلاة الجمعة) (و) لصلاة (عيد) هو الصحيح كما في غرر الاذكار وغيره وفي الخاتمة لو اغتسل بعد صلاة الجمعة لا يعتبر اجماعا ويكفي غسل واحد لعيد وجمعة اجتماع جنابة

كما لفرضى جنابة وحيض (و) لاجل (احرام) في جبل (عرفة) بعد الزوال (ونذب  
لمجنون أفاق) وكذا المغمى عليه كذا في غرر الاذكار وهل السكران كذلك لم  
أره (وعند حجابة وفي ليلة راة) وعرفة (وقدر) اذا رآها (وعند الوقوف بمنزلة  
غداة يوم النحر) للوقوف (وعند دخول منى يوم النحر) لرمى الجرة (و)  
كذا لبقية الرمي (وعند دخول مكة لطواف الزيارة ولصلاة كسوف) وخسوف  
(واستسقاء وفزع وظلمة وريح شديد) وكذا لدخول المدينة والحضور بمجم الناس  
ولمن لبس ثوبا جديدا أو غسل ميتا أو براد قتله ولتائب من ذنب ولقادم من  
سفر ولمستحاضة انقطع دمها (عن ماء اغتسالها وضوئها عليه) أى الزوج ولو  
غنية كما في الفتح لانه لا بد لها من فصار كالشرب فأجرة الحمام عليه ولو كان الاغتسال  
لا عن جنابة وحيض بل لأزالة الشعث والنفث قال شيخنا الظاهر لا يلزمه  
(ويحرم!) الحدث (الأكبر دخول مسجد) لا مصلى عيد وجنازة  
ورباط ومدرسة ذكره المصنف وغيره في الحيض وقيل الوتر لكن في وقف الفنية  
المدرسة اذا لم يمنع أهلها الناس من الصلاة فيها في مسجد (ولو للمبور) خلافا  
للشافعي (الاضرورة) حيث لا يمكنه غيره ولو احتلم فيه ان خرج مسرعا تيمم ندبا  
وان مكث لخوف فوجوبه ولا يصلى ولا يقرأ (و) يحرم به (تلاوة قرآن) ولو دون  
آية على المختار (بقصده) فلو قصد الدعاء أو الثناء أو افتتاح امر أو التعليم ولقن كلمة  
كلمة حل في الأصح حتى لو قصد بالفاتحة الثناء في الجنازة لم يكره الا اذا قرأ  
المصلى قاصدا الثناء فانها تجزئه لأنها في محلها فلا يتغير حكمها بقصده (ومسه)  
مستدرك بما بعده وهو وما قبله ساقط من نسخ الشرح وكأنه لأنه ذكره  
في الحيض (و) يحرم به (طواف) لوجوب الطهارة فيه (و) يحرم (به) أى

بالا كبر (وبالا صغر مس مصحف) أى مافيه آية كدرهم وجداروهل مس نحو التوراة كذلك ظاهر كلامهم لا (الا بفلاف متجاف) غير مشرز أو بصرة به يقنى وحل قلبه بعود واختلفوا فى مسه بغير أعضاء الطهارة وبما غسل منها وفى القراءة بعد المضمضة والمنع أصبح (ولا يكره النظر اليه) أى القرآن (جنب وحائض ونفساء) لان الجنابة لا تحل العين (ك) ما لا تكره (أدعية) أى تحريما والا فالوضوء لمطلق الذكر مندوب وتركه خلاف الاول وهو مرجع كراهة التنزيه (ولا) يكره (مس صبي لمصحف ولوح) ولا بأس بدفعه اليه وطلبه منه للضرورة اذ الحفظ فى الصغر كالنقش فى الحجر (و) لا تكره (كتابة قرآن والصحيفة أو اللوح على الارض عند الثانى) خلافا لحمد وينبى أن يقال ان وضع على الصحيفة ما يحول بينها وبين يده يؤخذ بقول الثانى والا فبقول الثالث قاله الحلبي (ويكره له قراءة توراة وانجيل وزبور) لأن السكل كلام لله وما بدل منها غير معين وجزم المعنى فى شرح المجمع بالحرمة وخصها فى النهري بما لم يبدل (لا) قراءة (قنوت) ولا أكله وشربه بعد غسل يده ولم ولا معاودة اهله قبل اغتساله الا اذا احتلم لم يأت أهله قال الحلبي ظاهر الاحاديث انما يفيد التدب لا تقى الجواز المفاد من كلامه (والتفسير كمصحف لا الكتب الشرعية) فانه رخص مسها باليد لا التفسير كما فى الدرر عن مجمع الفتاوى وفى السراج المستحب أن لا يأخذ الكتب الشرعية بالكم أيضا تعظيما لكن فى الاشياء من قاعدة اذا اجتمع الحلال والحرام رجح الحرام وقد جوز اصحابنا مس كتب التفسير للمحدث ولم يفصلوا بين كون الاكثر تفسيراً أو قرآناً ولو قيل به اعتبارا

لغالب لكان حسنا قلت لكنه يخالف ما مر فتدبر

\* (فروع) المصحف اذا صار بحال لا يقرأ فيه يدفن كالمسلم ويمنع النصراني من مسه وجوزة محمد اذا اغتسل ولا بأس بتعليمه القرآن والفقه عسى بهتدى ويكره وضع المصحف تحت رأسه الا للحفظ والمقلمة على الكتاب الا للكتابة ويوضع النحوشم التعبير ثم الكلام ثم الفقه ثم الاخبار والمواظ ثم التفسير \* تكره اذابة درهم عليه آية الا اذا كسره \* رقية في غلاف متجاف لم يكره دخول الخللا به والاحتراز أفضل \* يجوز رمي براية القلم الجديد ولا ترمى براية القلم المستعمل لاحترامه كخشيش المسجد وكناسته لا يلقى في موضع يخل بالتعظيم \* ولا يجوز لف شيء في كاغد فيه ققه وفي كتب الطب يجوز ولو فيه اسم الله أو الرسول فيجوز محوه ليلف فيه شيء ومحو بعض الكتابة بالريق يجوز وقد ورد النهي في محو اسم الله بالزقاق وعنه عليه الصلاة والسلام القرآن أحب الى الله تعالى من السموات والارض ومن فيهن \* يجوز قربان المرأة في بيت فيه مصحف مستور \* بساط أو غيره كتب عليه الملك لله يكره بسطه واستماله لا تمليقه للزينة وينبني أن لا يكره كلام الناس مطلقا وقيل يكره مجرد الحروف والاول أسع وتنامه في البحر وكراهية القنية قلت وظاهره انتفاء الكراهة بمجرد تعظيمه وحفظه علق أولا زين به أولا وهل ما يكتب على المراوح وجدر الجوامع كذا يجر



## باب المياه

جمع ماء بالمد ويقصر أصله موه قلبت الواو ألفا والماء حمزة وهو جسم لطيف سيال به حياة كل نام

(يرفع الحدث) مطلقا (بماء مطلق) هو ما يتبادر عند الاطلاق (بماء سماء وأودية وعيون وآبار وبحار وتلج مذاب) بحيث يتقاطر وبرد وجد وندى هذا تقسيم باعتبار ما يشاهد والا فلكل من السماء لقوله تعالى ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء الآية والنكرة ولو مثبتة في مقام الامتنان نعم (وماء زمزم) بلا كراهة وعن أحمد يكره (وبماء قصد تسميته بلا كراهة) وكرهته عند الشافعي طيبة وكره أحمد المسخن بالنجاسة (و) يرفع (بماء ينمقد به ملح لآباء) حاصل بذوبان (ملح) لبقاء الاول على طبيعته الأصلية واقلاب الثاني الى طبيعة الملحية (و) لا (بمصير نبات) أى معتصر من شجر أو ثمر لانه مقيد (بخلاف ما يقطر من الكرم) أو الفواكه (بنفسه) فانه يرفع الحدث وقيل لا وهو الأظهر تكافى الشرب لآلية عن البرهان واعتمده الفهستاني فقال والا اعتصار يرمي الحقيقي والحكمي كماء الكرم وكذا ماء الدابوغة والبطيخ بالاستخراج وكذا نبيذ التمر (و) لا بماء (مغلوب) شئ (طاهر) الغلبة اما بكمال الامتزاج بتشرب نبات أو بطبخ بما لا يقصد به التنظيف وأما بغلبة المخاط فلوجامدا فيشخانة ما لم يزل الاسم كنبذ تمر ولو مائما فلوميانا لا وصفه فيتغير أكثرها أو موقعا كلبن فأحدها أو مائلا كستعمل فبالأجزاء فان المطلق أكثر من النصف جاز التطهير بالكل والا لا وهذا يرمي الملقى

والملاقى ففى النساقى يجوز التوضؤ ما لم يعلم تساوى المستعمل على ما حققته فى البحر  
والنهر والمنح قلت لكن الشرب لئلا فى شره للوهبانية فرق بينهما فراجع  
متأملا (ويجوز) رفع الحدث (بما ذكر وان مات فيه) أى الماء ولو قليلا  
(غير دموى كزنبور) وعقرب وبق أى بموض وقيل بق الخشب وفى  
الجبتي الاصح فى علق مص لدم انه يفسد ومنه يعلم حكم بق وفراد وعلق  
وفى الوهبانية دود القز وماؤه وبزره وخرؤه طاهر كدودة متولدة من نجاسة  
(ومائى مولد) ولو كلب الماء وخنزيره (كسمك وسرطان) وضفدع الا  
بريا له دم سائل وهو مالا سترة له بين أصابعه فيفسد فى الاصح كحبة برية ان  
لها دم والا لا (وكذا) الحكم (لو مات) ما ذكر (خارجة وبق فيه) فى  
الأصح فلو تفتت فيه نحو ضفدع جاز الوضوء به لا شربه لحمة لحمه (وينجس)  
الماء القليل (بموت مائى معاش برى مولد) فى الأصح (كبوط وأوز) وحكم  
سائر المائات كالماء فى الأصح حتى لو وقع بول فى عصير عشر فى عشر لم  
يفسد ولو سال دم رجله مع المصير لا ينجس خلافا لمحمد ذكره الشئى  
وغيره (وبتغير أحد أوصافه) من لون أو طعم أو ريح (ينجس) الكثير ولو  
جاريا اجماعا أما القليل فينجس وان لم يتغير خلافا للمالك (لا لو تغير) طول  
(مكث) فلو علم تنه بنجاسة لم يجوز ولو شك فلا أصل للطهارة والتوضؤ  
من الحوض أفضل من النهر رغما للمعتزلة (وكذا يجوز بما خالطه  
طاهر جامد) مطلقا (كاشنان وزعفران) لكن فى البحر عن القنية ان  
أمكن الصبغ به لم يجوز كنبذ تمر (وفاكهة وورق شجر) وان غير كل  
أوصافه فى الأصح (ان بقيت رفته) أى واسمه لما مر (و) يجوز (بجار وقعت

فيه نجاسة و) الجارى (هو ما يمد جاريا) عرفا وقيل ما يذهب بتبنة والاول  
أظهر والثاني أشهر (إن) وصلية (لم يكن جريانه يمدد) في الاصح فلو سد  
النهر من فوق فتوضأ رجل بما يجرى بلامد جاز لأنه جار وكذا لو حفر  
نهر من حوض صغير او صب رفيقه الماء في طرف ميزاب وتوضأ فيه وعند  
طرفه الاخر انا يجتمع فيه الماء جاز توضؤه به ثانيا وثم وثم وتماه في  
البحر (ان لم ير) أى يعلم (أثره) فلو فيه جيفة أو بال فيه رجال فتوضأ آخر  
من أسفله جاز ما لم ير في الجرية أثره (وهو) إما (طعم أولون أو ريح) ظاهره  
يتم الجيفة وغيرها وهو ما رجحه الكمال وقال تلميذه قاسم انه المختار وقواه في  
النهر وأقره المصنف وفي القهستانى عن المضمرات عن النصاب وعليه  
الفتوى وقيل ان جرى عليها نصفه فأكثر لم يحز وهو أحوط وألحقوا بالجارى  
حوض الحمام لو الماء نازلا والترف متدارك حوض صغير يدخله الماء من جانب  
ويخرج من آخر يجوز التوضى من كل الجوانب مطلقا به يفتى وكمين هي خمس  
في خمس ينبع الماء منه به يفتى قهستانى معزيا للتممة (وكذا) يجوز (براكد)  
كثير (كذلك) أى وقع فيه نجس لم ير أثره ولو في موضع وقوع الرثية به يفتى  
بحر (والمعتبر) في مقدار الراكد (أكبر رأى المبتلى به فيه فان غلب على ظنه  
عدم خلوص) أى وصول (النجاسة الى الجانب الاخر جاز والا لا) هذا  
ظاهر الرواية عن الامام واليه رجع محمد وهو الاصح كما في الناية  
وغيرها وحقق في البحر أنه المذهب وبه يعمل وان التقدير بمشر في عشر لا  
يرجع الى أصل يعتمد عليه ورد ما أجاب به صدر الشريعة لكن في النهر  
وأنت خير بأن اعتبار العشر أضبط ولا سيما في حق من لا رأى له من العوام



فلذا أنفى به المتأخرون الاعلام أى فى اثنى عشر باربعين وفى المدور بستة وثلاثين وفى الثلث من كل جانب خمسة عشر وربما وخمسا بذراع الكرباس ولو له طول لا عرض لكنه يبلغ عشرة فى عشر جاز يسيرا ولو أعلاه عشرة وأسفله أقل جاز حتى يبلغ الأقل ولو بعكسه فوقع فيه نجس لم يجوز حتى يبلغ العشر ولو جمد ماؤه فنقب ان الماء منفصلا عن الجمد جاز لانه كالسقف وان متصلا لا لأنه كالقصة حتى ولو وقع فيه كآب تنجس لالو وقع فيه فت لتسفه ثم المختار طهارة المنتجس بمجرد جريانه وكذا البثر وحوض الحمام هذا فى القهستاني والمختار ذراع الكرباس وهو سبع قبضات فقط فيكون ثمانيا فى ثمان بذراع زمانا ثمان قبضات وثلاث أصابع على القول المفتى به بالمشراى ولو حكما ليم ماله طول بلا عرض فى الأصح وكذا بثر عمقها عشر فى الأصح وحينئذ فلو ماؤها بقدر العشر لم يتنجس كما فى المنية وحينئذ فعمق خمس أصابع تقريبا ثلاثة آلاف وثلثمائة واثنا عشر منا من الماء الصافى ويسعه غدیر كل ضلع منه طولاً وعرضاً وعمقاً ذراعان وثلاثة أرباع ذراع ونصف أصبع تقريبا كل ذراع أربع وعشرون اصبعاً اه قلت وفيه كلام اذ المعتمد عدم اعتبار العمق او حده فتدبر (ولا يجوز بماء) بالمد (زال طبعه) وهو السيلان والارواء والانبات (١) سبب (طبخ كرق) وماء باقلاء الا بما قصد به التنظيف كاشنان وصايون فيجوز ان يبقى رفته (أو) بماء (استعمل ل) أجل (قربة) أى ثواب ولو مع رفع حدث أو من يميز أو حائض لمادة عبادة أو غسل ميت أو يد لأكل أو منه بنية السنة (أو) أجل (رفع حدث) ولو مع قربة كوضوء

حدث ولو للتبرد فلو توضأ متوضئ لتبرد أو لتعليم أو لطين يده لم يصير مستعملاً اتفاقاً كزيادة على الثلاث بلا نية قرينة وكفسل نحو نخذ أو ثوب طاهر أو دابة تؤكل (أو) لاجل (اسقاط فرض) هو الأصل في الاستعمال كما به عليه الكمال بأن يغسل بمض أعضائه أو يدخل يده أو رجله في حب لغير اغتراف ونحوه فإنه يصير مستعملاً لسقوط الفرض اتفاقاً وإن لم يزل حدث عضوه أو جنبه ما لم يتم لعدم تجزئتهما زوالاً وثبوتاً على المتمد قلت وينبغي أن يزداد أو سنة ليم المضمضة والاستنشاق فتأمل (إذا انفصل عن عضو وإن لم يستقر) في شيء على المذهب وقيل إذا استقر ورجح للخرج ورد بأن ما يصيب مندبل المتوضئ وثيابه عفو اتفاقاً وإن كثر (وهو طاهر) ولو من جنب وهو الظاهر لكن يكره شربه والعجن به تنزيها للاستقذار وعلى رواية نجاسته تحريماً (و) حكمه أنه (ليس بطهور) لحدث بل نجس على الراجح المتمد

﴿ فرع ﴾ اختلف في محدث النفس في بثر لدلو أو تبرد مستنجياً بالماء ولا نجس عليه ولم ينو ولم يتدلك والأصح أنه طاهر والماء مستعمل لا شراط الانفصال للاستعمال والمراد أن ما اتصل بأعضائه وانفصل عنها مستعمل لا كل الماء على ماص

(وكل آهاب) ومثله المشاة والكرش قال القهستاني فالأولى وما (دبغ) ولو بشمس (وهو يحتملها طهر) فيصلى به ويتوضأ منه (ومالا) يحتملها (فلا) وعليه (فلا يطهر جلد حية) صغيرة ذكره الزيلعي أما قيصها فطاهري (وقارة) كما أنه لا يطهر بذكاة لتقيدهما بما يحتمله (خلا) جلد (خنزير)

فلا يطهر وقدم لان المقام للالهة ( وآدى ) فلا يدبغ لكرامته ولودبغ طهر  
وان حرم استعماله حتى لو طحن عظمه فى دقيق لم يؤكل فى الاصح احتراماً  
وأفاد كلامه طهارة جلد كلب وفيل وهو المعتمد ( وما ) أى أهاب ( طهر به )  
بدباغ ( طهر بذكاة ) على المذهب ( لا ) يطهر ( لجه على ) قول ( الا كثران )  
كان ( غير ما كول ) هذا أصح ما يغنى به وان قال فى الفيز الفتوى على  
طهارته ( وهل يشترط ) لطهارة جلده ( كون ذكاته شرعية ) بان تكون من  
الاهل فى المحل بالتسمية ( قيل نعم وقيل لا والاول أظهر ) لان ذبح المجوسى  
وتارك التسمية عمداً كلا ذبح ( وان صحح الثانى ) صححه الزاهدى فى الفنية  
والمجتبى وأقره فى البحر

﴿ فرع ﴾ ما يخرج من دار الحرب كسجباب أن علم دبغه بطاهر  
فطاهر أو بنجس فنجس وان شك فغسله أفضل

( وشعر الميتة ) غير الخنزير على المذهب ( وعظمها وعصبها ) على المشهور ( وحافرهما  
وقرنها ) الخالية عن الدسومة وكذلك ما لا تحل الحياة حتى لا تنفخ واللبن على الراجح  
( وشعر الانسان ) غير المتوف ( وعظمه ) وسنه مطلقاً على المذهب واختلف فى  
أذنه فى البدائع نجسة وفى الثانية لا وفى الاشباه المنفصل من الحى كيتسه  
الا فى حق صاحبه فطاهر وان كثر وفسد الماء بوقوع قدر الظفر من جلده  
لا بالظفر ( ودم سلك طاهر ) واعلم أنه ( ليس الكلب بنجس العين ) عند  
الامام وعليه الفتوى وان رجح بعضهم النجاسة كما بسطه ابن الشحنة فيباغ  
ويؤجر ويضمن ويتخذ جلده مصلى ودلوا ولو أخرج حياً ولم يصب فيه  
الماء لا يفسد ماء البئر ولا الثوب باتفاضه ولا بمضه ما لم يرقه ولا صلاة

حامله ولو كبيراً وشرط الحلواني شذفه ولا خلاف في نجاسة لحمه وطهارة شعره (والمسك طاهر حلال) فيؤكل بكل حال (وكذا نامجته) طاهرة (مطلقاً على الأصح) فتح وكذا الزباد أشباه لاستحالاته إلى الطيبة (وبول مأكول) اللحم (نجس) نجاسة مخففة وطهره محمد (ولا يشرب) بوله (أصلاً) لا للتداوى ولا لغيره عند أبي حنيفة

❦ فرع ❦ اختلف في التداوى بالمحرم وظاهر المذهب المنع كما في رضاع البحر لكن تقل المصنف ثمة وهنا عن الحاوي وقيل يرخص إذا علم فيه الشفاء ولم يعلم دواء آخر كما رخص الحمر للعطشان وعليه الفتوى

### ❦ فصل في البثر ❦

(إذا وقعت نجاسة) ليست بحيوان ولو مخففة أو قطرة بول أو دم أو ذنب فأرة لم يشمع فلو شمع ففيه ما في الفارة (في بثر دون التقدر الكثير) على ما مر ولا عبرة للعمق على المعتمد (أو مات فيها) أو خارجها وألقي فيها ولو فأرة يابسة على المعتمد إلا الشهيد النظيف والمسلم المنسول أما الكافر فينجسها مطلقاً كسقط (حيوان دموى) غير مائي لما مر (واتفخ) أو تمط (أو تفسخ) ولو تفسخه خارجها ثم وقع فيها ذكره الوالى (ينزع كل ماثها) الذى كان فيها وقت الوقوع ذكره ابن الكمال (بعد إخراجها) إلا إذا تعذر كشبة أو خرقه متنجسة فنزع الماء إلى حد لا يملأ نصف الدلو يطهر الكل تباً ولو نزع بمضه ثم زاد في الغد نزع قدر الباقي في الصحيح خلاصة قيد بالموت لأنه لو أخرج حياً وليس بنجس العين ولا

به حدث أو خبت لم ينزح شيء إلا أن يدخل فيه الماء فيعتبر بسؤره فإن نجسا  
 نزح الكل والا لا هو الصحيح ثم يندب عشرة في المشكوك لأجل الطهورية  
 كذا في الخانية زاد في التارخانية وعشرين في الفارة وأربعين في سنور ودجاجة  
 مخلاة كآدمي محدث ثم هذا إن لم تكن الفارة هاربة من هر ولا الهر هاربا  
 من كلب ولا الشاة من سبع فإن كان نزح كله مطلقا كما في الجوهرة لكن  
 في النهر عن المجتبى الفتوى على خلافه لأن في بولها شك (وإن تعذر) نزح  
 كلها لكونها معينات (فبقدر ما فيها) وقت ابتداء النزح قاله الحلبي (يؤخذ  
 ذلك بقول رجلين عدلين لهما بصارة بالماء) به يفتى وقيل يفتى بمائتين  
 إلى ثلثمائة وهذا أيسر وذلك أحوط (فإن أخرج الحيوان غير متنفخ ولا  
 متفسخ) ولا متمط (فإن) كان (كآدمي) وكذا سقط وسخلة وجدى وأوز  
 كبير (نزح كله وإن) كان (حكامة) وهرة (نزح أربعون من الدلاء) وجوبا  
 إلى ستين ندبا (وإن) كان (كمصفور) وفارة (فمئرون) إلى ثلاثين  
 كما مر وهذا يعم الممين وغيرها بخلاف نحو صهريج وحب حيث يهراق  
 الماء كله لتخصيص الآبار بالآثار بحر ونهر قال المصنف في حواشيه على الكنز  
 ونحوه في التتف وقيل عن القنية أن حكم الركية كالبئر وعن الفوائد أن  
 الحب المطمور أكثره في الأرض كالبئر وعليه فالصهريج والوزير الكبير ينزح  
 منه كالبئر فاغتم هذا التحرير اهـ (بدلو وسط) وهو دلو تلك البئر فإن لم  
 يكن فإيسع صاعا وغيره يحتسب به ويكتفى ملء أكثر الدلو ونزح ما وجد  
 وإن قل وجريان بعضه وغوران قدر الواجب (وما بين حمامة وفارة) في  
 الجفة (كفارة) في الحكم (كما إن ما بين دجاجة وشاة كدجاجة) فألحق

بطريق الدلالة بالأصغر كما أدخل الأقل في الأكثر كفارة مع هرة ونحو  
 المهرتين كشاة اتفاقا ونحو الفأرتين كفارة والثلاث إلى الخمس كهرة والست  
 كشاة على الظاهر (وبحكم بنجاستها) -مغلظة (من وقت الوقوع ان علم والا  
 فذ يوم وليلة ان لم ينتفخ ولم يتفسخ) وهذا (في حق الوضوء) والفعل  
 وما عجن به فبطم للكلاب وقيل يباع من شافى أما في حق غيره كفعل  
 ثوب فيحكم بنجاسته في الحال وهذا لو تطهر عن حدث أو غسل عن خبث  
 والا لم يلزم شيء اجماعا جوهره (وهذه ثلاثة أيام) بلياليها (ان انتفخ أو تفسخ)  
 استحسانا وقالا من وقت العلم فلا يلزم شيء قبله قيل وبه يفتى :

﴿ فرع ﴾ وجد في ثوبه منيا أو بولا أو دما أعاد من آخر احتلام وبول  
 ورعاف ولو وجد في جيبه فأرة ميتة فان لا تقب فيها أعاد مذ وضع القطن  
 والا فثلاثة أيام لو منتفخة أو ناشفة والا فيوم وليلة

(ولا نزح) في بول فأرة في الاصح فيض ولا (بخرء حمام وعصفور)  
 وكذا سباع طير في الاصح لتمذر صونها عنه (و لا ) بتقاطر بول كرؤس  
 ابر وغبار نجس ( للمفوء عنهما ) (ويعرق ابل وغنم كما ) يعني ( لو وقعتا في )  
 حلب وقت الحلب ( فرميتا ) فورا قبل تقنت وتلون والتمبير بالبرتين اتفاقا  
 لان ما فوق ذلك كذلك ذكره في الفيض وغيره ولذا قال ( قيل القليل  
 للمفوء عنه ما يستقله الناظر والكثير بمكسه وعليه الاعتماد ) كما في الهداية  
 وغيرها لان أبا حنيفة لا يقدر شيئا بالرأى

﴿ فرع ﴾ البمد بين البئر والبالوعة بقدر مالا يظهر للنجس أثر  
 (ويعتبر سؤر بمسثر) اسم فاعل من أسأر أى أتى لاختلاطه بلبابه (فسؤر

أدنى مطلقاً) ولو جنباً أو كافراً أو امرأةً نعم يكره سؤرها للرجل كمكسه للاستلذاذ واستعمال ريق الغير وهو لا يجوز يجتنب (وما كول لحم) ومنه الفرس في الاصح ومثله ما لا دم له (طاهر الفم) قيد للكل (طاهر) طهور بلا كراهة (و) سؤر (خنزير وكلب وسباع بهائم) ومنه الهرة البرية (وشارب خمر فور شربها) ولو شارب طويلاً لا يستوعبه اللسان فنجس ولو بعد زمان (وهرة فور أكل فارة نجس) مغلظ (و) سؤر هرة (ودجاجة مخلاة) وابل وبقر جلالة فالاحسن ترك دجاجة ليم الابل والبقر والغنم تمستأنى (وسباع طير) لم يعلم ربهما طهارة منقارها (وسواكن بيوت) طاهر للضرورة (مكروه) تنزيهاً في الاصح ان وجد غيره والا لم يكره أصلاً كما كره لفقيه (و) سؤر (حمار) أهلى ولو ذكراً في الاصح (وبغل) أمه حماره فلو فرساً أو بقرة فطاهر كمنول من حمار وحشى وبقرة ولا عبرة بغلبة الشبه لتصريحهم بحمل أكل ذئب ولدته شاة اعتباراً للأُم وجواز الاكل يستلزم طهارة السؤر كما لا يخفى وما نقله المصنف عن الاشياء من تصحيح عدم الحل قال شيخنا أنه غريب (مشكوك في طهوريته لافي طهارته) حتى لو وقع في ماء قليل اعتبر بالاجزاء وهل يطهر النجس قولان (فيثوضاً) به أو يغتسل (ويتيمم) أى يجمع بينهما احتياطاً في صلاة واحدة لافي حالة واحدة (ان فقد ماء) مطلقاً (وصح تقديم أيهما شاء) في الأصح ولو تيمم وصلى ثم أراقه لزمه إعادة التيمم والصلاة لاحتمال طهوريته (ويقدم التيمم على نبيذ التمر على المذهب) المصحح المفتى به لان المجتهد اذا رجع عن قول لا يجوز الأخذ به (و) حكم (عرق كسؤر) فغرق الحمار اذا وقع في الماء صار مشكلاً

على المذهب كما في المستصفي وفي المحيط عرق الجلالة عفوف الثوب والبدن  
وفي الخاتمة انه ظاهر على الظاهر

### باب التيمم

ثالث به تأسيسا بالكتاب وهو من خصائص هذه الامة بلا ارتياب  
( هو ) لغة القصد وشرعا ( قصد صعيد ) شرط القصد لانه النية ( مطهر )  
خرج لارض المتنجسة اذا جفت فانها كالماء المستعمل ( واستعماله ) حقيقة  
أو حكما ليم التيمم بالحجر الاملس ( بصفة مخصوصة ) هذا يفيد أن  
الضربتين ركن وهو الاصح الاحوط ( ١ ) أجل ( اقامة القرية ) خرج التيمم  
للتعليم فانه لا يصلح به

وركنه شيان الضربتان والاستيعاب

وشروطه ستة النية والمسح وكونه بثلاث أصابع فأكثر والصعيد وكونه

مطهرا وقد الماء

وسننه ثمانية الضرب بياطن كفيه واقبالهما وادبارهما ونفضهما وتفريج  
أصابعه وتسمية وترتيب وولاء وزد ابن وهبان في الشروط الاسلام  
فزده وضمنت سننه الثمانية في يث آخر وغيرت شطر يمينه الأول فقلت

والاسلام شرط عذر ضرب ونية ومسح وتعميم صعيد مطهر

وسننه سمي وبطن وفرجن وقض ورتب وال أقبل وتدبر

( من عجز ) مبتدأ خبره تيمم ( عن استعمال الماء ) المطلق الكافي لطهارته

لصلابة تقوت الى خلف ( لبعده ) ولو مقيا في مصر ( ميلا ) أربعة آلاف ذراع



وهو أربع وعشرون أصبغا وهي ست شعيرات ظهر لبطن وهي ست شعرات  
 بغل (أو لمرض) يشتد أو يمتد بغلبة ظن أو قول حاذق مسلم ولو بتحريك  
 أو لم يجد من يوضئه فإن وجد ولو بأجرة مثل وله ذلك لا يتيمم في ظاهر  
 المذهب كما في البحر وفيه لا يجب على أحد الزوجين توضيء صاحبه وتدهده  
 وفي مملوكه يجب (أو يرد) بهلك الجنب أو يمرضه ولو في المصر إذا لم تكن  
 له أجرة حمام ولا ما يدفنه وما قيل أنه في زماننا يتحيل بالعدة فما لم يأذن به  
 الشرع نعم أن كان له مال غائب يلزمه الشراء نسئته والالا (أو خوف عدو)  
 كحبة أو نار على نفسه ولو من فاسق أو حبس غريم أو ماله ولو أمانة ثم  
 أن نشأ الخوف بسبب وعيد عبد أعاد الصلاة والالا لأنه سماوى (أو عطش)  
 ولو لسكبه أو رفيق القافلة حالا أو مالا وكذا المجين أو إزالة نجس كما  
 سيحى، وقيد ابن الكمال عطش دوابه بتعذر حفظ التسالة بعدم الاناء وفي  
 السراج المضطر أخذه قهرا وقتاله فإن قتل رب الماء فهدر وإن المضطر ضمن  
 بقود أودية (أو عدم آلة) طاهرة يستخرج بها الماء ولو شاشا وإن نقص  
 بادلائه أو شقه نصفين قدر قيمة الماء كما لو وجد من ينزل إليه بأجر (تيمم)  
 لهذه الأعذار كلها حتى لو تيمم لعدم الماء ثم مرض مرضا يبيح التيمم لم يصل  
 بذلك التيمم لأن اختلاف أسباب الرخصة يمنع الاحتساب بالرخصة الأولى  
 وتصير الأولى كأن لم تكن جامع الفصولين فيحفظ (مستوعما وجهه) حتى  
 لو ترك شعرة أو ورة منخره لم يحز (وبديه) فيزغ الخاتم والسوار أو يحرك  
 به يفتى (مع مرققيه) فيمسحه الأقطع (بضربتين) ولو من غيره أو ما

يقوم مقامهما في الخلاصة وغيرها لو حرك رأسه أو ادخله في موضع الفبار  
بنية التيمم جاز والشرط وجود الفعل منه ( ولو جنباً أو جائضاً ) طهرت لمادتها  
( أو نفساء ) يظهر من جنس الأرض وإن لم يكن عليه نفع ( أي غبار فلو لم  
يدخل بين أصابعه لم يحتاج إلى ضربة ثالثة للتخلل وعن محمد يحتاج إليها ثم  
لو يم غيرة يضرب ثلاثاً للوجه واليمنى واليسرى قهستانى ( وبه مطلقاً ) عجز  
عن التراب أولاً لأنه تراب رقيق ( فلا يجوز ) بلؤلؤ ولو مسحوا لتولده  
من حيوان البحر ولا يبرجان لشبهه بالنبات لكونه أشجاراً ثابتة في قعر  
البحر على ما حرره المصنف ولا ( بمنطبع ) كفضة وزجاج ( ومترمد )  
بالاحتراق الرماد الحجر فيجوز كحجر مدقوق أو مغسول وحائط مطين  
أو محصص وأوان من طين غير مدهونة وطين غير مغلوب بماء لكن لا  
ينبغي التيمم به قبل خوف فوات وقت ثلاثاً يصير مثله بلا ضرورة ( ومعاذن )  
في محالها فيجوز التراب عليها وقيد الأسبجاني بأن يستين أثر التراب بمديده  
عليه وإن لم يستين لم يجز وكذا كل ما لا يجوز التيمم عليه كخطة وجوخة  
فليحفظ ( والحكم للغالب لو اختلط تراب بغيره ) كذهب وفضة ولو مسبوكين  
وأرض محترة فلو الغلة لتراب جاز والألا خانية ومنه علم حكم التساوى ( وجاز  
قبل الوقت ولا كثر من فرض و ) جاز ( لغيره ) كالنفل لأنه بدل مطلق  
عندنا لا ضرورى ( و ) جاز ( لخوف فوت صلاة جنازة ) أى كل تكبيراتها  
ولو جنباً أو حائضاً ولو جئ بأخرى إذ أمكنه التوضي بينهما ثم زال تمكنه  
أعاد التيمم ولا لا به يفتى ( أو ) فوت ( عيد ) بفرأغ امام أو زوال شمس  
( ولو ) كان يبنى ( بناء ) بعد شروعه متوضئاً وسبق حدثه ( بلا فرق بين

كونه اماماً أولاً) في الأصح لان المناط خوف الفوت لا الى بدل فجاز  
للكسوف وسنن رواتب ولو سنة فجر خاف فوتها وحدها ولنوم وسلام  
ورده وان لم تجز الصلاة به قال في البحر وكذا لكل ما لا تشتط له الطهارة  
لما في المبتنى وجاز لدخول مسجد مع وجود الماء والنوم فيه وأقره المصنف  
لكن في التهر الظاهر أن مراد المبتنى للجنب فسقط الدليل قلت وفي النية  
وشرحها تيممه لدخول مسجد ومس مصحف مع وجود الماء ليس بشئ بل  
هو عدم لانه ليس لعبادة يخاف فوتها لكن في القهستاني عن المختار المختار  
جوازه مع الماء لسجدة التلاوة لكن سيجئ تقييده بالسفر لا الحضرم رأيت  
في الشريعة وشروحها ما يؤيد كلام البحر قال فظاهر البرازية جوازه لتسع  
مع وجود الماء وان لم تجز الصلاة به قلت بل لعشر بل اكثر لما مر من  
الضابط أنه يجوز لكل ما لا تشتط الطهارة له ولو مع وجود الماء وأما ما  
تشتط له فيشتط فقد الماء كتيمم لمس مصحف فلا يجوز لو وجد الماء وأما  
للقرأة فان محدثاً فكالاول أو جنباً فكالثاني وقالوا لو تيمم لدخول مسجد  
أو لقرأة ولو من مصحف أو مسه أو كتابته أو تعليمه أو لزيارة قبور أو  
عيادة مريض أو دفن ميت أو أذان أو إقامة أو اسلام أو سلام أو رده  
لم تجز الصلاة به عند العامة بخلاف صلاة جنازة أو سجدة تلاوة فتاوى شيخنا  
خير الدين الرملي قلت وظاهره أنه يجوز فعل ذلك فتأمل (لا) يتيمم (لفوت  
جمعة ووقت) ولو ترا لقواتها الى بدل وقيل يتم لقوات الوقت قال الحلبي  
فلا حوط أن يتيمم ويصلي ثم يعيده (ويجب) أي يفترض (طلبه) وأو  
برسوله (قدر غلوة) ثلثمائة ذراع من كل جانب ذكره الحلبي وفي البدائع

الاصح طلبه قدر ما لا يضر بنفسه وزرقته بالانتظار (ان ظن ) ظلنا قويا  
 (قربه ) دور ميل بأماراة أو أخبار عدل ( والا ) يغلب على ظنه قربه ( لا )  
 يجب بل يتدب أن رجا والا لا ولو صلى بتيمم وثمة من يسأله ثم أخبره  
 بالماء أعاد والا لا ( وشرط له ) أى للتيمم في حق الجواز الصلاة به ( نية  
 عبادة ) ولو صلاة جنازة أو سجدة تلاوة لا شكر في الاصح ( مقصودة )  
 خرج دخول مسجد ومس مصحف ( لا تصح ) أى لا تحل ليعم قراءة  
 القرآن للجنب ( بدون طهارة ) خرج السلام وردده ( فلغا تيمم كافر لا وضوء )  
 لانه ليس بأهل للنية فما يفتقر اليها لا يصح منه وصح تيمم جنب بنية الوضوء  
 به يفتى ( وندب لراجيه ) رجا قويا ( آخر الوقت ) المستحب ولو لم يؤخر  
 وتيمم وصلى جاز ان كان بينه وبين الماء ميل والا لا ( صلى ) من ليس في  
 العمران بالتيمم ( ونسى الماء في رحله ) وهو مما ينسى عادة ( لا اعادة عليه )  
 ولو ظن فناء الماء أعاد اتفاقا كما لو نسيه في عنقه أو ظهره أو في مقدمه  
 راكبا أو مؤخره سائقا أو نسي ثوبه وصلى عريانا أو في ثوب نجس أو مع  
 نجس ومعه ماء يزيله أو توضأ بماء نجس أو صلى محدثا ثم ذكر  
 أعاد اجماعا ( ويطلبه ) وجوبا على الظاهر من رفيقه ( ممن هو معه فان منعه )  
 ولو دلالة بان استهلكه ( تيمم ) لتحقيق عجزه ( وان لم يعطه الا بثن مثله )  
 أو بثنين يسير ( وله ذلك ) فاضلا عن حاجته ( لا يتيمم ولو أعطاه باكثر )  
 يعنى بثنين فاحش وهو ضعف قيمته في ذلك المكان ( أو ليس له ) ثمن ( ذلك  
 تيمم ) وأما للمطش فيجب على القادر شراؤه باضعاف قيمته احياء لنفسه وانما  
 يعتبر المثل في تسعة عشر موضعا مذكورة في الاشياء ( وقبل طلبه الماء

لا يتيمم على الظاهر ( أى ظاهر الرواية عن أصحابنا لانه مبذول عادة كما في البحر عن المبسوط وعليه الفتوى فيجب طلب الدلو والرشاوكذا الانتظار لو قال له حتى استقى وان خرج الوقت ولو كان في الصلاة ان ظن الاعطاء قطع والا لا لكن في القهستاني عن المحيط ان ظن اعطاء الماء أو الآلة وجب الطلب والا لا ( والمحصور فاقد ) الماء والتراب ( الطهورين ) بان حبس في مكان نجس ولا يمكنه اخراج تراب مطهر وكذا المأجور عنهما المرض ( يؤخرها عنده وقالوا يشبهه ) بالمصلين وجوبا فيركع ويسجد ان وجد مكانا يابسوا لا يومئ قائما ثم يمد كالصوم ( به يفتى واليه صح رجوعه ) أى الامام كما في الفيض وفيه أيضا ( مقطوع اليدين والرجلين اذا كان بوجهه جراحة يصلى بغير طهارة ) ولا يتيمم ( ولا يمد على الاصح ) وبهذا ظهر أن تعدد الصلاة بلا طهر غير مكفر فليحفظ وقد مر وسيجيئ في صلاة المريض

﴿ فروع ﴾ صلى المحبوس بالتيمم ان في المصر أعاد والا لا \* هل يتيمم لسجدة ان في السفر نعم والا لا \* الماء المسبل في القلاة لا يمنع التيمم ما لم يكن كثيرا فيعلم أنه للوضوء أيضا ويشرب ما للوضوء \* الجنب أولى بمباح من حائض أو محدث وميت ولو لأحدهم فهو أولى ولو مشتركا ينهني صرفة \* جاز تيمم جماعة من محل واحد \* حيلة جواز تيمم من معه ماء زمزم ولا يخاف العطش أن يخاطبه بما يغلبه أو يهيه على وجهه يمنع الرجوع ( ونافضه ناقض الاصل ) ولو غسلا فلو تيمم للجنبه ثم أحدث صار محدثا لا جنبا فيتوضأ وينزع خفيه ثم بعده يمسح عليه ما لم يرب الماء فقع في عبارة صدر الشريعة بمعنى بعد كما في ان مع المصر يسرافا فهم ( وقدرة ماء ) ولو اباحه

في صلاة ( كاف لطهره ) ولو مرة مرة ( فضل من حاجته ) كمطش وعجن وغسل  
نجس مانع ولمة جنابة لان المشغول بالحاجة وغير الكافي كالمدموم ( لا ) تنقضه  
( ردة وكذا ) ينقضه ( كل ما يمنع وجوده التيمم اذا وجد بعده ) لا  
ما جاز بمذر بطل بزواله فلو تيمم لمرض بطل يبرئه او لبرد بطل بزواله  
والحاصل أن كل ما يمنع وجوده التيمم تقض وجوده التيمم ( ومالا )  
يمنع وجوده التيمم في الابتداء ( فلا ) ينقض وجوده بعد ذلك التيمم ولو قال  
وكذا زوال ما أباحه أى التيمم لكان أظهر وأخصر وعليه فلو تيمم لم يدميل  
فسارفاً تنقض انتقض فليحفظ. ( ومرور ناعس ) متيمم عن حدث أو فائمه غير  
متمكن متيمم عن جنابة ( على ماء ) كاف ( كاستيقظ ) فينتقض وأبقيا تيممه  
وهو الرواية المصححة عنه المختارة للفتوى كما لو تيمم وبقره ماء لا يعلم به  
كما في البحر وغيره وأقره المصنف ( تيمم لو ) كان ( أكثره ) أى أكثر أعضائه  
الوضوء عدداً وفي النسل مساحة ( مجروحاً ) أوبه جدرى اعتباراً لا أكثر  
( وبمكسه ينسل ) الصحيح ويمسح الجرح ( و ) كذا ( ان استويا  
غسل الصحيح ) من أعضاء الوضوء ولا رواية في النسل ( ومسح  
الباقى ) منها ( وهو ) الاصح لانه ( أحوط ) فكان أولى وصحح في  
الفيض وغيره التيمم كما يتيمم لو الجرح يديه وان وجد من يوضيه خلافاً  
لها ( ولا يجمع بينهما ) أى تيمم وغسل كما لا يجمع بين حيض وحبل أو  
استحاضة أو نفاس ولا بين نفاس واستحاضة أو حيض ولا زكاة وعشراو  
خراج أو فطرة ولا عشر مع خراج ولا فدية وصوم أو قصاص ولا ضمان وقطع  
أو اجر ولا جلد مع دهم أو فني ولا مهر ومتمعة وحد أو ضمان انقضائها

أموتهما من جماعه ولا مهر مثل وتسمية ولا وصية وميراث وغيرهما مما سيجي  
 في محله ان شاء الله تعالى ( من به وجع رأس لا يستطيع معه مسحه ) محدثا  
 ولا غسله جنباً ففي الفيض عن غريب الرواية يقيم وأفنى قارئ الهداية انه  
 ( يسقط ) عنه ( فرض مسحه ) ولو عليه جيرة ففي مسحها قولان وكذا  
 يسقط غسله فيمسحه ولو على جيرة ان لم يضره والا سقط أصلاً وجعل  
 عادماً لذلك الموضو حكماً كما في المدوم حقيقة

### باب المسح على الخفين

آخره لثبوته بالسنة وهو لغة امرار اليد على الشيء وشرعا اصابة البلة خلف  
 مخصوص في زمن مخصوص والخلف شرعا الساتر للكعبين فأكثر من جلد ونحوه  
 ( شرط مسحه ) ثلاثة أمور الاول ( كونه ساتر ) محل فرض الفسل  
 ( التقدم مع الكعب ) او يكون نقصانه أقل من الخرق المانع فيجوز على التزبول  
 لو مشدودا الا ان يظهر قدر ثلاثة اصابع وجوز مشايخ سمرقند ستر الكعبين  
 باللفافة ( و ) الثاني ( كونه مشغولا بالرجل ) ليمنع سراية الحدث فلو واسعا  
 فمسح على الزائد ولم يقدم قدمه اليه لم يحز ولا يضر رؤية رجله من أعلاه  
 ( و ) الثالث ( كونه مما يمكن متابعة المشي ) المعتاد ( فيه ) فرسختا فأكثر  
 فلم يحز على متخذ من زجاج أو خشب أو حديد ( وهو جائز ) فالفسل أفضل  
 الا لثمة فهو أفضل بل ينبغي وجوبه على من ليس معه الا مايكفيه أو خاف  
 فوت وقت أو وقوف عرفة بحر وفي القهستاني أنه رخصة مسقطه للمزمنة  
 ولهذا لو صب الماء في خفه بنية الفسل ينبغي أن يصير آتما ( بسنة

مشهورة ) فنكره مبتدع وعلى رأى الثانى كافر وفى التحفة ثبوته  
بالاجماع بل بالتواتر رواه أكثر من ثمانين منهم العشرة قهستانى وقيل  
بالكتاب ورد بأنه غير منيا بالكعنين اجماعا فالجر بالجوار ( لحدث ) ظاهره  
عدم جوازه لمحدد الوضوء الا أن يقال لما حصل له القربة بذلك صار كأنه  
حدث ( لاجنب ) وحائض والمنى لايلزم تصويره وفيه ان النفى الشرعى  
يفتقر الى اثبات عقلى ثم ظاهره جواز مسح مغتسل جمعة ونحوه وليس  
كذلك على مافى المبسوط ولا يبعد أن يجعل فى حكمه فالاحسن لتوضي  
لالمغتسل والسنة أن يخطه ( خطوطا بأصابع ) يد ( مفرجة ) قليلا ( يداً من )  
قبل ( أصابع رجله ) متوجها ( الى ) أصل ( الساق ) وعمله ( على ظاهره خفيه )  
من رءوس أصابعه الى معقد الشراك ويستحب الجمع بين ظاهره وباطن طاهر  
( أو جرموقيه ) ولو فوق خف أو لفافة ولا اعتبار بما فى فتاوى الشاذى  
لانه رجل مجهول لا يقلد فيما خالف النقول ( أو جوربيه ) ولو من غزل أو شعر  
( الثخينين ) بحيث يمشى فرسحا ويثبت على الساق بنفسه ولا يرى ماتحته  
ولا يشف الا أن ينفذ الى الخلف قدر الفرض ولو نزع موقيه أعاد مسح  
خفيه ولو نزع أحدهما مسح الخلف والموق الباقى ولو أدخل يده تحتها ومسح  
خفيه لم يجوز ( والمنعيلين ) بسكون النون ما جعل على أسفله جلدة ( والمجلدين  
مرة ولو امرأة ) أو خنثى ( ملبوسين على طهر ) فلو أحدث ومسح بخفيه  
أولم يمسح فلبس موقه لا يمسح عليه ( تام ) خرج الناقص حقيقة كلمة أو  
معنى كتييم ومعذور فانه يمسح فى الوقت فقط الا اذا توضأ وليس على الاقطاع  
الصحيح ( عند الحدث ) فلو تخفف المحدث ثم خاض الماء فابتل قدماه ثم



ثم وضوءه ثم أحدث جاز أن يمسه (يوماً وليلة لمقيم وثلاثة أيام ولياليها للمسافر) وابتداء المدة (من وقت الحدث) فقد يمسه المقيم سناً وقد لا يتمكن الا من أربع كمن توضعاً وتخفف قبل الفجر فلما طلع صلى فلما تشهد أحدث (لا) يجوز (على عمامة وقلنسوة وبرقع وقفازين) لعدم الحرج

(وفرضه) عملاً (قدر ثلاث أصابع اليد) أصغرها طولاً وعرضاً من كل رجل لا من الخلف فنعوا فيه مد الاصبع فلو مسح برؤوس أصابعه وجافي اصولها لم يجز الا أن يتل من الخلف عند الوضع قدر الفرض قاله المصنف ثم قال وفي الذخيرة ان الماء منقطراً جاز والا لا ولو قطع قدمه ان بقي من ظهره قدر الفرض مسح والا غسل كمن قطع من كعبه ولو له رجل واحدة مسحها وجاز مسح خف مغمسوب خلافاً للحنابلة كما جاز غسل رجل مغمسوبة اجماعاً (والخرق الكبير) بموحدة أو مثله (وهو قدر ثلاث أصابع القدم الاصغر) بكاملها ومقطوعها يعتبر بأصابع مائلة (يمينه) الا ان يكون فوقه خف آخر أو جرموق فيمسح عليه وهذا لو اخلق على غير أصابعه وعقبه ويرى ما تحت فلو عليها اعتبر الثلاث ولو كباراً ولو عليه اعتبر بدو أكثره ولو لم ير القدر المانع عند المشي لصلابته لم يمنع وان كثيراً واقتضت الظهارة دون البطانة (وتجعم) الخروق (في خف) واحد (لافيهما) بشرط أن يقع فرضه على الخلف نفسه لا على ما ظهر من خرق يسير (وأقل خرق يجمع ليمين) المسح الحالي والاستقبالي كما ينقض الماضوي قهستاني قلت ومر أن ناقض التيمم يمنع ويرفع كنجاسة وانكشف حتى انمقادها كما سيحى فليحفظ

( ماتدخل فيه المسئلة لاما دونه ) الحاقاله بمواضع الخرز ( بخلاف نجاسة ) متفرقة ( وانكشف عورة ) وطيب محرم ( وعلام نوب من حرير ) فانها تجمع مطلقا ( واختلف في ) جمع خروق ( أذنى أضحية ) وينبغي ترجيح الجمع احتياطا

( وناقضه ناقض الوضوء ) لانه بعرضه ( وتزع خف ) ولو واحدا ( ومضى المدة ) وان لم يمسح ( ان لم يخش ) بغلبة الظن ( ذهاب رجله من برد ) للضرورة فيصير كالجبيرة فيستوعبه بالمسح ولا يتوقف ولذا قالوا لو تمت المدة وهو في صلاته ولا ماء مضى في الاصح وقيل تفسد يقيم وهو الاشبه ( ولعمد هما ) أى النزع والمضى ( غسل المتوضئ رجله لا غير ) لحللول الحدث السابق قدميه الا لانهم كرد فديم حينئذ ( وخروج اكثر قدميه ) من الخلف الشرعى وكذا اخراجه ( نزع ) فى لاصح اعتبارا للاكثر ولا عبرة بخروج عقبه ودخوله وما روى من النقص بزوال عقبه فقيد بما اذا كان بنزع الخلف أ. ا. اذا لم يكن أى زوال عقبه بنيته بل لسعة أو غيرها فلا ينقض بالاجماع كما يعلم من البرجندى معزيا للنهاية وكذا القهستانى لكن باختصار حتى زعم بعضهم أنه خرق الاجماع فتنبه ( وينتقض ) أيضا ( بفسل اثر الرجل فيه ) لو دخل الماء خفه وصححه غير واحد ( وقيل لا ) ينتقض وان بلغ الماء الركبة ( وهو الاظهر ) كما فى البحر عن السراج لان استدار القدم بالخلف يمنع سراية الحدث الى الرجل فلا يقع هذا غسلا معتبرا فلا يوجب بطلان المسح نهر فيفسلهما ثانيا بعد المدة أو النزع كما مر وبق من نواقضه الحرق وخروج الوقت للمعذور ( مسح مقيم ) بعد حدثه ( فسافر قبل تمام يوم وليلة ) فلو بعده

نزع (مسح ثلاثاً ولو أقام مسافر بعد مضي مدة مقيم نزع والا أنما) لانه  
 صار مقيماً (وحكم مسح جيرة) هي عيدان يجبر بها الكسر (وخرة قرحة  
 وموضع فصد) وكى (ونحو ذلك) كمصابة جراحة ولو برأسه (كفسل لما  
 تحتها) فيكون فرضاً لى عملياً لثبوتة بظني وهذا قولها واليه رجع الامام خلاصة  
 وعليه الفتوى شرح يجمع وقدما أن لفظ الفتوى أكد في التصحيح من  
 المختار والاصح والصحيح ثم أنه يخالف مسح الخلف من وجوه ذكر منها  
 ثلاثة مشر فقال (فلا يتوقف) لانه كالنفل حتى يؤم الاصحاء ولو بدلها  
 بأخرى أو سقطت العليا لم يجب إعادة المسح بل يندب (ويجمع) مسح  
 جيرة رجل (معه) أى مع غسل الأخرى لا مسح خفها بل خفيه (ويجوز)  
 أى يصح مسحها (ولو شدت بلا وضوء) وغسل دفعا للحرج (ويترك)  
 المسح كالنفل (ان ضر والا لا) يترك (وهو) أى مسحها (مشروط بالجز  
 عن مسح) نفس الموضع (فان قدر عليه فلا مسح) عليها والحاصل لزوم  
 غسل المحل ولو بماء حار فان ضر مسحها فان ضر سقط أصلاً  
 (ويمسح) نحو (مفتصد وجريح على كل عصابة) مع فرجتها في الاصح  
 (ان ضره) الماء (أو حلها) ومنه أن لا يمكنه ربطها بنفسه ولا يحمدهن يربطها  
 (انكسر ظفره فجعل عليه دواء أو وضعه على شقوق رجله أجرى الماء عليه)  
 ان قدر والا مسحها والا تركه (و) المسح (يطله سقوطها عن بره) والا لا  
 (فان) سقطت (في الصلاة استأنفها وكذا) الحكم (لو) سقط الدواء أو  
 (برأ موضعها ولم تسقط) مجتبه وينبغي تقييده بما اذا لم يضر ازالته فان ضره  
 فلا بحر (والرجل والمرأة والمحدث والجنب في المسح عليها وعلى توابعها سواء)

اتفاقاً (ولا يشترط) في مسحها (استيعاب وتكرار في الاصحح فيكني مسح أكثرها) مرة به يفتى (وكذا لا يشترط) فيها (نية) اتفاقاً بخلاف الخلف في قول وما في نسخ المتن رجع عنه المصنف في شرحه

### باب الحيض

عنون به لكثرة وأصالة والافى ثلاثة حيض ونفاس واستحاضة (هو) لغة السيلان وشرعا على القول بأنه من الاحداث مانعة شرعية بسبب الدم المذكور وعلى القول بأنه من الانجاس (دم من رحم) خرج الاستحاضة ومنه ما تراه صغيرة وآيسة ومشكل (لا لولادة) خرج النفاس وسببه ابتداء ابتلاء الله لحواء لاكل الشجرة وركنه بروز الدم من الرحم وشرطه تقدم نصاب الطهر ولو حكما وعدم نقصه عن أقله وأوانه بعد التسع ووقت ثبوته بالبروز فيه ترك الصلاة ولو مبتدأة في الاصحح لان الاصل الصحة والحيض دم صحة شفى و (أقله ثلاثة أيام بلياليها) الثلاث فالإضافة لبيان العدد المقدر بالساعات الفلكية لا للاختصاص فلا يلزم كونها ليالى تلك الايام وكذا قوله (وأكثره عشرة) بعشر ليال كذا رواه الدارقطنى وغيره (والناقص) عن أقله (والزائد) على أكثره أو أكثر النفاس أو على العادة وجاوز أكثرها (وما تراه) صغيرة دون تسع على المعتمد وآيسة على ظاهر المذهب و(حامل) ولو قبل خروج أكثر الولد (استحاضة وأقل الطهر) بين الحيضتين او النفاس والحيض (خمسة عشر يوما) ولياليها اجماعا (ولا حداً أكثره) وان استغرق العمر (الا عند) الاحتياج الى (نصب عادة لها اذا استمر) بها (الدم)

فيجد لاجل العدة بشرين به يغنى وعم كلامه المبتدأة والمعتادة ومن نسيت  
 عاداتها وتسمى الحيرة والمضلة واضلاها اما بمدد او بمكان أو بهما كما بسط في  
 البحر والحاوي وحاصله أنها تحرى ومتى ترددت بين حيض ودخول فيه  
 وطهر تتوضأ لكل صلاة وان بينهما والدخول فيه تغتسل لكل صلاة وتترك غير  
 مؤكدة ومسجدا وجماعا وتصوم رمضان ثم تقضى عشرين يوما ان علمت بدايته  
 ليلا والا فاثنتين وعشرين وتطوف لركن ثم تعيده بعد عشرة ولصدروا ليعيده  
 وتعتد لطلاق بسبعة أشهر على المفتى به (واثره) من لون ككدرة وتربية  
 (في مدته) المعتادة (سوى يياض خالص) قيل هو شئ يشبه الخيط الايض  
 (ولو) المرقى (طاهر مختلا) بين الدمين (فيها حيض) لان العبرة لا وله  
 وآخره وعليه المتون فليحفظ ثم ذكر احكامه بقوله (ينع صلاة) مطلقا ولو  
 سجدة شكر (وصوما) وجماعا (وتقضيه) لزم اذ دونها للحرج ولو شرعت  
 تطوعا فبهما خاضت فصتهما خلافا لما زعمه صدر الشريعة بحروفي الفيض لو  
 نامت طاهرة وقامت حائضة حكم بحيضها منذ قامت وبعبكسه منذ نامت  
 احتياطا (و) يمنع حل (دخول مسجد و) حل (الطواف) ولو بعد دخولها  
 المسجد وشروعها فيه (وقربان ما تحت ازار) يعنى ما بين سرية وركبة ولو  
 بلا شهوة وحل ما عداه مطلقا وهل يحل النظر ومباشرته له فيه تردد (وقراءة  
 قرآن) بقصده (ومسه) ولو مكتوبا بالفارسية في الاصح (الا بفلافة) المنفصل  
 كما مر (وكذا) يمنع حملها كروح وورق فيه آية (ولا بأس) لحائض وجنب  
 (بقراءة أدعية ومسها وحملها وذكر الله تعالى وتسييح) وزيارة قبور ودخول  
 مصلى عيد (وأكل وشرب بعد مضمضة وغسل يد) واما قبلها فيكره لجنب

لا حائض مالم تخاطب بفسل ذكره الحلي (ولا يكره) تحريماً (مس قرآن  
بكم) عند الجمهور تيسيراً وصحح في الهداية الكراهة وهو أحوط (ويحل  
وطؤها اذا انقطع حيضها لا كثرة) بلا غسل وجوبا بل ندباً (وان) انقطع لدون  
أقله تتوضأ وتصلي في آخر الوقت وان (لأقله) فاز لدون عاداتها لم يحل وتمتسل  
وتصلي وتصوم احتياطاً وان لمعاتها فان كناية حل في الحال والا (لا يحل  
حتى تمتسل) أو تقيم بشرطه (أو يمضي عليها زمن يسع الفسل) وليس  
التياب (والتحريم) يعني من آخر وقت الصلاة لتعليمهم بوجوبها في ذمتها  
حتى لو طهرت في وقت العيد لا بد أن يمضي وقت الظهر كما في السراج وهل  
تعتبر التحريم في الصوم الاصح لا وهي من الطهر مطلقاً وكذا الفسل لو  
لأكثره والا فن الحيف فنقضى ان بقي بعد الفسل والتحريم ولو لامشرة فقد  
التحريم فقط لثلاث تزايد أيامه على عشرة فليحفظ (و) وطؤها (بكفر مستحله)  
كما جزم به غير واحد وكذا مستعمل وطء الدبر عند الجمهور يجتبي (وقيل لا)  
يكفر في المستثنين وهو الصحيح خلاصة (وعليه المول) لانه حرام لغيره  
ولما يجزئ في المرتد انه لا يفتى بتكفير مسلم كان في كفره خلاف ولو رواية  
ضعيفة ثم هو كبيرة لو عامداً اختاراً عالماً بالحرمة لاجاهلاً أو مكرهاً أو ناسياً  
فلزمه التوبة ويندب تصدقه بدينار أو نصفه ومصرفه كزكاة وهل على المرأة  
تصدق قال في الضياء الظاهر لا (ودم استحاضة) حكمه (كرعاف دائم) وقتاً  
كاملاً (لا يمنع صوماً وصلاة) ولو قفلاً (وجامعاً) لحديث توضئتي وصلي  
وان فطر الدم على الحصير

(والنفاس) لغة ولادة المرأة وشرها (دم) فلو لم تره

هل تكون نفساء المعتمد أم ( ويخرج ) من رحم فلو ولدته من  
سرتها ان سال الدم من الرحم فنفساء والا نذت جرح وان ثبت له أحكام الولد  
( عقب ولد ) أو أكثره ولو متقطعا عضوا عضوا لا أقله فتوضأ ان قدرت  
أو تنيم وتومي بصلاة ولا تؤخر فإعذر الصحيح القادر . وحكمه كالحيض  
في كل شيء إلا في سبعة ذكرتها في الخزانة وشرحي للملتقى منها أنه ( لا أحد  
لأقله ) إلا اذا احتيج إليه لمدة كقوله اذا ولدت فانت طالق فقالت مضت عدتي  
فقدوره الامام بخمسة وعشرين مع ثلاث حيض والثاني باحد عشر والثالث  
بساعة ( وأكثره أربعون يوما ) كذا رواه الترمذي وغيره ولأن أكثره أربعة  
أمثال أكثر الحيض ( والزائد ) على أكثره ( استحاضة ) لو ابتدأه أما المعتادة  
فترد لعادتها وكذا الحيض فان انقطع على أكثرهما أو قبله فالكل نفاس وكذا  
حيض ان وليه طهر تام والا فعادتها وهي تثبت وتنقل بمرة به بغنى وتماه  
فبإعقلناه على الملتقى ( والنفاس لأم توأمين من الاول ) هما ولدان بينهما  
دون نصف حول وكذا الثلاثة ولو بين الاول والثالث أكثر منه في الاصح  
( و ) انقضاء ( المدة من الاخير وفاقا ) لتعليقه بالفراغ . ( وسقط ) مثلث السين  
أي مسقوط ( ظهر بعض خلقه كيداً ورجلاً ) أو أصبع أو ظفر أو شعر ولا  
يستبين خلقه إلا بعد مائة وعشرين يوما ( ولد ) حكماً ( فتصير ) المرأة ( به ) نفساء  
والامة أم ولد ويحنت به ( في تعليقه ) وتنقضى به المدة فان لم يظهر له شيء  
فليس بشيء والمرئي حيض ان دام ثلاثا وتقدمه طهر تام والا استحاضة ولو لم  
يدر حاله ولا عدد أيام حملها ودام الدم تدع الصلاة أيام حيضها ييقن ثم تنفسل ثم  
تصلي كمقدور ( ولا يحد اياها بمدة بل هو أن تبلغ من السن ما لا تحيض

مثلاً فيه ) فإذا باقته واقطع دمها بحكم بإياسها ( فأرأته بعد الاقطاع حيض )  
 فيبطل الاعتداد بالشهر وتفسد الانكحة ( وقيل يحمد بخمسين سنة وعليه  
 الممول ) والفتوى في زماننا مجتبي وغيره ( تيسيراً ) وحده في العدة بخمس  
 وخمسين قال في الضياء وعليه الاعتماد ( وما رأته بعدها ) أي المدة المذكورة  
 ( فليس بحيض في ظاهر المذهب ) إلا إذا كان دماً خالصاً حيض حتى يبطل  
 به الاعتداد بالشهر لكن قبل تمامها لا بعد حتى لا تفسد الانكحة وهو  
 المختار لافتنى جوهرية وغيرها ومنحقة في العدة

( وصاحب عذر من به خلس ) بول لا يمكنه إمساكه ( أو استبلاق بطن أو انقلاط  
 ريح أو استحاضة ) أو بعينه رمه أو عمش أو غرب وكذا أكل ما يخرج بوجع ولو من  
 أذن أو ندى ومتره ( أو استوعب عذره تمام وقت صلاة مفروضة ) بأن لا يجدف جميع  
 وقتها زماناً يتوضأ ويصلي فيه خالياً عن الحدث ( ولو حكماً ) لأن الاقطاع  
 اليسير ملحق بعدم ( وهذا شرط ) العذر ( في حق الابتداء وفي ) حق  
 ( البقاء كفى وجوده في جزء من الوقت ) ولو مرة ( وفي ) حق ( الزوال )  
 يشترط ( استيعاب الاقطاع ) تمام الوقت ( حقيقة ) لأنه الاقطاع الكامل  
 ( وحكمه الوضوء ) لا غسل ثوبه ونحوه ( لكل فرض ) اللام للوقت كما في  
 لدلوك الشمس ( ثم يصلى ) به ( فيه فرضاً ونقل ) فدخل الواجب بالأولى  
 ( فإذا خرج الوقت بطل ) أي ظهر حدثه السابق حتى لو توضأ على الاقطاع  
 ودام إلى خروجه لم يبطل بالخروج ما لم يطرأ حدث آخر أو يسيل كسيلة  
 مسح خفه وأقاد أنه لو توضأ بعد الطلوع ولو لم يد أو ضحى لم يبطل بالخروج  
 وقت الظهر ( وإن سال على ثوبه ) فوق الدرهم ( جاز له أن لا يغسله إن كان



لو غسله تنجس قبل الفراغ منها) أى الصلاة (والا) يتنجس قبل فراغه (فلا) يجوز ترك غسله هو المختار للفتوى وكذا مريض لا يبسط ثوبا الا تنجس فوراً له تركه (و) المذمور (انما تبقى طهارته فى الوقت) بشرطين (اذا) توضأ لعذره و(لم يطرأ عليه حدث آخر أما اذا) توضأ لحدث آخر وعذره منقطع ثم سال أو توضأ لعذره ثم (طرأ) عليه حدث آخر بان سال احد منخريه أو جرحيه أو فرحتيه ولو من جذرى ثم سال الآخر (فلا) تبقى طهارته

﴿فروع﴾ يجب رد عذره أو تقليله بقدر قدرته ولو بصلاته مومياً وبرده لا يبقى ذا عذر بخلاف الحائض ولا يصلى من به انقلاط ریح خلف من به سلس بول لان معه حدثاً ونجساً

### باب الأنجاس

جمع نجس بفتحين وهو لغة يم الحقيق والحكمى وعرفا يختص بالاول . (يجوز رفع نجاسة حقيقية عن محلها) ولو انا، او ما كولا علم محلها أولاً (بماء ولو مستعملاً) به يفتى (وبكل مائع طاهر قالم) للنجاسة ينعصر بالمصر (كخل وماء ورد) حتى الریق فتطهر أصبع وتدى تنجس بلحس ثلاثاً (بخلاف نحو لبن) كزيت لانه غير قالم وما قيل ان اللبن وبول ما يؤكل مزيل فبخلاف المختار (ويطهر خف ونحوه) كعقل (تنجس بذى جرم) هو كل ما يرى بعد الجفاف ولو من غيرها كخمر وبول أصابه تراب به

يفتى ( بذلك ) يزول به أثرها (والا ) جرم لها كبول ( فيفسل و ) يطهر  
( صقيل ) لا مسام له ( كمرأة ) وظفر وعظم وزجاج وآنية مدهونة أو  
خرائط وصفائح فضة غير منقوشة ( بمسح ) يزول به أثرها مطلقا به يفتى ( و )  
تطهر ( أرض ) بخلاف نحو بساط ( ييسها ) أى جفافها ولو بريح ( وذهب  
أثرها كالون ) وريح ( ١ ) أجل ( صلاة ) عليها ( لا لتيمم ) به لان المشروط  
لها الطهارة وله الطهورية ( و ) حكم ( آجر ) ونحوه كلبن ( مفروش وخص )  
بالخاء تحجيرة سطح ( وشجر وكلاً قائمين فى أرض كذلك ) أى تأرض فيطهر  
بجفاف وكذا كل ما كان ثابتا فيها لا أخذه حكمها باتصاله بها فالمنفصل يفسل  
لا غير الا حبرا خشنا كرحى فكأرض ( ويطهر منى ) أى محله ( يابس بفرك )  
ولا يضر بقاء اثره ( ان طهر رأس حشفة ) كأن كان مستنجيا بماء وفى المجتبى  
أولج فتزع فأنزل لم يطهر الا بفسله لثبوته بالنجس انتهى أى برطوبة الفرج  
فيكون مفرعا على قولها بنجاستها أما عنده فى طاهرة كسائر رطوبات البدن  
جوهرية ( والا ) يكن يابسا أولا رأسها طاهرا ( فيفسل ) كسائر النجاسات  
ولو دما عبيطا على المشهور ( بلا فرق بين منيه ) ولودقيقا لمرض به ( ومنها )  
ولا بين منى آدمى وغيره كما بحثه الباقر ( ولا بين ثوب ) ولوجديدا أو  
مبطنا فى الاصح ( وبدن على الظاهر ) من المذهب ثم هل يعود نجسا يله بعد  
فركه المتمد لا وكذا كل ما حكم بطهارته بغير مائع • وقد أنهيت فى الخرائن  
المطهرات الى نيف وثلاثين وغيرت نظم ابن وهبان فقلت

وغسل ومسح والجفاف مطهر ونحت وقلب العين والحفر يذكر  
ودبغ وتخليل ذكاة تخلل وفرك وذلك والدخول التفرور

تصرفه في البمض ندف ونزحها ونار وغلى غسل بمض تقور  
(و) يطهر (زيت) تنجس (بجعله صابونا) به يفتى للبلوى كستور رش  
بماء نجس لا بأس بالخبز فيه (كطين تنجس فجعل منه كوز بعد جمعه على النار)  
يطهر ان لم يظهر فيه أثر النجس بعد الطبخ ذكره الحلبي (وعنى) الشارع (عن  
قدر درهم) وان كره تحريما فيجب غسله وما دونه تنزيها فيسن وفوقه مبطل  
يفرض والعبرة لوقت الصلاة لا الاصابة على الاكثر نهر (وهو مثقال)  
عشرون قيراطا (فى) نجس (كثيف) له جرم (وعرض مقعر الكف) وهو  
داخل مفاصل أصابع اليد (فى رقيق من مغلظة كعذرة) آدمى وكذا كل ما  
خرج منه موجبا لوضوء أو غسل مغلظ (وبول غير مأكول ولو من صغير  
لم يطم) الا بول الخفاش وخرأ فطاهر وكذا بول الفأرة لتعذر التحرز عنه  
وعليه الفتوى كما فى التارخانية وسيجيء آخر الكتاب أن خراها لا يفسد  
ما لم يظهر أثره وفى الاشياء بول السنور فى غير أوانى الماء عفو وعليه الفتوى  
(ودم) مسفوح من سائر الحيوانات الا دم شهيد ما دام عليه وما بقى فى لحم  
مehزول وعروق وكبد وطحال وقلب وما لم يسل ودم سمك وقل وبرغوث وبق  
زاد فى السراج وكتان وهى كما فى القاموس كرماد دوية حمراء لساعة فالمستثنى اثنا  
عشر (وخمر) وفى باقى الاشربة روايات التخليط والتخفيف والطهارة ورجع فى  
البحر الاول وفى النهر الاوسط (وخرء) كل طير لا يذرق فى الهواء كبط أهلى  
و(دجاج) أما ما يذرق فيه فأن مأكولا فطاهر والا فخنق (وروث وخنثى)  
أفاد بهما نجاسة خرة كل حيوان غير الطيور وقال مخففة وفى الشر نبالية قوليها  
أظهر وطهرهما محمد آخر البلوى وبه قال مالك (ولو اصابه من) نجاسة

( غليظة و ) نجاسة ( خفيفة جملة الخفيفة تبعا للغليظة ) احتياطا كما في  
الظهيرية ثم متى أطلقوا النجاسة فظاهره التخليط ( وعنى دون ربع ) جميع  
بدن و ( ثوب ) ولو كبيرا هو المختار ذكره الحلبي ورجحه في النهر على التقدير  
بربع المصاب كيد وكم وان قال في الحقائق وعليه الفتوى ( من ) نجاسة مخففة  
كـ ( بول مأ كول ) ومنه الفرس وطهره محمد ( وخرء طير ) من السباع أو غيرها  
( غير مأ كول ) وقيل طاهر وصحح ثم الخفة انما تظهر في غير الماء فليحفظ. ( و )  
عنى ( دم سمك ولعاب بغل وحمار ) والمذهب طهارتها ( وبول انتضخ كـ ووس  
ابر ) وكذا جانبها الآخر وان كثر باصابة الماء للضرورة لكن لو وقع في ماء  
قليل نجسه في الاصح لان طهارة الماء أكد جوهره وفي الفنية لو اتصل وانبسط  
وزاد على قدر الدرهم ينبغي أن يكوف كالدهن النجس اذا انبسط وطين  
شارع وبخار نجس وغبار سرقين وعمل كلاب وانتضاح غسالة لا تظهر مواقع  
قطرها في الاناء غفو ( وما ) بالمسد ( ورد ) أى جرى ( على نجس نجس )  
اذا ورد كله أو أكثره ولو أقله لا كيفية في نهر أو نجاسة على سطح لكن  
قدمنا أن العبرة للأثر ( كمكسه ) أى اذا وردت النجاسة على الماء تنجس  
الماء اجماعا لكن لا يحكم بنجاسته اذا لاقى المتنجس ما لم ينفصل فليحفظ.  
( لا ) يكون نجسا ( رماد قدر ) والا لزم نجاسة الخبز في سائر الامصار  
( و ) لا ( ملح كان حمرا ) أو خنزيرا ولا قدر وقع في بئر فصار حمأة لا تقلاب  
العين به يفتى ( وغسل طرف ثوب ) أو بدن ( أصابت نجاسة محلا منه  
ونسى ) المحل ( مطهر نه وان ) وقع الغسل ( بغير تحمر ) هو المختار ثم لو ظهر  
أنها في طرف آخر هل يمسح في الخلاصة نعم وفي الظهيرية المختار أنه لا

يُبعد إلا الصلاة التي هو فيها ( كما لو بال حجر ) خصها لتخليط بولها اتفاقاً (على نحو) حنطة تدوسها قسم أو غسل بعضه ( أو ذهب بهبة أو أكل أو بيع كما مر ) ( حيث يطهر الباقي ) وكذا الذاهب لاحتمال وقوع النجس في كل طرف كسئلة الثوب ( وكذا يطهر محل نجاسة ) أما عينها فلا تقبل الطهارة (مرئية) ( بعد جفاف كدم ) ( بقلعها ) أى بزوال عينها وأثرها ولو بمرة أو بما فوق ثلاث في الأصح ولم يقل بغسلها ليم نحو ذلك وفرك ( ولا يضر بقاء أثر ) ( كلون وريح ) ( لازم ) فلا يكلف في إزالته إلى ماء حار أو صابون ونحوه بل يطهر ما صبغ أو خضب بنجس بنفسه ثلاثاً والأولى غسله إلى أن يصفو الماء ولا يضر أثر دهن الأدهن ودك ميتة لانه عين النجاسة حتى لا يدبغ به جلد بل يستصبح به في غير مسجد ( و ) يطهر محل ( غيرها ) أى غير مرئية ( بقلعة ظن غاسل ) لو مكافئاً والاستعمال ( طهارة محلها ) بلا عدد به يفتي ( وقدر ) ذلك لموسوس ( بنفسه ) ( وعصر ثلاثاً ) أو سبعا ( فيما ينصرف ) مبالغا بحيث لا يقطر ولو كان لو عصره غيره قطار طهر بالنسبة إليه دون ذلك الغير ولو لم يبلغ لرقته هل يطهر الأظهر نعم للضرورة ( و ) قدر ( بتثليث جفاف ) أى انقطاع قاطر ( في غيره ) أى غير منصرف مما يتشرب النجاسة والا فبقاها كما مر وهذا كله إذا غسل في اجانة أما لو غسل في غدير أو صب عليه ماء كثير أو جرى عليه الماء طهر مطلقاً بلا شرط عصر وتجفيف وتكرار غمس هو المختار ويطهر لبن وعسل ودبس ودهن بغلي ثلاثاً ولحم طبخ بخمر بغلي وتبريد ثلاثاً وكذا دجاجة ملقاة حالة غلي الماء للتنف قبل شقها تح وفي الذجنيس حنطة طبخت في خمر لا تطهر أبداً به يفتي ولو انتفخت

من بول قمق وجففت ثلاثا ولو عجن خبز بمخمر صب فيه خل حتى يذهب  
أثره فيطهر

### فصل

(الاستنجاء) إزالة نجس عن سبيل فلا يسن من ريح وحصاة ونوم  
وفسد (وهو سنة) ، وكدة مطلقا وما قيل من اقتراضه لنحو حيض ومجاوزه  
مخرج فتساع (واركانه) أربعة شخص (مستنج و) شيء (مستنجى به)  
كماء وحجر (و) نجس (خارج) من أحد السبيلين وكذا لو أصابه من خارج  
وان قام من موضعه على المعتمد (ومخرج) دبر أو قبل (بنحو حجر) مما هو  
عين طاهرة قاله لا قيمة لها كدبر (منق) لانه المقصود فيختار الأبلغ  
والأسلم عن التلويث ولا يتقيد بأقبال وادبار شتاء وصيفا (وليس العدد) ثلاثا  
(بمسنون فيه) بل مستحب (والفعل) بالماء الى أن يقع في قلبه انه طهر مالم  
يكن موسوسا فيقدر بثلاث كما مر (بمده) أى الحجر (بلا كشف عودة)  
عند أحد اما معه فيتركه كما مر فلو كشف له صار فاسقا لا لو كشف لاغتسال  
أو تنوط كما يحثه ابن الشحنة (سنة) مطلقا به يفتى سراج (ويجب) أى  
يفرض غسله (ان جاوز المخرج نجس) مانع وبعتبر القدر المانع أصلا (فما  
وراء موضع الاستنجاء) لان ما على المخرج ساقط شرعا وان كثر ولهذا لا  
تكره الصلاة معه (وكره) تحريما (بمظم وطعام وروث) بإس كمدرة بإسنة  
وحجر استنجى به الا بحرف آخر (وآجر وخزف وزجاج و) شيء محترم  
ك(خرقة ديباج ويمين) ولا عذر يسراه فلو مشولة ولم يجد ماء جاريا ولا

صا با ترك الماء ولو شطنا سقط اصلا كريض ومريضة لم يجدا من يحل جهامه  
 ( وخم وعلف حيوان ) وحق غير وكل ما ينتفع به ( فلو قمل اجزاء ) مع  
 الكراهة لحصول الانتقاء وفيه نظر لما مر انه سنة لا غير فينبغي أن لا يكون  
 مقيا لها بالمنهى عنه ( كما كره ) تحريما ( استقبال قبلة واستدبارها لـ ) أجل  
 ( بول أو غائط ) فلو للاستنجاء لم يكره ( ولو في بنيان ) لأطلاق النهى ( فان  
 جلس مستقبلا لها ) غافلا ( ثم ذكره انحرف ) ندبا لحديث الطبري من جلس  
 يبول قبالة القبلة فذكرها فانحرف عنها اجلا لا لها لم يتم  
 من مجلسه حتى يغفر له ( ان امكنه والا فلا ) بأس ( وكذا يكره ) هذه تم  
 التحريمية والتنزيهية ( للمرأة امساك صغير لبول أو غائط نحو القبلة ) وكذا  
 مد رجله اليها ( واستقبال شمس وقرلها ) أى لاجل بول أو غائط ( وبول  
 وغائط في ماء ولو جاريا ) في الاصح وفي البحر أنها في الراكة تحريمية وفي  
 الجاري تنزيهية ( وعلى طرف نهر أو بئر أو حوض أو عين أو تحت شجرة  
 مشرة أو في زرع أو في ظل ) ينتفع بالجلوس فيه ( وبجنب مسجد ومصلى  
 عيد وفي مقابر وبين دواب وفي طريق ) الناس ( و ) في ( مهب ريح وجحر  
 فارة أو حية أو نملة وثقب ) زاد العيني وفي موضع يعبر عليه أحد أو يقدم  
 عليه وبجنب طريق أو قافلة أو خيمة وفي أسفل الارض الى أعلاها والتكلم  
 عليهما ( وان يبول قائما او مضطجعا أو مجردا من ثوبه بلا عذر أو ) يبول  
 ( في موضع يتوضأ ) هو ( أو يفتسل فيه ) لحديث لا يبولن أحدكم في مستحمه  
 فان عامة الوسواس منه

﴿ فروع ﴾ يجب الاستبراء بمشي أو تفننح أو نوم على شقه الايسر

ويختلف بطباع الناس \* ومع طهارة المغسول تطهر اليد ويشترط ازالة الرائحة عنها وعن المخرج الا اذا عجز والناس عنه غافلون \* استنجى المتوضئ ان على وجه السنة بان ارنخى انتفض والا لا \* نام أو مشى على نجاسة ان ظهر عينها تنجس والا لا \* ولو وقعت في نهر فاصاب ثوبه ان ظهر أثرها تنجس والا لا \* لف طاهر في نجس مبتل بماء ان بحيث لو عصر قطر تنجس والا لا \* ولو لف في مبتل بنحو بول ان ظهر نداوته أو أثره تنجس والا لا \* فارة وجدت في خمر فرميت فتخلل ان متفسخة تنجس والا لا \* وقع خمر في خل ان قطرة لم يحل الا بعد ساعة وان كوزا حل في الحال ان لم يظهر أثره \* فارة وجد في قمعة ولم يدر هل ماتت فيها أو في جرة أو في بئر يحل على القمعة \* ثلاث قرب من سمن وعسل ودبس أخذ من كل حصة وخلط فوجد فيه فارة نضعها في الشمس فان خرج منها الدهن فسمن والا فان بقي بحال الجلد فالصل او متلطخا فالدبس \* يعمل بخبر الحرمة في الذبيحة وبخبر الحل في ماء وطعام \* يتحرى في ثياب أفلها طاهر وفي أوان أكثرها طاهر لا أفلها بل يحكم بالأغلب الا لضرورة شرب \* يحرم أكل لحم أتنن لا نحو سمن ولبن \* شعير في بعر أو روث صلب يؤكل بعد غسله وفي خنثى لا \* مראה كل حيوان كبوله وجرة كزبله \* حكم المعصير حكم الماء \* رطوبة الفرج طاهرة خلافا لهما \* المبرة للطاهر من تراب او ماء اختلط به يفتى \* مشى في حمام ونحوه لا ينجس ما لم يعلم انه غسالة نجس \* لا ينبغي أخذ الماء من الانوبة لانه يصير الماء واكدا \* التبيكير الى الحمام ليس من المروءة لان فيه اظهار مقلوب الكناية \* ثياب الفسقة وأهل الذمة طاهرة \*



دياج أهل فارس نجس لمعلمهم فيه البول لبريقه \* رأى في ثوب غيره نجسا  
 مانعا ان غلب على ظنه أنه لو أخبره زلتها وجب ولا لا فالأمر بالمعروف  
 على هذا \* حمل السجادة في زماننا أولى احتياط لما يرد أول ما يستل عنه  
 في القبر الطهارة وفي الموقوف الصلاة

## كتاب الصلاة

شروع في المقصود بعد بيان الوسيلة ولم تخل عنها شريعة مرسل ولما  
 صارت قرينة بواسطة الكعبة كانت دين الاتي لا منه بل من فروعه . وهي  
 لغة الدعاء فنقلت شرعا الى الافعال المألومة وهو الظاهر لوجودها بدون  
 الدعاء في الامي والاخرس ( هي فرض عين على كل مكلف ) بالاجماع فرضت  
 في الاسراء ليلة السبت سابع عشر رمضان قبل الهجرة بسنة ونصف وكانت  
 قبله صلاتين قبل طلوع الشمس وقبل غروبها شمني ( وان وجب ضرب  
 ابن عشر عليها بيد لا بخشبة ) لحديث مروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع  
 واضربوهم عليها وهم أبناء عشر . قلت والصوم كالصلاة على الصحيح كما في  
 صوم القهستاني معزيا للزاهدی وفي حظر الاختيار أنه يؤمر بالصوم والصلاة  
 وينهى عن شرب الخمر ليألف الخير ويترك الشر ( ويكفر جاحدها ) لثبوتها  
 بدليل قطعي ( وتاركها عمدا مجانة ) أى تكاسلا فاسق ( يجبس حتى يصلى )  
 لأنه يجبس لحق العبد بحق الحق أحق وقيل يضرب حتى يسيل منه الدم وعند  
 الشافعي يقتل بصلاة واحدة حد أو قيل كفراً ( ويحكم بإسلام فاعلها ) بشروط

أربعة أن يصلى في الوقت (مع جماعة) مؤتما متعماً وكذا لو أذن في الوقت  
 أو سجد للتلاوة أو ركى الساعة صار مسلماً لا أو صلى في غير الوقت أو منفرداً  
 أو أماً ما أو أفسدها أو فعل بقية العبادات لأنها لا تختص بشريعتنا ونظمها  
 صاحب النهر فقال

وكافر في الوقت صلى باقتداً متمماً صلاته لا مفسداً  
 وأذن أيضاً مملناً أو ركى سوائماً كأن سجد تركى  
 فسلم لا بالصلاة منفرد ولا الركاة والصيام الحج زد  
 (وهى عبادة بدنية محضة فلا نيابة فيها أصلاً) أى لا بالنفس كما صحت في  
 الحج ولا بالمال كما صحت في الصوم بالقديرة للفانى لأنها إنما تجوز بأذن الشرع ولم يوجد  
 (سببها) ترادف النعم ثم الخطاب ثم الوقت أى (الجزء) (أول) منه أن  
 (اتصل به الاداء والا فإ) أى جزء من الوقت (يتصل به) الاداء (والا)  
 يتصل الاداء بجزء (هـ) السبب هو (الجزء الاخير) ولو ناقصاً حتى يجب على  
 مجنون ومنمى عليه أفاقاً وحائض ونفساء طهرتاً وصبي بلغ ومرئد أسلم وإن  
 صلياً في أول الوقت (وبعد خروجه يضاف) السبب (الى جملة) ليثبت  
 الواجب بصفة الكمال وأنه الاصل حتى يلزمهم القضاء في كامل هو الصحيح  
 (وقت) صلاة (الفجر) قدمه لأنه لا خلاف في طرفيه وأول من صلاه  
 آدم وأول الجنس وجوباً وقدم محمد الطهر لأنه أولها ظهوراً وبياناً ولا يخفى  
 توقف وجوب الاداء على العلم بالكيفية فلذا لم يقض نبينا صلى الله عليه وسلم  
 فجر صبيحة ليلة الاسراء ثم هل كان قبل البعثة متعبداً بشرع أحد المختار  
 ندنا لا بل كان يعمل بما ظهر له من الكشف الصادق من شريعة ابراهيم

وغيره وصح تعبده في حراء بحر (من) أول (طلوع الفجر الثاني) وهو  
البياض المنتشر المستطير لا المستطيل (الى) قبيل (طلوع ذكاء) بالضم غير  
منصرف اسم الشمس (ووقت الظهر من زواله) أى ميل ذكاء عن كبد السماء  
(الى بلوغ الظل مثليه) وعنه مثله وهو قولهما وزفر والأئمة الثلاثة قال  
الامام الطحاوى وبه تأخذ وفي غرر الاذكار وهو المأخوذ به وفي البرهان وهو  
الاضطر لبيان جبريل وهو نص في الباب وفي الفيض وعليه عمل الناس اليوم  
وبه يفتى (سوى في) يكون للاشياء قبيل (الزوال) ويختلف باختلاف الزمان  
والمكان ولو لم يجد ما يفرز اعتبر بقامته وهى ستة أقدام ونصف بقدمه من  
طرف إبهامه (ووقت العصر منه الى) قبيل (الغروب) فلو غربت ثم عادت  
هل يمود الوقت الظاهر نعم وهى الوسطى على المذهب (و) وقت (المغرب  
منه الى) غروب (الشفق وهو الحمرة) عندها وبه قالت الثلاثة واليه رجع  
الامام كما في شروح المجمع وغيرها فكان هو المذهب (و) وقت (الاشاء  
والوتر منه الى الصبح) (لا) يكن (لا) يصح أن يقدم عليها الوتر (الاناسيا  
(لوجوب الترتيب) لانهما فرضان عند الامام (وفاقد وقتها) كبلغار فان  
فيها يطلع الفجر قبل غروب الشفق في أربعينية الشتاء (مكلف بهما فيقدر  
لها) ولا ينوى القضاء لفقد وقت الاداء به أفتى البرهان الكبير واختاره  
الكامل وتبعه ابن الشحنة في ألغازه فصحيحه فزعم المصنف انه المذهب  
(وقيل لا) يكلف بهما لعدم سببهما وبه جزم في الكنز والدرر والملقى وبه  
أفتى البقالى وواقفه الحلوانى والمرغينانى ووجهه الشرى بلالى والحلبى واوسما  
المقال ومنعاً ما ذكره الكمال قلت ولا يساعده حديث الدجال لانه وان وجب

أكثر من ثمانمائة ظهر مثلاً قبل الزوال ليس كسثلتنا لان المفقود فيه الملامة لا الزمان وأما فيها فقد فقد الامران ( والمستحب ) للرجل ( الابتداء ) في الفجر ( باسفار والختم به ) هو المختار بحيث يرتل أربعين آية ثم يمده بطهارة لو فسد وقيل يؤخر جداً لان الفساد موهوم ( الحاج بمنزلة ) فالتغليس أفضل كراهة مطلقاً وفي غير الفجر الافضل لها انتظار فراغ الجماعة ( وتأخير ظهر الصيف ) بحيث يمشى في الظل ( مطلقاً ) كذا في المجمع وغيره أي بلا اشتراط شدة حر وحرارة بلد وقصد جماعة وما في الجوهرية وغيرها من اشتراط ذلك منظوره ( وجمعة كظهر أصلاً واستحباً ) في الزمانين لئلا يخلقه ( و ) تأخير ( عصر ) صيفاً وشتاءً توسعة للنوافل ( مالم تغير ذكاء ) بأن لا تحار العين فيها في الاصح ( و ) تأخير ( عشاء الى ثلث الليل ) قيده في الخانية وغيرها بالشتاء أما الصيف فيندب تعجيلها ( فان أخرها الى ما زاد على النصف ) كره لتأجيل الجماعة أما اليه قباح ( و ) آخر ( العصر الى اصفراد ذكاء ) فلو شرع فيه قبل التغير فده اليه لا يكره ( و ) آخر ( المغرب الى اشتباك النجوم ) أي كثرتها ( كره ) أي التأخير لا الفعل لانه مأمور به ( تحريماً ) الا بمذر كسفر وكونه على أكل ( و ) تأخير ( الوتر الى آخر الليل لوافق بالانتباه ) والا قبل النوم فان افاق وصلى نوافل والحال أنه صلى الوتر أول الليل فاته الافضل ( والمستحب تعجيل ظهر شتاءً ) يلحق به الربيع وبالصيف الخريف ( و ) تعجيل ( عصر وعشاء يوم غيم ) تعجيل ( مغرب مطلقاً ) وتأخيره قدر كعتين يكره تنزيهاً ( وتأخير غيرهما فيه ) هذا في ديار يكثر شتاؤها ويقل رعايتها أما في ديارنا فيراعى الحكم الاول وحكم

الاذان كالصلاة تمجيلا وتأخيرا (وكره) تحريما وكل ما لا يجوز مكرهه (صلاة) مطلقا (ولو) قضاء أو واجبة أو نفلا أو (على جنازة وسجدة تلاوة وسهو) لاشكر فنية (مع شروق) الا العوام فلا يمنعون من فعلها لانهم يتركونها والأداء الجائز عند البعض أولى من الترك كما في الفنية وغيرها (واستواء) الا يوم الجمعة على قول الثاني المصحح المعتمد كذا في الاشياء وقيل الحلبي عن الحارثي أن عليه الفتوى (وغروب) الا عصر يومه (فلا يكره فعله لأدائه كما وجب بخلاف الفجر والاحاديث تعارضت فتساقطت كما بسطه صدر الشريعة (وينعقد نقل بشروع فيها) بکراهة التحريم (لا) ينعقد (الفرض) وما هو ملحق به كواجب لعينه كوتر (وسجدة تلاوة وصلاة جنازة تليت) الآية (في كامل وحضرت) الجنازة (قبل) لوجوبه كاملا فلا يتأدى ناقصا فلو وجبتا فيها لم يكره فعلها أي تحريما وفي التحفة الافضل أن لا تؤخر الجنازة (وصح) مع الكراهة (تطوع بدأ به فيها ونذر أداء فيها) وقد نذره فيها (وقضاء تطوع بدأ به فيها فافسده لوجوبه نافعا) ثم ظاهر الرواية وجوب القطع والقضاء في كامل كما في البحر وفيه عن البغية الصلاة فيها على النبي صلى الله عليه وسلم أفضل من قراءة القرآن وكأنه لانها من اركان الصلاة فالاولى ترك ما كان ركنا لها (وكره) نقل (فصدأ ولو نحية مسجد) وكل ما كان واجبا (لا لعينه بل) لغيره (وهو ما يتوقف وجوبه على فعله) (كندورور كمتي طواف) وسجدة في سهو (والذي شرع فيه) في وقت مستحب او مكرهه (ثم أفسده) ولو سنة الفجر (بعد صلاة فجر) صلاة (عصر) ولو المجموعة برفة (لا) يكرهه (قضاء فائتة) ولو ترا أو (سجدة تلاوة)

وصلاة جنازة وكذا) الحكم من كراهة نفل وواجب لغيره لا فرض وواجب  
 لمينه (بعد طلوع فجر سوى سنته) لشغل الوقت به تقديره حتى لو نوى  
 تطوعا كان سنة الفجر بلا تعيين (وقبل) صلاة (مغرب) لكراهة تأخير  
 الا يسيرا (وعند خروج امام) من الحجرة أو قيامه للصعود ان لم يكن له  
 حجرة (لخطبة) ما وسيجيئ أنها غير (الى تمام صلاته بخلاف فائنة) فانها  
 لا تكره وقيدها المصنف في الجملة بواجبة الترتيب والا فيكره وبه يحصل  
 التوفيق بين كلامي النهاية والصدر (وكذا يكره تطوع عند اقامة صلاة  
 مكتوبة) أي اقامة امام مذهبه لحديث اذا أقيمت الصلاة فلا صلاة الا  
 المكتوبة (الاستة فجران لم يخف قوت جماعتها) ولو بادرك تشهدا فان خاف  
 تركها أصلا وما ذكر من الحيل مردود وكذا يكره غير المكتوبة عند ضيق الوقت  
 (وقبل صلاة الميدين مطلقا وبعدها بمسجد لا بيت) في الاصح (وبين صلاتي  
 الجمع بمرقة ومزدلفة) وكذا بعدهما كاسر (وعند مدافعة الاخشين) أو أحدهما أو  
 الرجح (وقت حضور طعام تأقت نفسه اليه و) كذا كل (ما يشغل باله عن أفعالها  
 ويخل بخشوعها) كائنا ما كان فهذه نيف وثلاثون وقتا وكذا تكره في أما كن  
 - كفوق كعبة وفي طريق ومزبلة ومجزرة ومقبرة ومغتسل وحمام وبطن  
 وادومعاطن ابل وغنم وبقر زاد في الكافي وسرابط دواب واصطبل وطاحون  
 وكيف وسطوحها ومسبل وادوارض منسوبة أولغير لومزروعة أو مكروبة  
 وصحراء بلا سترة لمار ويكره النوم قبل العشاء والكلام المباح بعدها وبعد  
 طلوع الفجر الى أدائه ثم لا بأس بمشيئه لحاجته وقيل يكره الى طلوع ذكاء  
 وقيل الى ارتفاعها فيض (ولا جمع بين فرضين في وقت بمدر) سفر ومطير

خلافا للشافعي وما رواه محمول على الجمع فعلا لا وقتا (فان جمع فسد لو قدم)  
 الفرض على وقته (وحرّم لو عكس) أى أخره عنه (وان صح) بطريق  
 القضاء (الالحاج برفقة ومزدلفة) كما سيأتي ولا بأس بالتقليد عند الضرورة  
 لكن بشرط أن يلتزم جميع ما يوجب ذلك الامام لما قدمنا أن الحكم الملتقى  
 باطل بالاجماع

## باب الاذان

(هو) لغة الاعلام وشرا (اعلام مخصوص) لم يقل بدخول الوقت  
 ليم الفائتة وبين يدي الخطيب (على وجه مخصوص بالفاظ كذلك) أى خصوصية  
 (سببه ابتداء أذان جبريل) ليلة الاسراء واقامته حين امامته عليه الصلاة  
 والسلام ثم رؤيا عبدالله بن زيد أذان الملك النازل من السماء في السنة الأولى  
 من الهجرة وهل هو جبريل قيل وقيل (و) سببه (بقاء دخول الوقت وهو سنة)  
 للرجال في مكان عال (مؤكد) هي كالواجب في حقوق الاثم (للفرائض)  
 الخمس (في وقتها ولو قضاء) لانه سنة للصلاة حتى يرد به لا للوقت (لا) بسن  
 (لغيرها) كميد (فيعاد أذان وقع) بعضه (قبله) كالاقامة خلافا للثاني في الفجر  
 (بترسيم تكبير في ابتدائه) وعن الثاني ثنتين وفتح راء كبر والعوام يضمونها  
 روضة لكن في الطلبة معنى قوله عليه السلام الأذان جزم أى مقطوع المدفلا  
 تقول آله أكبر لانه استفهام وانه لحن شرعى او مقطوع حركة الآخر  
 للوقف فلا يقف بالرفع لانه لحن لغوى فتاوى الصيرفية من الباب  
 السادس والثلاثين (ولا ترجيع) فانه مكروه ملتقى (ولا لحن فيه)

أى تنفى بغير كلماته فانه لا يحل فعله وسماعه كالتنفي بالقرآن وبلا تنفير حسن وقيل لا بأس به في الحيلتين (وترسل فيه) بسكنة بين كل كلمتين ويكره تركه وتندب اعادته (ويتمت فيه) وكذا فيها مطلقا وقيل ان المحل متمسا (يمينا ويسارا) فقط اثلا يستدبر القبلة (بصلاة وفلاح) ولو وحده أو لمولود لانه سنة الاذان مطلقا (ويستدير في المنارة) لومتسعة ويخرج رأسه منها (ويقول) ندبا (بعد فلاح أذان الفجر الصلاة خير من النوم مرتين) لانه وقت نوم (ويجعل) ندبا (أصبعيه في) صماخ (أذنيه) فأذانه بدونه حسن وبه أحسن (والاقامة كالاذان) فيما مر (لكن هي) أي الاقامة وكذا الامامة (أفضل منه) فتح (ولا يضع) المقيم (أصبعيه في أذنيه) لانها أخفض (وبحذر) بضم الدال أى يسرع فيها فلو ترسل لم يعدها في الاصح (وزيد قد قامت الصلاة بعد فلاحها مرتين) وعند الثلاثة هي فرادى (ويستقبل) غير الراكب (القبلة بهما) ويكره تركه تنزيها ولو قدم فيهما مؤخرا أعاد ما قدم فقط (ولا يتكلم فيهما) أصلا ولو رد سلام فان تكلم استأنفه (ويثوب) بين الاذان والاقامة في الكل للكل بما تمارفوه (ويجلس بينهما) بقدر ما يحضر الملازمون مراعىا لوقت الندب (الا في المغرب) فيسكت قائما قدر ثلاث آيات قصار ويكره الوصل اجماعا

﴿فائدة﴾ التسليم بعد الاذان حدث في ربيع الآخر سنة سبع مائة واحدى وثمانين في عشاء ليلة الاثنين ثم يوم الجمعة ثم بعد عشر سنين حدث في الكل الا المغرب ثم فيها مرتين وهو بدعة حسنة (و) يسن أن (يؤذن ويقيم لفاتنة) رافعا صوته لو بجماعة أو صحراء لا بيته



منفردا (وكذا) يستان (لأولى الفوائت) لا لفاسدة (ويخير فيه للباقي) لو  
 في مجلس وفعله أولى ويقيم للكل (ولا يسن) ذلك (فيما تصلية النساء أداء  
 وقضاء) ولو جماعة كجماعة صبيان وعبيد ولا يستان أيضا لظهر يوم الجمعة  
 في مصر (ولا فيما يقضى من الفوائت في مسجد) لأن فيه تشويشا وتغليطا  
 (ويكره قضاؤها فيه) لأن التأخير معصية فلا يظمرها بزائية (ويجوز) بلا  
 كراهة (أذان صبي مرأوق وعبد) ولا يحل إلا باذن كأجير خاص (وأعمى  
 وولد زنا واعرابي) وإنما يستحق ثواب المؤذنين إذا كان عالما بالسنة والاوقات  
 ولو غير محتسب بجر (ويكره أذان جنب واقامة واقامة محدث لاأذانه) على  
 المذهب (و) أذان (امرأة) وخثنى (وفاسق) ولو عالما لكنه أولى بإقامة  
 وأذان من جاهل تنق (وسكران) ولو بمباح كعتوه وصبي لايعقل (وقاعد الا  
 إذا اذن لنفسه) وراكب الا لمسافر (وبعاد أذان جنب) ندبا وقيل وجوبا  
 (لاقامته) لمشروعية تكراره في الجمعة دون تكرارها (وكذا) يعاد (أذان امرأة  
 ومجنون ومعتوه وسكران وصبي لايعقل) لااقامتهم لما مر ويجب استقبالهما  
 لموت مؤذن وغشيه وخرسه وحصره ولا ملقن وذهابه للوضوء لسبق حدث  
 خلاصة لكن عبر في السراج يندب وجزم المصنف بعدم صحة أذان مجنون ومعتوه  
 وصبي لايعقل قلت وكافر وفاسق لعدم قبول قوله في البيانات (وكره تركها)  
 معا (لمسافر) ولو منفردا (وكذا تركها) لا تركه لحضور الرقعة بخلاف  
 مصل (ولو بجماعة (في بيته بمصر) أو قرية لها مسجد فلا يكره تركها إذ  
 أذان الحى يكفيه (أو) مصل (في مسجد بعد صلاة جماعة فيه) بل يكره

فعلهما وتكرار الجماعة الا في مسجد على طريق فلا بأس بذلك جوهرية .  
( اقام غير من اذن بغيته ) أى المؤذن ( لا يكره مطلقا ) وان بحضوره كره  
ان لحقه وحشة كما كره مشيه في اقامته ( ويحب ) وجوبا وقال الحلواني ندبا  
والواجب الاجابة بالتقدم ( من سمع الاذان ) ولو جنبا لحائضا ونفسا وسامع  
خطبة وفي صلاة جنازة وجماع ومستراح وأكل وتعليم علم وتعلمه بخلاف قرآن  
( بأن يقول ) بلسانه ( كقائنه ) ان سمع المسنون منه وهو ما كان عربيا لالحن  
فيه ولو تكرر أجاب الاول ( الا في الحيملتين ) فيحوقل ( وفي الصلاة خير  
من النوم ) فيقول صدقت وبررت ويندب القيام عند سماع الاذان بزيادة  
ولم يذكر هل يستمر الى فراغه أو يجلس ولولم يحبه حتى فرغ لم أره وينبى  
تداركه ان قصر الفصل ويدعو عند فراغه بالوسيلة لرسول الله صلى الله عليه وسلم  
( ولو كان في المسجد حين سمعه ليس عليه الاجابة ولو كان خارجه أجاب )  
بالمشى اليه ( بالتقدم ولو أجاب باللسان لا به لا يكون محبيا ) وهذا ( بناء على  
أن الاجابة المطلوبة بقدمه لا بلسانه ) كما هو قول الحلواني وعليه ( فيقطع  
قراءة القرآن لو ) كان يقرأ ( بمنزله ويحب ) لو أذان مسجده كما يأتي ( ولو  
بمسجد لا ) لانه أجاب بالحضور وهذا متفرع على قول الحلواني وأما عندنا  
فيقطع ويحب بلسانه مطلقا والظاهر وجوبها باللسان لظاهر الامر في حديث  
اذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول كما بسط في البحر وأقره المصنف وقواه  
في النهر ناقلان عن المحيط وغيره بانه على الاول لا يرد السلام ولا يسلم ولا  
يقرأ بل يقطعها ويحب ولا يشتغل بغير الاجابة قال وينبى أن لا يجب  
بلسانه اتفاقا في الاذان بين يدي الخطيب وأن يجب بقدمه اتفاقا في الاذان

الاول يوم الجمعة لوجوب السعي بالنس وفي التارخانية انما يجب اذان  
 مسجده وسئل ظهير الدين عن سمعه في ان من جهات ماذا يجب عليه قال اجابة  
 اذان مسجده بالفعل (ويجب الاقامة) ندبا اجماعا (كلاذان) ويقول عند  
 قد قامت الصلاة اقامها الله وادامها (وقيل لا) يجيبها وبه جزم الشمني  
 ﴿فروع﴾ صلى السنة بعد الاقامة أو حضر الامام بعدها لا يمدها  
 بزازية ويفني ان طال الفصل أو وجد ما يمد قاطعا كأكل أن نداد \* دخل  
 المسجد والمؤذن يقيم فعد الى قيام الامام في مصلاه \* رئيس المحلة لا ينتظر ما لم يكن  
 شريرا والوقت متسع \* يكره له أن يؤذن في مسجدين \* ولاية الاذان والاقامة  
 لبنى المسجد مطلقا وكذا الامامة لو عدلا \* الافضل كون الامام هو المؤذن  
 وفي الضياء انه عليه السلام اذن في سفر بنفسه واقام وصلى الظهر وقد  
 حققناه في الخزائن

### باب شروط الصلاة

هي ثلاثة أنواع \* شرط انعقاد كنية وتحرمة ووقت وخطبة \* وشرط دوام  
 كطهارة وستر عورة واستقبال قبله \* وشرط بقاء فلا يشترط فيه تقدم ولا مقارنة  
 بابتداء الصلاة وهو القراءة فانه ركن في نفسه شرط في غيره لوجوده في كل  
 الاركان تقدير اولذا لم يجز استخلاف الأئمة ثم الشرط لغة العلماء اللازمة وشرعا  
 ما يتوقف عليه الشيء ولا يدخل فيه (هي) ستة (طهارة بدنه) أي جسده  
 لدخول الاطراف في الجسد دون البدن فليحفظ (من حدث) بنوعيه وقدمه لانه  
 اغلظ (وخبت) مانع كذلك (وثوبه) وكذا ما يتحرك بحركته أو يمد حاملا

له كسبي عليه نجس ان لم يستمسك بنفسه منع والا لا كجنب وكتب ان  
شدفه في الاصح ( ومكانه ) اى موضع قدميه او احدهما ان رفع الاخرى  
وموضع سجوده اتفاقا في الاصح لا موضع يديه وركبتيه على الظاهر الا  
اذا سجد على كفه كما سيجيء ( من الثانى ) اى الخبث لقوله تعالى وثيابك فطهر  
فبدنه ومكانه أولى لانهما ألزم (و) الرابع (ستر عورته ) وجوبه عام ولو في  
الخلوة على الصحيح الا لغرض صحيح وله لبس ثوب نجس في غير صلاة  
( وهى للرجل ما تحت سرته الى ما تحت ركبته ) وشرط أحمد ستر أحد  
منكبيه أيضا وعن مالك هى القبل والدبر فقط ( وما هو عودة منه عودة من  
الامة ) ولو خنثى أو مدبرة أو مكاتبه أو أم ولد ( مع ظهرها وبطنها و )  
أما ( جنبها ) فتبع لها ولو أعتقها مصلية ان استترت كما قدرت صحت والا لا  
علمت بعقته أولا على المذهب قال ان صليت صلاة صحيحة فأنت حرة قبلها  
فصلت بلافتناع ينبغى الفاء القبلية ووقوع المتق كما رجحوه فى الطلاق الدورى  
( والحررة ) ولو خنثى ( جميع بدنها ) حتى شعرها التازل فى الاصح ( خلا  
الوجه والكفين ) فظهر الكف عورة على المذهب ( والقديمين ) على المعتمد  
وصوتها على الراجح وذراعيها على المرجوح ( وتمنع ) المرأة الشابة ( من كشف  
الوجه بين رجال ) لا لانه عورة بل ( لخوف الفتنة ) كسه وان أمن الشهوة  
لانه أغلظ ولذا ثبت به حرمة المصاهرة كما يأتي فى الحظر ( ولا يجوز النظر  
اليه بشهوة كوجه أمرد ) فانه يحرم النظر الى وجهها ووجه الامرء اذا شك  
فى الشهوة اما بدونها فيباح ولو جميلا كما اعتمده الكمال قال فصل النظر  
منوط بعدم خشية الشهوة مع عدم العودة وفى السراج لا عورة للصغير جدا

ثم ما دام لم يشته قبل ودبر ثم تفلظ الى عشر سنين ثم كبالغ وفي الاشياء  
يدخل على النساء الى خمس عشرة سنة حسب (ويعتم) حتى انعمادها (كشف  
ربع عضو) قدر أداء ركن بلا صناعه (من) عورة (غليظة أو خفيفة) على  
المعتمد (والغليظة قبل ودبر وما حولها والخفيفة ما عدا ذلك) من الرجل والمرأة  
وتجمع بالاجزاء لو في عضو واحد والا فبالقدر فان بلغ ربع أدناها كأذن منع  
(والشرط سترها عن غيره) ولو حكما كمكان مظلم (لا) سترها (عن نفسه)  
به يفتى فلو رآها من ذيقه لم تفسد وان كره (وعادم سائر) لا يصف ما تحته  
ولا يضر التصافه وتشكله ولو حريرا أو طينا بقي الى تمام صلاة أو ماء كدرا  
لا صافيا ان وجد غيره وهل تكفيه الظلمة في جمع الانهر بحثا ثم في الاضطرار  
لا الاختيار (يصلى قاعدا) كما في الصلاة وقيل ماذا رجليه (موميا بر كوع  
وسجود وهو أفضل من صلاته) قاعدا يركع ويسجد (فائما) بايماء أو (بر كوع  
وسجود) لان الستر أعظم من أداء الاركان (ولو أبيع له ثوب) ولو باعارة  
(ثبتت قدرته) هو الاصح ولو وعد به ينتظر ما لم يخف فوت الوقت هو الاظهر  
كراجي ماء وطهارة مكان وهل يلزمه الشراء بثمن مثله ينبغي ذلك (ولو  
وجد ما) أي ساترا (كله نجس) ليس باصلي كجلدميته لم يدبغ (فانه لا يستبرأ  
فيها) اتفاقا بل خارجها ذكره الواني (أو أقل من ربه طاهر ندب صلاته  
فيه) وجاز الايماء كما مروحه محمد لبيه واستحسنه في الاسرار وبه قالت  
الثلاثة (ولو) كان (ربه طاهر اصلي فيه حتما) اذ الربع كالكل وهذا اذ لم يجد  
ما يزيل به النجاسة أو يقللها فيتحتم لبس أقل ثوبه نجاسة والضابط ان من ابتلى  
ببليتين فان تساوى خيرا وان اختلفا اختار الاخف (ولو وجدت) الحرمة البائنة

(سأترأى يستر بدنهما مع ربيع رأسها يجب سترهما) فلو تركت ستر رأسها أعادت بخلاف المراهقة لأنه لما سقط بعذر الرق فيمذر العبا أولى (ولو) كان يستر (أقل من ربيع الرأس لا) يجب بل يندب لكن قوله (ولو وجد) المكلف (ما يستر به بعض المودة وجب استعماله) ذكره الكمال زاد الحلبي وإن قل يقتضى وجوبه مطلقا فتأمل (ويستر القبل والدبر) أولا (فإن وجد ما يستر أحدهما) قيل (يستر الدبر) لأنه أفصح في الركوع والسجود وقيل القبل حكاهما في البحر بلا ترجيح وفي النهر الظاهر أن الخلاف في الأولوية والتعليل يفيد أنه لو صلى بالإيماء تعين ستر القبل ثم غفده ثم بطن المرأة وظهرها ثم الركبة ثم الباقي على السواء (وإذا لم يحسد) المكلف المسافر (ما يزيل به نجاسته) أو يقلها لبعده ميلا أو لعطش (صلى معها) أو حاربا (ولا إعادة عليه) وينبغي لزومها لو العجز عن مزيل وعن سائر بفعل الباء كما مر في التيمم ثم هذا للمسافر لأن للمقيم يشترط طهارة السائر وإن لم يملكه فہستاقی (و) الخامس (النية) بالاجماع (وهي الإرادة) المرجحة لاحد المتساويين أى إرادة الصلاة لله تعالى على الخلوص (لا) مطلق (العلم) في الاصح ألا ترى أن من علم الكفر لا يكفر ولو نواه يكفر (والمعتبر فيها عمل القلب اللازم للإرادة) فلا عبرة للذكر باللسان أن خالف القلب لأنه كلام لا نية إلا إذا عجز عن احضاره له موم أصابته فيكفيه اللسان مجتبي (وهو) أى عمل القلب (أن يعلم) عند الإرادة (بداهة) بلا تأمل (أى صلاة يصلى) فلو لم يعلم إلا بتأمل لم يحجز (والتلفظ) عند الإرادة (بها مستحب) هو المختار وتكون بلفظ الماضى ولو فارسيلا لأنه الاغلب فى الانشآت وتصح بالحال فہستاقی (وقيل سنة)

يعنى أحبه السلف أو سنه علماءنا اذ لم ينقل عن المصطفى ولا الصحابة ولا  
التابعين بل قيل بدعة وفي المحيط يقول اللهم انى أريد أن أصلى صلاة كذا  
فيسرها لى وتبليها منى وسيجئ في الحج (وجاز تقديمها على التكبيرة) ولو  
قبل الوقت وفي البدائع خرج من منزله يريد الجماعة فلما انتهى الى الامام  
كبر ولم تحضره النية جاز ومفاده جواز تقديم الاقتداء أيضا فيحفظ (ما لم يوجد)  
بينهما (قاطعهما من عمل غير لائق بصلاة) وهو كل ما يمنع البناء وشرط  
الشافعى قرأها فيندب عندنا (ولا عبرة بنية متأخرة عنها) على المذهب  
وجوزه الكرخى الى الركوع (وكفى مطلق نية الصلاة) وان لم يقل لله  
(لنقل وسنة) رتبة (وتراويج) على المتمد اذ تعينها بوقوعها وقت الشروع  
والتعيين أحوط (ولا بد من التمين عند النية) فلو جهل الفرضية لم يميز  
ولو علم ولم يميز الفرض من غيره ان نوى الفرض في الكل جاز وكذا لو أم  
غيره فيما لا سنة قبلها (لفرض) أنه ظهر أو عصر قرنه باليوم أو الوقت أولا  
هو الاصح (ولو) الفرض (قضاء) لكنه يعين ظهر يوم كذا على المتمد  
والا سهل نية أول ظهر عليه أو آخر ظهر وفي القهستانى عن النية لا يشترط  
ذلك في الاصح وسيجئ آخر الكتاب (وواجب) أنه وتر أو نذر أو سجود  
تلاوة وكذا شكر بخلاف سهو (دون) تعيين (عدد ركعاته) لحصولها ضمنا  
فلا يضر الخطأ في عددها (وينوى) المقتدى (المتأبئة) لم يقل أيضا لانه لو  
نوى الاقتداء بالامام أو الشروع في صلاة الامام ولم يعين الصلاة صح في  
الاصح وان لم يعلم بها لعله نفسه تبعا لصلاة الامام بخلاف ما لو نوى صلاة  
الامام وان انتظر تكبيره في الاصح لعدم نية الاقتداء الا في جمعة وجنابة

وعيد على المختار لاختصاصها بالجماعة (ولو نوى فرض الوقت) مع بقاءه (جاز الا في الجمعة) لانها بدل (الا أن يكون عنده) في اعتقاده (أنها فرض الوقت) كما هو رأى البعض فتصح (ولو نوى ظهر الوقت فلو مع بقاءه) أى الوقت (جاز) ولو في الجمعة (ولو مع عدمه) بأن كان قد خرج (وهو لا يعلمه لا) يصح في الاصح ومثله فرض الوقت فالاولى نية ظهر اليوم لجوازه مطلقاً لصحة القضاء بنية الاداء كمكسه هو المختار (ومضى الجنازة ينوى الصلاة لله تعالى و) ينوى أيضاً (الدعاء للميت) لانه الواجب عليه فيقول أصلى لله داعياً للميت (وان اشتبه عليه الميت) ذكر أم أنثى (يقول نويت أصلى مع الامام على من يصلى عليه) الامام وأفاد في الاشياء بخشاً أنه لو نوى الميت الذكر فبان انه انثى أو عكسه لم يحز وانه لا يضر تعيين عدد الموتى الا اذا بان أنهم اكثر لعدم نية الزائد (والامام ينوى صلاته فقط) و(لا) يشترط لصحة الاقتداء نية (امامة المقتدى) بل لنيل الثواب عند اقتداء أحد به قبله كما بحثه في الاشياء (ولو ام رجلاً) فلا يحث في لا يؤم أحداً ما لم ينو الامامة (وان أم نساء فان اقتدت) به المرأة (محاذية لرجل في غير صلاة جنازة فلا بد) لصحة صلاتها (من نية اماميتها) لئلا يلزم الفساد بالمحاذاة بلا التزام (وان لم تقتد محاذية اختلف فيه) فقيل يشترط وقيل لا كجنازة اجماعاً وكجمعة وعيد على الاصح خلاصة واشياء وعليه ان لم تحاذ أحد اتت صلاتها والا لا (ونية استقبال القبلة ليست بشرط مطلقاً) على الراجع فاقيل لو نوى بناء الكعبة أو المقام أو محراب مسجده لم يحز مفرع على المرحوح (كنية تعيين الامام في صحة الاقتداء) فانها ليست بشرط فلو



التم به يظنه زيدا فاذا هو بكر صبح الا اذا عينه باسمه فبان غيره الا اذا عرفه  
بمكان كالتائم في الحراب أو إشارة كهذا الامام الذي هو زيد الا اذا أشار  
بصفة مختصة كهذا الشاب فاذا هو شيخ فلا يصح وبمكسه يصح لان الشاب  
يدعى شيخا لعلمه وفي المجتبى نوى ان لا يصلى الا خلف من هو على مذهبه  
فاذا هو غيره لم يحز

﴿ فائدة ﴾ لما كان الاعتبار للتسمية عندنا لم يختص ثواب الصلاة في  
مسجده عليه الصلاة والسلام بما كان في زمنه فليحفظ

(و) السادس (استقبال القبلة) حقيقة أو حكما كما جاز والشرط  
حصوله لا طلبه وهو شرط زائد للابتلاء يسقط للمعجز حتى لو سجد للكعبة  
تقصها كقر (فللمكي) وكذا المدنى لثبوت قبلتها بالوحي (إصابة عينها) يمين المعانين  
وغيره لكن في البحر أنه ضعيف والاصح ان من بينه وبينها حائل كالفائب  
وأقره المصنف قائلا والمراد بقولي فللمكي مكي يمين الكعبة (ولغيره) أى غير  
معانينها (إصابة جبهتها) بان يبقى شئ من سطح الوجه مسامتا للكعبة أو لحوائها  
بان يفرض من تلقاء وجه مستقبلها حقيقة في بعض البلاد خط على زوايا  
قائمة الى الافق مارا على الكعبة وخط آخر يقطعه على زوايتين قائمتين :  
ويسرة منع . قلت فهذا معنى التيامن والتياسر في عبارة الدرر فبصر وتعرف  
بالدليل وهو في القرى والامصار محارب الصحابة والتابعين وفي المفاوز  
والبحار النجوم كالتقطب والا فمن الاهل العالم بها ممن لو صاح به سمعه (والمعتبر)  
في القبلة (المرصة للبناء) فعى من الارض السابعة الى العرش (وقبله العاجز

عنها) لمرض وان وجد موجها عند الامام أو خوف مال وكذا كل من سقط عنه الاركان (جهة قدرته) ولو مضطجعا بإيحاء خوف رؤية عدو ولم يمد لان الطاعة بحسب الطاقة (ويتحرى) هو بذل المجهود لدليل المقصود (عاجز عن معرفة القبلة) بما مر (فان ظهر خطؤه لم يمد) لما مر (وان علم به في صلاته أو تحول رأيه) ولو في سجود سهو (استدار وبني) حتى لو صلى كل ركعة لجهة جاز ولو بمكة أو مسجد مظلم ولا يلزمه قرع أبواب ومس جدران ولو أعمى فسواء رجل بنى ولم يقند الرجل به ولا يمتحن تحول ولو اتهم بمتحر بلا تحر لم يجوز ان أخطأ الامام ولو سلم فتحول رأى مسبوق ولاحق استدار المسبوق واستأنف اللاحق ومن لم يقع تحريره على شيء صلى لكل جهة مرة احتياطاً ومن تحول رأيه لجهته الأولى استدار ومن تذكر ترك سجدة من الاولى استأنف (وان شرع بلا تحر لم يجوز وان أصاب) لتركه فرض التحرى الا اذا علم اصابته بعد فراغه فلا يبعد اتفاقاً بخلاف مخالف جهة تحريره فانه يستأنف مطلقاً كصلى على أنه محدث أو توبه نجس أو الوقت لم يدخل فبان بخلافه لم يجوز (صلى جماعة عند اشتباه القبلة) فلو لم تشتبه ان أصاب جاز (بالتحرى) مع امام (وتبين أنهم صلوا الى جهات مختلفة فن تيقن) منهم (مخالفة امامه في الجهة) أو قدمه عليه (حالة الاداء) أما بعده فلا يضر (لم تجز صلاته) لاعتقاده خطأ امامه ولتركه فرض المقام (ومن لم يعلم ذلك فصلاته صحيحة كما لو لم يتعين الامام) بان رأى رجلين يصليان قائم بواحد لا بينه

﴿ فروع ﴾ النية عندنا شرط مطلقاً ولو عقبها بمشيئة فلو مما يتعلق

بأقوال كطلاق وعناق بطل والا لا \* ليس لنا من ينوى خلاف ما يؤدي  
 الا على قول محمد في الجملة وهو ضعيف \* المعتمد أن العبادات ذات الأفعال  
 تنسحب نيتها على كلها \* افتتح خالصا ثم خالطه الرياء اعتبر السابق والرياء  
 انه لو خلا عن الناس لا يصلي فلو معهم يحسنها ووحده لا فله ثواب أصل  
 الصلاة ولا يترك لخوف دخول الرياء لانه أمر موهوم \* لارياء في الفرائض  
 في حق سقوط الواجب \* قيل لشخص صل الظهر ولك دينار فصلى بهذه  
 النية ينبغي أن تجزئه ولا يستحق الدينار \* الصلاة لأرضاء الخصوم لا تفيد  
 بل يصلي لله فان لم يف خصمه أخذ من حسنه جاء انه يؤخذ لائق ثواب  
 سبمائه صلاة بالجماعة ولو أدرك القوم في الصلاة ولم يدر أفرض أم تراويح  
 ينوى الفرض فان هم فيه صبح والا تقم قفلا ولو نوى فرضين ككتوبة وجنابة  
 فلمكتوبة ولو مكتوبتين فلو قتيمة ولو فائتين فلاولى لو من أهل الترتيب  
 والا لما فليحفظ ولو فائنة ووقتيمة فلفائنة لو الوقت متسما ولو فرضا وقفلا  
 فلفرض ولو نافلتين كسنة فجر ونحية مسجد فعنهما ولو نافلة وجنابة فنافلة  
 ولا تبطل بنية القطع ما لم يكبر بنية مغيرة \* ولو نوى في صلاته  
 الصوم صح

### باب صفة الصلاة

شروع في المشروط بعد بيان الشرط هي لغة مصدر وعرفا كيفية مشتملة  
 على فرض وواجب وسنة ومندوب (من فرائضها) التي لا تصح بدونها  
 (التحرية) قائما (وهي شرط) في غير جنابة على القادر به يفتى فيجوز بناء

النفل على النفل وعلى الفرض وإن كره لا فرض على فرض أو قفل على الظاهر ولا اتصالها بالاركان روعي لها الشروط وقد منعه الزيلعي ثم رجع اليه بقوله ولئن سلم نم في التلويح تقديم المنع على التسليم أولى لكن قول الاحتياط خلافه وعبرة البرهات وإنما اشترط لها ما اشترط للصلاة لا باعتبار ركنيتها بل باعتبار اتصالها بالقيام الذي هو ركنها (ومنها القيام) بحيث لو مد يديه لا ينال ركبتيه ومفروضه وواجبه ومسنونه ومنسوبة به بقدر القراءة فيه فلو كبر قائما فركع ولم ينف صبح لان ما أتى به من القيام الى ان يبلغ الركوع يكفيه قنية (في فرض) وملحق به كنفذ وسنة فجر في الاصح (لقدار عليه) وعلى السجود فلو قدر عليه دون السجود ندب إيماءه قاعدا وكذا من يسيل جرحه لو سجد وقد يتحتم القعود كن يسيل جرحه اذا قام او يسلس بوله أو يسدو ربع عودته أو يضعف عن القراءة أصلا أو عن صوم رمضان ولو أضعفه عن القيام الخروج للجماعة صلى في بيته قائما به يفتى خلافا للأشياء (ومنها القراءة) لقدار عليها كما سيجي وهو ركن زائد عند الأكثر لسقوطه بالافتداء بلا خلف (ومنها الركوع) بحيث لو مد يديه نال ركبتيه (ومنها السجود) بجمته وقدميه ووضع أصبع واحدة منهما شرط وتكراره تعبد ثابت بالسنة كعدد الركعات (ومنها القعود الاخير) والذي يظهر انه شرط لانه شرع للخروج كالتحرية للشروع ومصح في البدائع أنه ركن زائد لحث من حلف لا يصلي بالرفع من السجود وفي السراجية لا يكفر منكروه (قدر) أدنى قراءة (التشهد) الى عبده ورسوله بلا شرط موالاة وعدم فاصل لما في الوالاجية صلى أو لم يصلي لحظة فظنها

ثَلَاثًا فقام ثم تذكر فجلس ثم تكلم فان كلا الجالسين قدر التشهد صحت والا لا ( ومنها الخروج بضمه ) كعملة المتأني لها بعد تمامها وان كره تحريما والصحيح أنه ليس بفرض اتفاقا قاله الزيلعي وغيره وأقره المصنف وفي المجتبى وعليه المحققون وبقي من الفروض تمييز المفروض وترتيب القيام على الركوع والركوع على السجود والقعود الاخير على ما قبله واتمام الصلاة والانتقال من ركن الى آخر ومتابته لامامه في الفروض وصحة صلاة امامه في رأيه وعدم تقدمه عليه وعدم مخالفته في الجهة وعدم تذكر فاتة وعدم محاذاة امرأة بشرطهما وتعديل الاركان عند الثاني والائمة الثلاثة قال العيني وهو المختار وأقره المصنف وبسطناه في الخزان ( وشرط في أدائها ) أى هذه الفرائض فلت وبه بلغت نيفا وعشرين وقد نظم الشرنبلالي في شرحه لالوهبانية لالتحريمه عشرين شرطا ولنيرها ثلاثة عشر فقال

شروط لتحريم حظيت بجمعها	مهذبة حسنا مدى الدهر تزهرو
دخول الوقت واعتقاد دخوله	وستر وطهر والقيام المحررو
ونية اتباع الامام ونطقه	وتميين فرض أو وجوب فيذكر
بجملة ذكر خالص عن مراده	وبسملة عرباء ان هو يقدر
وعن تركها أو لهاء جلالة	وعن مد همزات وباء با كبر
وعن فاصـل فعل كلام مـباين	وعن سبق تكبير ومثلك يـمـذر
فدونك هذى مستقيما لـقبـلة	لـمـلك تحطى بالقبول وتشكر
فجعلها المشرون بل زيد غيرها	وناظلمها يرجو الجواد فيغفر
وأزكى صلاة مع سلام لمصطفى	ذخيرة خلق الله للدين ينصر

والحقتها من بعد ذلك لنيرها      ثلاثة عشر للمصلين تظهر  
قيامك في المفروض مقدار آية      وقرأ في اثنين منه تخير  
وفي ركعات النفل والوتر فرضها      ومن كان مؤتماً فمن تلك يحظر  
وشرط سجود فالقرار لجهة      وقرب قعود حد فصل محدد  
وبعد قيام فالركوع فسجدة      وثانية قد صبح عنها تؤخر  
على ظهر كف أو على فضل ثوبه      اذا تطهر الارض الجواز مقرر  
سجودك في حال فظهر مشارك      لسجودها عند ازدحامك يغفر  
اداؤك افعال الصلاة يبقية      وتميز مفروض عليك مقرر  
ويختتم افعال الصلاة قعوده      وفي صنعه عنها الخروج محدد  
(الاختيار) أى الاستيقاظ أما لو ركع أو سجد ذاهلاً كل القهول  
أجزأه (فإن أتى بها) أو بأحداهما بأن قام أو قرأ أو اوركع أو سجد أو قعد الاخير  
(نائماً لا يتد) بما أتى (به) بل يعمده ولو القراءة أو القعدة على الاصح وان  
لم يعمده تفسد صدوره لا عن اختيار فكان وجوده كعدمه والناس عنه  
غافلون فلو أتى النائم بركعة تامة تفسد صلاته لانه زاد ركعة وهى لا تقبل  
الرفض ولو ركع أو سجد فنام فيه اجزأه لحصول الرفع (منه) والوضع  
بالاختيار

(ولها واجبات) لا تفسد بتركها وتعاد وجوباً في العمد والسهو  
ان لم يسجد له وان لم يمسحها يكون فاسقاً آثماً وكذا كل صلاة أدت مع  
كراهة التحريم تجب اعادةها واختار أنه جابر للاول لان الفرض لا يتكرر (وهى)  
على ما ذكره أربعة عشر (قراءة فاتحة الكتاب) فيسجد للسهو بتركها أكثرها

لا أقلها لكن في المجتبى يسجد بترك آية منها وهو أولى قلت وعليه فكل آية واجبة ككل تكبيرة عيد وتمديد ركن وإتيان كل وترك تكرير كل كما يأتي فليحفظ ( وضم ) أقصر ( سورة ) كالكوثر أو ما قام مقامها وهو ثلاث آيات قصار نحو ثم نظر ثم عبس وبسر ثم أدبر واستكبر وكذا لو كانت الآية أو الآيتان تعدل ثلاثا قصارا ذكره الحلبي ( في الأولين من الفرض ) وهل يكره في الآخرين المختار لا ( و ) في ( جميع ) ركعات ( النفل ) لأن كل شفع منه صلاة ( و ) كل ( الوتر ) احتياطا ( وتعيين القراءة في الأولين ) من الفرض على المذهب ( وتقديم الفاتحة على ) كل ( السورة ) وكذا ترك تكريرها قبل سورة الأولين ( ورعاية الترتيب ) بين القراءة والركوع ( فيما يتكرر ) إماميا لا يتكرر ففرض كما مر ( في كل ركعة كالسجدة ) أو في كل الصلاة كعدد ركعاتها حتى لو نسي سجدة من الأولى قضاها ولو بعد السلام قبل الكلام لكنه يتشهد ثم يسجد للسهو ثم يتشهد لانه يبطل بالعود إلى الصلوية والتلاوة أما السهوية فترفع التشهد لا القعدة حتى لو سلم بمجرد رفعه منها لم تفسد بخلاف تلك السجدين ( وتمديد الركائز ) أي تسكين الجوارح قدر تسبيحة في الركوع والسجود وكذا في الرفع منها على ما اختاره الكمال لكن المشهور أن مكمل الفرض واجب ومكمل الواجب سنة وعند الثاني الأربعة فرض ( والقعود الأول ) ولو في نفل في الأصح وكذا ترك الزيادة فيه على التشهد وأراد بالأول غير الأخير لكن يرد عليه لو استخلف مسافر سبقه الحدث مقيا فإن القعود الأول فرض عليه وقد يجاب بأنه عارض ( والتشهدان ) ويسجد للسهو بترك بعضه ككله وكذا في كل قعدة في الأصح

اذ قد يتكرر عشرا كمن ادرك الامام في تشهدى المغرب وعليه سهو فسجد  
 معه وتشهد ثم تذكر سجود تلاوة فسجد معه وتشهد ثم سجد للسهو وتشهد  
 معه ثم قضى الركعتين بتشهدين ووقع له كذلك قلت ومثل التلاوية تذكر  
 الصلوية فلو فرضنا تذكرها أيضا لهما زيد أربع آخر لما مر ولو فرضنا تعدد  
 التلاوية والصلية لهما أيضا زيد ست أيضا ولو فرضنا ادراكه للامام ساجدا  
 ولم يسجدها معه فقتضى القواعد انه يقضيها فيزيد أربع آخر فتدبر ولم أر  
 من نبه على ذلك والله أعلم (واقظ السلام) مرتين فالثاني واجب على  
 الاصح برهان دون عليكم وتنقض قدوة بالاول قبل عليكم على المشهور  
 عندنا وعليه الشافعية خلافا للتكملة (و) قراءة (قنوت الوتر)  
 وهو مطلق الدماء وكذا تكبير قنوته وتكبير ركوع الثالثة زيلى (وتكبيرات  
 العيدين) وكذا أحدها وتكبير ركوع ركعته الثانية كلفظ التكبير في افتتاحه  
 لكن الاشبه وجوبه في كل صلاة بجملة يحفظ (والجهر) للامام (والاسرار)  
 للكل (فيما يجهر) فيه (ويسر) وبقي من الواجبات اتيان كل واجب أو  
 فرض في محله فلو أتم القراءة فكثرت متفكرا سهوا ثم ركع أو تذكر السورة  
 راكعا فضها قائما أماد الركوع وسجد للسهو وترك تكرير ركوع وتلث  
 سجود وترك قعود قبل ثانية أو رابعة وكل زيادة تتخلل بين القرضين والنصات  
 المقتضى ومتابعة الامام بمعنى في المجتهد فيه لا في المقطوع بنسخه أو بعدم سنيته  
 كقنوت فجر وانما تقصد بمذاقته في القروض كما بسطناه في الخوازن قلت  
 فبلغت أصولها نيفا وأربعين وبالبسط أكثر من مائة ألف اذ أحدها ينتج  
 ٣٩٠ من ضرب خمسة فعدة المغرب بتشهدها وترك قص منه أو زيادة فيه



أو عليه في ٧٨ كما مر والتبع ينفي الحصر فتبصر فيلغز أى واجب يستوجب  
٣٩٠ واجبا

(وسننها ) ترك السنة لا يوجب فسادا ولا سهواً بل أساءة لو  
عامدا غير مستخف وقالوا الاساءة أدون من الكراهة ثم هي على ما ذكره  
ثلاثة وعشرون ( رفع اليدين للتحريم ) في الخلاصة ان اعتاد تركاً ثم ( ونشر  
الاصابع ) أى تركها بحالها ( وأن لا يبطأ طئ رأسه عند التكبير ) فانه بدعة  
( وجهر الامام بالتكبير ) بقدر حاجته للاعلام بالدخول والانتقال وكذا  
بالسمع والسلام واما المؤتم والمنفرد فيسمع نفسه ( والثناء والتعوذ والتسمية  
والتأمين ) وكونهن ( سرا ووضعه يمينه على يساره ) وكونه ( تحت السرة )  
للرجال لقول على رضى الله عنه من السنة وضعها تحت السرة وخوف اجتماع  
الدم في رءوس الاصابع ( وتكبير الركوع و ) كذا ( الرفع منه ) بحيث يستوى  
قائماً ( والتسبيح فيه ثلاثاً ) والاصاق كمينه ( وأخذ ركبتيه يديه ) في الركوع  
( وتفريج أصابعه ) للرجل ولا يندب التفريج الا هنا ولا الضم الا في السجود  
( وتكبير السجود وكذا ) نفس ( الرفع منه ) بحيث يستوى جالسا ( و )  
كذا ( تكبيره والتسبيح فيه ثلاثاً ووضع يديه وركبتيه ) في السجود  
فلا يلزم طهارة مكانهما عندنا لمجمع الا اذا سجد على كفه كما مر  
( واقتراش رجله اليسرى ) في تشهد الرجل ( والجلسة ) بين السجدين  
ووضع يديه فيها على غنديه كالشهد للتوارث وهذا مما أغفله أهل المتون  
والشروح كما في امداد الفتاح للشرنبلالى قلت ويأتى معزيا للمنية فافهم

(والصلاة على النبي) في القعدة الأخيرة وفرض الشافعي قول اللهم صل على محمد ونسبه الى الشذوذ ومخالفة الاجماع (والدعاء) بما يستحيل سؤاله من العباد وبقي بقية تكبيرات الانتقالات حتى تكبيرة القنوت على قول والتسميع للامام والتحميد لغيره وتحويل الوجه يمنة ويسرة للسلام (ولها آداب) تركه لا يوجب اساءة ولا عتبا كترك سنة الزوائد لكن فعله أفضل (نظره الى موضع سجوده حال قيامه والى ظهر قدميه حال ركوعه والى أرنبة أنفه حال سجوده والى حجره حال قعوده والى منكبيه الايمن واليسر عند التسليمة الاولى والثانية) لتحصيل الخشوع (وامساك فمه عند التناؤب) ولو بأخذ شفثيه بسننه (فان لم يقدر غطاء بـ) ظهر (يده) اليسرى وقيل باليمنى لو قائما والا فيسراه مجتنبى (أو كفه) لان التغطية بلا ضرورة مكروهة (واخراج كفيه من كيه عند التكبير) للرجل الا لضرورة كبرد (ودفع السعال ما استطاع) لانه بلا عذر مفسد فيجتنبه (والقيام) لامام ومؤتم (حين قيل حى على الفلاح) خلافا لـ زفر فعنده عند حى على الصلاة ابن كمال (ان كان الامام يقرب المحراب والا فيقوم كل صف ينتهى اليه الامام على الاظهر) وان دخل من قدام قاموا حين يقع بصرهم عليه الا اذا اقام الامام بنفسه فى مسجد فلا يقفوا حتى يتم اقامته ظهيرية وان خارجه قام كل صف ينتهى اليه بحر (وشروع الامام) فى الصلاة (مذ قيل قد قامت الصلاة) ولو آخر حتى أتمها لا بأس به اجماعا وهو قول الثانى والثلاثة وهو أعدل المذاهب كما فى شرح الجمع لمصنفه وفى الفهستانى معزيا للخلاصة انه الاصح «فرع» لو لم يعلم ما فى الصلاة من فرائض وسنن أجزأه قنية

## ❦ فصل ❦

(وإذا أراد الشروع في الصلاة كبر) لو قادرا (للافتتاح) أي قال وجوبا  
 الله أكبر ولا يصير شارعا بالمبتدأ فقط كأقوله ولا بأكبر فقط هو المختار فلو  
 قال الله مع الامام وأكبر قبله أو أدرك الامام را كما فقال الله قائما وأكبر  
 را كما لم يصح في الاصح كما لو فرغ من الله قبل الامام ولو ذكر الاسم بلا  
 صفة صح عند الامام خلافا لمحمد (بالحذف) اذ مد أحد الهمزتين مفسد  
 وتعمده كفر وكذا الباء في الاصح وبشروط كونه (قائما) فلو وجد الامام  
 را كما فكبر منحنيا ان الى القيام أقرب صح ونفت نية تكبيرة الركوع  
 ﴿فروع﴾ كبر غير عالم بتكبير امامه ان أكبر رآيه أنه كبر قبله لم يجز  
 والاجاز محيط ولو أراد بتكبيره التجب أو متابعة المؤذن لم يصير شارعا ويجزم  
 الراي لقوله صلى الله عليه وسلم الأذان جزم والاقامة جزم والتكبير جزم منح  
 وصر في الاذان

(و) انما (يصير شارعا بالنية عند التكبير لابه) وحده  
 ولا بها وحدها بل بهما (ولا يلزم العاجز عن النطق) كأخرس وأمى (تحريك  
 لسانه) وكذا في حق القراءة هو الصحيح لتمذو الواجب فلا يلزم غيره الا  
 بدليل فكفى النية لكن ينبغي أن يشترط فيها القيام وعدم تقديمها لقيامها  
 مقام التحريمة ولم أره ثم في الأشباه في قاعدة التابع تابع فالفتى به لزومه في  
 تكبيرة وتلبية لا قراءة (ورفع يديه) قبل التكبير وقبل معه (ماسا بأبهاميه  
 شحمتي اذنيه) هو المراد بالمحاذاة لانها لا تيقن الا بذلك

ويستقبل بكفيه القبلة وقيل خديه ( والمرأة ) ولو أمة كما في البحر لكن في  
 النهر عن السراج أنها هنا كالرجل وفي غيره كالجرة ( ترفع ) بحيث يكون  
 رءوس أصابعها ( حذاء منكبها ) وقيل كالرجل ( وصح شروع ) أيضا مع  
 كراهة التحريم ( بتسييح وتهليل ) وتحميد وسائر كلم التمجيد الخالصة له  
 تعالى ولو مشتركة كرحيم وكريم في الاصح وخصه الثاني بالكبر وكبير منكرا  
 ومرفا زاد في الخلاصة والكبار مخففا ومثقلا ( كما صح لو شرع بغير عربية )  
 أي لسان كان خصه البردعي بالفارسية لمزيتها بحديث لسان أهل الجنة العربية  
 والفارسية الدرية بتشديد الراء فهستاقى وشرطا عجزه وعلى هذا الخلاف الخطبة  
 وجميع أذكار الصلاة وأما ما ذكره بقوله ( أو آمن أو لبى أو سلم أو سمي عند  
 ذبح ) أو شهد عند حاكم أو رد سلا ما ولم أر لو شمت عاطسا ( أو قرأ بها عجزاً )  
 فجاءت إجماعاً قيد القراءة بالعجز لأن الاصح رجوعه الى قولهما وعليه الفتوى  
 قلت وجمل المعنى الشروع بالقراءة لا سلف له فيه ولا سند له يقويه بل  
 جعله في النار خانية كالتبليغ يجوز اتفاقاً فظاهره كالمثل رجوعهما اليه لا هو  
 اليهما فاحفظه فقد اشتبه على كثير من القاصرين حتى الشربلالي في كل  
 كتبه فتنب ( لا ) يصح ( ان أذن بها على الاصح ) وان علم انه أذان ذكره  
 الحدادي واعتبر الزيلعي التعارف

﴿ فروع ﴾ قرأ بالفارسية أو التوراة أو الانجيل ان قصة تفسد وان  
 ذكر آ لا وألحق به في البحر الشاذ لكن في النهر الاوجه انه لا يفسد ولا  
 يجزئ كالتهجى ونجوز كتابة آية أو آيتين بالفارسية لا أكثر ويكره كتب  
 تفسيره تحته بها

( لو شرع بـ ) مشوب بحاجته كتموذ وبسمة وحوة لـ  
 و ( اللهم اغفر لي أو ذكرها عند الذبح لم يحز بخلاف اللهم ) فقط فانه يجوز  
 فيهما في الاصح كيا الله ( ووضعم ) الرجل ( يمينه على يساره تحت سرتة  
 أخذاً رسفها بخصره وابهامه ) هو المختار ونضع المرأة والخنثى الكف على  
 الكف تحت ثديها ( كما فرغ من التكبير ) بلا ارسال في الاصح ( وهو سنة  
 قيام ) ظاهره أن القاعدة لا بضم ولم أره ثم رأيت في مجمع الانهر المراد من  
 القيام ما هو الاعمال لان القاعدة فعل كذلك ( له قرار فيه ذكر مسنون فيضع  
 حالة الثناء وفي الفتوى وتكبيرات الجنازة لا ) يسن ( في قيام بين ركوع  
 وسجود ) لعدم القرار ( ولا بين ) تكبيرات العيد لعدم الذكر ما لم يطل القيام فيضع  
 سراجياً ( وقرأ ) كما كبر ( سبحانه ) اللهم تاركاً وحلاً ثم يؤك لا في الجنازة ( مقتصر  
 عليه ) فلا يضم وجهه وجهي الا في النافذة ولا يفسد بقوله وانا أول المسلمين  
 في الاصح ( الا اذا ) شرع الامام في القراءة سواء ( كالـ مسبوقة ) أو مدركا  
 ( و ) سواء كان ( امامه ) يجهر بالقراءة ( أولا ) ( فـ ) انه ( لا ياتي به ) لا في النهر  
 عن الصغرى أدرك الامام في القيام يثنى ما لم يبدأ بالقراءة وقبل في المخافة  
 يثنى ولو أدركه راكعاً أو ساجداً ناكراً يه انه يدركه اثنى به ( و ) كما  
 استفتح ( تموذ ) بلفظ أعوذ الى المذهب ( سرا ) قيد للاستفتح أيضاً فهو  
 كاللتنازع ( لقراءة ) فلو تذكره بعد الفاتحة تركه وقبل اكمالها تموذ وينبغي  
 أن يستأنفها ذكره الحلبي ولا يتموذ التليد اذا قرأ على أستاذة فخيرة أي  
 لا يسن فليحفظ ( فيأثنى به المسبوق عند قيامه لقضاء ما فاته ) لقراءته ( الا  
 المقتدى ) لعدمها ( وبؤخر ) الامام التموذ ( عن تكبيرات العيد ) لقراءته

بمدها (و) كما تموز (سمى) غير المؤتم بلفظ الإسملة لا مطلق الذكر كما في  
ذبيحة ووضوء (سرا في) أول (كل ركعة) ولو جهرية (لا) تسن (بين  
العائحة والسورة مطلقا) ولو سرية ولا تكره اتفاقا. وصححه الزاهدي من  
وجوبها ضمنه في البحر (وهي آية) واحدة (من القرآن) كله (أنزلت  
للفصل بين السور) فما في التمل بعض آية اجماعا (وليست من الفائحة ولا  
من كل سورة) في الاصح فتحرم على الجنب (ولم تجز الصلاة بها) احتياطا  
(لم يكفر باحداها لشبهة) اختلاف مالك (فيها و) كما سمي  
(قرأ المصلي لو ادما او منفردا الفائحة و) قرأ بمدها وجوبا (سورة  
أو ثلاث آيات) ولو كانت الآية أو الآيتان تم. دل ثلاث آيات قصارا  
انفت كراهة التحريم ذكره الحلبي ولا تفتي التزبية الا بالمسنوز (وأمن)  
بمد وقصر وإالة ولا تقصد بمد مع تشديد أو حذف ياء بل بقصر مع أحدهما  
أو بمد معهما وهذا مما انفردت بتحريمه (الامام سرا كما موم ومنفرد) ولو في  
السرية اذا سمعه ولو من مثله في نحو جمعة وعيد وأما حديث اذا أمن الامام  
فأمنوا فن التعليق بمعلوم الوجود فلا يتوقف على سماعه منه بل يحصل بتمام  
الفائحة بدليل اذا قال الامام ولا الضالين فقولوا آمين (ثم) كما فرغ (يكبر)  
مع الانحطاط (لركوع) ولا يكبره وصل القراءة بتكبيره ولو بقي حرف  
أو كلمة فأنه حال الانحناء لا بأس به عند البض منية المصلي (ويضع يديه)  
معتمدا بهما (على ركبتيه ويفرج أصابعه) للتمكن ويسن أن يلمص كميته  
وينصب ساقيه (ويبسط ظهره) ويسوى ظهره بعجزه (غير رافع ولا  
منكس رأسه ويسبح فيه) وأقله (ثلاثا) فلو تركه أو قصه كره

تنزيها ذكره تحريرا اطالة ركوع أو قراءة لادراك الجاني أى ان عرفه والا  
 فلا بأس به ولو اراد التغرب الى الله تعالى لم يكره اتفاقا لكنه نادر وتسمى  
 مسألة الرياء فينبغي التحرز عنها (و) اعلم أنه مما يبتنى على لزوم المتابعة في  
 الايمان أنه (لو رفع الامام رأسه) من الركوع أو السجود (قبل أن يتم  
 المأموم التسيحات) الثلاث (وجب متابعته) وكذا عكسه فيمود ولا يصير  
 ذلك ركوعين (بخلاف سلامه) أو قيامه لثلاثة (قبل اتمام المؤتم التشهد) فانه  
 لا يتابعه بل يتمه لوجوبه ولو لم يتم جاز ولو سلم والمؤتم في أدعية التشهد تابعه  
 لانها سنة والناس عنه غافلون (ثم يرفع رأسه من ركوعه مسما) في  
 الولوجية لو أبدل التوكل لامتدحده وهل يقف يجزم أو تحريك قولان  
 (ويكتفى به الامام) وقالا يضم التحميد سرا (و) يكتفى (بالتحميد المؤتم)  
 وأفضله اللهم ربنا ولك الحمد ثم حذف الواو ثم حذف اللهم فقط (ويجمع  
 بينهما لو منفردا) على المعتد يسمع رافعا ويحمد مستويا (ويقوم مستويا)  
 لما سر من أنه سنة أو واجب أو فرض (ثم يكبر) مع الخروء (ويسجد  
 واضعا ركبتيه) أولا لقربهما من الارض (ثم يديه) الا لعذر (ثم وجهه)  
 مقدما الله لما سر (بين كفيه) اعتبارا لآخر الركعة باولها ضامما أصابع يديه  
 لتوجهه للقبلة (ويعكس نهوضه وسجده بأفقه) أى على ما صلب منه (وجهته)  
 حدها طولاً من الصدغ الى الصدغ وعرضاً من أسفل الحاجبين الى القحف ووضع  
 أكثرها واجب وقيل فرض كبعضها وان قل (وكره اقتصاره) في السجود  
 (على أحدهما) ومنه الاكتفاء بالالف بلا عذر واليه صح رجوعه وعليه  
 الفتوى كما حذرناه في شرح الملتقى وفيه يفترض وضع أصابع القدم ولو واحدة

نحو القبلة والا لم تجز والناس عنه غافلون (كما يكره تنزيها بكون عمامته) الا  
 لعذر (وان صح) عندنا (بشرط كونه على جبهته) كلها أو بعضها كما مر  
 (أما اذا كان) الكبور (على رأسه فقط وسجد عليه مقتصرا) أي ولم تصب  
 الارض جبهته ولا أنفه على القول به (لا) يصح لعدم السجود على محله  
 وبشرط طهارة المكان وأن يجد حجم الارض والناس عنه غافلون (ولو سجد  
 على كفه أو فاضل ثوبه صح لو المكان) المبسوط عليه ذلك (طاهرا) والا لا  
 مالم يمد سجوده على طاهر فيصح اتفاقا وكذا حكم كل متصل ولو ببعضه  
 ككف في الاصح وفخذه لو بعذر لاركبته لكن صحح الحلبي أنها كمنخذه  
 (وكره) بسط ذلك (ان لم يكن ثمة تراب أو حصاة) أو حر أو برد لانه  
 ترفع (والا) يكن ترفعا فاذا لم يخف أذى (لا) بأس فيكره تنزيها وان  
 خافه كان مباحا وفي الزيلعي ان لدفع تراب عن وجهه كره وعن عمامته لا  
 وصحح الحلبي عدم كراهة بسط الخرقة ولو بسط القباء جعل كتفه تحت  
 قدميه وسجد على ذيله لانه أقرب للتواضع (وان سجد للزحام على ظهر)  
 هل هو قيد احترازي لم أره (وصل صلاته) التي هو فيها (جاز) للضرورة  
 (وان لم يصلها) بل صلى غيرها أو لم يصل أصلا أو كان فرجة (لا) يصح  
 وشرط في الكفاية كون ركبتي الساجد على الارض وشرط في المجتبي سجود  
 المسجود عليه على الارض فالشروط خمسة لكن تقل القهستاني الجواز ولو  
 الثاني على ظهر الثالث وعلى ظهر غير المصنئ بل على ظهر كل مأ كقول بل على  
 غير الظهر كالفتن للعدو (ولو كان موضع سجوده أرفع من موضع القدمين  
 بمقدار لبنتين منصوبتين جاز) سجوده (وان أكثر لا) الا لزجة كما مر



والمراد لبنة بخاري وهي ربع ذراع عرض ستة أصابع فقد ارتقاءهما ينصف ذراع، ثلثا عشرة أصبعا ذكره الحلبي (ويظهر عضديه) في غير زحمة (وباعد بطنه عن نخذه) ليظهر كل عضو بنفسه بخلاف الصفوف فإن المقصود اتحادهم حتى كأنهم جسد واحد (ويستقبل باطراف أصابع رجليه القبلة ويكره أن لم يفعل) ذلك كما يكره لو وضع قدما ورفع أخرى بلا عذر (ويسبح فيه ثلاثا) كما مر (والمرأة تنخفض) فلا تبدى عضديها (وتلصق بطنها بفخذها) لانه أستر وحررنا في الخزائن أنها تخالف الرجل في خمسة وعشرين (ثم يرفع رأسه مكبرا ويكنى فيه) مع الكراهة (أدنى ما يطلق عليه اسم الرفع) كما صححه في المحيط لتعلق الركنية بالأدنى كسائر الأركان بل لو سجد على لوح فترع فسجد بلا رفع أصلا صح وصحح في الهداية أنه ان كان إلى القعود أقرب صح والا لا ورجحه في النهر والشرنبلالية ثم السجدة الصلواتية تم بالرفع عند محمد وعليه الفتوى كالنلاوية اتفاقا مجمع (ويجلس بين السجدين مطمئنا) لما مر ويضع يديه على نخذه كالنشهد منية المصلي (وليس بينهما ذكر مسنون وكذا) ليس (بعد رفعه من الركوع) دعاء وكذا لا يأتي في ركوعه وسجوده بغير التسبيح (على المذهب) وما ورد محمول على النفل (ويكبر ويسجد) ثانية (مطمئنا ويكبر للنهوض) على صدور قدميه (بلا اعتماد وقعود) استراحة ولو فعل لا بأس ويكره تقديم إحدى رجليه عند النهوض (والركعة الثانية كالاولى) فيما مر (غير أنه لا يأتي بثناء ولا تمؤذ فيها) اذ لم يشرع إلا مرة (ولا يسن) مؤكدا (رفع يديه إلا في)

صنع مواطن كما ورد بناء على أن الصفا والمروة واحد نظرا للسمى الثلاثة في الصلاة (تكيره افتتاح وقنوت وعيدو) خمسة في الحج (استلام) الحجر (والصفا والمروة وعرفات والجرات) ويجمعها على هذا الترتيب بالترقمس صميم وبالنظم لابن الفصيح

فتح قنوت عيد استلم الصفا \* مع مروة عرفات الجرات  
(والرفع بحذاء أذنيه) كالترجمة (في الثلاثة الاول و) أما (في الاستلام) والرمي (عند الجرتين) الاولى والوسطى فانه (يرفع حذاء منكيه ويحمل باطنهما نحو) الحجرو (الكعبة و) أما (عند الصفا والمروة وعرفات) ف(يرفعهما كالدعاء) والرفع فيه وفي الاستسقاء مستحب (فيستط يديه) حذاء صدره (نحو السماء) لانها قبله الدعاء ويكون بينهما فرجة والاشارة بمسبحته لعذر كبري يكفى والمسح بيمده على وجهه سنة في الاصح شربلالية وفي وتر البحر الدعاء أربعة دعاء رغبة يفعل كما مر ودعاء رهبة يجعل كفيه لوجهه كالمستغيث من الشئ ودعاء نضرع يعقد الخنصر والبصر ويحلق ويشير بمسبحته ودعاء الخفية ما يفعله في نفسه (وبعد فراغه من سجدتي الركعة الثانية يفترش) الرجل (رجله اليسرى) فيجعلها بين أليتيه (ويجلس عليها وينصب رجله اليمنى وبوجه أصابعه) في المنصوبة (نحو القبلة) هو السنة في الفرض والنفل (ويضع يمينه على نخذة اليمنى ويسراه على اليسرى ويسط أصابعه) مفرجة قليلا (جاءلا أطرافها عند ركبتيه) ولا يأخذ الركبة هو الاصح لتوجه للقبلة (ولا يشير بسبابته عند الشهادة وعليه الفتوى) كما في الولوالجية والتجنيس وعمدة المفتي وعامة الفتاوى لكن المعتمد ما صححه الشراح

ولا سيما المتأخرون كالكمال والحلي والبهنسي والباقاني وشيخ الاسلام الجدل وغيرهم أنه يشير لفظه عليه الصلاة والسلام ونسبوه لمحمد والامام بل في متن درر البحار وشرحه غرر الافكار المفتي به عندنا أنه يشير باسقاط أصابعه كلها وفي الشر نبالية عن البرهان الصحيح أنه يشير بمسبحته وحدها يرفعها عند النفي ويضعها عند الاثبات واحتراز بالصحيح عما قيل لا يشير لانه خلاف الدراية والرواية وبقولنا بالمسبحة عما قيل يعمد عند الاشارة اه وفي المعنى عن التحفة الاصح أنها مستحبة وفي المحيط سنة ( وقرأ تشهد ابن مسعود ) وجوباً كما بحثه في البحر لكن كلام غيره يفيد نفيه وجزم شيخ الاسلام الجدل بان الخلاف في الافضلية ونحوه في مجمع الاسهر ( ويقصد بالفاظ التشهد ) معانيها مرادة له على وجه ( الانشاء ) كانه يحكي الله تعالى ويسلم على نبيه وعلى نفسه واوليائه ( لا الاخبار ) عن ذلك ذكره في المحتج وظاهره أن ضمير علينا للحاضرين لاحكاية سلام الله تعالى وكان عليه الصلاة والسلام يقول فيه أني رسول الله ( ولا يزيد ) في الفرض ( على التشهد في القعدة الاولى ) اجماعاً ( فان زاد عامداً كره ) فتجب الاعادة ( أو ساهياً وجب عليه سجود السهو اذا قال اللهم صل على محمد ) فقط ( على المذهب ) المفتي به لا لخصوص الصلاة بل لتأخير القيام ولو فرغ المؤتم قبل امامه سكنت اتفاقاً وأما المسبوق فيترسل ليفرغ عند سلام امامه وقيل يتم وقيل يكرر كلمة الشهادة ( واكتفى ) المفترض ( فيما بعد الاولين بالفاتحة ) فانها سنة على الظاهر ولو زاد لا بأس به ( وهو مخير بين قراءة ) الفاتحة وصحح المعنى وجوبها ( وتسبيح ثلاثاً ) وسكوت قدرها وفي النهاية قدر تسبيحة فلا يكون مسياً بالسكوت ( على

المذهب ( لثبوت التخيير عن علي وابن مسعود وهو الصارف للمواظبة عن  
الوجوب ( ويفعل في القعود الثاني ) الاقتراش ( كالاول وتشهد ) أيضا  
( وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ) وصح زيادة في المألن وتكرار انك  
حميد مجيد وعدم كراهة الترحم ولو ابتداء وندب السيادة لان زيادة  
الاخبار بالواقع عين سلوك الأدب فهو أفضل من تركه ذكره الرملي  
الشافعي وغيره وما تقل لا تسودوني في الصلاة فكذب وقولهم  
لا تسيدوني بالياء لحرف أيضا والصواب بالواو وخص ابراهيم  
لسلامه علينا أو لانه سمانا المسلمين أو لان المطلوب صلاة يتخذها بها خليلا  
وعلى الاخير فالتشبيه ظاهر أو راجع لآل محمد أو المشبه به قد يكون أدنى  
مثل مثل نوره كشكاة ( وهي فرض ) عملا بالامر في شعبان ثاني الهجرة  
( مرة واحدة ) اتفاقا ( في العمر ) فلو بلغ في صلاته نابت عن الفرض نهر  
بحثا وفي المجتبى لا يجب على النبي صلى الله عليه وسلم أن يصلي على نفسه  
( واختاف ) الطحاوي والكرخي ( في وجوبها ) على السامع والذاكر ( كلما  
ذكر ) صلى الله عليه وسلم ( والمختار ) عند الطحاوي ( تكراره ) أي الوجوب  
( كلما ذكر ) ولو اتحد المجلس في الاصح لا لأن الامر يقتضي التكرار بل  
لانه تعلق وجوبها بسبب متكرر وهو الذكر فيتكرر بتكرره وتصير دينيا  
بالترك فتقضى لانها حق عبد كالتشميت بخلاف ذكره تعالى ( والمذهب  
استحبابه ) أي التكرار وعليه الفتوى والمعتمد من المذهب قول الطحاوي  
كذا ذكره الباقي تبعا لما صححه الحلبي وغيره ورجحه في البحر باحاديث  
الوعيد كرم وابعاد وشقاء وبخل وجفاء ثم قال فتكون فرضا في العمر وواجبا

كلما ذكر على الصحيح وحراما عند فتح التاجر متاعه ونحوه وسنة في الصلاة  
 ومستحبة في كل أوقات الامكان ومكرهة في صلاة غير تشهد اخير فلذا  
 استثنى في النهر من قول الطحاوى ما في تشهد اول وضمن صلاة عليه لثلا  
 يتسلسل بل خصه في دور البحار بغير الذاكر لحديث من ذكرت عنده  
 فليحفظ وازعاج الأعضاء برفع الصوت جهل وانما هي دعاء له والدعاء يكون  
 بين الجهر والخافتة كذا اعتمد الباجي في كنز العفاة وحرر أنها قد ترد ككلمة  
 التوحيد مع أنها أعظم منها وأفضل لحديث الاصبهاني وغيره عن أنس قال  
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى على مرة واحدة فتقبلت منه مما  
 الله عنه ذنوب ثمانين سنة فقيده المأمول بالقبول (ودعا) بالرية وحرم بغيرها  
 نهر لنفسه وأبويه واستاذه المؤمنين ومحرم سؤال العافية مدى الدهر وأخير الدارين  
 ودفع شرهما والمستحيلات المادية كنزول المائدة قيل والشرعية والحق حرمة  
 الدعاء بالمنفرة للكافر لا لكل المؤمنين كل ذنوبهم بحر (بالادعية المذكورة  
 في القرآن والسنة لا بما يشبه كلام الناس) اضطرب فيه كلامهم ولا سيما  
 المصنف والمختار كما قاله الحلبي أن ما هو في القرآن أو في الحديث لا يفسد  
 وما ليس في أحدهما ان استحالة طلبه من الخلق لا يفسد ولا يفسد او قبل  
 قدر التشهد والائتم به ما لم يتذكر سجدة فلا تقصد بسؤال المنفرة مطلقا ولو  
 لمعى أو لمرو وكذا الرزق ما لم يقيد بمال ونحوه لاستعماله في العباد مجازا  
 (ثم يسلم عن يمينه ويساره) حتى يرى يياض خده ولو عكس سلم عن يمينه  
 فقط ولو تلقاه وجهه سلم عن يساره أخرى ولو نسي اليسار أتى به ما لم  
 يستدبر القبلة في الاصح وتنقطع التحريم بتسليمه واحدة برهان وقد مر

وفي التاترخانية ما شرع في الصلاة متى فلو اُحد حكم المتي فيحصل  
التعطيل بسلام واحد كما يحصل بالمتي وتنقيد الركعة بسجدة واحدة كما تنقيد  
بِسجدةَين (مع الامام) ان اتم التشهد كما مر ولا يخرج المؤتم بنحو سلام  
الامام بل بقرعة بهته وحدته عمدا لا تنفاه حرمتها فلا يسلم ولو اُتمه قبل امامه  
فتكلم جاز وكره ولو عرض مناف تقسد صلاة الامام فقط (كالتحرية) مع  
الامام وقالوا الافضل فيهما بعده (قائلا السلام عليكم ورحمة الله) هو السنة  
وصرح الحدادي بكراهة عليكم السلام (و) أنه (لا يقول) هنا (وبركانه)  
وجعله النووي بدعة وردده الحلبي وفي الحاوي أنه حسن (وسن جعل التلاني  
أخفض من الاول) خصه في المنية بالامام وأقره المصنف (وينوي) الامام  
بخطابه (السلام على من في يمينه ويساره) ممن معه في صلاته ولو جئا أو  
نساء أما سلام التشهد ذيم لعدم الخطاب (والحفظه فيهما) بلا نية عدد  
كالايمان بالانبياء وقدم للقوم لان المختار أن خواص بني آدم وهم الانبياء  
أفضل من كل الملائكة وعوام بني آدم وهم الاتقياء أفضل من عوام الملائكة  
والمراد بالاتقياء من اتقى الشرك فقط كالفسقة كما في البحر عن الروضة وأقره  
المصنف قلت وفي مجمع الانهر تما لا قمستان خواص البشر وأوساطه أفضل  
من خواص الملائكة وأوساطه عند أكثر المشايخ وهل تنغير الحفظه قولان  
وبفارقته كاتب السيئات عند جماع وخلاء وصلاة والمختار ان كيفية الكتابة  
والمكتوب فيه مما استأثر الله بعلمه نعم في حاشية الاشياء تكتب في رق بلا  
حرف تشبهوها في العقل وهو أحد ما قيل في قوله تعالى والطور وكتاب  
مسطور في رق منشور وصحح النيسابوري في تفسيره أنهما يكتبان كل شيء

حتى أتته قلت وفي تفسير الدمياطي يكتب المباح كاتب السيئات ويمعى يوم  
 القيامة وفي تفسير الكاذروني المعروف بالاخوين الاصح أن الكافر أيضا  
 تكتب أعماله الآن كاتب اليمين كالشاهد على كاتب اليسار وفي البرهان ان  
 ملائكة الليل غير ملائكة النهار وان ابليس مع ابن آدم بالنهار وولده بالليل  
 وفي صحيح مسلم ما منكم من أحد الا قد وكل الله به قرينه من الجن وقرينه  
 من الملائكة قالوا واياك يا رسول الله قال وياي ولكن الله أعانني عليه  
 فأسلم روى بفتح الميم وضمها ( ويزيد ) المؤتم ( السلام على أمامه في التسليمة  
 الاولى ان كان ) الامام ( فيها والا ففى الثانية ونواه فيها ار محاذيا وينوي  
 المنفرد الحفظه فقط ) لم يقل الكتبة ليم المميز اذ لا كتبة معه ولم يرى لقد  
 صار هذا كالشريعة المنسوخة لا يكاد ينوى أحد شيئا الا الفقهاء وفيهم نظر  
 ويكره تأخير السنة الا بقدر اللهم أنت السلام الخ قال الحلواني لا بأس بالفصل  
 بالايراد واختاره الكمال قال الحلبي ان أريد بالكراهة التنزيهية ارتفع  
 الخلاف قلت وفي حفظي حمله على القليلة ويستحب أن يستغفر ثلاثا ويقرأ  
 آية الكرسي والمعوذات ويسبح ويحمد ويكبر ثلاثا وثلاثين ويهلل تمام  
 المائة ويدعو ويحتم بسبحان ربك وفي الجوهرة ويكره للامام التنفل في مكانه  
 لا للمؤتم وقيل يستحب كسر الصفوف وفي الغلانية يستحب للامام التحول  
 ليمين القبلة يعنى يسار المصلى لتنفل أو ورد وخيره فى المنية بين تحويله يمينا  
 وشمالا وانما وخلفا وذهابه لبيته واستقباله الناس بوجهه ولو دون عشرة  
 ما لم يكن بمخذه مصل ولو بعيدا على المذهب

## فصل

(ويجهر الامام) وجوبا بحسب الجماعة فان زاد عليه آسا، ولو اتم به بعد الفاتحة أو بعضها سرا أعادها جها بجر لكن في آخر شرح المنية اتم به بعد الفاتحة يجهر بالسورة ان قصد الامامة والا فلا يلزمه الجهر (في الفجر وأولي المشاءين أداء وقضاء وجمعة وعيدین وتراويح ووتر بعدها) أى في رمضان فقط للتوارث قلت في تقييده بيمدها نظر لجهره فيه وان لم يصل التراويح على الصحيح كما في جمع الانهر نم في القهستانى تبعا للقاعدى لاسبو بالخافة في غير الفرائض كعيد ووتر نم الجهر أفضل (ويسر في غيرها) وكان عليه الصلاة والسلام يجهر في الكل ثم تركه في الظهر والمصر لدفع أذى الكفار كافي (كتنفل بالنهار) فانه يسر (ويخبر المنفرد في الجهر) وهو أفضل ويكتفى بأدائه (ان أدنى) وفي السرية يخاف حتما على المذهب (كتنفل بالليل) منفردا فلو أم جهر لتبعية النفل للفرض زيلعى (ويخاف) المنفرد (حتمًا) أى وجوبا (ان قضى) الجهرية في وقت الخافة كأن صلى المشاء بعد طلوع الشمس كذا ذكره المصنف بعد عد الواجبات قلت وهكذا ذكره ابن الملك في شرح المنار من بحث القضاء (على الاصح) كما في الهداية لكن تعقبه غير واحد ورجحوا تخييره كمن سبق بركعة من الجمعة فقام يقضيها يخبر (و) أدنى (الجهر اسماع غيره و) أدنى (الخافة اسماع نفسه) ومن يقربه فلو سمع رجل أو رجلان فليس يجهر والجهر أن يسمع الكل خلاصة (ويجوز ذلك) المذكور (في كل ما يتعلق بنطق كتسمية على ذبيحة



ووجوب سجدة تلاوة وعناق وطلاق واستثناء ) وغيرها فلو طلق أو استثنى ولم يسمع نفسه لم يصح في الاصح وقيل في نحو البيع يشترط سماع المشتري ( ولو ترك سورة أولي العشاء ) مثلاً ولو عمداً ( قرأها وجوباً ) وقيل ندباً ( مع الفاتحة جهراً في الآخرين ) لأن الجمع بين جهراً وخفاته في ركعة شنيع ولو تذكرها في ركوعه قرأها وأعاد الركوع ( ولو ترك الفاتحة ) في الأولين ( لا ) يقضيها في الآخرين للزوم تكرارها ولو تذكرها قبل الركوع قرأها وأعاد السورة ( وفرض القراءة آية على المذهب ) هي آية العلامة وعرفاً طائفة من القرآن مترجمة أقلها ستة أحرف ولو تقديرها كلم يلد إلا إذا كانت كلمة فالأصح عدم الصحة وإن كررها مراراً إلا إذا حكم حاكم فيجوز ذكره القهستاني ولو قرأ آية طويلة في الركعتين فالأصح الصحة اتفاقاً لأنه يزيد على ثلاث آيات قصار قاله الحلبي ( وحفظها فرض عين ) متمعين على كل مكلف ( وحفظ جميع القرآن فرض كفاية ) وستة عين أفضل من التنفل وتعلم الفقه أفضل منهما ( وحفظ فاتحة الكتاب وسورة واجب على كل مسلم ) ويكره تقص شيء من الواجب ( ويسن في السفر مطلقاً ) أي حالة قرار أو فرار كذا أطلق في الجامع الصغير ورجحه في البحر ورد ما في الهداية وغيرها من التفصيل ورده في النهر وحرر أن ما في الهداية هو المحرر ( الفاتحة ) وجوباً ( وأى سورة شاء ) وفي الضرورة بقدر الحال ( و ) بسن ( في الحضر ) لا أمام ومنفرد ذكره الحلبي والناس عنه غافلون ( طوال المفصل ) من الحجرات إلى آخر البروج ( في الفجر والظهر ) منها إلى آخر لم يكن ( أو ساطع في العصر

والعشاء (و) باقيه (نصاره في المغرب) أى في كل ركعة سورة مما ذكر ذكره الحلي واختار في البدائع عدم التقدير وأنه يختلف بالوقت والقوم والامام وفي الحجة يقرأ في الفرض بالترسل حرفا حرفا وفي التراويح بين بين وفي النفل ليلا له أن يسرع بمد أن يقرأ كما يفهم ويجوز بالروايات السبع لكن الاولى أن لا يقرأ بالغربة عند العوام صيانة لدينهم (وقطال اولى الفجر على ثانيها) بقدر الثلث وقيل النصف ندبا فلو خش لا بأس به (فقط) وقال محمد اولى الكل حتى التراويح قيل وعليه الفتوى (واطالة الثانية على الاولى يكره) تنزيها (اجمعا ان بثلاث آيات) ان تعاربت طولا وقصرا والا اعتبر الحروف والكلمات واعتبر الحلي خش الطول لا عدد الآيات واستثنى في البحر ما وردت به السنة واستظهر في النفل عدم الكراهة مطلقا (وان بأقل لا) يكره لانه عليه الصلاة والسلام صلى بالمعوذين (ولا يتعين شيء من القرآن لصلاة على طريق الفرضية) بل تمين الفاتحة على وجه الوجوب (ويكره التمين) كالسجدة وهل أتى لفجر كل جمعة بل يندب قراءتهما احيانا (والمؤتم لا يقرأ مطلقا) ولا الفاتحة في السرية اتفاقا وما نسب لمحمد ضعيف كما بسطه الكمال (فان قرأ كره تحريما) وتصح في الأصح وفي درر البحار عن مبسوط خواهر زاده أنها تفسد ويكون فاسقا وهو مروى عن عدة من الصحابة فالمنع احوط (بل يستمع) اذا جهر (وينصت) اذا أسر لقول أبي هريرة رضى الله عنه كنا نقرأ خلف الامام فنزل واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا (وان) وصليته (قرأ الامام آية توغيب أو ترهيب) وكذا الامام لا يشتغل بغير القرآن وما ورد حمل على النفل منفردا كما مر

(كذا الخطبة) فلا يأتي بما يفوت الاستماع ولو كتابة أورد سلام (وان صلى الخطيب على النبي صلى الله عليه وسلم الا اذا قرأ آية صلوا عليه فيصلي المستمع سرا) بنفسه وينصت بلسانه عملا بأمرى صلوا وأنصتوا (والبعيد) عن الخطيب (والقريب سيان) في اقراض الانصات

﴿فروع﴾ يجب الاستماع للقراءة مطلقا لان العبرة لمعوم اللفظ \* لا بأس ان يقرأ سورة ويميدها في الثانية وان يقرأ في الاولى من محل وفي الثانية من آخر ولو من سورة ان كان بينهما آيتان فاكثر ويكره الفصل بسورة قصيرة وأن يقرأ منكوسا الا اذا ختم فيقرأ من البقرة وفي الفنية قرأ في الاولى الكافرون وفي الثانية ألم تراؤبت ثم ذكر يتم وقيل يقطع ويبدأ ولا يكره في النفل شيء من ذلك وثلاث تبلغ قدر أقصر سورة أفضل من آية طويلة وفي سورة وبعض سورة العبرة للاكثر وبسطناه في الخزائن

### باب الامامة

هي صبرى وكبرى فالكبرى استحقاق تصرف عام على الانام وتحقيقه في علم الكلام ونصبه أهم الواجبات فلذا قدموه على دفن صاحب المعجزات ويشترط كونه مسلما حرا ذكرا عاقلا بالغافلا قارضا لا هاشميا علويا معصوما ويكره تقليد الفاسق ويمزل به الالفتنة ويجب ان يدعى له بالصلاح وتصح سلطنة متغلب للضرورة وكذا صبي وينبغي أن يفوض أمور التقليد على وال تابع له والسلطان في الرسم هو الولد وفي الحقيقة هو الوالى لمدم صحة اذنه بقضاء جمعة كما في الاشياء عن البرازية وفيها ابو بلع السلطان أو الوالى

يحتاج الى تقليد جديد والصغرى ربط صلاة المؤتم بالامام بشروط عشرة نية  
المؤتم الاقتداء واتحاد مكانهما وصلاتهما وصحة صلاة امامه وعدم محاذاة  
امرأة وعدم تقدمه عليه بمقبه وعله بانتقالاته وبحاله من اقامة وسفر  
ومشاركته في الاركان وكونه مثله أو دونه فيها وفي الشرائط كما بسط في  
البحر قيل وثبوتها باركعوا مع الراكعين ومن حكمها نظام الالفة وتعلم الجاهل  
من العالم ( هي أفضل من الاذان ) عندنا خلافا للشافعي قاله العيني وقول  
عمر لولا الخلافة لأذنت أي مع الامامة اذ الجمع أفضل وقال بعضهم أخاف  
ان تركت الفاتحة أن يماثيني الشافعي أو قرأتها يماثيني أبو حنيفة فاختبرت  
الامامة ( والجماعة سنة مؤكدة للرجال ) قال الزاهدي أرادوا بالتأكيـد الوجوب  
الافى جمعة وعيد فشرط وفي التراويح سنة كفاية وفي وتر رمضان مستحبة  
على قول وفي وتر غيره وتطوع على سبيل التداعي مكروهة وسنحقيقه ويكره  
تكرار الجماعة باذان واقامة في مسجد محلة لا في مسجد طريق أو مسجد  
لا امام له ولا مؤذن ( وأقلها اثنان ) واحد مع الامام ولو مميزا أو ملكا أو  
جنيا في مسجد أو غيره وتصح امامة الجنى أشباه ( وقيل واجبة وعليه العامة )  
اي عامة مشايخنا وبه جزم في التحفة وغيرها قال في البحر وهو الراجح عند  
أهل المذهب ( فتسن أو يجب ) ثمرته تظهر في الاثم بتركها مرة ( على الرجال  
المقلاء البالغين الأحرار القادرين على الصلاة بالجماعة من غير حرج ) ولو  
فاته نذب طلبها في مسجد آخر الا المسجد الحرام ونحوه ( فلا يجب على  
مريض ومعه مدوز من ومقطوع يد ورجل من خلاف ) أو رجل فقط ذكره  
الجدادى ( ومفلوج وشيخ كبير وعاجز وأعمى ) وان وجد قائدا ( ولا على من

حال بينه وبينها مطر وطين وبرد شديد وظلمة كذلك ( وريح ليلا لا نهاراً  
 وخوف على ماله أو من غريم أو ظالم أو مدافعة أحملاً خبيثين وأرادة سفر  
 وقيامه بمريض وحضور طعام تنوقه نفسه ذكره الحدادي وكذا اشتغاله بالفقه  
 لا يغيره كذا جزم به الباقي تبعاً للبهنسي أي إلا إذا واظب تكاسلاً فلا يندر  
 ويعزر ولو باخذ المال يعني بحبسه عنه مدة ولا تقبل شهادته إلا بتأويل بدعة الامام  
 أو عدم مراعاته (والاحق بالامامة) تقديم بل نصبا لجميع الانهر (الأعلم باحكام  
 الصلاة) فقط صحة وفساداً بشرط اجتنابه للفواحش الظاهرة وحفظه قدر فرض  
 وقيل واجب وقيل سنة (ثم الاحسن تلاوة) وتجويداً (للقراءة ثم الاورع) أي  
 الأكثر اتقاء للشبهات والتقوى اتقاء المحرمات (ثم الأسن) أي الأقدم اسلاماً  
 فيقدم شاب على شيخ أسلم وقالوا يقدم الأقدم ورعا وفي النهر عن الزاد وعليه  
 يقاس سائر الخصال فيقال يقدم أقدمهم علماً ونحوه وحينئذ فقلما يحتاج للقرعة (ثم  
 الاحسن خلقاً) بالضم ألفة بالناس (ثم الاحسن وجهاً) أي أكثرهم تهجداً زاد في  
 الزاد ثم أصبحهم أي أسمهم وجهاً ثم أكثرهم حسبا (ثم الاشرف نسباً) زاد في  
 البرهان ثم الاحسن صوتاً وفي الاشياء قبيل ثمن المثل ثم الاحسن زوجة ثم  
 الأكثر مالاً ثم الأكثر جهاً (ثم الانظف ثوباً) ثم الأكبر رأساً والاصغر عضواً  
 ثم المقيم على المسافر ثم الحر الاصل على العتيق ثم المقيم عن حدث على المقيم  
 عن جنابة

﴿ فائدة ﴾ لا يقدم أحد في التزام الابم رجح ومنه السبق اني الدرس  
 والافتاء والدعوى فان استوفى المحجى أفرع بينهم اه كلام الاشياء وفي الفصل  
 الثاني والثلاثين من حظر التاخر خانية وفي طلبة العلم يقدم السابق فان اختلفوا وثمة

بينة فيها والافرع كجيتهم معا كما في الحرقى والفرقى اذا لم يعرف الاول ويجمل  
 كأنهم ماتوا معا اه وفي محاسن القراء لابن وهبان وقيل ان لم يكن للشيخ معلوم  
 جاز أن يقدم من شاء وأكثر مشايخنا على تقديم السابق واول من سنه ابن كثير  
 (فان استووا يقرع) بين المستويين (أو الخيار الى القوم) فان اختلفوا  
 اعتبر اكثرهم ولو قدموا غير الأولى اسأوا بلائهم (و) اعلم أن (صاحب البيت)  
 ومثله امام المسجد الراتب (اولى بالامامة من غيره) مطلقا (الا أن يكون معه  
 سلطان أو قاض فيقدم عليه) لمعوم ولايتهما وصرح الحدادى بتقديم الوالى  
 على الراتب (والمستعير والمستأجر احق من المالك) لما مر (ولو أم قوما وهم  
 له كارهون ان) الكراهة (لفساد فيه أو لانهم احق بالامامة منه كره) له ذلك  
 بحرم الحديث ابنى داود لا يقبل الله صلاة من تقدم قوما وهم له  
 كارهون (وان هو احق لا) والكراهة عليهم (ويكره) تنزيها (امامة عبد)  
 ولو معتقا فمستأنى عن الخلاصة ولعله لما قدمناه من تقدم الحر الاصلى اذ  
 الكراهة تنزيهية فتنبه (واعرابى) ومثله تركان واكراد واعمى (وفاسق  
 واعمى) ونحوه الاعشى نهر (الا أن يكون) أى غير الفاسق (أعلم القوم)  
 فهو اولى (ومبتدع) أى صاحب بدعة وهى اعتقاد خلاف المعروف عن  
 الرسول لا بمعادنة بل بنوع شبهة وكل من كان من قبلتنا (لا يكفر بها) حتى  
 الخوارج الذين يستحلون دماءنا واموالنا وسب الرسول وينكرون صفاته  
 تعالى وجواز رؤيته لكونه عن تأويل وشبهة بدليل قبول شهادتهم الا الخطاية  
 ومنا من كفرهم (وان) أنكر بعض ما علم من الدين ضرورة (كفر بها)  
 كقوله ان الله تعالى بجسم كالانجسام وانكاره محبة الصديق (فلا يصح الاقتداء

به أصلاً) فليحفظ (وولد الزنا) هذا إن وجد غيرهم والا فلا كراهة بحر  
بحثا وفي الأثر عن المحيط صلى خلف فاسق أو مبتدع نال فضل الجماعة وكذا  
تكراه خلف أمر دوسفيه ومفلوج وأبرص شاع برصه وشارب الخمر وآكل  
الربا ونمام ومراء ومتصنع ومن أم بأجرة قهستاني زاد ابن ملك ومخالف  
كشافى لكن في وتر البهران يقن المراجعة لم يكرهه أو عدمها لم يصح وإن شك  
كره (و) يكره تحريماً (تطويل الصلاة) على القوم زائداً على قدر السنة في  
قراءة واذكار رضى القوم أولاً لا مطلقاً الأمر بالتخفيف نهروفي الشرب لبلاية  
ظواهر حديث معاذ أنه لا يزيد على صلاة اضعفهم مطلقاً وإذا قال الكمال الا  
لضرورة وصح أنه عليه الصلاة والسلام قرأ بالمؤذنين في الفجر حين سمع  
بكاء صبي (و) يكره تحريماً (جماعة النساء) ولو في التراويح (في غير صلاة جنازة)  
لأنها لم تشرع مكررة فلو انفردن تقوتهن بفراغ احداهن ولو أمت فيها  
وجالاً لا تباد لسقوط الفرض بصلاتها الا اذا استخلفها الامام وخلفه رجال  
ونساء فتنفس صلاة الكل (فان فلان تقف الامام وسطهن) فلو تقدمت  
أمت الا الخنثى فيتقدمهن (كالمرأة) فيتوسطهن امامهم ويكره جماعتهم  
تحريماً فتح (ويكره حضورهن الجماعة) ولو لجمعة وعيد ووعظ (مطلقاً) ولو  
عجزوا ليلاً (على المذهب) المنفى به لفساد الزمان واستثنى الكمال بحثاً المجاز  
المثناة (كما تكراه امامة الرجل لهن في بيت ليس معهن رجل غيره ولا محرم  
منه) كأخته (أو زوجته أو أمته أما اذا كان معهن واحد ممن ذكر أو أمهن  
في المسجد لا) يكره بحر (وقف الواحد) ولو صبياً أما الواحدة فتأخر  
(محاذياً) أى مساوياً (لحين امامه) على المذهب ولا عبرة بالرأس بل بالتقدم

قلو صغيرا فالاصح ما لم يتقدم أكثر فقدم المؤتم لا تفسد (قلو وقف عن يساره كره) اتفاقا (وكذا) يكره (خلفه على الاصح) لمخالفته السنة (والزائد) يقف (خلفه) قلو توسط اثنين كره تنزيها وتحريما لو أكثر ولو قام واحد بجانب الامام وخلفه صف كره اجماعا (ويصف) أى يصفهم الامام بأن يأمرهم بذلك قال الشئبى وينبى أن يأمرهم بأن يترأصوا ويسدوا الخلل ويسووا منابهم ويقف وسطا وخير صفوف الرجال أولها في غير جنازة ثم وثم ولو صلى على رفوف المسجد ان وجد في صحته مكانا كره كقيامه في صف خلف صف فيه فرجة قلت وبالكراهة أيضا صرح الشافعية قال السيوطي في بسط الكف في اتمام الصف وهذا الفعل مفوت لفضيلة الجماعة الذي هو التضعيف لا لأصل بركة الجماعة فتضميفها غير بركتها وبركتها هي عود بركة الكامل منهم على الناقص اه ولو وجد فرجة في الاول لا الثاني له خرق الثاني لتقصيرهم وفي الحديث من سد فرجة غفر له وصح خياركم أليكم منا كب في الصلاة وبهذا يعلم جهل من يستمسك عند دخول داخل بجنبه في الصف ويظن انه رياء كما بسط في البحر لكن نقل المصنف وغيره عن التقنية وغيرهما مخالفة ثم نقل تصحيح عدم الفساد في مسألة من جذب من الصف فتأخر فهل ثم فرق فليحرر (الرجال) ظاهره ييم العبيد (ثم الصبيان) ظاهره تمدد هم قلو واحدا دخل الصف (ثم الخثاني ثم النساء) قالوا الصفوف الممكنة اثنا عشر لكن لا يلزم صحة كلها لمعاملة الخثاني بالاضر (واذا حاذته) ولو بمضو واحد وخصه الزيلعي بالساق والكعب (امرأة) ولو امة (مشتاة) حالا كبنت تسع مطلقا وثمان وسبع لو ضخمة أو ماضيا كمجوز (ولا حائل بينهما)



أفله قدر ذراع في غلط اصبع أو فرجة تسع رجلا ( في صلاة ) وإن لم تعد  
كنيتها ظهرا بمصلي عصر على الصحيح سراج فانه يصح تقلا على المذهب  
بحر وسيجي ( مطلقة ) خرج الجنازة ( مشتركة ) فحاذاة المصلية لمصل ليس  
في صلاتها مكروهة لا فسد فتح ( تحريم ) وإن سبقت ببعضها ( واداء )  
ولو حكما كلاحقين بعد فراغ الامام بخلاف المسبوقين والمحاذاة في الطريق  
( واتحدت الجبهة ) فلو اختلفت كما في جوف الكعبة وليلة مظلمة فلا فساد  
( فسدت صلاته ) لو مكثا والالا ( ان نوى ) الامام وقت شرعه لا بعده  
( امامتها ) وان لم تكن حاضرة على الظاهر ولو نوى امرأة معينة أو النساء  
الا هذه عمات نيته ( والا ) بنوها ( فسدت صلاتها ) كما لو أشار اليها  
بالتأخير فلم تتأخر لتركها فرض المقام فتح وشرطوا كونها عاقلة وكونها في  
مكان واحد في ركن كامل فالشروط عشرة ( ومحاذاة الامر بالصحيح ) المستحى  
( لا يفسدها على المذهب ) تضعيف لما في جامع المحبوبي ودرر البحار من  
الفساد لانه في المرأة غير مملول بالشهوة بل بترك فرض المقام كالحققة ابن  
الهيام ( ولا يصح اقتداء رجل بامرأة ) وخشي ( وصي مطلقا ) ولو في  
جنازة ونقل على الاصح ( وكذا لا يصح الاقتداء بمجنون مطبق أو متقطع  
في غير حالة افاقته وسكران ) أو معتوه ذكره الحلبي ( ولا طاهر بمذخور )  
هذا ( ان قارن الوضوء الحدث أو طرأ عليه ) بعده ( وصح لو توضعاً على  
الانقطاع وصلى كذلك ) كاقته بمقتصد أمن خروج الدم وكاقته امرأة  
بمثله وصبي بمثله ومذخور بمثله وذو عذرين بذى عذرا لا مكسه كذى انفلات

ويجوز بذي سلس لان مع الامام حدثا ونجاسة وما في المجتبى الاقتداء بالمماثل  
صحيح الا ثلاثة الختلى المشكل والضالة والمستحاضة اى لاحتمال الحيض  
فلو انتهى صح (و) لا (حافظ آية من القرآن بنير حافظ لها) وهو الامى  
ولا أمى باخرس القدرة الامى على التحريم فصح عكسه (و) لا (مستور  
عورة بعار) فلو أم العارى عربانا ولا بسين فصلاة الامام ومماثلة جائزة  
اتفاقا وكذا ذو جرح بمثله وبصحيح (و) لا (قادر على ركوع وسجود  
بماجز عنهما) لبناء القوى على الضعيف (و) لا (مفترض بمقتل وبمفترض  
فرضا آخر) لان اتحاد الصلاتين شرط عندنا وصح ان معاذا كان يصلى بهم  
النبي صلى الله عليه وسلم قفلا وبقومه فرضا (و) لا (ناذر) بمقتل ولا بمفترض  
ولا (بناذر) لان كلا منهما كمفترض فرضا آخر الا اذا نذر أحدهما عين  
منذور الآخر للاتحاد (و) لا (ناذر بحالف) لان المنذورة أقوى فصح  
عكسه وبخالف وبمقتل ومصليا ركعتي طواف كناذرين ولو اشتركا فى  
نافلة فافسداها صح الاقتداء لا ان أفسداها منفردين ولو صليا الظهر ونوى  
كل اقامة الآخر صحت لا ان نويا الاقتداء والفرق لا ينجى (و) لا (لاحق  
و) لا (مسبوق بثلثهما) لما تقرر ان الاقتداء فى موضع الافراد مفسد  
كمكسه (و) لا (مسافر بمقيم بعد الوقت فيما يتغير بالسفر) كالظهر سواء  
أحرم المقيم بعد الوقت او فيه فخرج فافتدى للمسافر (بل) ان أحرم (فى  
الوقت) فخرج صح (واتم) تبعا لامامه اما بعد الوقت فلا يتغير فرضه فيكون  
اقتداء بمقتل فى حق قعدة او قراءة باقتدائه فى شفع أول او ثان (و) (نازل براكب)  
ولا راكب براكب دابة اخرى فلو معه صح (و) لا (غير الألتغية) اى بالألتغ

(على الأصح) كفاي البحر عن المجتبى وحرر الحلبي وابن الشحنة أنه بعد بذل جهده دائما حتما كلاً ثمي فلا يؤم الا مثله ولا تصح صلاته اذا أمكنه الاقتداء بمن يحسنه أو ترك جهده أو وجد قدر القرض مما لا لئغ فيه هذا هو الصحيح المختار في حكم الأئغ وكذا من لا يقدر على التلفظ بحرف من الحروف أو لا يقدر على اخراج الفاء الا بتكرار (و) اعلم انه (اذا فسد الاقتداء) بأى وجه كان (لا يصح شروعه في صلاة نفسه) لانه قصد المشاركة وهى غير صلاة الاقتراد (على) الصحيح محيط وادعى في البحر أنه (المذهب) قال المصنف لكن كلام الخلاصة يفيد ان هذا قول محمد خاصة قلت وقد ادعى فيما مر بعد تصحيح السراج بخلافه أن المذهب انقلابها تلافئاً مل وحيث ذلأ شبة ما فى الزيلعى انه متى فسد لفقد شرط كظاهر بمذور لم تنعقد أصلا وان لا اختلاف الصلاتين تنعقد تلافئاً غير مضمون وثمرته الانتقاض بالقهقهة. (ويمنع من الاقتداء) صف من النساء بلا حائل قدر ذراع أو ارتفاعهن قدر قامة الرجل مفتاح السعادة أو (طريق تجرى فيه عجلة) آلة يجرها الثور (أو نهر تجرى فيه السفن) ولوزورقا ولو فى المسجد (أو خلاء) أى فضاء (فى الصحراء) أو فى مسجد كبير جدا كمسجد القدس (يسم صفين) فاكثر الا اذا اتصلت الصفوف فيصح مطلقا كأز قام فى الطريق ثلاثة وكذا اثنان عند الثانى لا واحد اتفاقا لانه لكرامة صلاته صار وجوده كمدمه فى حق من خلفه (والحائل لا يمنع) الاقتداء (ان لم يشتهه حال امامه) بسماع اورؤية ولو من باب مشبك يمنع الوصول فى الاصح (ولم يختلف المكان) حقيقة كمسجد وبيت فى الاصح قنية ولا يحكما عند اتصال الصفوف ولو اقتدى من سطح داره المتصلة بالمسجد لم

يُجزى لاختلاف المكان ددر وبحر وغيرهما وأقره المصنف لكن تعقبه في الشرئ لئالية  
 وقل عن البرهان وغيره ان الصحيح اعتبار الاشتباه فقط وفي الاشباه  
 وزواهر الجواهر ومفتاح السعادة انه الأصح وفي الزاد انه اختيار  
 جماعة من المتأخرين ( وصح اقتداء متوضئ ) لاءاء معه ( بمقيم ) ولو مع  
 متوضئ بسؤر حمار مجتبئ ( وغاسل بماسح ) ولو على جيرة ( وقائم بقاعد )  
 ير كع ويسجد لانه صلى الله عليه وسلم صلى آخر صلاته قاعدا وهم قيام  
 وأبو بكر يبلغهم تكبيره وبه علم جواز رفع المؤذنين أصواتهم في جمعة وغيرها  
 يئنى أصل الرفع أماما تعارفوه في زماننا فلا يعمدانه مفسد اذ الصباح ملحق  
 بالكلام فتح ( وقائم بأحدب ) وان بلغ حدبه الركوع على المعتمد وكذا  
 بأعرج وغيره أولى ( وموم بمثله ) الا ان يومى الامام مضطجما والمؤتم قاعدا  
 أو قائما هو المختار ( ومتنفل بمفترض في غير التراويح ) في الصحيح خائية وكأنه  
 لانها سنة على هيئة مخصوصة فيراعى وضما الخاص للخروج عن المهداة

﴿ فروع ﴾ صح اقتداء متنفل بمتنفل ومن يرى الوتر واجبا بمن  
 يراه سنة ومن اقتدى في المصر وهو مقيم بعد الغروب بمن أحرم قبله للاتحاد  
 ( واذا ظهر حدث امامه ) وكذا كل مفسد في رأى مقتد ( بطلت  
 فيلزم اعادتها ) لتضمنها صلاة للمؤتم صحة وفسادا ( كما يلزم الامام اخبار القوم  
 اذا أمهم وهو محدث أو جنب ) أو فائد شرط أو ركن وهل عليهم اعادتها  
 ان عدلا أم والا ندبت وقيل لا لفسقه باعترافه ولو زعم أنه كافر لم يقبل  
 منه لان الصلاة دليل الاسلام وأجبر عليه ( بالفقد الممكن ) بلسانه أو  
 بكتاب أو رسول على الاصح ( لو معينين والا لا يلزمه بحر عن المراجع )

وصح في جمع الفتاوى عدمه مطلقا لكونه عن خطأ مفعوف عنه لكن الشروح مرجعة على الفتاوى (واذا اقتدى أى وقارئ بأى) تقصد صلاة الكل للقدرة على القراءة بالاعتداء بالقارئ سواء علم به أو لا نواه أولا على المذهب (أو استخلف الامام أميا في الآخرين) ولو في التشهد أما بعده فتصح لخروجه بمنعه (تفسد صلاتهم) لان كل ركعة صلاة فلا تخلو عن القراءة ولو تقديرا (وصحت لو صلى كل من الأئمة والقارئ وحده) في الصحيح (بخلاف حضور الأئمة بعد افتتاح القارئ اذا لم يقتد به وصلى منفردا فانها تفسد في الاصح) لما مر. (و) اعلم أن (المدرك من صلاتها كاملة مع الامام واللاحق من فاتته) الركعات (كلها أو بعضها) لكن (بعد اقتدائه) بمدر كغفلة وزحمة وسبق حدث وصلاة خوف ومقيم اثم بمسافر وكذا بلا عذر بأن سبق امامه في ركوع وسجود فانه يقضى ركعة وحكمه كؤتم فلا يأتى بقراءة ولا سهو ولا يتغير فرضه بنية اقامة ويبدأ بقضاء ما فاته عكس المسبوق ثم يتابع امامه ان أمكنه ادراكه والا تابعه ثم صلى ما نام فيه بلا قراءة ثم ما سبق به بها ان كان مسبوقا أيضا ولو عكس صح واثم لنزك الترتيب (والمسبوق من سبقه الامام بها أو ببعضها وهو منفرد) حتى يثنى ويتمود ويقرأ وان قرأ مع الامام لعدم الاعتداد بها لكرهاتها مفتاح السعادة (فيما يقضيه) أى بعد متابته لامامه فلا قبلها فالأظهر الفساد ويقضى أول صلاته في حق قراءة وآخرها في حق تشهد فمدرك ركعة من غير فجر يأتى بركتين بفاتحة وسورة وتشهد بينهما وبرابعة الرباعى بفاتحة فقط ولا يقعد قبلها (الا في أربع) فكتمت أحدها (لا يجوز الاقتداء به) وان صح استخلافه في حد

ذاته لاحالة القضاء فلا استثناء أصلاً كما زعم في الاشباه فم لو نسي أحد  
المسبوقين قضي ملاحظاً للآخر بلا اقتداء (و) ثانيها ( يأتي بتكبيرات  
التشريق اجماعاً و ) ثالثها ( لو كبر ينوي استئناف صلاته وقطعها يصير  
مستأنفاً وقاطماً ) للاولى بخلاف المنفرد كما سيجي ( و ) رابعها ( لو قام الى  
قضاء ما سبق به وعلى الامام سجدة تسهوا ) ولو قبل اقتدائه ( فعليه أن يعود )  
وينبغي أن يصبر حتى يفهم أنه لا سهوا على الامام ولو قام قبل السلام هل  
يستد بأدائه ان قبل قعود الامام قدر التشهد لا وان بعده ثم وكره تحريماً  
الا لعذر كخوف حدث وخروج وقت فجر وجمعة وعيد ومعذور وتام مدة  
مسح و مرور ما بين يديه فان فرغ قبل سلام امامه ثم تابعه فيه صح ( ولو  
لم يعد كان عليه أن يسجد ) للسهو ( في آخر صلاته ) استحساناً قيد بالسهو  
لان الامام لو تذكر سجدة صلبية أو تلاوة فرضت المتابعة وهذا كله قبل  
تقيده ما قام اليه بسجدة أما بعده فتفسد في صلبية مطلقة وكذا في تلاوة وسهوا  
تابع والا لا ولو سلم ساهيا ان بعده امامه لزمه السهوا والا لا ولو قام امامه لخامسة  
فتابعه ان بعده القعود تفسد والا لا حتى يقيد الخامسة بسجدة ولو ظن الامام السهوا  
فسجد له فتابعه فبان أن لا سهوا فالأشبه الفساد لاقتدائه في موضع الاقراء

### باب الاستخلاف

اعلم أن لجواز البناء ثلاثة عشر شرطاً كون الحدث سماوياً من بدنه غير موجب  
لنسل ولا نادر وجود ولم يؤدركنا مع حدث أو مشى ولم يفعل منافياً أو  
فلا له منه بدّ ولم يتراخ بلا عذر كزحمة ولم يظهر عذته السابق كضيق مدة

مسحه ولم يتذكر فائتة وهو ذو ترتيب ولم يتم المؤتم في غير مكانه ولم يستخلف  
الامام غير صالح لها

(سبق الامام حدث) سماوى لا اختيار للعبد فيه ولا في سببه كسفر جلة  
من شجرة وكخدمته من نحو عطاس على الصحيح (غير مانع للبناء) كما  
قدمناه (ولو بعد التشهد) لياتى بالسلام (استخلف) أى جاز له ذلك ولو في  
جنازة باشارة أو جر لحراب ولو لمسبوق ويشير بأصبع لبقاء ركة وبأصبعين  
لركعتين ويضع يده على ركبته لترك ركوع وعلى جبهته لسجود وعلى فيه  
لقراءة وعلى جبهته ولسانه لسجود تلاوة أو صدره لسهو (ما لم يجاوز الصفوف  
لو في الصحراء) ما لم يتقدم هذه السترة أو موضع السجود على المعتمد  
كالمنفرد (وما لم يخرج من المسجد) أو الجبانة أو الداو (لو كان يصلى فيه)  
لأنه على إمامته ما لم يجاوز هذا الحد ولم يتقدم أحد ولو بنفسه مقامه ناويا  
الامامة وإن لم يجاوزه حتى لو تذكر فائتة أو تكلم لم تفسد صلاة القوم لأنه  
صار مقتديا ولو كان الماء في المسجد لم يحتج للاستخلاف (واستثناءه أفضل)  
تحرزا عن الخلاف (ويتعين) الاستثناء ان لم يكن تشهد (الجنون أو حدث  
عمدا) أو خروجه من مسجد بظن حدث (أو احتلام) بنوم أو تفكر أو  
نظر أو ميس بشهوة (أو انغماء أو قهقهة) لندرتها (وكذا) يجوز له أن  
(يستخلف إذا حصر عن قراءة قدر المقروض) لحديث أبى بكر الصديق  
رضى الله تعالى عنه فإنه لما أحس بالنبي صلى الله عليه وسلم حصر عن  
القراءة فتأخر فقدم النبي صلى الله عليه وسلم وأتم الصلاة فلو لم يكن جائزا  
لما فعله بدائع وقالوا تفسد وبكس الخلاف لو حصر يبول أو غائط ولو عجز

عن ركوع وسجود هل يستخلف كالتقراءة لم أوه (خلجل) أى لاجل  
خلجل أو خوف اعتراه (ولا) يستخلف اجماعاً (لو نسي القراءة  
أصلاً) لأنه صار امياً (أو أصابه) عطف على المنق (بول كثير) أى  
نجس مانع من غير سبق حدثه فلو منه فقط بنى (أو كشف عورته  
فى الاستنجاء) أو المرأة ذراعها للوضوء (إذا لم يضطر له) فلو  
اضطر لم تفسد (أو قرأ فى حالة الذهاب أو الرجوع) لادائه ركنا  
مع حدث أو مشى بخلاف تسبيح فى الاصح (أو طلب الثاء بالاشارة أو  
شراء بالمعاطة) للمناقة أو جاوز ماء الى آخر الاقدر صفين أو لنسيان أو  
زحمة أو كونه بئراً لأن الاستقاء يمنع البناء على المختار (أو مكث قدر أداء  
ركن) وان لم ينو الاداء (بعد سبق الحدث) الا لعذر كنوم ورفاف (وإذا  
ساخ له البناء توضاً) فوراً بكل سنة (وبنى على ما مضى) بالكراهة (وتم  
صلاته ثمة) وهو أولى تقليلاً للمشى (أو يعود الى مكانه) ليتحد مكانها  
(كنفرد) فانه مخير وهذا كله (ان فرغ خليفته والاعاد الى مكانه) حتماً لو  
بينهما ما يمنع الاقتداء (كالمتدى اذا سبقه الحدث و) اعلم انه (ان تعمد  
عملاً ينافيها بعد جلوسه قدر التشهد) ولو بعد سبق حدثه (تمت) لتنام  
فرائضها نعم تماد لترك واجب السلام (ولو) وجد المتانى (بلا صنعه) قبل  
العود بطلت اتفاقاً ولو (بعده بطلت) فى المسائل الاثنى عشرية عنده وقالوا  
صحت ورجحه الكمال وفى الشرنبلالية والظاهر قولهما بالصحة فى الاثنى  
عشرية وهى ما ذكره بقوله (كما تبطل) لو فرع بالقاء كما فى الدرر لكن  
أولى (بقدره التيمم على الماء) وأما مسألة رؤية المتوضى المؤتم بميمم للماء ففيها



خلاف زفر فقط وتنقلب ثقلاً (ومضى مدة مسحه ان وجد ماء) ولم يخف  
تلف رجله من برد والافيمضى (على الاصح) كما مر في بابه (وتعلم أى  
آية) أى تذكره أو حفظه بلا صنع (ولو كان) الأئمة (مقندين بقارئ على  
ما عليه الأكثر) لكن في الظهيرة صحح الصحابة قال الفقيه وبه تأخذ  
(وجود المأوى سآرا) نصح به الصلاة ومثله لو صلى بنجاسة فوجد  
ما يزيلها أو اعتقت الأمانة ولم تنقع فوراً (ونزع الماسح خفه) الواحد (بممل يسير)  
فلو بكثير تم اتفاقاً (وقدرة موم على الأركان وتذكر فائته عليه أو على  
امامه وهو صاحب ترتيب) والوقت متسع (وتقديم القارئ أمياً مطلقاً  
وقيل لافساد لو كان) استخلافه (بعد التشهد بالاجماع وهو الاصح) كما  
في الكافي لانه عمل كثير (وطلوع الشمس في الفجر) وزوالها  
في العيد ودخول وقت من الثلاثة على مصلى القضاء (ودخول  
وقت مصر) بأن بقي في قعدته الى ان صار الظل مثليه (في الجمعة)  
بخلاف الظهر فانها لا تبطل (وزوال عذر المذنب) بأن لم يعد في الوقت  
الثاني وكذا خروج وقته (وسقوط جبيرة عن برء و) اعلم انه (لا تنقلب  
الصلاة في هذه المواضع) المشرين (ثلاً اذا بطلت الا) في ثلاث (فيا  
اذا تذكر فائته أو طلعت الشمس أو خرج وقت الظهر في الجمعة) كما في  
الجوهرية زاد في الحاوى والموى اذا قدر على الأركان ويزاد مسئلة المؤتم  
بتميم كما قدمنا والظاهر أن زوالها في العيد ودخول الاوقات المكروهة  
في القضاء كذلك ولم أره (ولو استخلف الامام مسبوقاً) أو لاحقاً أو مقبياً

وهو مسافر (صح) والمدرك أولى ولو جهل الكمية فقد في كل ركعة احتياطاً ولو مسبوقاً بركعتين فرضنا القعدتين ولو أشار له أنه لم يقرأ في الأوليين فرضت القراءة في الأربع (فلو أتم) المسبوق (صلاة الامام) قدم مدركا للسلام (ثم) او (أنى بما ينافيها) كضحك (تفسد صلاته دون القوم المدركين) تمام أركانها (وكذا تفسد صلاة من حاله كحاله) للمنافي في خلاها (وكذا) تفسد (صلاة الامام) الاول (المحدث ان لم يفرغ فان فرغ) بأن توضأ ولم يفته شيء (لا) تفسد في الاصح لما مر انه كمؤتم (وتفسد صلاة مسبوق) عند الامام (بحقبة اماه وحده العمد في) أى بعد (تموده قدر التشهد) الا اذا قيد ركعته بسجدة لتأكد انفراد (ولو تكلم) امامه (أو خرج من مسجده لا) تفسد اتفاقاً لانهما منهيان لا مفسدان ولذا يلزم المدركين السلام ويقومون في القبة بلا سلام (بخلاف المدرك) فانه كالامام اتفاقاً (ولو لاحقاً في فساد صلاته تصحيحان) صحح في السراج الفساد وفي الظهيرية عدمه وظاهر البحر والنهر تأييد الأول (ولو أحدث الامام) لا خصوصية له في هذا المقام (في ركوعه أو سجوده توضأ وبني وأعادها) في البناء على سبيل الفرض (مام برفع رأسه) منهما (مريدا للاداء اما اذا رفع) رأسه (مريدا به أداء ركن فلا) يبنى بل تفسد ولو لم يرد الاداء فروايتان كما في الكافي وفي المجتبى وتأخر محدودها ولا يرفع مستويا فتفسد (ولو تذكر) المصلي (في ركوعه أو سجوده) أنه ترك (سجدة) صلبية أو تلاوية فانحط من ركوعه بلا رفع أو رفع من سجوده (فسجدها) عقب التذكر (اعادها) أى الركوع والسجود (ندبا) لسقوطه بالنسيان وسجد

للسهو ولو أخرها لآخر صلاته قضاها فقط (ولو أم واحدا) فقط (فأحدث  
 الامام) أى وخرج من المسجد والا فهو على امامته كما مر (تأمين المأموم  
 للامامة لو صلح لها) أى لامامة الامام (بلاية) لعدم المزاحم (والا)  
 يصلح كصبي (فسدت صلاة المقتدى) اتفاقا (دون الامام على الاصح)  
 لبقاء الامام اماما والمؤتم بلا امام (هذا اذا لم يستخفه فان استخفه فصلاة  
 الامام والمستخلف كليهما) باطلا (اتفاقا) (ولو أم) رجل (رجلا فأحدثا  
 وخرجا من المسجد تمت صلاة الامام وبني على صلاته وفسدت صلاة المقتدى)  
 لما مر. (أخذه رءاف يمكث الى انقطاعه ثم يتوضأ ويبنى) لما مر

## باب

ما يفسد الصلاة وما يكره فيها

عقب العارض الاضطرارى بالاختيارى (يفسدها التكلم) هو النطق بحرفين أو  
 حرف مفهم كع وق أمرا ولو استمطف كلبا أو هرة أو ساق حمارا لا  
 تفسد لانه صوت لا هجاء له (عمده وسهوه قبل قعوده قدر التشهد سيان)  
 وسواء كان ناسيا أو نائما أو جاهلا أو مخطئا أو مكرها هو المختار وحديث  
 رفع عن أمي الخطأ محمول على رفع الائم وحديث ذى الدين منسوخ بحديث  
 مسلم ان صلاتنا هذه لا يصلح فيها شئ من كلام الناس (الا السلام ساهيا)  
 للتحليل أى (للخروج من الصلاة قبل اتمامها على ظن اكملها) فلا يفسد  
 (بخلاف السلام على انسان) للتحية أو على ظن أنها ترويجة مثلا أو سلم

فلما في غير جنازة ( فأنه يفسدها ) مطلقا وان لم يقل عليكم ( ولو ساهيا )  
 فسلام التحية مفسد مطلقا وسلام التحليل ان عمدا (ورد السلام) ولوسهوا  
 ( بلسانه ) لا يیده بل يكره على المعتمد نم لو صافح بنية السلام قالوا تفسد  
 كأنه لانه عمل كثير وفي النهر عن صدر الدين الفزري

سلامك مكروه على من ستمسع ومن بعد ما أبدى يسن ويشرع  
 مصل وتال ذاكر ومحدث خطيب ومن يصنى اليهم ويسمع  
 مكرره فقه جالس لقضائه ومن بحثوا في الفقه دعم لينفموا  
 مؤذن أيضا أو مقيم مدرس كذا الاجنبيات الفتيات أغنع  
 ولما شطرنج وشبه بخاتم ومن هو مع أهل له يتمتع  
 ودع كافرا ايضا ومكشوف عورة ومن هو في حال التغوط أشنع  
 ودع آكلا الا اذا كنت جائعا وتعلم منه انه ليس يمنع  
 وقد زدت عليه المتفق على أستاذه كما في التقنية والمغنى ومطير الحمام  
 وألحقته فقلت

كذلك أستاذ مغن مطير فهذا ختام والزيادة تنفع

ومصرح في الضياء بوجوب الرد في بعضها وبعده في قوله سلام عليكم  
 يجزم الليم ( والتتنحج ) بحرفين ( بلا عذر ) أما به بأن نشأ من طبعه فلا  
 ( أو ) بلا ( غرض صحيح ) فلو لتحسين صوته أو ليهتدى امامه أو للاعلام  
 أنه في الصلاة فلا فساد على الصحيح ( والدعاء بما يشبه كلامنا ) خلافا  
 للشافعي ( والأنيب ) هو قوله أه بالقصر ( والتأوه ) هو قوله آه بالمد  
 ( والتأنيف ) أف أو قف ( والبكاء بصوت ) يحصل به حروف ( لوجع أو

مصيبة) قيد للاربعة الالمريض لا يملك نفسه عن أنين وتأوه لانه حينئذ كمطاس وسعال وجشاء وتثاؤب وان حصل حروف للضرورة (لا لذكر جنة أو نار) فلو أعجبتة قراءة الامام فجعل يبكي ويقول بلى أو نعم أو آرى لا تقصد سراجية لدلالته على الخشوع (و) يفسدها (تشميت عاطس) لغيره (يرحمك الله ولو من العاطس لنفسه لا) وبمكسه التأمين بعد التشميت (وجواب خبر) سوء (بالاسترجاع على المذهب) لانه بقصد الجواب صار ككلام الناس (وكذا) يفسدها (كل ما قصد به الجواب) كأن قيل أمتع الله اله فقال لا اله الا الله أو ما مالك فقال الخليل والبنغال والحجير أو من أين جئت فقال وبئر معطلة وقصر مشيد (أو الخطاب ك) قوله لمن اسمه يحيى أو موسى (يا يحيى خذ الكتاب بقوة) أو وما تلك يمينك يا موسى (مخاطبا لمن اسمه ذلك) أو لمن بالباب ومن دخله كان آمنا

﴿فروع﴾ سمع اسم الله تعالى فقال جل جلاله أو النبي صلى الله عليه وسلم فصلى عليه أو قراءة الامام فقال صدق الله ورسوله تقصد ان قصد جوابه ولو سمع ذكر الشيطان فلعنته تفسد وقيل لا ولو حو قل لدفع الوسوسة ان لأمر الدنيا تفسد لا لأمر الآخرة ولو سقط شئ من السطح فبسهل أو دعاً لحد أو عليه فقال آمين تفسد ولا يفسد الكل عند الثاني والصحيح قولهما عملاً بقصد المتكلم حتى لو امتثل أمر غيره فقبل له بتقديم أو دخل فرجة الصف أحد فوسع له فسدت بل يمكث ساعة ثم بتقديم برأيه فمستأنى مغزياً للزاهد ومر ويأتى فنية وقيد بقصد الجواب لانه لو لم يرد جوابه بل أراد اعلامه بأنه في الصلاة لا تقصد اتفاقاً ابن ملك وملتقى

( وفتح على غير امامه ) الا اذا أراد التلاوة وكذا الأخذ الا اذا تذكر فتلا قبل تمام الفتح ( بخلاف فتحه على امامه ) فانه لا يفسد ( مطلقا ) لفاتح وأخذ بكل حال الا اذا سمعه المؤتم من غير مصل ففتح به تفسد صلاة الكل وينوى الفتح لا القراءة ( ولو جرى على لسانه ثم ) أو آرى ( ان كان يمتادها في كلامه تفسد ) لانه من كلامه ( والا لا ) لانه قرآن ( وأكله وشربه مطلقا ) ولو سمسة ناسيا ( الا اذا كان بين أسنانه مأكول ) دون الحمصة كما في الصوم هو الصحيح قاله الباقي ( فابتنه ) اما المضع ففسد كسكر في فيه يبتلع ذوبه ( و ) يفسدها ( انتقاله من صلاة الى مفاتيحها ) ولو من وجه حتى لو كان منفردا فكبر ينوى الاقتداء أو عكسه صار مستأنفا بخلاف نية الظهر بمد ركعة الظهر الا اذا تلفظ بالنية فيصير مستأنفا مطلقا ( وقرائه من مصحف ) أى ما فيه قرآن ( مطلقا ) لانه تعلم الا اذا كان حافظا لما قرأه وقرأ بلا حمل وقيل لا تفسد الا بآية واستظهره الحلبي وجوز الشافعي بلا كراهة وهما بها للتشبه بأهل الكتاب أى ان قصده فالتشبه بهم لا يكره في كل شئ بل في المذموم وفيما يقصد به التشبه كما في البحر ( و ) يفسدها ( كل عمل كثير ) ليس من أعمالها ولا لصلاحها وفيه أقوال خمسة أصحها ( ما لا يشك ) بسببه ( الناظر ) من بعيد ( في فاعله انه ليس فيها ) وان شك أنه فيها أم لا قليل لكنه يشك بمسئلة المس والتفصيل فتأمل ( فلا تفسد برفع يديه في تكبيرات الزوائد على المذهب ) وما روى من الفساد فساد ( و ) يفسدها ( سجوده على نجس ) وان أعاده على طاهر في الاصح بخلاف يديه وركبته على الظاهر ( و ) يفسدها ( أداء ركن )

حقيقة اتفاقا (أو تمكنه) منه بسنة وهو قدر ثلاث تسيحات (مع كشف عورة أو نجاسة) مانعة أو وقوع لزجة في صف نساء أو أمام امام (عند الثاني) وهو المختار في الكل لانه أحوط قاله الحلبي (وصلاته على مصلى مضرب نجس البطانة) بخلاف غير مضرب ومبسوط على نجس ان لم يظهر لون أو ريح (وتحويل صدره عن القبلة) اتفاقا (بتغير عذر) فلو ظن حدثه فاستدبر القبلة ثم علم عدمه ان قبل خروجه من المسجد لا تفسد وبعده فسدت

﴿فروع﴾ مشى مستقبل القبلة هل تفسد ان قدر صف ثم وقف قدر ركن ثم مشى ووقف كذلك وهكذا لا تفسد وان كثر الملم يختلف المكان وقيل لا تفسد حالة المذر ما لم يستدبر القبلة استحسانا ذكره القمستاني وهل يشترط في المفسد الاختيار في الجبازية ثم وقال الحلبي لا فاز من دفع أو جذبه الدابة خطوات أو وضع عليها أو أخرج من مكان الصلاة أو مص نديها ثلاثا أو مرة ونزل لبنها أو مسها بشهوة أو قبلها بدونها فسدت لا لو قبلته ولم يشتهها والفرق أن في قبيله معنى الجماع \* معه حجر فرمى به طائرا لم تفسد ولو انسانا تفسد كضرب ولو مرة لانه مخاصمة أو تأديب أو ملاعبة وهو عمل كثير ذكره الحلبي \* بقي من المفسدات ارتدادا قبله وموت وجنون واغما وكل موجب لوضوء أو غسل وترك ركن بلا قضاء وشرط بلا عذر ومسابقة المؤتم بركن لم يشاركه فيه امامه كان ركع ورفع رأسه قبل امامه ولم يعمده معه أو يعمده وسلم مع الامام ومتابعة المسبوق امامه في سجود السهو بعد تأكد انفراده أما قبله فتجب متابعتة وعدم اعادته الجلوس الا

بعد اداء سجدة صلبية أو تلاوية تذكرها بعد الجلوس وعدم اعادة ركن  
 أداء نائيا وقهقهة امام الميسوق بعد الجلوس الا غير. ومنها مد المزمز في التكبير كما  
 سر. ومنها القراءة بالالخان ان غير المعنى والا لا الا في حرف مد. ولين اذا خش  
 والا لا بزازية. ومنها زلة القارئ فلو في اعراب أو تخفيف مشدد وعكسه أو  
 بزيادة حرف فاكتر نحو الصراط الذين أو بوصل حرف بكلمة نحو ايا كنعب  
 أو بوقف وابتداء لم تفسد وان غير المعنى به يفتى بزازية الا تشديد رب  
 العالمين وايك نعب فتركه تفسد ولو زاد كلمة أو قص كلمة أو قص حرفا  
 أو قدمه أو بدله بأخر نحو من ثمرة اذا أثمر واستحصد، تعال جدرنا، انقربت  
 بدل انقربت، أياب بدل أبواب لم تفسد ما لم يتغير المعنى الا ما يشق تمييزه  
 كالضاد والطاء فاكثر لم يفسدها وكذا لو كرر كلمة وصحح الباقي الفساد  
 ان غير المعنى نحو رب رب العالمين للاضافة كما لو بدل كلمة بكلمة وغير المعنى  
 نحو ان الفجار في جنات ونعامه في المطولات

(ولا يفسدها نظره الى مكتوب وفهمه) ولو مستفهما وان كره (ومرور  
 مار في الصحراء أو في مسجد كبير بموضع سجوده) في الاصح (أو) مروره  
 (بين يديه) الى حائط القبلة (في) بيت (مسجد) صغير فانه كبقعة واحدة (مطلعا)  
 ولو اسرأ أو كلبا (أو) مروره (أسفل من الدكان امام المصلى لو كان يصلي عليها) أي  
 الدكان (بشرط محاذاة بعض أعضاء المار ببعض أعضائه وكذا سطح وسرير  
 وكل مرتفع) دون قامة المار وقيل دون السترة كما في غرر الاذكار (وان  
 أتم المار) لحديث البزار لو يعلم المار ماذا عليه من الوزر لو وقف أربعين خريفا  
 (في ذلك) المرور لو بلا حائل ولو ستارة ترقع اذا سجد وتمود اذا قام



ولو كان فرجة فللداخل ان يمر على رقبة من لم يسدها لانه أسقط حرمة نفسه فتنبه (وينرز) ندبا بدائع (الامام) وكذا المنفرد (في الصحراء) ونحوها (سترة بقدر ذراع) طولا (وغلظاً أصبع) لتبدو للناظر (بقربه) دون ثلاثة أذرع (على) حذاء (أحد حاجبيه) لا بين عينيه والا يمين أفضل (ولا يكنى الوضع ولا الخط) وقيل يكنى فيخط طولا وقيل كالحراب (ويدفعه) هو رخصة قدره أفضل بدائع قال الباقي فلو ضربه فأت لا شيء عليه عند الشافعي رضى الله عنه خلافا لنا على ما يفهم من كتبنا (بتسبيح) أو جهر بقراءة (أو إشارة) ولا يزداد عليها عندنا قهستاني (لا بهما) فانه يكره والمرأة تصفق لا ييطان على بطن ولو صفق أو سبحت لم تقصد وقد تركا السنة تارخانية (وكفت سترة الامام) للكل (ولو عدم المرور والطريق جاز تركها) وفعلا أولى

(وكره) هذه تعم التنزيهية التي مرجعها خلاف الاولى فالفارق الدليل فان نهيًا ظني الثبوت ولا صارف فتحريرية والا فتنزيهية (سدل) تحريما للنهي (توبه) أي ارساله بلا بلبس معتاد وكذا القباء بكم إلى وراء ذكره الحلبي كشد ومنديل يرسله من كفيه فلو من احدهما لم يكره لحالة عذرو خارج صلاة في الاصبح وفي الخلاصة اذا لم يدخل يده في كم الفرجي المختار أنه لا يكره وهل يرسل الكم أو يمسك خلاف والا حوط الثاني قهستاني (و) كره (كفه) أي رفعه ولو لتراب كمشرككم أو ذيل (وعنه به) أي شوبه (وبجسده) للنهي الحاجة ولا بأس به خارج صلاة (وصلاته في ثياب بذلة) يلبسها في بيته

(ومنه) أي خدمة أن له غيرها والالا (واخذ درهم) ونحوه (في فيه لم عنه من القراءة) فلو منه تفسد (وصلاته حاسرا) أي كاشفا (رأسه للتكاسل) و (لا) بأس به (للتذلل) وأما للاهانة بها فكفر ولو سقطت قلنسوته فاعادتها أفضل الا اذا احتاجت لتكوير أو عمل كثير (وصلاته مع مدافعة الاخبثين) أو احدهما (أو الرمي) للنهي (وعقص شعره) للنهي عن كفه ولو يجمعه أو ادخال أطرافه في أصوله قبل الصلاة اما فيها فيفسد (وقلب الحصا) للنهي (الا لسجوده) التام فيرخص (مرة) وتركها أولى (وفرقة الاصابع) وتشبيكها ولو منتظرا لصلاة أو ماشيا اليها للنهي ولا يكره خارجها لحاجة (والتخصر) وضع اليد على الخاصرة للنهي (ويكره خارجها) تنزيها (والالتفات بوجهه) كله (أو بضمه) للنهي ويصره يكره تنزيها ويصدره تفسد كما مر (وقيل) قاله قاضيخان (تفسد بتحويله والمتمد لا واقعاؤه) كالكلب للنهي (واقتراش) الرجل (ذراعيه) للنهي (وصلاته الى وجه انسان) ككراهة استقباله فلا استقبال لو من المصلي فالكراهة عليه والافعل المستقبل ولو بعيدا ولا حائل (ورد السلام يده) أو برأسه كما مر

﴿ فرع ﴾ لا بأس بتكليم المصلي واجابته برأسه كما لو طلب منه شيء أو أدى درهما وقيل أجيد فأوماً بنم أولا أو قيل كم صليتم فأشار يده أنهم صلوا ركعتين أما لو قيل له تقدم فتقدم أو دخل أحد الصف فوسع له فورا فسدت ذكره الحلبي وغيره خلافا لما مر عن البحر

(و) كره (التربع) تنزيها لترك الجلسة المسنونة (بغير عذر) ولا يكره خارجها لانه عليه الصلاة والسلام كان جل جلوسه مع أصحابه التربع وكذا

عمر رضى الله تعالى عنه (والتثاؤب) ولو خارجا ذكره مسكين لانه من  
 الشيطان والأنبيا محفوظون منه (وتنميط عينية) للنهى الالكامل الخشوع  
 (وقيام الامام فى المهراب لا سجوده فيه) وقد ساء خارجه لان المبرة لقدم  
 (مطلقا) وان لم يشته حال الامام ان علل بالتشبه وان بالاشتباه ولا اشتباه فلا  
 اشتباه فى نهي الكراهة (واقتراد الامام على الدكان) للنهى وقد راد الارتفاع  
 بذراع ولا بأس بما دونه وقيل ما يقع به الامتياز وهو الواجهة ذكره الكمال  
 وغيره (وكره عكسه) فى الاصح وهذا كله (عند عدم العذر) كجمعة وعيد  
 فلو قاموا على الرفوف والامام على الارض أو فى المهراب لضيق المكان لم  
 يكره كما لو كان معه بعض القوم فى الاصح وبه جرت المادة فى جوامع المسلمين  
 ومن العذر ارادة التعليم أو التبليغ كما بسط فى البحر وقدمنا كراهة القيام  
 فى صف خلف صف فيه فرجة للنهى وكذا القيام منفردا وان لم يجد فرجة بل  
 يجذب احدا من الصف ذكره ابن الكمال لكن قالوا فى زماننا تركه أولى  
 فلذا قال فى البحر يكره وحده الا اذا لم يجد فرجة (وليس ثوب فيه تماثيل)  
 ذى روح (وان يكون فوق رأسه أو بين يديه أو بجذائه) يمتة أو يسرة أو  
 محل سجوده (تمثال) ولو فى وسادة منصوبة لامفروشة (واختلف فيما اذا  
 كان) التمثال (خلفه والظاهر الكراهة و) لا يكره (لو كانت تحت قدميه)  
 أو محل جلوسه لانها مهانة (أو فى يده) عبارة الشئى بدنه لانها مستورة  
 بشيائه (أو على خاتمه) بنقش غير مستبين قال فى البحر وماده كراهة المستبين  
 لا المستر بكيس أو صرة أو ثوب آخر وأقره المصنف (أو كانت صغيرة)  
 لاتين تفاصيل أعضائها للباطل قائما وهى على الارض ذكره الحلبي (أو

مقطوعة الرأس أو الوجه) أو ممحوة عضو لا تميش بدونه (أو لغير ذي روح لا) يكره لأنها لا تمبد وخبر جبريل مخصوص بغير المهانة كما بسطه ابن الكمال واختلف المحدثون في امتناع ملائكة الرحمة بما على التقدين ففاه عياض وأثبتته النووي (و) كره تنزيها (عد الآي والسور والتسبيح باليد في الصلاة مطلقا) ولو قللا أما خارجها فلا يكره كمدته بقلبه أو بنمزه أنامله وعليه يحمل ما جاء من صلاة التسبيح

﴿ فرع ﴾ لا بأس بأخذ المسبحة لغير رياء كما بسط في البحر (لا) يكره (قتل حية أو عقرب) ان خاف الاذى اذ الامر للاباحة لانه منفعة لنا فالاولى ترك الحية البيضاء لخوف الاذى (مطلقا) ولو بعمل كثير على الاظهر لكن صحح الحلبي الفساد (و) لا يكره (صلاة الى ظهر قاعد) أو قائم ولو (يتحدث) الا اذا خيف الغلط بحديثه (و) لا الى (مصحف أو سيف مطلقا أو شمع أو سراج) أو نار توقد لان المجوس انما تمبد الحجر لا النار الموقدة فنية (أو على بساط فيه تماثيل ان لم يسجد عليها) لما مر

﴿ فروع ﴾ يكره اشتغال الصائم والاعتجار والتلثم والتنخم وكل عمل قليل بلا عذر كعرض لقمة قبل الاذى وترك كل سنة ومستحب وحمل الطفل وما ورد نسخ بحديث ان في الصلاة لشغلا ويباح قطعها لنحو قتل حية ونذابة وفور قدر وضباع ما قيمته درهم له أو لغيره ويستحب لدافعة الاخبثين وللخروج من الخلاف ان لم يخف فوت وقت أو جماعة ويجب لاغاثة ملهوف وغريق وحريق لا لنداء أحد أبويه بلا استغاثة الا في النفل فان علم انه يصلي لا بأس أن لا يجيبه وان لم يعلم أجابه

(ويكره) تحريماً (استقبال القبلة بالفرج) ولو (في الخلاء) بالمدينت  
التنوط (وكذا استند بارها) في الاصح (كما كره) لبانغ (امساك صبي)  
ليبول (نحوها و) كما كره (مدرجليه) في نوم أو غيره (اليها) أى عمدا لانه  
اساءة أدب قاله مثلا باكير (أو الى مصحف أو شيء من الكتب الشرعية  
الا أن يكون على موضع مرتفع عن المحاذاة) فلا يكره قاله الكمال (و) كما  
كره (غلق باب المسجد) الا خلوف على متاعه به يفتى (و) كره تحريماً  
(الوطء فوقه والبول والتنوط) لانه مسجد الى عنان السماء (واتخاذ طريقا  
بغير عذر) وصرح في الفنية بفسقه باعتياده (وادخال نجاسة فيه) وعليه  
(فلا يجوز الاستصباح بدهن نجس فيه) ولا تطينه بنجس (ولا البول)  
والقصد (فيه ولو في اثناء) ويحرم ادخال صبيان ومجانين حيث غلب تنجيسهم  
والا فيكره وينبني لدخله تماهد لعله وخفه وصلاته فيهما أفضل (لا) يكره  
ما ذكر (فوق بيت) جمل (فيه مسجد) بل ولا فيه لأنه ليس بمسجد  
شرعا (و) أما (المتخذ لصلاة جنازة أو عيد) فهو (مسجد في حق جواز  
الاقتداء) وان انفصل الصفوف رفقا بالناس (لا في حق غيره) به يفتى نهاية  
(فحل دخوله لجنب وحائض) كفناء مسجد ورباط ومدرسة ومساجد  
حياض وأسواق لا قوارع (ولا بأس بنقشه خلا محرابه) فانه يكره لانه  
يلهى المصلي ويكره التكلف بدقائق النقوش ونحوها خصوصا في جدار القبلة  
قاله الحلبي وفي حظر المجتبى وقيل يكره في المحراب دون السقف والمؤخر  
انتهى وظاهره أن المراد بالمحراب جدار القبلة فليحفظ (بمحض وماء ذهب)  
لو (بماله) الحلال (لا من مال الوقف) فانه حرام (وضمن متوليه لو فعل)

التفش أو البياض إلا إذا خيف طمع الظلمة فلا بأس به كافي والأ إذا كان  
لاحكام البناء أو الواقف فعل مثله لقولهم أنه يسمم الوقف كما كان وتماه  
في البحر

﴿ فروغ ﴾ أفضل المساجد مكة ثم المدينة ثم القدس ثم قبا ثم  
الاقدم ثم الاعظم ثم الاقرب ومسجد أساذه لدرسه أو لسماع الاخبار  
أفضل اتفاقا ومسجد حيه أفضل من الجامع والصحيح أن ما ألحق بمسجد  
المدينة ملحق به في الفضيلة نعم تحرى الاول أولى وهو مائة في مائة ذراع  
ذكره منلا على في شرح باب المناسك ويحرم فيه السؤال ويكره الاعطاء  
مطلقا وقيل ان تخطى وانشاد ضالة أو شعر الا ما فيه ذكر ورفع صوت  
بذكر الا للتفقه والوضوء الا فيما أعد لذلك وغرس الاشجار الا لنفع كتليل  
نز وتكون للمسجد وأكل ونوم الا لمعتكف وغريب وأكل نحو نوم ويعنع  
منه وكذا كل مؤذ ولو بلسانه وكل عقد الا لمعتكف بشرطه والكلام المباح  
وقيده في الظهيرية بأن يجلس لاجله لكن في النهر الاطلاق أوجه  
وتخصيص مكان لنفسه وليس له ازعاج غيره منه ولو مدرسا وإذا  
ضاق فلمصلى ازعاج القاعد ولو مشتتلا بقراءة أو درس بل ولأهل الحلة  
منع من ليس منهم عن الصلاة فيه ولهم نصب متول وجعل المسجدين واحدا  
وعكسه لصلاة لا لدرس أو ذكر في المسجد عظة وقرآن فاستماع العظة أولى  
ولا ينبغي الكتابة على جدرانها ولا بأس برى عش خفاش وحمام لتلقيته

## باب الوتر والنوافل

كل سنة نافلة ولا عكس (هو فرض عملا وواجب اعتقادا وسنة ثبوتا) بهذا  
 وفقوا بين الروايات وعليه ( فلا يكفر ) بضم فسكون أى لا ينسب الى الكفر  
 ( جاحده وتذكره في الفجر مفسد له كمكسه ) بشرطه خلافا لهما (و) لكنه ( يقضى )  
 ولا يصح قاعدا ولا راكبا اتفاقا ( وهو ثلاث ركعات بتسليمه ) كالمغرب  
 حتى لو نسي القعود لا يودد ولو عاد ينفي الفساد كما سيجيء ( و ) لكنه ( يقرأ )  
 في كل ركعة منه فاتحة الكتاب وسورة ( احتياطا والسنة السور الثلاث وزيادة  
 المعوذتين لم يحترها الجمهور ) ويكبر قبل ركوع ثالثته رافعا يديه ( كما مر ثم  
 يعتمد وقيل كالداعى ) ( وقت فيه ) ويسن الدعاء المشهور ويصلى على النبي  
 صلى الله عليه وسلم به يفتي وصح الجذب بالكسر بمعنى الحق ملحق بمعنى لاحق  
 ونحذف بدال مهمله بمعنى تسرع فان قرأ بذال معجمة فسدت خاتمة كأنه لانه  
 كلمة مهمله ( مخافتا على الاصح مطلقا ) ولو اماما لحديث خير الدعاء الخفي  
 ( وصح الاقتداء فيه ) ففي غيره أولى ان لم يتحقق منه ما يفسدها في اعتقاده  
 في الاصح كما بسطه في البحر ( بشافى ) مثلا ( لم يفصله بسلام ) لا ان فصله  
 ( على الاصح ) فيهما للاتحاد وان اختلف الاعتقاد ( و ) لذا ( ينوى الوتر  
 لا الوتر الواجب كما في الميدين ) للاختلاف ( وياقئ المأموم بقنوت الوتر )  
 ولو بشافى يقنت بعد الركوع لانه مجتهد فيه ( لا الفجر ) لانه منسوخ  
 ( بل يقف ساكنا على الاظهر ) مرسلا يديه ( ولو نسيه ) أى القنوت ثم  
 تذكره في الركوع لا يقنت فيه لقنوت مجله ( ولا يموذالى القيام ) في الاصح

لان فيه رفض الفرض للواجب ( فان عاد اليه وقتت ولم يعد الركوع لم تقصد  
صلاته ) لكون ركوعه بعد قراءة تامة ( وسجد للسهو ) قنت أولا ثم واه  
عن محله ( ركن الامام قبل فراغ المقتدى ) من القنوت قطعه و ( تابعه )  
ولو لم يقرأ منه شيئا تركه ان خاف فوت الركوع معه بخلاف التشهد لان  
المخالفة فيما هو من الاركان أو الشرائط مفسدة لا في غيرها درر ( قنت  
في أولى الوزر أو ثانيته سهوا لم يقنت في ثالثه ) أما لو شك انه في ثانيته  
أو ثالثه كرهه مع القعود في الاصح والفرق أن الساهى قنت على أنه موضع  
القنوت فلا يتكرر بخلاف الشاك ورجح الحلبي تكراره لها وأما المسبوق  
فيقنت مع امامه فقط وبصير مدركا بادراك ركوع الثالثة ( ولا يقنت اغيرة )  
الا لنازلة فيقنت الامام في الجهرية وقيل في السك

﴿ فائدة ﴾ خمس يتبع فيها الامام قنوت وقعود أول وتكبير عيد وسجدة  
تلاوة وسهو وأربعة لا يتبع فيها زيادة تكبير عيد أو جنازة وركن وقيام  
لخامسة وعمانية فعمل مطلقا لرفع لتحريمه والثناء وتكبير انتقال وتسميع  
وتسبيح وتشهد وسلام وتكبير تشریق

( وسن ) مؤكدا ( أربع قبل الظهر و ) أربع قبل ( الجمعة و ) أربع  
( بعدها بتسليمه ) فلو بتسليمين لم تنب عن السنة ولذا لو نذرهما لا يخرج  
عنه بتسليمين وبمكسه يخرج ( وركعتان قبل الصبح وبعد الظهر والمغرب  
والعشاء ) شرعت البعدية لجبر النقصان والقبليّة لقطع طمع الشيطان  
( ويستحب أربع قبل العصر وقبل العشاء وبعدها بتسليمه ) وان شاء ركعتين  
وكذا بعد الظهر لحديث الترمذي من حافظ على أربع قبل الظهر وأربع



بمدها حرمة الله على النار ( وست بعد المغرب ) ليكتب من الأوابين  
 ( بتسليمة ) أو ثنتين أو ثلاث والاول أدوم وأشق وهل تحسب المؤكدة من  
 المستحب ويؤدى الكل بتسليمة واحدة اختار الكمال نعم وحرر اباحة ركعتين  
 خفيفتين قبل المغرب واقره في البحر والمصنف (و) السنن (آ كدها سنة  
 الفجر ) اتفاقاً ثم الأربع قبل الظهر في الاصح لحديث من تركها لم تنله شفاعتي  
 ثم الكل سواء ( وقيل بوجوبها فلا تجوز صلاتها قاعداً ) ولا راكبا اتفاقاً  
 ( بلا عذر على الاصح ولا يجوز تركها لمالم صار مرجحاً في الفتاوى بخلاف  
 باقى السنن ) فله تركها لحاجة الناس الى فتواه ( وبحشئ الكفر على منكرها  
 وتقضى ) اذا فات معه بخلاف الباقي ( ولو صلى ركعتين تطوعاً مع ظن أن  
 الفجر لم يطلع فاذا هو طالع ) أو صلى أربعاً فوقع ركعتان بعد طلوعه ( لا تجزيه  
 عن ركعتيها على الاصح ) تجنيس لان السنة ما واظب عليه الرسول بتحريرة  
 مبتدأة ( وتكره الزيادة على أربع في نفل النهار وعلى ثمان ليلاً بتسليمة ) لانه  
 لم يرد ( والأفضل فيهما الرابع بتسليمة ) وقالوا في الليل المثنى أفضل قيل وبه  
 يفتى ( ولا يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم في القعدة الاولى في الاربع  
 قبل الظهر والجمعة وبمدها ) ولو صلى ناسياً فعليه السهو وقيل لا شئى ( ولا  
 يستفتح اذا قام الى الثالثة منها ) لانها لتأ كدها أشبهت الفريضة ( وفي البواقي  
 من ذوات الاربع يصلى ) على النبي صلى الله عليه وسلم ( ويستفتح ) ويتمود  
 ولو نذراً لأن كل شفع صلاة ( وقيل لا ) يأتي في الكل وصححه في القنية  
 ( وكثرة الركوع والسجود أحب من طول القيام ) كما في المجتبى ورجحه

في البحر لكن نظر فيه في النهر من ثلاثة أوجه وتقل عن المراج أن هذا قول محمد وان مذهب الامام أفضلية القيام وصححه في البدائع قلت وهكذا رأيته بنسختي المجتبى ممزجا لمحمد فقط فتنبه وهل طول قيام الأخرس أفضل كالقارئ لم أره ( ويسن تحية ) رب ( المسجد وهي ركعتان وأداء الفرض ) أو غيره وكذا دخوله بنية فرض أو اقتداء ( ينوب عنها ) بلانية وتكفيه لكل يوم صرة ولا تسقط بالجلوس عندنا بحر قلت وفي الضياء عن القوت من لم يتمكن منها لحدث أو غيره يقول ندبا كلمات التسبيح الأربع أربعا ( ولو تكلم بين السنة والفرض لا يسقطها ولكن ينقص ثوابها ) وقيل تسقط ( وكذا كل عمل ينافي التحريم على الاصح ) فنية وفي الخلاصة لو اشتغل ببيع أو شراء أو أكل أعادها وبقمة أو شربة لا تبطل ولو جئ بطعام ان خاف ذهاب حلاوته أو بعضها تناوله ثم سنن الا اذا خاف فوت الوقت ولو أخرها لا آخر الوقت لا تكون سنة وقيل تكون

﴿ فروع ﴾ الاسفار بسنة الفجر أفضل وقيل لا • نذر السنن وأتى بالمندور فهو السنة وقيل لا • أراد النوافل ينذرهما ثم يصليها وقيل لا • ترك السنن ان رآها حقا ثم والا كفر • والا فضل في النفل غير التراويح المنزل الا لخوف شغل عنها والا صح أفضلية ما كان أخشع وأخلص

( وندب ركعتان بعد الوضوء ) يعني قبل الجفاف كما في الشر بلاية عن المواهب ( و ) ندب ( أربع فصاعدا في الضحى ) على الصحيح من بعد الطلوع الى الزوال ووقتها المختار بعد دبر النهار وفي المنية أقلها ركعتان وأكثرها اثنا عشر وأوسطها ثمان وهو أفضلها كما في الذخائر الاشرفية

لثبوته بفعله وقوله عليه السلام وأما أكثرها فبقوله فقط وهذا لو صلي  
 الاكثر بسلام واحد أما لو فصل فكل ما زاد أفضل كما أفاده ابن حجر في  
 شرح البخارى ومن المندوبات ركعتا السفر والقعود منه وصلاة الليل وأقلها على  
 ما في الجوهر ثمان ولو جملة أثلاثاً أولاً وسطاً أفضل ولو أنصافاً فالأخير أفضل  
 وأحياء ليلة العيدين والنصف من شعبان والعشر الاخير من رمضان والاول  
 من ذى الحجة ويكون بكل عبادة تم الليل أو أكثره ومنها ركعتا الاستخارة  
 واربع صلاة التسبيح بثلاثمائة تسبيحة وفضلها عظيم واربع صلاة الحاجة وقيل  
 ركعتان وفي الحاوى انها اثنا عشر بسلام واحد وبسطناه في الخزان (وتقرض  
 القراءة) عملاً (في ركعتي القرض) مطلقاً أما تعيين الاولين فواجب على  
 المشهور (وكل النفل) للمنفرد لأن كل شفع صلاة لكنه لا ييم الرابعة  
 المؤكدة فتأمل (و) كل (الوتر) احتياطاً (و) لم يقل شرع فيه (بتكبيره  
 الاحرام أو بقيام ثلاثة شروعا صحيحاً) (قصدا) الا اذا شرع متغفلاً خلف  
 مفترض ثم قطعه واقتدى ناوياً ذلك القرض بعد تذكره أو تطوعاً آخر أو في  
 صلاة ظان أو أسمى أو امرأة أو محدث يعني وافسده في الحال أما لو اختار  
 المضى ثم أفسده لزمه القضاء (ولو عند غروب وطلوع واستواء) على الظاهر  
 (فان افسده حرم) لقوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم (الا بمذرو وجب قضاؤه)  
 ولو فساد به غير فعله كتيمم رأى ماء ومصلحة أو صائمة حاضت واعلم ان ما  
 يجب على العبد بالترامه نوعان ما يجب بالقول وهو النذر وسيجيء وما يجب  
 بالفعل وهو الشروع في النوافل ويجمعها قوله

من النوافل سبع تلزم الشارع أخذاً لذلك مما قاله الشارع

صوم صلاة طواف حجه رابع عكوفه عمرة احرامه السابع  
 (وقضى ركعتين لو نوى أربعا) غير مؤكدة على اختيار الحلبي وغيره  
 (ونقض في) خلال (الشفع الاول أو الثاني) أى وتشهد للاول والا يفسد  
 الكمال اتفاقا والاصل ان كل شفع صلاة الا بعارض اقتداء أو نذر أو  
 ترك تعود أول (كما) يقضى ركعتين (لو ترك القراءة في شفعيه أو تركها  
 في الاول) فقط (أو الثاني أو احدى) ركعتي (الثاني أو احدى) ركعتي  
 (الاول أو الاول و احدى الثاني لا غير) لان الاول لما بطل لم يصح بناء الثاني عليه  
 فهذه تسع صور للزوم ركعتين (و) قضي (أربعا) في ست صور (لو ترك  
 القراءة في احدى كل شفع أو في الثاني و احدى الاول) وبصورة القراءة  
 في الكل تبلغ ستة عشر لكن بقي ما اذا لم يقعد أو قعد ولم يقم لثلاثة  
 أو قام ولم يقدها بسجدة أو قيدها فتنبه وميز المتداخل وحكم مؤتم ولو في  
 تشهد كاملا (ولا قضاء لو) نوى أربعا (قد قدر التشهد ثم تقضى) لانه  
 لم يشرع في الثاني (أو شرع) في فرض (ظانا انه عليه) فذكر أدائه انقلب  
 فعلا غير مضمون لانه شرع مسقطا لا ملتزما (أو) صلى أربعا فأكثر  
 و (يقعد بينهما) استعسانا لانه بقيامه جمعا لصلاة واحدة فتبقى واجبة والخاتمة  
 هي الفريضة وفي التشريح صلى ألف ركعة ولم يقعد الا في آخرها صح  
 خلافا للحمد وسجد للسهو ولا يثنى ولا يتموذ فليحفظ (ويتنفل مع  
 قدرته على القيام قاعدا) لا مضطجعا الا بعذر (ابتداء و) كذا (بناء) بعد  
 الشروع بلا كراهة في الاصح كما كسه بحر وفيه أجر غير النبي صلى الله عليه  
 وسلم على النصف الا بعذر (ولا يصلي بعد صلاة) مفروضة (مثلا) في

القراءة أو في الجماعة أولاً تماد عند توهم الفساد للنهي وما قل أن الامام  
 قضى صلاة عمره فإن صح تقول كان يصلي المغرب والوتر أربعاً بثلاث فعمدات  
 (وبقصد) في كل نافلة (كما في التشهد على المختار و) يتنفل المقيم (راكباً  
 خارج المصراً) محل القصر<sup>١</sup> (مومناً) فلو سجد اعتبر إيماء لأنها إنما شرعت  
 بالإيماء (إلى أي جهة توجهت دابته) ولو ابتداء عندنا أو على سرجه نجس  
 كثير عند الأكثر ولو سيرها بمعل قليل لا بأس به (ولو افتتح) النفل  
 (راكباً ثم نزل بنى وفي عكسه لا) لأن الأول أدى أكل مما وجب والثاني  
 بعكسه (ولو افتتحها خارج المصراً ثم دخل المصراً ثم على الدابة) بإيماء (وقيل  
 لا) بل ينزل وعليه الأكثر قاله الحلبي وقيل يتم راكباً ما لم يبلغ منزله فمستأنى  
 ويبنى قائماً إلى القبلة أو قاعداً ولو ركب قصد لانه عمل كثير بخلاف النزول  
 (ولو صلى على دابة في) شق (محمل وهو يقدر على النزول) بنفسه (لا تجوز  
 الصلاة عليها إذا كانت واقفة إلا أن تكون عيدان الحمل على الأرض) بأن  
 ركز تحته خشية (وأما الصلاة على المجلة إن كان طرف المجلة على الدابة  
 وهي تسير أولاً) تسير (فهي صلاة على الدابة فتجوز في حالة السدر) المذكور  
 في التيمم (لا في غيرها) ومن العذر المطر وطين ينسب فيه الوجه وذهاب  
 الرقء ودابة لا تركب إلا ببناء أو يمين ولو محرماً لأن قدرة النير لا تعتبر  
 حتى لو كان مع أمه مثلاً في شق محمل وإذا نزل لم تقدر تركب وحدها  
 جاز له أيضاً كما أفاده في البحر فليحفظ (وان لم يكن طرف المجلة على الدابة  
 جاز) لو واقفة لتعليمهم بأنها كالسرير (هذا) كله (في الفرض) والواجب  
 بأنواعه وسنة الفجر بشرط إيقافها للقبلة إن أمكنه وإلا فيقدر الامكان لثلاث

يختلف سببها المكان ( وأما في النفل فتعوز على المحمل والنجدة مطلقا )  
 فرادى لا بجماعة الا على دابة واحدة ( ولو جمع بين نية فرض ونقل ) ولو  
 نجية ( رجح الفرض ) لقوته وأبطلها محمد والأئمة الثلاثة ( ولو نذر ركعتين  
 بغير طهر لزمه به عنده ) أى أبى يوسف كما لو نذر بغير قراءة أو عريانا أو  
 ركعة وكذا نصف ركعة عند أبى يوسف وهو المختار ( وأهدره الثالث ) أى  
 محمد ( أو ) نذر عبادة ( في مكان كذا فأداه في أقل من شرفه جاز ) لان  
 التخصيص القربة خلافا لغيره والثلاثة ( ولو نذرت عبادة ) كصوم وصلاة ( في  
 غد غاضت فيه يلزمها قضاؤها ) لانه يمنع الاداء لا الوجوب ( ولو ) نذرتها  
 ( يوم حيضها لا ) لانه نذر بمعية

( التراويح سنة ) مؤكدة لمواظبة الخلق الراشدین ( للرجال والنساء ) اجماعا ( ورقمها  
 بعد صلاة العشاء ) الى الفجر ( قبل الوتر وبعده ) في الاصح فلو فات به مضى وقام الامام  
 الى الوتر أو تر ممة ثم صلى ما فات ( ويستحب تأخيرها الى ثلث الليل ) أو نصفه ولا  
 تكره بعده في الاصح ( ولا تقضى اذا فاتت أصلا ) ولا وحده في الاصح ( فان قضاها  
 كانت نفلا مستحبا وليس بتراويح ) كسنة مغرب وعشاء ( والجماعة فيها سنة على  
 الكفاية ) في الاصح فلو تركها أهل مسجد أو لموا لا ترك بعضهم وكل ما شرع  
 بجماعة فالسجد فيه أفضل قاله الحلبي ( وهي عشرون ركعة ) حكمته مساواة المكمل  
 للمكمل ( بمشر تسليما ) فلو فعلها بتسليمه فان قعد اكل شفع صحت بكرة واحدة والا  
 ثابت عن شفع واحد به يفتى ( يجلس ) ندبا ( بين كل أربعة بقدرها ) وكذا  
 بين الخامسة والوتر ( ويخبرون بين تسبيح وقراءة وسكوت وصلاة فرادى  
 نعم تكره صلاة ركعتين بعد كل ركعتين ) والختم ( مرة سنة ومرة تسعة )

وثلاثاً افضل ( ولا يترك ) الختم ( لكسل القوم ) لكن في الاختيار الافضل  
في زماننا قدر مالا يثقل عليهم وأقره المصنف وغيره وفي المجتبى عن الامام  
لو قرأ ثلاثاً قصاراً أو آية طويلة في الفرض فقد احسن ولم يسيء فساخطك  
بالتراويح وفي فضائل رمضان للزاهدى افق ابو الفضل الكرماني والوبرى  
انه اذا قرأ في التراويح الفاتحة وآية أو آيتين لا يكره ومن لم يكن عالماً باهل  
زمانه فهو جاهل ( ويأتى الامام والقوم بالثناء في كل شفع ويزيد ) الامام ( على  
التشهد الا ان يمل القوم فيأتى بالصلوات ) ويكتفى باللهم صل على محمد لانه  
الفرض عند الشافعى ( ويترك الدعوات ) ويجتنب المنكرات هزيمة القراءة  
وترك تمود وتسمية وطأ نية وتسبيح واستراحة ( وتكره قاعداً ) لزيادة  
تأكدها حتى قيل لا تصح ( مع القدرة على القيام ) كما يكره تأخير القيام الى  
ركوع الامام للتشبه بالمناقين ( ولو تركوا الجماعة في الفرض لم يصلوا التراويح  
جماعة ) لانها تبع فصليه وحده يصلونها معه ( ولو لم يصلها ) أى التراويح  
( بالامام ) أو صلاحها مع غيره له أن ( يصلى الوتر ) معه بقى لو تركها الكسل  
هل يصلون الوتر بجماعة فليراجع ( ولا يصلى الوتر ) لا ( التطوع بجماعة  
خارج رمضان ) أى يكره ذلك لو على سبيل التداعى بأن يقتدى أربعة بواحد  
كما في الدرر ولا خلاف في صحة الاقتداء اذا لامانع نهر وفي الاشياء عن  
البرازية يكره الاقتداء في صلاة وغائب وبراة وقدروا الا اذا قال نذرت كذا  
ركعة بهذا الامام جماعة اه قلت وتمة عبارة البرازية من الامامة ولا ينبغي  
أن يتكلف كل هذا التكلف لامر مكروه وفي التناوخانية لو لم ينو الامامة  
لا كراهة على الامام فليحفظ ( وفيه ) أى رمضان ( يصلى الوتر وقيامه بها )

وهل الافضل في الوتر الجماعة أم المنزل تصحيحان لكن نقل شارح الوهبانية  
ما يقتضى أن المذهب الثانى وأقره المصنف وغيره

### باب ادراك الفريضة

( شرع فيها أداء ) خرج النافلة والمنذورة والقضاء فانه لا يقطعها  
( مفردا ثم أقيمت ) أى شرع فى الفريضة فى مصلاة لا إقامة المؤذن ولا  
الشروع فى مكان وهو فى غيره ( يقطعها ) لمذبح احرار الجماعة كما لو نذت  
دأبته أو قار قدرها أو خاف ضياع درهم من ماله أو كان فى النفل فجىء  
بجنازة وخاف فوتها قطعها لا مكان قضاءه ويجب القطع لنحو انجاء غريق  
أو حريق ولودعاه أحد أبويه فى الفرض لا يجيبه الا أن يستغث به وفى  
النفل ان علم أنه فى الصلاة فدعاه لا يجيبه والا أجابه ( قائما ) لان القعود  
مشروط للتحلل وهذا قطع لا تحلل ويكتفى ( بتسليمة واحدة ) هو  
الاصح غاية ( يقتدى بالامام ) وهذا ( ان لم يقيد الركعة الاولى بسجدة  
أو قيدها ) بها ( فى غير رباعية أو فيها ) ولكن ( ضم إليها ) ركعة ( أخرى )  
وجوباً ثم يأتى احراراً للنفل والجماعة ( وان صلى ثلاثاً منها ) أى الرباعية ( أتم )  
مفرداً ( ثم اقتدى ) بالامام ( متنفلاً ويدرك ) بذلك ( فضيلة الجماعة ) حاوياً  
( الا فى العصر ) فلا يقتدى لكراهة النفل بعده ( والشارع فى نقل لا  
يقطع مطلقاً ) ويتمه ركعتين ( وكذا سنة الظهر ) سنة ( الجمعة اذا أقيمت  
أو خطب الامام ) يتمها أربعاً ( على ) القول ( الراجح ) لانها صلاة واحدة  
وليس القطع للاكمال بل للابطل خلافاً لما رجحه الكمال ( وكره ) تحريم الله



(خروج من لم يصل من مسجد أذن فيه) جرى على الغالب والمراد دخول الوقت أذن فيه أولا (المن ينتظم به أمر جماعة أخرى) وكان الخروج لمسجد حيه ولم يصلوا فيه أو لاستأذنه لدروسة أو لسباع الوعظ أو لحاجة ومن عزمه أن يعود نهر (و) الا (لمن صلى الظهر والعشاء) وحده (مرة) فلا يكره خروجه بل تركه للجماعة (الا عند) الشروع في (الاقامة) فيكره لمخالفته الجماعة بلا عذر بل يقتدى متفلا لما مر (و) الا (لمن صلى الفجر والمغرب مرة) فيخرج مطلقا (وان أقيمت) لكرامة النفل بعد الاولين وفي المغرب أحد المحظورين البتراء أو مخالفة الامام بالانحياز وفي النهر ينبغي أن يجب خروجه لان كراهة مكثه بلا صلاة أشد قلت أفاد القهستاني أن كراهة التنفل بالثلاث تنزيهية وفي المضمرات لو اقتدى فيه لا ساء (واذا خاف فوت) ركعتي (الفجر) لا شتتاله بسنتها تركها) لكون الجماعة أكل (والا) بأن رجا ادراك ركعة في ظاهر المذهب وقيل التشهد واعتمده المصنف والشرنبلالي تبعا للبحر لكن ضعفه في النهر (لا) يتركها بل يصلها عند باب المسجد ان وجد مكانا والا تركها لأن ترك المكروه مقدم على فعل السنة ثم ما قيل يشرع فيها ثم يكبر للفريضة أو ثم يقطعها ويقضيها مردود بان دره المفسدة مقدم على جلب المصلحة (ولا يقضيها الا بطريق التبعية ل) قضاء (فرضها قبل الزوال لا بعده) في الاصح لو ردد الخبر بقضائها في الوقت المهيمل بخلاف القياس فغيره عليه لا يقاس (بخلاف سنة الظهر) وكذا الجمعة (فانه) ان خاف فوت ركعة (يتركها) ويقتدى (ثم يأتي بها) على أنها سنة (في وقته) أي

الظهر ( قبل شفعه ) عند محمد وبه يفتى جوهرة وأما ما قبل المشاء فمندوب  
لا يقضى أصلا ( ولا يكون مصليا جماعة ) اتفاقا ( من أدرك ركعة من ذوات  
الاربع ) لانه منفرد ببعضها ( لكنه أدرك فضلها ) ولو بأدراك التشهد اتفاقا  
لكن ثوابه دون المدرك لقوات التكميرة الاولى واللاحق كالمدرّك لكونه  
مؤثما حكما ( وكذا مدرّك الثلاث ) لا يكون مصليا بجماعة ( على الاظهر )  
وقال السرخسي للاكثر حكم الكل وضعفه في البحر ( واذا أمن فوت الوقت  
تطوع ) ماشاء ( قبل الفرض والا ) بل يحرم التطوع لتفويته الفرض  
( ويأتي بالسنة ) مطلقا ( ولو صلى منفردا على الاصح ) لكونها مكملات  
وأما في حقه عليه الصلاة والسلام فزيادة الدرجات ثم قول الدرر وان فاتته  
الجماعة مشكل بما مر فتدبر ( ولو اقتدى بإمام رآه فوقه حتى رفع الإمام  
رأسه لم يدرك ) المؤتم ( الركعة ) لان المشاركة في جزء من الركن شرط ولم  
توجد فيكون مسبوقا فيأتي بها بعد فراغ الإمام بخلاف ما لو أدركه في القيام  
ولم يركع معه فانه يصير مدركا لها فيكون لاحقا فيأتي بها قبل الفراغ ومتى  
لم يدرك الركوع معه تجب المتابعة في السجدين وان لم تحسب له ولا تفسد  
بتركها فلو لم يدرك الركعة ولم يتابعه لكنه اذا سلم الإمام فقام وأتى بركعة  
فصلاته تامة وقد ترك واجبا نهر عن التجنيس ( ولو ركع ) قبل الإمام  
( فلحقه امامه فيه صح ) ركوعه وركعه بحرما ان قرأ الإمام قدر الفرض  
( والا ) يجزيه ولو سجد المؤتم مرتين والإمام في الاولى لم يجزه سجدة  
عن الثانية وتامه في الخلاصة

## باب قضاء الفوائت

لم يقل المتروكات ظنا بالمسلم خيرا اذ التأخير بلا عذر كبيرة لاتزول  
 بالقضاء بل بالتوبة أو الحج ومن المذر العدو وخوف القابلة موت الولد لأنه  
 عليه السلام آخرها يوم الخندق ثم الأداء فعل الواجب في وقته وبالتحرمة  
 فقط بالوقت يكون اداء عندنا وبركة عند الشافعي والاعادة فعل مثله في  
 وقته لخلل غير الفساد لقولهم كل صلاة أدت مع كراهة التحريم تعاد  
 أي وجوبا في الوقت وأما بعده فندبا والقضاء فعل الواجب بعد وقته وإطلاقه  
 على غير الواجب كالنبي قبل الظهر مجاز (الترتيب بين الفروض الخمسة والوتر  
 أداء وقضاء لازم) يفوت الجواز بفوته للخبر المشهور من نام عن صلاة وبه  
 يثبت الفرض العملي (وقضاء الفرض والواجب والسنة فرض وواجب وسنة)  
 لف ونشر مرتب وجميع اوقات العمر وقت للقضاء الا الثلاثة المنهية بجامر  
 (فلم يحجز) تفريع على اللزوم (فجر من نذر أنه لم يوتر) لوجوبه عنده (الا)  
 استثناء من اللزوم فلا يلزم الترتيب (اذا ضاق الوقت المستحب) حقيقة  
 اذ ايسر من الحكمة تفويت الوقتية لتدارك الفائتة ولو لم يسع الوقت كل  
 الفوائت فالاصح جواز الوقتية مجتبي وفيه ظن من عليه العشاء ضيق وقت  
 الفجر فصلاها وفيه سعة يكررها الى الطلوع وفرضه الاخير (أو نسبت  
 الفائتة) لانه عذر (أو فأتت ست اعتقادية) لدخولها في حد التكرار المقضى  
 للخرج (بمخرج وقت السادسة) على الاصح ولوم متفرقة أو قديمة على المعتمد  
 لانه متى اختلف الترجيح رجح اطلاق المتون بمجر (أو ظن ظنا معتبرا)

أى يسقط لزوم الترتيب أيضا بالظن المعتبر كمن صلى الظهر ذا كرا تركه  
الفجر فسد ظهره فاذا قضى الفجر ثم صلى العصر ذا كرا للظهر جاز العصر  
اذلا فائتة عليه في ظنه حال اداء العصر وهو ظن معتبر لانه مجتهد فيه وفي  
المجتبي من جهل فرضية الترتيب يلحق بالناسي واختاره جماعة من أئمة بخارى  
وعليه يخرج ما في الفنية صبي بلغ وقت الفجر وصلى الظهر مع تذكره جاز  
ولا يلزم الترتيب بهذا العذر (ولا يمود) لزوم الترتيب (بعد سقوطه  
بكثرتها) أى الفوائت (يمود الفوائت الى القسلة) سبب (القضاء)  
لبعضها على المعتدل لان الساقط لا يمود (وكذا لا يمود) الترتيب (بعد  
سقوطه بباقي المسقطات) السابقة من النسيان والضيق حتى لو خرج الوقت  
في خلال الوقتية لا تقصد وهو مؤد هو الاصح مجتبي لكن في النهار والسراج  
عن الدراية لو سقط للنسيان والضيق ثم تذكر واتسع الوقت يمود اتفاقا  
ونحوه في الاشياء في بيان الساقط لا يمود فليحرر (وفساد) أصل (الصلاة  
بترك الترتيب موقوف) عند أبي حنيفة سواء ظن وجوب الترتيب أولا  
(فان كثرت وصارت الفوائت مع الفائتة ستا ظهر صحتها) بخروج وقت  
الخامسة التي هي سادسة الفوائت لان دخول وقت السادسة غير شرط  
لانه لو ترك فجر يوم وأدى باقى صلواته اتهمت صحيحة بعد طلوع الشمس  
(والا) بأن لم تصر ستا (لا) تظهر صحتها بل تعير قفلا وفيها يقال صلاة  
تصحح خمسا وأخرى تفسد خمسا (ولو مات وعليه صلوات فائتة وأوصى  
بالكفارة يعطى لكل صلاة نصف صاع من بر) كالفطرة (وكذا حكم  
الوتر) والصوم وانما يعطى (من ثلث ماله) ولو لم يترك مالا يستقرض

وارثه نصف صاع مثلاً ويدفعه لفقير ثم يدفعه الفقير للوارث ثم وثم حتى يتم (ولو قضاها ورثته بامرء لم يحز) لأنها عبادة بدنية (بخلاف الحج) لأنه يقبل النيابة ولو أدى للفقير أقل من نصف صاع لم يحز ولو أعطاه الكل جاز ولو فدى عن صلاته في مرضه لا يصح بخلاف الصوم (ويجوز تأخير الفوائت) وإن وجبت على القور (لمنذر السعي على العيال وفي الحوائج على الأصح) وسجدة التلاوة والنذر المطلق وقضاء رمضان موسع وضيق الحلواني كذا في المجتبى (ويعذر بالجهل حربي أسلم ثمة ومكث مدة فلا قضاء عليه) لأن الخطاب إنما يلزم بالعلم أو دليله ولم يوجد (كما لا يقضى مرتد ما فاته زمنها) ولا ما قبلها إلا الحج لأنه بالردة يصير كالكافر الأصلي (و) لذا (يلزم باعادة فرض) أداه ثم (ارتد عقبه وتاب) أي أسلم (في الوقت) لأنه حبط بالردة قال تعالى ومن يكفر بالإيمان فقد حبط عمله وخالف الشافعي بدليل فيمت وهو كافر قلنا أفادت عمليين وجزأين إحباط العمل والخلود في النار فالإحباط بالردة والخلود بالموت عليها فليحفظ

﴿فروع﴾ صبي احتلم بعد صلاة العشاء واستيقظ بعد الفجر ثم قضأها \* صلى في مرضه بالتيمم والإيماء ما فاته في صحته صبح ولا يمد لو صبح \* كثرت الفوائت نوى أول ظهر عليه أو آخره وكذا الصوم لو من رمضانين هو الأصح وينبغي أن لا يطلع غيره على قضاؤه لأن التأخير ممعصية فلا يظهرها



## باب سجود السهو

من اضافة الحكم الى سببه وأولاه بالفوائت لانه لا اصلاح ماغات وهو والنسيان والشك واحد عند الفقهاء والظن الطرف الراجح والوهم الطرف المرجوح (يجب له) بعد سلام واحد عن يمينه فقط لانه المهود وبه يحصل التحليل وهو الاصح بحر عن المجتبي وعليه لو أتى بتسليمتين سقط عنه السجود ولو سجد قبل السلام جاز وكره تنزيها وعند مالك قبله في النقصان وبمده في الزيادة فيعتبر الغاف بالقاف والدال بالدال (سجدتان و) يجب أيضا (تشهد وسلام) لأن سجود السهو يرفع التشهد دون القعدة لقوتها بخلاف الصلوية فانها ترفعهما وكذا التلاوية على المختار ويأتي بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء في القعود الاخير في المختار وقيل فيهما احتياطا (اذا كان الوقت صالحا) فلو طلعت الشمس في الفجر أو احمرت في القضاء أو وجد منه ما يقطع البناء بعد السلام سقط عنه فتع وفي التقنية لو بنى النفل على فرض سها فيه لم يسجد (ترك) متعلق يجب (واجب) مما مر في صفة الصلاة (سهوا) فلا سجود في العمد قليل الا في أربع ترك القعدة الاولى وصلاته فيه على النبي صلى الله عليه وسلم وتفكره عمدا حتى شغله عن ركن وتأخير سجدة الركعة الاولى الى آخر الصلاة شهر (وان تكررت) لان تكراره غير مشروع (كر كوع) متعلق بترك واجب (قبل قراءة) الواجب لوجوب تقديمها ثم انما يتحقق الترك بالسجود فلو تذكر ولو بعد الرفع من الركوع عاد ثم أعاد الركوع الا أنه في تذكر الفاتحة بعد السورة أيضا وتأخير

قيام الى الثالثة بزيادة على التشهد بغير ركن) وقيل بحرف وفي الزيلعي الاصح وجوبه باللم صل على محمد (والجهر فيما يخافت فيه) للامام (وعكسه) لكل مصل في الاصح والاصح تقديره (بقدر ما يجوز به الصلاة في الفصلين وقيل) قائله قاضيان (يجب) السهو (بهما) أي بالجهر والمخافة (مطلقا) أي قبل أو كثر (وهو ظاهر الرواية) واعتمده الحلواني (على منفرد) متعلق بيجب (ومقتد بسهو امامه ان سجد امامه) لوجوب المتابعة (لا بسهوه) أصلا (والمسبوق يسجد مع امامه مطلقا) سواء كان السهو قبل الاقتداء أو بعده (ثم يقضى ما فات) ولو سها فيه سجد ثانيا (وكذا اللاحق) لكنه يسجد في آخر صلاته ولو سجد مع امامه أعاده والمقيم خلف المسافر كالسبوق وقيل كاللاحق (سها عن القعود الاول من الفرض) ولو عمليا أما النفل فيعود ما لم يقيد بالسجدة (ثم تذكره عاد اليه) وتشهد ولا سهو عليه في الاصح (ما لم يستقم قائما) في ظاهر المذهب وهو الاصح فتح (والا) أي وان استقام قائما (لا) يعود لاشتغاله بفرض القيام (وسجد للسهو) لترك الواجب (فلو عاد الى القعود) بعد ذلك (تفسد صلاته) لرفض الفرض لما ليس بفرض وصححه الزيلعي (وقيل لا) تفسد لكنه يكون مسيئا ويسجد لتأخير الواجب (وهو الاشبه) كما حققه الكمال وهو الحق بحر وهذا في غير المؤتم أما المؤتم فيعود حتما وان خاف فوت الركعة لان القعود فرض عليه بحكم المتابعة سراج وظاهره أنه لو لم يعد بطلت بحرقلت وفيه كلام والظاهر أنها واجبة في الواجب فرض في الفرض نهر ولنا فيها رسالة حافلة فراجعها (ولو سها عن القعود الاخير) كله أو بعضه (عاد) ويكنى كونه كلا

الجلستين قدر التشهد ( ما لم يقيدها بسجدة ) لأن مادون الركعة محل الرقص وسجد للسهو لتأخير القعود ( وان قيدها ) بسجدة عامداً أو ناسياً أو ساهياً أو مخطئاً ( تحول فرضه فقلاً برفعه ) الجبهة عند محمد وبه يفتى لأن تمام الشيء بآخره فلو سبقه الحدث قبل رفعه توجهاً وبني خلافاً لابن يوسف حتى قال زه صلاة فسدت أصلحها الحدث والمبرة للامام حتى لو عاد ولم يعلم به القوم حتى سجدوا لم تفسد صلاتهم ما لم يتعمدوا السجود وفيه يلغزأى مصل ترك القعود الاخير وقيد الخامسة بسجدة ولم يبطل فرضه ( وضم سادسة ) ولو في العصر والفجر ( ان شاء ) لاختصاص الكراهة والاتمام بالقصد ( ولا يسجد للسهو على الاصح ) لأن التقصان بالفساد لا يجبر ( وان تعد في الرابعة ) مثلاً قدر التشهد ( ثم قام عاد وسلم ) ولو سلم قائماً صبح ثم الاصح أن القوم ينتظرونه فان عاد تبعوه ( وان سجد للخامسة سلموا ) لانه تم فرضه اذ لم يبق عليه الا السلام ( وضم اليها سادسة ) ولو في العصر وخامسة في المغرب ورابعة في الفجر به يفتى ( لتصير الركعتان له فقلاً ) والضم هنا أكد ولا عهدة لو قطع ولا بأس باتمامه في وقت كراهة على المتمد ( وسجد للسهو ) في صورتين لتقصان فرضه بتأخير السلام في الاولى وتركه في الثانية ( و ) الركعتان ( لا ينوبان عن السنة الرابعة ) بعد الفرض في الاصح لأن المواظبة عليهما انما كانت بتحريمه مبتدأة ولو اقتضى به فيهما صلاحهما أيضاً وان أفسد قضاها به يفتى قاية ( ولو ترك القعود الاول في النفل سهواً سجد ولم تفسد استحساناً ) لانه كما شرع ركعتين شرع أولاً أيضاً وقدمنا أنه يعود ما لم يقيد الثالثة بسجدة وقيل لا ( واذا صلى ركعتين ) فرضاً أو فقلاً



(وسما فيهما فسجد له بعد السلام ثم أراد بناء شفع عليه لم يكن له ذلك)  
 البناء أى يكره له تحريماً ثلاثاً يبطل سجوده بلا ضرورة (بخلاف المسافر)  
 إذا نوى الإقامة لأنه لو لم يبن بطلت (ولو فعل ما ليس له) من البناء (صح)  
 بناؤه (لبقاء التحريمه ويميد) هو والمسافر (سجود السهو على المختار) لبطلانه  
 وقوعه في خلال الصلاة (سلام من عليه سجود سهو يخرج به) من الصلاة  
 خروجا (موقوفاً) أن سجد عاد إليها والا لا وعلى هذا (فيصح الاقتداء  
 به ويبطل وضوءه بالتمهقة ويصير فرضه أربعاً بنية الإقامة أن سجد) للسهو  
 في المسائل الثلاث (والا) يسجد (لا) تثبت الأحكام المذكورة كذا في  
 عامة الكتب وهو غلط في الأخيرتين والصواب أنه لا يبطل وضوءه ولا  
 يتغير فرضه سجد أولاً لسقوط السجود بالتمهقة وكذا بالنية ثلاثاً في خلال  
 الصلاة وتامه في البحر والهر (ويسجد للسهو ولو مع سلامه) ناوياً للقطع  
 لأن نية تغيير المشروع لفو (ما لم يتحول عن القبلة أو يتكلم) لبطلان التحريمه  
 ولو نسي السهو أو سجدة صلبية أو تلاوية يلزمه ذلك مادام في المسجد (سلم  
 مصلى الظهر) مثلاً (على) رأس (الركعتين توهما) اتماها (أتمها) أربعاً (وسجد  
 للسهو) لأن السلام ساهياً لا يبطل لأنه دعاء من وجه (بخلاف ما لو سلم  
 على ظن) أن فرض الظهر ركعتان بأن ظن (أنه مسافر أو أنها الجمعة أو كان  
 قريب عهد بالاسلام فظن أن فرض الظهر ركعتان أو كان في صلاة المشاء  
 فظن أنها التراويح فسلم) أو سلم ذاكرة أن عليه ركناً حيث تبطل لأنه سلام  
 عمد وقيل لا تبطل حتى يقصد به خطاب آدمي (والسهو في صلاة العيد والجمعة

والمكتوبة والنطوع سواء ) والمختار عند المتأخرين عدمه في الاولين لدفع  
 الفتنة كما في جمعة البحر وأقره المصنف وبه جزم في الدرر ( واذا شك ) في  
 صلاته ( من لم يكن ذلك ) أى الشك ( عادة له ) وقيل من لم يشك في صلاة  
 قط بعد بلوغه وعليه أكثر المشايخ بحر عن الاخلاصة ( لم صلى استأنف ) بعمل  
 مناف وبالسلام قاعداً أولى لانه المحلل ( وان كثر ) شكه ( عمل بنائب ظنه  
 ان كان ) له ظن للخرج ( والا أخذ بالأقل ) لتيقنه ( وقعد في كل موضع توهمه  
 موضع قعوده ) ولو واجبا لثلا يصير تاركا فرض القعود أو واجبه ( و اعلم  
 أنه ) اذا شغله ذلك ( الشك فتفكر ) قدر أداء ركن ولم يشتغل حالة الشك  
 بقراءة ولا تسبيح ) ذكره في الذخيرة ( وجب عليه سجود السهوي ) جميع  
 ( صور الشك ) سواء عمل بالتحري أو بنى على الأقل فتح لثأخير الركن  
 لكن في السراج أنه يسجد للسهو في أخذ الأقل مطلقا وفي غلبة الظن ان  
 تفكر قد ركن

﴿ فروع ﴾ أخبره عدل بأنه ما صلى أربعا وشك في صدقه وكذبه أعاد  
 احتياطا ولو اختلف الامام والقوم فلو الامام على يقين لم يعد والا اعاد بقولهم \*  
 شك أنها ثاية الوتر أم ثالثه قنت وقعد ثم صلى أخرى وقنت ايضا في الاصبح \*  
 شك هل كبر للافتتاح أولا أو أحدث أولا أو أصابه نجاسة أولا أو مسح  
 رأسه أولا مستقبل ان كان أول مرة والا لا \* واختلف لو شك في أركان  
 الحج وظاهر الرواية البناء على الأقل عليك بالاشياء في قاعدة اليقين  
 لا يزول بالشك

## باب صلاة المريض

من اضافة الفعل لفاعله أو محله ومناسبتة كونه عارضا سماويا فثأخر  
سجود التلاوة ضرورة (من تعذر عليه القيام) أى كله (لمرض) حقيق  
وحدّه أن يلحقه بالقيام ضرره يفتى (قبلها أو فيها) أى الفريضة (أو)  
حكمى بأن (خاف زيادته أو بطله برئه بقيامه أو دوران رأسه أو وجد  
لقيامه ألما شديدا) أو كان لو صلى قائما سلس بوله أو تعذر عليه الصوم كما  
(صلى قاعدا) ولو مستندا الى وسادة أو انسان فانه يلزمه ذلك على المختار  
(كيف شاء) على المذهب لان المرض أسقط عنه الاركان فالحيات أولى وقال  
زفر كالمشهد قيل وبه يفتى (بركوع وسجود وان قدر على بعض القيام) ولو  
متكئا على عصا أو حائط (قام) لزوما بقدر ما يقدر ولو قدر آية أو تكبيرة  
على المذهب لان البعض معتبر بالكل (وان تعذرا) ليس تعذرها شرطا بل تعذر  
السجود كاف (لا القيام أو ما) بالهمز (قاعدا) وهو أفضل من الائمة قائما لقربه  
من الارض (ويجعل سجوده أخفض من ركوعه) لزوما (ولا يرفع الى  
وجهه شيئا يسجد عليه) فانه يكره تحريما (فان فعل) بالبناء للمجهول ذكره  
العيني (وهو يخفض برأسه لسجوده أكثر من ركوعه صح) على انه ائماء  
لا سجود الا ان يجد قوة الارض (والا) يخفض (لا) يصح لعدم الائمة  
(وان تعذر التعمود) ولو حكما (أو ما مستلقيا) على ظهره (ورجلاه نحو  
القبلة) غير انه ينصب ركبته لكرهية مد الرجل الى القبلة ويرفع رأسه  
يسيرا ليسير وجهه اليها (أو على جنبه) الايمن أو الأيسر ووجهه اليها

(والاول أفضل) على المتمد (وان تمذر الایاء) برأسه (وكثر الفوائت)  
بأن زادت على يوم وليلة (سقط القضاء عنه) وان كان يضمهم في ظاهر الرواية  
(وعليه الفتوى) كما في الطهيرية لان مجرد العقل لا يكفي لتوجه الخطاب  
وأفاد بسقوط الاركان سقوط الشرائط عند المعجز بالأولى ولا يصدق في ظاهر  
الرواية بدائع (ولو اشتبه على مريض أعداد الركعات والسجدة لنعاس  
يلحقه لا يلزمه الاداء) ولو أذاها بتلقين غيره ينبغي ان يحجزه كذا في الفنية  
(ولم يوم بعينه وقلبه وحاجبه) خلافا لزم (ولو عرض له مرض في صلاته  
يتم بما قدر) على المتمد (ولو صلى قاعدا بر كوع وسجود فصح بنى ولو كان)  
يصلى (بالایاء) فصح (لا) يبنى الا اذا صح قبل ان يوءى بالركوع والسجود  
(كما لو كان يوءى مضطجعا ثم قدر على القعود ولم يقدر على الركوع  
والسجود) فانه يستأنف (على المختار) لأن حالة القعود أقوى فلم يحجز بناؤه  
على الضميف (وللمتطوع الاتكاء على شيء) كمصا وجدار (مع الاعياد)  
أى التمسك بلا كراهة وبدونه يكره (و) له (القعود) بلا كراهة مطلقا هو  
هو الاصح ذكره الكمال وغيره (صلى الفرض في فلك) جار (قاعدا بلا  
عذر صح) لقلبة المعجز (وأساء) وقالا لا يصح الا بتمذر وهو الأظهر  
برهان (والمربوطة في الشط كالشط) في الاصح (والمربوطة بلجة البحر  
ان كان الريح يحركها شديدا فكالسائرة والا فكالواقفة) ويلزم لاستقبال  
القبلة عند الافتتاح وكما دارت ولو أمّ قوما في فلكين مربوطين صح والا لا  
(ومن جن أو أغشى عليه) ولو بغزع من سبع أو آدمي (يوما وليلة قضى  
الجنس) وان زاد وقت صلاة (سادسة) (لا) للحرج ولو أطلق في المدة فان

لإفاته وقت معلوم قضى والا لا (زال عقله ينج أو غير) أو دواء (لزمه القضاء وإن طالت) لانه يصنع العباد كالنوم (ولو قطعت يده ورجلاه من المرفق والكعب وبوجهه جراحة صلى بغير طهارة ولا تيمم ولا يعيد هو الاصح) وقد مر في التيمم وقيل لا صلاة عليه وقيل يلزمه غسل موضع القطع

(فروع) أمكن الفريق الصلاة بالأيام بلا عجل كثير لزمه الاداء والا • أمره الطيب بالاستلقاء لبزغ الماء من عينه صلى بالأيام لاين حرمة الاعضاء كحرمة النفس • مريض تحته ثياب نجسة وكلما بسط شيئاً تنجس من ساعته صلى على حاله وكذا لو لم يتنجس الا أنه يلحقه مشقة بتحريكه

### باب سجود التلاوة

من اضافة الحكم الى سببه (يجب د) سبب (تلاوة آية) أى اكثرها مع حرف السجدة (من أربع عشرة آية) أربع في النصف الاول وعشر في الثانى (منها أولى الحج) أمثانيتها فصلانية لا قرائنها بالكوع (وص) خلافا للشافعى وأحمد ونفى مالك سجود المفصل (بشرط سماعها) فالسبب التلاوة وإن لم يوجد السماع كتلاوة الاصم والسمع شرط فى حق غير التالى ولو بالفارسية اذا اخبر (أو) بشرط (الاثتمام) أى الاقتداء (بمن تلاها) فانه سبب لوجوبها أيضا وإن لم يسمعها ولم يحضرها للمتابعة (ولو تلاها المؤتم لم يسجد) المصلى (أصلا) لافى الصلاة ولا بعدها (بخلاف الخارج) لان المحذور ثبت للمؤمنين فلا يمدوهم حتى لو دخل معهم سقطت ولا تجب على

من تلا في ركوعه أو سجوده أو تشهد الحجر فيها عن القراءة (بشروط الصلاة) المتقدمة (خلا التحريمه) ونية التعيين ويفسدها ما يفسدها وركنها السجود أو بدله كركوع مصل وإيماء مريض وراكب (وهي سجدة بين تكبيرتين) مسنوتين جهرا وبين قيامين مستحيين (بلا رفع يد وتشهد وسلام وفيها تسبيح السجود) في الاصح (على من كان) متعلق يجب (أهلا لوجوب الصلاة) لانها من أجزائها (أداء) كالأصم اذا تلا (أو قضاة) كالجنب والسكران والنائم (فلا يجب على كافر وصبي ومجنون وحائض ونفساء قرؤا أو سمعوا) لأنهم ليسوا أهلا لها (وتجب بتلاوتهم) يعني المذكورين (خلا المجنون المطبق) فلا يجب بتلاوته لعدم أهليته ولو قصر جنونه فكان يوما وليلة أو أقل تلزمه تلا أو سمع وان أكثر لا تلزمه بل تلزم من سمعه على ما حرمه مثلا خسرو لكن جزم الشرنبلالي باختلاف الرواية ونقل الوجوب بالسماع من المجنون عن الفتاوى الصغرى والجوهرة قلت وبه جزم القهستاني (لا) يجب (بسماعه من الصدى والطير) ومن كل نال حرفا ولا بالتهجى أشياء (و) لا من (المؤتم لو) كان السامع (في صلاته) أى صلاة المؤتم بخلاف الخارج كما مر (وهى على التراخي) على المختار ويكره تأخيرها تنزيها ويكفيه أن يسجد عدد ما عليه بلا تعيين ويكون مؤديا وتسقط بالحض والردة (ان لم تكن صلوية) فلي الفور لصيرورتها جزءا منها ويأثم بتأخيرها ويقضيها ما دام في حرمة الصلاة ولو بعد السلام فتحتم هذه النسبة هى الصواب وقولهم صلاتية خطأ قاله المصنف لكن في الناية أنه خطأ مستعمل وهو عند الفقهاء خير من صواب فادر (ومن سمعها من امل) ولو باقتدائه به (فأثم

به قبل أن يسجد) الإمام لما (سجد معه و) لو اثم (بعده لا) يسجد أصلا  
 كذا أطلق في الكنز تبعاً للأصل (وان لم يقتد به) أصلا (سجدها) وكذا  
 لو اقتدى به في ركعة أخرى على ما اختاره البرزوي وغيره وهو ظاهر  
 الهداية (ولو تلاها في الصلاة سجدها فيها لا خارجها) لما مر وفي البدائع  
 وإذا لم يسجد أثم فلتزمه التوبة (الا إذا فسدت الصلاة بغير الحيض) فلو  
 به تسقط عنها السجدة ذكره في الخلاصة (فيسجدها خارجها) لأنها لما فسدت  
 لم يبق الا مجرد التلاوة فلم تكن صلوية ولو بعد ما سجدها لم يعد هذا ذكره  
 في القنية ويخالفه ما في الخاتمة تلاها في قفل فافسده قضاء دون السجدة الا  
 أن يحمل على ما إذا كان بعد سجودها (وتؤدى بركوع وسجود) غير ركوع  
 الصلاة وسجودها (في الصلاة) وكذا في خارجها ينوب عنها الركوع في  
 ظاهر المروى بزاوية (لها) أي للتلاوة (و) تؤدى (بركوع صلاة) إذا كان  
 الركوع (على الفور من قراءة آية) أو آيتين وكذا الثلاث على الظاهر كما في  
 البحر (ان نواه) أي كون الركوع لسجود التلاوة على الراجح (و) تؤدى  
 (بسجودها كذلك) أي على الفور (وان لم ينو) بالاجماع ولو نواه في  
 ركوعه ولم ينوها المؤتم لم تجزه ويسجد اذا سلم الإمام وبمسد القعدة ولو تركها  
 فسدت صلاته كذا في القنية وينبغي حمله على الجهرية نعم لو ركع وسجد لها  
 فوراً ناب بلانية ولو سجد لها فظن القوم أنه ركع فن ركع رفضه وسجد  
 لها ومن ركع وسجد سجدة أجزأته عنها ومن ركع وسجد  
 سجدين فسدت صلاته لانه انقرد بركعة تامة (ولو سمع  
 المصلي) السجدة (من غيره لم يسجد فيها) لأنها غير صلاتية (بل)

يسجد (بمدها) لسماها من غير مجبور (ولو سجد فيها لم تجزئ) لأنها ناقصة للنهي فلا يتأدى بها الكامل (وأعاده) أى السجود لما مر الا اذا تلاها المصلي غير المؤتم ولو بعد سماعها سراج (دونها) أى الصلاة لان زيادة ما دون الركعة لا يفسد الا اذا تابع المصلي التالى ففسد لمتابعته غير امامه ولا تجزئه عما سمع تجنيس وغيره (وان تلاها في غير الصلاة ففسد ثم دخل في الصلاة فتلاها) فيها (سجد أخرى) ولو لم يسجد أولا كفته واحدة لان الصلواتية أقوى من غيرها فتستقيم غيرها وان اختلف المجلس ولم يسجد في الصلاة سقطتا في الاصح وأثم كما مر (ولو كررها في مجلسين تكررت وفي مجلس) واحد (لا) تكرر بل كفته واحدة وفعلها بعد الاولى أولى فنية وفي البحر التأخير أحوط والاصل أن مبناها على التداخل دفعا للخرج بشرط اتحاد الآية والمجلس (وهو تداخل في السبب) بأن يحمل الكل كتلاوة واحدة فتكون الواحدة سببا والباقي تبعاً لها وهو أليق بالعبادة لان تركها مع وجود سببها شنيع (لا) تداخل (في الحكم) بأن يحمل كل تلاوة سببا لسجدة فتداخلت السجدة فاكتمت بواحدة لانه أليق بالعقوبة لانها لازجر وهو يترجر بواحدة فيحصل المقصود والكريم يعفو مع قيام سبب العقوبة وأفاد الفرق بقوله (فتتوب الواحدة) في تداخل السبب (عما قبلها وعما بعدها) ولا تنوب في تداخل الحكم الا عما قبلها حتى لو زنى فقد تم زنى في المجلس حدثانيا (و) اسداء (الثوب) ذاهبا وآييا (وانتقاله من غصن) شجرة (الى آخر وسبحه في نهر أو حوض تبديل) للمجلس أو الآية (فتجب) سجدة أو سجدة (أخرى) بخلاف زوايا مسجد



ويست وسفينة سائرة وفعل قليل كأكل لقمتين وقيام ورد سلام وكذا دابة يصلي عليها لان الصلاة تجمع الاماكن ولو لم يصل تتكرر ( كما ) تتكرر ( لو تبدل مجلس سامع دون تال ) حتى لو كررها را كبا يصلي وغلامه يمشي تتكرر على الغلام لا الراكب ( لا ) تتكرر ( في عكسه ) وهو تبدل مجلس التالى دون السامع على المفتى به وهذا يفيد ترجيح سببية السماع وأما الصلاة على الرسول صلى الله عليه وسلم فكذلك عند المتقدمين وقال المتأخرون تتكرر اذا تدخل في حقوق العباد وأما العطاس فالاصح أنه ان زاد على الثلاث لا يشتمه خلاصة ( وكره ترك آية سجدة وقراءة باقى السورة ) لان فيه قطع نظم القرآن وتغيير تأليفه واتباع النظم والتأليف مأمور به بدائع ومفاده أن الكراهة تحريرية ( لا ) يكره ( عكسه و ) لكن ( ندب ضم آية أو آيتين إليها ) قبلها أو بعدها لدفع وهم التفضيل اذ الكل من حيث انه كلام الله فى رتبة وان كان لبعضها زيادة فضيلة باشماله على صفاته تعالى واستحسن اخفاؤها عن سامع غير متبهي للسجود واختلف التصحيح فى وجوبها على متشاغل بعمل ولا يسمعها والراجع الوجوب زجراله عن تشاغله عن كلام الله فنزل سامعا لانه بعرضية أن يسمع ( ولو سمع آية سجدة ) من قوم ( من كل واحد ) منهم ( حرقا لم يسجد ) لانه لم يسمعها من تال خائفة قد أفاد أن اتحاد التالى شرط

❦ مهمة لكل مهمة ❦ فى الكافى قيل من قرأ أى السجدة كلها فى مجلس وسجد لكل منها كفاه الله ما أهمه وظاهره انه يقرؤها ولا يتم

يسجد ويحتمل أن يسجد لكل بعد قراءتها وهو غير مكروه كما مر  
وسجدة الشكر مستحبة به يفتى لكنها تكره بعد الصلاة لان الجهلة  
يعتقدونها سنة أو واجبة وكل مباح يؤدي اليه فكروه ويكره للامام أن يقرأها  
في مخافتة ونحو جمعة وعيد الا أن تكون بحيث تؤدي بركوع الصلاة  
أو سجودها ولو تلا على المنبر سجد وسجد السامعون

### ❦ (باب) صلاة (المسافر) ❦

من اضافة الشيء الى شرطه أو محله ولا يخفى أن التلاوة  
عارض هو عبادة والسفر عارض مباح الا بعارض فلذا أخر وسمى  
به لانه يسفر عن أخلاق الرجال (من خرج من عمارة موضع اقامته)  
من جانب خروجه وان لم يجاوز من الجانب الآخر وفي الخاتمة ان  
كان بين الفناء والمصر أقل من غلوة وليس بينهما مزدعة يشترط مجاوزته والا  
فلا (قاصدا) ولو كافرا ومن طاف الدنيا بلا قصد لم يقصر (مسيرة  
ثلاثة أيام ولياليها) من أقصر أيام السنة ولا يشترط سفر كل يوم الى الليل  
بل الى الزوال ولا اعتبار بالفراسخ على المذهب (بالسير الوسط مع  
الاستراحات المعتادة) حتى لو أسرع فوصل في يومين قصر ولو لموضع  
طريقان أحدهما مدة السفر والآخر أقل قصر في الاول لا الثاني (صلى  
الفرض الرباعي ركعتين) وجوبا لقول ابن عباس ان الله فرض على لسان  
نبيكم صلاة المقيم أربعاً والمسافر ركعتين ولذا عدل المصنف عن قولهم قصر  
لان الركعتين ليستا قصر حقيقة عندنا بل هما تمام فرضه والا كمال

ليس رخصة في حقه بل اساءة قلت وفي شروح البخاري أن الصلوات  
فرضت ليلة الاسراء ركعتين سفرا وحضرا الا المغرب فلما هاجر  
عليه الصلاة والسلام واطمان بالمدينة زيدت الا الفجر لطول القراءة  
فيها والمغرب لانها وتر النهار فلما استقر فرض الرباعية خفف فيها في السفر  
عند نزول قوله تعالى فليس عليكم جناح أن تهضروا من الصلاة وكان قصرها  
في السنة الرابعة من الهجرة وبهذا تجتمع الأدلة اه كلامهم فليحفظ  
(ولو) كان (عاصيا بسفره) لان القبح المجاور لا يعدم المشروعية (حتى  
يدخل موضع مقامه) ان سار مدة السفر والا فيتم بمجردنية المود لعدم  
استحكام السفر (أو ينوي) ولو في الصلاة اذا لم يخرج وقتها ولم يك لاحقا  
(اقامة نصف شهر) حقيقة أو حكما لما في البرازية وغيرها لو دخل  
الحاج الشام وعلم أنه لا يخرج الا مع القافلة في نصف شوال أم لانه كناوى  
الاقامة (بموضع) واحد (صالح لها) من مصر أو قرية أو صحراء دارنا وهو  
من اهل الاخبية (فيقصر ان نوى) الاقامة (في أقل منه) أى من نصف شهر  
(أو) نوى (فيه لكن في) غير صالح ك(بحر أو جزيرة أو) نوى فيه لكن  
(بموضعين مستقلين) مكة ومنى فلو دخل الحاج مكة أيام العشر لم تصح  
نيتة لانه يخرج الى منى وعرفة فصار كنية الاقامة في غير موضعها وبعدم  
عوده من منى تصح كما لو نوى ميته باحدها أو كان أحدهما تيمنا للآخر  
بحيث تجب الجمعة على ساكنه للاتحاد حكما (أو لم يكن مستقلا برأيه) كبد  
وامرأة (أو دخل بلدة ولم ينوها) أى مدة الاقامة (بل ترقب السفر)  
غدا أو بعده (ولو بقي) على ذلك (سنتين) الا أن يعلم تأخر القافلة نصف

شهر كما مر (وكذا) يصلى ركعتين (عسكر دخل أرض حرب أو حاصر حصناً فيها) بخلاف من دخلها بأمان فإنه يتم (أو) حاصر (أهل البنى في دارنا في غير مصر مع نية الإقامة مدتها) للتردد بين القرار والقرار (بخلاف أهل الاخبية) كمرج وتركبان (نووها) في المفازة فإنها تصح (في الاصح) وبه يفتى إذا كان عندهم من الماء والكلاً ما يكفيهم مدتها لأن الإقامة أصل الا إذا قصدوا موضعاً بينهما مدة السفر فيقصرون أن نوا سفرًا والا لا ولو نوى غيرهم الإقامة معهم لم يصح في الاصح والحاصل أن شروط الاتمام ستة النية والمدة واستقلال الرأي وترك السير واتحاد الموضع وصلاحيته قهستاني (فلو أنهم مسافر ان قصد في) القعدة (الاولى تم فرضه و) لكنه (أساء) لو عامدا لتأخير السلام وترك واجب القصر وواجب تكبيرة افتتاح النفل وخلط النفل بالفرض وهذا لا يحل كما حرره القهستاني بعد أن فسر أساء بأنهم واستحق النار (وما زاد نفل) كصلى الفجر أربعا (وان لم يقعد بطل فرضه) وصار الكل نفلا لترك القعدة المفروضة الا اذا نوى الإقامة قبل أن يقيد الثالثة بسجدة لكنه يبعد القيام والركوع لوقوعه نفلا فلا ينوب عن الفرض ولو نوى في السجدة صار نفلا (وصح اقتداء المقيم بالمسافر في الوقت وبعده فاذا قام) المقيم (الى الاتمام لا يقرأ) ولا يسجد للسجود (في الاصح) لانه كاللاحق والقعدتان فرض عليه وقيل لا فنية (ونذب للإمام) هذا يخالف الخانية وغيرها أن العلم بحال الامام شرط لكن في حاشية الهداية للندى الشرط العلم بحاله في الجملة لا في حال الابتداء وفي شرح الارشاد ينبغي أن يخبرهم قبل شروعه والا فيجد سلامه (أن يقول) بعد

التسليمين في الاصح (أتموا صلاتكم فاقى مسافر) لدفع توهم أنه سها ولو  
نوى الإقامة لا لتحقيقها بل ليتم صلاة المقيمين لم يصرم مقيماً وأما اقتداء المسافر  
بالمقيم فيصبح في الوقت ويتم لا بعده فيما يتغير لانه اقتداء المفترض بالمتنفل  
في حق القعدة لو اقتدى في الأولين أو القراءة لو في الآخرين (وبأق)   
المسافر (بالسنن) ان كان (في حال امن وقرار والا) بأن كان في خوف  
وفراد (لا) يأتي بها هو المختار لانه ترك لعذر تجنيس قيل الاسنة الفجر (والمعتبر  
في تغيير الفرض آخر الوقت) وهو قدر ما يسمع التحريم (فان كان) المكلف (في  
آخره مسافراً وجبر كتمان والا فاولع) لانه المختبر في السببية عند عدم الأداء  
قبله (الوطن الاصل) هو موطن ولادته أو تأهله أو توطنه (يطلق بمثله) اذا لم  
يبق له بالاول أهل فلو بقي لم يطلق بل يتم فيهما (لا غير و) يطلق (وطن  
الإقامة بمثله و) بالوطن (الاصلي و) بانشاء (السفر) والاصل أن الشيء يطلق  
بمثله وبما فوقه لا بما دونه ولم يذكروطن السكنى وهو ما نوى فيه أقل من نصف  
شهر لعدم فائدته وما صورده الزيلعي رده في البحر (والمعتبر نية المتبوع)  
لانه الاصل (لا التابع كامرأة) وقاما مهرها المعجل (وعبد) غير مكاتب  
(وجندى) اذا كان يرتزق من الامير أو بيت المال (وأجير) وأسير وغيرهم  
وتلميذ (مع زوج ومولى وأمير ومستأجر) لف ونشر مرتب قلت فقيده  
المعية ملاحظ في تحقق التبعية مع ملاحظة شرط آخر تحقق لذلك وهو  
الارتزاق في مسألة الجندى ووفاء المهر في المرأة وعدم كتابة العبد وبه بان  
جواب حادثة جزيرة كريد سنة ثمانين والف (ولا بد من علم التابع بنية  
المتبوع فلو نوى المتبوع الإقامة ولم يعلم التابع فهو مسافر حتى يعلم على

الاصح ) وفي الفيض وبه يفتى كما في المحيط وغيره دفعا للضرر عنه فلا في  
 اخلاصة عبد أم مولاه فنوى المولى الإقامة ان أتم صحت صلاتهما والا لا  
 مبنى على خلاف الاصح (والقضاء يحكى) أي يشابه (الأداء سفراً وحضراً)  
 لانه بعد ما تقرر لا يتغير غير ان المريض يقضى فائتة الصحة في مرضه  
 بما قدر

﴿ فروع ﴾ سافر السلطان قصر • تزوج المسافر بولد صار مقياً على  
 الأوجه • طهرت الحائض وبقي لمقصدها يومان تم في الصحيح كصبي بلغ  
 بخلاف كافر أسلم • عبد مشترك بين مقيم ومسافر ان تهايا قصر في نوبة  
 المسافر والا يفرض عليه القعود الاول ويتم احتياطاً ولا يأتهم بمقيم أصلاً  
 وهو مما يلغز • قال لنسائه من لم تدر منكن كم ركة فرض يوم وليلة فهي  
 طالق فقالت احدهن عشرون والثانية سبعة عشر والثالثة خمسة عشر والرابعة  
 احدى عشر لم بطلن لأن الاولى ضمت الوتر والثانية تركته والثالثة ليوم  
 الجمعة والرابعة للمسافر والله أعلم

### باب الجمعية

بتثليث الميم وسكونها (هى فرض) عين (يكفر جاحداً) لثبوتها بالدليل  
 القطعى كما حقه الكمال وهى فرض مستقل أكد من الظهر وليست بدلاً  
 عنه كما حرره الباقرى مزيلاً لسرى الدين بن الشحنة وفي البحر وقد  
 أفتيت مراراً بعدم صلاة الأربع بعدها بنية آخر ظهر خوف اعتقاد عدم  
 فرضية الجمعة وهو الاحتياط في زماننا وأما من لا يخاف عليه مفسدة منها

قالوا لى أن تكون فى بيته خفية ( ويشترط لصحتها ) سبعة أشياء . الاول  
( المصر وهو ما لا يسع أكبر مساجده أهله المكلفين بها ) وعليه فتوى أكثر  
الفقهاء مجتبي لظهور التوائى فى الاحكام وظاهر المذهب أنه كل موضع له  
أمير وقاض يقدر على اقامة الحدود كما حررناه فيما علقناه على الملتقى وفى  
القهستانى اذن الحاكم ببناء الجامع فى الرستاق اذن بالجمعة اتفاقا على ما قاله  
السرخسى واذا اتصل به الحكم صار مجمعا عليه فليحفظ ( أو فناؤه ) بكسر  
الفاء ( وهو ما ) حوله ( اتصل به ) أولا كما حرره ابن الكيال وغيره ( لاجل  
مصالحه ) كدفن الموتى وركض الخيل والمختار للفتوى تقديره بفرسخ ذكره  
الولوالجلى ( و ) الثانى ( السلطان ) ولو متغلبا أو امرأة فيجوز امرها باقامتها  
لاقامتها ( أو أموره باقامتها ) ولو عبداً ولى عمل ناحية وان لم تجز أن كحته  
وأقضيته ( واختلف فى الخطيب المقرر من جهة الامام الاعظم أو ) من جهة  
( نائبه هل يملك الاستئابة فى الخطبة قليل لا مطلقا ) أى لضرورة أولا الا  
أن يفوض اليه ذلك ( وقيل ان لضرورة جاز ) والا لا ( وقيل نعم ) يجوز  
( مطلقا ) بلا ضرورة لانه على شرف القوات لتوفته فكان الامر به اذا  
بالاستخلاف دلالة ولا كذلك القضاء ( وهو الظاهر ) من عباراتهم فى  
البدائع كل من ملك الجمعة ملك اقامة غيره وفى النجعة فى تعداد الجمعة لابن  
جرباش انما يشترط الاذن لاقامتها عند بناء المسجد ثم لا يشترط بمذ ذلك  
بل الاذن مستصحب لكل خطيب وتمامه فى البحر وما قيده الزيلعى لادليل  
له وما ذكره من ملاحضه وغيره رده ابن الكيال فى رسالة خاصة برهن فيها  
على الجواز بلا شرط وأطنب فيها وابدع ولكتير من الفوائد أودع وفى مجمع

الانهر أنه جائز مطلقا في زمانا لانه وقع في تاريخ خمس وأربعين وتسعمائة  
 اذن عام وعليه الفتوى وفي السراجية لو صلى احد بغير اذن الخطيب لا يجوز  
 لا اذ قعدى به من له ولاية الجمعة ويؤيد ذلك أنه يلزم أداء النفل بجماعة  
 وأقره شيخ الاسلام (مات والى مصر فجمع خليفته أو صاحب الشرط) بفتحيتين  
 حاكم السياسة (أو القاضي المأذون له في ذلك جاز) لأن تفويض أمر العامة اليهم  
 اذن بذلك دلالة فلقاضي القضاة بالشام أن يقيما وأن يولى الخطباء بلا اذن  
 صريح ولا تقرير الباشا وقالوا يقيما أمير البلد ثم الشرطى ثم القاضي ثم من ولاة  
 قاضى القضاة (ونصب العامة) الخطيب (غير معتبر مع وجود من ذكر)  
 أما مع عدمهم فيجوز للضرورة (وجازت) الجمعة (بمضى في الموسم) فقط  
 (ل) وجود (الخليفة) أو أمير الحجاز أو العراق أو مكة ووجود الاسواق  
 والسكك وكذا كل أبنية نزل بها الخليفة وعدم التعيين بمضى للتخفيف (لا)  
 تجوز (لامير الموسم) لقصور ولايته على أمور الحج حتى لو أذن له جاز  
 (ولا بعرفات) لأنها مفازة (وتؤدى في مصر واحد بمواضع كثيرة) مطلقا  
 على المذهب وعليه الفتوى شرح المجمع للمعنى وإمامة فتح القدير دفعا للمخرج  
 وعلى المرجوح فالجمعة لمن سبق تحرمة وتفسد بالمعية والاشتباه فيصلى بعدها  
 آخر ظهر وكل ذلك خلاف المذهب فلا يمول عليه كما حرره في البحر وفي  
 مجمع الانهر معزيا للمطلب والاحوط نية آخر ظهر أدركت وقته لان وجوبه  
 عليه باخر الوقت فتنبه (و) الثالث (وقت الظهر فتبطل) الجمعة (مخرجوه)  
 مطلقا ولو لاحقا بمذرم نوم أو زحمة على المذهب لان الوقت شرط الاداء  
 لا شرط الافتتاح (و) الرابع (الخطبة فيه) فلا خطب قبله وصلى فيعلم تصح



(و) الخامس (كونها قبلها) لأن شرط الشيء سابق عليه (بمحضرة جماعة تنمقد) الجمعة (بهم ولو) كانوا (صما أو نيا ما فلو خطب وحده لم يحز على الاصح) كما في البحر عن الظهيرية لأن الأمر بالسمي للذكر ليس الا لاستماعه والمأمور جمع وجزم في الخلاصة بأنه يكفي حضور واحد (وكت تحميدة أو تهيلة أو تسبيحة) للخطبة المفروضة مع الكراهة وقالا لا بد من ذكر طويل وأقله قدر التشهد الواجب (بنيتهما فلو حمد لعطاسه) أو تمجبا (لم ينب عنها على المذهب) كما في التسمية على الذبيحة لكنه ذكر في الذبائح أنه ينوب فتأمل (ويسن خطبتان) خفيفتان وتكره زيادتهما على قدر سورة من طوال الفصل (بجلسة بينهما) بقدر ثلاث آيات على المذهب وتاركها مسمى على الاصح كتركه قراءة قدر ثلاث آيات ويجهز بالثانية لا كالأولى ويبدأ بالتعود سرا ويندب ذكر الخلفاء الراشدين والعلمين لا الدعاء للسلطان وجوزة التفهستانى ويكره تحريما وصفه بما ليس فيه ويكره تكلمه فيها الا لأمر بمعروف لانه منها ومن السنة جلوسه في مخدعه عن يمين المنبر ولبس السواد وترك السلام من خروجه الى دخوله في الصلاة وقال الشافعى اذا استوى على المنبر سلم مجتبي (وطهارة وستر) عودة (قاثما) وهل هي قائمة مقام ركعتين الاصح لا ذكره الزيلعى بل كشطرها في الثواب ولو خطب جنبائهم اغتسل وصلى جاز ولو فصل باجنبى فان طال بأن رجع لبيته فتعدى أو جامع واغتسل استقبال خلاصة أى لزوما لبطلان الخطبة سراج لكن سيجى أنه لا يشترط اتحاد الامام والخطيب (و) السادس (الجماعة وأقلها ثلاثة رجال) ولو غير الثلاثة

الذين حضروا الخطبة ( سوى الامام ) بالنص لانه لا بد من التذكر وهو الخطيب وثلاثة سواء بنص فاسعوا الى ذكر الله ( فان نفروا قبل سجوده ) وقالوا قبل التحريمة ( بطلت وان بقي ثلاثة ) رجال ولذا أتى بالتاء ( أو نفروا بعد سجوده ) أو عادوا وأدركوه راكعا أو نفروا بعد الخطبة وصلى بآخرين ( لا ) تبطل ( وأنما ) جمعة ( و ) السابع ( الاذن العام ) من الامام وهو يحصل بفتح أبواب الجامع للواردين كافي فلا يضر غلق باب القلعة لعدو أو لمادة قديمة لان الاذن العام مقرر لاهله وغلقه لمنع المدو لا المصلى ثم لو لم يفتق لكان أحسن كما في مجمع الانهر معزيا لشرح عيون المذاهب قال وهذا أولى مما في البحر والمنع فليحفظ ( فلو دخل أمير حصنا ) أو قصره ( وافتق بابه ) وصلى بأصحابه ( لم تنعقد ) ولو فتحه وأذن للناس بالدخول جاز وكره فالامام في دينه وديناه الى العامة محتاج فسبحان من تنزه عن الاحتياج ( وشرط لاقتراضها ) تسعة نختص بها ( اقامة بمصر ) واما المنفصل عنه فان كان يسمع النداء تجب عليه عند محمد وبه يفتى كذا في الملتقى وقدمنا عن الولوالجية تقديره بفرسخ ورجع في البحر اعتبار عوده لبيتة بلا كلفة ( وصحة ) وألحق بالريض الممرض والشيخ الفاني ( وحرية ) والاصح وجوبها على مكاتب ومبعض وأجير ويسقط من الاجر بحسابه لو بعيدا والا لا ولو أذن له مولاه وجبت وقيل يخير جوهرة ورجع في البحر التخير ( وذكورة ) محققة ( وبلوغ وعقل ) ذكره ازيلعي وغيره وليسوا خاصين ( ووجود بصر ) فتجب على الاعور ( وقدرته على المشي ) جزم في البحر بان سلامة أحدهما له كاف في الوجوب لكن قال الشمني وغيره لا تجب على مفلولج الرجل

ومقطوعها (وعدم حبس و) عدم (خوف و) عدم (مطر شديد) ووحل  
وثلج ونحوهما (واقفها) أى هذه الشروط أو بعضها (ان) اختار المزية  
و (صلاها وهو مكلف) بالغ عاقل (وقعت فرضا) عن الوقت ثلثا يمد على  
موضوعه بالنقض وفي البحر هي افضل الا للمرأة (ويصلح للإمامة فيها  
من صلح لغيرها فجازت لمساقر وعبد ومريض وتنعقد الجمعة (هم) أى  
بحضورهم بالطريق الاولى (وحرّم لمن لا عذر له صلاة الظهر قبلها) أما بعدها  
فلا يكره غاية (في يومها بمصر) لكونه سببا لتفويت الجمعة وهو حرام (فان  
فعل ثم) ندم و (سعي) عبر به اتباعا للآية ولو كان في المسجد لم يبطل  
الا بالشروع قيد بقوله (اليها) لانه لو خرج لحاجة أو مع فراغ الامام أو  
لم يقمها أصلا لم تبطل في الاصح فالبطالان به مقيد بإمكان ادراكها (بأن  
اقصص عن) باب (داره) والامام فيها ولو لم يدركها بعد المسافة فالاصح  
انه لا يبطل سراج (بطل) ظهره لا أصل الصلاة ولا ظهر من اقتدى به  
ولم يسع (أدركها أولا) بلفظ يثنى معذور وغيره على المذهب (وكره)  
تحريما (لمعذور ومسجون) ومسافر (اداء ظهر بجماعة في مصر) قبل الجمعة  
وبعدها لتقليل الجماعة وصرة المعارضة وأفاد ان المساجد تغلق يوم الجمعة  
الا الجامع (وكذا أهل مصر فاتتهم الجمعة) فانهم يصلون الظهر بنير أذان  
ولا إقامة ولا جماعة ويستحب للمريض تأخيرها الى فراغ الامام وكره ان لم  
يؤخر هو الصحيح (ومن أدركها في تشهد أو سجود سهو) على القول به  
فيها (يتمها جمعة) خلافا لـ (كما) يتم (في العيد) اتفاقا كما في عبد الفتاح  
لكن في السراج أنه عند محمد لم يصح مدركه (وينوي جمعة لا ظهرا)

اتفاقا فلو نوى الظهر لم يصح اقتداؤه ثم الظاهر أنه لا فرق بين المسافر وغيره  
نهر بحثا ( إذا خرج الامام ) من الحجرة ان كان والا قيامه للصعود شرح  
المجمع ( فلا صلاة ولا كلام الى تماسها ) وان كان فيها ذكر الظلمة في الاصح  
( خلا قضاء فائتة لم يسقط الترتيب بينها وبين الوقتية ) فانها لا تكرر سراج  
وغيره لضرورة صحة الجمعة والا لا ولو خرج وهو في السنة أو بعد قيامه  
لثالثة النفل يتم في الاصح ويخفف القراءة ( وكل ما حرم في الصلاة حرم فيها )  
أى في الخطبة خلاصة وغيرها فيحرم أكل وشرب وكلام ولو تسبيحا أو ورد  
سلام أو امرا بمعروف بل يجب عليه أن يستمع ويسكت ( بلا فرق بين  
قريب وبعيد ) في الاصح محيط ولا يرد تحذير من خيف هلاكه لانه  
يجب لحق آدمي وهو محتاج اليه والانصات لحق الله تعالى ومبناء على  
المساحة وكان أبو يوسف ينظر في كتابه ويصححه والاصح أنه لا بأس بأن  
يشير برأسه أو يده عند رؤية منكر والصواب أنه يصلي على النبي صلى الله  
عليه وسلم عند سماع اسمه في نفسه ولا يجب تسميت ولا رد سلام به يفتى  
وكذا يجب الاستماع لسائر الخطب كخطبة نكاح وخطبة عيد وختم على  
المعتمد وقال لا بأس بالكلام قبل الخطبة وبعدها وإذا جلس عند الثاني  
والخلاف في كلام يتعلق بالآخرة أما غيره فيكره اجماعا وعلى هذا فالترقية  
المتعارفة في زماننا تكرر عنده لاعدتها وأما ما يفعله المؤذنون حال الخطبة  
من الترضى ونحوه فذكروه اتفاقا وتماه في البحر والمعجب أن المرق ينهى  
عن الامر بالمعروف بمقتضى حديثه ثم يقول أنصتوا رحمكم الله قلت الآن يحمل  
على قولها تنبه ( ووجب سعى اليها وترك البيع ) ولو مع السعى وفي المسجد

أعظم وزرا ( بالاذان الاول ) فى الاصح وان لم يكن فى زمن الرسول بل فى زمن عثمان وأفاد فى البحر صحة اطلاق الحرمة على المكروه تحريماً (ويؤذن) ثانياً ( بين يديه ) أى الخطيب أفاد بوحدة الفعل أن المؤذن اذا كان أكثر من واحد أذنوا واحد بعد واحد ولا يجتمعون كما فى الجلابى والتمرتاشى ذكره القهستانى ( اذا جلس على المنبر ) فاذا أتم أقيمت ويكره الفصل بأمر الدنيا ذكره العيني ( لا ينبغي ان يصلى غير الخطيب ) لانها كشيء واحد ( فان فعل بأن خطب صبي باذن السلطان وصلى بالغ جاز ) هو المختار ( لا بأس بالسفر يومها اذا خرج من عمران المصر قبل خروج وقت الظهر ) كذا فى الخاتمة لكن عبادة الظهيرية وغيرها بلفظ دخول بدل خروج وقال فى شرح المنية والصحيح انه يكره السفر بعد الزوال قبل أن يصليها ولا يكره قبل الزوال ( القروى اذا دخل المصر يومها ان نوى المكث ثمة ذلك اليوم لم يكره ) الجمعة ( وان نوى الخروج من ذلك اليوم قبل وقتها أو بعده لا تلزمه ) لكن فى الهران نوى الخروج بعده لم يكره والا لا وفى شرح المنية ان نوى المكث الى وقتها لم يكره وقيل لا ( كما ) لا تلزم ( لو قدم مسافر يومها ) على عزم أن لا يخرج يومها ( ولم ينو الإقامة ) نصف شهر ( بخطب ) لمام ( بسيف فى بلدة فتحت به ) كسكة ( والا لا ) كالمدينة وفى الحاوى القدسى اذا فرغ المؤذنون قام الامام والسيف فى يساره وهو متكئ عليه وفى الخلاصة ويكره أن يتكئ على قوس أو عصا

﴿ فروع ﴾ سمع النداء وهو يأكل تركه ان خاف فوت الجمعة أو مكتوبة لا جماعة • رستاقى سمي يريد الجمعة وحواشجه ان معظم مقصوده

الجمعة نال ثواب السعي اليها وبهذا يعلم أن من شرك في عبادته فالمعربة للاغلب \*  
 الافضل حلق الشعر وقلم الظفر بعدها \* لا بأس بالتخطي ما لم يأخذ الامام في  
 الخطبة ولم يؤذ أحدا الا أن لا يجد الا فرجة أمامه فيتخطى اليها للضرورة ويكره  
 التخطي للسؤال بكل حال \* وسئل عليه السلام عن ساعة الاجابة فقال ما بين  
 جلوس الامام الى أن يتم الصلاة وهو الصحيح وقيل وقت العصر واليه ذهب  
 المشايخ كما في التارخانية وفيها سئل بعض المشايخ أليمة الجمعة أفضل أم يومها  
 فقال يومها وذكر في احكامات الاشياء مما اختص به يومها قراءة الكهف  
 فيه ومن فهم عظمه على قوله ويكره افراده بالصوم وافراد ليلته بالقيام فقد  
 وهم وفيه يجتمع الارواح وتزار القبور ويأمن الميت من عذاب القبر ومن  
 مات فيه أوفى ليلته أمن من عذاب القبر ولا تسجر فيه جهنم وفيه يزور أهل  
 الجنة ربهم تعالى

### باب العيدين

سمى به لان الله فيه عوائد الاحسان ولعوده بالسرور غالبا أو تفاؤلا  
 ويستعمل في كل يوم فيه مسرة ولذا قيل

عيد وعيد وعيد صرن مجتمعه وجه الحبيب ويوم العيد والجمعة  
 فلو اجتمعا لم يلزم الا صلاة أحدهما وقيل الاولى صلاة الجمعة  
 وقيل صلاة العيد كذا في التمهستانى عن الترمثانى قلت قد راجعت  
 الترمثانى فرأيت حكاه عن مذهب الغير وبصفة التريض فتنبه وشرع في  
 الاولى من الهجرة (تجب صلاتهما) في الاصح (على من تجب عليه الجمعة

بشرائطها) المتقدمة (سوى الخطبة) فانها سنة بعدها وفي القنية صلاة العيد في القرى تكره تحريماً أي لانه اشتغال بما لا يصح لان المصر شرط الصحة (وتقدم) صلاتها (على صلاة الجنازة اذا اجتماعا) لانه واجب عينا والجنازة كفاية (و) تقدم (صلاة الجنازة على الخطبة) وعلى سنة المغرب وغيرها والعيد على الكسوف لكن في البحر قبيل الاذان عن الحلبي الفتوى على تأخير الجنازة عن السنة وأقره المصنف كأنه الحاقاً لها بالصلاة لكن في آخر أحكام دين الاشياء ينبغي تقديم الجنازة والكسوف حتى على الفرض مالم يضق وقته فتأمل (ونذب يوم الفطر أكله) حلوا وترا ولو قرويا (قبل) خروجه الى (صلاتها واستيا كه واغتساله وتطيبه) بماله ريح لالون (ولبسه أحسن ثيابه) ولو غير أبيض (وأداء فطرته) صبح عطفه على أكله لان الكلام كله قبل الخروج ومن ثم أتى بكلمة (ثم خروجه) ليفيد تراخيه عن جميع ما مر (ماشيا الى الجبانة) وهي المصلى العام والواجب مطلق التوجه (والخروج اليها) أي الجبانة لصلاة العيد (سنة وان وسعهم المسجد الجامع) هو الصحيح (ولا بأس باخراج منبر اليها) لكن في الخلاصة لا بأس بينائه دون اخراجه ولا بأس بموده راكبا ونذب كونه من طريق آخر واظهار البشاشة واكثر الصدقة والتختم والتهنئة بتقبل الله منا ومنكم لا تنكر (ولا يكبر في طريقها ولا يتنفل قبلها مطلقا) يتعلق بالتكبير والتنفل كذا قرره المصنف تبعا للبحر لكن تعقبه في الزهر ورجع تقييده بالجهر زاد في البرهان وقال الجهر به سنة كالاضحى وهي رواية عنه ووجهها ظاهر قوله تعالى ولتكملا العدة ولتكبروا الله على ما هداكم ووجه الاول أن رفع الصوت بالذكر بدعة فيقتصر على مورد الشرع اهـ

(وكذا) لا يتنفل (بعدها في مصلاها) فانه مكروه عند العامة (وان)  
تنفل بعدها (في البيت جاز) بل يندب تنفل بأربع وهذا للخواص أما  
العوام فلا يمتنعون من تكبير ولا تنفل أصلا لقلة رغبتهم في الخيرات بحر  
وفي هامشه بخط ثقة وكذا صلاة وغائب وبراءة وقدر لأن عليا رضي الله  
عنه رأى رجلا يصلي بعد العيد فقبل أما تمنعه يأمر المؤمنين فقال أخاف  
أن أدخل تحت الوعيد قال الله تعالى أرايت الذي ينهي عبدا اذا صلى (ووقتها  
من الارتفاع) قدر رمح فلا تصح قبله بل تكون قفلا محرما (الى الزوال)  
باسقاط النجاسة (فلو زالت الشمس وهو في أثناءها فسدت) كافي الجلمة  
كذا في السراج وقد مناه في الاثني عشرية (ويصلي الامام بهم ركعتين مثني قبل  
الزوائد وهي ثلاث تكبيرات في كل ركعة) ولو زاد تابعه الى ستة عشر  
لانه مأثور لا أن يسمع من المكبرين فيأتى بالكل (ويوالى) ندبا (بين  
القراءتين) ويقرأ كالجمعة (ولو أدرك) المؤتم (الامام في القيام) بعد ما كبر  
(كبر) في الحال برأى نفسه لانه مسبوق ولو سبق بركعة يقرأ ثم يكبر ثلاثا  
يتوالى التكبير (فلو لم يكبر حتى ركع الامام قبل أن يكبر) المؤتم (لا يكبر) في  
القيام (و) لكن (يركع ويكبر في الركوع) على الصحيح لان للركوع حكم  
القيام فالإتيان بالواجب أولى من المسنون (كالركوع الامام قبل أن يكبر  
فان الامام يكبر في الركوع ولا يعود الى القيام ليكبر) في ظاهر الرواية  
فلو عاد ينبئ الفساد (ويرفع يديه في الزوائد) وان لم ير امامه ذلك (الا  
اذا كبر راكعا) كما صفة لا يرفع يديه على المختار لان أخذ الركبتين سنة  
في محله (وليس بين تكبيراته ذكر مسنون) ولذا يرسل يديه (وليسكت



بين كل تكبيرتين مقدار ثلاث تسبيحات ( هذا يختلف بكثرة الزحام وقتله  
 ) ويخطب بعدها خطبتين ( وهما سنة ) ( فلو خطب قبلها صبح وأساء ) ( ترك  
 السنة وما يسن في الجمعة ويكره يسن فيها ويكره ) ( و ) ( الخطب ثمان بل  
 عشر ) ( يبدأ بالتحميد في ) ثلاث ( خطبة جمعة واستسقاء ونكاح ) ( وينبغي  
 أن تكون خطبة الكسوف وختم القرآن كذلك ولم أره ) ( و ) ( يبدأ بالتكبير  
 في ) خمس ( خطبة الميدين ) وثلاث خطب الحج إلا أن التي بمكة وعرفة  
 يبدأ فيها بالتكبير ثم بالتلبية ثم بالخطبة كذا في خزائن أبي الليث ( ويستحب  
 أن يستفتح الأولى بتسع تكبيرات ترى ) ( أى متتابعات ) ( والثانية بسبع )  
 هو السنة ( و ) ( أن ) ( يكبر قبل نزوله من المنبر أربع عشرة ) ( وإذا صعد عليه  
 لا يجلس عندنا معراج ) ( و ) ( أن ) ( يعلم الناس فيها أحكام ) ( صدقة ) ( الفطر )  
 ليؤديها من لم يؤدها وينبغي تعليمهم في الجمعة التي قبلها ليخرجوها في محلها  
 ولم أره وهكذا كل حكم احتيج إليه لأن الخطبة شرعت للتعليم ( ولا يصليها  
 وحده إن فاتت مع الإمام ) ( ولو بالافساد اتفاقاً في الأصح كما في تيمم البحر  
 وفيها يلغز أى رجل أفسد صلاة واجبة عليه ولا قضاء ) ( و ) ( لو أمكنه الذهاب  
 إلى إمام آخر ففعل لأنها ) ( تؤدى بمصر ) ( واحد ) ( بمواضع ) ( كثيرة ) ( اتفاقاً )  
 فإن عجز صلى أو لما كالضحي ( وتؤخر بمصر ) ( كطر ) ( إلى الزوال من الند  
 فقط ) ( فوقتها من الثاني كالاول وتكون قضاء لأداء كما سيحى في الاضحية  
 وحكى القهستاني قولين ) ( وأحكامها أحكام الاضحية لكن هنا يجوز تأخيرها  
 إلى آخر ثالث أيام النحر بلا عذر مع الكراهة وبه ) ( أى بالمعذر ) ( بدونها )

فلهم هذا إني الكرامة وفي الفطر للصحة (ويكبر جهرا) اتفاقا (في الطريق) قيل وفي المصلى وعليه عمل الناس اليوم لافي البيت (ويندب تأخير أكله عنها). وإن لم يضح في الاصح ولو أكل لم يكره أي تحريما (ويعلم الاضحية وتكبير التشريق) في الخطبة (ووقوف الناس يوم عرفة في غيرها تشبيها بالواقفين ليس بشئ) هو نكرة في موضع النفي فتم أنواع العبادة من فرض وواجب ومستحب فيفيد الاباحة وقيل يستحب ذلك كذا في مسكين وقال الباقي لو اجتمعوا لشرف ذلك اليوم وسماع الوعظ بلاوقوف وكشف رأس جاز بلا كرامة اتفاقا (ويجب تكبير التشريق) في الاصح للاسربة (مرة) وإن زاد عليها يكون فضلا قاله المعنى صفته (الله أكبر الله أكبر لاله الا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد) هو المأثور عن الخليل والختار ان الديبع اسمعيل وفي القاموس أنه الاصح قال ومعناه مطيع الله (عقب كل فرض) عني بلا فصل يمنع البناء (أدى بجماعة) أو قضى فيها منها من عامه لقيام وقته كالاضحية (مستحبة) خرج جماعة النساء والمرأة لا المييد في الاصح جوهرية أولا (من فجر عرفة) وآخره (الى عصر العيد) باذخال الغاية فهي ثمان صلوات ووجوبه (على امام مقيم) بمصر (و) على مقتد (مسافر أو قروي أو امرأة) بالتبعية لكن المرأة تخافت ويجب على مقيم اقتدى بمسافر (وقالا بوجوبه فور كل فرض مطلقا) ولو منفردا أو مسافرا أو امرأة لانه تبع للكتابة (الى) عصر اليوم الخامس (آخر أيام التشريق وعليه الاعتماد) والعمل والفتوى في عامة الامصار وكافة الاعصار وبلا بأس به عقب العيد لان المسلمين توارثوه فوجب اتباعهم وعليه البلخيون

ولا يمنع العامة من التكبير في الأسواق في الأيام العشر وبه تأخذ بحج وعجتي وغيره (ويأتى المؤتم به) وجوبا (وان تركه امامه) لادائه بعد الصلاة قال أبو يوسف صليت بهم المغرب يوم عرفة فسهوت أن أكبر فكبر بهم أبو حنيفة (والمسبوق يكبر) وجوبا كاللاحق لكن (عقب القضاء) لما فاتهُ ولو كبر مع الامام لا تقصد ولو لم يفسدت (ويبدأ الامام بسجود السهو) لوجوبه في تحريمها (ثم بالتكبير) لوجوبه في حرمتها (ثم بالتلبية لو محرمًا) لمدحهما خلاصة وفي الولوجية لو بدأ بالتلبية سقط السجود والتكبير

### باب الكسوف

مناسبته اما من حيث الاتحاد أو التضاد ثم الجمهور أنه بالكاف وانحاء للشمس والقمر (يصلى بالناس من يملك اقامة الجمعة) يبان للمستحب وما في السراج لا بد من شرائط الجمعة الا الخطبة رده في البحر عند الكسوف (ركعتين) يبان لاقلها وان شاء أربعا أو أكثر كل ركعتين بتسليمة أو كل أربع مجتبي وصفتها (كالنفل) أى بركوع واحد في غير وقت مكروه (بلا أذان و) لا اقامة و) لا (جهر و) لا (خطبة) وينادى الصلاة جامعة ليجتمعوا (ويطيل فيها الركوع) والسجود (والقراءة) والادعية والاذكار الذى هو من خصائص النافلة ثم يدعو بعدها جالسا مستقبل القبلة أو قائما مستقبل الناس والقوم يؤمنون (حتى تنجلي الشمس كلها وان لم يحضر الامام) للجمعة (صلى الناس فرادى) في منازلهم تحرزا عن الفتنة (كالخوف) للقمر (والربيع) الشديدة (والظلمة) القوية نهارا والضيء القوي ليلا (والفرج) الغالب ونحو

ذلك من الآيات المخوفة كالزلازل والصواعق والثلج والمطر الدائمين وعموم  
الامراض ومنه الدعاء برفع الطاعون وقول ابن حجر بدعة أى حسنة وكل  
طاعون وباء ولا عكس وتماه في الاشباه وفي العيني صلاة الكسوف سنة واختار  
في الاسرار وجوبها وصلاة الخسوف حسنة وكذا البقية وفي الفتح واختلف  
في استئذان صلاة الاستسقاء فلذا أخرها

### باب الاستسقاء

( هو دعاء واستسقاء ) لانه السبب لارسال الامطار ( بلا جماعه )  
مسنونه بل هي جائزة ( و ) بلا ( خطبة ) وقالوا تفعل كالعيد وهل يكبر  
للزوائد خلاف ( و ) بلا ( قلب رداء ) خلافا لمحمد ( و ) بلا ( حضور ذي )  
وان كان الراجع ان دعاء الكافر قد يستجاب استدراجا واما قوله تعالى وما  
دعاء الكافرين الا في ضلال ففي الآخرة شروح بجمع ( وان صلو افرادى  
جاز ) فهي مشروعة للمنفرد وقول التحفة وغيرها ظاهر الرواية لاصلاة  
أى بجماعة ( ويخرجون ثلاثة أيام ) لانه لم ينقل أكثر منها ( متتابعات )  
ويستحب للامام أن يأمرهم بصيام ثلاثة أيام قبل الخروج وبالتوبة ثم يخرج  
هم في الرابع ( مشاة في ثياب غسيلة أو مرقعة متذللين متواضعين خاشعين  
لله ناكسين رؤسهم ويقدمون الصدقة في كل يوم قبل خروجهم ويحددون  
التوبة ويستغفرون للمسلمين ويستسقون بالضعفة والشيوخ ) والمعاجز  
والصبيان ويعددون الاطفال عن أمهاتهم ويستحب اخراج الدواب والاولى  
خروج الامام معهم وان خرجوا باذنه أو بغير اذنه جاز ( ويحتملون في المسجد

بمكة وبيت المقدس ) ولم يذكر المدينة كأنه لضيقه وان دام المطر حتى أضر  
فلا بأس بالدعاء بحبسه وصرفه حيث ينفع واذسقوا قبل خروجهم نذب أن  
يخرجوا شكر الله تعالى

### باب صلاة الخوف

من اضافة الشيء لشرطه ( هي جائزة بعده عليه السلام عندهما ) أي  
عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله خلافا للثاني ( بشرط حضور عدو ) يقينا فلو  
صلوا على ظنه فبان خلافه أعادوا ( أو سبع ) أو حية عظيمة ونحوها وحان  
خروج الوقت كما في مجمع الانهر ولم أره لغيره فليحفظ قلت ثم رأيت في  
شرح البخاري للمعنى أنه ليس بشرط إلا عند اليمض حال التحام الحرب  
( فيجمل الامام طائفة بازاء العدو ) ارها با له ( ويصلي بأخرى ركعة في الثاني )  
ومنه الجملة والعيد ( وركعتين في غيره ) لزوما ( وذهبت اليه وجاءت الاخرى  
فصلى بهم ما بقي وسلم وحده وذهبت اليه ) ندبا ( وجاءت الطائفة الاولى  
وأنموا صلاتهم بقراءة ) لانهم لاحقون ( وسلموا ثم جاءت الطائفة الاخرى  
وأنموا صلاتهم بقراءة ) لانهم مسبوقون وهذا ان تنازعوا في الصلاة خلف  
واحد والا فالأفضل أن يصلي بكل طائفة امام ( وان اشتد خوفهم ) وعجزوا  
عن النزول ( صلوا ركبانا فرادى ) الا اذا كان رديفا للامام فيصح الاقتداء  
( بالاياء الى جهة قدرتهم ) للضرورة ( وفسدت بمشي ) لغير اصطفا  
وسبق حدث ( وركوب ) مطلقا ( وقتال كثير ) لا بقليل كرمية سهم  
( والسابح في البحر ان أمكنه أن يرسل أعضاءه ساعة صلى بالاياء والا لا )

تصح صلاة المائى والسائف وهو يضرب بالسيف  
 ﴿فروع﴾ الراكب ان كان مطلوباً تصح صلاته وان كان طالباً لا  
 لعدم خوفه \* شرعوا ثم ذهب العدو لم يجز انحرافهم وبمكثه جاز \* لا  
 تشرع صلاة الخوف للعاصي في سفره كما في الظهيرية وعليه فلا تصح من  
 البغاة \* صح أنه عليه الصلاة والسلام صلاتها في أربع ذات الرقاع وبطن نخل  
 وعُسفان وذى قرد

### باب صلاة الجنائز

من اضافة الشيء لسببه وهى بالفتح الميت وبالكسر السرير وقيل لثقتان  
 والموت صفة وجودية خلقت ضد الحياة وقيل عدمية (يوجه المحتضر)  
 وعلامته استرخاء قدميه واعوجاج منخره وانخساف صدغيه (القبلة) على  
 يمينه هو السنة (وجاز الاستلقاء) على ظهره (وقدماه اليها) وهو المعتاد في  
 زماننا (و) لكن (يرفع رأسه قليلاً) ليتوجه للقبلة (وقيل يوضع كما تيسر  
 على الاصح) صححه في المبتنى (وان شق عليه ترك على حاله) والمرجوم لا  
 يوجه معراج (ويلقن) ندباً وقيل وجوباً (بذكر الشهادتين) لان الاولى  
 لا تقبل بدون الثانية (عنده) قبل الفرقة واختلف في قبول توبة اليأس  
 والمختار قبول توبته لا ايمانه والفرق في البرازية وغيرها (من غير أمر بها)  
 لثلاث يضجر واذا قالها مرة كفاء ولا يكرر عليه مالم يتكلم ليكون آخر كلامه  
 لا اله الا الله ويندب قراءة يس والرعد (ولا يلحق بعد تلخيد) وان فعل  
 لا ينهى عنه وفي الجوهره أنه مشروع عند أهل السنة ويكفي قوله يا فلان

يا ابن فلان اذكر ما كنت عليه وقل رضيت بالله ربا وبالاسلام ديناً وبمحمد نبيا قيل يا رسول الله فان لم يعرف اسمه قال ينسب الى آدم وحواء ومن لا يسئل يبنئ أن لا يلحق والاصح أن الانبياء لا يسئلون ولا اطفال المؤمنين وتوقف الامام في اطفال المشركين وقيل هم خدم أهل الجنة ويكره تمنى الموت وتماهى في النهر وسيجيء في الحظر (وما ظهر منه من كلات كفرية يغتفر في حقه ويعامل معاملة موتي المسلمين) حملا على أنه في حال زوال عقله ولذا اختار بعضهم زوال عقله قبل موته ذكره الكمال (واذا مات تشد لحياه وتمض عيناه) تحسينا له ويقول مغضيه باسم الله وعلى ملة رسول الله اللهم يسر عليه أمره وسهل عليه ما بعده وأسعده بقلائك واجعل ما خرج اليه خيرا ما خرج عنه ثم تمد أعضاؤه ويوضع على بطنه سيف أو حديد لئلا يفتنخ ويحضر عنده الطيب ويخرج من عنده الحائض والنفساء والجنب ويعلم به جيرانه وافر باؤه ويسرع في جهازه ويقرأ عنده القرآن الى أن يرفع الى النسل كما في القهستاقى معزيا للنفث قلت وليس في التنف الى النسل بل الى أن يرفع فقط وفسره في البحر برفع الروح وعبرة الزيلى وغيره تكره القراءة عنده حتى ينسل وعلة الشر بلالى في امداد الفتاح تنزيها للقرآن عن نجاسة الميت لتنجسه بالموت قبل نجاسة خبث وقيل حدث وعليه فيذبن جوازها كقراءة المحدث (ويوضع) كما مات (كما تيسر) في الاصح (على سرير مجمر وترا) الى سبع فقط فتح (ككفنه) وعند موته فهي ثلاث لا خلفه ولا في القبر (وكره قراءة القرآن عنده الى تمام غسله) عبارة الزيلى حتى ينسل وجادة النهر قبل غسله (وتستر عبورته التليظة فقط على الظاهر)

من الرواية (وقبل مطلقاً) الغليظة والخفيفة (وصحيح) صححه الزيلعي وغيره  
(وينسلها تحت خرقة) السترة (بعد لف) خرقة (مثلاً على يديه) حرمة  
اللمس كالنظر (ويجرد) من ثيابه (كما مات) وغسله عليه السلام في قيصه  
من خواصه (ويوضأ) من يؤمر بالصلاة (بلا مضمضة واستنشاق) للخرج  
وقيل يفعلان بخرقة وعليه العمل اليوم ولو كان جنباً أو حائضاً أو نفساء فعلاً  
اتفاقاً تيمناً للطهارة كما في امداد الفتاح مستنداً من شرح المقدسي ويبدأ  
بوجهه ويمسح رأسه (ويصب عليه ماء منلى بسدر) ورق التبغ (أو حرض)  
بضم فسكون الاثنان (ان تيسر والا فماء خالص) منلى (وينسل رأسه  
وحلته بالخطمي) نبت بالمراق (ان وجد والا فبالصابون ونحوه) هذا لو  
كان بهما شعر حتى لو كان أمرد أو أجرد لا يفعل (ويضع على يساره)  
ليبدأ يمينه (فينسل حتى يصل الماء الى ما يلي التخت منه ثم على يمينه كذلك  
ثم يجلس مستنداً) بالبناء للمفعول (اليه ويمسح بطنه رقيقاً وما خرج منه  
يفسله ثم) بعد اقامه (يضجعه على شقه الايسر ويفسله وهذه) غسلة (ثالثة)  
ليحصل المسنون (ويصب عليه الماء عند كل اضعاج ثلاث مرات) لما مر  
(وان زاد عليها أو قص جاز) اذ الواجب مرة (ولا يعاد غسله ولا  
وضوءه بالخارج منه) لان غسله ما وجب لرفع الحدث لبقائه بالموت بل  
لتنجسه بالموت كسائر الحيوانات الدموية الا أن المسلم يطهر بالنسل كرامة له وقد  
حصل بحر وشرح مجمم (وينشف في ثوب ويجعل الخنوط) وهو بفتح  
الحاء (المطر المركب من الاشياء الطيبة غير زعفران وورس) لكراهتهما  
للرجال وجعلهما في الكفن جهل (على رأسه وحلته) ندبا (والكافور على



(مساجده) كرامة لها (ولا يشرح شعره) أى يكره تحريماً (ولا يقص ظفره) الا المكسور (ولا شعره) ولا يحنن ولا بأس بحمل القطن على وجهه وفى مخارقه كدبر وقبل وأذن وفم ويوضع يده فى جانيبه لا على صدره لانه من عمل الكفار ابن ملك (ويمنع زوجها من غسلها ومسها لا من النظر اليها على الاصح) منية وقالت الائمة الثلاثة يجوز لأن عليا غسل فاطمة رضى الله عنهما قلنا هذا محمول على بقاء الزوجية لقوله عليه السلام كل سبب ونسب ينقطع بالموت الا سببى ونسبى مع ان بعض الصحابة أنكر عليه شرح المجمع للعيني (وهى لا تمنع من ذلك) ولو ذمية بشرط بقاء الزوجية (بخلاف ام الولد) والمذبرة والمكاتبه فلا يفسلونه ولا يفسلن على المشهور مجتبى (والمعتبر) فى الزوجية (صلاحيتهما لفسله حالة الفسل لا) حالة (الموت فتمنع من غسله لو) بان قبل موته أو (ارتدت بعده) ثم أسلمت (أو مست ابنة بشهوة) لزوال النكاح (وجاز لها) غسله (لو أسلم) زوج المجوسية (فات فأسلمت) بعده لحل مسها حيثئذ اعتبارا بحالة الحياة (وجد رأس آدمى) أو أحد شقيه (لا يفسل ولا يصلى عليه) بل يدفن الا ان يوجد أكثر من نصفه ولو بلا رأس (والافضل أن يفسل) الميت (مجانا فان ابتنى الفاسل الاجر جاز ان كان ثمة غيره والا) لتعينه عليه وينبى أن يكون حكم الحمال والحفار كذلك سراج (وان غسل) الميت (بغيره اجزأ) أي لعهارته لا لاسقاط القرض عن ذمة المكلفين (و) لذا قال (لو وجد ميت فى الماء فلا بد من غسله ثلاثا) لأننا امرنا بالفسل فيجره فى الماء بنية الفسل ثلاثا فتغ وتغليه فيفد أنهم

لو صابوا عليه، بلا إعادة غسله، صبح، وإن لم يسقط، وجوبه عنهم فتدبره روفي  
الاختيار الاصل فيه تمسيل الملاشكة لآدم عليه السلام وقالوا الولد بهذه  
سنة موتاكم

﴿فروع﴾ لو لم يدر أسلم أم كافر، ولا علامة فإن في دارنا غسل  
وصلى عليه، والا لا \* اختلط موتانا بكفار ولا علامة اعتبر الا كثر فإن استوتوا  
غسلوا واختلف في الصلاة عليهم وعمل دفنهم كدفن ذمية حبلى من مسلم  
قالوا والا حوط دفنها على حدة ويحمل ظهرها الى القبلة لآنت وجه الولد  
لظهرها \* ماتت بين رجال أو هو بين نساء يعمه المحرم فإن لم يكن غالا جنبي  
بخرفة وييمم الخشى المشكل لو مرأهقا والا فكثيره فيغسله الرجال والنساء \*  
ييمم لفقده ماء وصلى عليه ثم وجدوه غسلوه وصلوا ثانيا وقيل لا

(وبسبب في الكفن له ازار وقيص ولقافة وتكره الهامة) للميت (في الاصح)  
محجتي واستعجسها البناء خرون للعلماء والاشراف ولا بلس بالزيادة على الثلاثة ويحسن  
الكفن لحديث حسنوا ا كفاف الموقى فانهم يتزاوون فيها بينهم ويتفاخرون  
بحسن ا كفافهم ظهيرية (ولها درع) أى قيص (وازار وخيار ولقافة وخرفة  
تربط بها ثدياها) وبطنها (وكفاية له ازار ولقافة) في الاصح (ولها ثوبان  
وخمار) ويكره لقل من ذلك (وكفن الضرورة لها ما يوجد) وأقله ما يمد البدن  
وعند الشافعي ما يستر المورة كالجلى (تبسط اللقافة) أولا (ثم يبسط الازار عليها  
ويقمص ويوضع على الازار ويلف يساره ثم يمينه ثم اللقافة كذلك) ليكون  
الأيمن على الايسر (وهى تلبس الدرع ويحمل شعرها صغيرتين على صدرها  
فوقه) أى الدرع (والخمار فوقه) أى الشعر (تحت اللقافة) ثم يفعل كذا

(ويؤكد الكفن ان خيف انتشاره وخفى مشكل كاشراً فيه) أي الكفن  
والحرم كالللال والمراهق كالبالغ ومن لم يراهق ان كفن في واحد جاز  
والنقطة يلف ولا يكفن كالغضو من الميت (و) آدمي (منبوش طري)  
لم يتفسخ (يكفن كالذي لم يدفن) مرة بعد أخرى (وان تفسخ كفن في  
ثوب واحد) والى هنا صار المكفون أحد عشر والثاني عشر الشهيد ذكراً في  
الجبتي (ولا بأس في الكفن ببرد وكتان وفي النساء بحزير ومزعر ومعصر)  
لجوازه بكل ما يجوز لبسه حال الحياة وأحب البياض أو ما كان يصلى فيه (وكفن  
من لا مال له على من يجب عليه فقته) فان تمدوا فلي قدر ميراثهم (واختلف  
في الزوج والفتوى على وجوب كنفها عليه) عند الثاني (وان تركت مالا) خاية  
ورجحه في البحر بانه الظاهر لانه ككسوتها (وان لم يكن ثمة من يجب عليه  
فقته ففي بيت المال فان لم يكن) بيت المال معصوماً أو منتظماً (فلي المسلمين  
تكفينه) فان لم يقدروا سألوا الناس له ثوباً فان فضل شيء رد للمتصدق ان  
علم والا كفن به مثله والا تصدق به مجتبي وظاهره أنه لا يجب عليهم الا  
سؤال كفن الضرورة لا الكفاية ولو كان في مكان ليس فيه الا واحد وذلك  
الواحد ليس له الا ثوب لا يلزمه تكفينه به ولا يخرج الكفن عن ملك  
المتبرع (والضلاة عليه) صفتها (فرض كفاية) بالاجماع فيكفر منكرها لانه  
أنكر الاجماع قنية (كدفته) وغسله ونجسها فانها فرض كفاية (وشرطها)  
سته (اسلام الميت وطهارته) ما لم يهل عليه التراب فيصل على قبره بلا غسل  
وان صلى عليه أولاً استحسننا وفي القنية الطهارة من التجماسة في ثوب وبدن  
ومكان وستر القبرة شرط في حق الميت والامام جميعاً فلو أم بلا طهارة

والقوم بها أعيدت وبمكسه لا كما لو أمت امرأة ولو أمة لسقوط فرضها  
 بواحد وبقي من الشروط بلوغ الامام تأمل . وشرطها أيضا حضوره ( ووضعه )  
 وكونه هو أو أكثره ( أمام المصلي ) وكونه للقبلة فلا تصح على غائب  
 وتحول على نحو دابة وموضوع خلفه لانه كالامام من وجه دون وجه لصحتها  
 على الصبي وصلاة النبي صلى الله عليه وسلم على النجاشي لغوية أو خصوصية  
 وصحت لو وضعا الرأس موضع الرجلين وأساؤا ان تتمدوا ولو أخطوا القبلة  
 صحت ان تحموا والا لامفتاح السعادة ( وركنها ) شيآن ( التكبيرات )  
 الأربع فالأولى ركن أيضا لاشترط فلذا لم يميز بناء أخرى عليها ( والقيام ) فلم  
 يميز قاعدا بلا عذر ( وسننها ) ثلاثة ( التحميد والثناء والدعاء فيها ) ذكره  
 الزاهد وما فهمه الكمال من أن الدعاء ركن والتكبيرة الاولى شرط رده  
 في البحر بتصريحهم بخلافه ( وهي فرض على كل مسلم مات خلا ) أربعة  
 ( بناء وقطاع طريق ) فلا يفسلوا ولا يصلي عليهم ( اذا قتلوا في الحرب )  
 ولو بعدد صلى عليهم لانه حد أو قصاص ( وكذا ) أهل عصابة و ( مكابر  
 في مصر ليلا بسلاح وخناق ) خنق غير مرة فتحكمهم كالبلغاة ( من قتل  
 نفسه ) ولو ( عمدا يفسل ويصلي عليه ) به يفتى وان كان أعظم وزرا من  
 قاتل غيره ورجح الكمال قول الثاني بما في مسلم انه عليه السلام أتى برجل قتل  
 نفسه فلم يصل عليه ( لا ) يصلي على ( قاتل أحد أبويه ) اهانة له وألحقه في  
 النهر بالبلغاة ( وهي أربع تكبيرات ) كل تكبيرة قائمة مقام ركعة ( يرفع يديه  
 في الاولى فقط ) وقال أئمة بلخ في كلها ( ويثنى بعدها ) وهو سبحانه اللهم  
 وبحمدك ( ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ) كما في التشهد ( بعد الثانية )

لان تقديمها سنة الدعاء ( ويدعو بعد الثالثة ) بأمور الآخرة والمآثور أولى  
وقدم فيه الاسلام مع انه الايمان لانه مني عن الاتقياد فكأنه دعاء في حال  
الحياة بالايمان والاتقياد واما في حال الوفاة فالاتقياد وهو العمل غير موجود  
( ويسلم ) بلا دعاء ( بعد الرابعة ) تسليمين ناويا الميت مع القوم ويسر الكل  
الا التكبير زيل على غيره لكن في البدائع العمل في زماننا على الجهر بالتسليم  
وفي جواهر الفتاوى يجهر بواحدة ( ولا قراءة ولا تشهد فيها ) وعين الشافعي  
الفاتحة في الاولى وعندنا تجوز بنية الدعاء وتكره بنية القراءة لعدم ثبوتها فيها  
عنه عليه السلام وأفضل صفوفها آخرها اظهارا للتواضع ( ولو كبر امامه خمسالم  
يتبع ) لانه منسوخ ( فيمكث المؤتم حتى يسلم معه اذا سلم ) به فني هذا اذا سمع  
من الامام ونؤمن المبلغ تابعه وينوي الافتتاح بكل تكبيرة وكذا في العيد ( ولا  
يستغفر فيها لصبي ومجنون ) وممتوه لعدم تكليفهم ( بل يقول بعد دعاء الباقين  
اللهم اجعله لنا فرطا ) بفتحيتين أى سابقا الى الخوض ليهيئ الماء وهو دعاء له  
أيضا يتقدمه في الخير لاسيما وقد قالوا حسنات الصبي له لا لأبويه بل لهما  
ثواب التعليم ( واجعله ذخرا ) بضم الذال المعجمة ذخيرة ( وشافعا مشفعا )  
مقبول الشفاعة ( ويقوم الامام ) ندبا ( بحذاء الصدر مطلقا ) للرجل والمرأة  
لانه محل الايمان والشفاعة لأجله ( والمسبوق ) ببعض التكبيرات لا يكبر في  
الحال بل ( ينتظر ) تكبير ( الامام ليكبر معه ) للافتتاح لما مر ان كل تكبيرة  
كرامة والمسبوق لا يبدأ بما فاتة وقال أبو يوسف يكبر حين يحضر ( كما لا  
ينتظر الحاضر ) في ( حال التحريمة ) بل يكبر اتفاقا للتحريمة لانه كالمدرك  
ثم يكبران ما فاتهما بعد الفراغ نسقا بلا دعاء ان خشي ارفع الميت على الاعناق

وما في المجتبى من أن المدرك يكبر الكل للحال شافئهم (قلو جاء) المنسوق  
 (بمد تكبيرة الامام الرابعة فاتته الصلاة) لتعذر الدخول في تكبيرة الامام  
 وعند أبي يوسف يدخل لبقاء التحريمه فاذا سلم الامام كبر ثلاثا كما في الحاضر  
 وعليه الفتوى ذكره الحلبي وغيره (واذا اجتمعت الجنائز فافراد الصلاة)  
 على كل واحدة (أولى) من الجمع وتقديم الافضل أفضل (وان جمع) جاز  
 ثم ان شاء جعل الجنائز صفا واحد او قام عند أفضلهم وان شاء (جعلها صفا  
 مما يلي القبلة) واحدا خلف واحد (بحيث يكون صدر كل) جنازة (مما يلي  
 الامام) ليقوم بمحاذ صدر الكل وان جعلها درجا فعسن لحصول المقصود  
 (وراعى الترتيب) المهود خلفه حالة الحياة فيقرب منه الافضل فالأفضل  
 الرجل مما يليه فالصبي فالخثى فالبالغة فالمرأهة والصبي الحر يقدم على العبد  
 والعبد على المرأة وأما ترتيبهم في قبر واحد لضرورة فبمكس هذا فيجعل  
 الافضل مما يلي القبلة فتح (ويقدم في الصلاة عليه السلطان) ان حضر (أو  
 نائبه) وهو أمير مصر (ثم القاضي) ثم صاحب الشرط ثم خليفته ثم خليفة  
 القاضي (ثم امام الحى) فيه ايها وذلك أن تقديم الولاة واجب وتقديم  
 امام الحى مندوب فقط بشرط أن يكون أفضل من الولى والا فالولى أولى  
 كما في المجتبى وشرح المجمع للمصنف وفي الدراية امام المسجد الجامع أولى  
 من امام الحى أى مسجد محله نهر (ثم الولى) بترتيب عصوبة الانكاح  
 الا الأب فيقدم على الابن اتفاقا الا أن يكون عالما والاب جاهلا فالابن  
 أولى فان لم يكن له ولى فالزوج ثم الجيران ومولى العبد أولى من ابنة  
 الحر لبقاء ملكه والفتوى على بطلان الوصية بنفسه والصلاة عليه (وله)

أى للولى ومثله كل من يقدم عليه من باب أولى ( الاذن لنيره فيها) لانه حقه فيملك ابطاله (الا) أنه (ان كان هناك من يساويه فله) أى لذلك المساوى ولو أصغر سنا (المنع) لمشاركته في الحق أما البعيد فليس له للمنع (فان صلى غيره) أى الولى (ممن ليس له حق التقدم) على الولى (ولم يتابعه) الولى (أعاد الولى) ولو على قبره ان شاء لأجل حقه لالاسقاط الفرض ولذا قلنا ليس لمن صلى عليها أن يعيد مع الولى لان تكرارها غير مشروع (والا) أى وان صلى من له حق التقدم كقاض أو نائبه أو امام الحى أو من ليس له حق التقدم وتابعه الولى (لا) يعيد لانهم أولى بالصلاة منه (وان صلى هو) أى الولى (بحق) بأن لم يحضر من يقدم عليه (لا يصلى غيره بعده) وان حضر من له التقدم لكونها بحق أما لو صلى الولى بحضرة السلطان مثلاً أعاد السلطان بما في المجتبه وغيره وفيه حكم صلاة من لا ولاية له كقدم الصلاة أصلاً فيصلى على قبره مالم يتمزق (وان دفن) وأهيل عليه التراب (بغير صلاة) أو بها بلا غسل أو ممن لا ولاية له (صلى على قبره) استحساناً (مالم يقلب على الظن نفسخه) من غير تقدير هو الاصح وظاهره أنه لو شك في نفسخه صلى عليه لكن في النهر عن محمد لا كأنه تقديماً للمانع (ولم تجز) الصلاة (عليها راكبا) ولا قاعدا (بغير عذر) استحساناً (وكرهت تحريماً) وقيل (تنزيهاً في مسجد جماعة هو) أى الميت (فيه) وحده أو مع القوم (واختلف في الخارجة) عن المسجد وحده أو مع بعض القوم (والخيار الكراهة) مطلقاً خلاصة بناء على أن المسجد انما بنى للمكتوبة وتوابعها كثافة وذكر وتدريس علم وهو الموافق لاطلاق حديث أبى داود

من صلى على ميت في المسجد فلا صلاة له (ومن ولد ثقات يغسل ويصلى عليه) ويرث ويورث ويسمى (اذا استهل) بالبناء للفاعل أى وجد منه ما يدل على حياته بعد خروج أكثره حتى لو خرج رأسه فقط وهو يصبح فذبجه رجل فعليه الغرة وان قطع أذنه فخرج حيا فأت فعليه الدية (والا) يستهل (غسل وسمى) عند الثانى وهو الأصح فيفتى به على خلاف ظاهر الرواية اكرا ما لبى آدم كما فى ملتقى البحار وفى النهر عن الظهيرية واذا استبان بعض خلقه غسل وحشر هو المختار (وادرج فى خرقه ودفن ولم يصل عليه) وكذا لا يرث ان انفصل بنفسه (كصبى سبى مع أحد أبويه) لا يصلى عليه لانه تبع له أى فى احكام الدنيا لا العقبى لما صر أنهم خدم أهل الجنة (ولو سبى بدونه) فهو مسلم تبعاً للدار أو للسبى (أو به فأسلم هو أو) أسلم (الصبى وهو عاقل) أى ابن سبع سنين (صلى عليه) لصيرورته مسلماً قالوا ولا ينبغي أن يسئل العامى عن الاسلام بل يذكر عنده حقيقته وما يجب الايمان به ثم يقال له هل أنت مصدق بهذا فاذا قال نعم اكدتفى به ولا يضر توقفه فى جواب ما الايمان ما الاسلام فتح (ويغسل المسلم ويكفن ويدفن قريبه) كعاله (الكافر الاصلى) اما المرتد فيلقى فى حفرة كالكلب (عند الاحتياج) فلو له قريب فالأولى تركه لهم (من غير مراعاة السنة) فيغسله غسل الثوب النجس ويلقيه فى خرقه ويلقيه فى حفرة وليس للكافر غسل قريبه المسلم (واذا حمل الجنازة وضع) ندبا (مقدمها) بكسر الدال وتفتح وكذا المؤخر (على يمينه) عشر خطوات لحديث من حمل جنازة أربعين خطوة كفرت عنه أربعين كبيرة (ثم) وضع (مؤخرها) على يمينه



كذلك (ثم تقدمها على يساره ثم مؤخرها) كذلك فيقع الفراخ خلف الجنائزة فيمشي خلفها وصح أنه عليه السلام حمل جنازة سعد بن معاذ ويكره عندنا حمله بين عمودي السرير بل يرفع كل رجل قائمة باليد لا على العنق كالامتعة ولذا كره حمله على ظهر ودابة (والصبي الرضيع أو القظيم أو فوق ذلك قليلا يحمله واحد على يديه) ولو راكبا (وان كان كبيرا حمل على الجنائزة ويسرع بها بلا خيب) أي عدو سريع ولو به كره (وكره تأخير صلاته ودفنه ليصلي عليه جمع عظيم بعد صلاة الجمعة) إلا اذا خيف فوتها بسبب دفنه قنية (كما كره) لمتبعا (جلوس قبل وضعا) وقيام بعده (ولا يقوم من في المصلي لما اذا رآها) قبل وضعا ولا من مرت عليه هو المخاروم ما ورد فيه منسوخ زيلعي (وندب المشي خلفها) لأنها متبوعة إلا أن يكون خلفها نساء فالنهي امامها احسن اختيار ويكره خروج من تحريما وتزجر النافذة ولا يترك اتباعها لأجلها ولا يمشي عن يمينها ويسارها (ولو مشى امامها جاز) وفيه فضيلة أيضا (و) لكن (ان تباعد عنها أو تقدم الكهل) أو ركب امامها (كره) كما كره فيها رفع صوت بذكر أو قراءة فتح (وحفر قبره) في غير دار (مقدار نصف قائمة) فان زاد فعسن (ويلحد ولا يشق) إلا في أرض رخوة (ولا) يجوز أن (يوضع فيه مضربة) وما روى عن علي بن فضال مشهور لا يؤخذ به ظهريه (ولا بأس باتخاذ تابوت) ولو من حجر أو حديد (له عند الحاجة) كدخلوة الأرض (و) بسن أن (يفرش فيه التراب بمات في سفينة غسل وكفن وصلى عليه وألقى في البحر ان لم يكن قريبا من البر ولا ينبغي أن

يدفن ( الميت ( في الدار ولو ) كان ( صغيرا ) لا اختصاص هذه السنة بالانبياء واقعات (و) يستحب أن ( يدخل من قبل القبلة ) بأن يوضع من جهتها ثم يحمل فيلحد (و) أن ( يقول واضمه بسم الله وبالله وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم ويوجه إليها ) وجوبا وينبغي كونه على شقه الايمن ولا ينبش ليووجه إليها ( وتحمل المقعدة ) للاستئناء عنها ( ويسوى اللبن عليه والقصب لا الآجر ) المطبوخ والخشب لو حوله أما فوقه فلا يكره ابن ملك

❦ فائدة ❦ عدد لبنات لحد النبي عليه السلام تسع بهنسى

( وجاز ) ذلك حوله ( بارض رخوة ) كالتابوت ( ويسجى ) أى يغطى ( قبرها ) ولو نختى ( لا قبره ) الا لمذر كطر ( ويهال التراب عليه وتكره الزيادة عليه ) من التراب لانه بمنزلة البناء ويستحب حثيه من قبل رأسه ثلاثا وجلس ساعة بعد دفنه لدعاء وقراءة بقدر ما ينحرج الزور ويفرق لجه ( ولا بأس برش الماء عليه ) حفظا لثرا به عن الانداس ( ولا يرمع ) للنهي ( ويسنم ) ندبا وفي الظهيرية وجوبا قدر شبر ( ولا يخصص ) للنهي عنه ( ولا يطين ولا يرفع عليه بناء وقيل لا بأس به وهو المختار ) كما في كراهة السراجية وفي جنازها لا بأس بالكتابة ان احتيج إليها حتى لا يذهب الاثر ولا يتمن ( ولا يخرج منه ) بعد اهالة التراب ( الا ) لحق آدمى ك ( أن تكون الارض مغسوبة أو اخذت بشفعة ) ويخير المالك بين اخراجه ومساواته بالارض كما جاز زرعه والبناء عليه اذا بلى وصار ترابا زيلعى ( حامل مات وولدها حي ) يضطرب ( شق بطنها ) من الأيسر ( ويخرج ولدها ) ولو بالمكس وخيف على الأم قطع وأخرج لو ميتا والا لا كما في كراهة الاختيار ولو بلغ مال غيره

ومات هل يشق قولان والأولى نعم فتح

﴿ فروع ﴾ الاتباع أفضل من النوافل لو لقراءة أو جوار أو فيه صلاح معروف \* يندب دفنه في جهة موته وتسجيله وستر موضع غسله فلا يراه الاغسله ومن يمينه وان رأى به ما يكره لم يحز ذكره لحديث اذ كروا عاسن موتاكم وكفوا عن مساوئهم \* ولا بأس بنقله قبل دفنه وبالاعلام بموته وبارئاته بشر أو غيره لكن يكره الافراط في مدحه لا سيما عند جنازته لحديث من تمزى بمزاء الجاهلية وبتعزية أهله وترغيبهم في الصبر وبتأخذ طعام لهم وبالجلوس لها في غير مسجد ثلاثة أيام وأولها أفضلها وتكره بعدها الا لغائب وتكره التعزية ثانيا وعند القبر وعند باب الدار ويقول أعظم الله أجرك وأحسن عزاءك وغفر لمتك وزارة القبور ولو للنساء لحديث كنت نهيتكم عن زيارة القبور ألا فزوروها ويقول السلام عليكم دار قوم مؤمنين وأنا ان شاء الله بكم لاحقون ويقرأ يس وفي الحديث من قرأ الاخلاص أحد عشر مرة ثم وهب أجرها للاموات أعطى من الاجر بمقدار الاموات \* ويحفر قبرا لنفسه وقيل يكره والذي ينبغي أن لا يكره تهيئة نحو الكفن بخلاف القبر \* يكره المشي في طريق ظن أنه عحد حتى اذا لم يصل الى قبره الا بوطء قبر تركه \* لا يكره الدفن ليلا ولا اجلاس القارئ عند القبر وهو المختار \* عظم الذمى محترم \* انما يندب الميت يبكاء أهله اذا أوصى بذلك \* كتب على جهة الميت أو عمامته أو كفته عهد نامه يرجي ان يغفر الله للميت \* أوصى بعضهم ان يكتب في جبهته وصدره بسم الله الرحمن الرحيم ففعل ثم رؤى في المنام فسئل فقال لما وضعت في القبر جاءني ملائكة العذاب فلما رأوا

مكتوبا على جبهتي بسم الله الرحمن الرحيم قالوا أمنت من عذاب الله

### باب الشهيد

فصيل بمعنى مفعول لأنه مشهود له بالجنة أو فاعل لأنه حي عند ربه فهو شاهد (هو كل مكلف مسلم ظاهر) فالحائض ان رأت ثلاثة أيام غسلت والا لا لعدم كونها حائضا ولم يعد عليه السلام غسل حنظلة لحصوله بفعل الملائكة بدليل قصة آدم (قتل ظلما) بنير حق (بجارحة) أي بما يوجب القصاص (ولم يجب بنفس القتل مال) بل قصاص حتى لو وجب المال بعارض كالصلح أو قتل الأب ابنه لا تسقط الشهادة (ولم يرث) فلوارث غسل كما سيجيء (وكذا) يكون شهيدا (لو قتله باغ أو حربي أو قاطع طريق ولو) تسبيا أو (بنير آلة جارحة) فان مقتولهم شهيد بأي آلة قتله لان الأصل فيه شهداء أحد. ولم يكن كلهم قتيل سلاح (أو وجد جريحاً ميتاً في معركتهم) المراد بالجراحة علامة القتل كخروج الدم من عينه أو من أذنه أو حلقه صافياً لا من أنفه أو ذكره أو دبره أو حلقه جامداً (فينزع عنه ما لا يصلح للكفن ويزاد) ان قص ما عليه عن كفن السنة (وينقص) ان زاد (ل) أجل أن (يتم كفته) المسنون (ويصلى عليه بلا غسل ويدفن بدمه ونياحه) لحديث زملوهم بكلومهم (ويغسل من وجد قتيلاً في مصر) أو قرية (فيا) أي في موضع (تجب فيه الدية) ولو في بيت المال كالمقتول في جامع أو شارع (ولم يعلم قاتله) أو علم ولم يجب القصاص فان وجب كان شهيداً كمن قتله اللصوص ليلاً في المصر فانه لا قسامة ولا دية فيه للعلم بان قاتله اللصوص

غاية الامر ان عينه لم تعلم فليحفظ فان الناس عنه غافلون ( لو قتل بعد أو  
 قصاص ) أى يغسل وكذا بتعزير أو اقتراس سبع ( أو جرح وارث ) وذلك  
 ( بأن أكل أو شرب أو نام أو تداوى ) ولو قليلا ( أو أوى خيمة أو مضى  
 عليه وقت صلاة وهو يعقل ) ويقدر على أدائها ( أو قتل من المركة ) وهو  
 يعقل سواء وصل حيا أو مات على الأيدي وكذا لو قام من مكانه الى مكان  
 آخر بدائع ( لا لخوف وطء الخيل أو أوصى بأموال الدنيا أو بأموال الآخرة  
 لا ) يصير مرتئا ( عند محمد وهو الاصح ) جوهره لانه من أحكام الاموات  
 ( أو باع أو اشترى أو تكلم بكلام كثير ) والا فلا وهذا كله اذا كان ( بعد  
 اقتضاء الحرب ولو فيها ) أى فى الحرب ( لا ) يصير مرتئا بشئ مما ذكره وكل  
 ذلك فى الشهيد الكامل والا فالمرتث شهيد الآخرة وكذا الجنب ونحوه ومن  
 قصد العدو فأصاب نفسه والغريق والحريق والغريب والمهدوم عليه والمبطون  
 والمطمون والنفساء والميت ليلة الجمعة وصاحب ذات الجنب ومن مات وهو  
 يطلب العلم وقد عدم السيوطى نحو الثلاثين

### باب الصلاة في الكعبة

فى الباب زياده على الترجمة وهو حسن ( يصح فرض وقيل فيها وفوقها )  
 ولو بلا سترة لأن القبلة عندنا هى الرصبة والهواء الى عنان السماء ( وان  
 كره الثانى ) للنهى وترك التعظيم ( منفردا أو بجماعة وان ) وصليته ( اختلفت  
 وجوههم ) فى التوجه الى الكعبة ( الا اذا جعل قفله الى وجه امامه ) فلا  
 يصح اقتداؤه ( لتقدمه عليه ) ويكره جعل وجهه لوجهه بلا حائل ولو جنبه لم

يكره في أربع ( ويصح لو تحلقوا حولها ولو كان بعضهم أقرب اليها من امامه ان لم يكن في جانبه ) لتأخره حكما ولو وقف مسامتا لركن في جانب الامام وكان أقرب لم أره وينبغي الفساد احتياطا لترجيح جهة الامام وهذه صورته



م  
مؤتم

م  
امام

( وكذا لو اقتدوا من خارجها بامام فيها والباب مفتوح صح ) لأنه كقيامه في المحراب

## كتاب الزكاة

قونها بالصلاة في اثنين وثمانين موضعا في التنزيل دليل على كمال الاتصال بينهما وفرضت في السنة الثانية قبل فرض رمضان ولا تجب على الانبياء اجماعا (هي) لغة الطهارة والتماء وشرعا (تمليك) خرج الاباحة فلو أطم يتيا ناويا الزكاة لا يجزيه الا اذا دفع اليه المضموم كما لو كساه بشرط أن يقل القبض الا اذا حكم عليه بنفقتهم ( جزء مال ) خرج المنفعة فلو أسكن فقيرا داره ستة ناويا لا يجزيه ( عينه الشارع ) وهو ربع عشر نصاب حولي خرج النافلة والفقرة ( من مسلم فقير ) ولو معتوها ( غير هاشمي ولا مولاه ) أي معتقه وهذا معنى قول الكثر تمليك المال أي المهودا خراج شرعا ( مع قطع المنفعة عن المالك من كل وجه ) فلا يدفع لأصله وفرعه ( لله تعالى ) بيان

لاشتراط النية ( وشرط اقتراضها عقل وبلوغ واسلام وحرية ) والعلم به ولو  
حكما ككونه في دارنا ( وسببه ) أى سبب اقتراضها ( ملك نصاب حولى )  
نسبة للحول لحولانه عليه ( تام ) بالرفع صفة ملك خرج مال المكاتب أقول  
انه خرج باشتراط الحرية على ان المطلق ينصرف للكمال ودخل ممالك  
بسبب خيث كمنصوب خلطه اذا كان له غيره منفصل عنه يوفى دينه ( فارغ  
عن دين له مطالب من جهة العباد ) سواء كان لله زكاة وخراج او للعبد  
ولو كفالة أو مؤجلا ولو صدق زوجته المؤجل للفراق ونفقة لزمته بقضاء  
أو رضا بخلاف دين نذر وكفارة وحج لعدم المطالب ولا يمنع الدين وجوب  
عشر وخراج وكفارة ( و ) فارغ ( عن حاجته الاصلية ) لان المشغول بها  
كالمعدوم وفسره ابن ملك بما يدفع عنه الهلاك تحقيقا كشيابه أو تقديرا كدينه  
( نام ولو تقديرا ) بالتقدير على الاستثناء ولو بنائبه ثم فرع على سببه بقوله  
( فلا زكاة على مكاتب ) لعدم الملك التام ولا في كسب مأذون ولا في  
مرهون بعد قبضه ولا فيما اشتراء لتجارة قبل قبضه ( ومديون للعبد بقدر  
دينه ) فيزكى الزائد اذ بلغ نصابا وعروض الدين كالهلاك عند محمد ورجحه  
في البحر ولو له نصب صرف الدين لأيسرها قضاء ولو أجنبنا صرف لأقلها  
زكاة فان استويا كأربعين شاة وخمس ابل خير ( ولا في ثياب البدن ) المحتاج  
اليها لدفع الحر والبرد ابن ملك ( وأثاث المنزل ودور السكنى ونحوها ) وكذا  
الكتب وان لم تكن لاهلها اذا لم تنو للتجارة غير أن الأهل له أخذ الزكاة  
وان ساوت نصبا الا أن تكون غير فقه وحديث وتفسير أو تزيد على  
نسختين منها هو المختار وكذلك آلات المحترفين الا ما يبقى أثر عينه كالمصفر

لذبح الجمل فقيه الزكاة بخلاف ما لا يبق كصابون يساوى نصبا وان حال  
الحول وفي الاشياء الفقيه لا يكون غنيا يكتبه المحتاج اليها الا في دين العباد  
قتبا ع له (ولا في مال مفقود) وجده بعمدتين (وساقط في بحر) استخرجه  
بعدها (ومضروب لا يئنة عليه) فلو له يئنة تجب لما مضى الا في غصب السائمة  
فلا تجب وان كان الناصب مقرا كما في الخاينة (ومدفون بيرة نسي مكانه)  
ثم تذكره وكذا الوديمة عند غير موارفه بخلاف المدفون في حرز واختلف  
في المدفون في كرم وأرض مملوكة (ودين) كان (جصده المديون سنين)  
ولا يئنة له عليه (ثم) صارت له بأن (أقر بعدها عند قوم) وقيده في مصرف  
الخواينة بما اذا حلف عليه عند القاضي أما قبله فجب لما مضى (وما أخذ مصادرة)  
أى ظلما (ثم وصل اليه بعد سنين) لعدم النمو والاصل فيه حديث على لا  
زكاة في مال الضمار وهو ما لا يمكن الاتضاع به مع بقاء الملك (ولو كان الدين على مقر  
ملى أو) على (مصر أو مفلس) أى محكوم بأفلاسه (أو) على (جاعد عليه  
يئنة) وعن محمد لا زكاة وهو الصحيح ذكره ابن ملك وغيره لان البيئنة قد  
لا تقبل (أو علم به قاض) سيجى ان المفتى به عدم القضاء بعلم القاضي (فوصل  
الى ملكه لزوم زكاة ما مضى) وسنفضل الدين في زكاة المال (وسبب لزوم  
أدائها توجه الخطاب) يعنى قوله تعالى آتوا الزكاة (وشرطه) أى شرط  
اقتراض أدائها (حولان الحول) وهو في ملكه (ونوعية المال كالدرهم والدينار)  
لتعينها للتجارة بأصل الخلقة فتلزم الزكاة كيفما أمسكها ولو للنفقة  
(أو للزوم) بقيدتها الآتى (أو نية التجارة) في المروض اما صريحا ولا بد  
من مقارنتها لمقتضى التجارة كما سيجى أو دلالة بأن يشتري عيناً بمرض التجارة



او يؤا جرداره التي للتجارة بعرض فتصير للتجارة بلا نية صريحا واستثنوا من اشتراط النية ما يشتره المضارب فانه يكون للتجارة مطلقا لانه لا يملك بالمالا غيرها ولا تصح نية التجارة فيما خرج من أرضه المشربة أو الخراجية أو المستأجرة أو المستعمارة لثلا يجتمع الحقتان ( و شرط صحة أدائها نية مقارنة له ) أى للأداء ( ولو ) كانت المقارنة ( حكما ) كما لو دفع بلا نية ثم نوى والمال قائم في يد الفقير أو نوى عند الدفع للوكيل ثم دفع الوكيل بلا نية أو دفعها لذى يدفعها للفقراء جازلأن المعتبر نية الأمر ولذا لو قال هذا تطوع أو عن كفارتي ثم نواه عن الزكاة قبل دفع الوكيل صح ولو خلط زكاة موكله ضمن وكان متبرعا الا اذا وكله الفقراء وللوكيل أن يدفع لولده الفقير وزوجته لانفسه الا اذا قال ربها ضمنها حيث شئت ولو تصدق بدراهم نفسه اجزا أن كان على نية الرجوع وكانت دراهم الموكل قائمة ( أو ) مقارنة ( بزل ما وجب ) كله أو بعضه ولا يخرج عن العمدة بالزل بل بالأداء للفقراء ( أو تصدق ب كله ) الا اذا نوى نذرا أو واجبا آخر فيصح ويضمن الزكاة ولو تصدق ببعضه لا تسقط حصته عند الثاني خلافا للثالث واطلقه فم المين والدين حتى لو أبرأ الفقير عن النصاب صح ( وسقط عنه ) واعلم أن أداء الدين عن الدين والمين عن المين وعن الدين يجوز وأداء الدين عن المين وعن دين سيقبض لا يجوز وحيلة الجواز أن يعطى مديونه الفقير زكاته ثم ياخذها عن دينه ولو امتنع المديون مديده وأخذها لكونه ظفر بمنس حقه فان مائه وفه للقاضي وحيلة التكفين بها التصديق على فقير

ثم هو يكفن فيكون الثواب لهما وكذا في تمير المسجد وتماه في حيل الأشياء (واقتراضها عمرى) أى على التراخي وصحة الباقي وغيره (وقيل فورى) أى واجب على الفور (وعليه الفتوى) كما في شرح الوهبانية (فيأثم بتأخيرها) بلا عذر (وترد شهادته) لأن الأمر بالصرف إلى الفقير معه قرينة الفور وهي أنه لدفع حاجته وهي ممجلة فمتى لم تجب على الفور لم يحصل المقصود من الإيجاب على وجه التمام وتماه في الفتح (لا يبق للتجارة ما) أى عبد مثلاً (اشتراه لها فنوى) بعد ذلك (خدمته ثم) ما نواه للخدمة (لا يصير للتجارة وان نواه لها ما لم ييمه) يجنس ما فيه الزكاة والفرق أن التجارة عمل فلا تتم بمجرد النية بخلاف الأول فإنه ترك العمل فتم بها (وما اشتراه لها) أى للتجارة (كان لها) لمقارنة النية لعقد التجارة (لا ما ورثه ونواه لها) لعدم العقد إلا إذا تصرف فيه أى ناوياً فتجب الزكاة لاقران النية بالعمل (الا الذهب والفضة) والسائمة لما في الخانية لو ورث سائمة لزمه زكاتها بعد حول نواه أولاً (وما ملكه بصنعه كبية أو وصية أو نكاح أو خلع أو صلح عن قود) قيد بالقود لأن العبد للتجارة إذا قتله عبد خطأ ودفع به كان المدفوع للتجارة خانية وكذا كل ما تويض به مال التجارة فإنه يكون لها بلانية كما مر (ونواه لها كان له عند الثاني والاصح) أنه (لا) يكون لها بحر عن البدائع وفي أول الأشباه ولو قارنت النية ما ليس بدل مال بمال لا تصح على الصحيح (لا زكاة في اللآلىء والجواهر) وإن ساوت ألفاً اتفاقاً (الا أن تكون للتجارة) والاصل أن ما عدا الحجرين والسوائيم إنما يزكى بنية التجارة بشرط عدم المانع المؤدى إلى التثني وشرط مقارنتها لعقد التجارة وهو كسب

المال بالمال بمقد شراء أو اجارة أو استقراض ولو نوى التجارة بمد العقد أو اشترى شيئا للقيمة ناويا انه ان وجد ربحا باعه لازكاة عليه كما لو نوى التجارة فيما خرج من ارضه كما مر وكما لو شري أرضا خراجية ناويا التجارة أو عشيرة وزرعها أو بذرا للتجارة وزرعه لا يكون للتجارة لقيام المانع

### باب السائمة

(هي) الراعية وشرعا (المكتفية بالرعى المباح) ذكره الشافعي (في أكثر العام لقصد الدر والنسل) ذكره الزيلعي وزاد في المحيط (والزيادة والسمن) ليم الذكور فقط لكن في البدائع لو أسامها للحمل فلا زكاة فيها كما لو أسامها للحمل والركوب ولو للتجارة ففيها زكاة التجارة ولعلمهم تركوا ذلك لتصريحهم بالحكمين (فلو علفها نصفه لا تكون سائمة) فلا زكاة فيها للشك في الموجب (ويبطل حول زكاة التجارة بحملها للسوم) لأن زكاة السوائم وزكاة التجارة مختلفان قدرا وسببا فلا يبنى حول أحدهما على الآخر (فلو اشترى لها) أي للتجارة (ثم جعلها سائمة اعتبر) أول (الحول من وقت الجمل) للسوم كما لو باع السائمة في وسط الحول أو قبله بيوم بجنسها أو بغير جنسها أو بنقد ولا تقدر عنده أو بعروض ونوى بها التجارة فإنه يستقبل حول آخر جوهره وفيها ليس في سوائم الوقف والخليل المسبلة زكاة لعدم المالك ولا في المواشي المعنى ولا مقطوعة القوائم لأنها ليست سائمة.

## باب نصاب الابل

بكسر الباء وتسكن مؤنثة لا واحد لها من لفظها والنسبة اليها ايلي  
بفتح الباء سميت به لانها تبول على أفضاذاها (خمس فيؤخذ من كل خمس)  
منها (الى خمس وعشرين بخت) جمع بختو، وهو ماله سنامان منسوب الى  
بختنصر لانه أول من جمع بين العربي والمجى فولد منها ولد فسمى بختيا  
(او عراب شاة) وما بين النصاين عفو (وفيها) أى الخمس وعشرين (بنت  
مخاض وهى التى طمنت فى) السنة (الثانية) سميت به لان امها غالبا تكون  
مخاضا اى حاملا بأخري (وفى ست وثلاثين) الى خمس وأربعين (بنت  
لبون وهى التى طمنت فى الثالثة) لان امها تكون ذات لبن لأخرى غالبا  
(وفى ست وأربعين) الى ستين (حقه) بالكسر (وهى التى طمنت فى  
الرابعة) وحق ركوبها (وفى احدى وستين) الى خمس وسبعين (جذعة)  
بفتح الذال المعجمة (وهى التى طمنت فى الخامسة) لانها تجذع أى تقلم  
اسنان اللبن (وفى ست وسبعين) الى تسعين (بنتا لبون وفى احدى وتسعين  
حققان الى مائة وعشرين) كذا كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم وابى  
بكر رضى الله عنه (ثم تستأنف الفريضة) عندنا (فيؤخذ فى كل خمس  
شاة) مع الحقتين (ثم فى كل مائة وخمس وأربعين بنت مخاض وحققان  
ثم فى كل مائة وخمسين ثلاث حقائق ثم تستأنف الفريضة) بعد المائة والحسين  
(فى كل خمس شاة) مع الثلاث حقائق (ثم فى كل خمس وعشرين بنت  
مخاض) مع الحقائق (ثم فى ست وثلاثين بنت لبون) معهن (ثم فى مائة

وست وتسعين أربع حقا إلى مائتين ثم تستأنف الفريضة (بعد المائتين)  
 (أبدا كما تستأنف في الخمسين التي بعد المائة والخمسين) حتى يجب في كل  
 خمسين حقة ولا تجزئ ذكور الإبل إلا بالقيمة للأنثى بخلاف البقر والغنم  
 فإن المالك يخير

### باب زكاة البقر

من البقر بالسكون وهو الشق سمي به لأنه يشق الأرض كالثور لأنه  
 يثير الأرض ومفرده بقرة والتاء للوحدة (نصاب البقر والجاموس) ولو  
 متولدا من وحش وأهلية بخلاف عكسه ووحشى بقر وغنم وغيرها فانه  
 لا يمد في النصاب (ثلاثون سائمة) غير مشتركة (وفيها بيع) لأنه يتبع أمه  
 (ذو سنة) كاملة (أو تبعة) أثناء (وفي أربعين مسن ذو سنتين أو مسنة  
 وفيما زاد) على الأربعين (بحسابه) في ظاهر الرواية عن الإمام وعنه لا شيء  
 فيما زاد (إلى ستين) ففيها ضئف مائة ثلاثين (وهو قولها والثلاثة وعليه  
 الفتوى) بحر عن النبايع وتصحيح القدوري (ثم في كل ثلاثين بيع وفي كل  
 أربعين مسنة) إلا إذا تداخلا كانتا وعشرين فيخير بين أربع أتبعة وثلاث  
 مسنات وهكذا

### باب زكاة الغنم

مشتق من الغنمية لأنه ليس لها آلة الدفاع فكانت غنمية لكل طالب  
 (نصاب الغنم ضئانا أو معزا) فانهما سواء في تكميل النصاب والاضحية

والبالا في أداء الواجب والأيمان (أرسمون وفيها شاة) تم الذكور والاناث  
(وفي مائة واحد عشر شاتل وفي مائتين واحدة ثلاث شياه  
وفي اربعمائة أربع شياه) وما بينهما عفو (ثم) بمد بلوغها اربعمائة (في كل  
مائة شاة) الى غير نهاية (ويؤخذ في زكاتها) أي الغنم (الثني) من الضأن  
والمز (وهو ماتم له سنة) لا الجذع (الا بالقيمة) وهو ما أتى عليه أكثرها  
على الظاهر وعنه جواز الجذع من الضأن وهو قولها والدليل يرجعه ذكره  
الكامل والثني من البقر ابن سنتين ومن الابل ابن خمس والجذع من البقر  
ابن سنة ومن الابل ابن أربع (ولا شيء في خيل) سائمة عندهما وعليه  
الفتوى خانية وغيرها ثم عند الامام هل لها نصاب مقدر الاصح لا لعدم  
النقل بالتقدير (و) لا في (بغال وحمر) سائمة اجماعا (ليست للتجارة) فلو  
لها فلا كلام لانها من العروض (و) لا في (عوامل وعلوفة) ما لم تكن  
العلوفة للتجارة (و) لا في (حمل) بفتحين ولد الشاة (وفصيل) ولد الناقة  
(وعجول) بوزن سنور ولد البقرة وصورته أن يموت كل الكبار ويتم الحول  
على أولادها الصغار (الا تبعا للكبير) ولو واحدا ويجب ذلك الواحد ولو  
ناقصا فلو جيدا يلزم الوسط وهلاكه يسقطها ولو تعدد الواجب وجب الكبار  
فقط ولا يكمل من الصغار خلافا للثاني (و) لا في (عفو) وهو ما بين النصب  
في كل الاموال وخصاه بالسوانم (و) لا في (هالك بمد وجوبها) ومنع الساعي  
في الاصح لتعلقها بالعين لا بالذمة وان هلك بمضه سقط حظه ويصرف الهالك  
الى العفو أو لا ثم الى نصاب يليه ثم وثم (بخلاف المستهلك) بمد الحول لوجود  
التمدي ومنه مال وجب سها عن الملق أو الماء حتى هلكتم فيمضن بدائع. والتوى

بعد القرض والاعارة واستبدال مال التجارة بمال التجارة هلاك وبغير مال  
التجارة والسائئة بالسائئة استهلاك ( وجاز دفع القيمة في زكاة وعشر وخراج  
وفطرة ونذر وكفارة غير الاعناق ) وتعتبر القيمة يوم الوجوب وقالوا يوم الأداء  
وفي السوائيم يوم الأداء اجماعا وهو الاصح ويقوم في البلد الذي المال فيه ولو  
في مفازة ففي أقرب الامصار اليه فتح ( والمصدق ) لا ( يأخذ ) الا (الوسط)  
وهو أعلى الأدنى وأدنى الأعلى ولو كله جيدا فحيد ( وان لم يجد ) المصدق  
وكذا ان وجد فالقيد اتفاق ( ما وجب من ) ذات ( سن دفع ) المالك ( الادنى  
مع الفضل ) جبر على الساعي لانه دفع بالقيمة (أو) دفع ( الا على ورد الفضل )  
بلا جبر لانه شراء فيشترط فيه الرضا هو الصحيح سراج (أو) دفع ( القيمة )  
ولو دفع ثلاث شياء سمان عن أربع وسط جاز ( والمستفاد ) ولو بهبة أو ارث  
( وسط الحول يضم الى نصاب من جنسه ) فيزكيه بحول الاصل ولو أدي  
زكاة تقده ثم اشترى به سائئة لا تضم ولو له نصابان مما لم يضم أحدهما كسمن  
سائئة مزكاة وألف درهم وورث ألفا ضمت الى أقربهما حولا ويرجع كل يضم الى أصله  
( أخذ البغاة ) والسلاطين الجائرة ( زكاة ) الاموال الظاهرة ك ( السوائيم والعشر  
والخراج لا اعادة على اربابها ان صرف ) المأخوذ ( في محله ) الآتي ذكره  
( والا ) يصرف فيه ( فعليهم ) فيما بينهم وبين الله ( اعادة غير الخراج ) لانهم  
مصارفهم واختلف في الاموال الباطنة في الولولجية وشرح الوهبانية المفتى  
به عدم الاجزاء وفي المبسوط الأصح الصحة اذا نوى بالدفع لظلمة زماننا  
الصدقة عليهم لانهم بما عليهم من التبعات فقراء حتى أفنى أمير بلغ بالصيام  
لكفارة عن يمينه ولو أخذها الساعي جبر لم تقع زكاة لكونها بلا اختيار

ولكن يجبر بالحبس ليؤدى بنفسه لأن الاكراه لا ينافى الاختيار وفي  
التجنيس المفتى به سقوطها في الاموال الظاهرة لا الباطنة (ولو خلط السلطان  
المال المفصوب بماله ملكه فتجب الزكاة فيه ويورث عنه) لان الخلط استهلاك اذا لم  
يمكن تمييزه عند أبي حنيفة وقوله أرفق اذ فلما يخلو مال عن غصب وهذا اذا  
كان له مال غير ما استهلكه بالخلط منفصل عنه يوفى دينه والا فلا زكاة كما لو كان  
الكل خبيثا كما في النهر عن الحواشي السعدية وفي شرح الوهبانية عن البزازية  
انما يكفر اذا تصدق بالحرام القطعي أما اذا أخذ من انسان مائة ومن آخر  
مائة وخلطهما ثم تصدق لا يكفر لانه ليس بحرام بعينه بالقطع لاستهلاكهم  
بالخلط (ولو عجل ذو نصاب) زكاته (لستين أو لنصب صبح) لوجود السبب  
وكذا لو عجل عشر زرعه أو غمره بعد الخروج قبل الادراك واختلف فيه  
قبل الثبات وخروج الثمرة والأظهر الجواز وكذا لو عجل خراج رأسه وتمامه  
في النهر (وان) وصليّة (أيسر الفقير قبل تمام الحول أو مات أو ارتدو)  
ذلك لأن (المعتبر كونه مصرفا وقت الصرف اليه) لا بعده ولو غرس في  
أرض الخراج كرم فما لم يتم الكرم كان عليه خراج الزرع بجمع الفتاوى (ولا  
ثمى في مال صبي تظلي) بفتح اللام وتكسر نسبة لبنى تغلب بكسر ها قوم  
من نصارى العرب (وعلى المرأة ما على الرجل منهم) لان الصلح وقع منهم كذلك  
(ويؤخذ) في زكاة السائمة (الوسط) لا الحرم ولا الكرائم (ولا تؤخذ من تركته  
بنير وصية) لفقد شرطها وهو النية (وان أوصى بها اعتبر من الثلث) الا أن يميز  
الورثة (وحولها) أى الزكاة (قرى) بحر عن القنية (لا شمسي) وسيجيء الفرق  
في المنين (شك أنه أدى أى الزكاة أو لا يؤديها) لان وقتها العمر أشباه



## باب زكاة المال

أل فيه للمهود في حديث هاتواربع عشر أموالكم فانه الزاد به غير الشائكة. لأن زكاتها غير مقدرة به (نصاب الذهب عشرون مثقالا والفضة مائتا درهم كل عشرة) دراهم (وزن سبعة مثاقيل) والدينار عشرون قيراطا والدينار أربع عشرة قيراطا والقيراط خمس شعيرات فيكون الدرهم الشرعي سبعين شعيرة والمثقال مائة شعيرة فهو درهم وثلاثة أسباع درهم وقيل يفتى في كل بلد بوزنهم وسنحقيقه في متفرقات البيوع (والمعتبر وزنها أداء وجوبا) فلا قيمتهما (واللازم) مبتدأ (في مضروب كل) منهما (ومعموله ولو تبرأ أو حليا مطلقا) مباح الاستعمال أولا ولو للتجمل والتفقه لا نهما خلقا أثاما فيزكيها كيف كانا (و) في (عرض تجارة قيمته نصاب) الجملة صفة عرض وهو هنا ما ليس بنقد وأما عدم صحة النية في نحو الأرض الخراجية فليقيم المانع كما قدمنا لا لأن الأرض ليست من المرض فتنبه (من ذهب أو ووق) أى فضة مضروبة فأفاد أن التقويم إنما يكون بالمسكوك عملا بالمعرف (مقوما بأحدهما) ان استويا فلو أحدهما أروج تعين التقويم به ولو بلغ بأحدهما نصابا دون الآخر تعين ما يبلغ به ولو بلغ بأحدهما نصابا وخمسا وبالأخر أقل قومه بالانفع للفقير سراج (ربيع عشر) خبر قوله اللازم (وفي كل خمس) بضم الخاء (بحسابه) فنى كل أربعين درهما درهم وفي كل أربعة مثاقيل قيراطان وما بين الخمس إلى الخمس عفو وقالا ما زاد بحسابه وهى مسئلة الكسود (ونائب

الفضة والذهب فضة وذهب وما غلب غشه ( يقوّم ) كالعروض  
ويشترط فيه النية الا اذا كان يخلص منه ما يبلغ نصابا أو أقل وعنده ما يتم  
به أو كانت أثمانا رابحة وبلغت نصابا من أدنى قد تجب زكاته فتجب والا  
فلا ( واختاف في ) النش ( المساوي ) والمختار لرومهما احتياطا ( خائفة ولذا  
لاتباع الاوزنا وأما الذهب المخلوط بفضة فان غلب الذهب فذهب والا فان  
بلغ الذهب أو الفضة نصابه وجبت ( وشرط كمال النصاب ) ولو سائمة ( في  
طرفي الحول ) في الابتداء ، للانقضاء وفي الانتهاء للوجوب ( فلا يضر نقصانه  
بينهما ) فلو هلك كله بطل الحول وأما الدين فلا يقطع ولو مسترقا ( وقيمة  
العرض ) للتجارة ( تضم الى الثمين ) لأن الكل للتجارة وضما وجعلا ( و  
يضم ( الذهب الى الفضة ) وعكسه بجامع الثمنية ( قيمة ) وقالا بالاجزاء فلو  
له مائة درهم وعشرة دنانير قيمتها مائة وأربعون تجب ستة عنده وخمسة  
عندهما فافهم ( ولا تجب ) الزكاة عندنا ( في نصاب ) مشترك ( من سائمة )  
ومال تجارة ( وان صحت الخلطة فيه ) باتحاد اسباب الاسامة التسعة التي  
يجمعها أوص من يشفع وبيانه في شروح الجمع وان تعدد النصاب تجب  
اجماعا وتراجمان بالحصص وبيانه في الحاوي فان بلغ نصيب احدهما نصابا  
زكاه دون الآخر ولو بينه وبين ثمانية رجلا ثمانون شاة لاشئ عليه لانه  
مما لا يقسم خلافا للثاني سراج ( و ) اعلم ان الديون عند الامام ثلاثة قوى  
ومتوسط وضعيف ( تجب ) زكاتها اذا تم نصابا وحال الحول لكن لا فورا  
بل ( عند قبض أربعين درهما من الدين ) القوي ( كقرض وبذل مال تجارة )  
فكلما قبض أربعين درهما يلزمه درهم ( و ) عند قبض ( مائتين منه لغيرها )

أى من بدل مال لنير تجارة وهو المتوسط كضمن سائمة وعييد خدمة ونحوهما  
 مما هو مشغول بمجواجه الاصلية كطعام وشراب وأملاكه ويعتبر ماضى من  
 الحول قبل القبض فى الاصح ومثله مال وورث دينا على رجل (و) عند قبض  
 (مائين مع حولان الحول بعده) أى بعد القبض (من) دين ضعيف وهو  
 (بدل غير مال) كهر ودية وبدل كتابة وخلع الا اذا كان عنده ما يضم الى  
 الدين الضعيف كما سر ولو أبرأ رب الدين المديون بعد الحول فلا زكاة سواء  
 كان الدين قويا أو لا خانية وقيدته فى المحيط بالمعسر أما المولود فهو استهلاك  
 فليحفظ بحر قال فى التهر وهذا ظاهر فى أنه قبيد للاطلاق وهو غير صحيح  
 فى الضعيف كما لا يخفى (ويجب عليها) أى المرأة (زكاة نصف مهر) من قد  
 (مردود بعد) مضى (الحول من ألف) كانت (قبضته مهرا) ثم ردت  
 النصف (لطلاق قبل الدخول) فتزكى الكل لما قرر أن النقود لا تتعين  
 فى المقود والفسوخ (وتسقط) الزكاة (عن) موهوب له فى) نصاب  
 (مرجوع) فيه (مطلقا) سواء رجع بقضاء أو غيره (بعد الحول) لورود  
 الاستحقاق على عين الموهوب ولذا لا رجوع بعد هلاكه قيد به لأنه لا زكاة  
 على الواهب اتفاقا لعدم الملك وهى من الحيل ومنها أن يهبه لطفله قبل التمام يوم

### باب العاشى

قيل هذا من تسمية الشيء باسم بعض احواله ولا حاجة اليه بل العشر  
 علم لما يأخذه العاشر مطلقا ذكره سمدى أى علم جنس (هو حر مسلم)  
 بهذا يعلم حرمة تولية اليهود على الاعمال (غير هاشمى) لما فيه من شبهة

الزكاة (تأخر على الحماية) من اللصوص والقطاع لان الجباية بالحماية (نصبه  
الامام على الطريق) للمسافرين خرج الساعي فانه الذي يسعى في القبائل  
ليأخذ صدقة المواشي في أماكنها (ليأخذ الصدقات) تغليبا للعبادة على غيرها  
(من التجار) بوزن قنبار (المارين بأموالهم) الظاهرة والباطنة (عليه) وما ورد  
من ضم القشار محمول على الآخذ ظاهرا (فن أنكر تمام الحول أو قال) لم أنو التجارة  
أو (على دين) محيط أو متقص للنصاب لان ما يأخذ زكاة معراج وهو الحق  
بحق ولذا أطلقه المصنف (أو) قال (أدبت الى عاشر آخر وكان) عاشر آخر  
محقق (أو) قال (أدبت الى الفقراء في مصر) لا بعد الخروج لما يأتي (وحلف  
صديق) في الكل بلا اخراج براءة في الاصح لا اشتباه الخط حتى لو أتى بها على  
خلاف اسم ذلك العاشر وحلف صديق وعدت عدما ولو ظهر كذبه بعد سنين  
أخذت منه (الا في السوائم والاموال الباطنة بعد اخراجها من البلد) لانها  
بلا اخراج التحقت بالاموال الظاهرة فكان الاخذ فيها للامام فيكون هو الزكاة  
والاول ينقلب قنلا ويأخذها منه بقوله لقول عمر لا تنبشوا على الناس متاعهم  
لكنه يحلفه اذا اتهم (وكل ما صدق فيه مسلم) مما مر (صدق فيه ذمي) لأن  
لم ما ثا (الا في قوله أدبت أنا الى فقير) لعدم ولاية ذلك (لا) يصدق (حربي)  
في شيء (الا في أم ولده) وقوله لغلام يولد مثله لثله هذا ولدى لفقد المالية فان  
لم يولد عتق عليه وعشر لانه أقر بالعتق فلا يصدق في حق غيره (و) (الا في  
(قوله أدبت الى عاشر آخر وثمة عاشر) آخر كذا يؤدي الى استئصال المال  
جزم به مثلا خسر وذكره الرطبي فيما للزوجي بلفظ ينبغي كذا قوله المصنف  
عن البحر لئلا يجرم في العناية والغاية بعدم تصديقه ورجحه في التمهيد (وأخذ

منا وبيع عشر ومن الذي) سواء كان تغلبا أو لم يكن كما في البرجندی من  
الطيرية (ضعفه ومن الحربى عشر) بذلك أمر عمر (بشرط كون المال)  
لكل واحد (نصا) لأن ما دونه عفو (و) بشرط. (جهلنا) قدر (ما أخذوا  
منا فان علم أخذ مثله) مجازاة (الا اذا اخذوا الكل فلا تأخذوه) بل ترك  
له ما يظله ما منته ابقاء للأمان (ولا تأخذ منهم شيئا اذا لم يبلغ ما لهم نصا)  
وان أخذوا منّا فى الأصح لانه ظلم ولا متابعة عليه (أو لم يأخذوا منا)  
ليستروا عليه ولأنّا أحق بالمكارم (ولا يؤخذ) العشر (من مال صبي حربى  
الا أن يكونوا يأخذون من أموال صبياننا) أشياء كما فى كافى الحاكم (أخذ من  
الحربى مرة لا يؤخذ منه ثانيا فى تلك السنة الا اذا عاد الى دار الحرب)  
لعدم جواز الاخذ بلا تجديد حول أو عهد (ولو مر الحربى بعاشرو لم يعلم  
به) العاشر (حتى دخل) دار الحرب (ثم خرج) ثانيا (لم يمشردنا مضى)  
لسقوطه باقطاع الولاية (بخلاف المسلم والذي) لعدم المسقط ذكره الزيلعى  
(ويؤخذ نصف عشر من قيمة خمر) وجلود ميتة (كافر) كذا أقر المصنف متته  
فى شرحه لو (للتجارة) وبلغ نصا ويؤخذ عشر القيمة من حربى بلانية تجارة  
ولا يؤخذ من المسلم شئ اتفاقا (لا) يؤخذ (من خنزيره) مطلقا لانه قيمى فأخذ  
قيمه كميته بخلاف الشفعة لانه لو لم يأخذ الشفع بقيمة الخنزير يبطل حقه أصلا  
فيتضرر ومواضع الضرورة مستثناة ذكره سعدى (و) لا يؤخذ أيضا من  
(مال فى بيته) مطلقا (و) لا من مال (بضاعة) الا أن تكون لحربى ولا  
من مال مضاربة الا أن يربح المضارب فيمشر نصيبه ان بلغ نصا (و) لا  
من (كسب مأذون مديون بن) دين (محيط) بماله وزقبة (أو) مأذون غير

مديون لكن ( ليس معه مولاة ) على الصحيح في الثلاثة لعدم مالهم ولذا لا يؤخذ المشر من الوصى اذا قال هذا مال اليتيم ولا من عبد ومكاتب (مر) على عاشر الخوارج فمشره ثم مر على عاشر أهل العدل أخذ منه ثانيا لتقصيره بمروءه بهم بخلاف ما لو غلبوا على بلد

﴿ فرع ﴾ مر بنصاب رطاب للتجارة كبطيخ ونحوه لا يشره عند الامام الا اذا كان عند العاشر فقراء فيأخذ ليدفع لهم نهر بحثا

### باب الركاكاز

المحقوه بالزكاة لكونه من الوظائف المالية ( هو ) لفة من الركاكازى  
الاثبات بمعنى المركز وشرا ( مال ) مركزوز ( تحت أرض ) أهم ( من ) كون  
واكره الخالق أو المخلوق فلذا قال ( معدن خلقي ) خلقه الله تعالى ( و ) من  
( كنز ) أى مال ( مدفون ) دفنه الكفار لانه الذى يخمس ( وجد مسلم أو  
ذمى ) ولو قنا صغيرا أنى ( معدن تقد و ) نحو ( حديد ) وهو كل جامد  
ينطبع بالنار ومنه الزبيق فخرج المائع كنفط وقار وغير المنطبع كعادن الاحجار  
( فى أرض خراجية أو عشرية ) خرج الدار لا المفاضة لدخولها بالاولى ( خمس )  
عقفا أى أخذ خمسة لحديث وفى الركاكاز الخمس وهو يعم المعدن كما مر ( وباقية  
لمالكها ان ملكت والا ) كجبل ومفاضة ( فلواجد و ) المعدن ( لا شئ ) فيه  
( ان وجدته فى داره ) وحائوته ( وأرضه ) فى رواية الاصل واختارها فى الكنز  
( اولا شئ ) فى ياقوت وزمرد و فيروزج ) ونحوها ( وجدت فى جبل ) أى  
فى معادنها ( ولو ) وجدت ( دفين الجاهلية ) أى كنزا ( خمس ) لكونه غنيمة

والحاصل أن الكنز يخمس كيف كان والمدن أن كان ينطبع (و) لافي (لؤلؤ) هو مطر الربيع (وعنبر) حشيش يطلع في البحر أو خثى دابة (وكذا جميع ما يستخرج من البحر من حلية) ولو ذهباً كان كنزاً في قعر البحر لأنه لم يرد عليه القهر فلم يكن غنيمة (وما عليه سمة الاسلام من الكنوز) تقدراً أو غيره (فلقطة) سيحى، حكمها (وما عليه سمة الكفر خمس وباقية للمالك أول الفتح) أو لوارثه لو حيا والا فليت المال على الواجهة وهذا (أن ملكت أرضه والا فللواجد) ولو ذمياً قنناً صغيراً أنى لأنهم من أهل الغنيمة (خلا حربى مستأمن) فإنه يسترد منه ما أخذ (الا اذا عمل) في المفاوز (بأذن الامام على شرط فله المشروط) ولو عمل رجلاً في طلب الركاز فهو للواجد وان كانا أجيرين فهو للمستأجر (وان خلا عنها) أى العلامة (أو اشتبه الضرب فهو جاهلى على) ظاهر (المذهب) ذكره الزيلعى لأنه الغالب وقيل كاللقطة (ولا يخمس ركاز) معدناً كان أو كنزاً (وجد فى) صحراء (دار الحرب) بل كله للواجد ولو مستأمناً لأنه كالتلصص (و) لذا (لو دخله جماعة ذوو منعة وظفروا بشيء من كنوزهم) ومعدنهم (خمس) لكونه غنيمة (وان وجدته) أى الركاز (مستأمن فى أرض مملوكة) لبعضهم (رده الى مالكه) تحرزاعن القدر (فان) لم يرد (و) أخرجه منها ملكه ملكاً خيئاً) فسيبيله التصديق به فلو باعه صحح لقيام ملكه لكن لا يطيب للمشتري (ولو وجدته) أى الركاز (غيره) أى غير مستأمن (فيها) أى فى أرض مملوكة لم يحل له (فلا يرد ولا يخمس) لما مر بلا فرق بين متاع وغيره وما فى النفاية من أن ركاز متاع أرض لم يملك يخمس سهواً الا أن يحمل على متاعهم الموجود فى أرضنا

﴿يُفْرِع﴾ للواجد. صرف الخمس لنفسه وأصله وفروعه وأجنبي  
بشرط قهرهم

### باب العشى

(يجب) العشر (في عسل) وإن قل (أرض غير الخراج) ولو غير  
عشرية كجبل ومفازة بخلاف الخراجية لثلاثي مجتمع العشر والخراج (و) كذا  
(يجب) العشر (في ثمرة جبل أو مفازة إن حماه الامام) لانه مال مقصود  
لا ان لم يحمه لانه كالصيد. (و) يجب (في مسقى سماء) أى مطر (وسيع)  
كنهر (بلا شرط نصاب) راجع للكلى (و) بلا شرط (بقاء) وحولان  
حول لان فيه معنى المؤنة ولذا كان للامام أخذه جبراً ويؤخذ من التركة  
ويجب مع الدين وفي أرض صغير ومجنون ومكاتب ومأذون ووقف وتسميته  
زكاة مجاز (الإيفاء) ما لا يقصد به استغلال الارض (نحو حطب وقصب)  
فارسي (وحشيش) وتبن وسعف وصمغ وقطران وخطمي وأشتان وشجر  
قطن وباذنجان وبزر بطيخ وقتاء وأدوية كحلبة وشوزنر حتى لو أشغل أرضه  
بها يجب العشر (و) يجب (نصفه في مسقى غرب) أى دلو كبير (ودالية)  
أى دولا ب لكثرة المؤنة وفي كتب الشافعية أو سقاء بماء اشتراه وقواعدنا  
لا تأباه ولو سقى سيجاً وبآلة اعتبر الغالب ولو استويا فنصفه وقيل ثلاثة  
أرباعه (بلا رفع مؤن) أى كلف (الزرع) وبلا اخراج البذر لتصريحهم  
بالعشر في كل الخارج (و) يجب (ضعفه في أرض عشرية لتبلي مطلقاً وإن)  
كان طفلاً أو بانيئاً أو (أسلم أو ابتاعها من مسلم أو ابتاعها منه مسلم أو ذمى)



لأن التضعيف كالتخراج فلا يتبدل (واخذ الخارج من ذى) غير تغلي  
(اشترى) أرضاً (عشرية من مسلم) وقبضها منه للتنافي (و) أخذ (المشر من  
مسلم أخذها منه) من الذى (بشفعة) لتحول الصفقة اليه (أو ردت عليه  
لفساد البيع) أو بخيار شرطاً أو رؤية مطلقاً أو عيب بقضاء ولو بغيره بقيت  
خراجية لانه اقالة لا فسخ (وأخذ خراج من دار جعلت بستانا) أو  
مزرعة (ان) كانت (لدى) مطلقاً (أو لمسلم) وقد (سقاها بمائه) لرضاه  
به (و) أخذ (عشر ان سقاها) المسلم (بمائه) أو بهما لانه اليق به (ولا  
شئ في) دار (و مقبرة) ولولدى (و) لاؤ (عين قير) أى زفت (وقط)  
دهن يعلو الماء (مطلقاً) أى في أرض عشر أو خراج (و) لكن (في حريمها  
الصالح للزراعة من أرض الخراج خراج) لافيها التعلق الخراج بالتمكن من  
الزراعة وأما المشر فيجب في حريمها المشرى ان زرعه والا لا تعلقه بالخارج  
(ويؤخذ) العشر عند الامام (عند ظهور الثمرة) وبدون صلاحها برهان  
وشرط في النهر أمن فسادها (ولا يحل لصاحب أرض) خراجية (أكل غلتها  
قبل أداء خراجها) ولا يأكل من طعام المشر حتى يؤدي المشر وان أكل  
ضمن عشره مجمع الفتاوى وللإمام حبس الخارج للخراج ومن منع الخراج سنين  
لا يؤخذ لما مضى عند أبى حنيفة خانية (و) فيها (من عليه عشر أو خراج اذا  
مات اخذ من تركته وفي رواية لا) بل يسقط بالموت والاول ظاهر الرواية  
﴿ فروع ﴾ تمكن ولم يزرع. وجب الخراج دون العشر ويسقطان  
بهلاك الخارج. والخراج على الناصب ان زرعهما وكان جاحداً ولا يئنه لربهما.

والخراج في بيع الوفاء على البائع ان بقى في يده \* ولو باع الزرع ان قبل  
ادراكه فالمعشر على المشتري ولو بعده فعلى البائع والمشر على المؤجر كخراج  
موظف وقالوا على المستاجر كاستعير مسلم وفي الحارثى وبقولهما نأخذ وفي  
المزارعة ان كان البذر من رب الارض فعليه ولو من العامل فعليهما بالحصص  
ومن له حظ في بيت المال وظفر بما هو موجه له له أخذه ديانة \* وللمودع  
سرف وديعة مات ربهها ولا وارث لنفسه أو غيره من المصارف \* دفع النائبة  
والظلم عن نفسه أولى الا اذا تحمل حصته باقهم وتصح الكفالة بها ويؤجر  
من قام بتوزيعها بالعدل وان كان الاخذ باطلا وهذا يعرف ولا يعرف كقفا  
لمادة الظلم \* يجوز ترك الخراج للمالك لا العشر وسيجيئ تمامه مع بيان بيوت  
المال ومصارفها في الجهاد ونظمها ابن الشحنة فقال

بيوت المال أربعة لكل	مصارف يدينها العالمونا
فالولها الغنائم والكنوز	وكاز بعدها المتصدقونا
وثالثها خراج مع عشور	وجالية يليها العاملوننا
ورابعها الضوائع مثل مالا	يكون له أناس وارثونا
فصرف الأولين أتى بنص	وثالثها حواء مقاطلوننا
ورابعها فصرفه جهات	تساوى النفع فيها المسلمونا

### باب المصروف

أى مصرف الزكاة والعشر وأما خمس المعدن فصرفه كالغنائم ( هو قتيرو هو  
من له أدنى شئ ) أى دون نصاب أو قدر نصاب غير تام مستغرق في الحاجة

(ومسكين من لاشئ له) على المذهب لقوله تعالى أو مسكيناً إذا متربة وآية السفينة للترحم (وعامل) يم السامى والعاشر ( فيعطى ) ولو غنيا لا هاشمياً لانه فرغ نفسه لهذا العمل فيحتاج الى الكفاية والغنى لا يمنع من تناولها عند الحاجة كإبن السبيل بحر عن البدائع وبهذا التعليل يقوى مانسب للواقعات من أن طالب العلم يجوز له أخذ الزكاة ولو غنيا إذا فرغ نفسه لا فائدة العلم واستفادته لجزءه عن الكسب والحاجة داعية الى ما لا بد منه كذا ذكره المصنف ( بقدر عمله ) ما يكفيه وأعوانه بالوسط لكن لا يزداد على نصف ما يقبضه ( ومكاتب ) لغير هاشمى ولو عجز حل لمولاه ولو غنيا كفقير استغنى وابن سبيل وصل لماله وسكت عن المؤلفه قلوبهم لسقوطهم اما بزوال العلة أو نسخ بقوله صلى الله عليه وسلم لما ذفى آخر الأمر خذها من أغنيائهم وردّها في فقرائهم ( ومديون لا يملك نصاباً فاضلاً عن دينه ) وفي الظهيرية الدفع للمديون أولى منه للفقير ( وفي سبيل الله وهو منقطع الغزاة ) وقيل الحاج وقيل طلبه العلم وفسره في البدائع بجميع القرب وثمرة الاختلاف في نحو الاوقاف ( وابن السبيل وهو ) كل ( من له مال لا معه ) ومنه ماله مؤجلاً أو على غائب أو معسر أو جاحد ولو له بينة في الاصح ( يصرف ) المزكى ( الى كلهم أو ) الى ( بعضهم ) ولو واحداً من أى صنف كان لان آل الجنسية تبطل الجمعية وشرط الشافعى ثلاثة من كل صنف ويشترط أن يكون الصرف ( تمليكا ) لا اباحه كما مر ( لا ) يصرف ( الى بناء ) نحو ( مسجد ) ولا الى ( كفن ميت وقضاء دينه ) أما دين الحى الفقير فيجوز لو بأمره ولو أذونات فاطلاق الكتاب يفيد عدم الجواز وهو الوجه نهر ( و ) لا الى ( ثمن ما ) أى قن ( يعنى ) لعدم التمليك

وهو الركن وقد مر أن الحيلة أن يتصدق على الفقير ثم يأمره بضمحل هذه الاشياء وهل له أن يخالف أمره لم أره والظاهر نعم (و) لا إلى (من بينهما ولاد) ولو مملوكا لفقير (أو) بينهما (زوجية) ولو مبانة وقال تدفع هي زوجها (و) لا إلى (مملوك المزكي) ولو مكاتباً أو مدبراً (و) لا إلى (عبد أعتق المزكي بعضه) سواء كان كله له أو بينه وبين ابنه فاعتق الأب حظه معسراً لا يدفع له لانه مكاتبه أو مكاتب ابنه وأما المشترك بينه وبين أجنبي فحكمه علم مما مر لانه أما مكاتب نفسه أو غيره وقال يجوز مطلقاً لانه حر كله أو حر مديون فافهم (و) لا إلى (غنى) يملك قدر نصاب فارغ عن حاجته الأصلية من أى مال كان كمن له نصاب سائمة لا تساوى مائتى درهم كما جزم به فى البحر والنهر وأقره المصنف قائلاً وبه يظهر ضعف ما فى الوهبانية وشرحها من انه تحمل له الزكاة وتلزمه الزكاة لكن اعتمد فى الشربلالية ما فى الوهبانية وحرر وجزم بأن ما فى البحر وهم (و) لا إلى (مملوكه) أى النخى ولو مدبراً أو زماً ليس فى عيال مولاه أو كان مولاه غائباً على المذهب لان المانع وقوع الملك لمولاه (غير المكاتب) والمأذون المديون بمحيط فيجوز (و) لا إلى (طفله) بخلاف ولده الكبير وأبيه وأسرانه الفقراء وطفل الغنية فيجوز لا تنفاه المانع (و) لا إلى (بنى هاشم) إلا من أبطل النص قرابته وهم بنو هاشم فتحل لمن أسلم منهم كما تحل لبنى المطلب ثم ظاهر المذهب اطلاق المنع وقول العيني والهاشمي يجوز له دفع زكاته لمثله صوابه لا يجوز نهر (و) لا إلى (مواليهم) أى عتقائهم فأرقؤهم أولى لحديث مولى القوم منهم وهل كانت تحمل لسائر الانبياء خلاف واعتد به فى النهز حملها لأنقرائهم لا لهم (و) جازت التطوعات من

الصدقات و) غلة (الاولاف لهم) أى لبني هاشم سواء ساء لهم الواف أو لا على ما هو الحق كما حققه فى الفتح لكن فى السراج وغيره ان ساء لهم جاز والا لا قلت وجعله محشى الاشياء محل القولين ثم نقل عن صاحب البحر عن المبسوط وهل تحمل الصدقة لسائر الانبياء قيل نعم وهذه خصوصية لبنينا صلى الله عليه وسلم وقيل لا بل تحمل لقرابتهم فى خصوصية قرابة نينا اكراما واطهارا تفضيلته صلى الله عليه وسلم فليحفظ. (و) لا تدفع الى (ذمى) لحديث مباد (وجاز) دفع (غيرها وغير العشر) والخراج (اليه) أى الذمى ولو واجبا كنسفر وكفارة وفطرة خلافا للثانى وبقوله يفتى حاوى القدسى وأما الحربى ولو مستأنا فجميع الصدقات لا تجوز له اتفاقا بجر عن الناية وغيرها لكن جزم الزيلعى بجواز التطوع له (دفع بتحرر) لمن يظنه مصرفا (فبان أنه عبده أو مكانبه أو حربى ولو مستأنا أعادها) لما سر (وان بان غناه أو كونه ذميا أو أنه أبوه أو ابنه أو امرأته أو هاشمى لا) يبعد لانه أتى بما فى وسعه حتى لو دفع بلا تحر لم يجوز ان اخطأ (وكره اعطاء فقير نصابا) أو أكثر (الا اذا كان) المدفوع اليه (مديونا أو) كان (صاحب عيال) بحيث (لو فرقه عليهم لا ينخص كلا) أولا يفضل بعد دينه (نصاب) فلا يكره فتح. (و) كره (قلها الا الى قرابة) بل فى الظهيرية لا تقبل صدقة الرجل وقرابته محايج حتى يبدأ بهم فيسد حاجتهم (أو أحوج) أو أصلح أو أروع أو أقم للمسلمين (أو من دار الحرب الى دار الاسلام أو الى طالب علم) وفى المراج التصديق على العالم الفقير افضل (أو الى الزهاد أو كانت معجلة) قيل تمام الحول فلا يكره خلاصة (ولا يجوز صرفها لأهل البدع) كالكرامية لانهم

مشبهة في ذات الله وكذا المشبهة في الصفات في المختار لان مفوت المرفة من جهة الذات يلحق بمفوت المرفة من جهة الصفات بجمع الفتاوى (كما لا يجوز دفع زكاة الزاني لولده منه) أي من الزنا وكذا الذي تفاه احتياطا (الا اذا كان) الولد (من ذات زوج معروف) فصولين والكل في الاشباه (ولا) يحمل أن (يسأل) شيئا من القوت (من له قوت يومه) بالفعل أو بالقوة كالصحيح المكتسب ويأثم معطيه ان علم بحاله لاعاته على المحرم (ولو سأل للكسوة) أو لاشتغاله عن الكسب بالجهد أو طلب العلم (جاز) لو محتاجا ﴿ فروع ﴾ يندب دفع ما يقنيه يومه عن السؤال واعتبار حاله من حاجة وعيال والمعتبر في الزكاة فقراء مكان المال وفي الوصية مكان الموصى وفي الفطرة مكان المؤدى عند محمد وهو الاصح لان رؤسهم تبع لرأسه \* دفع الزكاة الى صبيان اقاربه برسم عيد أو الى مبشر أو مهدى الباكورة جاز الا اذا نص على التعويض ولو دفعها لأخته ولها على زوجها مهر يبلغ نصابا وهو ملى مقر ولو طلبت لا يمتنع عن الأداء لا يجوز والا جاز ولو دفعها للمعلم تخليفته ان كان بحيث يعمل له لو لم يمطه صبح والا لا ولو وضعها على كفه فأنهبها الفقراء جاز ولو سقط مال فرفقه فقير فرضى به جاز ان كان يعرفه والمال قائم خلاصة

### باب صدقة الفطر

من اضافة الحكم لشرطه والفطر لفظ اسلامي والفطرة مولد بل قيل لجن وأمر بها في السنة التي فرض فيها رمضان قبل الزكاة وكان عليه السلام

يخطب قبل الفطر يومين يأمر باخراجها ذكره الشئني (نحب) وحديث  
 فرض رسول الله عليه السلام زكاة الفطر معناه قدر للاجماع على أن منكرها  
 لا يكفر (موسما في العمر) عند أصحابنا وهو الصحيح بجرع البدائع معللا  
 بأن الامر بأدائها مطلق كالزكاة على قول كما مر ولو مات فأداها وارثه جاز  
 (وقيل مضيقا في يوم الفطر عينا) فبعده يكون قضاء واختاره الكمال في  
 تحريره ووجهه في تنوير البصائر (على كل) حر (مسلم) ولو صغير اجنونا  
 حتى لو لم يخرجها وليها وجب الأداء بعد البلوغ (ذي نصاب فاضل عن  
 حاجته الاصلية) كدينه وحوائج عياله (وان لم ينم) كما مر (وبه) أي بهذا  
 النصاب (تحرم الصدقة) كما مر (ونحب الاضحية وثقة المحارم على الرجوع  
 و) انما لم يشترط النمو لأن (وجوبها بقدره ممكنة) هي ما يجب بمجرد التمكّن  
 من الفعل فلا يشترط بقاؤها لبقاء الوجوب لأنها شرط محض (لا) بقدره  
 (ميسرة) هي ما يجب بعد التمكّن بصفة اليسر فغيرته من اليسر الى اليسر  
 فيشترط بقاؤها لأنها شرط في معنى العلة وقد حرره فيها علقناه على  
 المنار ثم فرع عليه (فلا تسقط) الفطرة وكذا الحج (بهلاك المال بعد  
 الوجوب) كما لا يبطل النكاح بموت الشهود (بخلاف الزكاة) والعشر والخراج  
 لا يشترط بقاء الميسرة (عن نفسه) متعلق يجب وان لم يصم لمذر (ومطلقه  
 الفقير) والكبير المجنون ولو تعدد الآباء فلي كل فطرة ولو زوج طفلة  
 الصالحة لخدمة الزوج فلا فطرة والجد كالأب عند فقده أو فقره كما اختاره  
 في الاختيار (وعنده لخدمته) ولو مديونا أو مستأجرا أو موهونا اذا كان  
 عنده وفاء بالدين وأما الموصى بخدمته لو احد وبرقبته لا آخر ففطرته على مالك

رقبته كالجد المارية والوديمة والجاني وقول الزيلعي لا تجب سبق قلح فتح  
 (ومدبره وأم ولده ولو كان) عبده (كافرا) لتحقق السبب وهو رأس يعمونه  
 ويلى عليه (لا عن زوجته) وولده الكبير العاقل ولو أدى عنهما بلا اذن  
 أجزأ استحسانا للاذن عادة أى لو فى عياله والا فلا تمسكتانى عن المحيط  
 فليحفظ. (وعبده الآبق) والمأسور (والمنصوب المحجور) ان لم تكن  
 عليه بينة خلاصة (الا بمد عوده فيجب لما مضى و) لا عن (مكاتبه ولا  
 تجب عليه) لان ما فى يده لمولاه (وعبيد مشتركة) الا اذا كان عبدا بين  
 اثنين وتهاياه ووجد الوقت فى نوبة أحدهما فتجب فى قول (وتوقف) الوجوب  
 (لو) كان المملوك (مبيعا بخيار) فاذا مر يوم الفطر والخيار باق تازم على  
 من يصير له (نصف صاع) فاعل يجب (من بر أو دقيقه أو سويقه أو  
 زبيب) وجملاه كالتمر وهو رواية عن الامام ومصححها البهنسى وغيره وفى  
 الحقائق والنثر نبالية عن البرهان وبه يفتى (أو صاع تمر أو شعير) ولوردنا  
 وما لم ينص عليه كذرة وخبز يعتبر فيه القيمة (وهو) أى الصاع المعتبر (ما  
 يسع الفا وأربعين درهما من ماش أو عدس) انما قدر بهما لتساويهما كيلا  
 ووزنا (ودفع القيمة) أى الدراهم (أفضل من دفع العين على المذهب)  
 المفتى به جوهرية وبحر عن الظهيرية وهذا فى السعة أما فى الشدة فدفع العين  
 أفضل كما لا يخفى (بطلوع فجر الفطر) متعلق يجب (فن مات قبله) أى  
 الفجر (أو ولد بعده أو أسلم لا تجب عليه ويستحب اخراجه قبل الخروج  
 الى المصلى بمد طلوع فجر الفطر) عملا بأمره وفعله عليه الصلاة والسلام  
 (وضيح أخرها) اذا قدمه على يوم الفطر أو أخره (اعتبارا بالزكاة والسبب



موجود اذ هو الرأس ( بشرط دخول رمضان في الاول ) أى مسألة التقديم هو الصحيح وبه يفتى جوهره وبجر عن الظهيرية لكن عامة المتون والشروح على صحة التقديم مطلقا وصححه غير واحد ورجحه في النهر وتقل عن الولوالجية انه ظاهر الرواية قلت فكان هو المذهب ( وجاز دفع كل شخص فطرته الى ) مسكين أو ( مساكين على ) ما عليه الاكثر وبه جزم في الولوالجية والخلافة والبدائع والمحيط وتبهم الزيلعي في الظهار من غير ذكر خلاف وصححه في البرهان فكان هو ( المذهب ) كتفريق الزكاة والامرفي حديث أغنوهم للندب فيفيد الاولوية ولذا قال في الظهيرية لا يكره التأخير أى نحرى بما ( كما ) جاز دفع صدقة جماعة الى مسكين واحد بلا خلاف ( يعتد به ) خلطت امرأة أمرها زوجها باداء فطرته ( حنطته بحنطتها بغير اذن الزوج ودفعت الى فقير جاز عنها لا عنه ) لما مر أن الانخراط عند الامام استهلاك يقطع حق صاحبه وعندها لا يقطع فيجوز ان أجاز الزوج ظهيرية ولو بالمكس قال في النهر لم أوه ومقتضى ما مر جوازه عنهما بلا اجازتها ( ولا يثبت الامام على صدقة الفطر ساعيا ) لانه عليه السلام لم يفعل بهدائم ( وصدقة الفطر كالزكاة في المصارف ) وفي كل حال ( الآف ) جواز ( الدفع الى الذي ) وعدم سقوطها بهلاك المال وقد مر ( ولو دفع صدقة فطره الى زوجة عبده جاز ) وان كانت فقمتها عليه عمدة الفتاوى للشهيد

\* ( خاتمة ) \* واجبات الاسلام سبعة الفطرة وتفقة ذى رحم ووتر وأضحية وعمره وخدمة أبويه والمرأة لزوجها حدادى

## كتاب الصوم

قيل لو قال الصيام لكان أولى لما في الظهيرية لو قال لله على صوم لزمه يوم ولو قال صيام لزمه ثلاثة أيام كما في قوله تعالى فدية من صيام وتعقب بأن الصوم له أنواع على أن ال بطل معنى الجمع والاصح أنه لا يكره قول رمضان وفرض بعد صرف القبلة الى الكعبة لعشر في شعبان بعد الهجرة بسنة ونصف (هو) لغة امساك مطلقا وشرعا (امساك عن المفطرات) الآية (حقيقة أو حكما) كن اكل ناسيا فانه ممسك حكما (في وقت مخصوص) وهو اليوم (من شخص مخصوص) مسلم كائن في دارنا أو عالم بالوجوب طاهر عن حيض أو تقاس (مع النية) المعهودة واما البلوغ والافاقة فليسا من شرط الصحة لصحة صوم الصبي ومن جن أو أغنى عليه بعد النية وانما لم يصح صومهما في اليوم الثاني لعدم النية وحكمه نيل الثواب ولو منهيًا عنه كما في الصلاة في أرض منصوبة (وسبب صوم) المنذور والنذر ولذا لو عين شهرا أو صام شهرا قبله عنه أجزاء لوجود السبب ويلغو التمين والكفارات الحنث والقتل و (رمضان شهود جزء من الشهر) من ليل أو نهار على المختار كما في الخطابة واختار فخر الاسلام وغيره أنه الجزء الذي يمكن انشاء الصوم فيه من كل يوم حتى لو أفاق المجنون في ليلة أو في آخر أيامه بعد الزوال لاقضاء عليه وعليه الفتوى كما في المجتبى والنهر عن الدراية وصححه غير واحد وهو الحق كما في الناية (وهو) أقسام ثمانية (فرض) وهو نوعان معين (كصوم رمضان أداء و) غير معين كصومه (قضاء وصوم الكفارات) لكنه فرض عملا لا اعتقادا

ولذا لا يكفر جاحده قاله البهنسى بما لابن الكمال ( وواجب ) وهو نوعان  
معين ( كالنذر المعين و ) غير معين كالنذر ( المطلق ) واما قوله تعالى وليوفوا  
نذورهم فدخله الخصوص كالنذر بمصيبة فلم يبق قطعي ( وقيل ) قائله الاكل  
وغيره واعتمده الشرنبلالى لكن تمقبه سمى بالفرق بان المنذورة لا تؤدى  
بعد صلاة العصر بخلاف الفاتية ( هو فرض على الاظهر ) كالكفارات يعنى  
عملا لان مطلق الاجماع لا يفيد الفرض القطعى كما بسطه خسرو ( ونقل  
كثيرهما ) يوم السنة كصوم عاشوراء مع التاسع والمندوب كايام البيض من  
كل شهر ويوم الجمعة ولو منفردا وعرفة ولو لحاج لم يضعفه والمكروه تحريما  
كالعيدين وتنزيها كعاشوراء وحده وسبت وحده ويروز ومهرجان ان تعلمه  
وصوم دهر وصوم صمت ووصال وان أفطر الأيام الخمسة وهذا عند  
أبي يوسف كما في المحيط فى خمسة عشر وأنواعه ثلاثة عشر سبعة متتابعة  
رمضان وكفارة ظهار وقتل ويمين وافطار رمضان ونذر معين واعتكاف  
واجب وستة يخير فيها نقل وقضاء رمضان وصوم متعة وفدية حلق وجزاء  
صيد ونذر مطلق اذا قرر هذا ( فيصح ) أداء ( صوم رمضان والنذر المعين  
والنفل بنية من الليل ) فلا تصح قبل الغروب ولا عنده ( الى الضحوة الكبرى  
لا ) بعدها ولا ( عندها ) اعتبارا لا كثر اليوم ( وبمطلق النية ) أى نية الصوم  
فإن بدل عن المضاف اليه ( وبنية نقل ) لعدم المزاحم ( وبخطأ فى وصف )  
كنية واجب آخر ( فى أداء رمضان ) فقط لتعينه بتعيين الشارع ( الا ) اذا  
وقعت النية ( من مريض أو مسافر ) حيث يحتاج الى التعيين لعدم تعيينه فى حقهما  
فلا يقع عن رمضان ( بل يقع عما نوى ) من نقل أو واجب ( على ما عليه

(الاكثر) بحر وهو الاصح سراج وقيل بأنه ظاهر الرواية فلذا اختاره المصنف  
 تبعاً للدرر لكن في أوائل الاشياء الصحيح وقوع الكل عن رمضان سوى  
 مسافر نوى واجبا آخر واختاره ابن الكمال وفي الشربلاية عن البرهان  
 أنه الاصح (والنذر الممين) لا يصح بنية واجب آخر بل (يقع عن واجب  
 نواه) مطلقا فرقا بين تعيين الشارع والعبد (ولو صام مقيم عن غير رمضان)  
 ولو (لجهله) أى برضآن (فهو عنه) لا عما نوى لحديث اذا جاء رمضان  
 فلا صوم الا عن رمضان (ويحتاج صوم كل يوم من رمضان الى نية) ولو  
 صحيحا مقبلا تميزا للمباداة عن العادة وقال زفر ومالك تكفى نية واحدة كالصلاة  
 قلنا فساد البعض لا يوجب فساد الكل بخلاف الصلاة (والشرط للباقي) من  
 الصيام قرآن النية للفجر ولو حكما وهو (تبييت النية) للضرورة (وتعيينها)  
 لعدم تعيين الوقت والشرط فيها أن يعلم بقلبه أى صوم يصومه قال الحدادى  
 والسنة أن يتلفظ بها ولا تبطل بالمشيئة بل بالرجوع عنها بأن يعزم ليلا على  
 الفطر ونية الصائم الفطر لنوى نية الصوم في الصلاة صحيحة ولا تفسدها بلا  
 تلفظ ولو نوى القضاء نهارا صار نفلا فيقضيه لو أفسده لان الجهل في دارنا  
 غير معتبر فلم يكن كالمنظون بحر (ولا يصام يوم الشك) هو يوم الثلاثين من  
 شعبان وان لم يكن غلة أى على القول بعدم اعتبار اختلاف المطالع لجواز تحقق  
 الرؤية في بلدة أخرى وأما على مقابلة فليس يشك ولا يصام أصلا شرح المجمع للعيني  
 عن الزاهدى (الاتقلا) ويكره غيره (ولو صامه لو واجب آخر كره) تنزيها ولو  
 جزم أن يكون عن رمضان كره تحريما (ويقع عنه في الاصح) ان لم تظهر رمضانته  
 والا (بان ظهرت) فعنه (لو مقبلا) (والتنفل فيه أحب) أى أفضل اتفاقا

(ان وافق صوما يعتاده) أوصام من آخر شعبان ثلاثة فأكثر لا أقل لحديث لا تقدموا رمضان بصوم يوم أو يومين وأما حديث من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم فلا أصل له (والا يصومه الخواص ويفطر غيرهم بمسند الزوال) به يفتى نفيا لهمة النهي (وكل من علم كيفية صوم الشك فهو من الخواص والا فن العوام والنية) المعتبرة هنا (ان ينوى التطوع) على سبيل الجزم (من لا يعتاد صوم ذلك اليوم) أما المعتاد فحكمه مر (ولا يخطر بباله أنه ان كان من رمضان فعنه) ذكره أخى زاده (وليس بصائم لو) ردد في أصل النية بأن (نوى أن يصوم غدا ان كان من رمضان والا فلا) أصوم لعدم الجزم (كما) أنه ليس بصائم (لو نوى أنه ان لم يجد غدا فهو صائم والا ففطر وبصير صائما مع الكراهة لو) ردد في وصفها بأن (نوى ان كان من رمضان فعنه والا فن واجب آخر وكذا) يكره (لو قال أنا صائم ان كان من رمضان والا فن تفل) للتردد بين مكروهين أو مكروه وغير مكروه (فان ظهر رمضان فنه والا فنفل فيهما) أى الواجب والتفل (غير مضمون بالقضاء) لعدم التفل قصدا. أكل المتلوم ناسيا قبل النية كأكله بمدها وهو الصحيح شرح وهبانية (رأى) مكاف (هلال رمضان أو ان فطر ورد قوله) بدليل شرعى (صام) مطلقا وجوبا وقيل ندبا (فان أفطر قضى فقط) فيهما لشبهة الرد (واختلف) المشايخ لعدم الرواية عن المتقدمين (فيما إذا فطر قبل الرد) لشهادته (والراجع عدم وجوب الكفارة) وصححه غير واحد لان مآراه يحتمل أن يكون خيالا لا هلالا وأما بمسند قبوله فتجب الكفارة ولو فاسقا في الاصح (وقبل بلا دعوى و) بلا (لفظ أشهد) وبلا حكم ومجلس

قضاء لانه خبر لاشهادة (للمصوم مع علة كقيم) وغبار (خبر عدل) أو مستور على ماصحه البزازى على خلاف ظاهر الرواية لافسقى اتفاقا وهل له أن يشهد مع علمه بفسقه قال البزازى نعم لان القاضى ربما قبله (ولو) كان العدل (قنا أو أنبى أو محدودا فى قذف تاب) بين كيفية الرؤية أولا على المذهب وتقبل شهادة واحد على آخر كعبد وانبى ولو على مثلها ويجب على الجارية المخدرة أن تخرج فى ليثها بلا اذن مولاه وتشهد كما فى الحافضية (وشرط للفطر) مع العلة والمدالة (نصاب الشهادة ولفظ أشهد) وعدم الحد فى قذف لتعلق نفع العبد لكن<sup>١</sup> (لا) تشتط (الدعوى) كما لا تشتط فى عتق الامة وطلاق الحرة (ولو كانوا ببلدة لاحاكم فيها صاموا بقول ثقة وأفطروا باخبار عدلين) مع العلة (للضرورة) ولو رآه الحاكم وحده خير فى الصوم بين نصب شاهد وبين أمرهم بالصوم بخلاف العبد كفى الجوهره ولا عبرة بقول المؤقتين ولو عدولا على المذهب قال فى الوهبانية

وقول اولى التوقيت ليس بموجب وقيل نعم والبعض ان كان يكثر

(و) قيل (بلا علة جمع عظيم يقع العلم الشرعى وهو غلبة الظن) بخبرهم وهو مفوض الى رأى الامام من غير تقدير بعدد) على المذهب وعن الامام أنه يكتفى بشاهدين واختاره فى البحر وصح فى الاقضية الاكتفاء بواحد ان جاء من خارج البلد أو كان على مكان مرتفع واختاره ظهير الدين قالوا وطريق اثبات رمضان والعبد أن يدعى وكالة معاقبة بدخوله بقبض دين على الحاضر فيقر بالدين والوكالة وينكر الدخول فيشهد الشهود برؤية الهلال فيقضى عليه به ويثبت دخول الشهر ضمنا لعدم دخوله تحت الحكم (شهدوا أنه شهد عند قاضى مصر كذا شاهدان برؤية الهلال)

في ليلة كذا (وقضى) القاضي (به ووجد استجماع شرائط الدعوى قضى)  
 أى جاز لهذا (القاضى) أن يحكم (بشهادتهما) لان قضاء القاضى حجة وقد  
 شهدوا به لا لو شهدوا برؤية غيرهم لانه حكاية نعم لو استفاض الخبر في  
 البلدة الاخرى لزمهم على الصحيح من المذهب مجتبى وغيره (وبعد صوم  
 ثلاثين بقول عدلين حل الفطر) الباء متعلقة بصوم وبعد متعلقة بحل لوجود  
 نصاب الشهادة (و) لو صاموا (بقول عدل) حيث يجوزونهم هلال الفطر  
 (لا) يحل على المذهب خلافا لمحمد كذا ذكره المصنف لكن قل ابن الكمال  
 عن الذخيرة انه ان غم هلال الفطر حل اتفاقا وفي الزيلعي الاشبه ان غم  
 حل والا لا (و) هلال (الاضحى) وبقية الاشهر التسعة (كالفطر) على  
 المذهب ورؤيته بالنهار لليلة الآتية مطلقا على المذهب ذكره الحدادى (واختلاف  
 المطالع) ورؤيته نهارا قبل الزوال وبعده (غير معتبر على) ظاهر (المذهب)  
 وعليه أكثر المشايخ وعليه الفتوى بحر عن الخلاصة (فيلزم أهل المشرق  
 برؤية أهل المغرب) اذا ثبت عندهم رؤية أولئك بطريق موجب كما مر  
 وقال الزيلعي الاشبه أنه يعتبر لكن قال الكمال الأخذ بظاهر  
 الرواية أحوط

\* (فرع) \* اذا رآوا الهلال يكره أن يشيروا اليه لانه من عمل الجاهلية  
 كما في السراجية وكراهة النزاهة



## باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده

الفساد والبطلان في العبادات سيان ( إذا أكل الصائم أو شرب أو جامع ) حال كونه ( ناسيا ) في القرض والنفل قبل النية أو بعدها على الصحيح بحر عن القنية الا أن يذكر فلم يتذكر ويذكره لو قويا والا لا وليس عذرا في حقوق العباد ( أو دخل حلقه غبار أو ذباب أو دخان ) ولو ذكر استحسانا لعدم إمكان التحرز عنه ومفاده أنه لو أدخل حلقه الدخان أفطر أى دخان كان ولو عودا أو غيرها أو إذا كرا لا مكان التحرز عنه فليتنبه له كما بسطه الشرنبلالي ( أو أدهن أو اكتحل أو احتجم ) وإن وجد طعمه في حلقه ( أو قبل ) ولم ينزل ( أو احتلم أو أنزل بنظر ) ولو إلى فرجها سرارا ( أو بفكر ) وإن طال مجمع ( أو بقي بلل في فيه بعد المضمضة وابتلمه مع الريق ) كطعم أدوية ومص اهليلج بخلاف نحو سكر ( أو دخل الماء في أذنه وإن كان بفعله ) على المختار كما لو حك أذنه بعدو ثم أخرجه وعليه درن ثم أدخله ولو سرارا ( أو ابتلع ما بين أسنانه وهو دون الحصاة ) لانه تبع لريقه ولو قدرها أفطر كما سيجي ( أو خرج الدم من بين أسنانه ودخل حلقه ) يعنى ولم يصل إلى جوفه أما إذا وصل فإن غلب الدم أو تساوى فسد والا لا إذا وجد طعمه بزازية واستحسنه المصنف وهو ما عليه الأكثر وسيجي ( أو طعن برمح فوصل إلى جوفه ) وإن بقي في جوفه كما لو ألقي حجر في الجائفة أو نفذ السهم من الجانب الآخر ولو بقي النصل في جوفه فسد ( أو أدخل عودا ) ونحوه ( في مقعده وطرفه خارج ) وإن غيبه فسد وكذا لو ابتلع خشبة أو خيطا



ولو فيه لقمة مربوطة الا ان ينفصل منها شيء ومفاده أن استقرار الداخل في الجوف شرط للفساد بدائع (أو أدخل أصبهه اليابسة فيه) أي دبره أو فرجها ولو مبتلة فسد ولو أدخلت قطنة ان غابت فسد وان بقي طرفها في فرجها الخارج لا ولو بالغ في الاستنجاء حتى بلغ موضع الحقنة فسد وهذا قلما يكون ولو كان فيورث داء عظيما (أو نزع المجامع) حال كونه (ناسيا في الحال عند ذكره) وكذا عند طلوع الفجر وان أمنى بعد الزرع لانه كالاختلام ولو مكث حتى أمنى ولم يتحرك قضى فقط وان حرك نفسه قضى وكفر كما لو نزع ثم أوج (أو رمى اللقمة من فيه) عند ذكره أو طلوع الفجر ولو ابتلمها ان قبل اخراجها كفر وبمده لا (أو جامع فيما دون الفرج ولم ينزل) يعني في غير السبيلين كسرة وفخذ وكذا الاستمنا بالكف وان كره تحريما لحديث ناكح اليد ملمعون ولو خاف الزنا يرجي أن لا وبال عليه (أو أدخل) ذكره (في بهيمة) أو ميتة (من غير انزال) أو مس فرج بهيمة أو قبلها فانزل (أو أقطر في احليله) ماء أو دهنا وان وصل الى المثانة على المذهب وأما في قبلها ففسد اجماعا لانه كالحقنة (أو أصبح جنبا) وان بقي كل اليوم (أو اغتاب) من النية (أو دخل أنفه مخاط فاستشمه فدخل حلقه) وان نزل لرأس أنفه كما لو ترطب شفتاه بالزقاق عند الكلام ونحوه فابتلمه أو سال ريقه الى ذننه كالخيط ولم ينقطع فاستنشق (ولو عمدا) خلافا للشافعي في التقادر على مج النخامة فينبئ الاحتياط (أو ذاق شيئا بقمه) وان كره (لم يفطر) جواب الشرط وكذا لو قتل الخيط بيزاقه مرارا وان

بقى فيه عقد البزاق إلا أن يكون مصبوغاً وظهر لونه في ريقه وابتلعه ذا كرا  
ونظمه ابن الشحنة فقال

مكرر بل الخيط بالريق فأتالا بادخاله في فيه لا يتضرر

وعن بعضهم ان يبلع الريق بمددا يضر كصبغ لونه فيه يظهر

(وان افطر خطأ) كأن تتمعض فسبقه الماء أو شرب نائماً أو تسحر أو جامع  
على ظن عدم الفجر (أو) أوجر (مكرها) أو نائماً واما حديث رفع الخطأ  
فالمراد رفع الائم وفي التحرير المؤاخذه بالخطأ جائزة عندنا خلافا للمعتزلة  
(أو اكل) أو جامع (ناسيا) أو احتلم أو أنزل بنظر أو ذرعه القى (فظن  
انه افطر فأكل عمدا) للشبهة ولو علم عدم فطره لزمته الكفارة الا في مسألة  
المتن فلا كفارة مطلقا على المذهب لشبهة خلاف مالك خلافا لهما كما في المجمع  
وشروحه فقيد الظن انما هو لبيان الاتفاق (أو احتقن أو استمط) في انقه  
شياً (أو افطر في اذنه دهنا أو داوى جائفة أو آمة) فوصل الدواء حقيقة  
الى جوفه ودماعه (أو ابتلع حصاة) ونحوها مما لا يأكله الانسان أو  
يعافه أو يستقذره ونظمه ابن الشحنة فقال

ومستقذر مع غير مأكول مثلاً قفى أكله التكفير يلنى ويهجر

(أو لم ينو في رمضان كله صوما ولا فطرا) مع الامساك لشبهة خلاف  
زفر (أو أصبح غير ناو للصوم فاكل عمدا) ولو بعد النية قبل الزوال لشبهة  
خلاف الشافعى ومفاده أن الصوم بمطلق النية كذلك (أو دخل حلقه مطر  
أو ثلج) بنفسه لا مكان التحرز عنه بضم فه بخلاف نحو الفبار والقطرتين  
من دموعه أو عرقه وأما في الاكثر فان وجد الملوحة في جميعه فه واجتمع

شيء كثير وابتلعه أفطر والا لا خلاصة (أو وطىء امرأة ميتة) أو صغيرة  
 لا تشهى نهر (أو بهيمة أو فخذاً أو بطناً أو قبل) ولو قبله فاحشة بأن  
 يدغدغ أو بمص شفتيها (أو لمس) ولو بمحائل لا يمنع الحرارة أو استمنى  
 بكفه أو بمباشرة فاحشة ولو بين المرأتين (فأنزل) قيد لكل حتى لو لم ينزل  
 لم يفطر كما مر (أو أفسد غير صوم رمضان أداء) لاختصاصها بهتك رمضان  
 (أو وطئت نائمة أو مجنونة) بأن أصبحت صابئة فجنّت (أو تسحر أو أفطر  
 يظن اليوم) أى الوقت الذي أكل فيه (ليلاً) الحال أن (الفجر طالع والشمس  
 لم تغرب) لف ونشر ويكفى الشك في الاول دون الثاني عملاً بالأصل فيهما  
 ولو لم يتبين الحال لم يقض في ظاهر الرواية والمسئلة تنفرع الى ستة وثلاثين  
 محلها المطولات (قضى) في الصور كلها (قط) كما لو شهد على الغروب  
 وآخران على عدمه فافطر فظهر عدمه ولو كان ذلك في طلوع الفجر قضى  
 وكفر لان شهادة النفي لا تعارض شهادة الاثبات واعلم أن كل ما انتهى فيه الكفارة  
 محلهما اذا لم يقع منه ذلك مرة بعد أخرى لاجل قصد المعصية فان فعله وجبت  
 زجره الى بذلك افترى أئمة الامصار وعليه الفتوى فنية وهذا حسن نهر (والاخير ان  
 يسكان بقية يومهما وجوباً على الاصح) لان الفطر قبيح وتركه القبيح شرعاً  
 واجب (كسافر اقام وحائض ونفساء طهرتا ومجنون افاق ومريض صبح)  
 ومفطر ولو مكرها او خطأ (وصبي بلغ وكافر اسلم وكلهم يقضون) ما فاتهم  
 (الا الاخيرين) وان افطرا لعدم اهليتهما في الجزء الاول من اليوم وهو السبب  
 في الصوم لكن لو نوي قبل الزوال كان قفلاً فيقضى بالافساد كما في الشر نبلاية  
 عن الخانية ولو نوي المسافر والمجنون والمريض قبل الزوال صبح عن الفرض

ولو نوى الخائض والنفساء لم يصح أصلاً للمنافى أول الوقت وهو لا يتجزى  
ويؤثر الصبي بالصوم إذا أطاقه ويضرب عليه ابن عشر كالصلاة في  
الأصح (وان جامع) المكلف آدمياً مشتهى (في رمضان أداء) لما مر  
(أو جـ ومع) وتوارت الحشفة (في أحد السبيلين) أنزل أولاً  
(أو أكل أو شرب غذاء) بكسر الفين وبالدال المعجمتين والمد ما يتغذى به  
(أو دواء) ما يتداوى به والضابط وصول ما فيه صلاح بدنه لجوفه ومنه  
ريق حبيبه فيكفر لوجود معنى صلاح البدن فيه دواة وغيرها وما قلته  
الشر بلال عن الحدادي رده في النهر (عمداً) راجع للكل (أو احتجم) أي  
فعل ما لا يظن الفطر به قصد وكل ولس وجاع بهيمة بلا انزال أو ادخال  
أصبع في دبر ونحو ذلك (ظن فطره به فأكل ممداً قضى) في الصور كلها  
(وكفر) لأنه ظن في غير محله حتى لو أفتاه مفت يعتمد على قوله أو سمع  
حديثاً ولم يعلم تأويله لم يكفر للشبهة وإن أخطأ المفتي ولم يثبت الأثر إلا في  
الأذهان وكذا الغيبة عند العامة زيلعى لكن جعلها في المتن كالجمامة ورجحه  
في البحر للشبهة (ككفاوة المظاهر) الثابتة بالكتاب وأما هذه فبالسنة ومن  
ثم شبهوها بها ثم انما يكفر إن نوى ليلاً ولم يكن مكرهاً ولم يطرأ مسقط  
كمرض وحيض واختلف فيما لو مرض بيجرح نفسه أو سوفر به مكرهاً  
والمتمدد لزومها وفي المتأدحى وحيضاً والمتيقن قتال عدو لو أفطر ولم يحصل  
المعذر والمتمدد سقوطها ولو تكرّر فطره ولم يكفر للأول يكفيه واحدة ولو  
في رمضانين عند محمد وعليه الاعتماد بزازية ومجتبي وغيرها واختار بعضهم  
للفتوى إن الفطر بغير الجماع تداخل والا لا ولو أكل عمداً شهرة بلا عذر

يقتل وتماه في شرح الوهبانية (وان ذرعه التي وخرج) ولم يمد (لا يفطر مطلقا) ملاً أولاً (فان عاد بلا صنمه ولو) هو ملء الفم مع تذكرة للصوم لا يفسد) خلافاً للثاني (وان أعاده) أو قدر حمصة منه فأكثر حدادي (أفطر اجماعاً) ولا كفارة (ان ملأ الفم والا لا) هو المختار (وان استقاء) أى طلب الشيء (عامداً) أى متذكراً لصومه (ان كان ملء الفم فسد بالاجماع) مطلقاً (وان أقل لا) عند الثاني وهو الصحيح لكن ظاهر الرواية كقول محمد أنه يفسد كما في الفتح عن الكافي (فان عاد بنفسه لم يفطر وان أعاده ففيه روايتان) أصحهما لا يفسد بحيط. (وهذا كله) في طعام أو ماء أو مرة أو دم (فان كان بلغم فغير مفسد) مطلقاً خلافاً للثاني واستحسنه الكمال وغيره (ولو أكل الحمايين أسنانه) ان (مثل حمصة) فأكثر (قضى فقط وفي أقل منها لا) يفطر (الا اذا أخرجه) من فيه (فأكله) ولا كفارة لان النفس تعافه (وأكل مثل سمسة) من خارج (يفطر) ويكفر في الأصح (الا اذا مضغ بحيث تلاشت في فيه) الا أن يجد العظم في حلقه كما مر واستحسنه الكمال فأكل وهو الاصل في كل قليل مضغه (وكره) له (ذوق شيء) و (كذا) مضغه بلا عذر (قيد فيهما) قاله العيني ككون زوجها أو سيد هاسي الخلق فذاقت وفي كراهة الذوق عند الثراء قولان ووفق في النهر بأنه ان وجد بداً ولم يخف غينا كره والا لا وهذا في الفرض لا النفل كذا قالوا وفيه كلام لحرمه الفطر فيه بلا عذر على المذهب فتبقى الكراهة (و) كره (مضغ علك) أيض ممضوغ ملتئم والا فيفطر وكره للمفطرين الا في الخلوة بمذر وقيل يباح ويستحب للنساء لانه سوا كهن فتح (و) كره

( قبله ) ومس ومعاقة ومباشرة فاحشة ( ان لم يأمن ) الفساد وان أمن لا بأس ( لا ) يكره ( دهن شارب و ) لا ( كحل ) اذا لم يقصد الزينة او تطويل اللحية اذا كانت بقدر السنون وهو القبضة وصرح في النهاية بوجوب قطع ما زاد على القبضة بالضم ومقتضاه الاثم بتركه الا أن يحمل الوجوب على الثبوت وأما الاخذ منها وهي دون ذلك كما يفعله بعض المغاربة ومختلة الرجال فلم يجه أحد وأخذ كلهما فعل يهود الهند ومجوس الاعاجم فتح وحديث التوسعة على العيال يوم عاشوراء صحيح واحاديث الاكتحال فيه ضعيفة لا موضوعة كما زعمه ابن عبد العزيز ( و ) لا ( سواك ولو عثيا ) او رطبا بالماء على المذهب وكرهه الشافعي بعد الزوال وكذا لا تكره حجابة وتلفف بثوب مبتل ومضمضة او استنشاق او اغتسال للتبرد عند الثاني وبه يفتي شربلالية عن البرهان ويستحب السجود وتأخيرهُ وتمجيل الفطر لحديث ثلاث من اخلاق المرسلين تمجيل الافطار وتأخير السجود والسواك

﴿ فروع ﴾ لا يجوز أن يعمل عملا يصل به الى الضعف فيخبر نصف النهار ويستريح الباقي فان قال لا يكفي كذب بأقصر أيام الشتاء فان أجهد الحر نفسه بالعمل حتى مرض فافطر ففي كفارته قولان قنية وفي البرازية لو صام عجز عن القيام صام وصلى قاعدا جمعا بين المبادتين

### ❦ فصل في العوارض ❦

المبيحة لعدم الصوم وقد ذكر المصنف منها خمسة وبقي الإكراه وخوف هلاك أو نقصان عقل ولو بمطش أو جوع شديد ولسعة حية (لمسافر) سفرا شرعيا ولو بمعضية (أو حامل أو مرضع) أما كانت أو ظئرا على الظاهر (خافت) بغلبة الظن (على نفسها أو ولدها) وقيده البهسي تبعاً لابن الكمال بما إذا تعينت للأرضاع (أو مريض خاف الزيادة) لمرضه وصحيح خاف المرض وخادمة خافت الضعف بغلبة الظن بامارة أو تجربة أو بأخبار طيب حاذق مسلم مستور وأفاد في التهر تبعاً للبحر جواز التطيب بالكافر فيما ليس فيه إبطال عبادة قلت وفيه كلام لأن عندهم نصح المسلم كفر فإني يتطيب بهم وفي البحر عن الظهيرية للامة أن تمتنع من امتثال أمر المولى إذا كان يمجزها عن إقامة الفرائض لأنها مبقاة على أصل الحرية في الفرائض (الفطر) يوم العذرا لا السفر كما سيجي (وقضوا) لزوماً (ما قدروا بلا فدية و) بلا (ولاء) لأنه على التراخي ولذا جاز التطوع قبله بخلاف قضاء الصلاة (و) لو جاء رمضان الثاني (قدم الاداء على القضاء) ولا فدية لما مر خلافاً للشافعي (ويندب لمسافر الصوم) لآية وان تصوموا واخير بمعنى البرأ أفضل تفضيل (ان لم يضره) فان شق عليه أو على رفيقه فالفطر أفضل لموافقته الجماعة (فان ما توافيه) أي في ذلك العذر (فلا تجب) عليهم (الوصية بالفدية) لعدم ادراكهم عدة من أيام آخر (ولو ماتوا بعد زوال العذر وجبت) الوصية بقدر ادراكهم عدة من أيام آخر وأما من أفطر عمداً فوجوبها عليه بالاولى (وفدى) لزوماً (عنه) أي عن الميت (وليه) الذي يتصرف في ماله (كالفطرة) قدراً (بعد

قدرته عليه) اى على قضاء الصوم (وفوته) اى فوت القضاء بالموت فلو فاته عشرة ايام قددر على خمسة فداها فقط (بوصيته من الثلث) متعلق يفدى وهذا لوله وارث والافن الكل تهستاقى (وان) لم يوص (وتبرع وليه به جاز) از شاء الله ويكون الثواب للولى اختيار (وان صام او صلى عنه) الولى (لا) لحديث النساء لا يصوم أحد عن أحد ولا يصلى أحد عن أحد ولكن يعظم عنه وليه (وكذا) يجوز (لو تبرع عنه) وليه (بكفارة يمين أو قتل) باطعام أو كسوة (بغير اعتاق) لما فيه من الزام الولاء للميت بلا رضاه (وفدية كل صلاة ولو وترا) كما مر فى قضاء الفوائت (كصوم يوم) على المذهب وكذا الفطرة والاعتكاف الواجب يعظم عنه لكل يوم كالفطرة والولوالجية والحاصل أن ما كان عبادة بدنية فإن الوصى يعظم عنه بعد موته عن كل واجب كالفطرة والمالية كالزكاة يخرج عنه القدر الواجب والمركب كالخج يحج عنه رجلا من مال الميت بحر (وللشيخ الثانى المأجز عن الصوم الفطر يفدى) وجوبا ولو فى أول الشهر وبلا تمدد فقير كالفطرة لو موسرا والا فيستغفر الله هذا اذا كان الصوم أصلا بنفسه وخوطب بادائه حتى لو لزمه الصوم لكفارة يمين أو قتل ثم عجز لم تجز الفدية لان الصوم هنا بدل عن غيره ولو كان مسافرا فسات قبل الإقامة لم يجب الا بصاء ومتى قدر قضى لان استمرار العجز شرط الخلفية وهل تكفى الاباحة فى الفدية قولان المشهور نعم واعتمده الكمال (ولم نقل شرع فيه قصدا) كما مر فى الصلاة فلو شرع قلنا فأفطر اى فورافلا قضاء أما لو مضى ساعة لزمه القضاء لانه بمضيها صار كأنه نوى المضى عليه فى هذه الساعة تجنيس وجبتي (أداء أو قضاء) أى يجب اتمامه فان فسد ولو لم يروض حيض فى الاصح



وجب القضاء (الا في العيدين وأيام التشريق) فلا يلزم لصيرورته صائماً بنفس الشروع فيصير مرتكباً للنهي أما الصلاة فلا يكون مصلياً ما لم يسجد بدليل مسألة اليمين (ولا يفطر) الشارع في نفل (بلا عذر في رواية) وهي الصحيحة وفي أخرى يحل بشرط أن يكون من نيته القضاء واختارها الكمال وتاج الشريعة وصدرها في الوقاية وشرحها (والضيافة عذر) للضيف والمضيف (ان كان صاحبها ممن لا يرضى بمجرد حضوره ويتأذى بترك الافطار) فيفطر (والالا) هو الصحيح من المذهب ظهيرية (ولو حلف) رجل على الصائم (بطلاق امرأته ان لم يفطر أفطر ولو) كان صائماً (قضاء) ولا يحتثه (على المعتد) بزأية وفي الأثر عن الذخيرة وغيرها هذا اذا كان قبل الزوال أما بعده فلا لالا لأحد أبويه الى العصر لا بعده وفي الاشياء دعاء أحداخوانه لا يكره فطره لو صائماً غير قضاء رمضان ولا تصوم المرأة نقلاً الا باذن الزوج الا عند عدم الضرر به ولو فطرها وجب القضاء بأذنه او بعد البيئونة ولو صام العبد وما في حكمه بلا اذن المولى لم يجز وان فطره قضى بأذنه او بعد العتق (ولو نوى مسافر الفطر) أولم ينو (فأقام ونوى الصوم في وقتها) قبل الزوال (صح) مطلقاً (ويجب عليه) الصوم (لو) كان (في رمضان) لزوال المرخص (كما يجب على مقيم اتمام) صوم (يوم منه) أي رمضان (سافر فيه) أي في ذلك اليوم (و) لكن (لا كفارة عليه لو أفطر فيهما) للشبهة في اوله وآخره الا اذا دخل مصره شيء نسبه فأفطر فانه يكفر (ولو نوى الصائم الفطر لم يكن مفطراً كما) مر (كما) لو نوى التكلم في صلاته ولم يتكلم (شرح الوهابية) قال وفيه

خلاف الشافعي ( وقضى أيام اغماؤه ولو ) كان الاغما ( مستغرقا للشهر ) لندرة امتداده ( سوى يوم حدث الاغماؤه فيه أو في ليلته ) فلا يقضيه إلا إذا علم أنه لم ينو ( وفي الجنون ان لم يستوعب ) الشهر ( قضى ) ما مضى ( وان استوعب ) لجميع ما يمكنه انشاء الصوم فيه على ما مر ( لا ) يقضى مطلقا للحرج ( ولو نذر صوم الايام المنية أو ) صوم هذه ( السنة صبح ) مطلقا على المختار وفرقوا بين النذر والشروع فيها بأن نفس الشروع معصية ونفس النذر طاعة فصح ( و ) لكنه ( أفطر ) الايام المنية ( وجوبا ) تحاميا عن المعصية ( وقضاها ) اسقاطا للواجب ( وان صامها خرج عن المهددة ) مع الحرمة وهذا إذا نذر قبل الايام المنية فلو بعدها لم يقض شيئا وانما يلزمه باقى السنة على ما هو الصواب وكذا الحكم لو نكر السنة أو شرط التتابع فيفطرها لكنه يقضيها هنا متتابعة ويميد لو أفطر يوما بخلاف المعينة ولو لم يشترط التتابع يقضى خمسة وثلاثين ولا يجزئه صوم الخمسة في هذه الصورة واعلم أن صيغة النذر تحتل اليمين فلذا كانت ست صور ذكرها بقوله ( فان لم ينو ) بنذره الصوم ( شيئا أو نوى النذر فقط ) دون اليمين ( أو ) نوى ( النذر ونوى أن لا يكون يمينا كان ) في هذه الثلاث صور ( نذرا فقط ) اجماعا عملا بالصيغة ( وان نوى اليمين وأن لا يكون نذرا كان ) في هذه الصورة ( يمينا ) فقط اجماعا عملا بتعيينه ( وعليه كفارة ) يمين ( ان أفطر ) لحشه ( وان نواهها أو ) نوى ( اليمين ) بلا نفي النذر ( كان ) في صورتين ( نذرا ويمينا حتى لو أفطر يجب القضاء للنذر والكفارة لليمين ) عملا بمصوم المجاز خلافا للثاني ( ونذب تفريق صوم الست من شوال ) ولا يكره التتابع على

المختار خلافاً للثاني حاوى والاتباع المكروه أن يصوم الفطر وخمسة بعده فلو أفطر الفطر لم يكره بل يستحب ويسن ابن كمال (ولو نذر صوم شهر غير معين متابعا فأفطر يوما) ولو من الايام المنهية (استقبل) لانه أدخل بالوصف مع خلو شهر عن أيام نهى شهر بخلاف السنة (لا) يستقبل (في) نذر شهر (مبين) ثلاثا يقع كله في غير الوقت (والنذر من اعتكاف أو حج أو صلاة) أو صيام أو غيرها (غير المطلق) ولو معيناً (لا يختص بزمان ومكان ودرهم وفقير) فلو نذر التصديق يوم الجمعة بمكة بهذا الدرهم على فلان فخالف جاز وكذا لو عجل قبله فلو عين شهرا للاعتكاف أو للصوم فمجل قبله عنه صح وكذا لو نذر أن يحج سنة كذا فحج سنة قبلها صح أو صلاة يوم كذا فصلاها قبله لأنه تسجيل بعد وجوب السبب وهو النذر فليقلو التعيين شرئبلالية فليحفظ (بخلاف) النذر (المطلق) فإنه لا يجوز تعجيله قبل وجود الشرط كما سيحى، في الايمان (ولو قال مريض لله على أن أصوم شهرا فأت قبل أن يصح لا شىء عليه وان صح) ولو (يوما) ولم يصمه (لزمه الوصية بجميعه) على الصحيح كالصحيح اذا نذر ذلك ومات قبل تمام الشهر لزمه الوصية بالجميع بالاجماع كما في الجبازية بخلاف القضاء فان سببه ادراك العدة

﴿فروع﴾ قال والله أصوم لا صوم عليه بل ان صام حنث كما سيحى، في الايمان ﴿نذر صوم رجب فدخل وهو مريض أفطر وقضى كرمضان أو صوم الأبد فضمف لاشتغاله بالمعيشة أفطر وكفر كما مر أو يوم يقدم فلان قدم بعد الاكل أو الزوال أو حيضها قضى عند الثاني خلافاً للثالث ولو قدم في رمضان فلا قضاء اتفاقا ولو عنى به اليمين كفر فقط الا اذا قدم قبل نيته

فنواه عنه بر بالنية ووقع عن رمضان ولو نذر شهرا لزمه كاملا أو الشهر  
فبقيته أو جمعة فالاسبوع إلا أن ينوى اليوم ولو نذر يوم السبت صوم  
ثمانية أيام صام سبتين ولو قال سبعة فسبعة اسبت والفرق أن السبت لا يتكرر  
في السبعة فحمل على العدد بخلاف الاول واعلم أن النذر الذي يقع للاموات  
من أكثر العوام وما يؤخذ من الدراهم والشمع والزيت ونحوها إلى ضرائح  
الاولياء الكرام تقربا إليهم فهو بالاجماع باطل وحرام ما لم يقصدوا صرفها لفقراء  
الانام وقد ابتلى الناس بذلك ولا سيما في هذه الاعصار وقد بسطه العلامة  
قاسم في شرح درر البحار ولقد قال الامام محمد لو كانت العوام عبيدي  
لأعتقهم وأسقطت ولائي وذلك لأنهم لا يهتدون فالكل بهم يتعيرون

### باب الاعتكاف

وجه المناسبة له والتأخير اشتراط الصوم في بعضه والطلب الأكيد في  
المشر الاخير ( هو ) لغة اللبث وشرعا ( لبث ) بفتح اللام وتضم المكث  
( ذكر ) ولو مميزا ( في مسجد جماعة ) هو ماله امام ومؤذن أدبت فيه الخمس  
أولا وعن الامام اشتراط أداء الخمس فيه وصححه بعضهم وقالوا يصح في كل  
مسجد وصححه السروجي وأما الجامع فيصح فيه مطلقا اتفاقا ( أو ) لبث  
( امرأة في مسجد بيتها ) ويكره في المسجد ولا يصح في غير موضع صلاتها  
من بيتها كما إذا لم يكن فيه مسجد ولا تخرج من بيتها إذا اعتكفت فيه وهل  
يصح من الخنثى في بيته لم اره والظاهر لا لاحتمال ذكوريته ( بنية ) قالبت  
هو الركن والكون في المسجد والنية من مسلم عاقل طاهر من جنابة وحيض

ونقاس شرطان (وهو) ثلاثة أقسام (واجب بالنذر) بلسانه وبالشرع وبالتعليق ذكره ابن الكمال (وسنة مؤكدة في العشر الاخير من رمضان) أى سنة كفاية كما في البرهان وغيره لاقتنائها بعدم الانكار على من لم يفعله من الصحابة (ومستحب في غيره من الأزمنة) هو بمعنى غير المؤكدة (وشرط الصوم ا) صحة (الاول) اتفاقا (فقط) على المذهب (فلو نذر اعتكاف ليلة لم يصح) وان نوى معها اليوم لعدم محليتها للصوم أما لو نوى بها اليوم صبح والفرق لا يخفى (بخلاف ما لو قال) في نذره (ليلا ونهارا فانه يصح و) ان لم يكن الليل محلا للصوم لانه (يدخل الليل تبعا و) اعلم أن (الشرط) في الصوم مراعاة (وجوده لا ايجاده) للمشروط قصدا (فلو نذر اعتكاف شهر رمضان لزمه وأجزأه) صوم رمضان (عن صوم الاعتكاف) لكن قالوا لو صام تطوعا ثم نذر اعتكاف ذلك اليوم لم يصح لانقاده من أوله تطوعا فتعذر جعله واجبا (وان لم يعتكف) رمضان المعين (قضى شهرا) غيره (بصوم مقصود) لعود شرطه الى الكمال الاصلى فلم يجوز في رمضان آخر ولا في واجب سوى قضاء رمضان الاول لانه خلف عنه وتحقيقه في الاصول في بحث الامر (واقوله نفلا ساعة) من ليل أو نهار عند محمد وهو ظاهر الرواية عن الامام لبناء النفل على المساعة وبه يفتى والساعة في عرف الفقهاء جزء من الزمان لاجزائه من اربعة وعشرين كما يقوله المنجمون كذا في غرر الاذكار وغيره (فلو شرع في نفيه ثم قطعه لا يلزمه قضاؤه) لانه لا يشترط له الصوم (على الظاهر) من المذهب وما في بعض المعتبرات انه يلزم بالشرع مفرع على الضعيف قاله المصنف وغيره (وحرم عليه) أى على المعتكف اعتكافا واجبا أو النفل فله

الخروج لأنه منهله لا مبطل كما مر (الخروج الحاجة الانسان) طبعية قبول  
وغائط وغسل لو احتلم ولا يمكنه الاغتسال في المسجد كذا في النهر (أو) شرعية  
كعيد وأذان لو مؤذنا وباب المنارة خارج المسجد و (الجمعة وقت الزوال ومن  
بعد منزله) أى معتكفه (خرج في وقت يدركها) مع سنتها يحكم في ذلك رأيه  
ويستأن بعدها أربما أو ستا على الخلاف ولو مكث أكثر لم يفسد لأنه محل  
له وكره تنزيها لمخالفة ما التزمه بلا ضرورة (فلو خرج) ولو ناسيا (ساعة)  
زمانية لا رمية كما مر (بلا عذر فسد) فيقضيه الا اذا أفسده بالردة واعتبرا  
أكثر النهار قالوا وهو الاستحصان وبحث فيه الكمال (و) ان خرج (بعذر يقلب  
وقوعه) وهو ما مر لا غير (لا) يفسد وأما ما لا يقلب كأنجاء غريق وانهدام  
مسجد فسقط للام لا للبطلان والا لكان النسيان أولى بعدم الفساد كما حققه  
الكمال خلافا لما فصله الزيلعي وغيره لكن في النهر وغيره جعل عدم  
الفساد لانهدامه وبطلان جماعته واخراجه كرها استحصانا وفي  
التنار خانية عن الحجة او شرط وقت النذر أن يخرج لقيادة مريض وصلاة  
جنازة وحضور مجلس علم جاز ذلك فليحفظ (وخص) المعتكف (بأكل  
وشرب ونوم وعقد احتاج اليه) لنفسه أو عياله فلو لتجارة كره (كبيع ونكاح  
ورجعة) فلو خرج لأجلها فسد لعدم الضرورة (وكره) أى تحريما لانها محل  
اطلاقهم بحر (احضار مبيع فيه) كما كره فيه مباينة غير المعتكف  
مطلقا للنهي وكذا أكله ونومه الا لترب اشباه وقد قدمناه قبيل  
الوتر لكن قال ابن كمال لا يكره الأكل والشرب والنوم فيه مطلقا  
ونحوه في المجتبي (و) يكره تحريما (صمت) ان اعتقده قربة والا لا

لحديث من صمت نجا ويجب أى الصمت كما فى غرر الا ذكار عن شر لحديث  
رحم الله امرأ تكلم ففتم أو سكت فسلم ( وتكلم الا بخير ) وهو مالا اثم فيه  
ومنه المباح عند الحاجة اليه لا عند عدمها وهو محمل ما فى الفتح أنه مكروه  
فى المسجد يأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب كما حققه فى النهر ( كقراءة  
قرآن وحديث وعلم ) وتدرى فى سير الرسول عليه السلام وقصص الانبياء  
عليهم السلام وحكايات الصالحين وكتابة أمور الدين ( وبطل بوطه فى فرج )  
أنزل أم لا ( ولو ) كان وطؤه خارج المسجد ( ليلا ) أو نهارا عامدا ( أو  
ناسيا ) فى الاصح لا ث حالته مذكرة ( و ) بطل ( بانزال بقبلة أو لمس ) أو  
تفخيذ ولو لم ينزل لم ييطل وان حرم الكل لعدم الحرج ولا ييطل بانزال  
بفكر أو نظر ولا بسكر ليلا ولا بأكل ناسيا لبقاء الصوم بخلاف أكله عمدا  
ورده وكذا اغماؤه وجنونه ان داما أياما فان دام جنونه سنة قضاء استحسانا  
( ولزمه الليالى بنذره ) بلسانه ( اعتكاف ايام ولا ) أى متابعة وان لم يشترط  
التتابع ( كعكسه ) لان ذكر احد المدين بلفظ الجمع وكذا التثنية يتناول  
الآخر ( فلو نوى فى ) نذر ( الايام النهار ) خاصة ( صحت نيته ) لنيته الحقيقة  
( وان نوى بها ) أى بالايام ( الليالى لا ) بل يلزمه كلاهما ( كما لو نذر اعتكاف  
شهر ونوى النهر خاصة او ) نوى ( عكسه ) أى الليالى خاصة فانه لا تصح  
نيته لان الشهر اسم لمقدر يشمل الايام والليالى فلا يحتمل مادونه الا ان يستثنى  
الليالى فيختص بالنهر ولو استثنى الايام صح ولا شئ عليه لما مر واعلم ان  
الليالى تابعة للأيام الا ليلة عرفة وليالى النحر فتبع للنهر الماضية رفقا بالناس  
كما فى أضحية الولو الجية هذا وليلة القدر دائرة فى رمضان اتفاقا الا انها تقدم

وتأخر خلافا لها ونمرته فيمن قال بعد ليلة منه أنت حر وأنت طالق ليلة  
 القدر فعنده لا يقع حتى ينسلخ شهر رمضان الآتي لجواز كونها في الاول  
 في الاول وفي الآتي في الاخيرة وقال يقع اذا مضى مثل تلك الليلة في الآتي  
 ولا خلاف أنه لو قال قبل دخول رمضان وقع بمضيه قال في المحيط والفتوى  
 على قول الامام لكن قيده بكون الحالف فقيها يعرف الاختلاف والافهي  
 ليلة السابع والعشرين والله اعلم

### كتاب الحج

( هو ) بفتح الحاء وكسر هاء لثة القصد الى معظم لا مطلق القصد كما  
 ظنه بعضهم وشرحا ( زيارة ) أى طواف ووقوف ( مكان مخصوص ) أى الكعبة  
 وعرفة ( فى زمن مخصوص ) فى الطواف من فجر النحر الى آخر العمر وفى الوقوف  
 من زوال شمس عرفة لفجر النحر ( بفعل مخصوص ) بان يكون محرما بنية الحج  
 سابقا كما سيجىء لم يقل لأداء ركن من أركان الدين ليم حج النفل ( فرض )  
 سنة تسع وانما أخره عليه الصلاة والسلام لعشر لعذر مع علمه ببقاء حياته  
 ليكمل التبليغ ( مرة ) لأن سببه البيت وهو واحد والزيادة تطوع وقد  
 تجب كما اذا جاوز الميقات بلا احرام فانه كما سيجىء يجب عليه أحد النسكين  
 فان اختار الحج اتصف بالوجوب وقد يتصف بالحرمة كالحج بال حرام  
 وبالكراهة كالحج بلا اذن ممن يجب استئذانه وفى النوازل لو كان الابن صبيحا  
 فلا لب منه حتى يلتجى ( على الفور ) فى العام الاول عند التالى وأصح الروايتين  
 عن الامام ومالك وأحمد فيفسق وترد شهادته بتأخيره أى سنينا لأن تأخيره



صغيرة وبارئكابه مرة لا يفسق الا بالاصرار بحر ووجهه أن الفورية ظنية لان دليل الاحتياط ظني ولذا أجمعوا أنه لو تراخى كان أداء وان أثم بموته قبله وقالوا لو لم يحج حتى أتلف ما له وسعه أن يستقرض ويحج ولو غير قادر على وفائه ويرجى أن لا يؤاخذ الله بذلك أى لو ناويا وفاء اذا قدر كما قيده في الظهيرية (على مسلم) لان الكافر غير مخاطب بروع الايمان في حق الأداء وقد حققناه فيما علقناه على النار (حر مكاف) عالم بفرضيته اما بالكون بدارنا واما باخبار عدل أو مستورين (صحيح) البدن (بصير) غير محبوس وخائف من سلطان يمنع منه (ذى زاد) يصح به بدنه فالمعتاد للحم ونحوه اذا قدر على خبز وجبن لا يمد قادرا (وراحلة) مختصة به وهو المسمى بالمقرب ان قدر والا فتشترط القدرة على المحارة للآفاقى لا لمسى يستطيع المشى لشبهه بالسعى الى الجمعة وأفاد أنه لو قدر على غير الراحة من بغل أو حمار لم يجب قال في البحر ولم أره صريحا وانما صرحوا بالكراهة وفي السراجية الحج را كبا أفضل منه ما شيا به يفتى والمقرب أفضل من المحارة وفي اجارة الخلاصة حمل الجمل مائتان وأربعون متا والحمار مائة وخمسون فظاهره أن البغل كالحمار ولو وهب الأب لابنه ما لا يحج به لم يجب قبوله لان شرائط الوجوب لا يجب تحصيلها وهذا منها باتفاق الفقهاء خلافا للاصوليين (فضلا عما لا بد منه) كما مر في الزكاة ومنه المسكن ومرمته ولو كبيرا يمكنه الاستغناء ببعضه والحج بالقاضل فانه لا يلزمه بيع الزائد ثم هو الافضل وعلم به عدم لزوم بيع الكل والاكتفاء بسكنى الاجارة بالاولى وكذا لو كان عنده ما لو

اشترى به مسكنا وخادما لا يبقى بعده ما يكفي للحج لا يلزمه خلاصة  
وحرر في النهر أنه يشترط بقاء رأس مال لحرفته ان احتاجت لذلك والا لا  
وفي الاشياء معه ألف وخاف العزوبة ان كان قبل خروج أهل بلده فله التزوج  
ولو وقته لزمه الحج (و) فضلا عن (نفقة عياله) ممن تلزمه نفقته لتقدم  
حق العبد (الى) حين (عوده) وقيل بعده يوم وقبل بشهر (مع أمن  
الطريق) بنظرة السلامة ولو بالرشوة على ما حققه الكمال وسيجيء آخر  
الكتاب ان قتل بعض الحجاج عذروه هل ما يؤخذ في الطريق من المكس والخفارة  
عذر قولان والمعتمد لا كما في الفنية والمجتهى وعليه فيحتسب في الفاضل عما  
لا بد منه القدرة على المكس ونحوه كما في مناسك الطرابلسي (و) مع (زوج  
أو محرم) ولو عبدا أو ذميا أو برضاع (بالغ) قيد لهما كما في التهر بحتا (عاقل  
والمراهق كبالغ) جوهره (غير مجوسى ولا فاسق) لعدم حفظهما (مع) وجوب  
(النفقة) لحرهما (عليها) لانه محبوس عليها (لامرأة) حرة ولو عجوزا (في  
سفر) وهل يلزمها التزوج قولان وليس عبدها بمحرم لها وليس لزوجها منعها  
عن حجة الاسلام ولو حجت بلا محرم جاز مع الكراهة (و) مع (عدم عدة عليها  
مطلقا) أية عدة كانت ابن ملك (والعبرة لوجوبها) أى العدة المانعة من سفرها  
(وقت خروج أهل بلدها) وكذا سائر الشروط بحر (فلو أحرم صبي عاقل)  
أو أحرم عنه أبوه صار محرما وينبني أن يجرده قبله ويلبسه ازارا ورداء مبسوط  
وظاهره أن احرامه عنه مع عقله صحيح فمع عدمه أولى (فبلغ أو عبد فمفق)  
قبل الوقوف (فضى) كل على احرامه (لم يسقط فرضهما) لان عقاده فلا  
(فلو جدد الصبي الاحرام قبل وقوفه بمرقة ونوى حجة الاسلام اجزأ ولو

فعل ( العبد (المتعق ذلك) التجديد المذكور (لم يحجزه) لانقاده لازماً بخلاف الصبي والكافر والمجنون (و) الحج (فرضه) ثلاثة (الاحرام) وهو شرط ابتداء وله حكم الركن انتهاء حتى لم يحز لفات الحج استدامته ليقضى به من قابل (والوقوف بعرفة) في أوامه سميت به لان آدم وحواء تمارقا فيها (و) معظم (طواف الزيارة) وهما ركنان (وواجهه) نيف وعشرون (وقوف جمع) وهو المزدلفة سميت بذلك لان آدم اجتمع بحواء وازدلف اليها أي دنا (والسمى) وعند الأئمة الثلاثة هو ركن (بين الصفا) سمي به لانه جلس عليه آدم صفوة الله (والمروة) لانه جلس عليها امرأة وهي حواء ولذا أثبت (وروى الجمار) لكل من حج (وطواف الصدر) أي الوداع (للافاق) غير الخائض (والخلق أو التقصير) وانشاء الاحرام من الميقات ومد الوقوف بعرفة الى الغروب (ان وقف نهارا) والبداءة بالطواف من الحجر الاسود (على الأشبه لمواظبته عليه عليه الصلاة والسلام وقيل فرض وقيل سنة (والتيامن فيه) أي في الطواف في الاصح (والمشي فيه لمن ليس له عذر) يمنه منه ولو نذر طوافاً زحفاً لزمه ماشياً ولو شرع متفلاً زحفاً فشيء أفضل (والطهارة فيه) من النجاسة الحكمية على المذهب قيل والحقيقية من ثوب وبدن ومكان طواف والاكثر على أنه سنة مؤكدة كما في شرح لباب المناسك (وستر المودة) فيه وبكشف ربيع العضو كما في الصلاة يجب الدم (وبدءة السعي بين الصفا والمروة من الصفا) ولو بدأ بالمروة لا يعتد بالشوط الاول في الاصح (والمشي فيه) في السعي (لمن ليس له عذر) كما مر (وذبح الشاة للقارن والتمتع وصلاة ركعتين لكل اسبوع) من أي طواف

كان فلو تركها هل عليه دم قيل نعم فيوصى به (والترتيب الآتي) بيانه (بين  
الرمي والحلق والذبح يوم النحر) وأما الترتيب بين الطواف وبين الرمي والحلق  
فسنة فلو طاف قبل الرمي والحلق لاشئ عليه ويكره لباب وسيجيئ ان  
المفرد لا ذبح عليه وسنحققه (وفعل طواف الافاضة) أى الزيارة (فى) يوم  
من (أيام النحر) ومن الواجبات كون الطواف وراء الخطيم وكون السعى  
بمد طواف معتد به وتوقيت الحلق بالمكان والزمان وترك المحظور كالجماع بمد  
الوقوف ولبس المخيط وتغطية الرأس والوجه والضابط أن كل ما يجب بتركه  
دم فهو واجب صرح به فى الملتقى وسيتضح فى الجنايات (وغيرها سنق  
وآداب) كأن يتوسع فى النفقة ويحافظ على الطهارة وعلى ضون لسانه ويستأذن  
أبيه ودائه وكفيله ويودع المسجد بركتين ومعارفه ويستحلهم ويلتص  
دعاهم ويتصدق بشئ عند خروجه ويخرج يوم الخميس فضيه خرج عليه  
السلام فى حجة الوداع أو الاثنين أو الجمعة بمد التوبة والاستخارة أى فى  
أنه هل يشترى أو يكترى وهل يسافر برا أو بحرا وهل يرافق فلانا أولا  
لأن الاستخارة فى الواجب والمكروه لا محل لها وتامة فى النهر) وأشهره شوال  
وذو القعدة (بفتح القاف وتكسر) وعشر ذى الحجة (بكسر الحاء) وتفتح وعند  
الشافعى ليس منها يوم النحر وعند مالك ذوالحجة كله عملا بالآية قلنا اسم الجمع  
يشترك فيه ماورداء الواحد وفائدة التأقيت أنه لو فعل شيئا من افعال الحج خارجا جمالا  
يجزيه (و) أنه (يكره الاحرام له قبلها) وان أمن على نفسه من المحظور لشبهه  
بالركن كما مر، اطلاقها يفيد التحريم (والعمرة) فى العمر مرة (سنة مؤكدة)  
على المذهب وصح فى الجوهرة وجوبها قلنا المأمور به فى الآية الاتمام وذلك

بعد الشروع وبه تقول (وهي احرام وطواف وسمى) وحلق أو تقصير  
 فالاحرام شرط وممظم الطواف ركن وغيرهما واجب هو المختار ويضع فيها  
 كفعل الحاج (وجازت كل السنة) ونذبت في رمضان (وكرهت) تحريماً  
 (يوم عرفة وأربعة بعدها) أى كره انشاؤها بالاحرام حتى يلزمه دم وان  
 رفضها لا أداؤها فيها بالاحرام السابق كقارن فاته الحج فاعتمر فيها لم يكره  
 سراج وعليه فاستثناء الخالية للقارن منقطع فلا يختص بيوم عرفة كما توهمه  
 في البحر (والمواقيت) أى المواضع التى لا يجاوزها مرید . مكة الاحرما خمسة  
 (ذو الحليفة) بضم ففتح مكان على ستة أميال من المدينة وعشر مراحل  
 من مكة تسميها العوام أيار على رضى الله عنه يزعمون أنه قاتل الجن في  
 بعضها وهو كذب (وذات عرق) بكسر فسكون على مرحلتين من مكة  
 (وجحفة) على ثلاث مراحل بقرب رابغ (وقرن) على مرحلتين وفتح الراء  
 خطأ ونسبة أويس اليه خطأ آخر (ويلعلم) جبل على مرحلتين أيضاً (للمدنى  
 والمراق والشامى) الغير المار بالمدينة بقرينة ما يأتى (والنجدى واليمنى)  
 لف ونشر مرتب ويجمعها قوله

عرق المراق يللم اليمن وبذى الحليفة يحرم المدنى  
 للشام جحفة ان مرت بها ولأهل نجد قرن فاستبن  
 (وكذا هي لمن مر بها من غير أهلها) كالشامى يمر بميقات أهل المدينة  
 فهو ميقاته قاله النووى الشافعى وغيره قالوا ولو مر بميقاتين فأحرامه من  
 الابد أفضل ولو أخره الى الثانى لا شئ عليه على المذهب وعجالة اللباب  
 سقط عنه الدم ولو لم يمر بها تحرى وأحرم اذا حاذى أحدها وأبدى أفضل

فإن لم يكن بحيث يجازى فعلى مرحلتين ( وحرّم تأخير الاحرام عنها ) كلها  
 ( لمن ) أى لا فاقى ( قصد دخول مكة ) يعنى الحرم ( ولو لحاجة ) غير الحج أما  
 لو قصد موصفا من الحل تخلص وجدة حل له مجاوزته بلا احرام فاذا  
 حل به التحق بأهله فله دخول مكة بلا احرام وهو الحيلة لمريد ذلك الامامور  
 بالحج للمخالفة ( لا ) يحرم ( التقديم ) للاحرام ( عليها ) بل هو الافضل  
 ان فى أشهر الحج وأمن على نفسه ( وحل لأهل داخلها ) يعنى لكل من  
 وجد فى داخل المواقيت ( دخول مكة غير محرم ) ما لم يرد نسكا للحرج كما لو  
 جاوزها خطابو مكة فهذا ( ميقاته الحل ) الذى بين المواقيت والحرم ( و )  
 الميقات ( لمن بمكة ) يعنى من بداخل الحرم ( للحج الحرم والمعرة الحل ) ليتحقق  
 نوع سفر والتنعم أفضل ونظم حدود الحرم ابن الملقن قال

وللحرم التحديد من أرض طيبة      ثلاثة أميال اذا دامت اقامته  
 وسبعة أميال عراق وطائف      وجدة عشر ثم تسع جمرانه

### ❦ فصل فى الاحرام ❦

وصفة المفرد بالحج ( ومن شاء الاحرام ) وهو شرط صحة  
 النسك كتكبيرة الاقتراح فالصلاة والحج لهما تحريم وتحليل بخلاف  
 الصوم والزكاة ثم الحج أقوى من وجهين الاول أنه يقضى مطلقا ولو  
 مظنونا بخلاف الصلاة الثانى أنه اذا أتم الاحرام بحج أو عمرة لا يخرج عنه  
 الا بعمل ما أحرم به وان أفسده الا فى القوات فبعمل العمرة والا الاحصار  
 فبذبح الهدى ( توشأ وغسله أحب وهو للتنظاف ) لا للطهارة ( فيحب ) بجاء

مهمة ( في حق حائض ونفساء ) وصبي ( والتيمم له عند العجز ) عن الماء ( ليس بمشروع ) لانه ملوث بخلاف جمعة وعيد ذكره الزيلعي وغيره لكن سوى في الكافي بينهما وبين الاحرام ووجهه في التهر وشرط لنيل السنة أن يحرم وهو على طهارته ( وكذا يستحب ) لمريد الاحرام ازالة الظفر وشاربه وعاتنه وحلق رأسه ان اعتاده والا فيسرحه و ( جماع زوجته أو جاريته لو معه ولا مانع منه ) كحيض ( وليس ازار ) من السرة الى الركبة ( ووداء ) على ظهره ويسن أن يدخله تحت يمينه ويلقيه على كتفه الايسر فان زوره أو خلله أو عقده أساء ولا دم عليه ( جديدين أو غسيلين طامرين ) أيضين ككفن الكفاية وهذا بيان السنة والا فستر المورة كاف ( وطيب بدنه ) ان كان عنده لا ثوبه بما تبقى عينه هو الاصح ( وصلى ) ندبا بعد ذلك ( شفعا ) يعني ركعتين في غير وقت مكروه وتجزيه المكتوبة ( وقال المفرد بالحج ) بلسانه مطابقا لجنانه ( اللهم اني أريد الحج فيسره لي ) لمشقتة وطول مدته ( وتقبله مني ) لقول ابراهيم واسماعيل ربنا تقبل منا وكذا المعتمر والقارن بخلاف الصلاة لان مدتها يسيرة كذا في الهداية وقيل يقول كذلك في الصلاة وعممه الزيلعي في كل عبادة وما في الهداية أولى ( ثم لي دبر صلاته ناويا بها ) بالتلبية ( الحج ) بيان للاكل والا فيصح الحج بمطلق النية ولو قبله لكن بشرط مقارنتها بذكر يقصد به التعظيم كتسبيح وتهليل ولو بالفارسية وان أحسن العربية والتلبية على المذهب ( وهي لييك اللهم لييك لا شريك لك لييك ان الحمد ) بكسر الهمزة وتفتح ( والنعمة لك ) بالفتح أو مبتدأ وخبر ( والملك لا شريك لك وزد ) ندبا ( فيها ) أي عليها لا في خلالها ( ولا

تنقص ) منها فانه مكروه أي تحريما لقولهم انها مرة شرط والزيادة سنة ويكون مسيئا بتركها وبترك دفع الصوت بها ( واذا لمي ناويا ) نسكا ( أو ساق الهدى أو قلدا ) أي ربط قلادة على عنق ( بدنة قتل أو جزاء صيد ) قتله في الحرم أو في احرام سابق ( ونحوه ) لجناية وتذر ومتمعة وقران ( وتوجه معها ) والحال انه ( يريد الحج ) وهل العمرة كذلك ينبغي نعم ( أو بعثا ثم توجه ولحقها ) قبل الميقات فلزمه الاحرام بالتلبية من الميقات ( أو بعثا لمتعة ) أو لقران وكان التقليد والتوجه ( في أشهره ) والا لم يصرح محرما حتى يلحقها ( وتوجه بنية الاحرام وان لم يلحقها ) استحسانا ( فقد أحرم ) لأن الاجابة كما تكون بكل ذكر تعظيمي تكون بكل فعل مختص بالاحرام ثم صحة الاحرام لا تتوقف على نية نسك لانه لو أبهم الاحرام حتى طاف شوطا واحد اصرف للعمرة ولو أطلق نية الحج صرف للفرض ولو عين نفلانفعل وان لم يكن حج الفرض شر نبالية عن الفتح ( ولو أشعرها ) يجرح سنابها الأيسر ( أو جللها ) بوضع الجلل ( أو بعثا لالمتعة ) وقران ( ولم يلحقها ) كما صر ( أو قلدا شاة لا ) يكون محرما لعدم اختصاصه بالنسك ( وبعده ) أي الاحرام بلا مهلة ( يتقى الرفث ) أي الجماع او ذكره بمحضرة النساء ( والفسوق ) أي الخروج عن طاعة الله ( والجدال ) فانه من المحرم اشنع ( وقتل صيد البر ) لا البحر ( والاشارة اليه ) في الحاضر ( والدلالة عليه ) في الغائب وعمل تحريمها اذا لم يعلم المحرم اما اذا علم فلا في الاصح ( والتطيب ) وان لم يقصده ويكره شمه ( وقلم الظفر وستر الوجه ) كله أو بعضه كفمه وذقنه نعم في الخنازية لا بأس بوضع يده على أقمه ( والرأس ) بخلاف الميت وبقية البدن



ولو حمل على رأسه ثيابا كان تغطية لاحمل عدل وطبق ما لم يمتد يوما وليلة  
فتلزمه صدقة وقالوا لو دخل تحت ستر الكعبة فاصاب رأسه أو وجهه كره  
والا فلا بأس به (وغسل رأسه ولحيته بخطمى) لانه طيب أو يقتل الهوام  
بخلاف صابون ودلوك وأشنان اتفاقا زاد في الجوهره وسدر وهو مشكل  
(وقصها) أى اللحية (وحلق رأسه و) ازالة (شعر بدنه) الا الشعر النابت  
في العين فلا شئ فيه عندنا (ولبس قميص وسراويل) أى كل معمول على  
قدر بدن أو بمضه كزردية وبرنس (وقباء) ولو لم يدخل يديه في كيه جاز  
عندنا الا ان يزرره أو يخلله ويجوز أن يرتدى بقميص وجبة ويلتحف به  
في نوم أو غيره اتفاقا (وعمامة) وقلنسوة (وخفين) الا أن لا يحد نعلين  
فيقطعها اسفل من الكمين) عند معقد الشراك فيجوز لبس السرموزة لا  
الجوربين (وثوب صينغ باله طيب) كورس وهو الكركم وعصفرو وهو زهر  
القرطم (الا بعد زواله) بحيث لا يفوح في الاصح (لا) يتقى (الاستحمام)  
لحديث البيهقي انه عليه الصلاة والسلام دخل الحمام في الجحفة (والاستئطال  
بيت ومحمل لم يصب رأسه أو وجهه فلو اصاب احدهما كره) كما مر  
(وشدهميان) بكسر الهاء (في وسطه ومنطقة وسيف وسلاح ونحوهم) زيلى  
لعدم التغطية واللبس (واكتحال بغير مطيب) فلو اكتحل بمطيب مرة او  
مرتين فمليه صدقة ولو كثيرا فمليه دم سراجية (و) لا يتقى (ختانا وفصدا  
وحجامة وقلع ضرسه وجبر كسر وحك رأسه وبدنه) لكن برفق ان خاف سقوط  
شعره أو قله فان في الواحدة يتصدق بشئ وفي الثلاث كف من طعام غردا ذكرا

(واكثر) المحرم (التلبية) ندبا (متى صلى) ولو قفلا (أو علا شرفاً أو هبط وادياً أو لقي ركبا) جمع راكب أو جمعا مشاة وكذا لوقى بعضهم بعضاً (أو أسحر) دخل في السحراذ التلبية في الاحرام كالتكبير في الصلاة (رافعا) استئناثا (صوته بها) بلا جهد كما يفعله العوام (وإذا دخل مكة بدأ بالمسجد) الحرام بعد ما يأمن على أمتعه داخل من باب السلام نهارا ندبا ملياً متواضعا خاشعاً ملاحظاً جلالة البقعة ويسن النسل لدخولها وهو للنظافة فيجب لطائض ونقساء (وحين شاهد البيت كبر) ثلاثاً ومناها الله أكبر من الكعبة (وهل) ثلاثاً يقع نوع شرك (ثم) ابتداءً بالطواف لانه تحية البيت ما لم يخف فوت المكتوبة أو جماعتها أو الور أو سنة راتبة (استقبل الحجر مكبراً مهلاً رافعا يديه) كالصلاة (واستله) بكفيه وقبله بلا صوت وهل يسجد عليه قيل نعم (بلا إيذاء) لانه سنة وترك الإيذاء واجب فان لم يقدر يضعهما ثم يقبلهما أو أحدهما (والا) يمكنه ذلك (يس) بالحجر (شيثاً في يده) ولو عصا (ثم قبله) أى الشيء (وان عجز عنهما) أى الاستسلام والامساس (استقبله) مشيراً اليه يباطن كفيه كأنه واضعهما عليه (وكبر وهل وحمد الله تعالى وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم) ثم يقبل كفيه وفي بقية الرفع في الحج يجعل كفيه للسماء الا عند الجزتين فللكعبة (وطاف بالبيت طواف القدوم ويسن) هذا الطواف (للافتاء) لانه القادم (وأخذ) الطائف (عن يمينه مما يلي الباب) فتصير الكعبة عن يساره لان الطائف كالمتوهم بها والواحد يقف عن يمين الامام ولو عكس أعاد ما دام بمكة فلو رجع فليده دم وكذا لو ابتداءً من غير الحجر كما مر قالوا وير بجميع يده على جميع الحجر (جاعلاً)

قبل شروعه (رداءه تحت ابطه اليمنى ملتقيا طرفه على كتفه الايسر) استئنا ( وراء الخطيم ) وجوبا لان منه ستة أذرع من البيت فلو طاف من الفرجة لم يجز كاستقباله احتياطا وبه قبر اسماعيل وهاجر ( سبعة أشواط ) فقط ( فلو طاف ثامنا مع علمه به ) فالصحيح أنه ( يلزمه اتمام الاسبوع للشروع ) أى لانه شرع فيه ملتزما بخلاف ما لو ظن أنه سابع لشروعه مسقطا لا ملتزما بخلاف الحج واعلم أن مكان الطواف داخل المسجد ولو وراء زمزم لا خارجه لصيرورته طائفا بالمسجد لا بالبيت ولو خرج منه أو من السعى الى جنازة أو مكتوبة أو تجديد وضوء ثم عاد بجى وجاز فيهما أكل وبيع واقتاء وقراءة لكن الذكر أفضل منها وفي منسك النووى الذكر المأثور أفضل وأما فى غير المأثور فالقراءة أفضل فليراجع ( ورمل ) أى مشى بسرعة مع تقارب الخطا وهز كتفيه ( فى الثلاث الاول ) استئنا ( فقط ) فلو تركه أو نسيه ولو فى الثلاثة لم يرمل فى الباقى ولو زحمة الناس وقف حتى يجد فرجة فيرمل بخلاف الاستلام لان له بدلا ( من الحجر الى الحجر ) فى كل شوط وكلما مر بالحجر فعل ما ذكر ) من الاستلام ( واستلم الركن اليمانى وهو مندوب ) لكن بلا قبيل وقال محمد هو سنة ويقبله والدلائل تؤيده ويكره استلام غيرهما ( وختم الطواف باستلام الحجر استئنا ثم صلى شفعاء ) فى وقت مباح ( يجب ) بالجيم على الصحيح ( بعد كل أسبوع عند المقام ) حجارة ظهر فيها أثر قدمى الخليل ( أو غيره من المسجد ) وهل يتعين المسجد قولان ( ثم ) التزم الملتزم وشرب من ماء زمزم و( عاد ) ان أراد السعى ( واستلم الحجر وكبر وهلل وخرج ) من باب الصفا ندبا ( فصعد الصفا ) بحيث يرى الكعبة من

الباب ( واستقبل البيت وكبر وهال وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم )  
 بصوت مرتفع خائفة ( ورفع يديه نحو السماء (ودعا) ختمه العبادة ( بما شاء ) لان  
 محمدا لم يعين شيئا لانه يذهب بركة القلب وان تبرك بالمأثور فحسن ( ثم مشى نحو  
 المروة ساعيا بين الميلين الا خضرين المتخذين في جدار المسجد ( وصعد عليها  
 وفعل ما فعله على الصفا يفعل هكذا سبعا يبدأ بالصفا ويختم ) الشوط السابع  
 ( بالمروة ) فلو بدأ بالمروة لم يمتد بالاول هو الاصح وندب ختمه بركتين  
 في المسجد تختم الطواف ( ثم سكن بمكة محرما ) بالحج ولا يجوز فسح  
 الحج بالعمرة عندنا ( وطاف بالبيت تقلا ماشيا ) بلا رمل وسمى وهو  
 أفضل من الصلاة نافلة للآفاتي وقلبه للمكي وفي البحر ينبنى تقييده بزمن  
 الموسم والا فاطواف أفضل من الصلاة مطلقا ( وخطب الامام ) أولى خطب  
 الحج الثلاث ( سابع ذى الحجة بعد الزوال و ) بعد ( صلاة الظهر ) وكره قبله  
 ( وعلم فيها المناسك فاذا صلى بمكة الفجر ) يوم التروية ( ثامن الشهر خرج  
 الى منى ) قرية من الحرم على فرسخ من مكة ( ومكث بها الى فجر عرفة  
 ثم ) بعد طلوع الشمس ( راح الى عرفات ) على طريق ضب ( و ) عرفات  
 ( كلها موقف الا بطن عرنة ) بفتح الراء وضمها واد من الحرم غربى مسجد  
 عرفة ( فبعد الزوال قبل ) صلاة ( الظهر خطب الامام ) في المسجد ( خطبتين  
 كالجمعة وعلم فيها المناسك و ) بعد الخطبة ( صلى بهم الظهر والعصر باذان  
 واقامتين ) وقراءة سرية ولم يصل بينهما شيئا على المذهب ولا بعداء العصر  
 في وقت الظهر ( وشرط ) لصحة هذا الجمع الامام الاعظم او نائبه والاصلوا  
 وحدانا ( والاحرام ) بالحج ( فيهما ) أى الصلاتين ( فلا تجوز العصر للمنفرد في

أحدهما) فلو صلى وحده لم يصل العصر مع الإمام (ولا) تجوز العصر (لن) صلى الظهر بجماعة) قبل إحرام الحج (ثم أحرم الألفى وقتها) وقال لا يشترط لصحة العصر إلا الإحرام وبه قالت الثلاثة وهو الأظهر شرعا لآلية عن البرهان (ثم ذهب إلى الموقف بفعل سن : وقف الإمام على ناقته بقرب جبل الرحمة) عند الصخرات الكبار (مستقبلا) القبلة (والقيام والنية فيه) أي الوقوف (ليست بشرط ولا واجب فلو كان جالسا جاز حجه و) ذلك لأن (الشرط الكينونة فيه) فصيح وقوف مجتاز وهارب وطالب غريم ونائم ومجنون وسكران (ردعا جهرا) يحمده (رعاه المناسك ووقف الناس خلفه بقربه مستقبلين القبلة سامعين لقوله) خاشعين باكين وهو من مواضع الإجابة وهي بمكة خمسة عشر نظما صاحب التهر فقال  
دعاء البرايا يستجاب بكعبة      ملتزم والموقفين كذا الحجر

طواف وسمى مروتين وزمزم      مقام وميزاب جارك تمتع

زادا في الباب وعند رؤية الكعبة وعند السدرة والركن اليماني وفي الحجر وفي منى في نصف ليلة البدر (واذا غربت الشمس أتى) على طريق المأزمين (مزدلفة) وحدها من مأزمى عرفة إلى مأزمى محسر (ويستحب أن يأتيها ماشيا وأن يكبر ويهمل ويحمد ويلبي ساعة فساعة و) المزدلفة (كلها موقف الاوادي محسر) هو وادي بين منى ومزدلفة فلو وقف به أو يطن عرنة لم يجز على المشهور (ونزل عند جبل قزح) بضم فتح لا ينصرف للعلمية والعدل من قازح بمعنى مرتفع والاصح أنه المشر الحرام وعليه ميقدة قليل كانوا آدم (وصلى المشايخ باذان واقامة) لأن المشاء في وقتها لم تحتج

للاعلام كما لا احتياج هنا للامام (ولو صلى المغرب) والعشاء (في الطريق أو) في (عرفات أعاده) للحديث الصلاة أمامك فتوقتا بالزمان والمكان والوقت فالزمان ليلة النحر والمكان مزدلفة والوقت وقت العشاء حتى لو وصل الى مزدلفة قبل العشاء لم يصل المغرب حتى يدخل وقت العشاء فتصلح انزاع من وجوه (مالم يطلع الفجر) فيعود الى الجواز وهذا اذا لم يخف طلوع الفجر في الطريق فان خافه صلاهما (ولو صلى العشاء قبل المغرب بمزدلفة صلى المغرب ثم اعاد العشاء فان لم يدها حتى ظهر الفجر عاد العشاء الى الجواز) وينوي المغرب أداء ويترك سنتها ويحيها فاتها أشرف من ليلة القدر كما أفتى به صاحب النهر وغيره وجزم شارح البخاري سيما القسطلاني بأن عشرين الحجة أفضل من العشر الاخير من رمضان (وصلى الفجر بغلس) لاجل الوقوف (ثم وقف) بمزدلفة ووقته من طلوع النحر الى طلوع الشمس ولو مارا كما في عرفة لكن لو تركه لمذركر حجة بمزدلفة لا شيء عليه (وكبر وهلل ولي وصلى) على المصطفى (ودعاوا اذا أسفر) جدا (أنى منى) مهلا مصليا فاذا بلغ بطن محسر أسرع قدروا رمية حجر لانه موقف النصارى (وروى جرة العقبة من بطن الوادي) ويكره تنزيها من فوق (سبعا خذفا) بمجمعتين أى برؤوس الاصابع ويكون بينهما خمسة أذرع ولو وقعت على ظهر رجل أو جل ان وقعت بنفسها بقرب الجرة جاز والا لا وثلاثة أذرع بعيد وما دونه قريب جوهره (وكبر بكل حصاة) أى مع كل (منها وقطع التلبية بأولها فلو رمى بأكثر منها) أى السبع (جاز لا لو رمى بالاقل) فالتقييد بالسبع لمنع النقص لا الزيادة (وجاز الرمي بكل ما كان من

جنس الارض كالحجر والمدر) والطين والمفرة (و) كل (ما يجوز التيمم به ولو كفا من تراب) فيقوم مقام حصاة واحدة (لا) يجوز (بجشب وعبر ولؤلؤ) كبار (وجواهر) لانه اعزاز لا اهانة وقيل يجوز (وذهب وفضة) لانه يسمى ثارا لارميا (وبع) لانه ليس من جنس الارض وما في فروق الاشياء من جوازه بالبحر خلاف المذهب (ويكره) أخذها (من عند الجرة) لانها مردودة لحديث من قبلت حجته رفعت جمرته (و) يكره (أن يلتقط حجرا واحدا فيكسره سبعين حجرا صغيرا) وأن يرى بمتجسة بيقين ووقته من الفجر الى الفجر ويسن من طلوع ذكاء لزوالها ويباح اغروها ويكره للفجر (ثم) بعد الرمي (ذبح ان شاء) لانه مفرد (ثم قصر) بأن يأخذ من كل شعرة قدر الاثثة وجوبا وتقشير الكل مندوب والربع واجب ويجب اجراء الموصى على الاقرع وذى فروح ان أمكن والا سقط ومتى تعذرا أحدهما لما رضى تمين الآخر فلو لبده بصمغ بحيث تعذر التقصير تمين الخلق بحر (وحلقه) الكل (افضل) ولو ازاله بنحو نورة جاز (وحل له كل شيء الا النساء) قبل والطيب والصيد (ثم طاف للزيارة يوما من ايام النحر) الثلاثة يبان لوقته الواجب (سبعة) يبان للاكل والا فالركن اربعة (بلا رمل و) لا (سمى ان كان سعى قبل) هذا الطواف (والا فعلمها) لان تكرارها لم يشرع (و) طواف الزيارة (اول وقته بعد طلوع الفجر يوم النحر وهو فيه) أى الطواف فى يوم النحر الاول (افضل) ويمتد وقته الى آخر العمر (وحل له النساء) بالخلق السابق حتى لو طاف قبل الخلق لم يحل له شيء فلو قلن ظفرو مثلا كان جناية لانه لا يخرج من الاحرام الا بالخلق

(فإن أخره عنها) أى أيام النحر ولياليها منها (كره) تحريماً (ووجب دم) لتترك الواجب وهذا عند الامكان فلو طهرت الحائض ان قدراً أربعة أشواط ولم تقبل لزم دم والا لا (ثم أتى منى) فبييت بها للرمي (وبعد زوال) ثانى (النحر رمى الجمار الثلاث يبدأ) استئنا (بما يلي مسجد الخيف ثم بما يليه) الوسطى (ثم بالعقبة سبعا سبعا ووقف) حامدا مهللاً مكبراً مصلياً قدراً قراءة البقرة (بعد) تمام كل (رمى بعده رمى فقط) فلا يقف بعد الثالثة و(لا بعد رمى يوم النحر) لانه ليس بعده رمى (ودعا) لنفسه وغيره رافعاً كفيه نحو السماء أو القبلة (ثم) رمى (غداً كذلك ثم بعده كذلك ان مكث وهو أحب وان قدم الرمي فيه) أى فى اليوم الرابع (على الزوال جاز) فإن وقت الرمي فيه من الفجر للغروب وأما فى الثانى والثالث فمن الزوال لطلوع ذكاه (وله النفر) من منى (قبل طلوع فجر الرابع لا بعده) لدخول وقت الرمي (وجاز الرمي) كله (راكباً و) لكنه (فى الأوليين) أى الاولى والوسطى (ما شيا أفضل) لانه يقف (لا فى الاخيرة) أى العقبة لانه ينصرف والراكب أقدر عليه وأطلق أفضلية المشى فى الظهيرية ورجحه الكمال وغيره (ولو قدم ثقله) بفتحين متاعه وخدمه (الى مكة واقام بمنى) أو ذهب لرفة (كره) ان لم يأمن لا اذا أمن وكذا يكره للمصلى جعل نحو نمله خلفه لشغل قلبه (وإذا نقر) الحاج (الى مكة نزل) استئنا ولو ساعة (بالحصب) بضم ففتحتين الأبطح وليست بالمقبرة منه (ثم) اذا أراد السفر (طاف للصدر) أى الوداع (سبعة أشواط بلا رمل وسعى وهو واجب الاعلى أهل مكة) ومن فى حكمهم فلا يجب بل يتدب كمن مكث بعده ثم النية للطواف شرط



فلو طاف هاربا أو طالبا لم يجوز لكن يكفي أصلها فلو طاف بعد إرادة السفر ونوى التطوع أجزاء عن الصدر كما لو طاف بنية التطوع في أيام النحر ووقع عن الفرض (ثم) بعد ركعتيه (شرب من ماء زمزم وقبل العتبة) تعظيما للكعبة (ووضع صدره ووجهه على المنزلة وتثبت بالاستئناس ساعة) كالمستشفع بها ولو لم ينلها يضع يديه على رأسه مبسوطتين على الجدار قائمتين والتصديق بالجدار (ودعا مجتهدا ويكفي) أو يتباكى (ويرجع قهقري) أى إلى خلف (حتى يخرج من المسجد) وبصره ملاحظ للبيت (وسقط طواف القدوم ممن وقف بعرفة ساعة قبل دخول مكة ولا شيء عليه بتركه) لانه سنة وأساء (ومن وقف بعرفة ساعة) عرفة وهو اليسير من الزمان وهو الحمل عند إطلاق الفقهاء (من زوال يومها) أى عرفة (إلى طلوع فجر يوم النحر أو اجتاز) مسرعا أو (ناثما أو منعى عليه) وكذا لو (أهل عنه رفيقه) وكذا غير رفيقه فتح (به) أى بالحج مع إحرامه عن نفسه فإذا انتبه أو أفاق وأتى بأفعال الحج جاز ولو بقي الانغماء إن الانغماء بعد إحرامه طيف به للناسك وإن أحرما عنه أكتفى بإشْرَئِهم ولم أر ما لو جن فأجره وواعته وطافوا به للناسك وكلام الفتح يفيد الجواز (أو جهل أنها عرفة صبح حجه) لأن الشرط الكينونة لا التنية (ومن لم يقف فيها فات حجه) لحديث الحج عرفة (فطاف وسعى وتحمل) أى بأفعال العمرة (وقضى) ولو حجه نذرا أو تطوعا (من قابل) ولا دم عليه (والمرأة) فيها سرا (كالرجل) لمعوم الخطاب ما لم يقم دليل الخصوص (لكنها تكشف وجهها لا رأسها ولو سدل شيثا عليه وجانته عنه جاز)

بل يندب ( ولا تلبي جهرا ) بل تسمع نفسها دفعا للفتنة وما قيل أن صوتها  
 عودة ضعيف ( ولا ترمل ) ولا تضطجع ( ولا تسي بين الميادين ولا تحلق بل  
 تقصر ) من ربيع شعرها كما مر ( وتلبس الخيط ) والخفين والحلى ( ولا تقرب  
 الحجر في الزحام ) لأنها من مماسة الرجال ( والخنثى المشكل كالمرأة فيما ذكر )  
 احتياطا ( وحيضها لا يمنع ) نسكا ( إلا الطواف ) ولا شيء عليها بتأخيرها إذا  
 لم تطهر إلا بعد أيام النحر فلو طهرت فيها بقدر أكثر الطواف لزمها الدم  
 بتأخيرها لباب ( وهو بعد حصول ركنيه يسقط طواف الصدر ) ومثله النفاس  
 ( والبدن ) جمع بدنة ( من ابل وبقر والهدى منهما ومن الغنم ) كما سيأتي

### باب القران

( هو افضل ) لحديث أتاني الليلة آت من ربي وأنا بالعقيق فقال يا آل محمد أهلوا  
 بحجة وعمرة معا ولأنه أشق والصواب أنه عليه السلام أحرم بالحج ثم أدخل عليه  
 العمرة ليبيان الجواز فصار قارنا ( ثم التمتع ثم الافراد والقران ) لغة الجمع بين  
 شيئين وشرا ( أن يبل ) أي يرفع صوته بالتلبية ( بحجة وعمرة معا ) حقيقة  
 أو حكما بأن يحرم بالعمرة أولا ثم بالحج قبل أن يطوف لها أربعة أشواط  
 أو عكسه بأن يدخل أحرام العمرة على الحج قبل أن يطوف للقدوم وإن  
 أساء أو بعده وإن لزمه دم ( من الميقات ) إذ القارن لا يكون إلا آفاقيا ( أو  
 قبله في أشهر الحج أو قبلها ويقول ) أما بالنصب والمراد به النية أو مستأنف  
 والمراد به بيان السنة إذ النية بقلبه تكفي كالصلاة مجتبي ( بعد الصلاة اللهم  
 اني اريد الحج والعمرة فيسرهما لي وقبلهما مني ) ويستحب تقديم العمرة

في الذكّر لتقدمها في الفعل (وطاف للعمرة) أولاً وجوباً حتى لو نواه للحج لا يقع إلا لها (سبعة أشواط يرمل في الثلاثة الأولى ويسمى بلا حاق) فلو حلق لا يحل من عمرته ولزمه دمان (ثم يحج كحجر) فيطوف للقدوم ويسمى بعده إن شاء (فإن أتى بطوافين) متوالين (ثم سعين لما جاز وأساء) ولا دم عليه (وذبح للقران) وهو دم شكر فياً كل منه (بعد رمي يوم النحر) لوجوب الترتيب (وإن عجز صام ثلاثة أيام) ولو متفرقة (آخرها يوم عرفة) ندباً رجاء القدرة على الأصل فبعده لا يجزيه فقول المنع كالبحر يأن للأفضل فيه كلام (وسبعة بمسد) تمام أيام (حجه) فرضاً أو واجباً وهو بمضي أيام التشريق (أين شاء) لكن أيام التشريق لا تجزيه لقوله تعالى وسبعة إذا رجعتن أي فرغتم من أفعال الحج فممن من وطنه منى أو اتخذها موطناً (فإن فاتت الثلاثة تبين الدم) فلو لم يقدر تحلل وعليه دمان ولو قدر عليه في أيام النحر قبل الحلق بطل صومه (فإن وقف) القارن بعرفة (قبل) أكثر طواف (العمرة بطلت) عمرته فلو أتى بأربعة أشواط ولو بقصد القدوم أو التطوع لم تبطل ويتمها يوم النحر والأصل أن المأثني به من جنس ما هو متلبس به في وقت يصلح له ينصرف للمتلبس به (وقضيت) بشروعه فيها (ووجب دم الرض) للعمرة وسقط دم القران لانه لم يوفق للنسكين

### باب التمتع

(هو) لغة من المتاع أو المنة شرعاً (إن يفعل العمرة أو أكثر أشواطها في أشهر الحج) فلو طاف الأقل في رمضان مثلاً ثم طاف الباقي في شوال

ثم حج من عامه كان متمتاً فتح قال المصنف فتنير النسخ الى هذا التعريف (ويطوف ويسعى) كما مر (ويحلق أو يقصر) ان شاء (ويقطع التلبية في أول طوافه) للعمرة وأقام بمكة حللاً (ثم يحرم للحج) في سفر واحد حقيقة أو حكماً بأن يلب بأهله إماماً غير صحيح (يوم التروية وقبله أفضل ويحج كالفردي) لكنه يرمي في طواف الزيارة ويسعى بعده ان لم يكن قدمها بعد الاحرام (وذبح) كالقارن (ولم تنب الاضحية عنه فان عجز) عن دم (صام كالقارن وجاز صوم الثلاثة بعد احرامها) أي العمرة لكن في أشهر الحج (لا قبله) أي الاحرام (وتأخيره أفضل) رجاء وجود الهدى كما مر (وان اراد) المتمتع (السوق) للهدى وهو أفضل أحرم ثم (ساق هديه) معه (وهو أولى من قرده الا اذا كانت لا تنساق) فيقودها (وقلد بدنته وهو أولى من التجليل وكره الاشعار وهو شق سنما من الأيسر) أو الايمن لأن كل أحد لا يحسنه فاما من أحسنه بأن قطع الجلد فقط فلا بأس به (واعتمر ولا يتحلل منها) حتى ينحر (ثم أحرم للحج كما مر) فيمن لم يسق (وحلق يوم النحر و) اذا حلق (حل من احراميه) على الظاهر (والسكى ومن في حكمه يفرد فقط) ولو قرن أو تمتع جاز وأساء وعليه دم جبر ولا يجزئه الصوم لو معصراً (ومن اعتمر بلا سوق) هدى (ثم) بعد عمرته (عاد الى بلده) وحلق (فقد أتم) الإمام صحيحاً فبطل تمتعه (ومع سوقه تمتع) كالقارن (وان طاف لها اقل من اربعة قبل أشهر الحج واتمها فيها وحج فقد تمتع ولو طاف اربعة قبلها لا) اعتباراً للاكثر (كوفي) أي آفاق (حل من عمرته فيها) أي الاشهر (وسكن بمكة) أي داخل المواقيت (أو بصرة) أي غير بلده (وحج) من عامه (متمتع)

لبقاء سفره (ولو أفسدها ورجع من البصرة) الى مكة (وقضاها وحج لا يكون متمما لانه كالسكى) (الا اذا ألم باهله ثم رجع و (أتى بها) لانه سفر آخر ولا يضر كون العمرة قضاء عما أفسده (واى) النسكين (أفسده) المتمتع (أثمه بلا دم) للتمتع بل للفساد

### باب الجنایات

الجنایة هنا ما تكون حرمة بسبب الاحرام او الحرم وقد يجب بها دمان او دم او صوم او صدقة ففصلها بقوله (الواجب دم على محرم بالغ) فلا شئ على الصبي خلافا للشافعي (ولو ناسيا) او جاهلا او مكرها فيجب على ناثم غطي رأسه (ان طيب عضوا) كاملا ولو فقه بأكل طيب كثير او ما يبلغ عضوا لوجع والبدن كله كمضو واحد ان اتحد المجلس والا فلكل طيب كفارة ولو ذبح ولم يزله لزمه دم آخر لتركه واما التوب المطيب أكثره فيشترط للزوم الدم درام لبسه يوما (أو غضب رأسه بخناء) رقيق أما المتلبذ فيه دمان (أو ادهن بزيت أو حل) بفتح المهملة الشيرج (ولو) كانا (خالصين) لاسهما أصل الطيب بخلاف بقية الادهان (فلو أكله) أو استمطه (أو داوى به) جراحة أو (شقوق رجله أو أقطر في أذنيه لا يجب دم ولا صدقة) اتفاقا (بخلاف المسك والعنبر والغالية والكافور ونحوها) مما هو طيب بنفسه (فانه يلزمه الجزاء بالاستعمال) ولو (على وجه التداوى) ولو جعله في طعام قد طبخ فلا شئ فيه وان لم يطبخ وكان مغلوبا كره أكله كشم طيب وتفاح (أو لبس مخيطا) لبسا متعادا ولو اتزره أو وضعه على

كتفيه لا شيء عليه (أو ستر رأسه) بعتاد أما بحمل اجانة أو عدل فلا شيء عليه (يوما كاملا) أو ليلة كاملة وفي الأقل صدقة (والزائد) على اليوم (كالיום) وان نزع ليله وأعادها نهارا ولو جميع ما يلبس (ما لم يعزم على الترك) للبسه (عند النزاع فان عزم عليه) أي الترك (ثم لبس تعدد الجزاء كفر للاول أولا وكذا) يتعدد الجزاء (لو لبس يوما فأراق دما) للبسه (ثم دام على لبسه يوما آخر فطليه الجزاء) أيضا لانه محظور فكان لدوامه حكم الابتداء ودوام اللبس بعدما أحرم وهو لا لبسه كأنشأه بعده ولو مكرها أو نائما ولو تعدد سبب اللبس تعدد الجزاء ولو اضطر الى قيص فلبس قيصين أو إلى قلنسوة فلبسها مع عمامته ثم دم وأثم ولو تيقن زوال الضرورة فاستمر كفر أخرى ونفطية ربع الرأس أو الوجه كالكل ولا بأس بنفطية اذنيه وقفاه ووضع يديه على آفته بلا ثوب (أو حلق) أي ازال (ربع رأسه) أو ربع لحيته (أو حلق) (محاجه) يعني واحتجم والا فصدقة كما في البحر عن الفتح (أو حلق) (أحدى ابطيه أو عاتيه أو رقبته) كلها (أو قص اظفار يديه أو رجله) أو الكل (في مجلس واحد) فلو تعدد المجلس تعدد الدم الا اذا اتحد المحل كحلق ابطيه في مجلسين أو راسه في اربعة (أو يد أو رجل) اذ الربع كالكل (أو طاف للقدم) لوجوبه بالشروع (أو للصدر جنباً) أو حائضاً (أو للفرض محدثاً) ولو جنباً فبدنة (ان لم يعمده) والاصح وجوبها في الجنابة ونديها في الحدث وأن المعتبر الاول والثاني جابر له فلا تجب إعادة السمي جوهره وفي الفتح لو طاف للعمرة جنباً أو محدثاً فطليه دم وكذا لو ترك من طوافها شوطاً لانه لا مدخل للصدقة في العمرة (أو افاض من

عرفة ( ولو بند بعيره ( قبل الامام ) والغروب ويسقط الدم بالعود ولو بعده في الاصح غاية ( او ترك اقل سبع الفرض ) يعني ولم يطف غيره حتى لو طاف للصدر انتقل الى الفرض ما يكمله ثم ان بقى الصدر فصدقة والا قدم ( وبترك اكثره بقى محرما ) ابدا في حق النساء ( حتى يطوف ) فكلما جامع لزمه دم اذا تعدد المجلس الا ان يقصد الرض فتح ( او ) ترك ( طواف الصدر او اربعة منه ) ولا يتحقق الترك الا بالخروج من مكة ( او ) ترك ( السعى ) او اكثره او ركب فيه بلا عذر ( او الوقوف بجميع ) يعني مزدلفة ( أو الرمي كله أو في يوم واحد أو الرمي الاول أو أكثره ) أى أكثر رمي يوم ( أو حلق في حل بحج ) في أيام النحر فلو بعدها فدمان ( أو عمرة ) لا اختصاص الحلق بالحرم ( لا ) دم ( في معتمر ) خرج ( ثم رجع من حل ) الى الحرم ( ثم قصر ) وكذا الحاج ان رجع في أيام النحر والا قدم للتأخير ( او قبل ) عطف على حلق ( أو لمس بشهوة أنزل أولا ) في الاصح او استعنى بكفه او جامع بهيمة وانزل ( أو أخر ) الحاج ( الحلق او طواف الفرض عن أيام النحر ) لتوقهما بها ( او قدم نسكا على آخر ) فيجب في يوم النحر اربعة اشياء الرمي ثم الذبح لتغير المفرد ثم الحلق ثم الطواف لكن لا شيء على من طاف قبل الرمي والحلق ثم يكره لباب وقد تقدم كما لا شيء على المفرد الا اذا حلق قبل الرمي لأن ذبحه لا يجب ( ويجب دمان على قارن حلق قبل ذبحه ) دم للتأخير ودم للقران على المذهب كما حرره المصنف قال وبه اندفع ما توهمه بعضهم من جعل الدمين للجناية ( وان طيب ) جوابه قوله الآتى تصدق ( اقل من عضو أوستر رأسه أو لبس أقل من يوم ) في الخزانة في الساعة نصف صاع وفيما

دونها قبضة وظاهره أن الساعة فلكية ( أو حلق ) شاذبه او ( اقل من ربع رأسه ) أو لحيته أو بعض رقبته ( أو قص اقل من خمسة أظافيره أو خمسة إلى ستة عشر ( متفرقة ) من كل عضو اربعة وقد استقر أن لكل ظفر نصف صاع إلا أن يبلغ دما فينقص ما شاء ( أو طاف للقدوم أو للصدر عدثا أو ترك ثلاثة من سبع الصدر ) ويجب لكل شوط منه ومن السعى نصف صاع ( أو احدى الجمار الثلاث ) ويجب لكل حصاة صدقة إلا أن يبلغ دما فكما مر وإفاد الحدادي أنه ينقص نصف صاع ( أو حلق رأس ) محرم أو حلال ( غيره ) أو رقبته أو قلم ظفره بخلاف ما لو طيب عضو غيره أو ألبسه بحيثافانه لا شيء عليه اجماعا ظهيرية ( تصدق بنصف صاع من بر ) كالقطرة ( وإن طيب أو حلق ) أو لبس ( بعدر ) خير إن شاء ( ذبح ) في الحرم ( أو تصدق بثلاثة أصوع طعام على ستة مساكين ) أين شاء ( أو صام ثلاثة أيام ) ولو متفرقة ( ووطؤه في احدى السبيلين ) من آدمي ( ولو ناسيا ) أو مكرها أو نائمة أو صبيا أو مجنونا ذكره الحدادي لكن لادم ولا قضاء عليه ( قبل وقوف فرض يفسد حجه ) وكذا لو استدخلت ذكر حمار أو ذكر أمقطوعا فسد حجها اجماعا ( ويمضى ) وجوبا في فاسده كجائزه ( ويدبح ويقضى ) ولو نفل أو لو أفسد القضاء هل يجب قضاؤه لم أره والذي يظهر أن المراد بالقضاء الاعادة ( ولم يتفرقا ) وجوبا بل ندبا إن خاف الوقاع ( و ) وطؤه ( بعد وقوفه لم يفسد حجه ) ويجب بدنة ( وبعد الحلق ) قبل الطواف ( شاة ) خلفه الجنابة ( و ) وطؤه ( في ممرته قبل طوافه اربعة مفسد لها قضى وذبح وقضى ) وجوبا ( و ) وطؤه ( بعد اربعة ذبح ولم يفسد ) خلافا للشافعي ( فإن قتل محرم صيدا ) أي حيوانا



برئاً متوحشاً بأصل خلقته (أودل عليه قاتله) مصداقاً له غير عالم واتصل القتل  
 بالدلالة أو الإشارة والدال والمشير باق على احرامه وأخذ قبل أن ينفلت  
 من مكانه (بدأ أو عوداً سهواً أو عمداً) مباحاً أو مملوكاً (فعليه جزاؤه ولو  
 سبعا غير صائل أو مستأنساً أو حماماً) ولو (مسرولاً) بفتح الواو ما في رجليه  
 ريش كالسراويل (أو هو مضطر إلى أكله) كما يلزمه القصاص لو قتل انساناً  
 وأكل لحمه ويقدم الميتة على الصيد والصيد على مال الغنم ولحم الانسان قيل  
 والخنزير ولو الميت نياً لم يحل بحال كالأكل طعام مضطر آخر وفي البرازية  
 الصيد المذبوح أولى اتفاقاً أشباه ويغرم أيضاً ما أكله لو بعد الجزاء (و) الجزاء  
 (هو ما قوته عدلان) وقيل الواحد ولو اتفقتا يكفي (في مقتله أو في أقرب  
 مكان منه) ان لم يكن في مقتله قيمة فأو للتوزيع لا للتخير (و) الجزاء (في  
 سبع) أي حيوان لا يؤكل ولو خنزيراً أو فيلاً (لا يزداد على) قيمة (شاة وان  
 كان) السبع (أكبر منها) لان الفساد في غير المأكول ليس الا بآرافة الدم فلا  
 يجب فيه الدم وكذا لو قتل معلماً ضمنه لحق الله غير معلم والمالكة معلماً  
 (نم له) أي للقاتل (أن يشتري به هدياً ويذبحه بمكة أو طعماً ويتصدق)  
 أين شاء (على كل مسكين) ولو ذمياً (نصف صاع من بر أو صاعاً من تمر  
 أو شعير) كالقطرة (لا) يحزته (أقل) أو أكثر (منه) بل يكون تطوعاً (أو  
 صام عن طعام كل مسكين يوماً وان فضل عن طعام مسكين) أو كان الواجب  
 ابتداءً أقل منه (تصدق به أو صام يوماً) بدله (ولا يجوز أن يفرق نصف  
 صاع على مساكين) قال المصنف تبعاً للبحر هكذا ذكره هنا وقدم في القطرة

الجواز فينبغي كذلك هنا وتكفي الاباحة هنا كدفع القيمة (ولا) أن (يدفع) كل الطعام  
(الى) مسكين واحد هنا (بخلاف الفطرة لان العدد منصوص عليه) كما لا يجوز  
دفعه (أى الجزء) (الى) من لا تقبل شهادته له ك(أصله وان علا وفرعه  
وان سفل وزوجته وزوجها) وهذا (هو الحكم فى كل صدقة واجبة) كما مر  
فى المصرف (ووجب بجرحه وتنف شمره وقطم عضوه ما نقص) ان لم يقصد  
الاصلاح فان قصده كتخليص حمامة من سنور أو شبكة فلا شئ عليه  
وان مات (و) (وجب) (بشئ ريشه وقطم قوائمه) حتى خرج عن حيز الامتناع  
(وكسر بيضه) غير المذر (وخروج فرخ ميت به) أى بالكسر (وذبح  
حلال صيد الحرم وحله) لبته (وقطم حشيشه وشجره) حال كونه (غير  
مملوك) يعنى النبات بنفسه سواء كان مملوكا أولا حتى قالوا لو نبت فى ملكه  
أم غيلان فقطعها انسان فعليه قيمة للمالكها وأخرى لحق الشرع بناء على  
قولها المفتى به من تملك أرض الحرم (ولا منبت) أى ليس من جنس  
ما ينبت الناس فلو من جنسه فلا شئ عليه كقلع وورق لم يضر بالشجر ولذا  
حل قطع الشجر المثمر لأن اثماره أقيم مقام الانبات (قيمه) فى كل ما ذكر  
(الا ما جف) أو انكسر لعدم النماء أو ذهب بحفر كاتون أو ضرب فسطاط  
لعدم امكان الاحتراز عنه لانه تبع (والعبرة للاصل لا لفصله وبعضه) أى  
الاصل (كهو) ترجيحاً للحرمه (والعبرة لمكان الطائر فان كان) على غصن  
بحيث (لو وقع) الصيد (وقع فى الحرم فهو صيد الحرم والا ولو كان قوائم  
الصيد) القائم (فى الحرم ورأسه فى الحل فالعبرة لقوائمه) وبعضها ككلها  
(لأرأسه) وهذا فى القائم ولو كان قائما فالعبرة لرأسه لسقوط اعتبار قوائمه

حينئذ فاجتمع المبيع والمحرم والمبرة لحالة الرمي الا اذا رماه من الحل ومرو  
 السهم في الحرم يجب الجزاء استحسانا بدائع (ولو شوى يبيضا أو جرادا)  
 أو حلب لبن صيد (فضمنه لم يحرم كله) وجاز بيعه ويكره ويحمل ثمنه  
 في الفداء ان شاء لعلم الذكاة بخلاف ذبح المحرم أو صيد المحرم فانه ميتة  
 (ولا يرمى حشيشه) بدابة (ولا يقطع) بمنجل (الا الاذخر ولا بأس بأخذ  
 كآته) لانها كالخاف (وبقتل قلة) من بدنه أو قاعها أو القاء ثوبه في الشمس  
 لتموت (تصدق بما شاء كجرادة ويجب الجزاء فيها) اى القملة (بالدلالة كما  
 في الصيد و) يجب (في الكثير منه نصف صاع و) الكثير (هو الزائد على  
 ثلاثة) والجراد كالقمل بحر (ولا شئ بقتل غراب) الا العمق على الظاهر  
 ظهيرية وتميم البحر رده في النهر (وحداة) بكسر ففتحتين وجوز البرجندى  
 فتح الحاء (وذئب وعقرب وحية وفأرة) بالهمزة وجوز البرجندى  
 التسهيل (وكلب عقور) اى وحشى اما غيره فليس بصيد اصلا (وبعوض  
 ونمل) لكن لا يحل قتل ما لا يؤذى ولذا قالوا لم يحل قتل الكلب الا أهلى  
 اذا لم يؤذ والا صر بقتل الكلاب منسوخ كما في الفتح أى اذا لم تضر (وبرغوث  
 وقراد وسلحفاة) بضم ففتح فسكون (وفراش) وذباب ووزغ وذنوبور  
 وقنفذ وصرصر وصياح ليل وابن عرس وام حبين وأم أربعة وأربعين وكذا  
 جميع هوام الارض لانها ليست بصيود ولا متولدة من البدن (وسبع) أى  
 حيوان (صائل) لا يمكن دفعه الا بالقتل فلو أمكن بغيره فقتله لزمه الجزاء  
 كما تلزمه قيمته لو مملوكا (وله ذبح شاة ولو أبوها غلبا) لان الأم هى الاصل  
 (وبقر وبمير ودجاج وربط أهلى وأكل ما صاده حلال) ولو لمحرم (وذبحه)

في الحل (بلا دلالة محرم و) لا (أمره به) ولا اعانته عليه فلو وجد أحدهما حل  
للحل لا للمحرم على المختار (وتجب قيمته بذبح حلال صيد الحرم وتصدق بها ولا  
يجزئه الصوم) لأنها غرامة لا كفارة حتى لو كان الذابح محرماً أجزاء الصوم  
وقيد بالذبح لأنه لا شيء في دلالة إلا الاثم (ومن دخل الحرم) ولو حلالاً  
(أو أحرم) ولو في الحل (وفي يده حقيقة) يعني الجارحة (صيد وجب إرساله)  
إطارته أو إرساله للحل وديعة قهستاني (على وجه غير مضيع له) لأن تسييب  
الدابة حرام وفي كراهة جامع الفتاوى شرى عصافير من الصياد واعتقها جاز  
أن قال من أخذها فهي له ولا تخرج عن ملكه باعتاقه وقيل لا لأنه تضييع  
للمال اه قلت وحينئذ فتقيد الاطارة بالاباحة فتأمل اه وفي كراهة مختارات  
النوازل سيب دابته فأخذها آخر وأصلحها فلا سبيل للمالك عليها أن قال عند  
تسييبها هي لمن أخذها وإن قال لا حاجة لي بها فله أخذها والقول له يمينه  
اه (لا) يجب (أن كان) الصيد (في بيته) لجريان العادة الفاشية بذلك وهي  
من إحدى الحجج (أو قفصه) ولو القفص في يده بدليل أخذ المصحف  
بغلافه للمحدث (ولا يخرج) الصيد (عن ملكه بهذا الإرسال فله إمساكه  
في الحل و) له (أخذه من إنسان أخذه منه) لأنه لم يخرج عن ملكه لأنه ملكه  
وهو حلال بخلاف ماله أخذه وهو محرم لما يأتي لأنه لم يرسله عن اختيار  
(فلو) كان (جارحاً) كباز (قتل حمام الحرم فلا شيء عليه) لقوله ماوجب  
عليه (فلو باعه رد المبيع أن بقي والا فعليه الجزاء) لأن حرمة الحرم والأحرام  
تمنع بيع الصيد (ولو أخذ حلال صيداً فأحرم ضمن مرسله) من يده  
الحكمية اتفاقاً ومن الحقيقية عنده خلافاً لهما وقولهما استحسان كافي البرهان

(ولو أخذه محرم لا) يضمن مرسله اتفاقا لان المحرم لم يملكه وحينئذ فلا يأخذه ممن أخذه (والصيد لا يملكه المحرم بسبب اختياري) كسراه وهبة (بل) بسبب (جبري) والسبب الجبري في احدى عشرة مسألة مبسطة في الاشياء فلذا قال تبعاً للبحر عن المحيط (كالارث) وجعله في الاشياء بالاتفاق لكن في النهر عن السراج أنه لا يملكه بالميراث وهو الظاهر (فان قتله محرم آخر) بالغ مسلم (ضمننا) جزاءين الآخذ بالآخذ والقاتل بالقتل (ورجع أخذه على قاتله) لانه قرر عليه ما كان بمرض السقوط وهذا (ان كفر بماله وان) كفر (بصوم فلا) على ما اختاره الكمال لانه لم يغم شيئاً (ولو كان القاتل) بهيمة لم يرجع على ربها ولو (صبيا أو نصرانيا فلا جزاء عليه) لله تعالى (و) لكن (رجع الآخذ عليه بالقيمة) لانه يلزمه حقوق العباد دون حقوق الله تعالى (وكل ما على المفرد به دم بسبب جنايته على احرامه) يعنى بفعل شيء من محظوراته لامطلاقاً اذ لو ترك واجباً من واجبات الحج او قطع نبات الحرم لم يتعد الجزاء لانه ليس جناية على الاحرام (فعل القارن) ومثله متمتع ساق الهدى (دمان وكذا الحكم في الصدقة) فتشئ أيضاً لجنايته على احرامه (الا بمجاوزة المقات غير محرم) امتثناه منقطع (فعليه دم واحد) لانه حينئذ ليس بقارن (ولو قتل محرمان صيدا تعدد الجزاء) لتعدد الفعل (ولو حلالان) صيد الحرم (لا) لانحاد المحل (وبطل بيع محرم صيدا) وكذا كل تصرف (وشراؤه) ان اصطاده وهو محرم والا فالبيع فاسد (فلو قبض) المشتري (فمطب في يده فعليه وعلى البائع الجزاء) وفي الفاسد يضمن قيمته أيضاً كما مر (ولدت غلبة) بعدما (أخرجت من

الحرم وماتا غرمها وان أدى جزاءها ( أى الام ( ثم ولدت لم يحزه ) أى الولد لعدم سرية الامن حينئذ وهل يجب ردّها بعد أداء الجزاء الظاهر ثم ( آفاق ) مسلم بالغ ( يريد الحج ) ولو قفلا ( او العمرة ) فلو لم يرد واحدا منهما لا يجب عليه دم بمجاوزة الميقات وان وجب حج أو عمرة ان أراد دخول مكة او الحرم على ما سيأتى فى المتن قريبا ( وجارزوقته ) ظاهر ما فى النهر عن البدائع اعتبار الارادة عند المجاوزة ( ثم احرم لزمه دم كما اذا لم يحرم فان عاد ) الى ميقات ما ( ثم احرم او ) عاد اليه حال كونه ( محرما لم يشرع فى نسك ) صفة محرما كطواف ولو شوطا وانما قال ( ولي ) لان الشرط عند الامام تجديد التلبية عند الميقات بعد العود اليه خلافا لما ( سقط دمه ) والأفضل عوده الا اذا خاف فوت الحج ( والا ) اى وان لم يعد او عاد بعد شروعه ( لا ) يسقط الدم ( كى يريده الحج ومتمتع فرغ من عمرته ) وصار مكيا ( وخرجا من الحرم وأحرما ) بالحج من الحل فان عليهما دما لمجاوزة ميقات المسكى بلا احرام وكذا لو احراما بعمره من الحرم وبالعود كما مر يسقط الدم ( دخل كوفى ) اى آفاقى ( البستان ) اى مكانا من الحل داخل الميقات ( لحاجة ) قصدها ولو عند المجاوزة على ما مر ونية مدة الإقامة ليست بشرط على المذهب ( له دخول مكة غير محرم ووقته البستان ولا شئ عليه ) لانه التحق بأهله كما مر وهذه حيلة لآفاقى يريد دخول مكة بلا احرام ( و ) يجب ( على من دخل مكة بلا احرام ) لكل مرة ( حجة أو عمرة ) فلو عاد فأحرم بنفسك أجزأه عن آخر دخوله وتمامه فى الفتح ( وصح منه ) أى أجزأه عما لزمه بالدخول ( لو أحرم عما عليه ) من حجة

الاسلام أو نذر أو عمرة مندورة لكن ( في عامه ذلك ) اتداركه المتروك في وقته ( لا بعده ) لصيرورته ديناً بتحويل السنة ( جاوز الميقات ) بلا احرام ( فأحرم بعمرة ثم أفسدها مضى وقضى ولا دم عليه لترك الوقت ) لجبره بالاحرام منه في القضاء ( مكى ) ومن بحكمه ( طاف لعمرة ولو شوطاً ) أى أقل أشواطها ( فأحرم بالحج رفضه ) وجوباً بالخلق لنهى المكى عن الجمع بينهما ( وعليه دم ) لاجل ( الرفض وحج وعمرة ) لانه كماتت الحج حتى لو حج في سنته سقطت العمرة ولو رفضها قضاها فقط ( فلو أتمهما صح ) وأساء ( وذبح ) وهو دم جبر وفي الآفاقي دم شكر ( ومن أحرم بحج ) وحج ( ثم أحرم يوم النحر بأخر فان ) كان قد ( حلق للاول لزمه الآخر ) في العام القابل ( بلا دم ) لانه انتهى الاول ( والا ) يحلق للاول ( فمضى دم قصر ) عبر به ليم المرأة ( أولاً ) لجنايته على احرامه بالتقصير أو التأخير ( ومن أتى بعمرة الا الحلق فأحرم بأخرى ذبح ) الاصل ان الجمع بين احرامين لعمرتين مكروه تحريماً فيلزم الدم لا لحجتين في ظاهر الرواية فلا يلزم ( آفاقي أحرم بحج ثم ) أحرم ( بعمرة لزمه ) وصار قارناً مسيئاً ( و ) لذا ( بطلت ) عمرته ( بالوقوف قبل أفعالها ) لانها لم تشرع مرتبة على الحج ( لا بالتوجه ) الى عرفة ( فان طاف له ) طواف القدوم ( ثم أحرم بها فمضى عليها ذبح ) وهو دم جبر ( وندب رفضها ) لما كده بطوافه ( فان رفض فمضى ) لصحة الشروع فيها ( وأراق دم ) لرفضها ( حج فأهل بعمرة يوم النحر أو في ثلاثة أيام ) بعده ( لزمته ) بالشروع لكن مع كراهة التحريم ( ورفضت ) وجوباً تخلصاً من الانثم ( وقضيت مع دم ) للرفض ( وان مضى ) عليها ( صح وعليه دم ) لارتكاب

الكراهة فهو دم جبر (فائت الحج اذا أحرم به أو بها وجب الرض) لان  
الجمع بين احرامين لحجتين أو لمعرتين غير مشروع (و) لما فاته الحج بقى  
فى احرامه فيلزمه أن (يتحلل) عن احرام الحج (بافعال العمرة ثم ) بعده  
(يقضى ) ما أحرم به لصحة الشروع ( وبذبح ) للتحلل قبل أو انه  
بالرض

### باب الاحصار

هو لفة النع وشرط منع عن ركن (اذا أحصر بعد أو مرض) أو موت محرم  
أو هلاك ثقة حل له التحلل حينئذ (بمث المفرد ما) أو قيحة فان لم يجد بقى محرما  
حتى يجد أو يتحلل بطواف وعن الثانى أنه يقوم الدم بالطعام ويتصدق به  
فان لم يجد صام عن كل نصف صاع يوما (والقارن دميين) فلو بمث واحدا  
لم يتحلل عنه (وعين يوم الذبح) ليعلم متى يتحلل وبذبحه (فى الحرم ولو قبل  
يوم النحر) خلا فالحل (ولو لم يفعل ورجع الى اهله بغير تحلل وصبر) محرما  
(حتى زال الخوف جاز فان ادرك الحج فيها) ونعمت (والانحل بالعمرة) لان  
التحلل بالذبح انما هو للضرورة حتى لا يمتدأ حراة فيشق عليه زيلعى (وبذبحه  
يحل) ولو (بلا حلق وتقصير) هذا فائدة التبيين فلو ظن ذبحه ففعل كاللحل  
فظهر أنه لم يذبح أو ذبح فى حل لزمه جزاء ما جنى (و) يجب (عليه ان حل من  
حجه) ولو تفلا (حجة) بالشروع (وعمرة) للتحلل ان لم يحج من عامه (وعلى  
المتمتع عمرة و) على (القارن حجة وعمرتان) احداها للتحلل (فان بمث ثم زال  
الاحصار وقدر على) ادراك (الهدى والحج) مما (توجه) وجوبا (والا) يقدر



عليهما (لا) يلزمه التوجه وهى رباعية (ولا احصار بمد ما وقف بعرفة) للأمن  
من القوات (والممنوع) لو (بمكة عن الركنين محصر) على الاصح (والقادر  
على أحدهما لا) أما على الوقوف فلتمام حجه به وأما على الطواف به فلتحمله  
به كما مر

### باب الحج عن الغير

الاصل أن كل من أتى بعبادة ماله جعل ثوابها لغيره وان نواه عند الفعل  
لنفسه لظاهر الأدلة وأما قوله تعالى وأن ليس للانسان الا ما سعى اى الا اذا  
وجهه له كما حققه الكمال أو اللام بمعنى على كافى ولهم اللعنة ولقد افصح الزاهدى  
عن اعتزاله هنا والله الموفق (العبادة المالية) كزكاة وكفارة (تقبل النيابة) عن  
المكلف (مطلقا) عند القدرة والمعز ولو النائب ذميا لان العبادة لنية الموكل  
ولو عند دفع الوكيل (والبدنية) كصلاة وصوم (لا) تقبلها (مطلقا) والمركة منهما  
كحج الفرض (تقبل النيابة عند المعز فقط) لكن (بشرط دوام المعز الى  
الموت) لانه فرض العمر حتى تلزم الاعادة بزوال العذر (و) بشرط (نية الحج  
عنه) أى عن الأمر فيقول أحرمت عن فلان وليت عن فلان ولونسى  
اسمه فنوى عن الأمر صرح وتكفى نية القلب (هذا) أى اشتراط دوام المعز  
الى الموت (اذا كان) المعز كالحبس والمرض (يرجى زواله) أى يمكن (وان  
لم يكن كذلك كالعمى والزمانة سقط الفرض) بحج الغير (عنه) فلا اعادة مطلقا  
سواء (استمر به ذلك العذر ام لا) ولو أوجب عنه وهو صحيح ثم عجز واستمر  
- ٣٧ - اول -

لم يميزه لفقد شرطه (وشرط الأمر به) أي بالحج عنه (فلا يجوز حج الغير  
 بغير اذنه إلا إذا حج) أو أحج (الواو عن مورثه) لوجود الأمر دلالة  
 وبقي من الشرائط النفقة من مال الأمر كلها أو أكثرها وحج الأمور بنفسه  
 وتعيينه أن عينه فلو قال يحج عني فلان لا غيره لم يميز حج غيره ولو لم يقل لا  
 غيره جاز وأوصلها في الباب إلى عشرين شرطاً منها عدم اشتراط الأجرة فلو  
 استأجر رجلاً بأن قال استأجرتك على أن تحج عني بكذا لم يميز حجه وإنما  
 يقول امرتك أن تحج عني بلا ذكر أجارة ولو أفتق من مال نفسه  
 أو خلط النفقة بماله وحج واتفق كله أو أكثره جاز وبرئ من الضمان  
 (وشرط المعجز) المذكور (للحج الفرض لا النفل) لاتساع بابيه (ويقع  
 الحج) المفروض (عن الأمر على الظاهر) من المذهب وقيل عن الأمور  
 قلاً وللأمر نواب النفقة كالنفل (لكنه يشترط) لصحة النيابة (أهلية الأمور  
 لصحة الأفعال) ثم فرع عليه بقوله (فجاز حج الضرورة) بمهلة من لم يحج  
 (والمرأة) ولو أمة (والبعد وغيره) كالمرافق وغيرهم أولى لعدم الخلاف  
 (ولو أمر ذمياً) أو مجنوناً (لا) يصح (وإذا مرض الأمر) بالحج (في  
 الطريق ليس له دفع المال إلى غيره ليحج) ذلك الغير (عن الميت إلا إذا)  
 اذن له بذلك بأن (قيل له وقت الدفع اصنع ماشئت فيجوز له) ذلك (مرض  
 أولاً) لأنه صار وكيلًا مطلقاً (خرج) المكلف (إلى الحج ومات في الطريق  
 وأوصى بالحج عنه) إنما تجب الوصية به إذا أخره بعد وجوبه أمالو حج من  
 عامه فلا (فإن فسر المال) أو المكاتب (فالامر عليه) أي على مفسره  
 (والا فيحج) عنه (من بلده) قياساً لاستحساناً فليحفظ فلو أحج الوصي

عنه من غيره لم يصح (ان وفي به) أى بالحج من بلده (ثلاثة) وان لم يف  
فن حيث يبلغ استحسانا ولوصى الميت ووارثه أن يسترد المال من المأمور  
بالم يحرم ثم ان رده خيانة منه فنفقة الرجوع في ماله والا ففى مال الميت  
(أوصى بحج فتطوع عنه رجل لم يحزه) وان أمره الميت لانه لم يحصل  
مقصوده وهو ثواب الاتفاق لكن لو حج عنه ابنه ليرجع في التركة جاز  
ان لم يقل من مالى وكذا لو أحج لاليرجع كالدين اذا قضاء من مال نفسه  
(ومن حج عن) كل من (آمره وقع عنه وضمن مالهما) لانه خالفهما (ولا  
يقدر على جملة عن أحدهما) لعدم الاولوية وينبئ صحة التعيين لو أطلق  
الاحرام ولو أبهمه فان عين أحدهما قبل الطواف والوقوف جاز (بخلاف مالى  
أهل بحج عن أبويه أو غيرهما) من الاجاب حال كونه (متبرعا فبين) بعد  
ذلك (جاز) لانه متبرع بالثواب فله جملة لاحدهما أو لهما وفي الحديث من حج  
عن أبويه فقد قضى عنه حجته وكان له فضل عشر حجج وبعث من الابراء  
(ودم الاحصار) لاغير (على الأمر في ماله ولو ميتا) قيل من الثلث وقيل  
من الكل ثم ان فاته لتقصير منه ضمن وان باقة سماوية لا (ودم القران)  
والتمتع (والجناية على الحاج) ان أذن له الأمر بالقران والتمتع والا فيصير  
مخالفا فيضمن (وضمن النفقة ان جامع قبل وقوفه) فيعيد بمال نفسه (وان  
بعده فلا) لحصول المقصود (وان مات) المأمور (أو سرق نفقته في  
الطريق) قبل وقوفه (حج من منزل أمره بثلث ما بقى) من ماله فان لم يف  
فن حيث يبلغ فان مات او سرق ثانيا حج من ثلث الباقي بعدها هكذا مرة  
بعد أخرى الى أن لا يبقى من ثلثه ما يبلغ الحج فتبطل الوصية قلت وظاهره

انه لارجوع في تركه المأمور غير ارجع (لامن حيث مات) خلافا لما  
وقولها استحسان

﴿ فروع ﴾ يصير مخالفا بالقران أو التمتع كما مر لا بالتأخير عن السنة  
الاولى وان عينت لانه للاستعجال لا للتقييد والافضل أن يمود اليه وعليه  
رد ما فضل من النفقة وان شرطه له فالشرط باطل الا أن يوكله بهية الفضل  
من نفسه أو يوصى الميت به لمعين ولوارثه أن يسترد المال من المأمور ما لم  
يحرم وكذا أن أحرم وقد دفع اليه ليحج عنه وصيه فأحرم ثم مات الآمر  
وللوصى أن يحج بنفسه الا أن يأمره بالدفع أو يكون وارثا ولم تجز البقية ولو  
قال مننت وكذبوه لم يصدق الا أن يكون أمرا ظاهرا ولو قال حجبت  
وكذبوه صدق بيئته الا اذا كان مديون الميت وقد أمر بالاقاق ولا تقبل  
بينهم انه كان يوم النحر بالبلد الا اذا برهننا على اقراره انه لم يحج

### باب الهدى

(هو) في اللنة والشرع (ما يهدى الى الحرم) من النعم (ليقترب به)  
فيه (أذناه شاة وهو ابل) ابن خمس سنين (وقر) ابن سنين (وغنم)  
ابن سنة (ولا يجب ترفه) بل يندب في دم الشكر (ولا يجوز في الهدايا  
الاما جاز في الضحايا) كما سيجي فصح اشتر الشاة في بدنة شريت لقربة  
وان اختلفت أجناسها (وتجوز الشاة) في الحج (في كل شيء الا في طواف  
الركن جنبا) أو حائضا (ووطء بعد الوقوف) قبل الحلق كما مر (ويجوز  
أكله) بل يندب كالأضحية (من هدى التطوع) اذا بلغ الحرم (والنمرة)

والقران فقط ولو أكل من غيرها ضمن) ما أكل (ويتبين يوم النحر) أى وقته وهو الايام الثلاثة (لذبح التمتع والقران) فقط فلم يحز قبله بل بمده وعليه دم (و) يتبين (الحرم) لأمى (للكل لا لفقيره) لكنه أفضل (ويتصدق بإجلاله وخطامه) أى زمامه (ولم يسطأجر الجزار) أى الذابح (منه) فان أعطاه ضمنه أما لو تصدق عليه جاز (ولا يركبه) مطلقا (بلا ضرورة) فان اضطر الى الركوب ضمن ما قص بركوبه وحمل متاعه وتصدق به على الفقراء شربلاية فان أطعم منه غنيا ضمن قيمته مبسوط (ولا يحلبه وينضح ضرعا بالماء البارد) لو المذبح قريبا والاحلبه وتصدق به (ويقيم بدل) هدى (واجب عطب أو تعيب) بما يمنع الاضحية (وصنع بالمعيب ماشاء ولو) كان المعيب (تطوعا نحره وصبغ فلالته) بدمه (وضرب به صفحة سنامه) ليعلم أنه هدى للفقراء ولا يطعم (ولا يطعم منه غنيا) لعدم بلوغه محله (ويقلد) ندبا بدنة (التطوع) ومنه النذر (والتمتع والقران فقط) لان الاشتهار بالعبادة أليق والستر بغيرها أحق (شهدوا) بعد الوقوف (بوقوفهم بعد وقته لا قبل) شهادتهم والوقوف صحيح استحسانا حتى الشهود للخرج الشديد (وقبله) أى قبل وقته (قبلت ان أمكن التدارك) ليلا مع أكثرهم والا لا (رى فى اليوم الثانى) أو الثالث أو الرابع (الوسطى والثالثة ولم يرم الاولى فسد القضاء ان رى الكل) بالترتيب (حسن وان قضى الاولى جاز) لسنية الترتيب (نذر) المكلف (حجا ماشيا مشى) من منزله وجوبا فى الاصح (حتى يطوف القرى) لانه لا انتهاء الاركان ولو ركب فى كله أو أكثره لزمه دم وفى أقله بحسابه ولو نذر المشى الى المسجد الحرام أو مسجد المدينة أو غيرها لاشى عليه (اشتري

محرمة) ولو (بالاذن له أن يحلها) بلا كراهة لعدم خلف وعده (بقص  
 شعرها أو بقلم ظفرها) أو بمس طيب (ثم يجامع وهو أولى من التحليل  
 بجماع) وكذا لو نكح حرة محرمة بنفل بخلاف الفرض أن لها محرم والا  
 فهي محصورة فلا تتحلل إلا بالهدى ولو أذن لامرأته بنفل ليس له الرجوع  
 للملكة منافها وكذا المكتبة بخلاف الامة الا اذا اذن لامته فليس لزوجهما منها  
 ﴿ فروع ﴾ حج النفي أفضل من حج الفقير \* حج الفرض أولى  
 من طاعة الوالدين بخلاف النفل \* بناء الرباط أفضل من حج النفل واختلاف  
 في الصدقة ورجح في البرازية أفضلية الحج لشقته في المال والبدن جميعا قال  
 وبه أفتى أبو حنيفة حين حج وعرف المشقة \* لوقفة الجمعة مزية سبعين حجة  
 ويفتر فيها لكل فرد بلا واسطة \* ضائق وقت العشاء والوقوف يدع الصلاة  
 ويذهب لعرفة للخرج \* هل الحج يكفر الكبائر قيل نعم كحربي أسلم وقيل  
 غير المتعلقة بالآدمي كذمي أسلم وقال عياض أجمع أهل السنة إن الكبائر  
 لا يكفرها الا التوبة ولا قاتل بسقوط الدين ولو حقا لله تعالى كدين صلاة  
 وزكاة نعم ثم المطل وتأخير الصلاة ونحوها يسقط وهذا معنى التكفير على  
 القول به وحديث ابن ماجه أنه عليه الصلاة والسلام استجيب له حتى في  
 الدماء والمظالم ضعيف \* يندب دخول البيت اذا لم يشتمل على ايذاء نفسه أو  
 غيره وما يقوله العوام من المروة الوثقى والمسار الذي في وسطه انه سرة  
 الدنيا لأصل له ولا يجوز شراء الكسوة من بئى شعبة بل من الامام أو  
 نائبه وله لبسها ولو جنباً أو حائضاً \* لا يقتل في الحرم الا اذا قتل فيه ولو قتل  
 في البيت لا يقتل فيه \* يكره الاستنجاء بماء زمزم لا الاغتسال \* لا حرم

للمدينة عندنا ومكة أفضل منها على الراجح الا ماضم أعضائه عليه الصلاة والسلام فانه أفضل مطلقا حتى من الكعبة والعرش والكرسى وزيارة قبره مندوبة بل قيل واجبة لمن له سعة ويبدأ بالحج لو فرضا ويخير لو تقلا مالم يمر به فيبدأ بزيارته لاجالة وليتو ممة زيارة مسجده فقد اخبر ان صلاة فيه خير من ألف في غيره الا المسجد الحرام وكذا بقية القرب ولا تكره المجاورة بالمدينة وكذا بمكة لمن يثق بنفسه

## كتاب النكاح

ليس لنا عبادة شرعت من عهد آدم الى الآن ثم تستمر في الجنة الا النكاح والايمان ( هو ) عند الفقهاء ( عقد يفيد ملك المتعة ) أى حل استمتاع الرجل من امرأة لم يمنع من نكاحها مانع شرعى فخرج الذكر واغتنى المشكل والوثنية لجواز ذكوره والمحارم والجنية وانسان الماء لاختلاف الجنس وأجاز الحسن نكاح الجنية بشهود قنية ( قصدا ) خرج ما يفيد الحل ضمنا كسراء أمة للتسرى ( و ) عند اهل الاصول واللغة ( هو حقيقة في الوطء مجاز في العقد ) حيث جاء في الكتاب أو السنة مجردا عن القرائن يراد به الوطء كما في ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء فتحرم مزنية الأب على الابن بخلاف حتى تنكح زوجا غيره لاستاده اليها والمتصور منها العقد لا الوطء الا مجازا ( ويكون واجبا عند التوقان ) فان يقن الزنا الا به فرض نهاية وهذا ان ملك المهر والنفقة والا فلا اثم بتركه بدائع ( و ) يكون ( سنة ) مؤكدة في الاصح فيأثم بتركه ويثاب ان نوى تحصينا وولدا ( حال الاعتدال )

أى الصدرة طى وطء ومهر وثقفة ورجح فى النهر وجوبه للمواظبة عليه  
والانكار على من رغب عنه ( ومكروها لخوف الجور ) فان تيقنه حرم ذلك  
ويندب اعلانه وتقديم خطبة وكونه فى مسجد يوم جمعة بما قد رشيد وشهود  
عدول والاستدانة له والنظر اليها قبله وكونها دونه سنا وحسبا وعزا ومالا  
وفوقه خلقا وأدبا وورعا وجمالا وهل يكره الزفاف المختار لا اذا لم يشتمل  
على مفسدة دينية ( وينعقد ) ملتبسا ( بإيجاب ) من احدهما ( وقبول ) من  
الآخر ( وضما للمضى ) لان الماضى أدل على التحقيق ( كزوجت ) نفسى  
أو بنتى أو موكلتى منك ( و ) يقول الآخر ( تزوجت و ) ينعقد أيضا ( بما )  
أى بلفظين ( وضع احدهما له ) للمضى ( والآخر للاستقبال ) أو للحال  
قالا اول الامر ( كزوجتى ) أو زوجينى نفسك أو كونى امرأتى فانه ليس بإيجاب  
بل هو توكيل ضمنى ( فاذا قال ) فى المجلس ( زوجت ) أو قبلت أو بالسمع  
والطاعة بزازية قام مقام الطرفين وقيل هو ايجاب ورجحه فى البحر والثانى  
المضارع المبدوء بهمة أو نون أو تاء كزوجينى نفسك اذا لم ينو الاستقبال  
وكذا أنا متزوجك أو جئتك خاطبا اقدم جريان المساومة فى النكاح أو هل  
أعطيتنيها ان المجلس للنكاح وان لا وعد فوعد ولو قال لها يا عرسى فقالت  
ليك انمقد على المذهب ( فلا ينعقد ) بقبول بالفعل كقبض مهر ولا بتعاط  
ولا بكتابة حاضر بل غائب بشرط اعلام الشهود بما فى الكتاب ما لم يكن  
بلفظ الامر فيتولى الطرفين فتح ولا ( بالاقرار على المختار ) خلاصة  
كقوله هى امرأتى لان الاقرار اظهر لما هو ثابت وليس بإنشاء  
( وقيل ان ) كان ( بمحضر من الشهود صح ) كما يصح بلفظ



الجل (وجمل) الاقرار (انشاء وهو الاصح) ذخيرة (ولا ينعقد بتزوجت نصفك على الاصح) احتياطا خانية بل لا بد أن يضيفه الى كلها أو ما يعبر به عن الكل ومنه الظهر والبطن على الأشبه ذخيرة ورجحوا في الطلاق خلافه فيحتاج للفرق (واذا وصل الايجاب بالتسمية) للمهر (كان من تمامه) أى الايجاب (فلو قبل الآخر قبله لم يصح) لتوقف أول الكلام على آخره لوفيه ما ينير أوله ومن شرائط الايجاب والقبول اتحاد المجلس لو حاضرين وان طال كخبرة وأن لا يخالف الايجاب القبول كقبلت النكاح لا المهر ثم يصح الحط كزيادة قبلتها في المجلس وأن لا يكون مضافا ولا معلقا كما سيجي، ولا المنكوحة مجهولة ولا يشترط العلم بمعنى الايجاب والقبول فيما يستوى فيه الجدة والمهزل اذ لم يحتاج لنية به فتي (وانما يصح بلفظ تزويج ونكاح) لانهما صريح (وما) عداها كناية وهو كل لفظ (وضع لتمليك عين) كاملة فلا يصح بالشركة (في الحال) خرج الوصية غير المقيدة بالحال (كبة وتمليك وصدة) وعطية وقرض وسلم واستئجار وصلاح وصرف وكل ما تملك به الرقاب بشرط نية أو قرينة وفهم الشهود المقصود (لا) يصح (بلفظ اجارة) براء أو بزاي (واعارة ووصية) ورهن ووديعة ونحوها بما لا يفيد الملك لكن تثبت به الشبهة فلا يحسد ولها الأقل من المسعى ومهر المثل وكذا تثبت بكل لفظ لا ينعقد به النكاح فليحفظ (والفاظ مصحفة كتجوزت) لصدوره لا عن قصد صحيح بل عن تحريف وتصحيف فلم تكن حقيقة ولا مجازا لعدم العلاقة بل غلطا فلا اعتبار به أصلا تلويح نعم لو اتفق قوم على النطق بهذه اللفظة

وصدرت عن قصد كان ذلك وضما جديدا فيصبح به أفتى أبو السعود بولما  
 الطلاق فيقع بها قضاء كما في أوائل الاشياء (ولا بتطاط) احتراما للخروج  
 (وشرط سماع كل من العاقدین لفظ الآخر) ليتحقق رضاها (و) شرط  
 (جهنور) شاهدين (حرين) أو حر وحرين (مكلفين سامعين قولها معا)  
 على الاصح (فاهمين) انه نكاح على المذهب بحر (مسلمين لنكاح مسلمة  
 ولو فاسقين أو محدودين في قذف أو أعميين أو ابني الزوجين أو ابني أحدهما  
 وإن لم يثبت النكاح بهما) بالابنين (إن ادعى القريب بما صح نكاح مسلم ذمية  
 عند ذميين) ولو مخالفين لدينها (وإن لم يثبت) النكاح (بهما مع انكارهم)  
 والإصل عندنا أن كل من ملك قبول النكاح بولاية نفسه انعقد بحضرة  
 (أمر) الاب (رجلا أن يزوج صغيرته فزوجها عند رجل أو امرأتين) والحال  
 أن (الاب حاضر صبح) لانه يحمل عاقدا حكما (والا لا ولو زوج بنته البالغة)  
 البالغة (معهض شاهد واحد جهازان) كانت ابنته (حاضرة) لانها تحمل عاقدة  
 (والا لا) (الإصل أن الأمر متى حضر جمل مباشر آثم انما تقبل شهادة  
 المأمور اذا لم يذكر أنه عقده لئلا يشهد على فعل نفسه ولو زوج المولى عبده  
 البالغ بحضرة وواحد لم يجوز على الظاهر ولو اذن له فمقد بحضرة المولى ورجل  
 صبح والفرق لا يخفى (ولو قال) رجل لا آخر (زوجتني ابنتك فقال) الآخر  
 (زوجت أو) قال (نعم) بحيلاله (لم يكن نكاحا ما لم يقل) الموجب بعده (فقلت)  
 لاني زوجتني استخبار وليس بعقد بخلاف زوجني لأنه توكيل (غلطوا كلها  
 بالنكاح في اسم أيها بغير حضورها لم يصح) للجهالة وكذا لو غلط في اسم  
 بنته الا اذا كانت حاضرة وأشار اليها فيصح ولو له بنتان أراد تزويج الكبرى

فمألفا فساها باسم الصغرى صح للصغرى خانية (ولو بنت) حريد النكاح  
(أفوا للخطبة فزوجها الأب) أو الولي (بحضرتهم صح) فيجعل المتكاثم فقط  
خاطبا والباقي شعوبا به يفتي فتح

﴿فروع﴾ قال زوجني ابنتك على أن أمرها بيدك لم يكن له الأمر لانه  
تفويض قبل النكاح \* وكله بان يزوجه فلانة بكذا فزاد الوكيل في المهر لم  
يتخذ فلو لم يعلم حتى دخل بقى الخيار بين اجازته وفسخه ولها الأقل من  
المسمى ومهر المثل لان الموقوف كالفاسد \* تزوج بشهادة الله ورسوله لم  
يجز بل قيل يكفر والله أعلم

### فصل في المحرمات

اسباب التحريم انواع \* قرابة مضاهرة رضاع جمع ملك شرك ادخال  
أمة على حرة فهي سبعة ذكرها المصنف بهذا الترتيب وبقي التتطبيق ثلاثا  
وتعلق حق الغير بنكاح أو عدة ذكرها في الرجمة (حرم) على المتزوج ذكرها  
كان أو أنثى نكاح (اصله وفرعه) علا أو نزل (وبنت أخيه وأخته وبنتها) ولو من زنا  
(وعمة وخالة) فهذه السبعة المذكورة في آية حرمت عليكم أمهاتكم وبداخل عمة  
جده وجدته وخالهما الأشقاء وغيرهن وأما عمة أمه وخالة خالته فبغيره  
كبننت عمه وعمته وخاله وخالته لقوله تعالى وأحل لكم ما وراء ذلكم (و) حرم  
بالمضاهرة (بنت زوجته الموطوءة وأم زوجته) وجداتها مطلقا بمجرد الفقد  
الصحيح (وان لم توطأ) الزوجة لما تقرر ان هذه الامهات يحرم البنات ونكاح  
البنات يحرم الامهات ويدخل بنات الريبة والريب وفي الكشف واللمس

ونحوه كالدخول عند أنى حنيفة وأقره المصنف (وزوجة أصله وفرعه مطلقا) ولو لم يبدأ دخل بها أولا وأما بنت زوجة أبيه أو ابنة خلال (و) حرم (الكل) مما مر تحريمه نسبا ومصاهرة (رضاعا) إلا ما استثنى في باب

﴿فروع﴾ تقع منقطة فيقال طلق امرأته تطليقتين ولها منه لبن فاعتدت فنكحت صغيرا فأرضعته فحرمت عليه فنكحت آخر فدخل بها فأبأنها فهل تعود للاول بواحدة أم بثلاث الجواب لا تعود اليه أبدا لصيرورتها حليلة ابنه رضاعا \* شرى أمة أبيه لم تحل له ان علم انه وطئها \* تزوج بكرا فوجدها ثيبا وقالت أبوك فضى ان صدقتها بانت بلا مهر والا لا شئني (و) حرم أيضا بالصهرية (أصل مزنيته) أراد بالزنا الوطء الحرام (و) أصل (ممسوسة بشهوة) ولو لشعر على الرأس بحائل لا يمنع الحرارة (وأصل ماسته وناظرة الى ذكره والمنظور الى فرجها) المدور (الداخل) ولو نظره (من زجاج أو ماء هي فيه وفروعهن) مطلقا والمبرة للشهوة عند المس والنظر لا بمدحها وحدها فهما تحرك آله أو زيادته به يفتى وفي امرأة ونحو شيخ كبير تحرك قلبه أو زيادته وفي الجوهرة لا يشترط في النظر للفرج تحريك آله به يفتى هذا اذا لم ينزل فلو أنزل مع مس أو نظر فلا حرمة به يفتى ابن كمال وغيره وفي الخلاصة وطئ، أخت امرأته لا تحرم عليه امرأته (لا) تحرم (المنظور الى فرجها الداخل) اذا رآه (من مرآة أو ماء) لان المرئي مثاله (بالانكاس) لا هو (هذا اذا كانت حية مشتهاة) ولو ماضيا (أما غيرها) يعنى الميتة وصغيرة لم تشته (فلا) تثبت الحرمة بها أصلا كوطء دبر مطلقا وكما لو أفضاها لعدم يقين كونه في الفرج ما لم تحبل منه بلافرق

بين زنا ونكاح (فلو تزوج صغيرة لا تشتهى فدخل بها فطلقها واتقضت عدتها وتزوجت بآخر جاز) للاول (التزوج بينها) لعدم الاشتباه وكذا تشترط الشهوة في الذكر فلو جامع غير مرأى زوجته أيه لم تحرم فتح (ولا فرق) فيما ذكر (بين اللبس والنظر بشهوة بين عمد ونسيان) وخطأ واكره فلو أيقظ زوجته أو أيقظته هي لجامعها فست يده بنتها المشتبهة أو يدها ابنة حرمت الأم أبدا فتح (قبل أم امرأته) في أى موضع كان على الصحيح جوهره (حرمت) عليه (امرأته) ما لم يظهر عدم الشهوة (ولو على الفم كما فهمه في الذخيرة) (وفي المس لا) تحرم (ما لم تعلم الشهوة) لأن الأصل في التقييل الشهوة بخلاف المس (والمعاقة كالتقييل) وكذا القرض والمض بشهوة ولو لأجنبية وتكفى الشهوة من أحدهما ومرأى ومجنون وسكران كالبغ بزانية وفي القنية قبل السكران بنته تحرم الأم وبجريمة المصاهرة لا يرتفع النكاح حتى لا يحمل لها الزوج بآخر إلا بعد المأثرة واتقضاء العدة والوطء بها لا يكون زنا وفي الخيانة ان النظر الى فرج ابنته بشهوة يوجب حرمة امرأته وكذا لو فزعت فدخلت فراش أبيها عريانة فانتشر لها أبوها تحرم عليه أمها (وبنت) -سها (دون نسع ليست بمشبهة) به يفتى (وان ادعت الشهوة) في تقييله أو تقييلها ابنته (وأنكرها الرجل فهو مصدق) لا هي (الا أن يقوم اليها منتشرا) آله (فيما فيها) لقرينة كذبه (أو يأخذ نديها أو يركب معها) أو يمسه على الفرج أو يقبلها على الفم قاله الحدادى وفي الفتح يترأى الحاق الخدين بالفم وفي الخلاصة قيل له ما فعلت بأمر امرأتك فقال جامعتها ثبت الحرمة ولا يصدق أنه كذب ولو هازلا (وقبل

التباعد: على الاقترار بالنفس والتقييل عن شهوة وكذا (على نفس  
 النفس والتقييل) والنظر الى ذكرهما وفزجها (عن شهوة في المختار) تجتنب  
 لان الشهوة مما يوقف عليها في الجملة باقتضار أو آتلا (و) حرم (الجمع) بين  
 الحارم (نكاحا) أي عقدا صحيحا (وعلمة ولو من طلاق بائن و) حرم الجمع  
 (وطائفتك بين بين ادرايتين أيتهما فرضت ذكرًا لم تحل للأخرى) أبدا  
 لحديث مسلم لا تنكح المرأة على عمتها وهو مشهور يصلح مخصصا للكتاب  
 (فجاز الجمع بين امرأة وبنت زوجها) أو امرأة ابنتها أو أمة ثم سبقتها لانه  
 لو فرضت المرأة أو امرأة الابن أو السيدة ذكرًا لم يحرم بخلاف عكسه  
 (وإن تزوج) بنكاح صحيح (أخت أمة) قد (وطئها صحيح) النكاح (لكن لا  
 يطلوا واحدة منهما حتى يحرم) حل استمتاع (أحدهما عليه) بسبب ما لا  
 للتعقد حكم الوطء حتى لو نكح مشرق مغربية ثبت نسب أولادها منه  
 لثبوت الوطء حكما ولو لم يكن وطئ الأمة لوطء المتكوجة ودواعي الوطء  
 كالوطء ابن كمال (وإن تزوجها من أي الاختين أو من بعتها) أو بعتت  
 ونسب (النكاح) (الأول فرق) القاصي (بينه وبينها) ويكون طلاقا (ولها  
 نصف المهر) (يعني في مسألة النسيان إذ الحكم في تزوجها ما البطلان وعدم  
 وجوب المهر إلا بالوطء كما في عامة النكح فتنبه وهذا) (إن كان مهرها  
 متساويين) قدرا وجنفا (وهو مسمى في المقعد وكانت الفرقة قبل الدخول)  
 وادعى كل منهما أنها الأولى ولا بينة لهما فإن اختلف مهرهما فإنه عليا فلكل  
 ربع مهرها والا فلكل نصف أقل التسمين (وإن لم يكن مسمى فالواجب  
 متعة واحدة لهما) بدل نصف المهر (وإن كانت الفرقة بعد الدخول وجب

لكل واحدة مهر كامل ) لتقرره بالدخول ومنه يعلم حكم دخوله بواحدة  
( وكذا الحكم فيما جمعها من المحارم ) في نكاح ( و ) حرم ( نكاح ) المولى  
( أمته و ) العبد ( سيده ) لان للملوكة تنافي المالكية نعم لو فعله المولى  
احتياطا كان حسنا وفيه ما لا يخفى في عدم عداخلسة ونحوه من عدم الاحتياط  
( و ) حرم نكاح ( الوثنية ) بلام جمع ( وصح نكاح كناية ) وان كره تنزيها  
( مؤمنة بنبي ) مرسل ( مقرة بكتاب ) منزل وان اعتقدوا المسيح الها وكذا  
حل ذبيحتهم على المذهب بحرف في النهر تجوز مخالفة المنزلة لاننا لا نكفر  
احدا من اهل القبلة وان وقع الزمان في المباحث ( لا ) يصح نكاح ( عابدة كوكب لا  
كتاب لها ) ولا وطؤها بملك عين ( والمجوسية والوثنية ) هذا ساقط من نسخ  
الشرح ثابت في نسخ المتن وهو عطف على عابدة كوكب وقوله ( والحرم )  
بمحج أو عمرة ( ولو بمحرم ) عطف على كناية قننه ( والامة ولو ) كانت  
( كناية أو مع طول الحرية ) الاصل عندنا ان كل وطء يحمل عليك عين يحمل  
بنكاح وما لا فلا ( وان كره ) تحريما في الحرمة وتنزيها في الامة ( وحره على  
امة لا ) يصح ( عكسه ولو ) أم ولد ( في عدة حرة ) ولو من بائن ( وصح لو  
راجعها ) أي الامة ( على حرة ) لبقاء الملك ( ولو تزوج أرما من الاماء وخمسا  
من الحرائر في عقد ) واحد ( صح نكاح الاماء ) لبطلان الخمس ( و ) صح ( نكاح  
اربع من الحرائر والاماء فقط للحر ) لا أكثر ( وله التسري بما شاء من الاماء )  
فلوله اربع والف سرية وأراد شراء اخرى فلامه رجل خيف عليه الكفر  
ولو أراد فقالت امرأته أقتل نفسي لا يمنع لانه مشروع لكن لو ترك ثلاثا  
ينبغي يؤجر الحديث من روى لأمي روى الله له بزيادة ( ونصفها للعبد ) ولو

مدبرا (ويعتنع عليه غير ذلك) فلا يحل له التسرى أصلا لأنه لا يملك إلا الطلاق  
(و) صح نكاح (حلي من زنا لا) حلي (من غيره) أى الزنا لثبوت نسبه ولو  
من حربى أو سيدها المقر به (وإن حرم وطؤها) ودواعيه (حتى تضع) متصل  
بالمسئلة الاولى ثلاث يسقى ماؤه زرع غيره اذ الشعر ينبت منه

﴿فروع﴾ لو نكحها الزانى حل له وطؤها اتفاقا والولد له ولزمه النفقة ولو زوج  
أمته أو أم ولده الحامل بعد علمه قبل اقراره به جاز وكان قويا دلالة نهر عن  
التوشيح (و) صح نكاح (الموطوءة بملك) يمين ولا يستبرئها زوجها بل  
سيدها وجوبا على الصحيح ذخيرة (أو) الموطوءة (زنا) أى جاز نكاح من  
وأها تزنى وله وطؤها بلا استبراء وأما قوله تعالى والزانية لا ينكحها الا زان  
ففسوخ بآية فانكحوا ما طاب لكم من النساء وفى آخر حظر المجتبى لا يجب  
على الزوج تطليق الفاجرة ولا عليها تسريح الفاجر الا اذا خافا ان لا يقيما  
حدود الله فلا بأس ان يتفرقا فدا فى الوهبانية ضعيف كما بسطه المصنف  
(و) صح نكاح (المضمومة الى محرمة والمسمى) كله (لها) ولو دخل  
بالمحرمة قلها مهر المثل (وبطل نكاح متممة ومؤقت) وإن جهلت المدة أو  
طالت فى الاصح وليس منه ما لو نكحها على أن يطلقها بعد شهر أو نوى  
مكثه معها مدة معينة ولا بأس بزواج النهاريات عني (و) ويحل (له) وطء  
امراة ادعت عليه (عند قاض (أنه تزوجها) بنكاح صحيح (وهى) أى  
والحال أنها (حل للانشاء) أى لانشاء النكاح خالية عن الموانع (وقضى  
القاضى بنكاحها بينة) أقامتها (ولم يكن) فى نفس الامر (تزوجها وكذا)  
تحل له (لو ادعى هو نكاحها) خلافا لهما وفى الشر نبلاية عن المواهب



وبطلما يفتى (ولو قضى بطلاقها بشهادة الزور مع علمها) بذلك تفذو (حل لها الزوج بآخر بعد العدة وحل للشاهد) زورا (زوجها وحرمت على الاول) وعند الثاني لا تحل لها وعند محمد تحل للاول مالم يدخل الثاني وهي من فروع القضاء بشهادة الزور كما سيجي (والنكاح لا يصح تعليقه بالشرط) كزوجتك ان رضى أبى لم ينمقد النكاح لتعليقه بالخطر كما في المادية وغيرها فما في الدرر فيه نظر (ولا اضافته الى المستقبل) كزوجتك غدا أو بعد غد لم يصبح (ولكن لا يبطل) النكاح (بالشرط الفاسد و) انما يبطل الشرط دونه (يعنى لو عقد مع شرط فاسد لم يبطل النكاح بل الشرط بخلاف مالم يعلقه بالشرط (الا أن يعلقه بشرط) ماض (كائن) لاعماله (فيكون تحقيقا) فينمقد في الحال كأن خطب بنتا لايته فقال أبوها زوجها قبلك من فلان فكذبه فقال ان لم أكن زوجها لفلان فقد زوجها لابنك فقبل ثم علم كذبه انمقد لتعليقه بموجود وكذا اذا وجد المعلق عليه في المجلس كذا ذكره جوى زاده وعمه المصنف بحثا لكن في النهر قبيل كتاب الصرف في مسئلة التعليق برضا الاب والحق الاطلاق فليتأمل المفتي

### باب الولي

(هو) لمة خلاف العبد وعرفا العارف بالله تعالى وشرعا (البالغ العاقل الوارث) ولو فاسقا على المذهب مالم يكن منهكا وخرج نحو صبي ووصي مطلقا على المذهب (والولاية تنفيذ القول على الغير) تثبت بأربع قرابة وملك

وولاء وامامة ( شاء أو أبى ) وهى هنا نوعان ولاية ندب على المكلفة ولو  
بكرى وولاية اجبار على الصغيرة ولو ثيبا ومعتوهة ومرقونة كما أفاده بقوله  
( وهو ) أى الولى ( شرط ) صحة ( نكاح صغير ومجنون ورقيق ) لا مكافئة  
( فنفذ نكاح حرة مكلفة بلا ) رضا ( ولئى ) والاصل أن كل من تصرف فى ماله  
تصرف فى نفسه وماله فلا ( وله ) أى للولى ( اذا كان عصبه ) ولو غير محرم  
كابن عم فى الاصح خاتية وخرج ذووالارحام والام والقاضى ( الاعتراض فى غير  
الكف ) فيفسخه القاضى ويتجدد بتجدد النكاح ( مالم ) يسكت حتى ( تلذ منه ) ثلاثا  
يضيق الولد وينبى الحاق الجبل الظاهر به ( ويفى ) فى غير الكف ( بلعدهم  
جوازه أصلا ) وهو المختار للفتوى ( لفساد الزمان ) فلا تحل مطلقة ثلاثا  
نكحت غير كف بلا رضا ولئى بمد معرفته اياه فليحفظ ( و ) بناء ( على  
الاول ) وهو ظاهر الرواية ( فرضا البعض ) من الاولياء قبل العقد أو بعده  
( كالكل ) لثبوته لكل كلا كولاية أمان وقود وسنحققه فى الوقف ( لو  
استووا فى الدرجة والا فلا قرب ) منهم ( حق الفسخ وان لم يكن لها ولئى  
فهو ) أى العقد ( صحيح ) نافذ ( مطلقا ) اتفاقا ( وقبضه ) أى ولئى له حق  
الاعتراض ( المهر ونحوه ) مما يدل على الرضا ( رضا ) دلالة ان كان عدم  
الكفاءة ثابتا عند القاضى قبل غصاصته والا لم يكن رضا كما ( لا ) يكون  
( سكوتة ) رضا مالم تلذ وأما تصديقه بأنه كف فلا يسقط حق  
الباقيين مبسوط ( ولا تجبر البالغة البكر على النكاح ) لا تقطاع الولاية بالبلوغ  
( فان استأذنها هو ) أى للولى وهو السنة ( أو وكيله أو رسوله أو زوجها )  
ولها وأخبرها رسوله أو فضولى عدل ( فسكت ) عن رده مخارة ( أو ضحكت

غير مستهزئة أو تبسّمت أو بكت بلا صوت ) فلو بصوت لم يكن اذنا ولا  
 ردّا حتى لو رضيت بعده انعقد معراج وغيره فما في الوقاية والمثني فيه نظر  
 ( فهو اذن ) أى توكيل فى الاول ان ائخذ الولى فلو تمدد المزوج لم يكن  
 سكوتها اذنا واجازة فى الثانى ان يبقى النكاح لا لو بطل بموته ولو قالت بعده موته  
 زوجنى أبى بأمرى وأنكرت الورثة فالقول لها قترت وتمتد ولو قالت بنير  
 أومرى لكنه بلغنى فرضيت فالقول لهم وقولها غيره أولى منه رد قبل العقد  
 لا بعده ولو زوجها لنفسه فسكوتها رد بعد العقد لا قبله ولو استأذنها فى  
 معين فردت ثم زوجها منه فسكتت صح فى الاصح بخلاف ما لو بلغها فردت  
 ثم قالت رضيت لم يجز لبطلانه بالرد ولذا استحسنوا التجديد عند الزفاف  
 لان الغالب اظهار النفرة عند فجأة السماع ولو استأذنها فسكتت فوكل من  
 يزوها بمن ساء جاز ان عرف الزوج والمهر كما فى التقنية واستشكله فى البحر  
 بأنه ليس للوكيل أن يوكل بلا اذن فقتضاء عدم الجواز أو أنها مستثناة ( ان  
 علمت بالزوج ) أنه من هو لتظهر الرغبة فيه أو عنه ولو فى ضمن العام كيرانى  
 أو بنى ممي لو يحصون والا لا ما لم تفوض له الامر ( لا ) العلم ( بالمهر ) وقيل  
 يشترط وهو قول المتأخرين بحر عن الذخيرة وأقره المصنف وما  
 صححه فى الدرر عن الكافى رده الكمال ( وكذا اذا زوجها الولى عندها )  
 أى بحضرتها ( فسكتت ) صح ( فى الاصح ) ان علمته كما مر والسكوت  
 كالنطق فى سبع وثلاثين مسألة مذكورة فى الاشباه ( فان استأذنها غير الاقرب )  
 كأجنبي أو ولى بعيد ( فلا ) عبرة لسكوتها ( بل لا بد من القول كالطيب ) البالغة  
 لا فرق بينهما الا فى السكوت لان رضاها يكون بالدلالة كما ذكره بقوله

( أو ما هو في متناه ) من فعل يدل على الرضا ( كطلب مهرها ) وفققتها  
( وتمكينها من الوطء ) ودخوله بها برضاها ظهيرية ( وقبول التهنئة ) والضحك  
سرورا ونحو ذلك بخلاف خدمته أو قبول هديته ( من زالت بكارتها بوثة )  
أي لطة ( أو ) درور ( حيض أو ) حصول ( جراحة أو تعنيس ) أي كبر  
بكر حقيقة كتفريق يجب أو عنة أو طلاق أو موت بعد خلوة قبل وطء  
( أو زنا ) وهذه قط ( بكر حكما ) ان لم يتكرر ولم تحد به والا فثيب  
كوطوءة بشبهة أو نكاح فاسد ( قال ) الزوج للبكر البالغة ( بلك النكاح  
فسكت وقالت رددت ) النكاح ( ولا بينة لها ) على ذلك ( ولم يكن دخل  
بها طوعا ) في الاصح ( فالتقول قولها ) يمينها على المفتى به وتقبل بينته على  
سكوتها لانه وجودى بضم الشفتين ولو برهننا فينتها أولى الا أن يرهن على  
رضاها أو اجازتها ( كما لو زوجها أبوها ) مثلا زاعما عدم بلوغها ( فقالت أنا  
بالغة والنكاح لم يصح وهي مراهرة وقال الاب ) أو الزوج ( بل هي صغيرة )  
فان القول لها ان ثبت أن سنها تسع وكذا لو ادعى المراهق بلوغه ولو برهننا  
فيئنة البلوغ أولى على الاصح بخلاف قول الصغيرة رددت حين بلغت وكذبها  
الزوج فالتقول له لانكاره زوال ملكه هذا لو اختلفا بعد زمان البلوغ ولو  
حالة البلوغ فالتقول لها شرح وهبانية فليحفظ ( ولأولى ) الآتى بيانه ( انكاح  
الصغير والصغيرة ) جبرا ( ولو ثيبا ) كمتوه ومجنون شهرا ( ولزم النكاح ولو  
بنين فاحش ) بنقص مهرها وزيادة مهره ( أو ) زوجها ( بنير كء ان كان  
الولى ) المزوج بنفسه بنين ( أبأ أو جدا ) وكذا المولى وابن المختونة ( لم يعرف  
منهما سوء الاختيار ) حجة وفسقا ( وان عرف لا ) يصح النكاح اتفاقا وكذا

أو كان سكران فزوجها من فاسق أو شرير أو فقير أو ذى حرفة دنيئة لظهور  
سوء اختياره فلا تعارضه شفقتة المظنونة بحر (وإن كان الزوج غيرهما) أتى  
غير الأب وأبيه ولو الام أو القاضى أو وكيل الأب لكن فى النهر بخلاف لو  
عين لوكيله القدر صح (لا يضح) النكاح (من غير كف أو بين فاحش  
أصلاً) وما فى صدر الشريعة صح ولهما فسخه وم (وإن كان من كف  
وبهر المثل صح و) لكن (لهما) أى لصغير وصغيرة وملحق بهما (خيار  
الفسخ) ولو بعد الدخول (بالبلوغ أو العلم بالنكاح بعده) لقصور الشفقة  
ويبقى عنه خيار العتق ولو بلغت وهو صغير فرق بحضرة أبيه أو وصيه (بشرط  
القضاء) للفسخ (فيتوارثان فيه) ويلزم كل المهر ثم الفرقة إن من قبلها  
ففسخ لا ينقص عدد طلاق ولا يلحقها طلاق الا فى الردة وإن من قبله  
فطلاق الانكاح أو ردة أو خيار عتق وليس لنا فرقة منه ولا مهر عليه الا اذا  
اختار نفسه بخيار عتق وشرط لكل القضاء الاثمانية ونظم صاحب النهر فقال

فرق النكاح أتتك جما نافما	فسخ طلاق وهذا الدر يحكيها
تباين الدار مع نقصان مهر كذا	فساد عقد وفقد الكف ينعيها
تقبيل سبي وإسلام المحارب أو	أرضاع صرتها قد عذفا فيها
خيار عتق بلوغ ردة وكذا	ملك لبد ضر وتلك الفسخ بحضيتها
أما الطلاق فجب غنة وكذا	إبلاؤه ولما أن ذاك يتلوها
قضاء قاض أتى شرط الجميع خلا	ملك وعتق وإسلام أتى فيها
تقبيل سبي مع الإبلاء يا أملى	تباين مع فساد العقد يذنبها

(وبطل خيار البكر بالسكوت) لو مختارة (عالة) أصل (النكاح)

فلو سألت عن قدر المهر قبل الخلوة أو عن الزوج أو سلمت على الشهود لم يطل خيارها نهري بحث (ولا يمتد إلى آخر المجلس) لانه كالشفعة ولو اجتمعت معه تقول أطلب الحقين ثم تبدأ بخيار البلوغ لانه ديني وتشهد قائلة بلفت الآن ضرورة احياء الحق (وان جهات به) لتفرغها للعلم (بخلاف) خيار (المعتقة) فانه يمتد لشغلها بالمولى (وخيار الصغير واليتيم اذا بلغا لا يطل) بالسكوت (بلا صريح) رضا (أو دلالة) عليه (كقبلة واس) ودفع مهر (ولا) يطل (بقياهما عن المجلس) لان وقته العمر فيبقى حتى يوجد الرضا ولو ادعت التمكين كرها صدقت ومفاده أن القول للمدعى الاكراه لو في حبس الوالى فليحفظ (الولى في النكاح) لا المال (المصبة بنفسه) وهو من يتصل باليتيم حتى المعتقة (بلا توسط أنثى) بيان لما قبله (على ترتيب الارث والحجب) فيقدم ابن المجنونة على أبيها لانه يحجبه حجب نقصان (بشرط حرية وتكليف واسلام في حق مسلمة) تريد الزوج (وولد مسلم) لعدم الولاية (وكذا لا ولاية) في نكاح ولا في مال (لمسلم على كافرة الا) بالسبب العام (بأن يكون) المسلم (سيد أمة كافرة أو سلطانا) أو نائبه أو شاهدا (وللكافر ولاية على) كافر (مثله) اتفاقا فان لم يكن عصبة فالولاية للأُم) ثم لأم الأب وفي القنية عكسه ثم للبنت ثم لبنت الابن ثم لبنت البنت ثم لبنت ابن الابن ثم لبنت بنت البنت وهكذا ثم للجد الفاسد (ثم للاخت لأب وأم ثم) للاخت (لاب ثم لولد الام) الذكر والانثى سواء ثم لاولادهم (ثم لدوى الارحام) العمات ثم الاخوال ثم الاخالات ثم بنات الاحام وبهذا الترتيب اولادهم ثم بنات ثم مولى المولاة (ثم للسلطان ثم لقاض

نص له عليه في منشوره) ثم لتوايه ان فوض له ذلك والا لا ( وليس  
 للوصى ) من حيث هو وصى ( أن يزوج ) اليتيم ( مطلقا ) وان أوصى اليه  
 الاب بذلك على المذهب نعم لو كان قريبا أو حاكما يملكه بالولاية كما لا يخفى  
 \* فروع \* ليس للقاضي تزويج الصغيرة من نفسه ولا ممن لا تقبل شهادته  
 له كما في معين الحكم وأقره المصنف وبه علم أن فعله حكم وان عرى عن  
 الدعوى \* صغيرة زوجت نفسها ولا ولى ولا حاكم ثم توقف وتقذ باجازتها  
 بعد بلوغها لان له مجزا وهو السلطان ولو زوجها وليا ان مستويان قدم  
 السابق فان لم يدر أو وقما مما بطلا

( وللولى الأبعد التزويج بنية الاقرب ) فلو زوج الأبعد حال قيام  
 الاقرب توقف على اجازته ولو تحولت الولاية اليه لم يجز إلا باجازته بعد  
 التحول فهستاني وظهيرية ( مسافة القصر ) واختار في الملتقى ما لم ينتظر الكف  
 الخاطب جوابه واعتمده الباقي وقتل ابن الكمال أن عليه الفتوى وثمره  
 الخلاف فيمن اختفى في المدينة هل تكون غيبة منقطعة ( ولو زوجها الاقرب  
 حيث هو جاز ) النكاح ( على ) القول ( الظاهر ) ظهيرية ( وبثبت للأبعد )  
 من أولياء النسب شرح وهبانية لكن في القهستاني عن النياي لو لم يزوج  
 الاقرب زوج القاضي عند فوت الكف ( التزويج بمفضل الاقرب ) أى  
 باستناعه عن التزويج اجماعا خلاصة ( ولا يبطل تزويجه ) السابق ( يعود  
 الأقرب ) لحصوله بولاية تامة ( وولى المجنونة ) والمجنون ولو عارضا ( في  
 النكاح ) أما التصرف في المال فلا با اتفاقا ( ابنها ) وان سفل ( دون أيها )  
 كما مر والا ولى أن يأمر الاب به ليصح اتفاقا ( ولو أقر ولى صغير أو صغيرة

أو) أقر (وكيل رجل أو امرأة أو مولى العبد بالنكاح لم ينفذ) لأنه إقرار  
 على الغير بخلاف مولى الأئمة حيث ينفذ أجماعاً لأن منافع بعضها ملكه (الا  
 أن يشهد الشهود على النكاح) بأن ينصب القاضي خصماً عن الصغير حتى ينكر  
 فتقام البينة عليه (أو يدرك الصغير أو الصغيرة فيصدته) أي الولي المقر  
 (أو يصدق الموكل أو العبد) عند أبي حنيفة وقالوا يصدق في ذلك وهذه  
 المسئلة مخرجة من قولهم من ملك الانشاء ملك الاقرار به ولها نظائر  
 ﴿ فرع ﴾ هل لولي مجنون ومعتوه تزويجه أكثر من واحدة لم  
 أره ومنه الشافعي وجوزوه في الصبي للحاجة

### باب الكفاءة

من كافأه إذا ساواه والمراد هنا مساواة مخصوصة أو كون المرأة أدنى  
 (الكفاءة معتبرة) في ابتداء النكاح للزومه أو لصحته (من جانبه) أي  
 الرجل لأن الشريعة تأبى أن تكون فراشا للذنى ولذا (لا) تعتبر (من  
 جانبها) لأن الزوج مستغفرش فلا تقيطه دناءة الفراش وهذا عند الكل في  
 الصحيح كما في الخيابة لكن في الظهيرية وغيرها هذا عنده وعندهما تعتبر  
 في جانبها أيضاً (و) الكفاءة (هي حق الولي لا حقها) فلو نكحت رجلاً  
 ولم تعلم حاله فإذا هو عبد لا خيار لها بل للأولياء ولو زوجها برضاها ولم  
 يعلموا بمدى الكفاءة ثم علموا لا خيار لأحد إلا إذا شرطوا الكفاءة أو  
 أخبرهم بها وقت العقد فزوجوها على ذلك ثم ظهر أنه غير كفء كان لهم  
 الخيار ولو ألجأه فليحفظ (وتعتبر) الكفاءة للزوم النكاح خلافاً لما لاك (نسباً)



فقريش ( بعضهم (أكفاء) بعض (و) بقية (العرب) بعضهم (أكفاء) بعض واستثنى في الملتقى تبعاً للهداية بنى باهلة لخستهم والحق الاطلاق قائم المصنف كالبحر والنهر والفتح والشر بلالية وبعضه اطلاق المصنفين كالكنز والدرر وهذا في الرب (و) أما في المعجم فتعتبر (حرية واسلاما) فسلم بنفسه أو معتق غير كفء لمن أبوها مسلم أو حر أو معتق وأما حرة الاصل ومن أبوه مسلم أو حر غير كفء لذات أبوين (وأبوان فيهما كالأباء) لتتام النسب بالجد وفي الفتح ولا يبعد مكافأة مسلم بنفسه لمعتق بنفسه وأمامعتق الوضع فلا يكافئ معتقة الشريف وأما مرتد أسلم فكفء لمن لم يرتد وأما الكفاءة بين الذميين فلا تعتبر الا لفتنة (و) تعتبر في الرب والمعجم (ديانة) أي تقوى فليس فاسق كفواً للصالحة أو فاسقة بنت صالح معلنا كان أولاً على الظاهر نهر (ومالا) بأن يقدر على المعجل ونفقة شهر لو غير محترف والا فإن كان يكتسب كل يوم كفايتها لو تطبيق الجماع (وحرقة) فمثل حائك غير كفء لمثل خياط ولا خياط لبزاز وتاجر ولاهما لعالم وقاض وأما أتباع الظلمة فأخس من الكل وأما الوظائف فمن الحرف فصاحبها كفء للتاجر ولو غير دينية كبوابة وذو تدريس أو نظر كفء لبنت الامير بمصر بحر (و) الكفاءة (اعتبارها عند) ابتداء (العقد فلا يضر زوالها بعده) فلو كان وقته كفواً ثم فجر لم يفسخ وأما لو كان دباغاً فصار تاجراً فإن بقي عارها لم يكن كفواً والا لا نهر بحثاً (المعجمي لا يكون كفواً للعريضة ولو) كان المعجمي (عالماً) أو سلطاناً (وهو الأصح) فتح عن النبايع وادعى في البحر أنه ظاهر الرواية

وأقره المصنف لكن في التهر ان فسر الحسيب بذى المنصب والجاه فغير كف  
للملوية كما في الينايع وان بالعالم فكف. لان شرف العلم فوق شرف النسب  
والمال كما جزم به اليزاى وارضاء الكمال وغيره والوجه فيه ظاهر ولذا  
قيل ان عائشة أفضل من فاطمة رضى الله عنهما ذكره القهستاني والحنفى  
كف. لبنت الشافى ومتى سئلنا عن مذهبه أجبنا بمذهبنا كما بسطه المصنف  
معزبا لجواهر الفتاوى (القروى كف. للمدنى) فلا عبرة بالبلد كما لا عبرة  
بالجمال خانية ولا بالمقل ولا بعيوب يفسخ بها البيع خلافا للشافى لكن في التهر  
عن المرغينانى المجنون ليس بكف. للمأفلة (وكذا الصبي كف. بنى أبيه)  
أوامه أرجده نهر عن المحيط (بالنسبة الى المهر) يعنى المعجل كما مر (لا) بالنسبة  
الى (النفقة) لأن المادة ان الآباء يتحملون عن الابناء المهر لا النفقة ذخيرة  
(ولو نكحت بأقل من مهرها فلولى) العصة (الاعتراض حتى يتم) مهر  
مثلا (أو يفرق) القاضى بينهما دفعا للمار (ولو طلقها) الزوج (قبل تفريق  
الولى قبل الدخول فلها نصف المسمى) فلو فرق الولى بينهما قبل الدخول  
فلا مهر لها وان بعده فلها المسمى وكذا لو مات أحدهما قبل التفريق فليس  
للولى المطالبة بالانعام لانتهاء النكاح بالموت جواهر الفتاوى (أمره بتزويج  
امراة فزوجه أمة جاز) وقال لا يصح وهو استحسان ملتقى تبعا للمداية  
وفى شرح الطحاوى قولهما أحسن للفتوى واختاره أبو الليث وأقره  
المصنف واجمعوا انه لو زوجه بنته الصغيرة أو موليته لم يجوز كما لو أمره  
بمميته أو بجمرة أو أمة يخالف أو امرته بتزويجها ولم تعين فزوجه غير كف  
لم يجوز اتفاقا (ولو) زوجه المأمور بنكاح امراة (امراة) فى عقد واحد

( لا ) ينفذ للمخالفة وله ان يميزها أو احداها ولو في عقدين ثم الاول  
وتوقف الثاني ولو أمره بالمرأتين في عقدة فزوجه واحدة أو ثنتين في عقدتين  
جاز الا اذا قال لا تزوجني الا امرأتين في عقدة او في عقدتين لم تجز المخالفة  
( ولا يتوقف الايجاب على قبول غائب عن المجلس في سائر العقود ) من  
نكاح وبيع وغيرها بل يبطل الايجاب ولا تلحقه الاجازة اتفاقا ( ويتولى  
طرفي النكاح واحد ) بايجاب يقوم مقام القبول في خمس صور كأن كان وليا  
أو وكيلًا من الجانبين أو أصيلا من جانب ووكيلًا أو وليا من آخر أو وليا  
من جانب وكيلًا من آخر كزوجت بنتي من موكل ( ليس ) ذلك  
الواحد ( بفضولي ) ولو ( من جانب ) وان تكلم بكلامين على الراجع لان  
قبوله غير معتبر بشرط علمه انه لا يوجب لا يتوقف على قبول غائب ( ونكاح  
عبد وأمة بغير اذن السيد موقوف ) على الاجازة ( كنكاح الفضولي ) سيجي  
في البيوع توقف عقودهم كلها ان لها عيز حالة المقد والابطال ( ولا بن العم  
أن يزوج بنت عمه الصغيرة ) فلو كبيرة فلا بد من الاستئذان حتى لو  
تزوجها بلا استئذان فسكت أو أفصحت بالرضا لا يجوز عندهما وقال أبو  
يوسف يجوز وكذا المولى المعتق والحاكم والسلطان جوهرية يعنى بخلاف  
الصغيرة كما مر فليحرد ( من نفسه ) فيكون أصيلا من جانب وليا من آخر  
( كما للوكيل ) الذي وكلته أن يزوجه من نفسه فان له ( ذلك ) فيكون أصيلا  
من جانب وكيلًا من آخر ( بخلاف ماله ) وكلته بتزويجها من رجل فزوجه  
من نفسه ( لأنها نصبتة مزوجا لا متزوجا ) أو وكلته أن تصرف في امرها  
أو قالت له زوج نفسي ممن شئت ( لم يصح تزويجها من نفسه كما في الخاتبة

والاصل أن الوكيل معرفة بالخطاب فلا يدخل تحت النكرة (ولو أجاز) من له الاجازة (نكاح الفضولى بعد موته صح) لان الشرط قيام العقود له وأحد المأقدين لنفسه فقط (بخلاف اجازة ييمه) فانه يشترط قيام أربعة أشياء كما سيبيء

﴿ فروع ﴾ الفضولى قبل الاجازة لا يملك قرض النكاح بخلاف البيع يشترط لزوم عقد الوكيل موافقته في المهر المسمى وحكم رسول كوكيل

### باب المهر

ومن أسماؤه الصداق والصدقة والنحلة والعطية والمقر وفي استيلاد الجوهرة المقر في الحرائر مهر المثل وفي الاماء عشر قيمة البكر ونصف عشر قيمة الثيب (أقله عشرة دراهم) لحديث البيهقي وغيره لا مهر أقل من عشرة دراهم ورواية الأقل تحمل على المعجل (فضة وزن سبعة) مثاقيل كما في الزكاة (مضروبة كانت أولا) ولو دينا أو عرضا قيمته عشرة وقت العقد أما في ضمانها بطلاق قبل الوطء فيوم القبض (وتجب) العشرة (ان سماها أو دونها و) يجب (الاكثر منها ان سمي) الاكثر وتؤكد (عند وطء أو خلوة صحت) من الزوج (أو موت أحدهما) أو تزوج ثانيا في العدة أو ازالة بكارتها بنحو حجر بخلاف ازالها بدفعة فانه يجب النصف بطلاق قبل وطء ولو الدفع من أجنبي فعلى الاجنبي أيضا نصف مهر مثلها ان طلقت قبل الدخول والا فكله نهر بختا (و) يجب (نصفه بطلاق قبل وطء أو خلوة) فلو كان نكحها على ما قيمته خمسة كان لها نصفه ودرهمان ونصف (وعاد

النصف الى ملك الزوج بمجرد الطلاق اذا لم يكن مسلما لها وان ( كان مسلما ) لها لم ييطل ملكها منه بل ( توقف ) عوده الى ملكه ( على القضاء أو الرضا )  
 فلهذا ( لا تقاذلعتقه ) أى الزوج ( بعد المهر بعد طلاقها قبله ) أى قبل القضاء  
 ونحوه لعدم ملكه قبله ( وقد تصرف المرأة ) قبله ( فى الكل لبقاء ملكها )  
 وعليها نصف قيمة الاصل يوم القبض لان زيادة المهر المنفصلة تنصف قبل  
 القبض لابعده ( ووجب مهر المثل فى الشغار ) هو أن يزوجه بنته على أن  
 يزوجه الآخر بنته أو أخته مثلا معاوضة بالمقدين وهو منهى عنه خلوه عن  
 المهر فأوجبنا فيه مهر المثل فلم يبق شغارا ( و ) فى ( خدمة زوج حر ) سنة  
 ( للمهار ) لحره أو أمة لان فيه قلب الموضوع كذا قالوا ومفاده صحة تزوجها  
 على أن يتخدم سيدها أو وليها كقصة شعيب مع موسى كصحته على خدمة  
 عبده أو أمته أو عبد الغير برضا مولاه أو حر آخر برضاه ( و ) فى ( تعليم  
 القرآن ) للنص بالابتناء بالمال وبأن زوجتك بما معك من القرآن للسيية أو  
 التعليل لكن فى النهر ينبغى ان يصح على قول المتأخرين ( ولها خدمته لو )  
 كان الزوج ( عبدا ) مأذونا فى ذلك أما الحر فخدمته لها حرام لما فيه من  
 الاهانة والاذلال وكذا استخدامه نهر عن البدائع ( وكذا يجب ) مهر المثل  
 ( فيما اذا لم يسم ) مهرا ( أو نفى ان وطئ ) الزوج ( أو مات عنها اذا لم يتراضيا  
 على شئ ) يصلح مهرا ( والا فذلك ) الشئ ( هو الواجب أو سعى خيرا  
 أو خنزيرا أو هذا الخل وهو خر أو هذا العبد وهو حر ) لتعذر التسليم ( أو  
 دابة ) أو ثوبا أو دارا و ( لم يبين جنسها ) لفحش الجمالة ( و ) يجب ( متعة  
 انمؤضة ) وهى من زوجت بلاء مهر ( طالقت قبل الوطء وهى درع وخمار وملحفة

لا تزيد على نصفه ) أى نصف مهر المثل لو الزوج غنيا ( ولا تنقص  
عن خمسة دراهم ) لو فقيرا ( وتعتبر ) المتعة ( بمثلها ) كالنفقة  
به يفتى ( وتستحب المتعة لمن سواها ) أى المفوضة ( الأمن سمي لها مهر  
وطلقت قبل وطء ) فلا تستحب لها بل للموطوءة سمي لها مهرا ولا فالملقات  
أربع ( وما فرض ) بتراضيها أو بفرض قاض مهر المثل ( بعد العقد ) الخالي  
عن المهر ( أو زيد ) على ما سمي قائمها تلزمه بشرط قبولها في المجلس أو قبول  
ولى الصنيرة ومعرفة قدرها وبقاء الزوجية على الظاهر نهر وفي الكافي جدد  
النكاح بزيادة ألف لثمة ألقان على الظاهر وفي الخانية ولو وهبته مهرها ثم أقر  
بكذا من المهر وقبلت صحح ويحمل على الزيادة وفي البزازية الاشبه أنه لا يصح  
بلا قصد الزيادة ( لا ينصف ) لاختصاص التنصيف بالمفروض في العقد  
بالنصف بل تجب المتعة في الاول ونصف الاصل في الثاني ( وصح حطها )  
لكله أو بعضه ( عنه ) قبل أولا ويرتد بالرد كما في البحر ( والخوة ) مبتدأ  
خبره قوله الآتى كالوطء ( بلا مانع حسي ) كمرض لاحدهما يمنع الوطء  
( وطبعي ) كوجود ثالث عاقل ذكره ابن الكيال وجعله في الاسرار من  
الحسي وعليه فليس للطبعي مثال مستقل ( وشرعى ) كاحرام الفرض أو نفل  
( و ) من الحسي ( رتق ) بفتحين التلاحم ( وقرن ) بالسكون عظم ( وعقل )  
بفتحين غدة ( وصنر ) ولو بزواج ( لا يطاق معه الجماع و ) بلا ( وجود  
ثالث معها ) ولو نائما أو أعمى ( الا أن يكون ) الثالث ( صغيرا لا يعقل ) بأن  
لا يبرر عما يكون بينهما ( أو مجنونا أو مغنى عليه ) لكن في البزازية ان في  
الليل صحت لا في النهار وكذا الأعمى في الاصح ( أو جارية أحدهما ) فلا

يمنع به يفتي مبتني (والكلب يمنع ان) كان (عقورا) مطلقا في الفتح وعندى  
 ان كلبه لا يمنع مطلقا (أو) كان (للزوجة والا) يكن عقورا وكان له (لا)  
 يمنع وبقي منه عدم صلاحية المكان كمسجد وطريق وحمام وصحراء وسطح  
 ويئت بابه مفتوح وما اذا لم يمر فيها (وصوم التطوع والمنذور والكفارات  
 والقضاء غير مانع لصحتها) في الاصح اذ لا كفارة بالافساد ومفاده انه لو  
 أكل ناسيا فأمسك فخلا بها أن تصح وكذا كل ما أسقط الكفارة نهر (بل  
 المانع صوم رمضان) أداء وصلاة الفرض فقط (كالوطء) فيما يجزئ (ولو)  
 كان الزوج (مجبورا أو عينا أو خصيا) أو خنتى ان ظهر حاله والا فتكاحه  
 موقوف وما في البحر والاشباه ليس على ظاهره كما بسطه في النهر وفيه عن  
 شرح الوهبانية أن العنة قد تكون لمرض أو ضئف خلقة أو كبر سن  
 (في ثبوت النسب) ولو من المجبوب (و) في (تأكد المهر) المسمى (و)  
 مهر المثل بلا تسمية و (النفقة والسكنى والمدة وحرمة نكاح أختها وأربع  
 سواها) في عدتها (وحرمة نكاح الامة ومراعاة وقت الطلاق في حقها)  
 وكذا في وقوع طلاق بائن آخر على المختار (لا) تكون كالوطء (في حق)  
 بقية الاحكام كالنسل و (الاحصان وحرمة البنات وحلها للاول والرجعة  
 والميراث) وتزويجها كالبكار على المختار وغير ذلك كما نظمه صاحب النهر فقال

وخلوة الزوج مثل الوطء في صور	وغيره وهذا العقد تحصيل
تكميل مهر واعداد كذا نسب	اتفاق سكنى ومنع الاخت مقبول
واربع وكذا قالوا الا ما ولقد	راعوا زمان فراق فيه ترحيل
واوصوا فيه تطليقا اذا لحقا	وقيل لا والصواب الاول القيل

اما المغاير فلا حصان يا ابي ورجمة وكذا التورث معقول  
 سقوط وطء واحلال لها وكذا تحريم بنت نكاح البكر مبذول  
 كذلك النفي والتكفير ما فسدت عبادة وكذا بالنسل تكميل  
 (ولو اُتقرا فقات بعد الدخول وقال الزوج قبل الدخول فالقول لها) لا نكاحها  
 سقوط نصف المهر وان انكر الوطء ولو لم تكن في الخلوة فان بكرا صحت والا لا  
 لان البكر انما توطأ كرها كما يحتمل الطرسوسى واقره المصنف (ولو قال ان  
 خلوت بك فانت طالق فخلا بها طلقت) بائنا لوجود الشرط (ووجب  
 نصف المهر) ولا عدة عليها بزانية (وتجب العدة في الكل) اى كل انواع  
 الخلوة ولو فاسدة (احتياطاً) أى استحسنا لانه لوهم الشغل (وقيل) قاله  
 القدورى واختاره التمرتاينى وقاضىخان (ان كان المانع شرعياً) كصوم  
 (تجب) العدة (وان) كان (حسياً) كصغر ومرض مدنف (لا) تجب  
 والمذهب الاول لانه نص محمد قاله المصنف وفى المجتبى الموت أيضاً كالوطء  
 فى حق العدة والمهر فقط حتى لو ماتت الام قبل دخوله بها حلت بنتها  
 (قبضت ألف المهر فوهبته له وطلقت قبل وطء رجع) عليها (بنصفه)  
 لعدم تمين النكود فى العقود (وان لم يقبضه أو قبضت نصفه فوهبته الكل)  
 فى الصورة الاولى (أو ما يجى) وهو النصف فى الثانية (أو) وهبت (عرض  
 المهر) كثوب معين أو فى النعمة (قبل القبض أو بعده لا) رجوع لحصول  
 المقصود (نكحها بالف على أن لا يخرجها من البلد أو لا يتزوج عليها أو)  
 نكحها (على ألف ان أقام بها وعلى ألفين ان أخرجها فان وفى) بما شرطه فى  
 الصورة الاولى (وأقام) بها فى الثانية (فلها) الألف (رضاهما به) فهنا صورتان



الاولى تسمية المهر مع ذكر شرط ينفعها والثانية تسمية مهر على تقدير وغيره على تقدير (والا) يوف ولم يعم (فهر المثل) لقوت رضاها بفوات النفع (و) لكن (لا يزداد) المهر في المسئلة الاخيرة (على ألفين ولا ينقص عن الف) لاتفاقهما على ذلك ولو طلقها قبل الدخول تنصف المسمى في المستلتين لسقوط الشرط وقالوا الشرطان صحيحان (بخلاف ما لو تزوجها على الف ان كانت فيسحة وعلى ألفين ان كانت جميلة فانه يصح الشرطان) اتفاقا في الاصح لقلة الجهالة بخلاف ما لو ردد في المهر بين القلة والكثرة للثبوتة والبراءة فانها ان ثببتا لزمه الاقل والا فهر المثل لا يزداد على الاكثر ولا ينقص عن الاقل فتح ولو شرط البكارة فوجدها ثيبا لزمه الكل درر ورجحه في البرازية (ولو تزوجها على هذا العبد أو على هذا الالف) أو الالفين (أو على هذا العبد وهذا المقد) أو على أحد هذين (وأحدهما أو كس حكم) القاضي (مهر المثل) فان مثل الارفع أو فوقه فلها الارفع وان مثل الأوكس أو دونه فلها الأوكس والافهر المثل (وفي الطلاق قبل الدخول يحكم متعة المثل) لانها الاصل حتى لو كان نصف الأوكس أقل من المتعة وجبت المتعة فتح (ولو تزوجها على فرس) أو عبد أو ثوب هروى أو فراش بيت أو عدد معلوم من نحو ابل (فالواجب) في كل جنس له وسط (الوسط أو قيمته) وكل ما لم يجز السلم فيه فاختيار للزوج والا فللمرأة (وكذا الحكم) وهو لزوم الوسط (في كل حيوان ذكر جنسه) هو عند الفقهاء المقول على كثيرين مختلفين في الاحكام (دون نوعه) هو المقول على كثيرين متفقين فيها بخلاف مجهول الجنس

كثوب ودابة لانه لا وسط له ووسط العبيد في زماننا الحبشى (وان  
 أمهرها المبدین و) الحال أن (أحدهما حر فمهرها العبد) عند الام (ان ساوى  
 أقله) أى عشرة دراهم (والاكل لها العشرة) لان وجوب المسمى وان قل  
 يمنع مهر المثل وعند الثانى لها قيمة الحر لو عبدا ورجحه الكمال كما لو استحق  
 أحدهما (ويجب مهر المثل في نكاح فاسد) وهو الذى فقد شرطاً من  
 شرائط الصحة كشهود (بالوطء) في القبل (لابنيره) كالخلوة لحرمة وطئها  
 (ولم يزد) مهر المثل (على المسمى) لرضاها بالخط ولو كان دون المسمى لزم  
 مهر المثل لفساد التسمية بفساد العقد ولو لم يسم أو جهل لزم بالغاً ما بلغ (و)  
 يثبت (لكل واحد منهما فسخه ولو بنير محضر من صاحبه دخل بها أولاً)  
 في الاصح خروجاً عن المعصية فلا ينافى وجوبه بل يجب على القاضى التفريق  
 بينهما (وتجب العدة بعد الوطء لا الخلوة للطلاق لا للموت من وقت التفريق)  
 أو متاركة الزوج وان لم تعلم المرأة بالمتاركة في الاصح (ويثبت النسب)  
 احتياطاً بلا دعوى (وتعتبر مدته) وهى ستة أشهر (من الوطء فان كانت  
 منه الى الوضع اقل مدة الحمل) يعنى ستة أشهر فاكثر (يثبت النسب)  
 (والا) بان ولده لاقل من ستة أشهر (لا) يثبت وهذا قول محمد وبه يفتى  
 وقالوا ابتداء المدة من وقت العقد كالصحيح ورجحه في التهر بانه أحوط  
 وذكر من التصرفات الفاسدة احدى وعشرين ونظم منها العشرة التى في  
 الخلاصة فقال

وفاسد من العقود عشر      اجارة وحكم هذا الاجر  
 وجوب أدنى مثل أو مسمى      أو كله مع فقدك المسمى

والواجب الاكثر في الكتابة      من الذي سماه أو من قيمة  
وفي النكاح المثل ان يكن دخل      وخارج البذر للمالك أجل  
والصلح والرهن لكل قهضه      أمانة أو كالصحيح حكمه  
ثم الهبة مضمونة يوم قبض      وصح ييمه لبعده اقترض  
مضاربه وحكمها الامانة      والمثل في البيع والا القيمة

( و ) الحرة ( مهر مثلها ) الشرعى ( مهر مثلها ) اللغوى اى  
مهر امرأة تماثلها ( من قوم أيها ) لا أمها ان لم تكن من قومه كبنت  
عمه وفى الخلاصة ويعتبر باخواتها وعماتها فان لم يكن فبنت الشقيقة  
وبنت المم انتهى ومفاده اعتبار الترتيب فليحفظ وتعتبر المائلة فى الاوصاف  
( وقت المقدسنا وجمالا ومالا وبلدا وعصرا وعقلا ودينا وبكارة وثبوبة وعفة  
وعلمها وأدبا وكمال خلق ) وعدم ولد ويعتبر حال الزوج أيضا ذكره الكمال قال  
ومهر الامة بقدر الرغبة فيها ( ويشترط فيه ) أى فى ثبوت مهر المثل لما ذكر  
( اخبار رجلين أو رجل وامرأتين ولفظ الشهادة ) فان لم يوجد شهود عدول  
فالتقول للزوج بيمينه وما فى المحيط من أن للقاضى فرض المهر حمله فى التهر على  
ما اذا رضيا بذلك ( فان لم يوجد من قبيلة أيها فن الجانب ) أى فن قبيلة تماثل قبيلة  
أيها ( فان لم يوجد فالتقول له ) أى للزوج فى ذلك بيمينه كما مر ( وصح ضمان الولى  
مهرها ولو ) المرأة ( صغيرة ) ولو عاقدا لانه سفير لكن بشرط صحته فلو فى  
مرض موته وهو وارثه لم يصح والا صح من الثلث وقبول المرأة أو غيرها فى مجلس  
الضمان ( وتطالب أيا شاءت ) من زوجها البالغ أو الولى الضامن ( فان أدى  
رجع على الزوج ان أمر ) كما هو حكم الكفالة ( ولا يطالب الاب بمهر ابنة

الصغير الفقير) أما النثى فيطالب أبوه بالدفع من مال ابنته لا من مال نفسه  
(إذا زوجه امرأة إلا إذا ضمنه) على المعتمد (كما في النفقة) فإنه لا يؤخذ  
بها إلا إذا ضمن ولا رجوع للاب إلا إذا أشهد على الرجوع عند الأداء  
(ولها منه من الوطاء) ودواعيه شرح مجمع (والسفر بها ولو بعد وطء  
وخلوه رضيتها) لأن كل وطأة معقود عليها فتسليم البعض لا يوجب تسليم  
الباقى (لاخذ ما بين تعجيله) من المهر كله أو بعضه (أو) أخذ (قدر ما  
يمجل لمثلها عرفاً) به يفتى لأن المعروف كالمشروط (ان لم يؤجل) أو معجل  
(كله) فكما شرطاً لأن الصريح يفوق الدلالة إلا إذا جهل الاجل جهالة  
فاحشة فيجب حالاً غاية إلا التأجيل لطلاق أو موت فيصح للعرف بزانية  
وعن الثانى لها منه ان أجله كله وبه يفتى استحساناً ولو الجلية وفي التهر لو  
تزوجها على مائة على حكم الحلول على أن يمجل أربعين لها منه حتى تقبضه  
(و) لها (النفقة) بعد النكاح (و) لها (السفر والخروج من بيت زوجها للحاجة و)  
لها (زيارة أهلها بلا اذنه مالم تقبضه) أى الممجل فلا تخرج الا لحق لها أو  
عليها أو لزيارة أبويها كل جمعة مرة أو المحارم كل سنة ولكونها قابلة أو غاسلة  
لا فيما عدا ذلك وان أذن كانا عاصيين والمعتمد جواز الحام بلا تزين أشباه  
وسيجئ في النفقة (ويسافر بها بعد أداء كله) مؤجلاً ومعجلاً (إذا كان  
مأموناً عليها والا) يؤد كله أو لم يكن مأموناً (لا) يسافر بها وبه يفتى كما  
في شروح المجمع واختاره في ملحق الابحر ومجمع الفتاوى واعتمده المصنف  
وبه أفتى شيخنا الرملى لكن في التهر والذى عليه العمل في ديارنا أنه لا يسافر  
بها جبراً عليها وجزم به البرازى وغيره في المختار وعليه الفتوى وفي الفصول

يفتى بما يقع عنده من المصلحة ( وينقلها فيما دون مدته ) أى السفر ( من  
المصر الى القرية وبالعكس ) ومن قرية الى قرية لانه ليس بقرية وقيده فى  
التأرخانية بقرية يمكنه الرجوع قبل الليل الى وطنه وأطلقه فى الكافى قائلا  
وعليه الفتوى ( وان اختلفا ) فى المهر ( فى أصله ) حلف منكر التسمية فان  
نكل ثبتت وان حلف ( يجب مهر المثل ) وفى المهر يحلف ( اجماعا و ) ان  
اختلفا ( فى قدره حال قيام النكاح فالقول لمن شهد له مهر المثل ) بيمينه ( وأى  
أقام يمينه قبلت ) سواء ( شهد مهر المثل له أولها أولا ولا وان أقاما اليمينه  
فيئنتها ) مقدمة ( ان شهد مهر المثل له وبيئته ) مقدمة ( ان شهد ) مهر المثل  
( لها ) لان اليمينات لا ثبات خلاف الظاهر ( وان كان ) مهر المثل ( بينهما تحالفا  
فان حلفا أو برهنا قضى به وان برهن أحدهما قبل برهانه ) لانه نور دعواه  
( وفى الطلاق قبل الوطء حكم متعة المثل ) لو المسمى ديننا وان عينا كسئلة  
العبد والجارية فلها المتعة بلا تحكيم الا أن يرضى الزوج بنصف الجارية ( وأى  
أقام يمينه قبلت فان أقاما فيئنتها ) أولى ( ان شهدت له ) المتعة ( وبيئته ان  
شهدت لها وان كانت ) المتعة ( بينهما تحالفا وان حلف وجب متعة المثل وموت  
أحدهما كحياتهما فى الحكم ) أصلا وقدر الدم سقوطه بموت أحدهما ( وبعد  
موتهما فى القدر القول لورثته و ) فى الاختلاف ( فى أصله ) القول لمنكر  
التسمية ( لم يقض بشئ ) ما لم يبرهن على التسمية ( وقالوا يقضى بمهر المثل )  
كحال حياة ( وبه يفتى وهذا ) كله ( اذا لم تسلم نفسها فان سلمت ووقع  
الاختلاف فى الحالين ) الحياة وبعدها ( لا يحكم بمهر المثل ) لانها لا تسلمه  
نفسها الا بعد تسجيل شئ عادة ( بل يقال لها لا بد أن تهرى بما تمجلت

والأفضينا عليك بالتمارف) تمجيله (ثم يعمل في الباني كما ذكرنا)  
وهذا اذا ادعى الزوج اتصال شيء اليها بجر (ولو بث الى امرأته شيئاً ولم  
يذكر جهة عند الدفع غير) جهة (المهر) كقوله لشمع أو حناء ثم قال انه من  
المهر لم يقبل قنية لوقوعه هدية فلا ينقلب مهر (فقلت هو) أى المبعوث  
(هدية وقال هو من المهر) أو من الكسوة أو عارية (فأقول له) يمينه  
والهيئة لها فان حلف والمبعوث قائم فلها أن ترده وترجع بياق المهر ذكره  
ابن الكمال ولو عوضته ثم ادعاه عارية فلها أن تسترد العوض من جنسه  
زطى (في غير الميأ للاكل) كتياب وشاة حية وسمن وعسل وما يبق شهراً  
أثنى زاده (و) أقول (لها) يمينها (في الميأ له) كخبز ولحم مشوى لان  
الظاهر يكذبه ولذا قال الفقيه المختار أنه يصدق فيما لا يجب عليه كخف  
وملاحة لا فيما يجب كخبز ودرع يعنى مالم يدع أنه كسوة لان الظاهر معه  
(خطب بنت وجل وبث اليها اشياء ولم يزوجها أبوها فما بث للمهر  
يسترده عنه قائماً) فقط وان تغير بالاستعمال (أو قيمته هالكا) لانه معاوضة  
ولم تم جاز الاسترداد (وكذا) يسترد (ما بث هدية وهو قائم دون الهالك  
والمنتهك) لانه في معنى الهيئة (ولو ادعت أنه) أى المبعوث (من المهر  
وقل هو ودية فان كان من جنس المهر فأقول لها وان كان من خلافه  
فأقول له) بشهادة الظاهر (أتفق) رجل (على معتدة الغير بشرط أن  
يتزوجها) بعد عتها (ان تزوجته لا رجوع مطلقاً وان أبث فله الرجوع ان كان  
دفعها وان أكلت معه فلا مطلقاً) بجر عن المادية وفيه عن المبتنى (جهز ابنته بجهاز  
وسلمها ذلك ليس له الاسترداد منها) ولا لورثته بعده ان سلمها ذلك في صحته بل

تُختص به (وبه يفتى) وكذا لو اشتراه لها في صغرها ولو الجلية والخبيلة أن يشهد عند التسليم إليها أنه إنما سلمه عارية والاحوط أن يشتريه منها ثم تبرئه دور (أخذ أهل المرأة شيئا عند التسليم فلزوجه أن يسترده) لانه وشوة (جهزا بنته ثم ادعى أن ما دفعه لها عارية وقالت هو غمليك أو قال الزوج ذلك بمدة موتها ليرث منه وقال الاب) أو ورثته بمدة موته (عارية ف) المعتقد أن (القول للزوج ولها اذا كان العرف مستمرا أن الاب يدفع مثله جهازا لعارية و) أما (ان مشتركا) كصر والشام (فالقول للاب) كما لو كان أكثر مما يجهز به مثلها (والأم كالاب في تجهيزها) وكذا ولي الصنيرة شرح وهبانية واستحسن في النهر تبعا لقاضيخان ان الاب ان كان من الاشراف لم يقبل قوله انه عارية (ولو دفعت في تجهيزها لابنتها أشياء من أمتعة الاب بحضوره وعلمه وكان ساكتا وزفت الى الزوج فليس للاب أن يسترد ذلك من ابنته) لجريان الصرف به (وكذا لو أفتقت الأم في جهازها ما هو معتاد والاب ساكت لا تضمن) الأم وهما من المسائل السبع والثلاثين بل الثمان والاربعين على ما في زواهر الجواهر التي السمكوت فيها كالنطق

﴿ فرع ﴾ لو زفت اليه بلا جهاز يلقى به فله مطالبة الاب بالنقد فنية زاد في البحر عن المبتنى الا اذا سكت طويلا فلا خصومة له لكن في النهر عن البزازية الصحيح أنه لا يرجع على الاب بشيء لان المال في النكاح غير مقصود (نكح ذمي) أو مستأمن (ذمية أو حربي حرية ثمة بميتة أو بلا مهربان سكتا عنه أو نفياء و) الحال ان (ذا جائز عندهم فوطئت أو طلقت قبله أو مات

عنها فلا مهر لها) ولو أسدا أو ترافعا لينا لانا أمرنا بآبائهم وما يدنون (وثبتت) بقية (أحكام النكاح في حقهم كالمسلمين من وجوب النفقة في النكاح ووقوع الطلاق ونحوهما) كعدة ونسب وخيار بلوغ وتوارث بنكاح صحيح وحرمة مطلقة ثلاثا ونكاح محارم (وان نكحها بخمر أو خنزير عين) أى مشار إليه (ثم أسلم أو أسلم أحدهما قبل القبض فلها ذلك) فتخلل الخمر وتسبب الخنزير ولو طلقها قبل الدخول فلها نصفه (و) لها (في غير عين قيمة الخمر ومهر المثل في الخنزير) اذا أخذ قيمة الشيء كأخذ عينه

﴿ فروع ﴾ الوطء في دار الاسلام لا يخلو عن حد أو مهر الا في مستثنين صبي نكح بلا اذن وطاوعته وبائع أمته قبل تسليم ويسقط من الثمن ما قابل البكارة والا فلا • تدافعت جارية مع أخرى فازالت بكارتها لزمها مهر المثل • لابی الصغيرة المطالبة بالمهر وللزوج المطالبة بتسليمها ان تحملت الرجل قال البزازى ولا يعتبر السن فلو تسلمها فهربت لم يلزمه طلبها • خدع امرأة واخذها حبس الى أن يأتي بها أو يعلم موتها • المهر مهر السر وقيل الملانية • المؤجل الى الطلاق يتجمل بالرجعى ولا يتأجل بمراجعها ولو وهبته المهر على ان يتزوجها فأبى فالمهر باق نكحها أولا ولو وهبته لاحد وكلته بقبضه صح ولو احوالت به انسانا ثم وهبته للزوج لم تصح وهذه حيلة من يريد ان يهب ولا تصح



## باب نكاح الرقيق

هو المملوك كلاً أو بعضاً والقن المملوك كلاً (توقف نكاح قن وامة ومكاتب ومدبر وأم ولد على اجازة المولى فان اجاز تقذ وان رد بطل) فلا مهر مالم يدخل فيطالب بمهر المثل بعد عتقه ثم المراد بالمولى من له ولاية تزويج الامة كاب وجد وقاض ووصى ومكاتب ومفاوض ومتول واما العبد فلا يملك تزويجه الا من يملك اعتاقه درر (فان نكحوا بالاذن فالمر والنفقة عليهم) اى على القن وغيره لوجود سبب الوجوب منه (ويسقطان بموتهم لقوات محل الاستيفاء (وبيع قن فيهما لا) يباع (غيره) كدبر بل يسمى ولومات مولاه لزمه جملة ان قدز نهر وقتية (لكنه يباع فى النفقة مرارا) ان تجددت (وفى المهر مرة) ويطلب بالباقى بعد عتقه الا اذا باعه منها خانية (ولو زوج) المولى (أمة من عبده لا يجب المهر) فى الاصح ولو الجنية وقال البرازى بل يسقط ومحل الخلاف اذا لم تكن الامة مأذونة مديونة فان كانت بيع أيضاً لانه يثبت لها ثم ينتقل للمولى نهر (فلو باعه سيده بعد ما زوجة امرأة فالمر برقبته يدور معه أينما دار كدين الاستهلاك) لكن للمرأة فسخ البيع لو المهر عليه لانه دين فكانت كالغرماء منح (وقوله لعبد طلقها رجعية اجازة) للنكاح الموقوف (لا طلقها أو فارقها) لانه يستعمل للمتاركة حتى لو أجازته بعد ذلك لا ينفذ بخلاف الفضولى (واذنه لعبد فى النكاح ينتظم جائزه وفاسده فيبيع العبد لمهر من نكحها فاسداً بعد اذنه فوطها)

خلافا لهما ولو نوى المولى الصحيح فقط تقيده كما لو نص عليه ولو نص  
 على الفاسد صح وصح الصحيح أيضاً نهر (ولو نكحها ثانياً) صحيحاً (أو)  
 نكح أخرى (بمدها صحيحاً وقف على الاجازة) لانتهاء الاذن بمرة وان نوى  
 سراراً ولو مرتين صح لانهما كل نكاح المبدوكذا التوكيل بالنكاح (بخلاف  
 التوكيل به) فانه لا يتناول الفاسد فلا ينتهي به يفتى والوكيل بنكاح فاسد  
 لا يملك الصحيح بخلاف البيع ابن ملك وفي الاشياء من قاعدة الاصل في  
 الكلام الحقيقة الاذن في النكاح والبيع والتوكيل بالبيع يتناول الفاسد والنكاح  
 لا واليمين على نكاح وصلاة وصوم وحج وبيع ان كانت على الماضي يتناوله  
 وان على المستقبل لا (ولو زوج عبداً له مأذوناً مديوناً صح وسأوت) المرأة  
 (الغرماء في مهر مثلها) والائل (والزائد) عليه (تطالب به) بعد استيفاء  
 الغرماء (كدين الصحة مع) دين (المرض) الا اذا باعه منها كما مر (ولو  
 زوج بنته مكاتبه ثم مات لا يفسد النكاح) لانها لم تملك المكاتب بموت أبيها  
 (الا اذا عجز فرد في الرق) حينئذ يفسد للتنافي (زوج أمته) أو أم ولده  
 (لا تجب) عليه (تبوتها) وان شرطها في العقد أما لو شرط الحرية أو ولادها  
 فيه صح وعق كل من ولده في هذا النكاح لان قبول المولى الشرط والتزويج  
 على اعتباره هو معنى تعليق الحرية بالولادة فيصح فتح ومفاده أنه لو باعها  
 أو مات عنها قبل الوضع فلا حرية ولو ادعى الزوج الشرط ولا يثبت له حلف  
 المولى نهر (لكن لا نفقة ولا سكنى لها الا بها) بان يدفعها اليه ولا يستخدمها  
 (وتخدم المولى ويطلق الزوج ان ظفر بها فارغة) عن خدمة المولى ويكتفى في  
 تسليمها قوله متى ظفرت بها وطلتها نهر (فان بواها ثم رجع) عنها (صح)

وجوعه لبقاء حقه (وسقطت) النفقة (ولو خدمته) أى السيد بعد التبوثة .  
 ( بلا استخدام ) أو استخدمها نهاراً وأعادها ليبت زوجها ليلا ( لا ) تسقط .  
 لبقاء التبوثة ( وله ) أى المولى ( السفر بها ) أى بأمته ( وإن أبى الزوج )  
 ظهيرية ( وله اجبار قنه وأمته ) ولو أم ولد ولا يلزمه الاستبراء بل يشدب  
 فلو ولدت لاقل من نصف حول فهو من المولى والنكاح فاسد بجر من  
 الاستيلاد وثبوت النسب ( على النكاح ) وإن لم يرضيا إلا مكاتبه ومكاتبته  
 بل يتوقف على إجازتهما ولو صغيرين الحاقاً بالبالغ فلو أديا وعقدا موقوفاً  
 على إجازة المولى لا على إجازتهما لعدم أهليتهما أن لم يكن عصبية غيره ولو  
 عجزا توقف نكاح المكاتب على رضا المولى ثانياً لعود مؤن النكاح عليه وبطلان  
 نكاح المكاتبه لأنه طراً حل بات على موقوف فأبطله والدليل يعمل المعائب  
 وبحث الكمال هنا غير صائب ( ولو قتل ) المولى ( أمته قبل الوطء ) ولو  
 خطأ فتح ( وهو مكلف ) فلو صبياً لم يسقط . على الراجح ( سقط المهر ) لمنه  
 المبدل كحرة ارتدت ولو صغيرة ( لا لو فعلت ذلك ) القتل ( امرأة ) ولو أمة  
 على الصحيح خانية ( بنفسها ) أو قتلها وارثها أو ارتدت الامة أو قبلت ابن  
 زوجها كما رجحه في التهر اذ لا تقويت من المولى ( أو فعله بدمه ) أى الوطء  
 لتقرره به ولو فعله بعبده أو مكاتبته أو مأذونه المديونة لم يسقط اتفاقاً ( والاذن  
 في العزل ) وهو الإنزال خارج الفرج ( لمولى الامة لا لها ) لأن الولد حقه .  
 وهو يفيد التقييد بالبالغة وكذا الحرة نهر ( ويمزل عن الحرة ) وكذا المكاتبه  
 نهر بحثاً ( بأذنها ) لكن في الخانية أنه يباح في زماننا لفساده قال الكمال فليعتبر  
 عذراً مسقطاً لأذنها وقالوا يباح إسقاط الولد قبل أربعة أشهر ولو بلا إذن .

الزوج (وعن أمته بغير اذنها) بلا كراهة فإن ظهر بها جبل حل فقيه ان  
 لم يعد قبل بول (وخيرت أمة) ولو أم ولد (ومكاتبة) ولو حكما كمتقبة  
 بمض (عتقت تحت حر أو عبد ولو كان النكاح برضاها) دفعا لزيادة الملك  
 عليها بطلقة ثالثة فإن اختارت نفسها فلا مهر لها أو زوجها فالمهر لسيدها ولو  
 صغيرة تؤخر لبلوغها وليس لها خيار بلوغ في الاصح (أو كانت) الامة (عند  
 النكاح حرة ثم صارت أمة) بأن ارتدا ولحقا بدار الحرب ثم سبيا معا  
 فاعتقت خيرت عند الثاني خلافا للثالث مبسوط (والجبل بهذا الخيار)  
 خيار المتق (عذر) فلو لم تعلم به حتى ارتدا ولحقا فعلمت ففسخت صح الا  
 اذا قضى باللعاق وليس هذا حكما بل فتوى كافي (ولا يتوقف على القضاء)  
 ولا يبطل بسكوت ولا يثبت لنكاح ويقتصر على مجلس كخيار مخيرة بخلاف  
 خيار البلوغ في الكل خاتية (نكح عبد بلا اذن مفتق) أو باعه فأجاز المشتري  
 (نفذ) لزوال المانع (وكذا) حكم (الامة ولا خيار لها) لكون النفوذ بعد  
 المتق فلم تتحقق زيادة الملك وكذا لو اقترنا بان زوجها فضولى وأعتقها فضولى  
 وأجازها المولى وكذا مدبرة عتقت بموته وكذا أم الولد ان دخل بها الزوج  
 والا لم ينفذ لان عدتها من المولى تمنع نفاذ النكاح (فلو وطئ) الزوج الامة  
 (قبلة) أى المتق (فالمهر المسمى له) أى للمولى (أو بعده فلها) لمقابله بمنفعة  
 ملكتها (ومن وطئ قته ابنة فولدت) فلو لم تلد لزم عقرها وارتكب محرما  
 ولا يحذف فاذفه (فادعاء الاب) وهو حر مسلم عاقل (ثبت نسبه) بشرط  
 بقاء ملك ابنة من وقت الوطء الى الدعوة ويبيعها لاختيه مثلا لا يضر نهر  
 بجنا (وصارت أم ولده) لاستناده الملك لوقت العلوق (وعليه قيمتها) لو

فقيرا لقصور حاجة بقاء نسله عن بقاء نفسه ولذا يحل له عند الحاجة الطعام  
 لا الوطء ويحجر على فتقة أبيه لا على دفع جارية لتسريه (لا عقرها وقيمة  
 ولدها) ما لم تكن مشتركة فتجب حصة الشريك وهذا إذا ادعاه وحده فلو  
 مع الابن فإن شريكين قدم الاب والابن ولو ادعى ولده أم ولده المتني  
 أو مدبرته أو مكاتبته شرط تصديق الابن (وحيث صحيح كاب بعد زوال  
 ولايته بموت وكفر وجنون ورق فيه) أي في الحكم المذكور (لا) يكون  
 كالأب (قبله) أي قبل الزوال المذكور ويشترط ثبوت ولايته من الوطء  
 إلى الدعوة (ولو تزوجها) ولو فاسدا (أبوه) ولو بالولاية (فولدت لم تصبر أم  
 ولده) لتولده من نكاح (ويجب المهر لا القيمة وولدها حر) يملك أخيه له  
 ومن الحيل أن يملك أمته لطفله ثم يتزوجها (ولو وطئ جارية امرأته أو  
 والده أو جده فولدت وادعاه لا يثبت النسب الا بتصديق المولى) فلو كذبه  
 ثم ملك الجارية وقتا ما ثبت النسب وسيجيئ في الاستيلاء (حرمة) متزوجة  
 يرقى (قالت لمولى زوجها) الحر المالك (أعتقه عن ياف) أو زادت  
 ووطئ من خمر إذا فاسد هنا كالصحيح (فعل فسد النكاح) بتقديم الملك  
 اقتضاء كأنه قال بئته منك وأعتقه عنك لكن لو قال كذلك وقع المتق عن  
 للأمر لعدم القبول كما في الجواشي السعدية ومفاده أنه لو قال قبلت وفع  
 عن الآخر (والولاء لها) ولزمها الاب وسقط المهر (ووقع) المتق (عن  
 كفارتها إن توت) عنها (ولو لم تقل بالالف لا) يفسد عليهم الملك (والولاية)  
 لأنه المتق والله أعلم

## باب نكاح الكافر

يشمل المشرك والكتابي وهما ثلاثة أصول الأول ان ( كل نكاح صحيح بين المسلمين فهو صحيح بين أهل الكفر ) خلافاً لما لك ويرده قوله تعالى وأمرته حمالة الحطب وقوله عليه الصلاة والسلام ولدت من نكاح لا من سفاح ( و ) الثاني ان ( كل نكاح حرم بين المسلمين لفقد شرطه ) كعدم شهود ( يجوز في حقهم اذا اعتقدوه ) عند الامام ( ويقرون عليه بعد الاسلام ) ( و ) الثالث أن ( كل نكاح حرم لحرمه المحل ) كحارم ( يقع جائزاً وقال مشايخ العراق لا ) بل فاسداً والأول أصح وعليه فتجب النفقة ويحد قاذفه وأجمعوا على أنهم لا يتوارثون لأن الإرث ثبت بالنص على خلاف القياس في النكاح الصحيح مطلقاً فيقتصر عليه ابن ملك ( أسلم المتزوجان بلا ) سماع ( شهود أو في عدة كافر معتقدين ذلك أقر عليه ) لا نأمرنا بتركهم وما يعتقدون ( ولو كانا ) أي المتزوجان اللذان أسلما ( محرمين أو أسلم أحد المحرمين أو ترافعا اليئا وهما على الكفر فرق ) القاضي أو الذي حكاه ( بينهما ) لعدم المحلية ( وبمرافعة أحدهما لا ) يفرق بقاء حق الآخر بخلاف إسلامه لأن الإسلام يملو ولا يمل ( إلا اذا طلقها ثلاثاً أو طلبت التفريق فانه يفرق بينهما ) إجماعاً ( كما لو خالها ثم أقام معها من غير عقد أو تزوج كتابية في عدة مسلم ) أو تزوجها قبل زوج آخر وقد طلقها ثلاثاً فانه في هذه الثلاثة يفرق من غير مرافعة بحر عن المحيط خلافاً للزبائي والحاوي من اشتراط المرافعة ( وإذا أسلم أحد الزوجين المجوسيين أو امرأة الكتابي عرض الاسلام على الآخر فإن أسلم ) فيها ( والا ) بأن أبي أو سكنت

(تُزَوَّجُ بَيْنَهُمَا وَلَوْ كَانِ) الزَّوْجُ (صَبِيًّا مِمَّا) اتِّفَاقًا عَلَى الْأَصَحِّ (وَالصَّبِيَّةُ كَالنِّسَاءِ) فِيمَا ذَكَرُ وَالْأَصْلُ أَنَّ كُلَّ مَنْ صَحَّ مِنْهُ الْإِسْلَامُ إِذَا أَتَى بِهِ صَبَحَ مِنْهُ الْإِبَاءُ إِذَا عَرَضَ عَلَيْهِ (وَيَنْتَظَرُ عَقْلًا) أَيْ تَمْيِيزَ (غَيْرَ الْمَيِيزِ وَلَوْ) كَانَ (مَجْنُونًا) لَا يَنْتَظَرُ لِمَدَمِ نَهَائِهِ بَلْ (يَعْرِضُ) الْإِسْلَامَ (عَلَى أَبِيهِ) فَأَيُّهُمَا أَسْلَمَ تَبِعَهُ فَيَبْقَى النِّكَاحُ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَبٌ نَصَبُ الْقَاضِي عَنْهُ وَصِيًّا فَيَقْضَى عَلَيْهِ بِالْفِرْقَةِ بَاقِيًا عَنِ الْبَهْتِيسِيِّ عَنْ رَوْضَةِ الْعُلَمَاءِ لِلزَّاهِدِيِّ (وَلَوْ أَسْلَمَ الزَّوْجُ وَهِيَ مَجْهُوسِيَّةٌ فَهَوْدَتْ أَوْ تَنْصَرَتْ بَقِيَ نِكَاحُهَا كَمَا لَوْ كَانَتْ فِي الْإِبْتِدَاءِ كَذَلِكَ) لِأَنَّهَا كِتَابِيَّةٌ مَالًا (وَالْتَفْرِيقُ) بَيْنَهُمَا (طَلَاقٌ) يَنْقُصُ الْمَدَدَ (لَوْ أَبَى لَا لَوْ أَبَتْ) لِأَنَّ الطَّلَاقَ لَا يَكُونُ مِنَ النِّسَاءِ (وَأَبَاءُ الْمَيِيزِ وَاحِدٌ أَبُو الْمَجْنُونِ طَلَاقٌ) فِي الْأَصَحِّ وَهُوَ مِنْ أَغْرَبِ الْمَسَائِلِ حَيْثُ يَقَعُ الطَّلَاقُ مِنْ صَغِيرٍ وَمَجْنُونٍ زَبْلَى وَفِيهِ نَظَرُ إِذَا الطَّلَاقُ مِنَ الْقَاضِي وَهُوَ عَلَيْهِمَا لَا مِنْهُمَا فَلَيْسَ بِأَهْلِ الْإِبْتِنَاعِ بَلْ لِلْوُقُوعِ كَمَا لَوْ وَرَثَ قَرِيْبَهُ وَلَوْ قَالَ إِنَّ جَنَّتْ فَأَنْتَ طَالِقٌ فَجَنْ لَمْ يَقَعْ بِخِلَافِ أَنْ دَخَلْتَ الدَّارَ فَدَخَلَهَا مَجْنُونًا وَقَعَ (وَلَوْ أَسْلَمَ أَحَدُهُمَا) أَيْ أَحَدَ الْمَجْهُوسِيْنَ أَوْ امْرَأَةً الْكِتَابِيَّةَ (عَمَّةٌ) أَيْ فِي دَارِ الْحَرْبِ وَمُلْحَقٌ بِهَا كَالْبَحْرِ الْمَلْحِ (لَمْ يَنْ تَنْ حَتَّى تَحِيضَ ثَلَاثًا) أَوْ تَمْضِيَ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ (قَبْلَ إِسْلَامِ الْآخَرِ) أَكَامَةٌ لَشَرَطِ الْفِرْقَةِ مَقَامُ السَّبَبِ وَلَيْسَتْ بَعْدَهُ الدَّخُولُ غَيْرَ الْمَدْخُولِ بِهَا (وَلَوْ أَسْلَمَ زَوْجُ الْكِتَابِيَّةِ) وَلَوْ مَالًا كَمَا مَرَّ (فَهِيَ لَهُ وَ) الْمَرْأَةُ (تَبَيَّنَ بَتَّبَايِنَ الدَّارَيْنِ) حَقِيقَةً وَحَكْمًا (لَا) بِ(النِّسْبِ فَلَوْ خَرَجَ) أَحَدُهُمَا (بِالنِّسَابِ) أَوْ ذَمًّا أَوْ أَسْلَمَ أَوْ صَارَ ذَا ذِمَّةٍ فِي دَارِنَا (أَوْ أَخْرَجَ مَسْبِيًّا) وَأَدْخَلَ فِي دَارِنَا (بَانَتْ) بَتَّبَايِنَ الدَّارِ إِذَا أَهْلُ الْحَرْبِ كَالْمَوْتَى وَلَا نِكَاحَ بَيْنَ حَيٍّ وَمَيِّتٍ (وَأَنْ

سبباً (أو خرجاً إليها) (مبا) ذميين أو مسلمين أو ثم أسلموا أو صاروا ذميين  
 (لا) بين تقدم التباين حتى لو كانت المسيية منكوبة مسلم أو كفى لم تبين  
 ولو لم تكن حرة ثم خرج عجلها بابت وال خرجت قبله لا وما في الفتح عن  
 المحيط فخرجت نهر (ومن هاجرت إليها) مسلمة أو ذمية (حائلاً بابت بلا  
 عدة) فيحل تزوجها أما الحامل فحتى تضع على الاظهر لا للعدة بل لشغل  
 الرحم بحق الغير (وازداد أحدهما) أي الزوجين (فسخ) فلا ينقص عددا  
 (لما حل) بلا قضاء (فلموطوءة) ولو حكماً (كل مهرها) لأن كده به (ولغيرها  
 فبعضه) لو مسمى أو المتعة (لو ارتد) وعليه نفقة العدة (ولا شيء) من  
 المهر والنفقة سوى السكنى به يبقى (لو ارتدت) لمحيى والفرقة منها قبل تأ كده  
 ولو ماتت في العدة ورثها زوجها المسلم استحصانا وصرحوا بتعريضها خمسة  
 وسبعمائة ونجبر على الاسلام وعلى تجديد النكاح زجراً لها بمهر يسير كدينار  
 وعليه الفتوى ولو الجلية وأقضى مشايخ بلغ بعدم الفرقة بردها زجراً وتيسيراً  
 لاسيما التي جمع في المكفر ثم تكرر قال في النهر والافتاء بهذا أولى من الافتاء  
 بما في النوادر لكن قال المصنف ومن تصفح أحوال نساء زماننا وما يقع  
 منهن من مومجات الردة مكرراً في كل يوم لم يتوقف في الافتاء برواية النوادر  
 قلت وقد بسطت في الفتية والمجتبى والفتح والبحر وحاصلها أنها بالردة تسترق  
 وتكون فأيا للمسلمين عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويشتريها الزوج من  
 الإمام أو يعرضها إليه لو تصرفا ولو استولى عليها الزوج بعد الردة ملكها  
 وله بيعها ما لم تكن ولدت منه فتكون كأم الولد وتل المصنف في كتاب النصب  
 أن مهر رضى الله عنه صحيح على ثلاثة فضرها بالردة حتى سقط خيارها قيل



له يا أمير المؤمنين قد سقط خيارها فقال انها لا حرمة لها ومن هنا قال الفقيه ابو بكر البلخي حين مر بنساء على شط نهر كاشفات الرؤس والذراع فقيل له كيف تمر فقال لا حرمة لمن انما الشك في ايمانهم كانهن حريات (وبقي النكاح ان ارتدا معا) بان لم يعلم سبق فيجعل كالفرق (ثم اسلما كذلك) استحسانا (وفسد ان اسلم أحدهما قبل الآخر) ولا مهر قبل الدخول لو المتأخر هي ولو هو فقصفه او متممة (والولد يتبع خير الابوين ديناً) ان اتحدت الدار ولو حكماً بأن كان الصغير في دارنا والاب ثمة بخلاف العكس (والمجوسى ومثله) كوثنى وسائر أهل الشرك (شر من الكتاني) والنصراني شر من اليهودى فى الدارين لانه لا ذبيحة له بل يخنق كمجوسى وفى الآخرة اشد عذابا وفى جامع الفصولين لو قال النصرانية خير من اليهودية أو المجوسية كفر لا ثباته الخير لما قبح بالقطعى لكن ورد فى السنة ان المجوسى أسعد حالة من المعتزلة لا ثبات المجوس خالفين فقط. وهؤلاء خالفا لا عدد له بزازية ونهر (ولو تمجس أبو صغيرة نصرانية تحت مسلم بانت) بلا مهر (ولو) كان قد (ماتت الام نصرانية) مثلاً وكذا عكسه (لم تبين) لتناهى التبعية بموت أحدهما ذمياً أو مسلماً أو مرتداً فلم تبطل بكفر الآخر وفى المحيط لو ارتدا لم تبين ما لم يلحقا ولو بلغت عاقلة مسلمة ثم جنت فارتدا لم تبين مطلقاً مسلم تحت نصرانية فتمجساً أو تنصراً بانت (ولا) يصلح (أن ينكح مرتداً أو مرتدةً أحداً) من الناس مطلقاً (أسلم) الكافر (وتحت خمس نسوة فصاعداً أو أختان أو أم وبنتها بطل نكاحهن ان تزوجهن بمقد واحد فان رتب فالآخر) باطل

وخيره محمد والشافعي عملا بحديث فيروز قلنا كان تحييره في الزوج بمد الفرة  
(بلغت المسلمة المنكوحه ولم تصف الاسلام بانت) ولا مهر قبل الدخول  
ويبنى أن يذكر الله تعالى بجميع صفاته عندها وتقر بذلك وتماه في الكافي

### باب القسم

بفتح القاف القسمه وبالكسر النصيب (يجب) وظاهر الآية أنه  
فرض نهر (أن يعدل) أي أن لا يجوز (فيه) أي في القسم بالتسوية في البيتوة  
(وفي اللبوس والمأكل) والصحبة (لا في الجامعة) كالجمعة بل يستحب  
ويسقط حقها بعمرة ويجب ديانة أحيانا ولا يبلغ مدة الإيلاء إلا برضاها ويؤمر  
المتعبد بصحبتها أحيانا وقدره الطحاوي يوم وليلة من كل أربع لحة وسبع  
لأمة ولو تضررت من كثرة جماعه لم تجز الزيادة على قدر طاقتها والرأي في  
تعيين المقدار للقاضي بما يظن طاقتها نهر بحثا (بلا فرق بين نخل وخصي  
وعنين ومحبوب ومريض وصحيح) وصبي دخل بامرأته وبالغ لم يدخل بحر  
بحثا وأقره المصنف ومريضة وصحيحة (وحائض وذات نفاس ومجنونة لا  
تخاف ورثاء وقرناء) وصغيرة يمكن وطؤها ومحرمه ومظاهر ومولى منها  
ومقابلاتهن وكذا مطلقة رجعية أن قصد رجعتها والا لا (بحر ولو أقام عند  
واحدة شهرا في غير سفر ثم خاصمته الأخرى) في ذلك (يؤمر بالعدل  
بينهما في المستقبل وهدر ما مضى وإن أتم به) لأن القسمه تكون بمد الطلب  
(وإن عاد إلى الجور بمد نهى القاضي إياه عز) بغير حبس جوهره لتفويته  
الحق وهذا إذا لم يقل إنما فعلت ذلك لأن خيار الدورى حينئذ يقضى القاضي

بقدره نهر بختا) والبكر والذيب والجديدة والقديمة والمسلمة والكتانية (سواء)  
 لاطلاق الآية ( وللازمة والمكاتبه وأم الولد والمديرة ) والمبعضه ( نصف  
 ماللحرة ) أى من البيتوتة والسكنى معها أما النفقة فيجالها ( ولا قسم في  
 السفر ) دفعا للخرج ( فله السفر بمن شاء منهن والقرعة أحب ) تطيببالقلوبهن  
 ( ولو تركت قسمها ) بالكسرأى نوبتها ( لضرتها صبح ولها الرجوع في ذلك )  
 في المستقبل لانه ماوجب فاسقطولو جملةله لمينة هل لهجعله لغيرها ذكر الشافعى  
 لا وفي البحر بختا فم ونازعه في النهر ( وبقيم عند كل واحدة منهن يوما وليلة )  
 لكن انما تلزمه التسوية في الليل حتى لو جاء للاولى بعد الغروب وللثانية  
 بعد العشاء فقد ترك القسم ولا يجامعها في غير نوبتها وكذا لا يدخل عليها  
 الا لعيادتها ولو اشتد في الجوهره لا بأس أن يقيم عندها حتى تشفى أو تموت  
 انتهى يعنى اذا لم يكن عندها من يؤنسها ولو مرض هو في بيته دما كلا في  
 نوبتها لانه لو كان صحيحا وأراد ذلك ينبغي أن يقبل منه نهر ( وان شاء ثلاثا )  
 أى ثلاثة أيام ولياليها ( ولا يقيم عند احدهما أكثر الا باذن الاخرى ) خلاصة  
 زاد في الخاتمة ( والرأى في البداءة ) في القسم ( اليه ) وكذا في مقدار الدور  
 هداية وتبيين وقيدته في الفتح بختا بمدة الايلاء أو جمعة وعصمه في البحر  
 ونظر فيه في النهر قال المصنف وظاهر بحثهما أنهما لم يطلعا على ما في الخلاصة  
 من التقيد بالثلاثة أيام كما عولنا عليه في المختصر والله أعلم

﴿ فروع ﴾ لو كان عمله ليلا كالحارس ذكر الشافعية أنه يقسم نهاراً  
 وهو حسن وحقه عليها أن تطيمه في كل مباح يأمرها به وله منعهما من الغزل  
 ومن أكل ما يتأذى من دأخته بل ومن الحناء والنقش ان تأذى برائحه

نهر وتامه فيما علقته على الملتقى

## باب الرضاع

( هو ) لغة بفتح وكسر مص الثدي وشرعا ( مص من ثدى آدمية )  
ولو بكرآ أو ميتة أو آيسة وألحق بالمص الوجور والسموط ( في وقت مخصوص )  
هو ( حولان ونصف عنده وحولان ) فقط ( عندهما وهو الاصح ) فتح  
وبه يفتى كما في تصحيح القدوري عن المولى لكن في الجوهرة أنه في الحولين  
ونصف ولو بعد القطام محرم وعليه الفتوى واستدلوا بقول الامام بقوله  
تعالى وحمله وفصاله ثلاثون شهرا أى مدة كل منهما ثلاثون غير أن النقص  
في الاول قام بقول عائشة لا يبق الولد أكثر من سنتين ومثله لا يعرف الا  
سما والآية مؤولة لتوزعهم الاجل على الاقل والأكثر فلم تكن دلالتها  
قطعية على أن الواجب على المقلد العمل بقول المجتهد وان لم يظهر دليله كما  
أفاده في رسم المفتى لكن في آخر الحاوى فان خالفنا قيل بخير المفتى والاصح  
أن العبرة لقوة الدليل ثم الخلاف في التحريم أما لزوم أجر الرضاع للمطلقة  
فقدر بحولين بالاجماع ( ويثبت التحريم في المدة ) فقط ولو ( بعد القطام  
والاستغناء بالطعام على ) ظاهر ( المذهب ) وعليه الفتوى فتح وغيره قال  
المصنف كالبحر فما في الزيلعي خلاف المعتمد لان الفتوى متى اختلفت رجح  
ظاهر الرواية ( ولم يبيح الارضاع بعد مدته ) لانه جزء آدمى والانتفاع به  
لتغير ضرورة حرام على الصحيح شرح الوهبانية وفي البحر لا يجوز التداوى  
بالحرم في ظاهر المذهب أصله بول الماء كقول كما مر ( وللاب اجبار أمته على

فطام ولدها منه قبل الحولين ان لم يضره ( أى الولد ) الفطام كماله ( أيضا  
 ( اجبارها ) أبى أمته ( على الارضاع وليس له ذلك ) يعنى الاجبار بنوعيه  
 ( مع زوجته الحرة ) ولو ( قبلها ) لان حق الترية لها جوهره ( ويثبت به )  
 ولو بين الحريين بزازية ( وان قل ) ان علم وصوله لجوفه من فمه أو أنه لا  
 غير فلو التقم الحلمة ولم يدر أدخل اللبن فى حلقه أم لا لم يحرم لان فى المانع  
 شكا ولو الجلية ولو أرضعها أكثر أهل قرية ثم لم يدر من أرضعها فإراد أحدهم  
 تزوجها ان لم تظهر علامة ولم يشهد بذلك جازخانية ( أمومية المرضعة للرضيع  
 و ) يثبت ( أبوة زوج مرضعة ) اذا كان ( لبها منه له ) والا لا كما سيجي .  
 ( فيحرم منه ) أى بسببه ( ما يحرم من النسب ) رواه الشيخان واستثنى  
 بعضهم احدى وعشرين صورة وجمعها فى قوله

يفارق النسب الارضاع فى صور كأم نافلة او جدة الولد

وأم أخت وأخت ابن وأم أخ وام خال وعمه ابن اعتمد

( الا أم أخيه واخته ) استثناء منقطع لان حرمة من ذكر بالمصاهرة

لا بالنسب فلم يكن الحديث متناولا لما استثناء الفقهاء فلا تخصيص بالمقل

كما قيل فان حرمة أم أخته وأخيه نسبا لكونها أمه أو موطوءة ابيه وهذا

المعنى مفقود فى الرضاع ( و ) قس عليه ( اخت ابنه ) وبنته ( وجدة ابنه )

وبنته ( وام عمه وعمته وام خاله وخالته ) وكذا عمه ولده وبنت عمته وبنت اخت ولده

وام اولاد اولاده فهؤلاء من الرضاع حلال للرجل وكذا أخوان المرأة لهاهم

عشر صور تصل باعتبار الذكورة والانوثة الى عشرين وباعتبار ما يحل له أولها

الى أربعين مثلا يجوز تزوجه بأى أخيه وتزوجها بأبى أخيها وكل منها يجوز

ان يتعلق الجار والمجور اهني من الرضاع تعلقا معنويا بالمضاف  
كالاتم كأن تكون له أخت نسبية لها ام رضاعية أو بالمضاف اليه كالاتخ  
كأن يكون له أخ نسبي له أم رضاعية أو بهما كأن يجتمع مع آخر على ندى  
اجنبية ولأخيه رضاعا أم أخري رضاعية في مائة وعشرون وهذا من خواص  
كتابنا (وتحل أخت أخيه رضاعا) يصح اتصاله بالمضاف كأن يكون له أخ  
نسبي له أخت رضاعية وبالمضاف اليه كأن يكون لأخيه رضاعا أخت نسبا وبهما  
وهو ظاهر (و) كذا (نسبا) بأن يكون لأخيه لايه أخت لأم فهو متصل  
بهما لا بأحدهما للزوم التكرار كما لا يخفى (ولا حل بين رضيعي امرأتهم)  
لكونهما اخوين وان اختلف الزمن والأب (ولا) حل (بين الرضعة وولد  
مرضعتها) أي التي ارضعتها (وولد ولدها) لأنه ولد الأخت (ولبن بكر بنت  
تسع سنين) فاكثر (محرم) والا لا جوهره (وكذا) يحرم (لبن ميتة)  
ولو مخلوبا فيصيرنا حكمها محرما للميتة فيجمعها ويدفنهما بخلاف وطئها وفرق  
بوجود التغذي لا اللذة (ومخلوط بماء أو دواء أو لبن أخرى أو لبن شاة  
إذا غلب لبن المرأة وكذا إذا استويا) اجماعا لعدم الأولوية جوهره وعلق  
محمد الحرمة بالمرأتين مطلقا قيل وهو الاصح (لا) يحرم (المخلوط بطعام)  
مطلقا وان حساء حسوا وكذا لو جبنه لان اسم الرضاع لا يقع عليه بحر  
(و) لا (الاحتقان والاقطار في أذن) واحليل (وجائفة وأمة و) لا (لبن  
رجل) ومشكل الا اذا قل النساء أنه لا يكون على غزارته الا للمرأة والا لا  
جوهرة (و) لا لبن (شاة) وغيره المدم الكرامة (ولو ارضعت الكبيرة)  
ولو مبانة (ضرتها) الصغيرة وكذا لو اوجره رجل في فيها (حرمتا) أبدا

ان دخل بالام او اللبن منه والا جاز تزوج الصغيرة ثانيا (ولامهر للكبيرة ان لم توطأ) لمجيء الفرقة منها (وللصغيرة نصفه) لعدم الدخول (ورجم) الزوج (به على الكبيرة) وكذا على الموجر (ان تمتدت الفساد) بان تكون عاتلة طائفة متيقظة طالة بالنكاح وبافساد الارضاع ولم تقصد دفع جوع أو هلاك (والالا) لان التسبب يشترط فيه التعدى والقول لها ان لم يظهر منها تمتد الفساد معراج (طلق ذات لبن فاعتدت وتزوجت) بآخر (خبلت وأرضعت فحكمه من الاول) لانه منه ييقن فلا يزول بالشك ويكون رييا للثاني (حتى تلد) فيكون اللبن من الثاني والوطء بشبهة كالخلال قيل وكذا الزنا والاوجه لا فتح (قال) لزوجته (هذه رضيعتي ثم رجع) عن قوله (صدق) لان الرضاع مما يخفى فلا يمنع التناقض فيه (ولو ثبت عليه بأن قال) بعده (هو حق كما قلت ونحوه) هكذا فسر الثبات في الهداية وغيرها (فرق بينهما وان أقرت) المرأة بذلك (ثم أكذبت نفسها وقالت أخطأت وتزوجها جاز كما لو تزوجها قبل أن تكذب نفسها) وان أصرت عليه لان الحرمة ليست اليها قالوا وبه يفى في جميع الوجوه بزازية ومفاده أنها لو أقرت بالثلاث من رجل حل لها تزوجه (أو أقرأ بذلك جميعا ثم أكذبا أنفسهما وقالوا) جميعا (أخطأنا ثم تزوجها) جاز (وكذا) الافرار في (النسب) ليس يلزمه الا ما ثبت عليه فلو قال هذه أختي أو أمي وليس نسبها معروفا ثم قال وهمت صدق وان ثبت عليه فرق بينهما (و) الرضاع (حجته حجة المال) وهي شهادة عدلين أو عدل وعدلين لكن لا تهم الفرقة الا بتفريق القاضى لتضمنها حق العبد (وهل يتوقف ثبوته على دعوى المرأة الظاهر لا لتضمنها

حرمة الفرج وهي من حقوقه تعالى ( كما في الشهادة بطلاقها ) ولو شهد عندها عدلان على الرضاع بينهما أو طلاقها ثلاثا وهو يحد ثم ماتا أو غابا قبل الشهادة عند القاضي لا يسعها المقام معه ولا قتله به يفتى ولا التزوج بآخر وقيل لها التزوج ديانة شرح وهبانية

﴿ فروع ﴾ قضى القاضي بالتفريق برضاع بشهادة امرأتين لم ينفذ \* مص رجل ندى زوجته لم تحرم \* تزوج صغيرتين فأرضعت كلا امرأة ولبنهما من رجل لم يضمنا وان تعدتا الفساد لمروضه بالاختية \* قبل الابن زوجة أبيه وقال تعدت الفساد غرم المهر ولو وطئها وقال ذلك لا لزوم الحد فلم يلزم المهر

## كتاب الطلاق

( هو ) لنة رفع القيد لكن جملوه في المرأة طلاقا وفي غيرها اطلاقا فلذا كان أنت مطلقة بالسكون كناية وشرعا ( رفع قيد النكاح في الحال ) بالبائن ( أو المآل ) بالرجعي ( بلفظ مخصوص ) هو ما اشتمل على الطلاق فخرج الفسوخ كخيار عتق وبلوغ وردة فانه فسخ لا طلاق وبهذا علم أن عبارة الكنز والمثلث متفوضة طردا وعكسا بمر ( وإيقاعه مباح ) عند العامة لا طلاق الآيات أكل ( وقيل ) قائله الكمال ( الاصح حظره ) أي منعه ( الالحاجة ) كرية وكبر والمذهب الاول كما في البحر وقولهم الاصل فيه الحظر معناه أن الشارع ترك هذا الاصل قابحا بل يستحب لو مؤذية أو تاركة صلاة غاية ومفاده أن لا يتم بمباشرة من لا تصلي ويجب لو فاتت الامساك بالمعروف ومحرم لو بدعا ومن عاصنه التخصيص به من المكروه به يعلم أن طلاق الدور بنحو ان طلقته كانت طالق قبله



ثلاثا واقع اجماعا كما حرره المصنف ممزيا لجواهر الفتاوى حتى لو حكم بصحة الدور حاكم لا ينفذ أصلا (وأقسامه ثلاثة حسن وأحسن وبدعي) بأثم به وألفاظه صريح وملحق به وكناية (ومحله المنكوحة) وأهله زوج عاقل بالغ مستيقظ وركنه لفظ مخصوص خال عن الاستثناء (طلقة) رجمية (فقط في طهر لا وطء فيه) وتركها حتى تمضي عدتها (أحسن) بالنسبة إلى البعض الآخر (وطلقة لتغير موطوءة ولو في حيض ولموطوءة تقرىق الثلاث في ثلاثة أظهار لا وطء فيها) ولا في حيض قبلها وطلاق فيه (فمن تحيض و) في ثلاثة (أشهر في) حق (غيرها حسن وسني) فعلم أن الأول سني بالأولى (وحل طلاقهن) أي الآيسة والصغيرة والحامل (عقب وطء) لأن الكراهة فيمن تحيض لتوهم الحمل وهو مفقود هنا (والبدعي ثلاث) متفرقة (أو ثنتان بمرة أو مرتين في طهر) واحد (لا رجعة فيه أو واحدة في طهر وطئت فيه أو واحدة في) (حيض موطوءة) لو قال والبدعي ما خالفهما لكان أو جز وأفود (وتجب رجعتها) على الأصح (فيه) أي في الحيض دفعا للمعصية (فاذا طهرت) طلقها (إن شاء) أو أمسكها قيد بالطلاق لأن التخيير والاختيار والخلع في الحيض لا يكره مجتبي والنفاس كالحيض جوهرية (قال لموطوءة وهي) حال كونها (من تحيض أنت طالق ثلاثا) أو ثنتين (للسنة وقع عند كل طهر طلقة) وتقع أولاها في طهر لا وطء فيه فلو كانت غير موطوءة أولا تحيض تقع واحدة للحال ثم كلما نكحها أو مضى شهر تقع (وإن نوى أن تقع الثلاث الساعة أو) أن تقع عند رأس (كل شهر واحدة صحت نيته)

لأنه محتمل كلامه (ويقع طلاق كل زوج بالغ عاقل) ولو تقديره بدائع  
ليدخل السكران (ولو عبدا أو مكرها) فإن طلاقه صحيح لا إقراره بالطلاق  
وقد نظم في النهر ما يصح مع الإكراه فقال

طلاق وإبلاء	ظهار ورجعة	نكاح مع استيلاء	عفو عن العمد
رضاع وإيمان	وفي ونذره	قبول لا يداع	كذا الصالح عن عمد
طلاق على جعل	يمين به أنت	كذا العتق والإسلام	تدبير للعبد
وإيجاب إحسان	وعتق فله	تصح مع الإكراه	عشرين في المد

(أو هازلا) لا يقصد حقيقة كلامه (أو سفيا) خفيف العقل (أو  
سكران) ولو بنيذ أو حشيش أو أفيون أو بنج زجرا به يفتى تصحيح  
القدوري واختلف التصحيح فيمن سكر مكرها أو مضطرا نعم أو زال عقله  
بالصداع أو بباح لم يقع وفي القهستاني معزيا للزاهدي أنه لو لم يميز ما  
يقوم به الخطاب كان تصرفه باطلا واستثنى في الأشباه من تصرفات  
السكران سبع مسائل منها الوكيل بالطلاق صاحبا لكن قيده البرازي بكونه  
على مال والا ونعم مطلقا ولم يوقع الشافعي طلاق السكران واختاره الطحاوي  
والكرخي وفي التارخانية عن التفريق والفتوى عليه (أو أخرس) ولو طارئا  
إن دام الموت به يفتى وعليه فتصرفاته موقوفة واستحسن الكمال اشتراط  
كتابته (بإشارته) المعبودة فإنها تكون كعبارة الناطق استحسانا (أو غططا)  
بأن لو اد التكم بغير الطلاق فجرى على لسانه الطلاق أو تلفظ به غير عالم  
بمعناه أو غافلا أو ساهيا أو بالفاظ مصحفة يقع قضاء فقط بخلاف المأزول  
واللاعب فانه يقع قضاء وديانة لأن الشارع جعل هزله به جدا فتح (أو

مريضاً أو كافراً) لوجود التكليف وأما طلاق الفضولي والاجازة قولاً وفعلًا فكأنكاح بزانية (و) بناء على اعتبار الزوج المذكور (لا يقع طلاق المولى على امرأة عبده) لحديث ابن ماجه الطلاق لمن أخذ بالساق الا اذا قال زوجها منك على ان أمرها يبدى أطلقها كلما شئت فقال العبد قبلت وكذا اذا قال العبد اذا تزوجتها فأمرها بيدك أبداً كان كذلك خانية (والمنجنون) الا اذا علق عاقلاً ثم جن فوجد الشرط أو كان عتينا أو مجبوباً أو أسلمت وهو كافر وأبى أبواه الاسلام وقع الطلاق أشباه (والصبي) ولو مراهما أو أجازاه بعد البلوغ أما لو قال أوقفته وقع لانه ابتداء ايقاع وجوزه الامام أحمد (والمعتوه) من العته وهو اختلال في العقل (والمبرسم) من البرسام بالكسر علة كالجنون (والمنفى عليه) هو لغة المنفى (والمدهوش) فتح وفي القاموس دهش الرجل تخير ودهش بالبناء للمفعول فهو مدهوش وأدهشه الله (والنائم) لا تنفاه الارادة ولذا لا يتصف بصدق ولا كذب ولا خبر ولا انشاء ولو قال أجزته أو أوقفته لا يقع لانه أعاد الضمير الى غير معتبر جوهره ولو قال أوقمت ذلك الطلاق أو جعلته طلاقاً وقع بحر (واذا ملك أحدهما الآخر) كله (أو بعضه بطل النكاح ولو حررته حين ملكته فطلقها في المدة أو خرجت الحرية) اليان (مسلمة ثم خرج زوجها كذلك) مسلماً فطلقها في المدة (ألفاء الثاني) في المسألتين (وأوقفه الثالث) فيهما (واعتبار عدده بالنساء) وعند الشافعي بالرجال (فطلاق حرة ثلاث وطلاق أمة ثنتان) مطلقاً (ويقع الطلاق بلفظ العتق بنية) أو دلالة حال (لا عكسه) لان ازالة الملك اقوى من ازالة العتق

﴿ فروع ﴾ كتب الطلاق ان مستيتنا على نحو لوح وقع ان نوى وقيل  
مطلقا ولو على نحو الماء فلا مطلقا ولو كتب على وجه الرسالة والخطاب  
كان يكتب يا فلانة اذا أتاك كتابي هذا فانت طالق طلقت بوصول الكتاب  
جوهرة وفي البحر كتب لا رأتها كل امرأة لي غيرك وغير فلانة طالق ثم  
عادم الاخرة وبعثه لم تطلق وهذه حيلة عجيبة وسيجيء ما لو  
استثنى بالكتابة

### باب الصريح

( صريحه ما لم يستعمل الا فيه ) ولو بالفارسية ( كطلقتك وأنت طالق  
ومطلقة ) بالتشديد قيد بخطابها لانه لو قال ان خرجت يقع الطلاق أولا  
تخرجي الا بأذني فاني حلفت بالطلاق فخرجت لم يقع لتركه الاضافة اليها  
( ويقع بها ) أى بهذه الالفاظ وما بمعناها من الصريح ويدخل نحو طلاغ  
وتلاغ وملاك وتلاك او طلق او طلاق باش بلا فرق بين عالم وجاهل  
وان قال تعدته تخويفا لم يصدق قضاء الا اذا اشهد عليه قبله به يمتنع  
ولو قيل له طلقت امرأتك فقال نعم او بلى بالهجاء طلقت بجر ( واحدة  
رجمية وان نوى خلافها ) من البائن او أكثر خلافا للشافعي ( او لم ينو  
شيئا ) ولو نوى به الطلاق عن وثاق دين ان لم يقرنه بعدد  
ولو مكرها صدق قضاء أيضا كما لو صرح بالوثاق أو القيد وكذا  
لو نوى طلاقها من زوجها الاول على الصحيح خاتمة ولو نوى عن العمل لم  
يصدق أصلا ولو صرح به دين فقط ( وفي أنت الطلاق ) أو طلاق أو

أنت طالق الطلاق (أو أنت طالق طلاقاً يقع واحدة درجة ان لم ينو شيئاً  
أو نوى) بمعنى بالمصدر لانه لو نوى بطلاق واحدة وبالطلاق أخرى وقتاً  
رجعيتين لو مدخولاً بها كقوله أنت طالق أنت طالق زلمي (واحدة أو  
ثنتين) لانه صريح مصدر لا يحتمل العدد (فان نوى ثلاثاً ثلاثاً) لانه  
فرد حكى (و) لذا كان (الثنتان في الامة) وكذا في حرة تقدمها واحدة  
جوهرة لكن جزم في البحر أنه سهو (بمنزلة الثلاث في الحرة) ومن الالفاظ  
المستعملة الطلاق يلزمني والحرام يلزمني وعلى الطلاق وعلى الحرام فيقع بلا  
نية للعرف فلو لم يكن له امرأة يكون عينا فيكفر بالحنث تصحيح القدوري  
وكذا على الطلاق من ذراعي بحر ولو قال طلاقك على لم يقع ولو زاد واجب  
أو لازم أو ثابت أو فرض هل يقع قال البرزلي المختار لا وقال القاضي الخاصي  
المختار نعم ولو قال طلاقك الله هل يفترق لنية قال الكمال الحق نعم ولو قال  
لها كوني طالقاً أو اطلقى أو بامطلة بالتشديد وقع وكذا باطال بكسر اللام  
وضمها لانه ترخيم أو أنت طال بالكسر والا توقف على النية كما لو تهجى به  
أو بالعنق وفي الزهر عن التصحيح الصحيح عدم الوقوع برهنتك طلاقك  
ونحوه (واذا أضاف الطلاق إليها) كأنت طالق (أو) إلى (ما يعبر به عنها كالرقبة  
والعنق والروح والبدن والجسد) الاطراف داخلة في الجسد دون البدن  
(والفرج والوجه والرأس) وكذا الاست بخلاف البضع والدبر والدم على  
المختار خلاصة (أو) أضافه (إلى جزء شائع منها) كنصفها وثلاثها إلى عشرها  
(وقع) لعدم تجزيه ولو قال نصفك الأعلى طالق واحدة ونصفك الأسفل  
ثنتين وقعت بينخاري فأفتي بعضهم بطلقة وبعضهم بثلاث عملاً بالاضافتين

مخلاصة ( واذا قال الرقبة منك أو الوجه أو وضع يده على الرأس أو اللعق )  
أو الوجه ( وقال هذا العضو طالق لم يقع في الاصح ) لانه لم يحمله عبارة عن  
الكل بل عن البعض حتى لو لم يضع يده بل قال هذا الرأس طالق وأشار الى  
رأسها وقع في الاصح ولو نوى تخصيص العضو ينبغي أن يدين نتج ( كما ) لا يقع  
( لو أضافه الى اليد ) الا بنية المجاز ( والرجل والدبر والشعر والانف والساق  
والفخذ والظهر والبطن والساز والاذن والعم والصدر والذقن والسن والريق  
والعرق ) وكذلك الشدى والدم جوهره لانه لا يعبر به عن الجملة فلو عبر به  
فوم منها وقع وكذا كل ما كان من أسباب الحرمة لا الحل اتفاقا ( وجزء الطلقة )  
ولو من الف جزء ( تطلقة ) لعدم التجزئ فلو زادت الاجزاء وقع أخرى  
وهكذا ما لم يقل نصف طلقة وثلاث طلقة وسدس طلقة فيقع الثلاث ولو  
بلا او فواحدة ولو قال طلقة ونصفا فثنتان على المختار جوهره وكذا لو كان  
مكان النكاح ربما فثنتان على المختار وقيل واحدة فستاني وسيجيء أن استثناء  
بعض التطلق لغير بخلاف ابقائه ( و ) يقع بقوله ( من واحدة الى ثنتين أو  
ما بين واحدة الى ثنتين واحدة و ) بقوله من واحدة أو ما بين واحدة ( الى  
ثلاث ثنتان ) الاصل فيما أصله الخطر دخول الناية الاولى فقط عند الامام  
وفيا مرجعه الاباحة فتخذ من مالى من مائة الى ألف الفائتين اتفاقا ( و ) يقع  
( بثلاثة أنصاف طلقتين ثلاثة ) وقيل ثنتان ( وبثلاثة أنصاف طلقة ) أو  
نصفى طلقتين ( طلقتان وقيل يقع ثلاث ) والاو اصح ( وبواحدة في ثنتين  
واحدة ان لم ينو أو نوى الضرب ) لانه يكثر الاجزاء لا الافراد ( وان  
نوى واحدة وثلثين ثلاث ) لو مدخولا بها ( وفي غير الموطوءة واحدة

(ك) قوله لها (واحدة وثنتين) لأنه لم يبق للثنتين محل (وان نوى مع  
 الثنتين ثلاث) مطلقاً (و) يقع (بثنتين) في ثنتين ولو (بنية الضرب  
 ثنتان) لما سر ولو نوى معنى الواو أو مع فكما سر (و) بقوله (من هنا الى  
 الشام واحدة رجمية) ما لم يصفها بطول أو كبر فبأنه (و) أنت طالق (بمكة  
 أو في مكة أو في الدار أو الظل أو الشمس أو ثوب كذا تنجيز) يقع للحال  
 (كقوله انت طالق مريضة أو مصلية) أو وانت مريضة أو وانت تصلين  
 (ويصدق) في الكل (ديانة) لا قضاء (لو قال غيت اذا) دخلت او اذا  
 لبست او اذا مرضت (ونحو ذلك فيتعلق به كقوله الى سنة او الى رأس  
 الشهر او الشتاء) واذا دخلت مكة تعليق (وكذا في دخولك الدار او في لبسك  
 ثوب كذا او في صلاتك ونحو ذلك لان الظرف يشبه الشرط ولو قال لدخولك  
 او لحبضك تنجيز ولو بالباء تعليق وفي حبضك وهي حائض حتى تحيض  
 أخرى وفي حبضك حتى تحيض وتطهرو في ثلاثة ايام تنجيز وفي عجي ثلاثة  
 ايام تعليق بجميع الثالث سوى يوم حلقه لان الشرط معتبر في المستقبل ويوم  
 القيامة لغو وقيله تنجيز وفي طالق تطلقه حسنة في دخولك الدار ان رفع  
 حسنة تنجز وان نصبها تعلق وسأل الكسائي محمداً عن قال لامرأته

فان ترفقي يا هند فالرفق ايمن وان تحرق يا هند فالحرق اشأم

فأنت طالق والطلاق عزيمة ثلاث ومن يحرق اعق واظلم

كم يقع فقال ان رفع ثلاثاً فواحدة وان نصبها ثلاث وتماه في المنى  
 وفيها علقناه على الملتقى (و) قوله (انت طالق غداً او في غد يقع غداً)  
 طلوع (الصبح وصبح في الثاني نية العصر) اي آخر النهار (قضاء وصدق

فيهما ديانة) ومثله أنت طالق شعبان أو في شعبان (وفي أنت طالق اليوم غداً أو غدا اليوم اعتبر اللفظ الاول) ولو عطف بالواو يقع في الاول واحدة وفي الثاني ثنتان كقوله أنت طالق بالليل والنهار أو أول النهار وآخره وعكسه أو اليوم ورأس الشهر والاصل أنه متى أضاف الطلاق لوقتين كائن ومستقبل بحرف عطف فإن بدأ بالكائن اتحد أو بالمستقبل تعدد وفي أنت طالق اليوم وإذا جاء غداً أو أنت طالق لابل غدا طلقت واحدة للحال وأخرى في الغد (أنت طالق واحدة أولاً أو مع موتى أو مع موتك لنمو) أما الاول فلحرف الشك وأما الثاني فلاضافته لحالة منافية للإيقاع أو الوقوع (بكذا أنت طالق قبل أن أتزوجك أو أمس و) قد (نكحها اليوم) ولو نكحها قبل أمس وقع الآن لأن الانشاء في الماضي انشاء في الحال ولو قال أمس واليوم تعدد وبمكسه اتحد وقيل بعكسه (أو أنت طالق قبل أن أخلق أو قبل أن تخلقي أو طلقتك وأنا صبي أو نائم) أو مجنون وكان معهودا كان لنوا (بخلاف) قوله (أنت حر قبل أن أشتريك أو أنت حر أمس وقد اشتراه اليوم فإنه يعتق كما) يعتق (لو أقر لعبد ثم اشتراه) لاقراره بحريته (أنت طالق قبل موتي بشهرين أو أكثر ومات قبل مضي شهرين لم تطلق) لا انتفاء الشرط (وإن مات بعده طلقت مستنداً) لا اول المدة لا عند الموت (و) فائدته انه (لا ميراث لها) لان المدة قد تنقضي بشهرين بثلاث حيض (قال لها انت طالق كل يوم) أو كل جمعة أو رأس كل شهر (ولا نية له تقم واحدة) فان نوى كل يوم أو قال في كل يوم أو مع أو عند أو كلما مضى يوم يقع ثلاث في أيام ثلاثة والاصل انه متى ترك كلمة الظرف اتحد والا تعدد وفي الخلاصة انت طالق



مع كل يوم تطليقة وقع ثلاث للحال (قال أطولكما عمراً طالق الآن لا تطلق حتى تموت احدهما فتطلق الاخرى) لوجود شرطه حينئذ (قال أنت طالق قبل قدوم زيد بشهر فقدم بمدة شهر وقع الطلاق مقتصرآ) اعلم أن طريق ثبوت الاحكام أربعة الاقلاب والاقتصار والاستناد والتبيين فالاقبال صيرورة ما ليس بعلّة علة كالتطليق والاقتصار ثبوت الحكم في الحال والاستناد ثبوته في الحال مستندآ الى ما قبله بشرط بقاء المحل كل المدة كلزوم الزكاة حين الحول مستندآ لوجود النصاب والتبيين أن يظهر في الحال تقدم الحكم كقوله ان كان زيد في الدار فأنت طالق وتبين في النقد وجوده فيها تطلق من حين القول فتعتمد منه (أنت طالق ما لم اطلقك أو متى لم اطلقك أو متى ما لم اطلقك وسكت طلقت) للحال بسكوته (وفي ان لم اطلقك لا) تطلق بالسكوت بل يمتد النكاح (حتى يموت احدهما قبله) اى قبل تطليقه فتطلق قبيل الموت لتحقق الشرط ويكون فارآ (واذا ما واذا بلانية مثل ان عندهو) مثل (متى عندهما) وقد مر حكمهما (وان نوى الوقت او الشرط اعتبرت) نيته اتفاقا ما لم تقم قرينة الفور فعلى الفور (وفي) قوله (انت طالق ما لم اطلقك انت طالق مع الوصل) بقوله ما لم اطلقك (طلقت!) المنجزة (الاخيرة) فقط استحسانا

❦ فرع ❦ قال ان لم اطلقك اليوم ثلاثا فأنت طالق ثلاثا فحيثه ان يطلقها على الف ولا تقبل المرأة فان مضى اليوم لا تطلق به يغنى خاتمة لان التطليق المقيد يدخل تحت المطلق

( انت طالق يوم اتزوجك فنكحها ليلا حث بخلاف الامر  
 باليد ) أى امرك بيدك يوم يقدم زيد فقدم ليلا لم تتخير ولو نهأراً  
 بقى للغروب والاصل أن اليوم متى قرن بفعل ممتد يستوعب  
 المدة يراد به النهار كالامر باليد فانه يصح جملة بيدها يوماً وشهراً ومتى قرن  
 بفعل لا يستوعبها يراد به مطلق الوقت كايقاع الطلاق فانه لو قال طلقتك  
 شهراً كان ذكر المدة لنوا وتطلق للحال ( أنا منك طالق ) أو برئ ( ليس  
 بشئ ولو نوى ) به الطلاق ( وتبين في البائن والحرام ) أى انا منك بائن  
 أو انا عليك حرام ( ان نوى ) لان الابانة لازالة الوصلة والتحريم لازالة الحل  
 وهما مشتركان فنصح الاضافة اليه حتى لو لم يقل منك أو عليك لم يقع  
 بخلاف أنت بائن او حرام حيث يقع اذا نوى وان لم يقل منى نم لو جعل  
 امرها بيدها شرط قولها بائن منى ويقع بأبرأتك عن الزوجية بلانية ( أنت  
 طالق ثنتين مع عتق مولائك اياك فاعتق ) سيدها طلقت ثنتين ( وله الرجعة )  
 لوجود التطليق بعد الاعتاق لانه شرط وتقل ابن الكيال ان كلمة مع اذا اقحم بين  
 جنسين مختلفين يحل محل الشرط ( ولو علق ) بالبناء للمجهول ( عتقها وطلاقها  
 بمجيء الغد جاء ) الغد ( لا ) رجعة له لتعلقها بشرط واحد ( وعدتها ) في المستلثين ثلاث  
 حيض ( احتياطاً ) ( ولو ) كان الزوج ( مريضاً لا ترث منه ) اوقعه وهى امة فلا ترث  
 مبسوط ( انت طالق هكذا مشيراً بالأصابع ) المنشورة ( وقع بعده ) بخلاف مثل  
 هذا فانه ان نوى ثلاثاً وقمن والا فواحدة لان الكف للتشبيه في الذات ومثل  
 للتشبيه في الصفات ولذا قال ابو حنيفة ايمانى كايما جبريل لا مثل ايمان  
 جبريل بحر ( وتعتبر المنشورة ) لا المضمومة الا ديانة ككف والمعتمد في

الاشارة في الكف نشر كل الاصابع وتقل القهستانى انه يصدق قضاء بنية  
 الاشارة بالكف وهى واحدة ولو لم يقل هكذا يقع واحدة لفقد التشبيه ولو  
 قال انت هكذا مشيرا ولم يقل طالق لم اره (ولو اشار بظهورها فالمضمومة)  
 للعرف ولو كان رؤسها نحو المخاطب فان نشر عن ضم فالعبرة للنشر  
 وان ضم عن نشر فالضم ابن كمال (و) يقع (ب) قوله (انت طالق) بائن او  
 البتة ( وقال الشافعى يقع رجعيا لو موطوءة ( او افحش الطلاق او طلاق  
 الشيطان أو البدعة او اشر الطلاق او كالجلل او كألف او مل البيت او تطلقه  
 شديدة او طويلة او عريضة او أسوأه او اشدّه او اخبثه) او أخشته (او اكبره  
 او اعرضه او اطوله او اغلظه او اعظمه واحدة بآنة) في الكل لانه وصف  
 الطلاق بما يحتمله (ان لم ينو ثلاثا) في الحرة وثنتين في الامة فيصح لما مر كما لو  
 نوى بطالق واحدة وبنحو بائن اخرى فيقع ثنتان بائنتان ولو عطف وقال  
 وبائن او ثم بائن ولم ينو شيئا فرجعية ولو بالفاء فبآنة ذخيرة (كما) يقع البائن  
 (لو قال انت طالق طلقة تملكى بها نفسك) لانها لا تملك نفسها الا بالبائن ولو قال  
 انت طالق على ان لا رجعة لى عليك له الرجعة وقيل لا جوهره ورجع في  
 البحر الثاني وخطأ من افنى بالرجعى في التمايق وقول الموثمين تكون طالفا طاقعة  
 تملك بها نفسها الخ لكن في البرازية وغيرها قال للمدخولة ان طلقتك واحدة  
 فهى بآنة أو ثلاث ثم طلقها يقع رجعيا لان الوصف لا يسبق الموصوف  
 وكذا لو قال ان دخلت الدار فكذا ثم قبل دخولها الدار قال جعلته بائنا أو  
 ثلاثا لا يصح لعدم وقوع الطلاق عليها انتهى ومفاده وقوع الطلاق الرجعى  
 في متى تزوجت عليك فانت طالق طلقة تملكين بها نفسك اذ فآنه مساواته

لأنت بائن والوصف لا يسبق الموصوف كذا حرره المصنف هنا وفي الكتابات  
 (بخلاف) أنت طالق (أكثره) أى الطلاق (بالتاء المثناة من فوق فإنه يقع به  
 الثلاث ولا يدين في) ارادة (الواحدة) كما لو قال أكثر الطلاق أو أنت طالق مرارا  
 أو ألوفاً أو لا قليل ولا كثير فثلاث هو المختار كما في الجوهره ولو قال أقل الطلاق  
 فواحدة ولو قال عامة الطلاق أو أجله أو لو نين منه أو أكثر الثلاث أو كبير الطلاق  
 فثنتان وكذا لا كثير ولا قليل على الاشبه مضمرات وفي الفنيه طلقنتك آخر  
 الثلاث تطليقات فثلاث وطالقي آخر ثلاث تطليقات فواحدة والفرق دقيق حسن  
 ﴿ فروع ﴾ يقع بأن طالق كل التطليقة واحدة وكل  
 تطليقة ثلاث وعدد التراب واحدة وعدد الرمل ثلاث وعدد شعر  
 ابليس أو عدد شعر بطن كفى واحدة وعدد شعر ظهر كفى أو  
 ساقى أو سافك أو فرجك أو عدد ما في هذا الحوض من السمك  
 وقع بعده ان وجد والا لا لمست لك بزواج أو لست لى بأمرأة أو قالت  
 له لست لى بزواج فقال صدقت طلاق ان نواه خلافا لهما ولو أكد بالقسم  
 او سئل ألك امرأة فقال لا لا تطلق انفاقا وان نوى لان اليمين والسؤال  
 قرينتا ارادة النفي فيهما وفي الخلاصة قيل له ألست طلقتهما تطلق بلى لا  
 بنعم وفي الفتح ينبغى عدم الفرق للعرف وفي البزايه قالت له أنا امرأتك  
 فقال لها أنت طالق كان اقرارا بالنكاح وتطلق لاقتضاء الطلاق والنكاح وضعا  
 علم انه حلف ولم يدر بطلاق أو غيره لنا كما لو شك أطلق أم لا ولو شك  
 أطلق واحدة أو أكثر بنى على الأقل وفي الجوهره طلق المنكوحه فاسدا  
 ثلاثا له تزوجها بلا محلل ولم يحك خلافا

## باب طلاق غير المدخول بها

( قال لزوجته غير المدخول بها أنت طالق ) يازانية ( ثلاثا ) فلا حد ولا لعان لوقوع الثلاث عليها وهي زوجته ثم بانت بدمه وكذا أنت طالق ثلاثا يازانية إن شاء الله تطلق الاستثناء بالوصف بزانية (وقعن) لما تقرر أنه متى ذكر الممدد كان الوقوع به وما قيل من أنه لا يقع لنزول الآية في الموطوءة باطل محض منشؤه الغفلة عما تقرر أن العبرة لعموم اللفظ لا لخصوص السبب وحمله في غرر الأذكار على كونها متفرقة فلا يقع إلا الأولى فقط ( وإن فرق ) بوصف أو خبر أو جل بمطف أو غيره ( بانت بالأولى ) لا إلى عدة ( و ) لذا ( لم تقع الثانية ) بخلاف الموطوءة حيث يقع الكل وعم التفريق قوله ( وكذا أنت طالق ثلاثا متفرقات ) أو ثنتين مع طلاق إياك ( ف ) يطلقها واحدة وقم ( واحدة ) كما لو قال نصفاً وواحدة على الصحيح جوهرية ولو قال واحدة ونصفاً فننتان اتفاقاً لأنه جملة واحدة ولو قال واحدة وعشرين أو ثلاثين فثلاث لما مر ( والطلاق يقع بمدد قرن به لا به ) نفسه عند ذكر المدد وعند عدمه الوقوع بالصيغة ( فلو مات ) يم الموطوءة وغيرها ( بعد الإيقاع قبل ) تمام ( المدد لها ) لما تقرر ( ولو مات ) الزوج أو أخذ أحد فم قبل ذكر المدد ( وقع واحدة ) عملاً بالصيغة لأن الوقوع بلفظه لا بقصده ( ولو قال ) لتغير الموطوءة ( أنت طالق واحدة وواحدة ) بالمطف ( أو قبل واحدة أو بعدها واحدة يقع واحدة ) بإثنية ولا تلحقها الثانية لعدم العدة ( وفي ) أنت طالق واحدة ( بعد واحدة أو قبلها واحدة أو مع واحدة

أو معها واحدة ثنتان) الاصل انه متى وقع بالاول لنا الثاني أو بالتاني اقتربنا لان الايقاع في الماضي ايقاع في الحال (و) يقع (بأن طالق واحدة وواحدة ان دخلت الدار ثنتان لو دخلت) لتلقهما بالشرط دفعة (و) تقع (واحدة ان قدم الشرط) لان المعلق كالمنجز (و) يقع (في الموطوءة ثنتان في كلها) لوجود العدة ومن مسائل قبل وبعد ما قيل

ما يقول الفقيه أيده الله ولا زال عند الاحسان

في فتي علق الطلاق بشهر قبل ما بعده قبله رمضان

وينشد على ثمانية أوجه فيقع بمحض قبل في ذى الحجة وبمحض بعد في جمادى الآخرة وقبل أو لا أو وسطا أو آخر في شوال ويعد كذلك في شعبان لاناء الطرفين فيبقى قبله أو بعده رمضان (ولو قال امرأتى طالق وله امرأتان أو ثلاث طلاق واحدة منهن وله خيار التمين) اتفاقا وأما تصحيح الزيلعي فأما هو في غير الصريح كما مر أنى حرام كما حرره المصنف وسيجيء في الايلاء (قال لنسائه الأربع ينيكن تطلقه طلقت كل واحدة تطلقه وكذا لو قال ينيكن تطلقتان أو ثلاث أو أربع الا أن ينوى قسمة كل واحدة ينيهن فتطابق كل واحدة ثلاثا ولو قال ينيكن خمس تطلقات يقع على كل واحدة طلاقان هكذا الى ثمان تطلقات فان زاد عليها طلقت كل واحدة ثلاثا) ومثله قوله أشركتكن في تطلقه خانية وفيها (قال لامرأتين لم يدخل بواحدة منهما امرأتى طالق امرأتى طالق ثم قال أردت واحدة منهما لا يصدق ولو مدخولتين فله ايقاع الطلاق على احدهما) لصحة تفريق الطلاق على المدخولة لا على غيرها (قال امرأته طالق ولم يسم وله امرأة) معروفة (طلقت امرأته) استحسانا (فان

قال لى امرأة اخرى واياها عنيت لا يقبل قوله الا بينة ولو) كان (له امرأتان  
كلتاها معروفة له صرفه الى ايها شاء) خانية ولم يحك خلافا  
﴿ فروع ﴾ كرر لفظ الطلاق وقع الكل وان نوى التأكيد دين •  
كان اسمها طالق او حرة فناداها ان نوى الطلاق او العتاق وقما والا لا •  
قال لامراته هذه الكلبة طالق طلقت او لبعده هذا الحمار حر عتي • قال  
انت طالق او انت حر وعنى الاخبار كذبا وقع قضاء الا اذا اشهد على ذلك  
وكذا المظلوم اذا اشهد عند استحلاف الظالم بالطلاق الثلاث انه يحلف كاذبا  
صدق قضاء وديانة شرح وهبانية • وفى النهر قال فلانة طالق واسمها كذلك  
وقال عنيت غيرها دين ولو غيره صدق قضاء وعلى هذا لو حلف لدائه  
بطلاق امرأته فلانة واسمها غيره لا تطلق • وقد كثر فى زماننا قول الرجل  
انت طالق على الاربعة مذاهب قال المصنف وينبئ الجزم بوقوعه قضاء  
وديانة • ولو قال انت طالق فى قول الفقهاء أو فلان القاضى أو المفتى  
دين • قال نساء الدنيا أو نساء العالم طواقى لم تطلق امرأته بخلاف  
نساء المحلة والدار والبيت وفى نساء القرية والبلدة خلاف الثانى وكذا  
العتق • قالت لزوجها طلقنى فقال فعلت طلقت فان قالت زدنى فقال  
فعلت طلقت أخرى • ولو قالت طلقنى طلقنى فقال طلقت فواحدة  
ان لم ينو الثلاث ولو عطف بالواو وثلاث ولو قالت طلقت نفسى فاجاز  
طلقت اعتبارا بالانشاء كذا أبنت نفسى اذا نوى ولو ثلاثا بخلاف الاول وفى  
اخرت لا يقع لانه لم يوضع الاجوابا • وفى البرازية قال بين أصحابه من  
كانت امرأته عليه حراما فيفعل هذا الامر ففعله واحد منهم فهو اقرب منه

بحرمتها وقبل لا انتهى \* وسئل أبو الليث عن قال لجماعة كل من له امرأة مطلقة فليصفق يده فصفقوا فقال طلقن وقيل ليس هو باقرار \* جماعة يتحدثون في مجلس فقال رجل منهم من تكلم بعد هذا فامرأته طالق ثم تكلم الحالف طلقت امرأته لان كلمة من للتعميم والحالف لا يخرج نفسه عن اليمين فيحنت

### باب الكنايات

( كناية ) عند الفقهاء ( ما لم يوضع له ) أى الطلاق ( واحتمله وغيره ) ( الكنايات ( لا تطلق بها ) قضاء ( الابنية أو دلالة الحال ) وهى حالة مذاكرة الطلاق أو الغضب فالحالات ثلاث رضا وغضب ومذاكرة والكنايات ثلاث ما يحتمل الرد أو ما يصلح للسب أو لا ( فنعو اخرجى واذهبي وقومى ) تقضى تخمري استمري انتقلى انطلقى اغربى اعزبى من الغربة أو من العزوبة ( يحتمل رد او نحو خلية برية حرام بان ) ومرادفها كبتة بثة ( يصلح سب او نحو اعتدى واستبرئى رحمتك أنت واحدة أنت حرة اختارى امرك يدك سرحتك فارقتك لا يحتمل السب والرد فى حالة الرضا ) أى غير الغضب والمذاكرة ( تتوقف الاقسام ) الثلاثة تأثيرا ( على نية ) للاحتمال والقول له يمينه فى عدم النية ويكفى تحليفها له فى منزله فان أبى دفعته للحاكم فان تكل فرق بينهما مجتبي ( وفى الغضب ) توقف ( الأولان ) ان نوى وقع والا لا ( وفى مذاكرة الطلاق ) يتوقف ( الأول فقط ) ويقع بالاخيرين وان لم ينولان مع الدلالة لا يصدق قضاء فى نية النية لانها أقوى لكونها ظاهرة والنية باطنة ولذا قبل يثبتها على الدلالة لا على النية الا أن تمام على اقراره بها عمادية ثم فى كل موضع تشترط النية فلو السؤال



بهل يقع بقول ثم ان نويت ولو بكم يقع بقول واحدة ولا يتعرض لاشتراط  
 النية بزانية فيلحفظ (وتقع رجمية بقوله اعتدى واستبرئى وحملك وأنت  
 واحدة) وان نوى أكثر ولا عبرة بأعراب واحدة فى الاصح (و) يقع (بها) (ياقها)  
 أى باقى الفاظ الكنايات المذكورة فلا يرد وقوع الرجعى ببعض الكنايات  
 أيضا نحو أنا برى، من طلاقك وخليت سبيل طلاقك وأنت مطلقة بالتخفيف  
 وأنت أطلق من امرأة فلان وهى مطلقة وأنت طلق وغير ذلك مما صرحوا  
 به (خلا اختارى) فان نية الثلاث لا تصح فيه أيضا ولا تقع به ولا بأمرك  
 بيدك ما لم تطق المرأة نفسها كما يأتى (البائن ان نواها او اثنتين) لما نقرر  
 ان الطلاق مصدر لا يحتمل محض العدد (وثلاث ان نواه) للوحدة الجنسية  
 ولذا صح فى الامة نية اثنتين (قال اعتدى ثلاثا ونوى بالاول طلاقا وبالباقى  
 حيضا صدق) قضاء لنيته حقيقة كلامه (وان لم ينو به) أى بالباقى (شيئا  
 فثلاث) لدلالة الحال بنية الاول حتى لو نوى بالثانى فقط فثنتان او بالثالث  
 فواحدة ولو لم ينو بالكل لم يقع وأقسامها اربعة وعشرون ذكرها الكمال  
 ويزاد لو نوى بالكل واحدة فواحدة ديانة وثلاث قضاء، ولو قال أنت طالق  
 اعتدى او عطفه بالواو او الفاء فان نوى واحدة فواحدة او شتين وقمنا وان  
 لم ينو ففى الواو ثنتان وفى الفاء قيل واحدة وقيل ثنتان (طلقها واحدة)  
 بعد الدخول (فجعلها ثلاثا صح كما لو طلقها رجما فجعله) قبل الرجعة (بائنا)  
 او ثلاثا وكذا لو قال فى العدة أئمت امرأتى ثلاث تطليقات بتلك التطليقة او أئمتها  
 بتطليقتين بتلك التطليقة فهو كما قال ولو قال ان طلقك فعلى بائن أو ثلاث ثم طلقها

يقع وجيهاً لأن الزوجين لا يسبق الموصوف كما مر فتذكر (الصريح يلحق الصريح  
 و) يلحق (البائن) بشرط العدة (والبائن يلحق الصريح) الصريح مالا يحتاج الى  
 نية بائناً كان الواقع به أو رجعياً فتح فنه الطلاق الثلاث فيلحقهما وكذا الطلاق  
 على مال فيلحق الرجعي ويجب المال والبائن ولا يلزم المال كما في الخلاصة فالمعتبر  
 فيه اللفظ لا المعنى على المشهور (لا) يلحق البائن (البائن) اذا امكن جملة اخباراً  
 عن الاول كائنت بائن بائن أو أبنتك بتطليقة فلا يقع لانه اخبار فلا ضرورة  
 في جعله انشاء بخلاف أبنتك بأخرى أو أنت طالق بائن او قال نويت  
 اليمينونة الكبرى لتعذر جملة على الاخبار فيجعل انشاء ولذا وقع المعلق كما قال  
 (الا اذا كان) البائن (مطلقاً بشرط) أو مضافاً (قبل) ايجاد (المنجز البائن)  
 كقوله ان دخلت الدار فانت بائن ناويائتم أبانها ثم دخلت وبانت بأخرى لانه  
 لا يصلح اخباراً ومثله المضاف كائنت بائن غدا ثم أبانها ثم جاء الغد يقع أخرى  
 وفي البحر عن الوهبانية انت بائن كناية مطلقاً كان او منجزاً فيفتقر للتيقن ولو  
 قال ان دخلت الدار فانت بائن ثم قال ان كلمت زيدا فانت بائن ثم دخلت  
 وبانت ثم كلمت يقع أخرى ذخيرة وفي البرازية ان فعلت كذا فلال الله  
 على حرام ثم قال كذلك لأمر آخر ففعل أحدهما بانت وكذا لو فعل الثاني  
 على الاشبه فيلحفظ قيد بالقولية لانه لو أبانها اولاً ثم اضاف البائن او علقه لم  
 يصح كتنهيزه بدائع ويستثنى ما في البرازية كل امرأة له طالق لم يقع على  
 المختلعة ولو قال ان فعلت كذا فامرأته كذا لم يقع على معتدة البائن ويضبط  
 الكل بما قيل

كلا أجزلا بائناً مع مثله      الا اذا علقته من قبله

الا بكل امرأة وقد خلع وألحق الصريح بعه الم يقع  
 (كل فرقة هي فسخ من كل وجه) كالسلام وزدة مع لحاق وخيار بلوغ  
 وعقد (لا يقع الطلاق في عدتها) مطلقا (وكل فرقة هي طلاق يقع) الطلاق  
 (في عدتها) على نحو ما بينا

﴿فروع﴾ انما يلحق الطلاق لمعدة الطلاق اما الممتدة للوطء فلا يلحقها خلاصة  
 وفي القنية زوج امراته من غيره لم يكن طلاقا ثم رقم ان نوى طلق اذهبي  
 وتزوجي تقع واحدة بلانية اذهبي الى جهنم يقع ان نوى خلاصة وكذا اذهبي عنى  
 وأفلحى وفسخت النكاح وانت على كالميتة او كالحم الخنزير او حرام كالماء لانه  
 تشبيه بالسرعة ولا يقع بأربعة طرق عليك مفتوحة وان نوى ما لم يقل خفي  
 أى طريق شئت

### باب تفويض الطلاق

لما ذكر ما يوقمه بنفسه بنوعيه ذكر ما يوقمه غيره باذنه وأنواعه ثلاثة  
 تفويض وتوكيل ورسالة وألفاظ التفويض ثلاثة تخيير وأمر يرد ومشبته (قال  
 لها اختارى أو أمرك بيدك ينوى) تفويض (الطلاق) لأنهما كناية فلا يملان  
 بلانية (أو طلق نفسك فلها ان تطلق في مجلس علمها به) مشافهة أو اخبارا  
 (وان طال) يوما أو أكثر ما لم يوقته ويمضى الوقت قبل علمها (ما لم تقم)  
 لتبدل مجلسها حقيقة (أو) حكما بان (تعمل ما يقطعه) مما يدل على الاعراض  
 لانه تمليك فيتوقف على قبولها في المجلس لا توكيل فلم يصح رجوعه حتى  
 لو خيرها ثم حلف ان لا يطلقها فطلقت لم يحث في الاصح (لا)

تطلق (بمده) اى المجلس (الا اذا زاد) على قوله طلق نفسك واخواته (متى  
شئت أو متى ما شئت أو إذا شئت أو اذا ما شئت ) فلا يتقيد بالمجلس (ولم  
يصح رجوعه ) لما مر (و) أما فى (طلقى ضرتك أو) قوله لا جنبي  
(طلق امرأتى) (هـ) (يصح رجوعه) عنه (ولم يقيد بالمجلس) لانه توكيل  
محض وفى طلق نفسك وضرتك كان تملكيا فى حقها توكيلا فى حق ضررتها  
جوهرية (الا اذا علقه بالمشيئة) فيصير تملكيا لا توكيلا والفرق بينهما فى  
خسة أحكام ففى التملك لا يرجع ولا يمزل ولا يطل بجنون الزوج  
ويتقيد بمجلس لا بعقل فيصح تفويضه لمجنون وصبي لا يعقل بخلاف  
التوكيل بمر نم لوجن بعد التفويض لم يقع فهنا سماع ابتداء لابقا عكس  
القاعدة فليحفظ (وجلوس) القائمة (واتكاء القاعدة وقعود المتكئة ودعاء الاب)  
أو غيره (للمشورة) بفتح فضم المشاورة (و) دعاء (شهود للاشهاد) على  
اختيارها الطلاق اذا لم يكن عندها من يدعوهم سواء تحولت عن مكانها  
أولا فى الاصح خلاصة (واقاف دابة هى راكبتها لا يقطع) المجلس ولو  
أقامها أو جامعها مكرهة بطل لتمكنها من الاختيار (والفلك لها كالييت وسير  
دابتها كسرها) حتى لا يتبدل المجلس بجرى الفلك ويتبدل بسير الدابة  
لاضافته اليها الا ان تجيب مع سكوتها او يكونا فى حمل يقودها الجمال فانه  
كالسفينة (وفى اختارى نفسك لا تصح نية الثلاث) لعدم تنوع الاختيار بخلاف  
انت بائن أو امرك بيدك (بل تبين) بواحدة (ان قالت اخترت نفسى) (أو) أنا  
(اخترت نفسى) استحسانا بخلاف قوله طلقى نفسك فقالت انا طالق أو انا اطلق  
نفسى لم يقع لانه وعد جوهرية ما لم يتعارف أو تنو الانشاء فتصح (وذكر النفس

او الاختيار في احد كلاميهما شرط ) صحة الوقوع بالاجماع ( ويشترط  
ذكرها متصلا فان كانت منفصلا فان في المجلس صبح ) لانها تملك فيه  
الانشاء ( والا لا ) الا أن يتصادقا على اختيار النفس فيصبح وان خلا  
كلامهما عن ذكر النفس درر والتاجية وأقره البهنسي والباقي لكن رده  
الكامل وقوله الاكل بقليل والحق ضغفه نهر ( فلو قال اختاري اختيارا أو  
طلقة ) أو أمك ( وقع لو قالت اخترت ) فان ذكر الاختيار كذكر النفس  
اذ التا فيه للوحدة وكذا ذكر الطليقة وتكرار لفظ اختاري وقولها اخترت أبي  
أو أمي أو أهلي أو الأزواج يقوم مقام ذكر النفس والشرط ذكر ذلك في  
كلام أحدهما كما مثلنا فلم يختص اختياره بكلام الزوج كما ظن ولو قالت اخترت  
نفسى وزوجى أو نفسى لا بل زوجى وقع وما في الاختيار من عدم الوقوع  
سهو نعم لو عكست لم يقع اعتبارا للمقدم وبطل أمرها كما لو عطفت بأو  
أو أرشاهما لتختاره فاختاره أو قالت ألحقت نفسى بأهلي ( ولو كررها ) أى  
لفظة اختاري ( ثلاثا ) بمطف أو غيره ( فقالت ) اخترت أو ( اخترت  
اختيارا او اخترت الاولى أو الوسطى أو الاخيرة يقع بلانية ) من الزوج  
لدلالة التكرار ( ثلاثا ) وقالا يقع في اخترت الاولى الى آخره واحدة بائنة  
واختاره الطحاوى بحر وأقره الشيخ على المقدسى وفي الحاوى القدسى وبه  
نأخذ انتهى فقد أفاد ان قولها هو المفتى به لان قولهم وبه نأخذ من الالفاظ  
المعلم بها على الافناء كذا بخط الشرف الغزى محشى الاشياء ( ولو قالت )  
في جواب التخيير المذكور ( طلقت نفسى أو اخترت نفسى بتطليقة ) أو  
اخترت الطلقة الاولى ( بات بواحدة في الاصح ) لتفويضة البائن فلا تملك

غيره (أمرك يديك في طليقة أو اختاري طليقة فاخترت نفسها طلقت وبجعية)  
لتقويضه اليها بالصريح والمفيد لليدونة اذا قرن بالصريح صار وجعيا كمنكسه  
قيد بنى وهما الباء بخلاف لتطلق نفسك أو حتى تطلق في بائنة كالجعل  
أمرها يدها لو لم تصل فقضى اليك فطلق نفسك متى شئت فلم تصل فطلقت  
كان بائنا لان لفظة الطلاق لم تكن في نفس الامر

(فروع) قال لرجل خير امرأتى فلم تحت ما لم يخبرها بخلاف  
أخبرها بالخيار لاقراره به قال لها أنت طالق ان شئت واختاري فقالت شئت  
واخترت وقع ثنتان قال اختاري اليوم وغدا تجد ولو واختاري غدا تجد  
قال اختاري اليوم او امرك يديك هذا الشهر خيرت في بهيئتهما وان قال  
يوما او شهرا فن ساعة تكلم الى مثلها من الفد والى تمام ثلاثين يوما ولو جعله لها رأس  
الشهر خيرت في الليلة الاولى ويومها ولا يبطل المؤقت بالاعراض بل بمضى  
الوقت علمت أولا

### باب الامر باليد

هو كالاختيار الا في نية الثلاث لا غير (اذا قال لها) ولو صغيرة لانه  
كالتمليك بزانية (امرك يديك أو بشمالك) أو انفك أو لسانك (بنوى ثلاثا)  
أي ففرضها (قالت) في مجلسها (اخترت نفسي بواحدة) أو قبلت نفسي  
او اخترت امرى او انت على حرام او منى بائن او انا منك بائن أو طالق  
(وضن) وكذا لو قال ابوها قبلتها خلاصة وينبغي ان يقيد بالصغيرة (وأمرتك  
طلاقك) وامرك يديك وامري يديك على المختار خلاصة (كأمرتك

ييدك). وذكر اسمه تعالى للتبرك وإن لم ينو ثلاثاً فواحدة ولو طلقت ثلاثاً فقال نويت واحدة ولا دالة لحلف وتقبل بينها على الدلالة كإمرك (واتحاد المجلس وعلمها) وذكر النفس أو ما يقوم مقامها (شرط فلو جمل أمرها يدها ولم تعلم) بذلك (وطلقت نفسها لم تطاق) لعدم شرطه خانية (وكلي لفظ يصلح للإيقاع منه يصلح للجواب منها وما لا يصلح للإيقاع منه (فلا) يصلح للجواب منها فلو قالت أنا طالق أو طلقت نفسي وقع بخلاف طلقك لأن المرأة توصف بالعلاق دون الرجل اختيار (اللفظ الاختيار خاصة) فإنه ليس من الفاظ الطلاق ويصلح جواباً منها بدائع لكن يرد عليه صحته بقبولها وقبول أيها كما مر فتدبر وفي قولها في جوابه (طلقت نفسي واحدة أو اخترت نفسي بتطليقة بآنت بواحدة) لما تقرر أن المعتبر تقويض الزوج لا إيقاعها (ولا يدخل الليل في) قوله (امرك ييدك اليوم وبعد غد) لأنها على إمكان (فإن ردت الأمر في يومها بطل الأمر في ذلك اليوم فكان أمرها يدها بعد غد) ولو طلقت ليلاً لم يصح ولا تطلق إلا مرة (ويدخل) الليل (في امرك ييدك اليوم وغداً وإن ردت في يومها لم يبق في الغد) لأنه تقويض واحد (ولو قال امرك ييدك اليوم وامرك ييدك غداً فهذا أمران) خانية ولم يذكر خلافاً ولا يدخل الليل كما لا يخفى

﴿ تنبيه ﴾ ظاهر ما مر أنه يرتد بردها لكن في العمادية أنه يرتد قبل قبوله لا بعده كالأبراء وأنه في المتحد لا يبق في الغد لكن في اللوالية امرك ييدك إلى رأس الشهر فقالت اخترت زوجي بطل خيارها في اليوم ولها أن تختار نفسها في الغد عند الامام ووجهه في الدراية بأنه متى ذكر الوقت اعتبر

تعليقا والا فتعليكا بقى لو طلقها باثنا هل يبطل أمرها ان كان التفويض منجزا نعم وان مطلقا كان دخلت الدار فامرك بيدك أو مؤقتا لا عمادية لكن في البحر عن القنية ظاهر الرواية ان الملق كالمنجز

﴿ فروع ﴾ نكحها على أن أمرها يدها صح ولو ادعت جملة أمرها يدها لم تسمع الا اذا طلقت نفسها بحكم الامر ثم ادعته فتسمع • قالت طلقت نفسي في المجلس بلا تبدل وأنكر فاقول لها • جعل أمرها يدها ان ضربها بغير جنابة فضربها ثم اختلفا فاقول له لانه منكر وقيل ينبتها على الشرط المنفى كما سيجيء • طلب أولياؤها طلاقها فقال الزوج لأبيها ما تريد مني افعل ما تريد وخرج فطلقها أبوها لم تطلق ان لم يرد الزوج التفويض والقول له فيه خلاصة • لا يدخل نكاح الفضولي ما لم يقل ان دخلت امرأة في نكاحي • جعل أمرها بين رجلين فطلقها أحدهما لم يقع

### ﴿ فصل في المشيئة ﴾

قال لها طلقى نفسك ولم ينو أو نوى واحدة ( أو ثنتين في الحرة ) فطلقت وقت رجعية وان طلقت ثلاثا ونواه وقعن ( قيد بخطابها لانه لو قال طلقى أى نسائي شئت لم تدخل تحت عموم خطابه ) ( وبقولها ) في جوابه ( أبنت نفسي طلقت ) رجعية ان أجازها لانه كناية ( لا باختارت ) نفسي وان أجازها لان الاختيار ليس بصريح ولا كناية ( ولا يملك ) الزوج ( الرجوع عنه ) أى عن التفويض بأنواعه الثلاثة لما فيه من معنى التعليق ( وتميد بالمجلس ) لانه تملك ( الا اذا زاد متى شئت ) ونحوه بما يفيد عموم



الوقت فتطلق مطلقا ( واذا قال لرجل ذلك ) أو قال لها طلقي ضرتك  
( لم ينفذ بالمجلس ) لانه لو قيل فله الرجوع الا اذا زاد وكلما عزلتك فانت  
وكيل ( الا اذا زاد ان شئت ) فينفذ به ( ولا يرجع ) لصيرورته تملكا في  
الخانية طلقها ان شاءت لم يصروكيلا ما لم تشأ فان شاءت في مجلس علمها طلقها  
في مجلسه لا غير والوكلاء عنه غافلون ( قال لها طلقي نفسك ثلاثا ) أو  
ثنتين ( وطلقت واحدة وقعت ) لانها بمض ما فوضه وكذا الوكيل ما لم يقل  
بألف ( لا ) يقع شيء ( في عكسه ) وقالوا واحدة ( طلقي نفسك ثلاثا ان  
شئت فطلقت واحدة و ) كذا ( عكسه لا ) يقع فيهما لاشتراط الموافقة  
لفظا لما في تعليق الخانية أمرها بمشر فطلقت ثلاثا أو بواحدة فطلقت  
نصفها لم يقع ( أمرها يائث أو رجعي فعكست في الجواب وقع ما أمر )  
الزوج ( به وبأنفو وصفها ) والاصل أن المخالفة في الوصف لا تبطل الجواب  
بمخالف الاصل وهذا اذا لم يكن معلقا بمشيئتها فان علقه فعكست لم يقع شيء  
لانها ما انت بمشيئة ما فوض اليها خانية بحر ( قال لها انت طالق ان شئت  
فقلت شئت ان شئت انت فقال شئت ينوي الطلاق او قالت شئت ان  
كان ( كذا لمعدوم ) اي لم يوجد بعد كأن شاء ابى او ان جاء الليل وهي في النهار  
( بطل ) الامر لفقد الشرط ( واذا قالت شئت ان ) كان ( لا امر قد مضى ) أراد  
بالماضى المحقق وجوده كأن كان أبى في الدار وهو فيها أو ان كان هذا ليلا  
وهي فيه مثلا ( طلقت ) لانه تنجيز ( قال لها أنت طالق منى شئت أو متى ما  
شئت أو اذا شئت أو اذا ما شئت فردت الامر لا يرتد ولا ينفذ بالمجلس

ولا تطلق) نفسها (الا واحدة) لانها تم الازمان لا الافعال فتملك التتعلق  
 في كل زمان لا تطبيقا بعد تطلق (ولها طريق الثلاث في كلما شئت ولا تجمع)  
 ولا تنى لانها لعموم الافراد (ولو طلقت بعد زوج آخر لا يقع) ان كانت طلقت  
 نفسها ثلاثا متفرقة والا فلها طريقها بعد زوج آخر وهي مسألة الهدم الآتية  
 (أنت طالق حيث شئت أو أين شئت لا تطلق الا اذا شئت في المجلس  
 وان قامت من مجلسها) قبل مشيتها (الا) مشيتها لها لئلا للمكان ولا تعلق للطلاق به  
 فجعلنا مجازا عن ان لانها أم الباب (وفي كيف شئت يقع) في الحال (وجعية  
 فان شئت بآنية أو ثلاثا وقع) ما شاءه (مع نيته) والا فرجعية لو مرطوءة والا  
 بآنية وبطل الامر وقول الرابى والمعنى قبل الدخول صوابه بعده فتنبه (وفي كم  
 شئت أو ما شئت لها أن تطلق ما شئت) في مجلسها ولم يكن بدعى للضرورة (وان  
 ردت) أو أتت بما يفيد الاعراض (ارتد) لانه تمليك في الحال فجوابه كذلك (قال  
 لها طلق) نفسك (من ثلاث ما شئت تطلق ما دون الثلاث ومثله اختارى من  
 الثلاث ما شئت) لان من تبعية وقال بآنية فتطلق الثلاث والاول اظهر  
 ﴿فروع﴾ قال أنت طالق ان شئت وان لم تشأى طلقت  
 للحال ولو قال ان كنت تحبين الطلاق فانت طالق وان كنت تبغضينه فانت  
 طالق لم تطلق لانه يجوز أن لا تحبه ولا تبغضه ولا يجوز أن تشاء ولا تشاء  
 ولو قال لها أشدكما حبا للطلاق أو أشدكما بغضا له طالق فقالت كل أنا أشد  
 حبا له لم يقع لدعوى كل ان صاحبها أقل حبا منها فلم يتم الشرط ثم التعلق  
 بالمشيئة او الارادة او الرضا او الهوى او المحبة يكون تمليكا فيه معنى التعلق  
 فيتعيد بالمجلس كامرك يبدك بخلاف التعلق بنيرها

## باب التعليق

(هو) ثمة من علقه تعليقاً قاموس جماله بعلماً واصطلاحاً (ربط حصول مضمون جملة بمحصول مضمون جملة أخرى) ويسمى يمينا مجازاً وشرط صحته كون الشرط ممدوماً على خطر الوجود فالحقق كان كان السماء فوقنا تنجيز والمستحيل كان دخل الجمل في رسم الخياط لغو وكونه متصلاً إلا لعذر وإن لا يقصد به المجازة فلو قالت يأسفله فقال إن كنت كما قالت فانت كذا تنجيز كان كذلك أولاً وذكر المشروط فنحو أنت طالق إن لغو به يفنى ووجود رابط حيث تأخر الجزء كما يأتي (شرطه الملك) حقيقة كقوله لقته إن فمت كذا فانت حراً أو حكماً ولو حكماً كقوله لمنكوحته) أو معتدته (أن ذهبته فانت طالق أو الاضافة إليه) أي الملك الحقيقي عاماً أو خاصاً كان ملكت عبداً أو ان ملكتك لمين فكذا أو الحكمي كذلك (كان) نكحت امرأة أو ان (نكحتك فانت طالق) وكذا كل امرأة ويكفي معنى الشرط إلا في المعينة باسم أو نسب أو إشارة فلو قال المرأة التي تزوجها طالق تطلق تزوجها ولو قال هذه المرأة الخ لا لتعريفها بالإشارة فلما الوصف (فنتا فوله لا جنتية ان زرت زيدا فانت طالق فنكحها فزارت) وكذا كل امرأة أجتمع معها في فراش فهي طالق فتزوجها لم تطلق وكل جارية أطواها حرة فاشترى جارية فوطئها لم تعتق لعدم الملك والاضافة إليه وأفاد في البحر ان زيارة المرأة في عرفنا لا تكون إلا بطعام مما يطبخ عند المزور فليحفظ (كما لنا إيقاعه) الطلاق (مقارناً لثبوت مالك) كانت طالق مع نكاحك ويصح مع تزوجي إياك لتمام الكلام بفاعله ومفعوله (أو زواله) كم موتي أو موتك

﴿قائدة﴾ في المجتبى عن محمد في المضافة لا يقع وبه أفق أئمة  
 خوارزم انتهى وهو قول الشافعي وللحنفي تقليده بفسخ قاض  
 بل محكم بل افتاء عدل وبفتويين في حادثين وهذا يعلم ولا يفتى به بزازية  
 (ويبطل تنجيز الثلاث) للحرّة والثنتين للامة (تعليقه) للثلاث وما دونها  
 الا المضافة الى الملك كما مر (لا تنجيز ما دونها) اعلم أن التعليق يبطل بزوال  
 الحل لا بزوال الملك فلو علق الثلاث أو ما دونها بدخول الدار ثم نجز الثلاث  
 ثم نكحها بعد التحليل بطل التعليق فلا يقع بدخولها شيء ولو كان نجز ما  
 دونها لم يبطل فيقع المعلق كله وأوقع محمد بقية الاول وهي مشكلة المهديم  
 الآتية وثمرته فيمن علق واحدة ثم نجز ثنتين ثم نكحها بعد زوج آخر فدخلت  
 له رجمتها خلافاً لمحمد وكذا يبطل بلحاظه مرتد ابدال الحرب خلافاً لهما وبفوت  
 محل البركان كلبت فلانا أو دخلت هذه الدار فبات أو جمعت بسنانا كما  
 بسطناه فيما علقناه على الملتقى وستجى مشكلة الكوز بفروعها  
 ﴿فرع﴾ قال لزوجته الامة ان دخلت الدار فانت طالق ثلاثاً فتمتقت فدخلت  
 له رجمتها قنية

(والفاظ الشرط) أى علامات وجود الجزاء (ان) المكسورة فلو فتحها  
 وقع للحال ما لم يتو التعليق فيدين وكذا لو حذف الفاء من الجواب في نحو  
 طلبية واسمية وبجماد وبما وقد وبلن وبالتنفيس كما لخصناه في شرح الملتقى  
 (واذا واذا ما وكل و) لم تسمع (كلما) الا منصوبة ولو مبتدأ لاضافتها لمبنى  
 (ومتى ومتى ما) ونحو ذلك كلو كانت طالق لو دخلت الدار تعلق بدخولها  
 ومن نحو من دخل منكن الدار فهي طالق فلو دخلت واحدة مراراً طالقت

بكل مرة لان الدخول أضيف الى جماعة فازداد عموما كذا في الغاية وهي  
غريبة وجعله في البحر أحد القولين (وفيها) كلها (تنحل) أى تبطل (اليمين)  
يطلان التعليق (اذا وجد الشرط مرة الا في كلما فانه ينحل بعد الثلاث)  
لاقتضاءها عموم الافعال كإقتضاء كل عموم الاسماء (نلا يقع ان نكحها  
بعد زوج آخر الا اذا دخلت) كلما (على التزوج نحو كلما تزوجت فانت كذا)  
لدخولها على سبب الملك وهو غير متناه ومن لطيف مسائلها لو قال لموطوءته  
كلما طلقتك فانت طالق فطلقها واحدة تقع ثنتان وفي كلما وقع عليك طلاق  
يقع ثلاث لتكرار الوقوع لكنه لا يزيد على الثلاث (وزوال الملك)  
من نكاح أو يمين (لا يبطل اليمين) فلو أبانها أو باعها ثم نكحها أو اشتراه  
فوجد ان الشرط طلقت وعق بقاء التعليق بقاء محله (وتنحل) اليمين (بعد)  
وجود (الشرط مطلقا) لكن ان وجد في الملك طلقت وعق والا لا خيلة  
من علق الثلاث بدخول الدار أن يطلقها واحدة ثم بعد المدة تدخلها فتنحل  
اليمين فينكحها (فان اختلفا في وجود الشرط) أى ثبوته ليعم المسمى  
(فالقول له مع اليمين) لانكاره الطلاق ومفاده أنه لو علق طلاقها بعدم  
وصول نفقة أيا ما فادعى الوصول وانكرت ان القول له وبه جزم في التقنية  
لكن صحح في الخلاصة والبرازية أن القول لها وأقره في البحر والنهر وهو  
يقتضى تخصيص المتون لكن قال المصنف وجزم شيخنا في فتواه بما  
تقيده المتون والشروح لانها الموضوععة لنقل المذهب كما لا يخفى (الا اذا  
برهنت) فان اليئنة تقبل على الشرط وان كان قويا كان لم نجى صهرتى  
الليلة فأمرأتى كذا فشهد أنها لم تجته قبلت وطلقت منح وفي التبيين ان لم أجامعك

في حيضتك فانت طالق للسنة ثم قال جامعتك ان حائضا فالتقول له لانه  
يملك الانشاء والا لا انتهى قالت فالمسئلة السابقة والآية ليستا على إطلاقهما  
(وما لا يعلم) وجوده (الا منها صدقت في حق نفسها خاصة) استحسانا  
بلايين نهر بحثا ومراقة كبالغة واحتلام كحيض في الاصح (كقوله ان  
حضت فانت طالق وفلانة أو ان كنت نحيين عذاب الله فانت كذا أو عبده  
حر فلو قالت حضت) والحيض قائم فان انقطع لم يقبل قولها زلمي  
وحداى (أو أحب طلقت هي فقط) ان كذبها الزوج فان صدقها وعلم  
وجود الحيض منها طلقتا جميعا حدادى (وفي ان حضت لا يقع برؤية الدم)  
لاحتمال الاستحاضة (فان استمر ثلاثا وقع من حين رأت) وكان بدعيا  
فان غير مدخولة فتزوجت بآخر في ثلاثة أيام صح فلو ماتت فيها فارثها  
للزوج الاول دون الثاني وتصدق في حقها دون ضرثها (و) في (ان حضت  
حيضة) أو نصفها أو ثلثها أو سدسها لعدم تجزيها (لا يقع حتى تطهر منها)  
لان الحيضة اسم للكمال ثم انما يقبل قولها ما لم تر حيضة أخرى جوهرية  
(وفي ان صمت يوما فانت طالق تطلق حين غربت) الشمس (من يوم صومها  
بخلاف ان صمت) فانه يصدق بساعة (قال لها ان ولدت غلاما فانت طالق  
واحدة وان ولدت جارية فانت طالق) ثنتين فولسهما ولم يدر الاول تلزمه  
طلقة واحدة قضاء وثنان تنزها) أى احتياطا لاحتمال تقدم الجارية (ومضت  
المدة) بالثاني فلذا لم يقع به شيء لان الطلاق المقارن لا قضاء المدة لا يقع  
فان علم الاول فلا كلام وان اختلفا فالتقول للزوج لانه منكر وان تحقق  
ولادتهما مما وقع الثلاث وتمتد بالاقراء (وان ولدت غلاما وجاريتين ولا يدرى

الاول يقع ثنتان قضاء وثلاث تنزها ) وان ولدت غلامين وجارية فواحدة  
قضاء وثلاث تنزها (و) هذا بخلاف ما ( لو قال إن كان حملك غلاما فأنت  
طالق واحدة وان كان جارية فثنتين فولدت غلاما وجارية لم تطالق ) لان  
الحمل اسم لكل فالـم يكن الكل غلاما أو جارية لم تطلق (وكذا) لو قال (ان كان  
ما في بطنك غلاما) والمسئلة بحالها لعموم ما (بخلاف ان كان في بطنك )  
والمسئلة بحالها (فانه يقع الثلاث) لعدم اللفظ العام

﴿ فروع ﴾ علق طلاقها بحبلها لم تطاق حتى تلد لاكثر من سنتين من  
وقت اليمين قال ان ولدت ولدا فأنت طالق أو حرة فولدت ولدا ميتا طلقت  
وعقت • قال لأم ولده ان ولدت فأنت حرة تنقض به العدة جوهره

( عاق ) المتاق أو الطلاق ولو ( الثلاث بشيئين ) حقيقة  
بتكرار الشرط أولا كان جاء زيد وبكر فأنت كذا ( يقع ) المعلق  
( ان وجد ) الشرط ( الثاني في الملك والا لا ) لاشتراط الملك حالة  
الحث والمسئلة رباعية (علق الثلاث أو المتق) لأمته (بالوطء) حث بالبقاء  
الختانين و(لم يجب) عليه (المقر) في المسئلتين (بالبث) بعد الايلاج لان اللبث  
ليس بوطء (و) لذا (لم يصربه مراجعا في) الطلاق (الرجعي الا اذا أخرج ثم  
أولج ثانيا) حقيقة أو حكما بان حرك نفسه فيصير مراجعا بالحركة الثانية  
ويجب المقر لا الحد لاتحاد المجاس (لاتطلق) الجديدة (في) قوله للتقدمة  
(ان نكحتها) أي فلانة (عليك فهي طالق اذا نكح) فلانة (عليها في عدة  
البائن) لان الشرط مشاركتها في القسم ولم يوجد (فلو) نكح (في عدة الرجعي)  
أو لم يقل عليك (طلقت) الجديدة ذكره مسكين وقبده في النهر بحثا بما اذا

أراد رجعتها والا فلا قسم لها كما مر (قال لها أنت طالق ان شاء الله متصلا)  
 الا لتنفس أو سعال أو جشاء أو عطاس أو ثقل لسان أو امسك فم أو فاصل  
 مفيد لتأكيد أو تكميل أو حد أو طلاق أو نداء كأنك طالق يا زانية أو يا  
 طالق ان شاء الله صرح الاستثناء بزازية وخانية بخلاف الفاصل اللغو كانت  
 طالق رجما ان شاء الله وقع وبائنا لا يقع ولو قال رجما أو بائنا يقع بنية  
 البائن لا الرجعى فنية وقواء في النهر (مسموعا) بحيث لو قرب شخص اذنه  
 الى فمه يسمع فصيح استثناء الاصم خانية (لا يقع) للشك (وان مات قبل  
 قوله ان شاء الله) وان مات يقع (ولا يشترط) فيه (القصد ولا التلفظ) بهما  
 فلو تلفظ بالطلاق وكتب الاستثناء موصولا أو عكس أو أزال الاستثناء  
 بعد الكتابة لم يقع عمادية (ولا العلم بمعناه) حتى لو أتى بالمشيئة من غير قصد  
 جاهلا لم يقع خلافا للشافعى وأفتى الشيخ الرملى الشافعى فيمن حلف على شيء  
 بالطلاق فأنشأه الغير ظانا صحته بعدم الوقوع اه قلت ولم أره لأحد من  
 علمائنا والله أعلم ولو شهدا بها وهو لا يذكرها ان كان بحال لا يدرى ما  
 يجرى على لسانه لفضب جازله الاعتماد عليهما والا لا بحر (ويقبل قوله  
 ان ادعاه) وأنكرته (في ظاهر الروى) عن صاحب المذهب  
 (وقيل لا) يقبل الا بيينة (وعليه الاعتماد) والفتوى احتياطا  
 لغلبة الفساد خانية وقيل ان عرف بالصلاح فالقول له (وحكم من لم يوقف  
 على مشيئته) فيما ذكر (كالانس والجن) والملائكة والجدار والجار (كذلك)  
 وكذا ان شرك كان شاء الله وشاء زيد لم يقع أصلا ومثل ان الا وان لم واذا  
 وما وما لم يشأ ومن الاستثناء أنت طالق لولا أبوك أو لولا حسنك أو لولا أتى



أحبك لم يقع خاتية ومنه سبحانه الله ذكره ابن الهمام في فتواه ( قال أنت طالق ثلاثا وثلاثا ان شاء الله أو أنت حر وحر ان شاء الله طلقت ثلاثا وعتق العبد ) عند الامام لان اللفظ الثاني نحو ولا وجه لكونه توكيدا للفصل بالواو بخلاف قوله حر حر أو حر وعتق لانه توكيد وعطف تفسير فيصح الاستثناء ( وكذا ) يقع الطلاق بقوله ( ان شاء الله أنت طالق ) فانه تطبيق عندهما تعليق عند أبي يوسف لاتصال المبطل بالايجاب فلا يقع كما لو أخر وقيل الخلاف بالعكس وعلى كل فالمتى به عدم الوقوع اذا قدم المشيئة ولم يأت بالفاء فان أتى بها لم يقع اتفاقا كما في البحر والشرنبلالية والقهستاني وغيرها فيحفظ ونمرته فيمن حلف لا يحلف بالطلاق وقاله حنث على التعليق لا الابطال ( وبأنت طالق بمشيئة الله أو بارادته أو بمحبته أو برضاه ) لا تطلق لان الباء للالصاق فكانت كالصاق الجزاء بالشرط ( وان اضافه ) أى المذكور من المشيئة وغيرها ( الى العبد كان ) ذلك ( تمليكا فيقتصر على المجلس ) كما مر ( وان قال بأمره أو بحكمه أو بقضائه أو باذنه أو بعلمه أو بقدرته يقع في الحال أضيف اليه تعالى أو الى العبد ) اذ يراد بمثله التنجيز عرفا ( كقوله ) أنت طالق ( بحكم القاضى وان ) قال ذلك ( باللام يقع في الوجوه كلها ) لانه للتعليل ( وان ) كان ذلك ( بحرف في ان اضافه الى الله تعالى لا يقع في الوجوه كلها ) لان في بمعنى الشرط ( الا في العلم فانه يقع في الحال ) وكذا القدرة ان نوى بها ضد العجز لوجود قدرة الله تعالى قطعا كالعلم ( وان اضاف الى العبد كان تمليكا في الاربع الاول ) وما بمسناها كالموى والرؤية

(تليفا في غيرها) وهي ستة ثم العشرة اما ان تضاف لله أو للعبد والعشرون اما ان تكون بياء أو لام أو في فهي ستون وفي البرازة كتب الطلاق واستثنى بالكتابة صح وعلى ما مر من المادية فهي مائة وثمانون وفي كيف شاء الله تطلق رجعية (أنت طالق ثلاثا الا واحدة يقع ثنتان وفي الاثنتين واحدة وفي الا ثلاثا) يقع (ثلاث) لان استثناء الكل باطل ان كان بلفظ الصدر أو مساويه وان بغيرهما كنسائي طوالت الا هؤلاء أو الا زينب وعمره وهند أو عبيد احرار الا هؤلاء أو الاسالماء وغانما وراشدا وهم الكل صح كما سيحى في الاقرار (وبعتبر) في المستثنى (كونه كلا أو بمضام من جملة الكلام لا من جملة الكلام الذي يحكم بصحته) وهو الثلاث ففى أنت طالق عشر الا تسعا تقع واحدة والا ثمانية ثنتان والاسبعا تقع ثلاث ومتى تعدد الاستثناء بلا واو كان كل اسقاطا مما يليه فيقع ثنتان بأنت طالق عشرا الا تسعا الا ثمانية الا سبعة ويلزمه خمسة بله على عشرة الا ٩ الا ٨ الا ٧ الا ٦ الا ٥ الا ٤ الا ٣ الا ٢ الا واحدة وتقريه أن تأخذ العدد الاول يمينك والثاني يسارك والثالث يمينك والرابع يسارك وهكذا ثم تسقط ما يسارك مما يمينك فابقى فهو الواقع (اخراج بعض التطلق لنحو بخلاف ايقاعه فلو قال أنت طالق ثلاثا الا نصف تطلقه وقع اثلاث في المختار) وعن الثاني ثنتان فتح وفي السراجية أنت طالق الا واحدة يقع ثنتان انتهى فكانه استثنى من ثلاث مقدر (سألت امرأة الثلاث فقال أنت طالق خمسين طلبة فقالت المرأة ثلاث تكفينى فقال ثلاث لك والبواقي لصواحبك وله ثلاث نسوة غيرها تطلق المخاطبة ثلاثا لا غيرها أصلا) هو المختار لصيرورة البواقي

لنوا فلم يقع بصرفه لصواحبه شيء.

• (فروع) • في أيمان الفتح ما لفظه وقد عرف في الطلاق انه لو قال ان دخلت الدار فانت طالق ان دخلت الدار فانت طالق ان دخلت الدار فانت طالق وقع الثلاث وأقره المصنف ثمة • ان سكنت هذه البلدة فامرأته طالق وخرج فوراً وخلع امرأته ثم سكنها قبل العدة لم تطلق بخلاف فانت طالق فليحفظ • ان تزوجتك وان تزوجتك فانت كذا لم يقع حتى يتزوجها مرتين بخلاف ما لو قدم الجزاء فليحفظ • ان غبت عنك أربعة أشهر فأمر بك يديك ثم طلقها فاعتدت فتزوجت ثم عادت للاول ثم غاب أربعة أشهر فلها أن تطلق نفسها ولو اختلفت لا لأنه تنجيز والاول تعليق • دعاها للواقع فأبت فقال متى يكون فقال غدا فقال ان لم تفعل هذا المراد غدا فانت كذا ثم نسياء حتى مضى الغد لا يقع • حلف ان لا يأتيها فاستلقى فجاءت فجامعت ان مستيقظا حنت • ان لم أشبعك من الجماع فعلى انزالها • ان لم أجامعك ألف مرة فكذا فعلى المبالغة لا المدد • وان وطئتك فعلى جماع الفرج وان نوى الدوس بالتقدم حنت به أيضا • له امرأة جنب وحائض ونفساء فقال أخبركن طالق طلقت النساء وفي أخشكن طالق فعلى الحائض • قال لي اليك حاجة فقال امرأته طالق ان لم أقضها فقال هي ان تطلق امرأتك فله ان لا يصدقه • قال لاصحابه ان لم أذهب بكم الليلة الى منزلي فامرأته كذا فذهب بهم بمض الطريق فاخذهم المسس فحبسهم لا يحنت • ان خرجت من الدار الا باذني فخرجت لحريقها لا يحنت • حلف لا يرجع الدار ثم رجع لشيء نسيه لا يحنت • حلف ليخرجن ساكن داره اليوم والساكن ظالم فان

لم يمكنه اخر اجه فاليمين على التلفظ باللسان \* ان لم يجئني بفلان أو ان لم تردى ثوبى الساعة فانت طالق فجاء فلان من جانب آخر بنفسه وأخذ الثوب قبل دفعها لا يحنث كذا ان لم أدفع اليك الدينار الذى على الى رأس الشهر فكذا فأبرأته قبل رأس الشهر بطل اليمين \* بقى ما يكتب فى التعاليق متى قلها أو تزوج عليها وأبرأته من كذا أو من باقى صداقتها فلو دفع لها الكل هل تبطل الظاهر لا لتصر بحم بصحة براءة الاسقاط والرجوع بما دفعه \* حلف بالله أنه لم يدخل هذه الدار اليوم ثم قال عبده حر ان لم يكن دخل لا كفارة ولا يعتق عبده اما لصدقه أو لانها غموس ولا مدخل للقضاء فى اليمين بالله حتى لو كانت يمينه الاولى بعتق أو طلاق حنث فى اليمينين لدخولها فى القضاء \* أخذت من ماله درهما فاشتريت به لحما وخلطه اللحم بدراهمه وقال زوجها ان لم ترديه اليوم فانت كذا فحيثه أن تأخذ كيس اللحم وتسلمه للزوج قبل مضى اليوم والا حنث ولو ضاع من اللحم فما لم يعلم أنه أذيب أو سقط فى البحر لا يحنث \* حلف ان لم أكن اليوم فى العالم أو فى هذه الدنيا فكذا يجبس ولو فى بيت حتى يمضى اليوم ولو حلف ان لم يخرب بيت فلان غداً فقيده ومنع حتى مضى الغد حنث وكذا ان لم أخرج من هذا المنزل فكذا فقيده أو ان لم أذهب بك الى منزلى فاخذها فهربت منه أو ان لم تحضرى الليلة منزلى فكذا فنعما أبوها حنث فى المختار بخلاف لا أسكن فأغلق الباب أو قيد لا يحنث فى المختار . قلت قال ابن الشحنة والاصل انه متى عجز عن شرط الحنث حنث فى المسمى لا الوجودى قال فى التهر ومفاده ان الحنث فيمن حلف ليؤدين اليوم دينه فمجرد فقره وفقد من يقرضه خلافا لما يحنث فى البحر فتدبر

## باب طلاق المريض

عنون به لاصالته ويقال له الفارّ لفراده من أرضها فيرد عليه قصده الى تمام عدتها وقد يكون الفرار منها كما سيجي. (من غالب حاله الهلاك بمرض أو غيره بأن أضناه مرض عجز به عن إقامة مصالحه خارج البيت) هو الاصح كعجز الفقيه عن الاتيان الى المسجد وعجز السوق عن الاتيان الى دكانه وفي حقها أن تعجز عن مصالحها داخله كما في البرازية ومفاده أنها لو قدرت على نحو الطبخ دون صعود السطح لم تكن مريضة قال في التهر وهو الظاهر قلت وفي آخر وصايا المجتبي المرض المعتبر المضني المبيح لصلاته قاعداً والمقعد والمفلوج والمسلول اذا تطاول ولم يقمعه في الفراش كالصحيح ثم رمز شح حد التطاول سنة اتمى وفي الفينة المفلوج والمسلول والمقعد ما دام يزداد كالمرضى (أو بارز رجلاً أقوى) منه (أو قدم ليقتل من قصاص أو رجم) أو بقى على لوح من السفينة أو افتقره سبع وبقى في فيه (فارّ بالطلاق) خبر من و (لا يصح تبرعه الا من الثلاث فلو أبانها) وهي من أهل الميراث علم باهليتها أم لا كأن أسلمت أو أعتقت ولم يعلم (طائفاً) بلا رضاها فلو أكره أو رضيت لم ترث ولو أكرهت على رضاها أو جامعها ابنه مكرهه ورثت (وهو كذلك) بذلك الحال (ومات) فيه فلو صح ثم مات في عدتها لم ترث (بذلك السبب) موته (أو بغيره) كأن يقتل المريض أو يموت بجمحة أخرى (في العدة) للمدخولة (ورثت هي) منه لا هو منها لرضاه بإسقاطه حقه وعند احمد ترث بعد العدة ما لم تزوج بآخر (وكذا) ترث

( طالبة رجعية ) أو طلاق فقط ( طلقت ) بائناً أو ( ثلاثاً ) لأن الرجعي لا  
يزيل النكاح حتى حل وطؤها ويتوارثان في المدة المطلقة وتكفي أهليتهما للارث  
وقت الموت بخلاف البائن ( وكذا ) ترث ( مائة قبلت ) أو طأعت ( ابن  
زوجها ) لمجيء الحرمة بينوته ( ومن لا عنها في مرضه أو آلى منها مريضاً  
كذلك ) أي ترثه للمهر ( وإن آلى في صحته وبانت به ) بالايلاء ( في مرضه أو أبانها  
في مرضه فصح فأت أو أبانها فارتدت فأسلمت ) فأت ( لا ) ترثه لأنه لا بد أن  
يكون المرض الذي طلقها فيه مرض الموت فإذا صح تبين أنه لم يكن مرض الموت  
ولا بد في البائن أن تستمر أهليتها للارث من وقت الطلاق إلى وقت الموت  
حتى لو كانت كناية أو مملوكة وقت الطلاق ثم أسلمت أو أعتقت لم ترث ( كما )  
لا ترث ( لو طلقها رجعية ) أو لم يطلقها ( فطأعت ) أو قبلت ( ابنه ) لمجيء  
الفرقة منها ( أو أبانها بامرأها ) قيد به لأنها لو أبانت نفسها فأجاز ودرث عملاً  
بإجازته قنية ( أو اختلعت منه أو اختارت نفسها ) ولو يبلوغ وعقد وجب  
وعنه لم ترث لرضاها ( ولو ) كان الزوج ( محصوراً ) بحبس ( أو في صف  
القتال ) ومثله حال فشو الطاعون أشباهه ( أو قائماً بمصالحه خارج البيت مشتكياً )  
من ألم ( أو محموماً أو محبوساً بقصاص أو رجم لا ) ترث لخلية السلامة  
( والحامل لا تكون فارة إلا بتلبسها بالخاض ) وهو الطلق لأنها حينئذ كالمریضة  
وعند مالك إذا تم لها ستة أشهر ( إذا علق ) المريض ( طلاقاً ) البائن ( بفعل  
أجنبي ) أي غير الزوجين ولو ولدها منه ( أو بمجيء الوقت و ) الحال أن  
( التعليق والشرط في مرضه أو ) علق طلاقاً ( بفعل نفسه وهما في المرض  
أو الشرط فقط ) فيه ( أو علق بفعلها ولا بد لها منه ) طبعاً أو شرعاً كأكل

وكلّام أبوين ( وهما في المرض أو الشرط ) فيه فقط ( ورثت ) لفراده ومنه ما في البدائع ان لم أطلقك أو ان لم أتزوج عليك فانت طالق ثلاثا فلم يفضل حتى مات ورثته ولو ماتت هي لم يرثها ( وفي غيرها لا ) ترث وهو ما اذا كانا في الصحة أو التعليق فقط أو بفعلها ولها منه بدّ وحاصلها ستة عشر لان التعليق اما بمجيء وقت أو بفعل أجنبي أو بفعله أو بفعلها وكل وجه على أربعة لان التعليق والشرط اما في الصحة أو المرض أو أحدهما وقد علم حكمها ( قال لها في صحته ان شئت ) أنا ( وفلان فانت طالق ثلاثا ثم مرض فشاء الزوج والاجنبي الطلاق معا أو شاء الزوج ثم الاجنبي ثم مات الزوج لارث وان شاء الاجنبي أولا ثم الزوج ورثت ) كذا في الخاتمة والفرق لا يخفى اذ بمشيئة الاجنبي أولا صار الطلاق معلقا على فعله فقط ( تصادقا ) أي المريض مرض الموت والزوجة ( على ثلاث في الصحة و ) على ( مضى العدة ثم أقر لها بدين ) أو عين ( أو أوصى لها بشيء فلها الاقل منه ) أي مما أقر وأوصى ( ومن الميراث ) للثمة ونعمت من وقت اقراره به يفتى ولو مات بعد مضيتها فلها جميع ما أقر أو أوصى عمادية ولو لم يكن بمرضه ونه صبح اقراره ووصيته ولو كذبت لم يصح اقراره شرح المجمع وفي الفصول ادعت عليه مريضا انه أبانها فنجحد وحلفه القاضي خلف ثم صدقته ومات ترثه لو صدقته قبل موته لا لو بعده ( كمن طلق ثلاثا بامرها في مرضه ثم أوصى لها أو أقر ) فان لها الاقل ( قال صحيح لامرأته احداك طالق ثم بين ) الطلاق ( في مرضه ) الذي مات فيه ( في احدهما صار فارّا بالبيان فترث منه ) كافي ومفاده انه لو حلف صحيحا وحث مريضا فينه في احدهما صار فارّا ولم أر

نهر (ولا يشترط علمه) أى الزوج (بأهليتها) أى المرأة للميراث (فلو طلقها بائنا فى مرضه وقد كان سيدها أعتقها قبله) أو كانت كناية فأسلمت (ولم يعلم به كان فارا) فترته ظهيرية (بمخلاف مالو قال لامته أنت حرة غداً وقال الزوج أنت طالق ثلاثاً بعد غد ان علم بكلام المولى كان فارا والا) يعلم (لا) ترث خانية ولو علقه بعقها أو بمرضه أو وكله به وهو صحيح فواقعه حال مرضه قادراً على عزله كان فارا (ولو باشرت) المرأة (سبب الفرقة وهى) أى والحال انها (مريضة وماتت قبل انقضاء العدة وورثها) الزوج (كما اذا وقعت الفرقة) بينهما (باختيارها نفسها فى خيار البلوغ والعقب أو بتقيلها) أو مطاوعتها (ابن زوجها) وهى مريضة لانها من قبلها ولذا لم يكن طلاقاً (بمخلاف وقوع الفرقة) بينهما (بالجب والعنة واللعان) فانه لا يرثها (على) ما فى الخانية والفتح عن الجامع وجزم به فى الكافى قال فى البحر فكان هو (المذهب) لانها طلاق فكانت مضافة اليه (وقيل) قائله الزيلعى (هو كالأول) فيرثها (ولو ارتدت ثم ماتت أو لحقت بدار الحرب فان كانت الردة فى المرض وورثها زوجها) استحساناً (والا) بأن ارتدت فى الصحة (لا) يرثها بمخلاف رده فانها فى معنى مرض موته فترته مطلقاً ولو ارتدا معا فان أسلمت هى ورثته والا لاخانية (قال آخر امرأة تزوجها طالق ثلاثاً فنكح امرأة ثم أخرى ثم مات الزوج) طلقت الأخرى (عند الزوج) و (لا يصير فارا) خلافاً لما لان الموت معروف وانصافه بالآخرية من وقت الشرط فيثبت مستنداً درر

﴿فروع﴾ أبانها فى مرضه ثم قال لها اذا تزوجتك فانت طالق ثلاثاً



فتزوجها في العدة ومات في مرضه لم ترث لانها في عدة مستقبلة وقد حصل  
التزوج بفعلها فلم يكن فرارا خلافاً لمحمد خانية • كذبها الورثة بعد موته  
في الطلاق في مرضه فالقول لها كقولها طلقني وهو نائم وقالوا في اليقظة  
ولو الجية • طلقها في المرض ومات بعد العدة فالمشكل من متاع البيت لو ارث  
الزوج لصيرورتها أجنبية بخلافه في العدة جامع الفصولين

### باب الرجعة

بالفتح وتكسر يعمدى ولا يعمدى ( هي استدامة الملك القائم ) بلا عوض  
ما دامت ( في العدة ) أى عدة الدخول حقيقة اذ لا رجعة في عدة الخلو  
ابن كمال وفي البزاية ادعى الوطء بعد الدخول وأنكرت فله الرجعة لاني  
عكسه وتصح مع اكره وهزل ولعب وخطأ ( بنحو ) متعلق باستدامة  
( راجعتك ) ورددتك ومسكتك بلا نية لانه صريح ( و ) بالفعل مع الكراهة  
( بكل ما يوجب حرمة المصاهرة ) كس ولو منها اختلاسا أو نائما أو مكرها  
أو مجنوناً أو معتوها ان صدقها هو أو ورثته بعد موته جوهره ورجعة المجنون  
بالفعل بزاية ( و ) تصح ( بتزوجها في العدة ) به يفتى جوهره ( ووطنها  
في الدبر على المتمد ) لانه لا يخلو عن مس بشهوة ( ان لم يطلق باثنا ) فان  
أبائها فلا ( وان أبت ) أو قال أبطلت رجعتي أولاً رجعة لى فله الرجعة بلا  
عوض ولو سمي هل يحمل زيادة في المهر قولان ويتمجل المؤجل بالرجعي  
ولا يتأجل برجمتها خلاصة وفي الصيرفية لا يكون حالا حتى تنقضي العدة

(ونذب اعلامها بها) لثلاث نكح غيره بعد العدة فان نكحت فرق بينهما وان  
دخل شغنى (ونذب الاشهاد) بمدلين ولو بعد الرجعة بالفعل (و) نذب  
(عدم دخوله بلا اذنها عليها) لتأهب وان قصد رجعتها لكرامتها بالفعل  
كما مر (ادماها بعد العدة فيها) بان قال كنت راجعتك فى عدتك (فصدته  
(صح) بالمصادقة (والا لا) يصح اجماعا (و) كذا (لو أقام بينة بعد العدة  
أنه قال فى عدتها قد راجعتها أو) أنه (قال قد جامعتها) وتقدم قبولها على  
نفس الامس والتفصيل فليحفظ (كان رجعة) لان الثابت بالبينة كالثابت بالمعينة  
وهذا من أعجب المسائل حيث لا يثبت اقراره باقراره بل بالبينة (كما لو قال  
فيها كنت راجعتك أمس) فانها تصح (وان كذبه) للملكة الانشاء فى الحال  
(بخلاف) قوله لها (راجعتك) يريد الانشاء (فقات) على الفور (بحجة له  
قدمت عدتى) فانها لا تصح عند الامام لمقارنتها لا قضاء العدة حتى لو  
سكتت ثم أجابت صحت اتفاقا كما لو نكحت عن اليمين عن مضى العدة (قال  
زوج الامة بعدها) أى العدة (راجعتها فيها فصدته السيد وكذبه) الامة  
ولا بينة (أو قالت مضت عدتى وأنكر) الزوج والمولى (فالقول لها) عند  
الامام لانها امينة (فلو كذبه المولى وصدته الامة فالقول له) أى للمولى  
على الصحيح لظهور ملكة فى البضع فلا يمكنها ابطاله (قات اتقضت عدتى  
ثم قالت لم تنقض كان له الرجعة) لاخبارها بكذبها فى حق عليها شغنى ثم  
انما تعتبر المدة لو بالحيض لا بالسقط وله تحليفها انه مستين الخلق ولو بالولادة  
لم يقبل الا بينة ولو حرة فتج (وتنقطع) الرجعة (اذا طهرت من الحيض  
الاخير) يوم الأمة (لمشرة) ايام مطلقا (وان لم تغسل ولا أقل لا) تنقطع

( حتى تفتسل ) ولو بسؤر حمار لاحتمال طهارته مع وجود المطلق لكن لا  
تصلي لاحتمال النجاسة ولا تتزوج احتياطاً ( او يمضي ) جميع ( وقت صلاة )  
فقصير ديناً في ذمتها ولو عاودها ولم يجاوز العشرة فله الرجعة ( أو ) حتى  
( تتييم ) عند عدم الماء ( وتصل ) ولو تفلا صلاة تامة في الاصح وفي الكناية  
بمجرد الاقطاع ملتي لعدم خطابها قلت ومفاده أن المجنونة والمتوهة كذلك  
( ولو اغتسلت ونسيت أقل من عضو تنقطع ) لتسارع الجفاف فلو تيقنت  
عدم الوصول أو تركته عمداً لا تنقطع ( ولو ) نسيت ( عضواً لا ) تنقطع  
وكل واحد من المضمضة والاستنشاق كالأقل لانهما عضو واحد على الصحيح  
بهنسي ( طلق حاملاً منكراً وطأها فراجعها ) قبل الوضع ( فجاءت بولد لاقل  
من ستة أشهر ) من وقت الطلاق ولسته أشهر ( فصاعداً ) من وقت النكاح  
( صحت ) رجعت السابقة وتوقف ظهور صحتها على الوضع لا ينافي صحتها  
قبله فلا مسامحة في كلام الوقاية ( كما ) صحت ( لو طلق من ولدت قبل الطلاق )  
فلو ولدت بعده فلا رجعة لمضي المدة ( منكراً وطأها ) لأن الشرع كذبه  
بحمل الولد للفراش فبطل زعمه حيث لم يتعلق بإقراره حق الغير ( ولو خلا  
بها ثم أنكره ) أي الوطء ( ثم طلقها لا ) يملك الرجعة لأن الشرع لم يكذبه  
ولو أقربه وأنكرته فله الرجعة ولو لم يخل بها فلا رجعة له لأن الظاهر شاهد  
لها ولو الجنية ( فان طلقها فراجعها ) والمسئلة بحالها ( فجاءت بولد لاقل من  
حولين ) من حين الطلاق ( صحت ) رجعت السابقة لصيرورته مكذباً كما مر  
( ولو قال ان ولدت فانت طالق فولدت ) فطلقت فاعتدت ( ثم ) ولدت  
( آخر يطينين ) يعني بعد ستة أشهر ولو لا أكثر من عشرين مالم تهر باقتضاء

العدة لأن امتداد الطهر لا غاية له إلا اليأس ( فهو ) أى الولد الثانى ( رجعة ) اذ  
 يجعل الملق بوطء حادث فى العدة بخلاف مالهو كانا يطن واحد ( وفى كلما  
 ولدت ) فأت طالق ( فولدت ثلاث بطون تقع الثلاث والولد الثانى رجعة )  
 فى الطلاق الاول كما مر وتطلق به ثانيا ( كالولد الثالث ) فانه رجعة فى الثانى  
 وتطلق به ثلاثا عملا بكما ( وتعتد ) للطلاق الثالث ( بالحيض ) لانها من  
 ذوات الاقراء مالم تدخل فى سن اليأس فبالاشهر ولو كانوا يطن يقع ثنتان  
 بالاولين لا بالثالث لاقتضاء العدة به فتج ( والمطلقة الرجعية تزين ) ويحرم  
 ذلك فى البائن والوفاة ( لزوجها ) الحاضر لا الغائب لفقد العلة ( اذا كانت )  
 الرجعة ( مرجوة ) والا فلا تفعل ذكره مسكين ( ولا يخرجها من بيتها )  
 ولو لما دون السفر للنهى المطلق ( مالم يشهد على رجعتها ) فتبطل العدة وهذا  
 اذا صرح بعدم رجعتها فلو لم يصرح كان السفر رجعة دلالة فتح بمحاشا  
 وأقره المصنف ( والطلاق الرجعى لا يحرم الوطء ) خلافا للشافعى رضى الله  
 عنه ( فلو وطئ لا عقرب عليه ) لانه مباح ( لكن تكره اخلوة بها ) تنزيها  
 ( ان لم يكن من قصده الرجعة والا لا ) تكره ( ويثبت القسم لها ان كان من  
 قصده المراجعة والا لا ) قسم لها بحر عن البدائع قال وصرحوا بان له ضرب  
 امرأته على ترك الزينة وهو شامل للمطلقة رجعيا ( ويتكح مباتته بما دون  
 الثلاث فى العدة وبمسدها بالاجماع ) ومنع غيره فيها لاشتباه النسب ( لا )  
 يتكح ( مطلقه ) من نكاح صحيح نافذ كما سنحققه ( بها ) أى بالثلاث ( لو حرة  
 وثنتين لو أمة ) ولو قبل الدخول وما فى المشكلات باطل أو مؤول كما مر  
 ( حتى يطأها غيره ولو ) الغير ( مراهما ) يجامع مثله وقدره شيخ الاسلام

بمشر سنين أو خصيا أو مجنونا أو ذميا لنمية (بنكاح) نافذ خرج الفاسد  
 والموقوف فلو نكحها عبد بلا اذن سيده ووطئها قبل الاجازة لا يحلها حتى  
 يطأها بعدها ومن لطيف الحيل أن تزوج لملوك مراهق بشاهدين فإذا  
 أوجع يملكه لها فيطل النكاح ثم تبعثه لبلد آخر فلا يظهر أمرها لكن على  
 رواية الحسن المفتى بها أنه لا يحلها لعدم الكفاءة ان لها ولي والافضلها اتفاقا  
 كما مر (وتمضى عدته) أى الثانى (لا يملك عينا) لاشتراط الزوج بالنص  
 فلا يحلها وطء المولى ولا ملك أمة بعد طلقتين أو حرة بعد ثلاث وردة وسبي  
 نظيره من فرق بينهما بظهار أو لمان ثم ارتدت وسبيت ثم ملكها لم تحل له  
 أبدا (والشرط التيقن بوقوع الوطء فى المحل) المتيقن به فلو كانت صغيرة  
 لا يوطأ مثلها لم تحل للاول والاحل وان أفضاها بزانية (فلو وطئ مفضاة  
 لا تحل له الا اذا حبلت) ليعلم أن الوطء كان فى قبائها (كما لو تزوجت بمجبوب)  
 فانها لا تحل حتى تحبل لوجود الدخول حكما حتى يثبت النسب فتح فلاقتصار  
 على الوطء قصور الا أن يعمم بالتحقيق والحكمى (والايلاج فى محل البكارة  
 يحلها والموت عنها لا) كما فى التقنية واستشكله المصنف وفى التهر وكانه ضعيف  
 لما فى التبئين بشرط أن يكون الايلاج موجبا للفعل وهو التقاء الختانين  
 بلا حائل يمنع الحرارة وكونه عن قوة نفسه فلا يحلها من لا يقدر عليه الا بمساعدة  
 اليد الا اذا اتمش وعمل ولو فى حيض ونفاس واحرام وان كان حراما وان لم ينزل  
 لان الشرط الذوق لا الشبع قلت وفى المجتبى الصواب حلها بدخول الحشفة مطلقا  
 لكن فى شرح المشارق لابن ملك لو وطئها وهى نائمة لا يحلها للاول لعدم ذوق  
 العسيلة وينبغى أن يكون الوطء فى حالة الانماء كذلك (وكره) الزوج للثانى

(تحريماً) لحديث لمن المحلل والمحلل له (بشرط التحليل) كتزويجك على أن أحلك (وإن حلت للاول) لصحة النكاح وبطلان الشرط فلا يجبر على الطلاق كما حققه الكمال خلافا لما زعمه البزازي ومن لطيف الحيل قوله ان تزويجك وجامعتك أو وأمسكتك فوق ثلاث مثلا فانت بائن ولو خافت أن لا يطلقها تقول زوجتك نفسي على أن امرئ يدي زيمى وتماه في المادية (أما اذا اضمرنا ذلك لا) يكره (وكان) الرجل (مأجورا) لقصد الاصلاح وتأويل اللعن اذا شرط الاجر ذكره البزازي ثم هذا كله فرع صحة النكاح الاول حتى لو كان بلاولى بل بعبارة المرأة أو بلفظ هبة أو بحضرة فاسقين ثم طلقها ثلاثا وأراد حلها بلا زوج يرفع الامر لشافى فيقضى به ويبطلان النكاح أى فى القائم والآتى لافى المنقضى بزانية وفيها قال الزوج الثانى كان النكاح فاسدا أو لم ادخل بها وكذبه فالقول لها ولو قال الزوج الاول ذلك فالقول له اى فى حق نفسه (والزوج الثانى يهدم بالدخول) فلو لم يدخل لم يهدم اتفاقا قنية (مادون الثلاث ايضا) اى كما يهدم الثلاث اجماعا لانه اذا هدم الثلاث فما دونها اولى خلافا لمحمد فن طلقنا دونها وعادت اليه بعد آخر عادت بثلاث لو حرة وثنتين لو أمة وعند محمد وباقي الائمة بما بقى وهو الحق فتح وأقره المصنف كغيره (ولو أخبرت مطلقة الثلاث بمضى عدته وعدة الزوج الثانى) بعد دخوله (والمدة تحتمله جازله) أى للاول (ان يصدقها ان غلب على ظنه صدقها) واقل مدة عدة عنده بحيض شهران ولائمة اربعون يوما ما لم تدع السقط كما مر ولو تزوجت بعد مدة تحتمله ثم قالت لم تنقض عدتي او ما تزوجت بأخر لم تصدق لان اقدامها على التزوج دليل الحل

وعن السر خسى لا يحل تزوجها حتى يستفسرها وفي البزازية قالت طلقني ثلاثاً ثم  
 ارادت تزويج نفسها منه ليس لها ذلك اصرت عليه ام كذبت نفسها (سمعت من  
 زوجها انه طلقها ولا تقدر على منعه من نفسها) الا بقتله (لما قتله) بدواء خوف القصاص  
 ولا تقتل نفسها وقال الا وزجندى ترفع الامر للقاضي فان حلف ولا بينة فالانتم  
 عليه وان قتله فلا شيء عليها والباثن كالثلاث يزانية وفيها شهدا أنه طلقها  
 ثلاثاً لما التزوج بآخر التحليل لو غائباً انتهى قلت يعنى ديانة والصحيح عدم  
 الجواز فنية وفيها لو لم يقدر هو أن يتخلص عنها ولو غاب سحرته وردته  
 اليها لا يحل له قتلها ويبعد عنها جهده (وقيل لا) تقتله قائله الاسيبي جابى (وبه  
 يفتى) كما في التتارخانية وشرح الوهبانية عن الملتقط أى والانتم عليه كما مر  
 (قال بعده) أى بعد طلاقه ثلاثاً (كان قبلها طلقة واحدة واقضت عدتها  
 وصدقته) المرأة (في ذلك لا يصدقان على المذهب) المفتى به كما لو لم تصدقه  
 هي وقيل يصدقان ولو طلقها اثنتين قبل الدخول ثم قال كنت طلقها قبلها  
 واحدة أخذ بالثلاث

### باب الايلاء

مما سبته الينونة مالا (هو) لنة اليمين وشرعا (الحلف على ترك قربانها)  
 مدته ولو ذميا (والمولى هو الذى لا يمكنه قربان امرأته الا بشئ) مشق  
 (يلزمه) الا للمانع كفر وركنه الحلف (وشرطه محلية المرأة بكونها متكوحه  
 وقت تنجيز الايلاء) ومنه ان تزوجتك فوالله لا أقربك ولو زادوا أنت طالق  
 ثم تزوجها لزمه كفارة بالقربان ووقع بائن بتركه (وأهلية الزوج للطلاق)

وعندهما للكفارة (فصع ايلاء الذي) بنيرما هو قرينة وفائده وقوع الطلاق ومن شرائطه عدم التقصص عن المدة (وحكمه وقوع طلاقه بائنة ان بر) ولم يعط (و) لزوم (الكفارة أو الجزاء) المطلق (ان حث) بالقربان (و) المدة (أقلها للحررة أربعة أشهر وللامة شهران) ولاحد لاكثرها فلا ايلاء بحلفه على أقل من الاقلين وسببه كالسبب في الرجعي وألفاظه صريح وكناية (من الصريح) لو قال والله (وكل ما ينمقده اليمين) لا أفر بك (لنير حائض ذكره سعدى لعدم اضافة المنع حينئذ الى اليمين أو والله لا أفر بك لا أجامك لا أطوك لا أغتسل منك من جنابة (أربعة اشهر) ولو لحائض لتعين المدة (أو ان قربتك فعلي حج أو نحوه) مما يشق بخلاف فعلي صلاة وكتبتين فليس بمول لعدم مشقتها بخلاف فعلي مائة ركعة وقياسه ان يكون موليا بمائة ختمة أو اتباع مائة جنازة ولم أره (أو فأنت طالق أو عبده حر) ومن الكناية لا أمسك لا آتيك لا اغشاك لا اقرب فراشك لا ادخل عليك ومن المؤيد نحوه حتى تخرج الدابة أو الدجال أو تطلع الشمس من مغربها (فان قربها في المدة) ولو مجنوناً (حث) وحينئذ (ففي الحلف بالله وجبت الكفارة وفي غيره وجب الجزاء وسقط الايلاء) لانتهاء اليمين (والا) يقربها (بانت بواحدة) بمضيها ولو ادعاه بعد مضيها لم يقبل قوله الابينة (وسقط الحلف لو) كان (مؤقتاً) ولو بمدتين اذ بعض الثانية تبين بثانية وسقط الايلاء (لا لو كان مؤبداً) وكانت طاهرة كما مر وفرع عليه (فلو نكحها ثانياً وثالثاً ومضت المدتان بلا في) اى قربان (بانت بأخرين) والمدة من وقت الزوج (فان نكحها بعد زوج آخر لم تطلق) لانتهاء هذا الملك بخلاف



مالو بان بالايلاء بما دون ثلاث أو أبنائها بتعجيل الطلاق ثم عادت بثلاث يقع بالايلاء خلافا لمحمد كما مر في مسألة المهدم (وان وطئها) بعد زوج آخر (كفر بقاء اليمين) للحنث (والله لا اقربك شهرين وشهرين بعد هذين الشهرين ايلاء) لتحقيق المدة (ولو مكث يوما) أراد به مطلق الزمان اذ الساعة كذلك بحر (ثم قال والله لا اقربك شهرين) لم يكن موليا (قال بعد الشهرين الاولين أولا) لنقص المدة لكن ان قاله اتحدت الكفارة والا تمددت (أو قال والله لا اقربك سنة الا يوما) لم يكن موليا للحال بل ان قربها وبقي من السنة أربعة اشهر فاكثر صار موليا والا لا ولو حذف سنة لم يكن موليا حتى يقربها فيصير موليا ولو زاد الا يوما اقربك فيه لم يكن موليا أبدا لانه استثنى كل يوم يقربها فيه فلم يتصور منه أبدا (أو قال وهو بالبصرة والله لا ادخل مكة وهي بها لا) يكون موليا لانه يمكنه أن يخرجها منها فيطأها (آلى من المطلقة رجعا صح) لبقاء الزوجية ويطل بمضى العدة (ولو آلى من مباته أو أجنبية نكحها بعده) أى بعد الايلاء ولم يصفه للملك كما مر (لا) يصح لقوات محله ولو وطئها كفر بقاء اليمين ولو آلى فأبانت ان مضت مدته وهي في العدة بانت بأخرى والا لا خائفة (عجز عجزا حقيقيا لا حكما كاحرام لكونه باختياره) عن وطئها لمرض بأحدهما أو صغرها أو رقتها) أو جبه أو عته (أو بمسافة لا يقدر على قطعها في مدة الايلاء أو لحبسه) اذا لم يقدر على وطئها في السجن كما في البحر عن الغاية وقوله (لا بحق) لم أره لغيره فليراجع (وكذا حبسها ونشوزها قضيه نحو)

قوله بلسانه (فت اليها) أو راجعتك أو أبطلت الايلاء أو رجعت عما قلت ونحوه لانه آذاها بالمنع فيرضيها بالوعد (فان قدر على الجماع في المدة فقيؤه بالوطء في الفرج) لانه الاصل (فان وطئ في غيره) كدبر (لا) يكون غيأ ومفاده اشتراط دوام العجز من وقت الايلاء الى مضي مدته وبه صرح في المتن وفي الحاوى آلى وهو صحيح ثم مرض لم يكن فيؤه الا الجماع وبقي شرط ثالث ذكره في البدائع وهو قيام النكاح وقت الفء باللسان فلو أبانها ثم فله بلسانه بقى الايلاء (قال لامرأته أنت على حرام) ونحو ذلك فانت معنى في الحرام (ايلاء ان نوى التحريم أو لم ينوشيثا وظهار ان نواه وهدران نوى الكذب) وفذا ديانة وأما قضاء فايلاء قهستاني (وتطبيقه بآئته ان نوى للطلاق وثلاث ان نواه ويقتى بانه طلاق بائن وان لم ينوه) فلبه العرف ولذا لا يحلف به الا الرجال ولو لم تكن له امرأة أو حلفت به المرأة كان يمينا كما لو ماتت أو بآت لا الى عدة ثم وجد الشرط لم تطلق امرأته المتزوجة به يقتى لصيرورتها يمينا فلا تنقلب طلاقا ومثله انت معنى في الحرام والحرام يلزمى وحرمتك على وانت محرمة أو حرام على أو لم يقل على وأنا عليك حرام أو محرم أو حرمت نفسى عليك أو أنت على كالحمار أو كالخنزير بزازية (ولو كان له) أربع (نسوة) والمسئلة بحالها (وقع على كل واحدة منهن طلقه) بآئته (وقيل تطلق واحدة منهن) واليه البيان كما مر في الصريح (وهو الاظهر) والاشبه ذكره الزيلعى والبزازى وغيرهما وقال الكمال الاشبه عندى الاول وبه جزم صاحب البحر في فتاواه وصححه في جواهر الفتاوى وأقره المصنف فى شرحه لكن فى التهرى يجب أن يكون معنى قول الزيلعى والمسئلة

بجملها يعني التحريم لا بقيد أنت على حرام مخاطبا لو احدى كما في المتن بل يجب فيه أن لا يقع الا على المخاطبة اه قلت يعني بخلاف حلال الله أو حلال المسلمين فانه يعم وبه يحصل التوفيق فليحفظ

﴿ فروع ﴾ انت على حرام ألف مرة تقع واحدة • طلقها واحدة ثم قال أنت حرام ناويا ثنتين تقع واحدة • كرده مرتين ونوى بالاول طلاقا وبالثاني يمينا صح • قال ثلاث مرات حلال الله على حرام ان فعلت كذا ووجد الشرط وقع الثلاث • قال لهما أنتما على حرام ونوى في احدهما ثلاثا وفي الاخرى واحدة فكما نوى به يفتى وتماه في البرازية • قال أنتما على حرام حث بوط • كل ولو قال والله لا أقر بكما لم يحث الا بوطئهما والفرق لا يحث وفي الجوهرية كرده والله لا أقر بك ثلاثا في مجلس ان نوى التكرار اتحدا والا فالايلاء واحد واليمين ثلاث وان تعدد المجلس تعدد الايلاء واليمين

## باب الخلع

(هو) لنة الازالة واستعمل في ازالة الزوجية بالضم وفي غيره بالفتح وشرعا كما في البحر (ازالة ملك النكاح) خرج به الخلع في النكاح الفاسد وبعد البينونة والردة فانه لمو كما في الفصول (المتوقفة على قبولها) خرج ما لو قال خلعتك ناويا الطلاق فانه يقع بائنا غير مسقط للحقوق لعدم توقفه عليه بخلاف خالمتك بلفظ المفاعلة أو اختلعي بالامر ولم يسم شيئا قبلت فانه خلع مسقط حتى لو كانت قبضت البذل رده خانية (بلفظ الخلع) خرج

الطلاق على مال فانه غير مستقط فتح وزاد قوله (أو مافي معناه) ليدخل لفظ  
المبارأة فانه مستقط كما سيجيء ولفظ البيع والشراء فانه كذلك كما صححه في  
الصنعي خلافا للخانية وأفاد التعريف صحة خلع المطلقة رجما (ولا بأس به  
عند الحاجة) للشقاق بعدم الوفاق (بما يصلح للمهر) بنير عكس كلى لصحة  
الخلع بدون العشرة وبما في يدها وبطن غنمها وجوز العيني انعكاسها (و) شرطه  
كالطلاق وصفته ما ذكره بقوله (هو يمين في جانبه) لانه تعليق الطلاق بقبول  
المال (فلا يصح رجوعه) عنه (قبل قبولها ولا يصح شرط الخيار له ولا يقتصر  
على المجلس) أى مجلسه ويقتصر قبولها على مجلس علمها (وفي جانبها معاوضة) بمال  
(فصح رجوعها) قبل قبوله (و) صح (شرط الخيار لها) ولو أكثر من ثلاثة أيام  
بحر (ويقتصر على المجلس) كالبيع

﴿فائدة﴾ يشترط في قبولها علمها بمعناه لانه معاوضة بخلاف طلاق وعناق  
وتدوير لانه اسقاط والاسقاط يصح مع الجهل

(وطرف المبد في المتاق على مال كطرفها في الطلاق و) الخلع  
(يكون بلفظ البيع والشراء والطلاق والمبارأة) كبعت نفسك أو طلاقك  
أو طلقتك على كذا أو بارأئك أى فارقتك وقبلت المرأة (و) حكمه أن  
(الواقع به) ولو بلا مال (وبالطلاق) الصريح (على مال طلاق بائن)  
وثرته فيما لو بطل البذل كما سيجيء (و) الخلع (هو من الكنایات فيستبر  
فيه ما يمتبر فيها) من قرائن الطلاق لكن لو قضى بكونه فسخا فقد لانه  
مجتهد فيه وقيل لا (خلعها ثم قال لم أنوبه الطلاق فان ذكر بدلا لم يصدق)  
قضاء في الصور الاربع (والا صدق فيه) ما اذا وقع بلفظ (الخلع والمبارأة)

لانهما كنايةتان ولا قرينة بخلاف لفظ بيع وطلاق لانه خلاف الظاهر وفيه  
 اشارة الى اشتراط النية وهو ظاهر الرواية الا أن المشايخ قالوا لا تشتط  
 النية ههنا لانه بحكم غلبة الاستعمال صار كالصریح كافى القهستانى عن متفرقات  
 طلاق الجحيط (وكره) تحريما (أخذ شيء) يلحق به الابراء عما لها عليه  
 (ان نشز وان نشزت لا) ولو منه نشوز أيضا ولو بأكثر مما أعطاهما على  
 الاوجه فتح وصحح الشمنى كراهة الزيادة وتعبير الملتقى لا بأس به يفيد أنها  
 تنزيهية وبه يحصل التوفيق (أكرها) الزوج (عليه تطلق بلا مال) لان  
 الرضا شرط للزوم المال وسقوطه (ولو هلك بدله في يدها) قبل الدفع (أو  
 استحق فعلها قيمته لو) البدل (قيما ومثله لو مثليا) لان الخلع لا يقبل الفسخ  
 (خلعها أو طلقها بخمر أو خنزير أو ميتة ونحوها) مما ليس بمال (وقم) طلاق  
 (بائن في الخلع رجعى في غيره) وقوعا (بجانا) فيهما بطلان البدل وهو الثمرة  
 كإمرو ولو سمت حلالا كهذا الخل فاذا هو خمر رجع بالمهر ان لم يعلم والا لا شيء  
 له (كخالنى على ما في يدى) أى الحسية (ولا شيء في يدها) لعدم التسمية وكذا عكسه  
 لكن لو كان في يده جوهرة لما قبلت فى له علمت أولا لا ضرارها تقسبا بقبولها  
 (وان زادت من مال أو دراهم ردت) عليه فى الاولى (مهرها) ان قبضته  
 والا لا شيء عليها جوهرة (أو ثلاثة دراهم) فى الثانية ولو فى يدها أقل  
 كلها ولو سمت دراهم فبان دنائير لم أره (والبيت والصندوق ويطن  
 الجارية) اذا لم تلد لأقل المدة (و) بطن (الغنم) وثمر الشجر (كالبند)  
 فذكر اليد مثال كما فى البحر قال وقيد فى الخلاصة وغيرها بعدم العلم فقال  
 لو علم أنه لا متاع فى البيت أو أنه لا مهر لها عليه فى خلعها بمهرها لا يؤزمها

شيء لانها لم تطلعه فلم يصر مغرورا ولو ظن أن عليه المهر ثم تذكر عدمه  
 ردت المهر ( خالمت على عبد آبق لها على براتها من ضمانه لم تبرأ ) وعليها  
 تسليمه ان قدرت والا قضيته لانه لا يبطل بالشرط الفاسد كالنكاح ( قالت  
 طلقني ثلاثا بألف أو على ألف فطلقها واحدة وقع في الاول بانه بثله )  
 أي بثت الالف ان طلقها في مجلسه والا فجاءنا فتح وفي الخانية لو كان طلقها  
 فثنتين فله كل الالف ( وفي الثانية رجعية مجانا ) لان على للشرط وقالوا كالباء  
 ( قال لها طلقتي نفسك ثلاثا بألف ) أو على ألف ( فطلقت نفسها واحدة لم  
 يقع شيء ) لانه لم يرض بالينونة الا بكل الالف بخلاف ما صر لرضاها لها  
 بألف فبيدها أولى ( وقوله لها أنت طالق بألف أو على ألف وبثت ) في  
 مجلسها ( لم ) ان لم تكن مكرهة كما صر ولا سفية ولا مريضة كما يحى .  
 ( الألف ) لانه تمريض أو تطبق وفي البحر عن السارخانية قال لامرأته  
 احدا كما طالق بألف درهم والاخرى بمائة دينار فقبلتا طلقنا بغير شيء . ( أنت  
 طالق ) عليك ألف أو أنت حر عليك ألف طلقت وعق مجانا ) وان لم  
 يقبل لان قوله عليك ألف جملة تامة وقالوا ان قبلا صبح ولزم المال عملا بأن  
 الواو للحال وفي الحاوي ويقولها يقتضى ( قال طلقتك أمس على ألف فلم  
 تقبل ) وقالت قبلت فالقول له يمينته بخلاف قوله بعنك طلاقك أمس على ألف  
 فلم تقبل ) وقالت قبلت فالقول لها ( وكذا لو قال لعبدك كذلك ) ( كقوله ) لغيره  
 ( بعث منك هذا العبد بألف أمس فلم تقبل وقال المشتري قبلت ) فان القول  
 للمشتري والفرق أن الطلاق بمال يمين من جانبه وهي تدعى حته وهو ينكر أما  
 البيع فافتراده به اقروا بالقبول فانكاره رجوع فلا يسمع ولو برهنا أخذ بينتها

تأخر خانية (ولو ادعى الخلع على مال وهي تنكز يقع الطلاق) بأقراره  
(والدعوى في المال بحالها) فيكون القول لها لأنها تنكز (وعكسه لا) يقع  
كيفما كان بزانية

• (فروع) • أنكر الخلع أو ادعى شرطاً أو استثناء أو أن ما قبضه  
من دينه أو اختلفاً في الطوع والكراهة فالقول له ولو قالت كان بغير بدل  
فالقول لها. ادعت المهر ونفقة المدة وأنه طلقها وادعى الخلع ولا يثبت فالقول لها في  
المهر وله في النفقة • خلع امرأته على عبد قسمت قيمته على مسمييهما •  
خامتك على عبيد وقف على قبولها ولم يجب شيء بحر

(ويستقط الخلع) في نكاح صحيح ولو بلفظ بيع وشراء كما اعتمده  
المأدب وغيره (والمبارأة) أي الإبراء من الجانبين (كل حق) ثابت وقهما  
(لكل منهما على الآخر مما يتعلق بذلك النكاح) حتى لو أبانها ثم نكحها  
ثانياً بمهر آخر فاختلفت منه على مهرها برئ عن الثاني لا الأول ومثله المتعة بزانية  
وفيها اختلفت على أن لا دعوى لكل على صاحبه ثم ادعى أن له كذا من  
القطن صح لا اختصاص البراءة بحقوق النكاح (الانفقة المدة) وسكنها فلا  
يسقطان (إلا إذا نص عليها) فتسقط النفقة لا السكنى لأنها حق الشرع إلا  
إذا أبرأتها عن مؤنة السكنى فيصح فصح وهو مستغنى عنه بما ذكرنا إذ النفقة  
والسكنى لم تجبا وقتها بل بعدهما (وقيل الطلاق على مال) مسقط للمهر  
(كالخلع والمعتدلاً) ذكره البرزالي ولا يبرأ بأبرائك الله ذكره البهني (شرط  
البراءة من نفقة الولدان وقتاً) كسنة (صح ولزم والالا) بحرفيه عن المتن  
وغيره لو كان الولد رضيعاً صح وإن لم يؤقتا وترضعه حولين بخلاف القطين

ولو تزوجها أو هربت أو ماتت أو مات الولد رجع يفتية نفقة الولد والمدة  
 الا اذا شرطت براءتها ولها مطالبة بكسوة الصبي الا اذا اختلعت عليها أيضا  
 ولو فطيا فيصح كالظن (ولو خالته على نفقة ولده شهرا) مثلا (وهي مصرة  
 فطالبته بالنفقة يجبر عليها) وعليه الاعتماد فتح وفيه لو اختلعت على أن تمسكه  
 الى البلوغ صح في الانثى لا التلام ولو تزوجت فلزوج أخذ الولد وان اتفقا  
 على تركه لانه حق الولد وينظر الى مثل امساكه لتلك المدة فيرجع به عليها  
 (خلع الاب صغيرته بمالها أو مهرها طلقت) في الاصح كما لو قبلت هي  
 وهي مميزة ولم يلزم المال لانه تبرع وكذا الكبيرة الا اذا قبلت فيلزمها المال ولا  
 يصح من الام ما لم تلزم البذل ولا على صغير أصلا (كالمال خالته) المرأة  
 (بذلك) أي بمالها أو بمهرها (وهي غير رشيدة) فانها تطلق ولا يلزم حتى  
 لو كان بلفظ الطلاق يقع رجعا فيهما شرح وهبانية (فان خالها) الاب على  
 مال (ضامنا له) أي ملتزما لا كفيلا لعدم وجوب المال عليها (صح والمال  
 عليه) كالخلع مع الاجنبي فالاب أولى (بلا سقوط مهر) لانه لم يدخل تحت  
 ولاية الاب ومن حيل سقوطه ان يجعل بدل الخلع على أجنبي بقدر المهر  
 ثم يحيل به الزوج عليه من له ولاية قبض ذلك منه بزازية (وان شرطه)  
 أي الزوج الضمان (عليها) أي الصغيرة (فان قبلت وهي من أهله) بان  
 تعقل أن النكاح جالب والخلع سالب (طلقت بلا شيء) لعدم أهلية الترامة  
 وان لم تقبل أو لم تعقل لم تطلق وان قبل الاب في الاصح زلمي ولو بلغت  
 وأجازت جاز فتح (قال) الزوج (خالته قبلت) المرأة ولم يذكر امالا  
 (طلقت) لوجوب الايجاب والقبول (وبرئ عن) المهر (لأنه لو كان



( عليه والا ) يكن عليه من المؤجل شيء ( ردت ) عليه ( ما ساق إليها من المهر الممجل ) لما صر أنه معاوضة فتعتبر بقدر الامكان ( خلع المريضة يعتبر من الثلث ) لانه تبرع فله الاقل من ارثه وبذل الخلع ان خرج من الثلث والا فالأقل من ارثه والثلث ان ماتت في المدة ولو بعدها أو قبل الدخول فله البذل ان خرج من الثلث وتماه في الفصولين ( اختلعت المكاتب لزومها المال بعد العتق ولو باذن المولى ) لحجرها عن التبرع ( والامة وأم الولدان باذن المولى لزومها المال للحال ) فتباع الامة وتسمى أم الولد والمديرة ولو بلا اذن فبعد العتق ( خلع الامة مولاهما على رقبتهما ان زوجها حرا صبح الخلع مجانا وان ) زوجها ( مكاتباً أو عبداً أو مديراً صبح وصارت امة لاسيد ) فلا يبطل النكاح أما الحر فلو ملكها لبطل النكاح فبطل الخلع فكان في تصحيحه ابطاله اختيار

﴿ فروع ﴾ قال خالعتك على ألف قاله ثلاثا فقبلت طلقت بثلاثة آلاف لتعليقه بقبولها \* في المنتقى أنت طالق أربعا بألف فقبلت طلقت ثلاثا وان قبلت الثلاث لم تطلق لتعليقه بقبولها بازاء الاربع \* أنت طالق على دخولك الدار توقف على القبول وعلى أن تدخل الدار توقف على الدخول قلت فيطلب الفرق فان أن والفعل بمعنى المصدر فتدبر \* قال خالعتك واحدة بألف وقالت انما سألتك الثلاث فلك ثلثها فالقول لها \* خلعها على ان صداقها لولدها أو لاجنتي أو على أن يمسك الولد عنده صبح الخلع وبطل الشرط \* قالت اختلعت منك فقال لها طلقتك بانت وقيل رجعي \* ولا رواية لو قالت

أبرأتك من المهر بشرط الطلاق الرجعي فطلقها رجعيا لكن في الزيادات  
 أنت طالق اليوم رجعيا وغدا أخرى رجعيا بألف فابديل لهما وهما بائنتان لكن  
 يقع غدا بغير شيء ان لم يمد ملكه وفي الظهيرية قال لصغيرة ان غبت عنك  
 أربعة أشهر فامرك يديك بعد أن تبرئيني من المهر فوجد الشرط فأبرأته  
 وطلقت نفسها لا يسقط المهر ويقع الرجعي \* وفي البزازية اختلفت بمهرها  
 على أن يعطيها عشرين درهما أو كذا منا من الارز صبح ولا يشترط بيان  
 مكان الايفاء لان الخلع أوسع من البيع قلت ومفاده صحة ايجاب بدل الخلع  
 عليه فليحفظ وفي القنية اختلفت بشرط الصك أو بشرط ان يرد اليها أقسبها  
 قبل لم تحرم ويشترط كتبه الصك ورد الاقشة في المجلس والله أعلم

### باب الظهار

هو لغة مصدر ظاهر من امرأته اذا قال لها انت على كظهر أمي وشرعا  
 (تشبيه المسلم) فلا ظهار لذي عتدا (زوجته) ولو كتابية أو صغيرة أو  
 مجنونة (أو) تشبيه ما يعبر به عنها من أعضائها أو تشبيه (جزء) شائع منها  
 بمحرم عليه تأييدا (بوصف لا يمكن زواله فخرج تشبيهه باخت امرأته أو  
 بمطلقة ثلاثا وكذا بمجوسية لجواز اسلامها وقوله بمحرم صفة لشخص المتناول  
 للذكر والانتى فلو شبهها بفرج أبيه أو قريبه كان مظاهرا قاله المصنف تبعا  
 للبحر ورده في النهر بما في البدائع من شرائط الظهار كون المظاهر به من جنس  
 النساء حتى لو شبهها بظهر أبيه أو ابنه لم يصح لانه انما عرف بالشرع والشرع  
 ورد في النساء ثم يرد ما في الخانية أنت على كالسهم والحجر والخنزير والقيية

والنيمة والزنا والربا والرشوة وقتل المسلم ان نوى طلاقاً أو ظهاراً فمكأوى  
على الصحيح كأنت على كأمى فان التشبيه بالأم تشبيه بظهرها وزيادة ذكره  
القهستاني معزياً للمحيط ( وصح اضافته الى ملك أو سبيه ) كان نكحتك  
فكذا حتى لو قال ان تزوجتك فأنت على كظهر أمى مائة مرة فمليه لكل  
مرة كفارة تارخانية ( وظهارها منه لغو ) فلا حرمة عايلها ولا كفارة به يفى  
جوهرة ورجع ابن الشحنة ايجاب كفارة يمين ( وذا ) أى الظهار ( كأنت  
على كظهر أمى ) أو أمك وكذا لو حذف على كما فى النهر ( أو رأسك )  
كظهر أمى ( ونحوه ) كالرقبة مما يمبر به عن الكل ( أو نصفك ) ونحوه  
من الجزء الشائع ( كظهر أمى أو كبطنها أو كفخذها أو كفرجها أو كظهر  
أختى أو عمتى أو فرج أمى أو فرج بنتى ) كذا فى نسخ الشرح ولا يخفى  
ما فيه من التكرار والذى فى نسخ المتن أو فرج أبى بالباء أو قربي وقد علمت  
رده ( يصير به مظاهراً ) بلانية لانه صريح ( فيحرم وطؤها عليه ودواعيه )  
للمنع عن التماس الشامل للكل وكذا يحرم عايلها تمكينه ولا يحرم النظر  
وعن محمد لو قدم من سفر له تقبيلها للشفقة ( حتى يكفر ) وان عادت اليه  
بملك يمين أو بعد زوج آخر لبقاء حكم الظهار وكذا اللعان ( فان وطئ قبله )  
تاب و ( استغفر وكفر للظهار فقط ) وقيل عليه أخرى للوطء ( ولا يمود )  
لوطنها ثانياً ( قبلها ) قبل الكفارة ( وعوده ) المذكور فى الآية ( عزمه )  
عزما مؤكداً فلو عزم ثم بدله أن لا يطأها لا كفارة عليه ( على ) استباحة  
( وطئها ) أى يرجعون عما قالوا فيريدون الوطء قال الفراء المود الرجوع  
واللام بمعنى عن ( وللرأة أن تطالبه بالوطء ) لتعلق حقها به ( وعليها أن

تمنعه من الاستمتاع حتى يكفر وعلى القاضى الزامه به) بالتكفير دفعا للضرر  
 عنها بحبس أو ضرب الى أن يكفر أو يطلق فإن قال كفرت صدق ما لم  
 يعرف بالكذب ولو قيده بوقت سقط بمضيه وتعليقه بمشيئة الله تبطله بخلاف  
 مشيئة فلان ( وإن نوى بأنك على مثل أى ) أو كأى وكذا لو حذف على  
 خانية ( برا أو ظهارا أو طلاقا صححت نيته ) ووقع مانواه لانه كناية ( والا )  
 ينوشينا أو حذف الكاف ( لنا ) وتعين الادنى أى البريعنى الكرامة ويكره  
 قوله أنت أى ويا بنتى ويا اختى ونحوه ( وبأنك على حرام كأى صحح مانواه  
 من ظهار أو طلاق ) وتمنع ارادة الكرامة لزيادة لفظ التحريم وإن لم ينو  
 ثبت الادنى وهو الظهار فى الاصح ( وبأنك على ) حرام ( كظهر أى  
 ثبت الظهار لاغير ) لانه صريح ( ولا ظهار ) صحيح ( من أمته ولا  
 ممن نكحها بلا امرها ثم ظاهر منها ثم أجازت ) لعدم الزوجية ( أنتن  
 على كظهر أى ظهار منهن ) اجماعا ( وكفر لكل ) وقال مالك وأحمد يكفيه  
 كفارة واحدة كالايلاء ( ظاهر من امرأته مرارا فى مجلس أو مجالس  
 فعليه لكل ظهار كفارة فإن غنى التكرار ) والتأكيد ( فإن بمجلس  
 صدق ) قضاء ( والا لا ) على المعتمد وكذا لو علقه بنكاحها كما مر عن  
 التارخانية

﴿ فروع ﴾ أنت على كظهر امى كل يوم اتحد ولو أتى بنى تجددوله  
 قربانها ليلا ولو قال كظهر امى اليوم وكلما جاء يوم فكلما جاء يوم صار مظاهرا  
 ظهارا آخر مع بقاء الاول ومتى علق بشرط متكرر تكرر ولو قال كظهر  
 امى رمضان كله ورجب كله اتحد استحسانا ويصح تكفيره فى رجب لافى

شعبان كن ظاهر واستثنى يوم الجمعة مثلا ان كفر في يوم الاستثناء لم يحز  
والا جاز تارخانية وبحر

## باب الكفارة

اختلف في سببها والجهور انه الظهار والموء (هى) لفة من كفر الله عنه  
الذنب محاه وشرعا (تحرير رقبة) قبل الوطء أى اعتاقها بنية الكفارة فلو  
ورث اباه ناويا الكفارة لم يحز (ولو صغيرا) رضيعا (او كافرا) او مباح  
الدم او مرهونا او مديونا او آبقا عدت حياته او مرتدة وفي المرتد وحررى  
خلى سبيله خلاف (أو أصم) ان صبح به يسمع والا لا (أو خصيا أو  
محبوبا) أو رقعا، أو قرنا، (أو مقطوع الاذنين) أو ذاهب الحاجبين وشعر  
لحية ورأس أو مقطوع أنف أو شفتين ان قدر على الاكل والا لا (أو أعور)  
أو أعمش (أو مقطوع احدى يديه وحدى رجله من خلاف او مكاتبا لم  
يؤد شيئا) واعتقه مولاه لا الوارث (وكذا) يقع عنها (شراء قريبه بنية  
الكفارة) لانه بصنمه بخلاف الارث (واعتاق نصف عبده ثم باقيه) عنها  
استحصانا بخلاف المشترك كما يحى (لا) يحزى (فانت جنس المنفعة)  
لانه هالك حكما (كلاعى والمجنون) الذى (لا يعقل) فن يفيق يجوز في  
حال افاقته ومريض لا يرجى برؤه وساقط الاسنان (والمقطوع يده او  
ابهاماه) او ثلاث اصابع من كل يد (او رجلاه او يد ورجل من جانب)  
ومعتوه ومغلوب كافى (ولا) يحزى (مدبر وام ولد ومكاتب ادى بعض  
بدله) ولم يجز نفسه فان غجز فخره جاز وهى حيلة الجواز بعد ادائه شيئا

(واعتاق نصف عبد) مشترك (ثم باقيه بعد ضمانه) تمكن النقصان (ونصف عبده عن تكفيره ثم باقيه بعد وطء من ظاهر منها) للامر به قبل التماس (فان لم يجد) المظاهر (ما يعتق) وان احتاجه لخدمته أو لقضاء دينه لانه واجد حقيقة بدائع فافى الجوهره له عبد للخدمة لم يحز الصوم الا ان يكون زمنا انتهى معنى العبد ليتوافق كلامهم ويحتمل رجوعه للمولى لكنه يحتاج الى ثقل ولا يعتبر مسكنه ولو له مال وعليه دين مثله ان ادى الدين اجزأه الصوم والا فقولان ولو له مال غائب انتظره ولو عليه كفارتان وفي ملكه رقة فصام عن احدها ثم اعتق عن الاخرى لم يحز ولمكسه جاز (صام شهرين ولو ثمانية وخمسين) بالهلال والا فستين يوما ولو قدر على التحرير في آخر الاخير لزمه العتق وأتم يومه ندبا ولا قضاء لو افطر وان صار تفللا (متتابعين قبل المسيس ليس فيهما رمضان وايام نهى عن صومها) وكذا كل صوم شرط فيه التتابع (فان افطر بعذر) كسفر وقاس بخلاف الحيض الا اذا ايست (او بغيره او وطئها) اى المظاهر منها وأما لو وطئ غيرها وطأ غير مفطر لم يضر اتفاقا كالوطء في كفارة القتل (فيهما) اى الشهرين (مطلقا) فلا او نهارا عامدا او ناسيا كما في المختار وغيره وتقييد بان ملك الليل بالعمد غلط بجر لكن في القهستاني ما يخالفه قنية (استأنف الصوم لا الاطعام ان وطئها في خلاله) لا طلاق النص في الاطعام وتقييده في تحرير وصيام (والعبد) ولو مكاتب او مستسمى وكذا الحر المحجور عليه بالسفه على المعتمد (لا يحزته الا الصوم) المذكور ولم يتنصف لما فيها من معنى العبادة وليس للسيد منعه منه (ولو) وصيلة (أعتق سيده عنه أو) اطعم ولو باصره لعدم

أهلية التملك الا في الاحصار فيطعم عنه المولى قيل ندبا وقيل وجوبا (فان عجز عن الصوم) لمرض لا يرجى برؤه أو كبر (أطعم) أى ملك (ستين مسكينا) ولو حكما ولا يجوز غير المراهق بدائع (كالفطرة) قدر او مصرفا (أو قيمة ذلك) من غير المنصوص اذ المطف للمعايرة (وان) أراد الاباحة (غداهم وعشاهم) أو غداهم وأعطاهم قيمة المشاء أو عكسه أو اطعمهم غداين او عشائين او عشاء وسحورا واشبعهم (جاز) بشرط ادا في خبز شمير وذرة لابر (كما) جاز (لو اطعم واحدا ستين يوما) لتجدد الحاجة (ولو أباحه كل الطعام في يوم واحد دفعة أجزأ عن يومه ذلك فقط) اتفاقا (وكذا اذا ملكه الطعام بدفعات في يوم واحد على الاصح) ذكره الزيلعي لفقد التعدد حقيقة وحكما (أمر غيره ان يطعم عنه عن ظهاره ففعل) ذلك الغير (صح) وهل يرجع ان قال على ان ترجع رجع وان سكت ففي الدين يرجع اتفاقا وفي الكفارة والزكاة لا يرجع على المذهب (كما صحت الاباحة) بشرط الشبع (في طعام الكفارات) سوى القتل (و) في (القدية) لصوم وجناية حج وجاز الجمع بين اباحة وتمليك (دون الصدقات والعشر) والضابط أن ما شرع بلفظ اطعام وطعام جاز فيه الاباحة وما شرع بلفظ ايتاء واداء شرط فيه التمليك (حرر عبيد عن ظهارين) من امرأة او امرأتين (ولم يمين) واحدا بواحد (صح عنهما) ومثله في الصحة (الصيام) اربعة اشهر (والاطعام) مائة وعشرين فقيرا لاتحاد الجنس بخلاف اختلافه الا ان ينوى بكل فلا فيصح (وان حرر عنهما رقبة) واحدة (او صام) عنهما (شهرين صح عن واحد) بتمينه وله وطء التي كفر عنها دون الاخرى

( وعن ظهار وقتل لا ) يصح لما مر لم يحرد كافرة فتصح عن الظهار استحسانا لعدم صلاحيتها للقتل ( أطم ستين مسكينا كلا صباحا ) بدفعة واحدة ( عن ظهارين ) كما مر ( صح عن واحد ) كذا في نسخ الشرح ونسخ المتن لم يصح أى عنهما خلافا لمحمد ووجه الكمال ( وعن افطار وظهار صح ) عنهما اتفاقا والاصل أن نية التمين في الجنس المتحد سببه لغو وفي المختلف سببه مفيد ﴿ فروع ﴾ المعتبر في اليسار والاعسار وقت التكفير أطم مائة وعشرين لم يحز الا عن نصف الاطعام فيعيد على ستين منهم فداء أو عشاء ولو في يوم آخر للزوم العدد مع المقدار ولم يحز اطعام فطيم ولا شعبان

### باب اللعان

هو لغة مصدر لا عن كقاتل من اللعن وهو الطرد والابعاد سمي به لا بالفضب لعنه نفسه قبلها والسبق من أسباب الترجيح وشرعا ( شهادات ) أربعة كشهود الزنا ( مؤكدات بالايمان مقرونة ) شهادته ( باللعن ) وشهادتها بالفضب لانهن يكثرن اللعن فكان الفضب أرفع لها ( قائمة ) شهادته ( مقام حد القذف في حقه ) وشهادتها ( مقام حد الزنا في حقها ) أى اذا تلاعنا سقط عنه حد القذف وعنها حد الزنا لان الاستشهاد بالله مهلك كالحد بل أشد ( وشرطه قيام الزوجية وكون النكاح صحيحا ) لا فاسدا ( وسببه قذف الرجل زوجته قذفا يوجب الحد في الاجنبية ) خصت بذلك لانها هي المقتدوفة فتم لها شروط الاحصان وركنه شهادات مؤكدات باليمين واللعن ( وحكمه حرمة الوطء والاستمتاع بمد التلاعن ولو قبل



التفريق بينهما) لحديث المتلاعنان لا يجتمعان أبداً (وأهله من هو أهل  
للشهادة) على المسلم (فن قذف) بصريح الزنا في دار الاسلام (زوجته)  
الحية بنكاح صحيح ولو في عدة الرجعي (المفيدة عن) فعل (الزنا) وتهمته بان  
لم توطأ حراماً ولو مرة بشبهة ولا بنكاح فاسد ولا لها ولد بلا أب (وصاحبا  
لاداء الشهادة) على المسلم فخرج نحو قن وصغير ودخل الاعمى والناسق  
لانهما من أهل الاداء (أو) من (نفي نسب الولد) منه أو من غيره (وطالبت)  
أو طالبه الولد المنى (به) أي بموجب القذف وهو المدعى والقاضي ولو بعد  
الغفو أو التقادم فإن تقادم الزمان لا يبطل الحق في قذف وقصاص وحقوق  
عباد جوهرية والافضل لها السر وللحاكم ان يأمرها به (لا عن) خبر لمن  
اى ان اقر بقذفه او ثبت قذفه بالينة فلو انكر ولا يينة لها لم يستحلف  
وسقط اللعان (فان ابى حبس حتى يلاعن او يكذب نفسه فيحد) للقذف  
(فان لاعن لاعت) بعده لانه المدعى فلو بدأ بلعانها أعادت فلو فرق قبل  
الاعادة صح لحصول المقصود اختيار (والاحبست حتى تلاعن أو تصدقه)  
فيندفع به اللعان ولا تحمد وان صدقته اربما لانه ليس باقرار قصداً ولا  
يفتق النسب لانه حق الولد فلا يصدقان في ابطاله ولو امتنعا حبسا وحمله في  
البحر على ما اذا لم تعف المرأة واستشكل في النهر حبسا بعد امتناعه لعدم  
وجوبه عليها حينئذ (واذا لم يصلح) الزوج (شاهداً) لرقه أو كفره (وكان  
أهلاً للقذف) أي بالنفا عافلاً ناطقاً (حد) الاصل ان اللعان اذا  
سقط لمعنى من جهته فلو القذف صحيحاً حد والا فلا حد ولا لعان

(فان صلح) شاهداً (و) الحال انها (هى) لم تصلح او (ممن لا يحذ قاذفها  
فلا حد) عليه كما لو قذفها أجنبي (ولا لعان) لانه خلفه لكنه يمزح حسماً  
لهذا الباب وهذا تصريح بما فهم (ويعتبر الاحصان عند القذف فلو قذفها وهى  
أمة أو كافرة ثم أسلمت أو عتقت فلا حد ولا لعان) زيلى (ويسقط) اللعان  
بعد وجوبه (بالطلاق البائن ثم لا يعود يتزوجها بعده) لان السافط لا يعود  
(وكذا) يسقط (بزناها ووطنها بشبهة وبربتها ولا يعود لو أسلمت بعده  
و) يسقط (بموت شاهد القذف وغيته لا) يسقط (لو عمى) الشاهد  
(أو فسق أو ارتد ولو قال) لزوجته (زنت وأنت صبية أو مجنونة وهو)  
أى الجنون (معهود فلا لعان) لاسناده لغير محله (بخلاف) زنت (وأنت  
ذمية أو أمة أو منذ أربعين سنة وعمرها أقل) حيث يتلاعنان لاقتصاره  
فتح (وصفته ما نطق النص) الشرعى (به) من كتاب وسنة (فان التعنا) ولو  
أكثره (بانت بتفريق الحاكم) فيتوارثان قبل تفريقه (الذى وقع اللعان  
عنده) ويفرق (وان لم يرضيا) بالفرقة شئى ولو زالت أهلية اللعان فان بما  
يرجى زواله كجنون فرق والا لا ولو تلاعنا فتاب أحدهما ووكل بالتفريق  
فرق تارخانية ومفاده أنه اذا لم يوكل ينتظر (فلو لم يفرق) الحاكم (حتى  
عزل أو مات استقبله الحاكم الثانى) خلافاً لمحمد اختيار (ولو اخطأ الحاكم  
ففرق بينهما بعد وجود الاكثر من كل منهما صح ولو بعد الاقل) أى مرة  
أو مرتين (لا) ولو فرق بعد لعانه قبل لعانها فقد لانه مجتهد فيه تارخانية  
وقيده فى البحر بغير القاضى الحنفى أما هو فلا ينفذ (وحرّم وطؤها بعد  
اللعان قبل التفريق) لما مر ولها نفقة العدة (وان قذف) الزوج (بولد) حى

(نق) الحاكم (نسبه) عن أبيه (وألقه بأمه) بشرط صحة النكاح وكون  
المعقود في حال يجري فيه اللعان حتى لو علق وهي أمة أو كناية فتمتعت أو  
أسلمت لا ينتفى لعدم التلاعن وأما شروط النفي فستة مبسوطة مذكورة  
في البدائع وسيجيء (وانأ كذب نفسه) ولو دلالة بأن مات الولد المنفى  
عن مال قاعى نسبه (حد) للقذف (وله) بعد ما كذب نفسه (ان ينكحها)  
حد أولا (وكذا اذا قذف غيرها فحد أو) صدقته أو (زنت) وان لم تحذ  
لزال العفة والحاصل ان له تزوجها اذا خرجا أو أحدهما عن أهلية اللعان  
(ولا لعان لو كانا أخرسين أو أحدهما وكذا لو طراً ذلك) الخرس (بعده) أى  
اللعان (قبل التفريق فلا تفريق ولا حد) لدرته بالشبهة مع فقد الركن وهو  
لفظ أشهد ولذا لا تلعن بالكتابة (كما لا لعان بنفى الحمل) لعدم تيقنه عند  
القذف ولو تيقناه بولادتها لافل المدة يصير كأنه قال ان كنت حاملاً فكذا  
والقذف لا يصح تعليقه بالشروط (وتلاعنا بقوله زينت وهذا الحمل منه)  
للقذف الصريح (ولم ينف) الحاكم (الحمل) لعدم الحكم عليه قبل ولادته  
وقيه عليه الصلاة والسلام ولد هلال لعلمه بالوحي (نق الولد الحى  
عند التهمة) ومدتها سبعة أيام عادة (و) عند ابتياح آله الولادة صح وبعده  
لا لاقراره به دلالة ولو غاب الخالة علمه كخالة ولادتها (ولا عن فيهما)  
فيا اذا صح أولا لوجود القذف فقد تحقق اللعان بنفى الولد ولم ينتف النسب  
فقوله فيما مر ونق نسبه ليس على اطلاعه (نق أول التوأمين وأقر بالثاني  
حد) ان لم يرجع لتكذيبه نفسه (وان عكس لاعن) ان لم يرجع لقذفها  
(بنفيه والنسب ثابت فيهما) لانهما من ماء واحد (ولو جاءت بثلاثة في

بطن واحدة فثنى ) الثاني وأقر بالاول والثالث لاعن وهم بنوه ولو قى الاول  
و ( الثالث وأقر بالثاني يحد وهم بنوه ) كوت أحدهم شغنى ( مات ولده الممان  
وله ولد فادعاه الملائع ان ولد الممان ذكر ا يثبت نسبه ) اجماعا ( وان ) كان  
( أنثى لا ) لاستثنائه بنسب أبيه خلافا لما ابن ملك

﴿ فروع ﴾ الاقرار بالولد الذي ليس منه حرام كالسكوت لاستلحاق  
نسب من ليس منه بحروفه متى سقط الممان بوجه ما أو ثبت النسب بالاقرار  
أو بطريق الحكم لم ينتف نسبه أبدا فلو قفاه ولم يلاعن حتى قد قفاه أجنبي بالولد  
فقد ثبت نسب الولد ولا ينتفى بعد ذلك \* قى نسب التوأمين ثم مات  
احدهما عن توأمه وامه وأخ لام فالارث أنثلاثا فرضا وردا للام السدس  
والاخرين الثلث والباقي يرد عليهم وبه علم ان قفيه يخرججه عن كونه عصبة  
قال وصرحوا ببقاء نسبه بعد القطع في كل الاحكام لقيام فراشها الا في  
حكيم الارث والنفقة فقط حتى لا تصح دعوة غير النافي وان صدقه الولد  
انتهى قلت قال البهنسى الا ان يكون ممن يولد مثله لمثله وادعاه بعد موت  
الملائع فليحفظ.

### باب العنين وغيره

( هو ) لثة من لا يقدر على الجماع فليل بمعنى مفعول جمعه عنن وشرعا  
( من ) لا يقدر على جماع فرج زوجته ) يعنى لما منع منه ككبر سن أو سحر اذ  
الرقاء لا خيار لها للمانع منها خانية ( اذا وجدت المرأة زوجها محبوبا ) أو  
مقطوع الذكرك فقط أو صغيره جدا كالزور ولو قصيرا لا يمكنه ادخاله داخل

الفرج فليس لها الفرفة بحر وفيه نظر وفيه الميوب كالعينين الا في مستثنين  
التأجيل ومجيئ الولد ( فرق ) الحالم يطلبها لو حرة بالغة غير رتقاء وقرناء  
وغير عالة بحاله قبل النكاح وغير راضية به بدمه ( بينهما في الحال ) ولو  
الميوب صغيرا لعدم فائدة التأجيل ( فلوجب بعد وصوله اليها ) مرة ( أو  
صار عينا بدمه ) أى الوصول ( لا ) يفرق لحصول حقها بالوطء مرة ( جاءت  
امرأة الميوب بولد ) ولم تعلم يحبه فادعاء ثبت نسبه ثم علمت فلها الفرفة  
تتارخانية ولو ولدت ( بعد التفريق الى سنتين ثبت نسبه ) لا تزاله بالسحق  
( والتفريق ) باق ( بحاله ) لبقاء جبه ( ولو ) كان ( عينا بطل التفريق ) لزوال  
عنته بثبوت نسبه كما يطل التفريق بالينة على اقرارها بالوصول قبل التفريق  
لا بعده للتهمة فسقط نظر الزيلعي ( ولو وجدته عينا ) هو من لا يصل الى  
النساء لمرض أو كبر أو سحر ويسمى المعقود وهبانية ( أو خصيا ) لا ينتشر  
ذكره فان انتشر لم تخير بحر وعليه فهو من عطف الخاص على العام خلفانه  
وان كان بأو لان الفقهاء يتسامحون في ذلك نهر ( أجل سنة ) لاشتمالها على  
الفصول الاربعة ولا عبرة بتأجيل غير قاضى البلدة ( قرية ) بالاهلة على  
المذهب وهى ثلثة وأربعة وخمسون يوما وبعض يوم وقيل شمسية بالأيام  
وهى أزيد بأحد عشر يوما قيل وبه يفتى ولو أجل في أثناء الشهر فبالأيام  
اجمعا ( ورمضان وأيام حيضها منها ) وكذا حجه وغيبته ( لأمدة حجاها  
وغيبتها ) مرضه و ( مرضها ) مطلقا به يفتى ولو الحلية ويؤجل من وقت  
الخصومة ما لم يكن صبيا أو مريضا أو محرما فبعد بلوغه وصحته واحرامه ولو  
مظاهرها لا يقدر على المتق أجل ستة وشهرين ( فان وطئ مرة ) فيها ( والا

بانت بالتفريق) من القاضي ان أبي طلاقها (بطلبها) يتعلق بالجميع فيم امرأه  
المجبوب كما مر ولو مجنونة بطلب وليها أو من نصبه القاضي (ولو أمة  
فان خيار لمولاهما) لان الولد له (وهو) أى هذا الخيار (على التراخي) لا الفور  
(فلو وجدته عينا) أو مجبوبا (ولم تخصم زمانا لم يطل حقا) وكذا لو  
خاصته ثم تركت مدة فلها المطالبة ولو ضا جعته تلك الايام خانية (كالورفعته  
الى قاض فاجله سنة ومضت) السنة (ولم تخصم زمانا) زيلى (ولو ادعى  
الوطء) وأنكرته فان قالت امرأة ثقة (والثنتان أحوط) (هى بكر) بان تبول على  
جدار أو تدخل فى فرجها مح يصفى (خيرت) فى مجلسها (وان قالت هى ثيب)  
أو كانت ثيبا (صدق بحلفه) فان نكل فى الابتداء أجل وفى الانتهاء خيرت  
(كما) يصدق (لو وجدت ثيبا وزعمت زوال عذرتها بسبب آخر غير وطنه  
كاصبه مثلا) لانه ظاهر والاصل عدم أسباب آخر مراجع (وان اختارته)  
ولو دلالة (بطل حقا كما لو) وجد منها دليل اعراض بان (قامت من  
مجلسها أو أقامها أعوان القاضي) أو قام القاضي (قبل أن تختار شيئا) به يفتى  
واقعات لا مكانه مع القيام فان اختارت طلق أو فرق القاضي (تزوج) الاولى  
أو امرأة (أخرى طالة بحاله لا خيار لها على المذهب) المفتى به بحر عن  
الحيط خلافا لتصحيح الخمانية (ولا يتخير) أحد الزوجين (بسبب الآخر)  
ولو فاحشا كجنون وجذام وبرص ورتق وقرن وخالف الاثمة الثلاثة فى الجلسة  
لو بالزوج ولو قضى بالرد صح فتح (ولو تراضيا) اى العنين وزوجته (على  
التكاح) ثانيا (بعد التفريق صح) وله شق رتق أمته وكذا زوجته وهل يجبر  
الظاهر نعم لأن التسليم الواجب عليها لا يمكنه بدونه نهر قلت وأفاد البهنسى

إنها لو تزوجته على أنه حر أو سني أو قادر على المهر والثفقة فإن بخلافه أو على أنه فلان بن فلان فإذا هو لقيط أو ابن زنا كان لها الخيار فيحفظ



### باب العدة

(هي) لغة بالكسر الاحضاء وبالضم الاستعداد للامهر وشرعاً تربص يلزم المرأة أو الرجل عند وجود سببه ومواضع تربصه عشرون مذكورة في الخزانة حاصلها يرجع الى ان من امتنع نكاحها عليه لما نكح من زواله كنكاح أختها وأربع سواها واصطلاحاً (تربص يلزم المرأة) أو ولي الصغيرة (عند زوال النكاح) فلا عدة لزنا (أو شبهته) كنكاح فاسد ومزوجة لغير زوجها وينبغي زيادة أو شبهه ليشمل عدة أم الولد (وسبب وجوبها) عقد (النكاح المتأكد بالتسليم وما جرى مجراه) من موت أو خلوة أي صحيحة فلا عدة بخلوة الرقاء وشرطها الفرقة (وركنها حرمان ثابتة بها) لحرمة تزوج وخروج (وصحة الطلاق فيها) أي في العدة وحكمها حرمة نكاح أختها وأنواعها حيض وأشهر ووضع حمل كما أفاده بقوله (وهي في) حق (حرمة) ولو كتابية تحت مسلم (تحيض لطلاق) ولو رجعي (أو فسخ) بجميع أسبابه ومنه الفرقة بتقيل ابن الزوج نهر (بصد الدخول حقيقة أو حكماً) أسقطه في الشرح وجزم بأن قوله الآتي ان وطئت راجع للجميع (ثلاث حيض كوامل) لعدم تجزئ الحيضة فلا ولي لتعرف براءة الرحم والثانية لحرمة النكاح والثالثة لفضيحة الحرية (كذا) عدة (أم ولد مات مولاه أو أعتقها) لان لها فراشا كالحرمة ما لم تكن حاملاً أو آيسة

أو محرمة عليه ولو مات مولاها وزوجها ولم يدر الأول ثمثد بأربعة أشهر  
وعشر أو بأبعد الأجلين بحر ولا تراث من زوجها المدم تحقق حرمتها يوم  
موته ولا عدة على أمة ومدة كان يطؤها لعدم القراش جوهرة (و) كذا  
(موطأة بشبهة) كزفوفة لغير بلها (أو نكاح فاسد) كزفوفة (في الموت  
والفرقة) يتعلق بالصورتين معا (و) العدة (في) حق (من لم تحض) حرة أم  
أم ولد (لصغر) بان لم تبلغ تسعا (أو كبر) بان بلغت سن الاياس (أو بلغت  
بالسن) وخرج بقوله (ولم تحض) الشابة الممتدة بالطهر بان حاضت ثم  
امتد طهرها فتمتد بالحيض الى أن تبلغ سن الاياس جوهرة وغيرها وما في  
شرح الوهبانية من اقتضاها بتسعة أشهر غريب مخالف لجميع الروايات فلا  
يفتى به كيف وفي نكاح الخلاصة لو قيل لحنفى ما مذهب الامام الشافعى  
في كذا وجب أن يقول قال أبو حنيفة كذا نعم لو قضى مالكى بذلك فقد كافي  
البحر والنهر وقد نظمه شيخنا الخير الرملى سالما من النقد فقال

لمتدة طهرآ بتسعة أشهر وفا عدة ان مالكى يقدر

ومن بعده لاوجه للنقض هكذا يقال بلا تعد عليه ينظر

وأما ممتدة الحيض فالفتى به كافي حيض الفتح تقدير طهرها بشهرين  
فسته أشهر للإطهار وثلاث حيض بشهر احتياطاً (ثلاثة أشهر) بالاهلة  
لو في المرة والا فبالأيام بحر وغيره (ان وطئت) في الكل ولو حكما  
كاخلوة ولو فاسدة كما مر ولو رضينا نجب العدة لا المهرقنية (و) العدة  
(للموت أربعة أشهر) بالاهلة لو في المرة كما مر (وعشر) من الايام  
بشرط بقاء النكاح صحيحا الى الموت (مطلقا) وطئت أولا ولو صغيرة أو



كتابية تحت مسلم ولو عبدا فلم يخرج عنها الا الحامل قلت وعم كلامه ممتدة الطهر كالمرضع وهي وائمة الفتوى ولم أرها للآن فراجعه (وفي) حق (أمة تحيض) لطلاق أو فسخ (حيضتان) لعدم التجزى (وفي) (أمة لم تحض) لطلاق أو فسخ (أو مات عنها زوجها نصف الحرة) لقبول التنصيف (و) في حق (الحامل) مطلقا ولو أمة أو كتابية أو من زنا بان تزوج حبلى من زنا ودخل بها ثم مات أو طلقها تعمد بالوضع جواهر الفتاوى (وضع) جميع (حملها) لان الحمل اسم لجميع ما في البطن وفي البحر خروج أكثر الولد كالكل في جميع الاحكام الا في حلها للازواج احتياطا ولا عبرة بخروج الرأس ولو مع الأقل فلا قصاص بقطعه ولا يثبت نسبه من المباشرة لو اقل من سنتين ثم باقية لاكثر (ولو) كان (زوجها) الميت (صغيرا) غير مراهق وولدت لأقل من نصف حول من موته في الاصح لمعوم آية وأولات الاحمال (وفيمن حبلى بعد موت الصبي) بان ولدت لنصف حول فأكثر (عدة الموت) اجماعا لعدم الحمل عند الموت (ولا نسب في حاله) اذ لاماء للصبي ثم ينبغي ثبوته من المراهق احتياطا ولو مات في بطنها ينبغي بقاء عدتها الى أن ينزل أو تبلغ حد الایاس نهر (وفي) حق (امرأة الفار من) الطلاق (البائن) ان مات وهي في العدة (أبعد الأجلين من عدة الوفاة وعدة الطلاق) احتياطا بان تربص أربعة اشهر وعشرا من وقت الموت فيها ثلاث حيض من وقت الطلاق شمئ وفيه قصور لانها لو لم تر فيها حيضا تمتد بعدها بثلاث حيض حتى لو امتد طهرها تبقى عدتها حتى تبلغ الایاس فتح

(و) قيد بالبائن لان (لمطلقة الرجعى مالموت) اجماعا (و) العدة (فيمن اعتقت في عدة رجعى لا) عدة (البائن و) لا (الموت) ان تم (كعدة حرة ولو) أعتقت (في أحدهما) اى البائن أو الموت (فكعدة امة) لبقاء النكاح في الرجعى دون الاخيرين وقد تنتقل العدة ستا كأمة صغيرة منكوحة طلقت رجعيا فتعتمد بشهر ونصف فخاضت تصير حيضتين فأعتقت تصير ثلاثا فامتد طهرها للاياس تصير بالاشهر فماد دمها تصير بالحيض فبات زوجها تصير اربعة اشهر وعشرا (آيسة اعتدت بالاشهر ثم عاد دمها) على جارى عاداتها او حبات من زوج آخر بطلت عدتها وفسد نكاحها و (استأنفت بالحيض) لان شرط الخلفية تحقق الاياس عن الاصل وذلك بالمعز الدائم الى الموت وهو ظاهر الرواية كما في الناية واختاره في الهداية فتعين المصير اليه قاله في البحر بعد حكاية ستة اقوال مصححة وأقره المصنف لكن اختار البهنسى ما اختاره الشهيد انها ان رآته قبل تمام الاشهر استأنفت لابعدها قلت وهو ما اختاره صدر الشريعة ومثلا خسرو والباقي وأقره المصنف في باب الحيض وعليه فالتكاح جائز وتعتمد في المستقبل بالحيض كما صححه في الخلاصة وغيرها وفي الجوهره والمجتبى أنه الصحيح المختار وعليه الفتوى وفي تصحيح القدورى وهذا التصحيح أولى من تصحيح الهداية وفي النهر أنه أعدل الروايات وتامه فيما علقته على الملتقى (والصغيرة) لو حاضت بعد تمام الاشهر (لا) تستأنف (لا اذا حاضت في أثنائها) فتستأنف بالحيض (كما تستأنف) العدة (بالشهور من حاضت حيضة) أو ثنتين (ثم أيسر) تحرزا عن الجمع بين الاصل والبدل (و) الاياس (سنه) للرومية وغيرها (خمس وخمسون) عند الجمهور

وعليه الفتوى وقيل الفتوى على خمسين نهر وفي البحر عن الجامع صغيرة  
 بلغت ثلاثين سنة ولم تحض حكم بإياسها (وعدة المنكوحة نكاحا فاسدا)  
 فلا عدة في باطل وكذا موقوف قبل الاجازة اختيار لكن الصواب ثبوت  
 العدة والنسب بحر (والموطأة بشبهة) ومنه تزوج امرأة الغير غير عالم  
 بحالها كما سيحى والموطأة بشبهة أن تقيم مع زوجها الاول وتخرج باذنه  
 في العدة لقيام النكاح بينهما انما حرم الوطء حتى تلزمه نفقتها وكسوتها بحر  
 يعني اذا لم تكن عالة راضية كما سيحى (وأما الولد) فلا عدة على مدبرة  
 وممثلة (غير الآيسة والحامل) فان عدتهما بالاشهر والوضع (الحيض للموت)  
 أى موت الواطئ (وغيره) كفرقة أو متاركة لان عدة هؤلاء لتعرف  
 براءة الرحم وهو بالحيض ولم يكنف بحیضة احتياطاً (ولا اعتداد بحیض  
 طلقت فيه) اجماعاً (واذا وطئت المعتدة بشبهة) ولو من المطلق (وجبت  
 عدة أخرى) لتجدد السبب (وتداخلت والمرثى) من الحيض (منهما و) عليها أن  
 (تم) العدة (الثانية ان تمت الاولى) وكذا لو بالاشهر أو بهما لو معتدة وفاة  
 حذف قوله والمرثى منهما المعصا وعم الحائل لو جلت فعدتها الوضع الامتدة الوفاة  
 فلا تنفیر بالحمل كما مر وصححه في البدائع (ومبدأ العدة ببدء الطلاق و) بعد  
 (الموت) على الفور (وتنقضى العدة وان جهلت) المرأة (بهما) أى بالطلاق  
 والموت لانها أجل فلا يشترط العلم بمضيه سواء اعترف بالطلاق أو أنكر  
 (فلو طلق امرأته ثم أنكره وأقيمت عليه بينة وقضى القاضي بالفرقة) كأن  
 ادعته عليه في شوال وقضى به في المحرم (فالعدة من وقت الطلاق لا من وقت  
 القضاء) بزازية وفي الطلاق المبهم من وقت البيان ولو شهدا بطلاقها ثم بعد أيام

عدلاً تقضى بالفرقة فالمدة من وقت الشهادة لا القضاء بخلاف ما (لو أقر بطلاقها منذ زمان) ماض فإن الفتوى أنها من وقت الاقرار مطلقاً نفياً لهمة المواضعة لكن (ان كذبه) في الاستاد أو قالت لا أدري (وجبت) المدة (من وقت الاقرار ولها النفقة والسكنى وان صدقته فكذلك غير أنه) ان وطئها لزمه مهر ثانٍ اختيار و (لا نفقة) ولا كسوة (ولا سكنى) لها لقبول قولها على نفسها خاية وفيها أباؤها ثم أقام معها زماناً ان مقراً بطلاقها تنقضى عدتها لا ان منكر أو في أول طلاق جواهر الفتاوى أباؤها وأقام معها فان اشتهر طلاقها فيا بين الناس تنقضى والا لا وكذا لو خالها فان بين الناس وأشهد على ذلك تنقضى والا لا هو الصحيح وكذا لو كم طلاقها لم تنقض زجر آه وحينئذ فببطلانها من وقت الثبوت والظهور (و) مبدؤها (في النكاح الفاسد بعد التفريق) من التراضي بينهما ثم لو وطئها حد جوهره وغيرها وقيدته في البحر بحثاً بكونه بعد العدة لعدم الحد بوطء المعتدة (أو) المتاركة أي (اظهار العزم) من الزوج (على ترك وطئها) بأن يقول بلسانه تركتك بلاوطء ونحوه ومنه الطلاق وانكار النكاح لو بحضورها والا لا بمجرد العزم لو مدخولة والا فيكفي تفرق الايدان والخلوة في النكاح الفاسد لا توجب المدة والطلاق فيه لا ينقص عدد الطلاق لانه فسخ جوهره ولا تعتمد في بيت الزوج بزانية (قالت مضت عدتي والمدة تحتمل وكذبها الزوج قبل قولها مع حلفها والا) تحتمل المدة (لا) لان الامين انما يصدق فيما لا يخالفه الظاهر ثم لو بالشهور فالمقدر المذكور ولو بالحيض فأقلها لحره ستون يوماً ولأمة أربعون ما لم تدع السقط كما مر في الرجعة وما لم يكن طلاقها مطلقاً بولايتها فيضم لذلك

خمسـة وعشرين للنفاس كما مر في الحيض (نكح) نكاحا صحيحاً (ممتدته) ولو من فاسد (وطلقها قبل الوطء) ولو حكما (وجب عليه مهر تام و) عليها (عدة مبتدأة) لانها مقبوضة في يده بالوطء الاول لبقاء أثره وهو العدة وهذه احدى المسائل العشر المبينة على ان الدخول في النكاح الاول دخول في الثاني وقول زفر لا عدة عليها فتحل للازواج أبطله المصنف بما يطول وجزم بأن القاضي المقلد اذا خالف مشهور مذهبه لا ينفذ حكمه في الاصح كما لو ارتشى الا ان نص السلطان على العمل بغير المشهور فيسوغ فيصير حنفيا زفريا وهذا لم يقع بل الواقع خلافه فايحفظ (ذمية غير حامل طلقها ذمي أومات عنها لم تعتد) عند أبي حنيفة (اذا اعتقدوا ذلك) لانا امرنا بتركهم وما يعتقدون (ولو) كانت الذمية (حاملًا تعتد بوضعه) اتفاقا وقيد الولو الجلي بما اذا اعتقدوها (و) الذمية (لو طلقها مسلم) أومات عنها (تعتد) اتفاقا مطلقا لان المسلم يعتقده (وكذا لا تعتد مسبية افتقرت ببيان الدارين) لان المدة حيث وجبت انما وجبت حقا للعباد والحرى ملحق بالجماد (الا الحامل) فلا يصح تزوجها لانها معتدة بل لان في بطنها ولدا ثابت النسب (حرية خرجت اليها مسلمة أو ذمية أو مستأمنة ثم أسلمت أو صارت ذمية) لما مر أنه ملحق بالجماد (الا الحامل) لما مر (وكذا لا عدة لو تزوج امرأة الغير) ووطنها (علما بذلك) وفي نسخ المتن (ودخل بها) ولا بد منه وبه يفتى ولهذا يحدد مع العلم بالحرمة لانه زنا والمزني بها لا تحرم على زوجها وفي شرح الوهبانية لو زنت المرأة لا يقربها زوجها حتى تحيض لاحتمال علوقها من الزنا فلا يسقى ماؤه زرع غيره فايحفظ لمراتبه (بخلاف ما اذا لم يعلم) حيث

نحرم على الاول الا أن تنقضي العدة ولا نفقة لعدتها على الاول لانها صارت  
ناشرة خانية قلت يعنى لو عالة راضية كما مر فتدبر

﴿ فروع ﴾ أدخلت منه في فرجها هل تمتد في البحر بحثا نعم  
لاحتياجا لتعرف براءة الرحم وفي التهر بحثا ان ظهر حملها نعم والا لا وفي  
القنية ولدت ثم طلقها ومضى سبعة أشهر فنكحت آخر لم يصح اذا لم تحض  
فيها ثلاث حيض وان لم تكن حاضت قبل الولادة لان من لا تحيض لا  
تحبل وفيها طلقها ثلاثا وقول كنت طلقتها واحدة ومضت عدتها فلم مضيتها  
معلوما عند الناس لم يقع الثلاث والايقع ولو حكم عليه بوقوع الثلاث بالبينة  
بدد انكاره فلم يرهن انه طلقها قبل ذلك بمدة طلاقة لم يقبل بجر وفيه عن  
الجوهرة اخبرها ثقہ ان زوجها القائب مات او طلقها ثلاثا او اتاها منه  
كتاب على يد ثقة بالطلاق ان أكبر رايها انه حق فلا بأس ان تعتد وتزوج  
وكذا لو قالت امرأته لرجل طلقني زوجي واتقضت عدتي لا بأس أن  
ينكحها وفيه عن كافي الحاكم لو شككت في وقت موته تمتد من وقت تستيقن  
به احتياطا وفيه عن المحيط كذبه في مدة تحمله لم تسقط نفقتها وله نكاح  
أختها عملا بخبريهما بقدر الامكان فلم ولدت لأكثر من نصف حول ثبت  
نسبه ولم يفسد نكاح أختها في الاصح قدرته لو مات دون المعتدة

### فصل في الحداد

جاء من باب أعد ومد وفر وروى بالجيم وهو لغة كما في القاموس ترك  
الزينة للعدة وشرعا ترك الزينة ونحوها للمعتدة بآئن أو موت (تحد) بضم الحاء

و كسرها كما مر ( مكلفة مسلمة ولو أمة منكوحة ) بتكاح صحيح ودخل بها  
بدليل قوله ( اذا كانت معتدة بت أو موت ) وان أمرها المطلق أو الميت  
بتركه لانه حق الشرع اظهاراً للتأسف على فوات التكاح ( بترك الزينة )  
بحلى أو حرير أو امتشاط بضيق الاسنان ( والطيب ) وان لم يكن لها كسب  
الا فيه ( والدهن ) ولو بلا طيب كزيت خالص ( والكحل والحناء ولبس  
المعصر والمزعر ) ومصبوغ بمنغرة أو ورس ( الا بمذر ) راجع للجميع اذ  
الضرورات تبيح المحظورات ولا بأس بأسود وأزرق ومعصر خلق لا رائحة  
له ( لا ) حداد على سبعة كافرة وصغيرة ومجنونة و ( معتدة عتق ) كموته عن  
أم ولده ( و ) معتدة ( نكاح فاسد ) أو وطء بشبهة أو طلاق رجعي وبياح الحداد  
على قرابة ثلاثة أيام فقط وللزوج منها لان الزينة حقه فنع وينبئ حل  
الزيادة على الثلاثة اذا رضى الزوج أو لم تكن مزوجة نهر وفي التارخانية  
ولا تعذر في لبس السواد وهى آئمة الا الزوجة في حق زوجها فتعذر الى  
ثلاثة أيام قال في البحر وظاهره منها من السواد تأسفا على موت زوجها  
فوق الثلاثة وفي النهر لو بلغت في المدة لزمها الحداد فيما بقي ( والمعتدة ) أى  
معتدة كانت عيني فتم معتدة عتق ونكاح فاسد وأما الخالية فتخطب اذا لم  
يخطبها غيره وترضى به فلو سكنت فقولان ( تحرم خطبتها ) بالكسر  
ونضم ( وصح التعريض ) كأريد الزوج ( لو معتدة الوفاة ) لا المطلقة  
اجماعاً لانفضائه الى عداوة المطلق ومفاده جوازه لمعتدة عتق ونكاح  
فاسد ووطء شبهة نهر لكن في القهستاني عن المضمرات ان بناء التعريض  
على الخروج ( ولا يخرج معتدة رجعي وبائن ) بأى فرقة كانت على ما في

الظهيرية ولو مختلعة على ثقة عدتها في الاصح اختيار أو على السكنى فيلزمها أن تكتري بيت الزوج معراج (أو حرة) أو أمة ميوأة ولو من فاسد (مكلفة من بيتها أصلاً) لاليلاً ولا نهاراً ولا الى صحن دار فيها منازل لغيره ولو بأذنه لأنه حق الله تعالى بخلاف نحو أمة لتقدم حق العبد (ومعتمدة موت تخرج في الجديدين وتبيت) أكثر الليل (في منزلها) لان ثقتها عليها فتحتاج للخروج حتى لو كان عندها كفايتها صارت كالملقة فلا يحل لها الخروج فتح وجوز في الفنية خروجها لاصلاح مالا بد لها منه كزراعة ولا وكيل لها (طلقت) أو مات وهي زائرة (في غير مسكنها عادت اليه فوراً) لوجوبه عليها (وتتمدان) أى معتدة طلاق وموت (في بيت وجبت فيه) ولا يخرجان منه (الا ان تخرج أو يهدم المنزل أو تخاف) انه دمه أو (تلف) مالها أو لا تجد كراء البيت) ونحو ذلك من الضرورات فتخرج لاقرب موضع اليه وفي الطلاق الى حيث شاء الزوج ولو لم يكفها نصيبها من الدار اشترت من الاجانب مجتبي وظاهره وجوب الشراء لو قاذرة أو الكراء بمر وقره أخوه والمصنف قلت لكن الذي رأيته بنسختي المجتبي استترت من الاستتار فليحرد (ولا بد من ستره بينهما في البائن) ثلاثاً بخلي بالاجنبية ومفاده أن الحائل يمنع الخلوة المحرمة (وان ضاق المنزل عليهما أو كان الزوج فاسقاً فخرج أولى) لان مكنتها واجب لامكنه ومفاده وجوب الحكم به ذكره الكمال (وحسن أن يحمل القاضي بينها امرأة) ثقة ترزق من بيت المال بمر عن تلخيص الجامع (قاذرة على الخلوة بينهما) وفي المجتبي الافضل الخلوة بستر ولو فاسقاً فبامرأة قال ولها ان يسكنها بعد الثلاث في



بيت واحد اذا لم يلتقيا التقاء الازواج ولم يكن فيه خوف فتنة انتهى وبمثل  
 شيخ الاسلام عن زوجين اقرقا ولكل منهما ستون سنة وبينهما أولاد  
 تعذر عليهما مفارقتهم فيسكنان في بيتهم ولا يجتمعان في فراش ولا يلتقيان  
 التقاء الازواج هل لهما ذلك قال نعم وأقره المصنف (أبائها أو مات عنها في  
 سفر) ولو في مصر (وليس بينها وبين مصر هامة سفر رجعت) ولو بين  
 مصرها مدته وبين مقصدها أقل مضت (وان كانت تلك) أي مدة السفر  
 (من كل جانب) منهما ولا يعتبر ما في ميمنة وميسرة فان كانت في مفازة  
 (خيرت) بين رجوع ومضى (معها ولي أولا) في الصورتين (والعود أحمد)  
 لتعتد في منزل الزوج (و) لكن (ان) مرهت بما يصلح للاقامة كما في البحر  
 وغيره زاد في النهر وبينه وبين مقصدها سفر أو (كانت في مصر) أو قرية  
 تصلح للاقامة (تمتد ثمة) ان لم تجد محرما اتفاقا وكذا ان وجدت عند الامام  
 (ثم تخرج بمحرم) ان كان (وتنقل الممتدة) المطلقة بالبادية فتح (مع أهل  
 الكلاء) في محفة أو خيمة مع زوجها (ان تضررت بالمسكن في المكان) الذي  
 طلقها فيه فله أن يتحول بها والا لا وليس للزوج المسافرة بالمعتدة ولو عن  
 رجعي بحر (ومطلقة الرجعي كالبائن) فيما مر (غير انها تمنع من مفارقة زوجها  
 في) مدة (سفر) لقيام الزوجية بخلاف المبانة كما مر

﴿فروع﴾ طلب من القاضي ان يسكنها بجواره لايحييه وانما اعتد  
 في مسكن المغاورة ظهيرية \* قبلت ابن زوجها فلها السكنى لا النفقة تمارخانية  
 لا تمنع معتدة نكاح فاسد من الخروج مجتبي قلت مر عن البرازية خلافة

لكن في البدائع له منها لتحصيل مائة ككتاية ومجنونة وأم ولد أعنتها فليحفظ

### فصل في ثبوت النسب

( أكثر مدة الحمل سنتان ) خبر عائشة رضى الله عنها كما مرفى الرضاع وعند  
الاثمة الثلاثة أربع سنين ( وأقلها ستة أشهر ) اجماعا ( فيثبت نسب ) ولد  
( معتدة الرجى ) ولو بالاشهر لا يأسها بدائع وفسد النكاح في ذلك كصحيحه  
فهستاقى ( وان ولدت لاكثر من سنتين ) ولو لعشرين سنة فاكتر لاحتمال  
امتداد طهرها وعلوقها في العدة ( ما لم تهر بمضى العدة ) والمدة محتملة  
( وكانت ) الولادة ( رجعة ) لو ( فى الاكثر منهما ) أو لتمامها لعلوقها فى  
العدة ( لا فى الأقل ) للشك وان ثبت نسبه ( كما ) يثبت بلا دعوة احتياطا  
( فى مبتوتة جاءت به لاقل منهما ) من وقت الطلاق لجواز وجوده وقته  
( ولم تهر بمضيها ) كما مر ( ولو لتمامها لا ) يثبت النسب وقيل يثبت لتصور  
العلوق فى حال الطلاق وزعم فى الجوهرة أنه الصواب ( الا بدعوته ) لانه  
الترمه وهى شبهة عقد أيضا والا اذا ولدت توأمين احدهما لاقل من سنتين  
والآخر لاكثر والا اذا ملكها فيثبت ان ولده لاقل من ستة اشهر من  
يوم الشراء ولو لاكثر من سنتين من وقت الطلاق كالطلاق سائر اسباب  
الفرقة بدائع لكن فى القهستاقى عن شرح الطحاوى ان الدعوة مشروطة  
فى الولادة لاكثر منهما ( وان لم تصدقه ) المرأة ( فى رواية ) وهى الاوجه  
فتح ( و ) يثبت نسب ولد المطلقة ولو رجيا ( المراهقة المدخول بها ) وكذا  
غير المدخولة ان ولدت لاقل من الأقل ( غير المقررة باقتضاء عدتها ) وكذا المقررة

ان ولدت لذلك من وقت الافراد (اذا لم تدع جلا) فلو ادعته فكبالثة (لاقل من تسعة اشهر) مذطلقها لكون العلق في العدة (والالا) لكونه بعدها لانها لصغرها يحمل سكوتها كالاقرار بمضى عدتها (فلو ادعت جلا فهي ككبيرة) في بعض الاحكام (لاعترافها بالبلوغ و) يثبت نسب ولد معتدة (الموت لاقل منهما من وقته) اى الموت (اذا كانت كبيرة ولو غير مدخول بها) اما الصغيرة فان ولدت لاقل من عشرة اشهر وعشرة أيام ثبت (والالا) ولو اقرت بمضيها بمد أربعة اشهر وعشر فولدته لسته أشهر لم يثبت واما الآيسة فكحائض لان عدة الموت بالاشهر للكل الا الحامل زيلعى (وان ولدته لاكثر منهما) من وقته (لا) يثبت بدائع ولولها فكالأكثر بحر بحثا (و) كذا (المقرة بمضيها) لو (لاقل من اقل مدته من وقت الافراد) ولاقل من اكثرها من وقت البت للتيقن بكذبها (والالا) يثبت لاحتمال حدوثه بعد الافراد (و) يثبت نسب ولد (المعتدة) بموت او طلاق (ان جحدت ولادتها بحجة تامة) واكتفيا بالقابلة قيل وبرجل (أو جبل ظاهر) وهل تكفى الشهادة بكونه كان ظاهرا في البحر بحثا نم (أو اقرار) الزوج (به) بالحبل ولو أنكر تعينه تكفى شهادة القابلة اجماعا كما تكفى في معتدة رجعى ولدت لاكثر من سنتين لا لاقل (أو تصديق) بعض (الورثة) فيثبت في حق المقرين (و) انما (يثبت النسب في حق غيرهم) حتى الناس كافة (ان تم نصاب الشهادة بهم) بان شهد مع المقر رجل آخر وكذا لو صدق المقر عليه الورثة وهم من أهل التصديق فيثبت النسب ولا ينفع الرجوع (والالا) يتم نصابها (لا) يشارك المكذبين وهل يشترط لفظ الشهادة ومجلس الحكم

الاصح لا نظرا لشبه الاقرار وشرطوا المدد نظرا لشبه الشهادة وقيل المصنف  
عن الزيلعي ما يفيد اشتراط المدالة ثم قال فقول شيخنا وينبغي أن لا تشتراط  
المدالة مما لا ينبغي قلت وفيه أنه كيف تشتراط المدالة في المقر اللهم إلا أن  
يقال لاجل السراية فتأمل وإيراجع (ولو ولدت فاختلغا) في المدة (فقلت)  
المرأة (نكحتني منذ نصف حول وادعى الاقل فالقول لها بلا يمين) وقالا  
تختلف وبه يفتي كاسيجي في الدعوى (وهو) أي الولد (ابنه) بشهادة الظاهر  
لها بالولادة من نكاح حلالها على الصلاح (قال ان نكحتها فهي طالق  
فنكحها فولدت لنصف حول منذ نكحها لزمه نسبه) احتياط التصور الإوطء  
حالة العقد ولو ولدته لاقل منه لم يثبت وكذا لاكثر ولو ليوم ولكن بحث  
فيه في الفتح وأقره في البحر (و) لزمه (مهرها) يجعله واطنا حكما ولا  
يكون به محصنا نهاية (علق طلاقها بولادتها لم تطلق بشهادة امرأة) بل  
بمحبة تامة خلافا لما كمر (ولو أقر) المعلق (مع ذلك بالحبل) أو كان  
ظاهراً (طلقت) بالولادة (بلا شهادة) لاقراره بذلك وأما النسب ولو ازمه  
كأمومة الولد فلا يثبت بدون شهادة القابلة اتفاقا بحر (قال لامته ان كان في  
بطنك ولد) أو ان كان بها حبل (فهو مني فشهدت امرأة) ظاهره يمين غير  
القابلة (بالولادة فهي أم ولده) اجماعاً (ان جاءت به لاقل من نصف حول  
من وقت مقالته وان لاكثر منه لا) لاحتمال علوقه بمدد مقالته قيد بالتعليق  
لانه لو قال هذه حامل مني ثبت نسبه الى سنتين حتى ينفيه غاية (قال للام  
هو ابني ومات) المقر (فقلت أمه) المعروفة بحرية الاصل والاسلام وبأنها  
أم الغلام (انا امرأته وهو ابني برثائه استحسانا فان جهلت حريتها) أو أمومتها

لم ترث وقوله ( فقال وارثه أنت أم ولد أبي ) قيد اتفاق اذ الحكم كذلك لو لم يقل شيئاً أو كان صغيراً كما في البحر ( أو كنت نصرانية وقت موته ولم يعلم اسلامها ) وقته ( أو قال ) وارثه ( كانت زوجة له وهي أمة لا ) ترث في الصور المذكورة وهل لها مهر المثل قبل نم ( زوج أمته من عبده بجاءت بولد فادعاه المولى لم يثبت نسبه ) للزوم فسخ النكاح وهو لا يقبل الفسخ ( وعتي ) الولد ( وتصير ) الامة ( أم ولده ) لافتراده ببنوته وأموئها ( ولدت امته الموطوءة له ولدا توقف ثبوت نسبه على دعوته ) لضعف فراشها ( كامة مشتركة بين اثنين استولدها واحد ) عبارة الدرر استولدها ( ثم جاءت بولد لا يثبت النسب بدونها ) لحزمة وطئها كام ولد كاتبها مولاهم وسيجيء في الاستيلاء أن الفراش على اربع مراتب وقد اكتفوا بقيام الفراش بلا دخول كتزوج المغربي بمشرقية بينهما سنة فولدت لسته أشهر منذ تزوجها لتصوره كرامة أو استخدما فتح لكن في النهر الاقتصار على الثاني أولى لان طي المسافة ليس من الكرامة عندنا قلت لكن في عقائد التفتازاني جزم بالاول تبعاً لمفتي الثقلين النسفي بل سئل عما يحكى ان الكعبة كانت تزور واحداً من الاولياء هل يجوز القول به فقال خرق العادة على سبيل الكرامة لاهل الولاية جائز عند أهل السنة ولا لبس بالمعجزة لانها أثردعوى الرسالة وبإدعائها يكفر فوراً فلا كرامة وتماه في شرح الوهبانية من السير عند قوله ومن لولى قال طي مسافة يجوز جهول ثم بمض يكفر وائتابها في كل ما كان خارقاً عن النسفي العجم يروى وينصر أى ينصر هذا القول بنص محمد اناؤه من بكرامات الاولياء ( غاب

عن امرأته فتزوجت بآخر وولدت أولاداً ثم جاء الزوج الاول (فالاولاد  
لثاني على المذهب) الذي رجع اليه الامام وعليه الفتوى كما في الخاتمة والجوهرة  
والكافي وغيرها وفي حاشية شرح المنار لابن الحنبل وعليه الفتوى ان احتمله  
الحال لكن في آخر دعوى المجمع حكى أربعة أقوال ثم أفتى بما اعتمده  
المصنف وعلمه ابن مالك بأنه المستغرض حقيقة فالولد للفراس الحقيقى وان كان  
فاسدا وتامه فيه فراجعه

﴿ فروع ﴾ نكح أمة فطلقها فشرأها فولدت لاقل من نصف حول  
منذ شرأها لزمه والا لا الا المطلقة قبل الدخول والمبانة بثنتين فبذ طلقها  
لكن في الثانية يثبت لستين فاقل وفي الرجعى لاكثر مطلقا بعد أن يكون  
لاقل من نصف حول منذ شرائها في المستلثين وكذا لو أعتقها بعد الشراء  
ولو باعها فولدت لاكثر من الاقل منذ باعها فادعاه هل يفقر لتصديق  
المشترى قولان \* مات عن أم ولده أو أعتقها فولدت لدون سنتين لزمه  
ولاكثر لا الا أن يدعيه ولو تزوجت في العدة فولدت لستين من عنقه  
أو موته ولنصف حول فأكثر منذ تزوجت وادعياء معا كان للمولى انصافا  
لكونها معتدة بخلاف ما لو تزوجت أم الولد بلا اذنه فانه للزوج اتفاقا ولو  
تزوجت معتدة بائن فولدت لاقل من سنتين مذ بان وتلاقا من الاقل  
مذ تزوجت فالولد للاول لفساد نكاح الآخر ولو لاكثر منهما مذ بان  
ولنصف حول مذ تزوجت فالولد لثاني ولو لاقل من نصفه لم يلزم الاول  
ولا الثاني والنكاح صحيح ولو لاقل منهما ولنصفه ففي عدة البحر بحشا أنه  
للاول لكنه قل هنا عن البدائع أنه لثاني معلل بان اقدامها على التزوج دليل

اتقضاء عدتها حتى لو علم بالعدة فالنكاح فاسد وولدها للاول ان أمكن اثباته  
منه بان تلد لاقل من ستين مذ طلق أو مات ولو نكح امرأة فجاءت بسقط  
مستين الخلق فان لاربعة أشهر فنسبه للثاني وان لأربعة الا يوما فنسبه  
للاول وفسد النكاح الكل من البحر قلت وفي مجمع الفتاوى نكح كافر مسلمة  
فولدت منه لا يثبت النسب منه ولا تجب العدة لانه نكاح باطل

### باب الحضانة

بفتح الحاء وكسرها تربية الولد (تثبت للأم) النسبية (ولو) كتابية  
أو نجوسية أو (بعد الفرقة الا أن تكون مرندة) فحتى تسلم لانها تحبس  
(أو فاجرة) فجورا يضيع الولد به كزنا وغناء وسرقة ونياحة كما في البحر  
والنهر بحثا قال المصنف والذي يظهر العمل باطلاقهم كما هو مذهب الشافعي  
ان الفاسقة بترك الصلاة لاحضانة لها وفي القنية الام أحق بالولد ولوسيئته  
السيرة معروفة بالفجور مالم يقل ذلك (أو غير مأمونة) ذكره في المجتبى  
بأن تخرج كل وقت وتترك الولد ضائما (أو) تكون (أمة أو أم ولد أو مدبرة  
أو مكاتبه ولدت ذلك الولد قبل الكتابة) لاشتغالهن بخدمة المولى لكن ان  
كان الولد رقيقا كن أحق به لانه للمولى مجتبى (أو متزوجة بغير محرم)  
الصغير (أو أبت ان تربيته مجانا و) الحال أن (الاب معسر والممة تقبل ذلك)  
اي تربيته مجانا ولا تمنعه عن الام قيل للام اما أن تمسكه مجانا أو تدفعه  
للممة (على المذهب) وهل يرجع الم والممة على الاب اذا أيسر قيل نعم  
مجتبى والممة ليست بقيد فيما يظهر وفي المنية تزوجت أم صغير توفي أبوه

وأرادت تربيته بلا نفقة مقدرة. وأراد وصيه تربيته بها دفع اليها لآلية ابقاء.  
لله وفي الحامى تزوجت بأجنبي وطلبت تربيته بنفقة والتزمه ابن عمه بجانا  
ولا حاضنة له فله ذلك ( ولا تجبر ) من لها الحضانة ( عليها الا اذا تعينت لها )  
بأن لم يأخذ ندى غيرها أو لم يكن للاب ولا للصغير مال به يفتى خانية وسيجيئ  
في النفقة واذا اسقطت الام حقها صارت كهيئة أو متزوجة فتنتقل للجدّة  
بحر ( ولا تعد الحاضنة على ابطال حق الصغير فيهما ) حتى لو اختلعت على  
ان ترك ولدها عند التزوج صح الخلع وبطل الشرط لانه حق الولد فليس  
لها ان تبطله بالشرط ولو لم يوجد غيرها اجبرت بلا خلاف فتع وهذا يعم  
مالو وجد وامتنع من القبول بحر وحيث فلا أجر لها جوهره ( وتسحق )  
الحاضنة ( اجرة الحضانة اذا لم تكن منكوحة ولا معتدة لايه ) وهي غير  
أجرة ارضاعه ونفقته كما في البحر عن السراجية خلافا لما نقله المصنف عن  
جواهر الفتاوى وفي شرح النقاية للباقي عن البحر المحيط سئل أبو حفص  
عن لها امساك الولد وليس لها مسكن مع الولد فقال على الاب سكنها  
جميعا وقال نعيم الاثمة المختار انه عليه السكنى في الحضانة وكذا اذا احتاج الصغير  
الى خادم يلزم الاب به وفي كتب الشافعية مؤنة الحضانة في مال المحضون  
لوله والا فلى من تزمه نفقته قال شيخنا وقواعدنا تقتضيه فيفتى به ثم  
حرر أن الحضانة كالرضاع والله تعالى أعلم ( ثم ) أى بعد الام بأن ماتت أو لم  
تقبل أو أسقطت حقها أو تزوجت بأجنبي ( أم الأم ) وان علت عند عدم  
أهلية القربى ( ثم أم الاب وان علت ) بالشرط المذكور وأما أم أبي الأم  
فتؤخر عن أم الاب بل عن الخالة أيضا بحر ( ثم لاخت لا ب وأم ثم لا م )



لأن هذا الحق لقراءة الام (ثم) الاخت (لأب) ثم بنت الاخت لأبوين  
ثم لأم ثم لأب (ثم الخالات كذلك) أى لأبوين ثم لام ثم لاب ثم بنت  
الاخت لاب ثم بنات الاخ (ثم العمات كذلك) ثم خالة الام كذلك ثم خالة  
الاب كذلك ثم عمات الامهات والآباء بهذا الترتيب ثم المصبات بترتيب  
الارث فيقدم الاب ثم الجد ثم الاخ الشقيق ثم لأب ثم بنوه كذلك ثم  
الم ثم بنوه واذا اجتمعوا فلا ورع ثم الاسن اختيار سوى فاسق ومعتوه  
وابن عم لمشبهة وهو غير مأمون ثم اذا لم يكن عصبه فلذوى الارحام فتدفع  
لأخ لأم ثم لابنه ثم للعم للام ثم للخال لأبوين ثم لام برهان وعينى بحر فان  
تساووا فاصلحهم ثم أورعهم ثم أكبرهم ولا حق لولد عم وعمه وخال وخالة  
لعدم الحرمية (و) الحاضنة (الذمية) ولو بحوسية (كسلمة مالم يعقل ديناً)  
ينبغي تقديره بسبع سنين لصحة اسلامه حينئذ نهر (أو) الى ان (يخاف أن  
يألف الكفر) فيزعم منها وان لم يعقل ديناً بحر (و) الحاضنة (يسقط حقها  
بنكاح غير محرمه) أى الصغير وكذا يسكنها عند المبضين له لما فى القنية  
لو تزوجت الام بآخر فأمسكته أم الام فى بيت الراب فلا باب أخذه وفى  
البحر قد ترددت فيما لو أمسكتة الخالة ونحوها فى بيت أجنبي عازبة والظاهر  
السقوط قياساً على ما صر لکن فى آهر والظاهر عدمه للفرق بين  
زوج الام والاجنبى قال والرحم فقط كابن الم كالاجنبى (وتنود) الحاضنة  
(بالفرقة) البائنة لزوال المانع والقول لها فى نفي الزوج وكذا فى تطليقه ان  
أبهمته لا ان عينته (والحاضنة) أما أو غيرها (أحق به) أى بالتلام حتى

يستغنى عن النساء وقد ربح سبع وبه يفتى لانه الثالب ولو اختلفا في سنه فان  
أكل وشرب ولبس واستنجد وحده دفع اليه ولو جبرا والالا (والام والجدة)  
لام أو لاب (أحق بها) بالصغيرة (حتى نحيض) أى تبلغ في ظاهر الرواية  
ولو اختلفا في حيضها فالقول للام بحربنا وأقول ينبغي أن يحكم سنها ومعمل  
بالتاب وعند مالك حتى يحتلم الغلام وتزوج الصغيرة ويدخل بها الزوج  
عيني (وغيرها أحق بها حتى تشهى) وقد ربح سبع وبه يفتى وبنت احدى  
عشرة مشتهة اتفاق زلمي (وعن محمدان الحكم في الام والجدة كذلك)  
وبه يفتى لكثرة الفساد زلمي وأفاد انه لا تسقط الحضانة بتزوجها مادامت  
لا تصاح للرجال الا في رواية عن الثاني اذا كان يستأنس بها كما في القنية وفي  
الطهيرية امرأة قالت هذا ابنك من بنتى وقد ماتت امه فأعطينى نفقته فقال  
صدقت لكن أمه لم تمت وهى في منزلى وأراد أخذ الصبي يمنع حتى يعلم  
القاضى أمه وتحضر عنده فتأخذه لانه أقر بأنها جدته وحاضنته ثم ادعى  
أحقية غيرها وذا محتمل فان (أحضر الاب امرأة فقال هذه ابنتك وهذا)  
ابنى (منها وقالت الجدة لا) ماهذه ابنتى (وقد ماتت ابنتى أم هذا الولد  
فالقول للرجل والمرأة التى معه ويدفع الصبي اليهما) لان الفراش لهما فيكون  
الولد لهما (كزوجين بينهما ولد فادعى) الزوج (انه ابنه لامنها) بل من  
غيرها (وعكست) فقالت هو ابنى لأمته (حكم بكونه ابنا لهما) لما قلنا  
وكذا لو قالت الجدة هذا ابنك من بنتى الميتة فقال بل من غيرها فالقول له  
ويأخذ الصبي منها وكذا لو أحضر امرأة وقال ابنى من هذه لأم من بنتك  
وكذبته الجدة وصدقتها المرأة فالاب أولى به لانه لما قال هذا ابنى من هذه

للمرأة فقد أنكر كونها جدته فيكون منكرا لحق حضانتها وهي أقرب له  
 بالحق انتهى لمختصا ( ولا خيار للولد عندنا مطلقا ) ذكرنا كان أو أنثى بخلاف  
 للشافعي قلت وهذا قبل البلوغ أما بعده فيخير بين أبويه وإن أراد الاقتراد  
 فله ذلك مؤيد زاده معزيا للمنية وأفاده بقوله ( بلغت الجارية مبالغ النساء  
 أن يكرضنها الأب الى نفسه ) الا اذا دخلت في السن واجتمع لها رأى  
 فتسكن حيث أحببت حيث لا خوف عليها ( وإن ثيبالا ) يضنها ( الا اذا لم  
 تكن مأمونة على نفسها ) فلا بل والجد ولاية الضم لالتيرهما كما في الابتداء  
 بحر عن الظهيرية ( والفلان اذا عقل واستغنى برأيه ليس للأب ضمه الى  
 نفسه ) الا اذا لم يكن مأمونا على نفسه فله ضمه لدفع فتنة أوعار وتأديبه اذا  
 وقع منه شيء ولا ثقة عليه الا أن يتبرع بحر ( والجد بمنزلة الأب فيه ) فيما  
 ذكر ( وإن لم يكن لها أب ولا جدو ) لكن ( لها أخ أو عم فله ضمها إن لم يكن  
 مفسدا وإن كان ) مفسدا ( لا ) يمكن من ذلك ( وكذا الحكم في كل عصبه ذى  
 رحم محرم منها فإن لم يكن لها أب ولا جد ولا غيرها من المصبات أو كان لها  
 عصبه مفسدا فنظر فيها الى الحاكم فان كانت ( مأمونة خلاها تنفرد بالسكنى والا  
 وضمها عند ) امرأة ( أمينة قادرة على الحفظ بلا فرق في ذلك بين بكر وثيب )  
 لانه جعل ناظرا للمسلمين ذكره العيني وغيره واذا بلغ الذكر وحده الكسب  
 يدفعهم الأب الى عمل ليكتسبوا أو يؤجرهم وينفق عليهم من اجرتهم بخلاف  
 الاناث ولو الأب مبذرا يدفع كسب الابن الى أمين كما في سائر الاملاك مؤيد  
 زاده معزيا للخلاصة ( ليس للمطابقة ) باننا بعد عدتها ( الخروج بالولد من بلدة  
 الى أخرى بينهما تفاوت ) فلو بينهما تقارب بحيث يمكنه أن يبصر ولده ثم

يرجع في نهاه لم تمنع مطلقا لانه كالاتقال من محلة الى محلة شتى (الا اذا انتقلت من القرية الى المصر وفي عكسه لا) لضرر الولد بتخلقه بأخلاق أهل السواد (الا اذا كان) ما انتقلت اليه (وطنها وقد نكحها ثمة) أى عقد طيبا في وطنها ولو قرية في الاصح الا دار الحرب الا أن يكونا مستأمنين (وهذا) الحكم (في الام) المطلقة فقط (أما غيرها) كجدة وام ولداعتقت (فلا تقدر على قتله) لعدم المقد بينهما (الا باذنه) كما يمنع الاب من اخراجه من بلد أمه بلا رضاها ما بقيت حضانتها فلو (أخذ المطلق ولده منها لتزوجها) جاز (له أن يسافر الى أن يعود حق أمه) كما في السراجية وقيد المصنف في شرحه بما اذا لم يكن له من ينتقل الحق اليه بعدها وهو ظاهر وفي الحاوى له اخراجه الى مكان يمكنها ان تبصر ولدها كل يوم كما في جانبها فليحفظ قلت وفي السراجية اذا سقطت حضانة الام واخذ الاب لا يجبر على أن يرسله لها بل هي اذا أرادت أن تراه لا تمنع من ذلك وافق شيخنا الرملي بأنه يسافر به بعد تمام حضانتها وبأن غير الاب من المصبات كالأب وعزاه للخلاصة والتتارخانية

﴿ فرج ﴾ خرج بالولد ثم طلقها فطالبته برده ان أخرجه باذنها لا يلزمه رده وان بنير اذنها لزمه كما لو خرج به مع أمه ثم ردها ثم طلقها فلبه رده بمر واقع تعالى أعلم

### باب النفقة

هي لمة ما ينفقه الانسان على عياله وشرعا (هي الطعام والكسوة والسكنى)

ومرغاهى اللطام : (وقفقة النير تجب على النير بأسباب ثلاثة : زوجية وقرابة  
وملك ) بدأ بالأول لمناسبة مامر أو لانها اصل الولد (تجب للزوجة )  
بنكاح صحيح فلو بان فساد أو بطلانه رجع بما أخذه من النفقة بمر (على  
زوجها ) لانها جزاء الاحتباس وكل عبوس لمنفعة غيره يلزمه نفقته كفت  
وقاض ووصى زلمي وعامل ومقاتلة قاموا بدفع المدد ومضارب سافر بمال  
مضاربة ولا يرد الرهن لحبسه لمنفعتهما (ولو صغيرا ) جذا في ماله لا على ابيه الا  
اذا كان ضمنها كإمر في المهر ( لا يقدر على الوطء ) لان المثلغ من قبله (أو فقيرا  
ولو ) كانت ( مسلمة أو كافرة أو كبيرة أو صغيرة تطيق الوطء ) أو تشتهى للوطء  
فيا دون الفرج حتى لو لم تكن كذلك كان المانع منها فلا نفقة كما لو كانا  
صغيرين ( فقيرة أو غنية موطوءة أولا ) كأن كان الزوج صغيرا وكانت رقاء  
أو قرناء أو ممتوهة أو كبيرة لا توطأ وكذا صغيرة تصلح للخدمة أو للاستئناس  
ان أمسكها في بيته عند الثاني واختاره في النفقة ( ولو منعت نفسها للمهر )  
دخل بها أولا ولو كله مؤجلا عند الثاني وعليه الفتوى كما في البحر والنهر  
وارتضاء محشى الاشياء لانه منع بحق فتسحق النفقة ( بقدر حالها ) به يفتى  
ويخاطب بقدر وسعه والباقي دين الى الميسرة ولو موسرا وهى فقيرة لا  
يلزمه أن يطعمها بما يأكل بل يندب ( ولو هى في بيت أبيها ) اذا لم يطلبها  
الزوج بالنفقة به يفتى وكذا اذا طالبها ولم تمتنع أو امتنعت للمهر ( أو مرضت  
في بيت الزوج ) فان لها النفقة استحسانا لقيام الاحتباس وكذا لو مرضت  
ثم اليه قتل أو في منزلها بقيت ونفسها ما امتنعت وعليه الفتوى كما في حرره وفي  
الفتح وفي الخمانية مرضت عند الزوج فانقلت لدار أبيها ان لم يمكن قتلها بحصة

ونحوها فلها النفقة والا لا كما لا يلزمه مداواتها ( لا ) نفقة لاجد عشر •  
 حرة زدة • وجبلة ابنة • وممتدة موت • ومنكوحة فاسدا وعدته • وأمة  
 ولم يولد • وصغيرة لا توطأ • ( خارجة من بيته بغير حق ) وهي الناشئة  
 حتى تموت ولو بعد سفره . خلافا للشافعي والقول لها في عدم النشوز  
 يمينها وتسقط به المفروضة لا المستدانة في الاصح كالمرت قيد بالخروج لانها  
 لو ماتت من الوطء لم تكن ناشئة وشمل الخروج الحكمي كأن كان المنزل  
 لها فنقته من الدخول عليها فهي كالخارجة مالم تكن سائلة النقلة ولو كان فيه  
 شبهة كبيت السلطان فامتنت منه فهي ناشئة لعدم اعتبار الشبهة في زماننا  
 بخلاف ما اذا خرجت من بيت النصب أو أبت الذهاب اليه أو السفر معه  
 أو مع أجنبي بئس لينقلها فلها النفقة وكذا لو أجرت نفسها لارضاع صبي  
 وزوجها شريف ولم تخرج وقيل تكون ناشئة ولو سلمت نفسها بالليل دون  
 النهار أو عكسه فلا نفقة لنقص التسليم قال في المجتبى وبه عرف جواب واقعة  
 في زماننا انه لو تزوج من المحترفات التي تكون بالنهار في مصالحها وبالليل  
 عنده فلا نفقة لها انتهى قال في النهر وفيه نظر ( ومحبوسة ) ولو ظلم الا اذا  
 حبسها هو بدين له فلها النفقة في الاصح جوهرية وكذا لو قدر على الوصول  
 اليها في الحبس صيرفية كحبسه مطلقا لكن في تصحيح القدوري لو حبس في  
 سجن السلطان فالصحيح سقوطها وفي البحر عن مآل الفتاوى ولو خيف عليها  
 الفساد فحبس معه عند المتأخرين ( ومريضة لم تزف ) أي لا يمكنها الانتقال  
 معه أصلا فلا نفقة لها وان لم تمنع نفسها لعدم التسليم تقيدا بجر ( ومنصوبة )  
 نكحها ( وحاجة ) ولو قلا ( لأمه ولو بمحرم ) لفوات الاحتباس ( ولو ممة

فعليه نفقة الحضر خاصة (لا نفقة السفر والكراء) (امتنت) المرأة (من الطلنن :  
والخيزان كانت ممن لا تخدم) أو كان بها علة (فعليه ان ياتيها بطعام مهياً والاً).  
بان كانت ممن تخدم نفسها وتقدر على ذلك (لا) يجب عليه ولا يجوز لها اخذ  
الاجرة على ذلك لوجوبه عليها ديانة ولو شريفة لانه عليه الصلاة والسلام  
قسم الاعمال بين على وفاطمة فجعل اعمال الخارج على على رضى الله عنه  
والداخل على فاطمة رضى الله عنهما مع انها سيده نساء العالمين بحر (ويجب عليه آلة  
طحن وخبز وآنية شراب وطبخ ككوز وجرة وقدر ومنقرفة) وكذا سائر  
اذوات البيت كحصر ولبد وطينفسة وما تنظف به وتزيل الوسخ كمشط واشنان  
وما يمنع الصنان ومداس رجلها ونمائه في الجوهررة والبحر وفيه اجرة القابلة  
على من استأجرها من زوجة وزوج ولو جاءت بلا استئجار قيل عليه وقيل  
عليها) وتقرض لها الكسوة في كل نصف حول مرة (تجدد الحاجة حراً  
وبرداً) وللزوج الاتفاق عليها بنفسه) ولو بعد فرض القاضي خلاصة (الا ان  
يظهر للقاضي عدم اتفاهه فيفرض (اى يقدر (لها) يطلبها مع حضرتها ويأمره  
ليعطها ان شكت مطله ولم يكن صاحب مائدة لان لها ان تأكل من طعامه  
وتتخذ ثوباً من كريبه بلا اذنه فان لم يعط حبسه ولا تسقط عنه النفقة  
خلاصة وغيرها وقوله (فى كل شهر) أى كل مدة تناسبه كيوم المحترف  
وسنة للدهقان وله الدفع كل يوم كما لها الطلب كل يوم عند المساء لليوم  
الآتى ولها اخذ كفيل بنفقة شهر فاكثر خوفاً من غيبته عند الثاني وبه يقضى  
وعس سائر الديون عليه وبه أفق بعضهم جواهر الفتاوى عن كفالة الطلب  
الاول ولو كفله لها كل شهر كذا أبداً وقع على الايدى وكذا لو لم يقل أبداً

عند الثاني. وبه يفتى بحر وفيه عليها دين لزوجها لم يلتقيا قصاصا الا بوضعه  
لسقوطه بالموت بخلاف سائر الديون وفيه آجرت دارها من زوجها وهما  
يسكنان فيه لا اجر عليه ولو دخل بها في منزل كانت فيه باجر فطلوبت به  
بعد سنة فقالت له أخبرتك بان المنزل بالكراء عليك الاجر فهو عليها لانها  
الطافدة بزازية ومفهومه أنها لو سكنت بغير اجارة في وقف أو مال يتيم أو  
معد للاستغلال فالاجرة عليه فيلحفظ (وقدرها بقدر الفلاء والرخص ولا  
تقدر بدارم) ودناير كما في الاختيار وغازاء المصنف لشرح المجمع للمصنف  
لكن في البحر عن المحيط ثم المجتبى ان شاء القاضي فرضها اصنافا أو قومها  
بالدراهم ثم يقدر بالدراهم وفيه لو قترت على نفسها فله أن يرفضها للقاضي  
لتأكل كل مما فرض لها خوفا عليها من المزال فانه يضره كما له أن يرفضها للقاضي  
لبس الثوب لان الزينة حقه (وتزاد في الشتاء جبة) وسر والا وما يدفع  
به اذى حر ويرد (ولحافا وفراشا) وحدها لانها ربما تعتزل عنه أيام حيضها  
ومرضها (ان طلبته وبخلف ذلك يسارا واعسارا وحالا وبلدا) اختيار وليس  
عليه خفي بل خف أمتها مجتبى وفي البحر قد استفيد من هذا انه لو كان  
لها أمتعة من فرش ونحوها لا يسقط عن الزوج ذلك بل يجب عليه وقد رأينا  
من يأمرها بفرش أمتعتها ولا ضيافة جبرا عليها وذلك حرام كنعن كسوتها اهـ  
لكن قدمننا في المهر منه عن المتبني لو زفت اليه بلا جهاز يطبق به فله  
مطالبة الاب بالنقد الا اذا سكنت انتهى وعليه فلو زفت به اليه لا يحرم عليه  
الاتضاع به وفي عرفنا يقرمون كثرة المهر لكثرة الجهاز وقلته لقلته ولا  
شك ان المرووف كالشروط فيبين السبل بما امر كنا في المهر وفيه من فضله



البحر هل تقدير القاضى للنفقة حكم منه قلت نعم لأن طلب التقدير بشرطه دعوى فلا تسقط بمضى المدة ولو فرض لها كل يوم أو كل شهر هل يكون قضاء ما دام النكاح قلت نعم الا لما منع ولذا قالوا البراء قبل الفرض باطل وبمده يصح مما مضى ومن شهر مستقبل حتى لو شرط في العقد ان النفقة تكون من غير تقدير والكسوة كسوة الشتاء والصيف لم يلزم فلها بعد ذلك طلب التقدير فيهما ولو حكم بموجب العقد ما لم يكن يرى ذلك فللحنفى تقديرها لعدم الدعوى والحادثة ببقى لو حكم الحنفى بفرضها دراهم هل للشافعى بمده ان يحكم بالتموين قال الشيخ قاسم في موجبات الاحكام لا وعليه فلو حكم الشافعى بالتموين ليس للحنفى الحكم بخلافه فليحفظ نعم لو اتفقا بعد الفرض على أن تأكل معه نمونيا بطل الفرض السابق لرضاها بذلك وفي السراجية قدر كسوتها دراهم ورضيت ونفى به هل لها أن ترجع وتطلب كسوة قاشا أجاب نعم وقالوا ما بقى من النفقة لها فيقضى بأخرى بخلاف اسراف وسرقة وهلاك وثقة محرم وكسوة الا اذا تفرقت بالاستعمال المعتاد أو استعملت معها أخرى فيفرض أخرى (و) تجب (لخدامها المملوك) لها على الظاهر ملكا تاما ولا شغل له غير خدمتها بانقل فلو لم يكن في ملكها أو لم يخدمها لا نفقة له لان نفقة الخادم بازاء الخدمة ولو جاءها بخادم لم يقبل منه الا برضاها فلا يملك اخراج خادمها بل ما زاد عليه بحرج بحثا (او) حرة لا امة جوهره لعدم ملكها (موسرا) لامسرا فى الاصح والقول له فى المسار ولو برهنا فينتها أولى خانية (ولو له أولاد لا يكفيه خادم واحد

فرض عليه) نفقة (خادمين أو أكثر اتفاقاً) فتح وعن الثاني غنية زفت اليه بخدم  
كثير استحققت نفقة الجميع ذكره المصنف ثم قال وفي البحر عن الغاية وبه  
فاخذ قال وفي السراجية ويفرض عليه نفقة خادمها وان كانت من الاشراف  
فرض نفقة خادمين وعليه الفتوى (ولا يفرق بينهما بمجرد عنها) بانواعها  
الثلاثة (ولا يعدم ايافاه) او غائباً (حقها ولو موسراً) وجوزها الشافعي باعسار  
الزوج وبضررها بنفيته ولو قضى به حنفى لم ينفذ نعم لو أمر شافعيًا بقضى به  
فقد اذالم يرتش الأمر والمأمور ببحر (و) بعد القرض (بأمرها القاضي بالاستدانة)  
لتحليل (عليه) وان أبى الزوج أما بدون الأمر فيرجع عليها وهي عليه ان  
صرحت بأنها عليه أو نوت ولو أنكر نيتها فالقول له يجتبي وتجب الادانة  
على من تجب عليه نفقتها ونفقة الصغار لولا الزوج كأخ وعم وبحبس الاخ  
ونحوه اذا امتنع لان هذا من المروف زلوى واختيار وسيوضح (قضى بنفقة  
الاعسار ثم أيسر فاقصمته ثم) القاضي نفقة يساره في المستقبل (وبالعكس وجب  
الوسط) كما مر (صالحات زوجها عن نفقه كل شهر على دراهم ثم) قالت لا تكفي  
زيدت ولو (قال الزوج لا أطيق ذلك فهو لازم) فلا النفقات لمقاله بكل حال  
(الا اذا تغير سعر الطعام وعلم) القاضي (ان ما دون ذلك) المصالح عليه (يكفيها)  
حينئذ يفرض كمياتها تقيه المصنف عن الخانية وفي البحر عن الذخيريه الا  
أن يتعرف القاضي عن حاله بالسؤال من الناس فيوجب بقدر طاقته وفي  
الظهيرية صالحها عن نفقة كل شهر على مائة درهم والزواج محتاج لم يلزمه الا  
نفقة مثلها (والنفقة لا نصير ديناً الا بالقضاء أو الرضا) أى اصطلاحهما على  
قدر معين أصنافاً أو دراهم قبل ذلك لا يلزمه شيء وبمده ترجع بما اتفقت

ولو من مال نفسها بلا أمر قاض ولو اختلفا في المدة فالقول له واليئنة عليها  
ولو أنكرت اتفاقه فالقول لها بينهما ذخيرة (وبموت أحدها وطلاقها) ولو  
رجعيا ظهيرية وخانية واعتمد في البحر بحثا عدم سقوطها بالطلاق امكن اعتمد  
المصنف ما في جواهر الفتاوى والفتوى عدم سقوطها بالرجعي كي لا يتخذ  
الناس ذلك حيلة واستحسنه عشى الاشياء وبالأول أفنى شيخنا الرملي  
اكن صحح الشر بنلالى في شرحه للوهابية ما بحثه في البحر من عدم السقوط  
ولو بانئا قال وهو الاصح ورد ما ذكره ابن الشحنة في تأمل عند الفتوى (يسقط  
المفروض) لأنها صلة (الا اذا استدانت بأمر القاضى) فلا تسقط بموت أو  
طلاق في الصحيح لما مر أنها كاستدانت بنفسه وعبرة ابن الكمال الا اذا  
استدانت بعد فرض قاض آخر ولو بلا أمره فليحذر (ولا ترد) النفقة  
والكسوة (المعجلة) بموت أو طلاق عجلها الزوج أو أبوه ولو قائمة به  
يفتى (بياع القن) ويسمى مدبر ومكاتب لم يعجز (المأذون في النكاح)  
وبدونه يطالب بعد عتقه (في نفقة زوجته) المفروضة اذا اجتمع عليه ما  
يعجز عن ادائه ولم يفده ذخيرة ولو بنت المولى لا أمته ولا نفقة ولده  
ولو زوجته حرة بل نفقته على أمه ولو مكانية لتبنيته للام ولو مكاتبين  
سمى لأمه ونفقته على أبيه جوهره (مرة بعد أخرى) أى لو اجتمع  
عليه نفقة أخرى بعد ما اشتراه من علم به أو لم يعلم ثم علم فرضى بيع ثانيا  
وكذا المشتري الثالث وهلم جرا لانه دين حادث قاله الكمال وابن الكمال فا  
في الدرر تبعا للصدر سهو (وتسقط بموته وقته) في الاصح (وبياع في دين  
غيرها) مرة لعدم التجدد وسيجيء في المأذون ان للفرماء استسماؤه ومفاده

ان لها استسماه ولو لتنفقة كل يوم بحر قال وهل يباع في كفنها يبنى على قول الثاني المقتى به نعم كما يباع في كسوتها ( وثققة المنكوحه ) ولو مدبرة أو أم ولد أما المكاتبه فكالحرة ( انما تجب ) على الزوج ولو عبدا ( بالتبوة ) بان يدفعها اليه ولا يستخدمها ( فلو استخدمها المولى ) أو أهله ( بعدها أو بواها بعد الطلاق لاجل اقضاء المدة لا قبله ) أي ولم يكن بواها قبل الطلاق ( سقطت ) بخلاف حرة نشزت فطلقت فعادت وفي البحر بجنا فرضها قبل التبوة باطل وثققات الزوجات المختلفة مختلفة بحالهما ( وكذلك تجب لها السكنى في بيت خال عن أهله ) سوى طفله الذي لا يفهم الجماع وأمه وأم ولده ( وأهلها ) ولو ولدها من غيره ( بقدر حالها ) كطعام وكسوة ( وبيت منفرد من دار له غلق ) زاد في الاختيار والمبنى ومرافق ومفاده لزوم كسيف ومطبخ وينبغي الافتاء به بحر ( كماها ) للحصول المقصود هداية وفي البحر عن الخانية يشترط ان لا يكون في الدار أحد من أحماء الزوج يؤذيها وتقل المصنف عن اللتقط كفايته مع الاحماء لا مع الضرائر فكل من زوجته مطالبته ببيت من دار على حدة ( ولا يلزمه اتيانها بمؤنسة ) ويأمره باسكانها بين جيران صالحين بحيث لا تستوحش سراجية ومفاده أن البيت بلا جيران ليس مسكنا شرعيا بحر وفي النهر وظاهره وجوبها لو البيت خاليا عن الجيران لاسيما اذا خشيت على عقابها من سمته قلت لكن نظر فيه الشرع لئلا يما مر أن ما لا جيران له غير مسكن شرعي فتنبه ( ولا يمتنعها من الخروج الى الوالدين ) في كل جمعة ان لم يقدرها على اتيانها على ما اختاره في الاختيار ولو أبوها زمانا مثلا فاحتاجها فعليها تماهده ولو كافرا وان أبى الزوج فتح ( ولا يمتنعها من الدخول عليها في

كل جمعة وفي غيرها من المحارم في كل سنة) لما اخرج ولهم الدخول زلمي  
(ويعنيهم من الكينونة) وفي نسخة من البيتونة لكن عبارة من لا مسكين من  
القرار (عندها) به يقضى خاتمة ويمتد بها من زيارة الا جانب وعيادتهم والولية وان  
أذن كانا عاصيين كما مر في باب المهر وفي البحر له منعها من الغزل وكل عمل  
ولو تبرعا لاجنبي ولو قالة أو مفصلة لتقدم حقه على فرض الكفاية ومن مجلس  
العلم الا لتأذلة امتنع زوجها من سؤالها ومن الحمام الا لنفسها وان جاز بلاترين  
وكشف عورة أحد قال الباقرى وعليه فلا خلاف في منعهن للعلم بكشف  
بعضهن وكذا في الشر بلالية معزيا للكمال (وتقرض) النفقة بأنواعها الثلاثة  
(لزوجة الغائب) مدة سفر صيرفية واستحسنه في البحر ولو مفقودا (وطفله)  
ومثله كبير زمن وانتهى فطلقا (وأبويه) فقط فلا تفرض لمملوكه وأخيه ولا  
يقضى عنه دينه لانه قضاء على الغائب (في مال له من جنس حقهم) كتبر أو  
طعام أما خلافه فيفتقر للبيع ولا يباع مال الغائب اتفاقا (عند) أو على (من  
يقرب به) عند اللامانة وعلى الدين ويبدأ بالاول ويقبل قول المودع في الدفع  
للفتقة لا المديون الا بينة أو اقرارها بجر وسيجيء ولو اتفاقا بلا فرض  
ضمننا بلا رجوع (وبالزوجة و) بقرابة (الولاد وكذا) الحكم ثابت (اذا علم  
قاض بذلك) أى بمال وزوجية ونسب ولو علم باحدهما احتيج للاقرار بالآخر  
ولا يمين ولا بينة هنا لعدم الخصم (وكفلها) أى أخذ منها كفلا بما أخذته  
لا بنفسها وجوبا في الاصح (ويحلفها معه) أى مع الكفيل احتياطا وكذا كل  
أخذ تحفته فلو ذكر الضمير كآبن الكمال لكان أولى (أن الغائب لم يعطها النفقة)  
ولا كانت ناشزة ولا مطلقة مضت عدتها فان حضر الزوج وبرهن انه اوفاهما

النفقة طولبت هي او كليلها برد ما اخذت وكذا لو لم يترهن ونكحت ولو  
 اقرت طولبت فقط (لا) تفرض على غائب (باقامة) الزوجة (بينه على النكاح)  
 او النسب (ولا) تفرض ايضا (ان لم يخلف مالا فاقامت بينه ليفرض عليه  
 ويأمرها بالاستدانة ولا يقضى به) لانه قضاء على الغائب (وقال زفر يقضى  
 بها) اي النفقة (لا به) اي بالنكاح (وعمل القضاة اليوم على هذا  
 للحاجة فيفتى به) وهذا من الست التي يفتى بها بقول زفر  
 وعليه لو غاب وله زوجة وصغار تقبل بينها على النكاح ان لم يكن عالما به  
 ثم يفرض لهم ثم يأمرها بالاتفاق أو الاستدانة لترجع بحر (و) تجب  
 (المطلقة الرجعي والبائن والفرقة بلا معصية كخيار عتق) وبلوغ وتفرق بعدم  
 كفاءة (النفقة والسكنى والكسوة) ان طالت المدة ولا تسقط النفقة المفروضة  
 بمضى المدة على المختار برازية ولو ادعت امتداد الطهر فلها النفقة ما لم يحكم  
 باقصائها ما لم تدع الحبل فلها النفقة الى سنتين منذ طلقها فلو مضتا ثم تبين  
 ان لا حبل فلا رجوع عليها وان شرط لانه شرط باطل بحر ولو صالحها عن  
 نفقة المدة ان بالاشهر صحيح وان بالحيز لا للجمالة (لا) تجب النفقة  
 بانواعها (لمتدة موت مطلقا) ولو حاملا (الا اذا كانت أم ولد وهي حامل)  
 من مولها فلها النفقة من كل المال جوهرية (وتجب السكنى) فقط. (لمتدة  
 فرقة بمصيتها) الا اذا خرجت من بيته فلا سكنى لها في هذه الفرقة  
 فمستأنى وكفاية (كردة) وتقبل ابنه (لا غيرها) من طعام وكسوة والفرق  
 أن السكنى حق الله تعالى فلا تسقط بحال والنفقة حقها فتسقط بالفرقة  
 بمصيتها (وتسقط النفقة بردها بعد البت) أي ان خرجت من بيته والا

فواجبة فاستأنى (لا يتمكن ابنه) لعدم حبسها بخلاف المرتدة حتى لو لم  
تحبس فلها النفقة الا اذا لحقت بدار الحرب ثم عادت وتابت لسقوط العدة بالحاق  
لانه كالموت ببحر وهو مشير الى أنه قد حكم بلحاقها والافتقار لفققتها بمودها  
فليحفظ (وتجب) النفقة بأنواعها على الحر (لطفه) يم الانثى والجمع (الفقير)  
الحر فان نفقة المملوك على مالكة والغنى في ماله الحاضر فلو غائبا فعلى الاب  
ثم يرجع ان أشهد لا ان نوى الا ديانة فلو كانا فقيرين فالاب يكتسب (أو  
يتكفف) وينفق عليهم ولو لم يتيسر له أنفق عليهم القريب ورجع على الاب  
اذا أيسر ذخيرة ولو خاصمته الام في نفقتهم فرضها القاضي وأمره بدفعها  
للأم ما لم تثبت خيانتها فيدفع لها صباحا ومساء أو يأمر من ينفق عليهم  
وصح صلاحها عن نفقتهم ولو بزيادة يسيرة تدخل تحت التقدير وان لم تدخل  
طرحت ولو على مالا يكفيهم زبدت بحر ولو ضاعت رجعت بنفقتهم دون  
حبسها وفي المنية أب مصر وأم موسرة تؤمر الام بالاتفاق ويكون دينها  
على الاب وهي أولى من الجد الموسر وفيها لا نفقة على الحر لاولاده من  
الامة ولا على العبد لاولاده ولو من حرة وعلى الكافر نفقة ولده المسلم وسيجيئ  
بحر (وكذا) تجب (لولده الكبير العاجز عن الكسب) كأبني مطلقا وضمن  
ومن يلحقه العار بالتكسب وطالب علم لا يتفرغ لذلك كذا في الزيلعي والعيني  
وأفتى أبو حامد بعدمها لطلبه زمانا كما بسطه في القنية ولذا فيده في الخلاصة  
بذى رشد (لا يشاركه) أي الاب ولو فقيرا (أحد في ذلك كفقة أبويه  
وعمره) به يفتى ما لم يكن معسرا فيلحق باليت فوجب على غيره بلا  
رجوع عليه على الصحيح من المذهب الا لأم موسرة بحر قال وعليه فلا

بد من اصلاح المتون جوهره

﴿ فروع ﴾ لو لم يقدر الا على نفقة أحد والديه فالام أحق ولوله  
 أب وطفل فالطفل أحق به وقيل يقسمها فيهما وعليه نفقة زوجة أبيه وأم  
 ولده بل وتزويجه أو تسريه ولوله زوجات فعليه نفقة واحدة يدفعها للاب  
 ليوزعها عليهن وفي المختار والملتقى ونفقة زوجة الابن على أبيه ان كان صغيرا  
 فقيرا أو زمتا وفي واقعات المفتين لقد رى أفندي ويجبر الاب على نفقة امرأة  
 ابنه الغائب وولدها وكذا الام على نفقة الولد لترجع بها على الاب وكذا  
 الابن على نفقة الام ليرجع على زوج أمه وكذا الاخ على نفقة أولاد أخيه  
 ليرجع بها على الاب وكذا الاب بعد اذا غاب الاقرب انتهى وفي الفصولين  
 من الرابع والثلاثين أجنبي أنفق على بعض الورثة فقال أنفقت بأمر الوصي  
 وأقر به الوصي ولا يعلم ذلك الا بقول الوصي بعد ما أنفق يقبل قول الوصي  
 لو المنفق عليه صغيرا أه وفيه قال أنفق على أوعلى عيالي أو على أولادى ففعل  
 قيل يرجع بلا شرطه وقيل لا ولو قضى دينه بأمره رجع بلا شرطه وكذا كل  
 ما كان مطالبا به من جهة المباد كجناية ومؤن مالية ثم ذكر أن الاسير ومن  
 أخذه السلطان ليصادره لو قال لرجل خلصنى فدفعت المأمور مالا فخلصه قيل  
 يرجع وقيل لا فى الصحيح به يفتى

(وليس على أمه ارضاعه) قضاء بل ديانة (الا اذا تمنت) فتجبر كما مر فى  
 الحضانة وكذا الظئر تجبر على ابقاء الاجارة يرازية (ويستأجر الاب من ترضعه  
 عندها) لان الحضانة لها والنفقة عليه ولا يلزم الظئر المكث عند الام ما لم  
 يشترط فى العقد (لا) يستأجر الاب (أمه لو منكوحة) ولو من مال الصغير



خلافًا للذخيرة والمجتبي (أو معتدة رجعي) وجاز في البائن في الاصح  
 جوهره كاستتجار منكوحته لولده من غيرها (وهي أحق) بإرضاع ولدها  
 بعد العدة (إذا لم تطلب زيادة على ما تأخذه الأجنبية) ولو دون أجر المثل بل  
 الأجنبية المتبرعة أحق منها زلمي أى في الارضاع أما أجره الحضنة فلا  
 كما مر وللرضيع النفقة والكسوة وللام أجره الارضاع بلا عقد اجارة  
 وحكم الصلح كالاستتجار وفي كل موضع جاز الاستتجار ووجبت النفقة  
 لاتسقط بموت الزوج بل تكون اسوة الغرماء لانها اجرة لافقة (و) نجب  
 (على موسر) ولو صغيرا (يسار الفطرة) على الارجح ورجح الزلمي  
 والكمال اتفاق فاضل كسبه وفي خلاصة المختار أن الكسوب يدخل أبويه  
 في نفقته وفي المبني للفقير أن (سرق) من ابنه الموسر ما يكفيه ان أبي ولا  
 قاضى ثمة والا ثم (النفقة لاصوله) ولو أب أمه ذخيرة (الفقراء) ولو نادرين  
 على الكسب والقول لمنكر اليسار واليمنة لمديه (بالسوية) بين الابن والبنت  
 وقيل كالارث وبه قال الشافعي (والمعتبر فيه القرب والجزية) فلوله بنت  
 وابن ابن أو بنت بنت وأخ النفقة على البنت أو بنتها لانه (لا) يعتبر (الارث)  
 الا اذا استويا كجد وابن ابن فكارثهما الا لمرجح كوالد وولد فعلى ولده  
 لترجحه بأن ومالك لا ييك وفي الخانية له أم وأبو أب فكارثهما وفي القنية  
 له أم وأبو أم فعلى الام ولو له عم وأبو أم فعلى أبي الام واستشكله في البحر  
 بقولهم له أم وعم فكارثهما قال ولو له أم وعم وأبو أم هل تلزم الام فقط  
 أم كالارث احتمال (و) نجب أيضا (لكل ذى رحم محرم صغير أو أنثى)

مطلقا (ولو) كانت الانثى (بالغة) صحيحة (أو) كاذبة ذكر (بالنا) لكن (حاجزا)  
 عن الكسب (بحوزمانه) كمي وعته وقلج زاد في المتني والمختار أولا يحسن  
 الكسب لجرفة أو لكونه من ذوى البيوتات أو طالب علم (فقيرا) حال من  
 المجموع بحيث تحمل له الصدقة ولو له منزل وخادم على الصواب بدائع (بقدر  
 الارث) لقوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك (و) لذا (يجبر عليه) ثم فرع على  
 اعتبار الارث بقوله (فنفقة من) أى فقير (له اخوات متفرقات) موسرات  
 (عليهن أخماسا) ولو اخوة متفرقين فسدسها على الاخ لأُم والباقي على  
 الشقيق (كارثة) وكذا لو كان معهن أو معهن ابن مسر لانه يحمل كالميت  
 ليصيروا ورثة ولو كان مكانه بنت فنفقة الاب على الاشقاء فقط لارثهم  
 معها وعند التمدد يتبر المسرون أحياء فيا يلزم الموسرين ثم يلزمهم الكل  
 كذى أم وأخوات متفرقات والام والشقيقة موسرتان فالنفقة عليهما أرباعا  
 (والمعتبر فيه) أى الرحم المحرم (أهلية الارث) لا حقيقته اذلا يتحقق الابد  
 الموت فنفقة من له خال وابن عم على الخال لأنه محرم ولو استويا في المحرمية  
 كم وخال رجح الوارث للحال ما لم يكن مسرا فيجمل كالميت وفي القنية يجبر  
 الابد اذا غاب الاقرب وفي السراج مسر له زوجة ولزوجته أخ موسر  
 أجبر أخوها على نفقتها ويرجع به على الزوج اذا أسرا وفيه النفقة انما هي  
 على من رحمه كامل ولذا قال القهستاني قولهم وابن العم فيه نظر لانه ليس  
 بمحرم والكلام في ذى الرحم المحرم فانهم (ولا نفقة) بواجبة (مع الاختلاف  
 دينا الا للزوجة والاصول والفروع) علوا أو سفلا (لذمين) لا الحريين  
 ولو مستأنين لاقطاع الارث (بيع للاب) لان له ولاية التصرف (لا

(الام) ولا بقية أطوبه ولا القاضى اجماعا (عرض ابنه) الكبير الثائب لا الحاضر اجماعا (لا عقاره) فيبيع عقار صغير ويحنون اتفاقا للنفقة له ولزوجته وأطفاله كما في النهر بحثا بقدر حاجته لا فوقها (ولا في دين له سواها) المخالفة دين النفقة لسائر الديون (ضمن) قضاء لا ديانة (مودع الابن) كمدونه (لو أئق الوديمة على أبويه) وزوجته وأطفاله (بغير أمر) مالك أو (قاض) ان كان والا فلا ضمان استحسانا كما لا رجوع وكما لو انحصر ارثه في المدفوع اليه لانه وصل اليه عين حقه (و) الابوان (لو أئقا ماعندهما) لثائب (من ماله على أنفسهما وهو من جنسه) أى جنس النفقة (لا) يضمنان لوجوب نفقة الولاد والزوجة قبل القضاء حتى لو ظفر بجنس حقه فله أخذه ولذا فرضت من مال الثائب بخلاف بقية الاقارب ولو قال الابن أئقته وأنت موسر وكذب الاب حكم الحاكم يوم الخصومة ولو برهنا فيينة الابن خلاصة (قضى بنفقة غير الزوجة) زاد الزيلعي والصغير (ومضت مدة) أى شهر فاكثر (سقطت) للحصول الاستثناء فيما مضى وأما مادون شهر ونفقة الزوجة والصغير فتصير ديننا بالقضاء (الا ان يستدين) غير الزوجة (بأمر قاض) فلو لم يستدن بالفعل فلا رجوع بل في الذخيرة لو أكل أطفاله من مسئلة الناس فلا رجوع لأهم ولو اعطوا شيأ واستدان شيأ أو انفق من مالها رجعت بما زادت خانية (وينفق منها) عزاء في البحر للمبسوط لكن نظره في النهر بانه لا أثر لاقاقه بما استدانه حتى لو استدان وأئق من غيره ووفى مما استدانه لم تسقط أيضا اهـ (فلو مات الاب) او من عليه النفقة (بعدما) أى الاستدانة المذكورة (فهي) أى النفقة (دين) ثابت

( في تركته في الصحيح ) بجر ثم قل عن البزازية تصحيح ما يخالفه وقوله  
المصنف عن الخلاصة قاتلا ولو لم ترجع حتى مات لم تأخذها من تركته هو  
الصحيح اهـ ملخصا قنأمل وفي البدائع الممتنع من نفقة القريب المحرم يضرب  
ولا يحبس لغواتها بعضى الزمن فيستدرك بالضرب وقيدته في النهر بحثا بما  
فوق الشهر لعدم سقوط مادونه كما مر ولا يصح الامر بالاستدانة ليرجع  
عليه بمد بلوغه (و) تجب النفقة بأواعها (لملوكة) منفعة وان لم يملكه رقبة  
كموصى بخدمته وفي القنية نفقة المبيع على البائع مادام في يده هو الصحيح  
واستشكله في البحر بأنه لا ملك له رقبة ولا منفعة فينبى أن تلزم المشتري  
( فان امتنع فهي في كسبه ) ان قدر بان كان صحيحا ولو غير عارف بصناعة فيؤجر  
نفسه كمين البناء بجر (والا) ككونه زمنا وجارية (لا) يؤجر مثلها (امرء القاضى  
بيعه) وقال يبيعه القاضى وبه يفتى ( ان محلا له ) والا تكدر وام ولد ألزم  
بالانفاق لا غير ( عبد لا يتفق عليه مولاة أكل ) أو أخذ (من مال مولاة) قدر  
كفايته (بلا رضاه عاجزا عن الكسب) أوله بأذن له فيه (والالا) يأكل كما لو تتر  
عليه مولاة لا يأكل منه بل يكتسب ان قدر يجتبي وفيه تنازعا في عبد أو دابة في  
أيديهما يجبران على نفقته ( نفقة العبد المصوب على الناصب الى أن يردده الى  
مالكه فان طلب ) الناصب ( من القاضى الامر بالنفقة أو البيع لا يجيبه ) لانه  
مضمون عليه (و) لكن ( ان خاف ) القاضى ( على العبد الضياع باعه القاضى  
لا الناصب وأمسك ) القاضى ( ثمنه للمالكه . طلب للمودع ) أو أخذ الا بق  
أو أحد شريكى عبد غاب أحدهما ( من القاضى الامر بالنفقة على عبد الوديمة )  
ونحوها ( لا يجيبه ) لثلاثا كله النفقة ( بل يؤجره وينفق منه او يبيعه ويحفظ

ثمنه لولاه ) دفعا للضرر والنفقة على الآجر والراهن والمستعير وأما كسوته  
فعل المير وتسقط بمتقته ولو زنا وتلزم بيت المال خلاصة ( دابة مشتركة  
بين اثنين امتنع أحدهما من الاتفاق أجبره القاضى ) لئلا يتضرر شريكه  
جوهرة وفيها ( وبؤمر ) اما بالبيع واما ( بالاتفاق على بهائمه ديانة لا قضاء  
على ) ظاهر ( المذهب ) للنهي عن تمذيب الحيوان واضاعة المال وعن الثاني  
يجبر ورجحه الطحاوى والكمال وبه قالت الاثمة الثلاثة ولا يجبر في غير  
الحيوان وان كره تضييع المال مالم يكن له شريك كما مر قلت وفي الجوهرة  
وان كان العبد مشتركا فامتنع أحدهما أنفق الثاني ورجع عليه وقيل المصنف  
تبعا للبحر عن الخلاصة أنفق الشريك على العبد في غيبة شريكه بلا اذن  
الشريك او القاضى فهو متطوع وكذا النخيل والزروع والوديمة واللقطة والدار  
المشتركة اذا استرمت والله أعلم

### كتاب العتق

ميزت الاسقاطات باسماء اختصارا فاسقاط الحق عن انقصاص عفو  
وعما في الذمة ابرا. وعن البضع طلاق وعن الرق عتق وعنون به لا بالاعتاق  
ليم نحو استيلاء وملك قريب ( هو ) لغة الخروج عن المملوكية من باب  
ضرب ومصدره عتق وعتاق وشرعا ( عبارة عن اسقاط المولى حقه عن  
مملوكه بوجه ) مخصوص ( يصير به المملوك ) أى بالاسقاط المذكور ( من  
الاحرار ) وركنه اللفظ الدال عليه أو ما يقوم مقامه كملك قريب ودخول  
حربي اشترى مسلما دار الحرب وصفته واجب لكفارة ومباح بلانية لانه

ليس بعبادة حتى صبح من الكافر ومنسوب لوجه الله تعالى لحديث عتيق  
 الاعضاء وهل يحصل ذلك بتدبير وشراء قريب الظاهر نعم ومكروه لفلان  
 وحرام بل كفر للشيطان (ويصح من حر مكلف) ولو سكران أو مكرها  
 أو غشنا أو مريضا أو لا يعلم بأنه مملوكه كقول الغاصب للمالك أو البائع للمشتري  
 أعتق عبدي هذا وأشار إلى المبيع عتيق لا من صبي ومعتوه ومدهوش  
 ومبرسم ومنفى عليه ومجنون ونائم كما لا يصح طلاقهم ولو أسنده لحالة مما  
 ذكر أو قال وأنا حربي في دار الحرب وقد علم ذلك فالقول له (في ملكه)  
 ولو رقبة ككتاب وخرج عتيق الحمل إذا ولدته لسته أشهر فأكثر ولو لأقل  
 صبح (ولو بإضافته إليه) كان ملكتك أو إلى سبيه كان اشتريتك فانت حر  
 بخلاف ان مات مورثي فانت حر لا يصح لأن الموت ليس سببا للملك  
 ومن لطائف التعليق قوله لأمته ان مات أبي فانت حر فباعها لايه ثم نكحها  
 فقال ان مات أبي فانت طالق فنتين فانت الاب لم تطلق ولم تعتق ظهيرية  
 وكأنه لان الملك ثبت مقامها بالموت فتأمل (بصريحة بلانية) سواء وصفه به  
 (كأنت حراً) عتيق أو (عتيق أو معتق أو محرر) ولو ذكر الخبر فقط كان  
 كناية (أو) أخبر نحو (حررتك أو أعتقتك أو أعتقتك الله) في الأصح  
 ظهيرية (أو هذا مولاي أو) نادى نحو (يا مولاي) أو يامولائي بخلاف  
 أنا عبدك في الأصح (أو يا حر أو يا عتيق) ولو قال أردت الكذب أو حرته  
 من العمل دين (الا إذا سماه به) وأشهد وقت تسميته خاتية فلا يمتنع ما لم  
 يرد الانشاء وكذا في الطلاق (ثم) بعد تسميته بالحر (إذا ناداه) بمرادفه  
 (بالجمية) کیا آزاد (أو عكس) بان سماه بازاد وناداه بالعربية يا حر

(عتق) لعدم العلمية (كذا رأسك) حر (ووجهك) حر (ونحوهما مما يعبر به عن البدن) كما مر في الطلاق ولو أضافه إلى جزء شائع كثلثة عتق ذلك القدر لتجزئه عند الإمام كما سيحكي ومن الصريح قوله لعبدك أنت حره ولأمتك أنت حر خاتمة ومنه وهبتك أو بعتك نفسك فيعتق مطلقا ولو زاد بكذا توقف على القبول فتح ومنه المصدر نحو العتاق عليك وعتقتك على فيعتق بلانية ولو زاد واجب لم يعتق لجواز وجوبه لكفارة ظهيرية وفي البدائع قيل له أعتقت عبدك فأوماً برأسه أن نعم لم يعتق ولو زاد من هذا العمل عتق قضاء ولو قال ياسلم فأجابه غانم فقال أنت حر ولا نية له عتق الجيب ولو قال عتيت سلما عتقا قضاء وفي الجوهرة قال لمن لا يحسن العربية قل لعبدك أنت حر فقال له عتق قضاء ولو قال رأسك رأس حر بالاضافة لا يعتق وبالتنوين عتق لأنه وصف لا تشبيه (وبكنايته أن نوى) للاحتمال (كلامك لي عليك ولا سبيل أو لارق أو خرجت من ملكي وخليت سبيلك و) كقوله (لأمتك قد أطلقتك) وأنت أعتق أو تزوجته أطلق من فلانة وهي مطلقة تعتق وتطلق أن نوى كتهجيهما وفي الخلاصة قال لعبدك أنت غير مملوك لا يعتق بل يثبت له أحكام الأحرار حتى يقر بأنه مملوك ويصدقه فيملكه وكذا ليس هذا بعبدى لا يعتق وقاس عليه في البحر لا ملك لي عليك لكن نازعه في النهر (و) يصح أيضا (بهذا ابني) أو بنتي (للصغير) سنا من المالك (والا كبر و) كذا (هذا ابني) أو جدتي (أو) هذه (أمي) وإن لم يصلحوا لذلك ولم (ينو العتق) لأنها صرائح لا كناية ولذا جاء بالباء وأخرها لتفصيلها فإن صلحوا وجهل نسبهم في مولدهم وليس للقائل أب

معروف ثبت النسب أيضا ما لم يقل ابني من الزنا فيمتق فقط وهل يشترط تصديقه فيما سوى دعوى البتة فولان ولا تصير أمه أم ولد ولو قال لعبد هذه بنتي أو لامته هذا ابني افتقر للنية وفي هذا خالي أو عمي عتي وأخي لا مال من نوم من النسب ( لا ) يمتق ( يا ابني ويا أخي ) ويا اختي ويا ابني ( ولا سلطان لي عليك ولا بالفاظ الطلاق ) صريحه وكنياته بخلاف عكسه كما مر ( وإن نوى قيد للاخيرة لتوقفه في النداء على النية كما قلناه ابن الكمال وكذا نفي السلطان كما رجحه الكمال وأقره في البحر ( و ) كذا ( أنت مثل الحر ) يمتق بالنية ذكره ابن الكمال وغيره ( إلا في قوله ) أطلقك ولو لعبد فتح ( أمرك يديك أو اختاري فانه عتي مع النية ) فانه من كنايات العتي أيضا ولا بدع بدائع وتوقف على القبول في المجلس وكذا اختر العتي أو أمر عتقك يديك وإن لم يحتاج للنية لانه تمليك كالطلاق ولا عتي بنحو أنت على حرام وإن نوى لكن يكفر بوطئها ( و ) يصح أيضا ( بقوله عبدي أو حماري ) أو جداري ( حر ) كما لو جمع بين امرأته وبهيمة أو حجر وقال احدا كما طالق طلقت امرأته لا لو جمع بين امرأته أو امته الحية والميتة جوهره وزيلبي ( و ) يصح أيضا ( بملك ذي رحم محرم ) أي قريب حرم نكاحه ابداً ولو شقصا فيعتق بقدره عنده أو حملا كسواء زوجة أبيه الحامل منه ( ولو ) المالك ( صبي أو مجنون أو كافراً ) في دارنا حتى أو اعتق المسلم أو الحربي عبده في دار الحرب لا يمتق بعتقه بل بالخلية فلا ولاء له خلافاً للثاني ولو عبده مسلماً أو ذمياً عتي بالاتفاق لعدم محليته للاسترقاق زيلبي ( و ) يصح أيضاً بتحرير ( لوجه الله والسيطان والصنم وإن ) ثم ( و ) كفر به ( أي بالاعتاق للصنم ) المسلم



عند قصد التنظيم ( لان تعظيم الصنم كفر وعبادة الجوهرة لو قال للشيطان  
او للصنم كفر (و) يصح ايضا ( بكره ) اى اكراه ولو غير ملجئ (وسكر  
بسبب محذور ) سيجئ ان كل مسكر حرام فلا يخرج الا شرب المضطر فانه  
كالاغماء (و) يصح ايضا مع ( هزل ) هو عدم قصد حقيقة ولا مجاز ( وان  
علق ) المتق ( بشرط ) كدخول دار ( صح ) وعق ان دخل ( والتعلق  
بامر كائن تنجيز فلو قال لمبده ) وهو فى ما كنه ( ان ملكتك فانت حر  
عق للحال بخلاف قوله لمكاتبه ان انت عبدى فانت حر ) لا يعتق لقصور  
الاضافة ظهيرية وفيها تصبح حرا لتعلق وتقوم حرا وتقدم حرا لتنجيز قال  
ان سقيت حمارى فذهب به للماء ولم يشرب عتق لان المراد عرض الماء  
عليه قال عبدى الذى هو قديم الصحة حر عتق من صحبه سنة هو المختار  
ولو قال انت عتق ونوى فى الملك دين ولو زاد فى السن لا يعتق ( وعق  
بما انت الاحر ) لا بما انت الامثل الحر وان نوى ولا بكل مالى حر ولا  
بكل عبد فى الارض او كل عبيد الدنيا أو اهل بلخ حر عند الثانى وبه يفتى  
بخلاف هذه السكة او الدار بحر ( حرر حاملا عتقا ) اصالة وقصدا ( اذا ولدته  
بعد عتقها لاقل من نصف حول ) ولا كثر عتق تبعا وثمرته انجرار ولان  
( ولو حرره ) ولو بلفظ عتقة او مضنة او ان حملت بولد فهو حر ( عتق قط )  
ولم يميز بيع الام وجاز هبتها ولو دبره لم يميز هبتها فى الاصح لانه كشاع  
وبطل شرط المال عليه وكذا على امه لكن يشترط قبولها للعتق وفى الظهيرية  
قال ما فى بطنك متى ادى الى الفاتعلق وفيها اوصى به ومات واعتقه الورثة

جاز وضمنوه يوم الولادة ولو قال أكبر ولد في بطنك حر فولدت ولدين  
 فاولهما خروجا كبر ( والولد ) مادام جنينا ( يتبع الام ) ولو بهيمة فيكون  
 لصاحب الانثى ويؤكل ويضحي به لو امه كذلك ( في الملك ) بسائر اسبابه  
 ( والرق ) الا ولد المخرود وصورة الرق بلا ملك كالكفار في دار الحرب  
 فان كلهم ارقاء غير مملوكين لاحد فاول ما يؤخذ الاسير يوصف بالرق لا  
 المملوكية حتى يحرز بدارنا فاذا اخذت ومعه ولد يتبعها في الرق فهستاني  
 ( والحرية والعنق وفروعه ) ككتابة وتدير مطلق واستيلاد اذا لم يشترط  
 الزوج حرية الولد كما مر وفي رهن ودين وحق اضحية واسترداد بيع وسريان  
 ملك فهي اثنا عشر ولا يتبعها في كفالة واجارة وجناية وحد وفود وزكاة  
 سائمة ورجوع في هبة وايصاء بخدمتها ولا يتدنى بذكاة امه فهي تسع كما  
 بسط في بيع الاشياء وزاد في البحر ولا في نسب حتى لو نكح هاشمي  
 أمة فولدها هاشمي كأبيه رقيق. كأمه ولا يتبعها بمسد الولادة الا في  
 مستثنين اذا استحققت الام بيضة واذا بيعت البهيمة ومعه ولدها وقته  
 ( وولد الامة من زوجها ملك لسيدها ) تبعها لها ( وولدها من مولاهما  
 حر ) وقد يكون حرا من رقيقين بلا تحرير كأنت نكح عبد أمة أبيه  
 فولده حر لانه ولد ولد المولى ظهيرية وعليه فولدها من سيدها أو ابنه أو  
 أبيه حر

﴿ فرع ﴾ حملت أمة كافرة لكافر من كافر فأسلم هل يؤمر مالكتها  
 الكافر ببيعها لاسلامه تبعها قال في الاشياء لم أره قلت الظاهر انه لا يجبر لانه  
 قبل الوضع موهوم وبه لا يسقط حق المالك والله أعلم

## باب عتق البعض

(أعتق بعض عبده) ولو مبهما (صنع) ولزمه يأنه (ويسعى فيما يلقى)  
وان شاء حرره (وهو) أى معتق البعض (ككتاب) حتى يؤدى الا فى  
ثلاث (بلا رد الى الرق لو عجز) ولو جمع بينه وبين فن فى البيع بطل فيهما  
ولو قتل ولم يترك وفاة فلا قود بخلاف المكاتب (وقالا) من أعتق بمضه  
(عتق كله) والصحيح قول الامام قهستانى عن المضمرات والخلاف مبنى  
على أن الاعتاق يوجب زوال الملك عنده وهو متجز وعندهما زوال الرق  
وهو غير متجز وعلى هذا الخلاف التدبير والاستيلاد ولا خلاف فى عدم  
تجزى العتق والرق ومن الغريب ما فى البدائع من تجزئتهما عند الامام لان  
الامام لو ظهر على جماعة من الكفرة وضرب الرق على أنصافهم ومن على  
الانصاف جاز ويكون حكمهم بقاء كالبعض ولو (أعتق شريك نصيبه  
فلشريكه) ست خيارات بل سبع (اما أن يحرر) نصيبه منجزا أو مضافا  
لمدة كدة الاستسعاء فتح أو يصلح أو يكتب لاعلى أكثر من قيمته لو  
من التقدين ولو عجز استسمى فان امتنع أجره جبرا (أو يدبر) وتلزمه  
السماية للحال فلو مات المولى فلا سماية ان خرج من الثلث (أو يستسمى)  
العبد كما مر (والولاء لهما) لانهما المعتقان (أو يضمن) المعتق (لوموسرا)  
وقد أعتق بلا أذنه فلو به استسعاء على المذهب (ويرجع) بما ضمن (على  
العبد والولاء) كله (له) لصدور العتق كله من جهة حيث ملكه بالضمآن  
وهل يجوز الجمع بين السماية والضمان ان تعدد الشركاء نعم والا لا ومتى اختار

أمرائعين إلا السعاية فله الاعتراف ولو باعه أو وهبه نصيبه لم يجوز لانه  
 ككتاب ( ويساره بكونه بالكا قدر قيمة نصيب الآخر ) يوم الاعتراف  
 سوى ملبوسه وقوت يومه في الاصح مجتبى ولو اختلفا في قيمته ان قائما قوم  
 للحال والا فالقول للمعتق لانكاره الزيادة وكذا لو اختلفا في يساره واعساره  
 ( ولو شهد ) أى أخبر لعدم قبولها وان تعددوا الجرحهم مغنا بدائع ( كل  
 من الشريكين بعثق الآخر ) حظه وانكر كل ( سعى لها ) مالم يحلفهما  
 القاضى فيحئنذ يسترق او يسعى ( في حظهها ) ولو نكل احدهما صار  
 معترفا فلا سعاية ولو مات قبل ان يتفقا قليت المال بحر ( مطلقا ) ولو موسرين  
 أو مختلفين ( والولاء لها ) وقال يسعى للمعسرين لا للموسرين ( ولو تخالفا  
 يسارا يسعى للموسر لا لضده ) وهو المعسر والولاء موقوف في الكل حتى  
 يتصادقا كذا في البحر والمتقى وعامة الكتب قلت ففي المتن خلل لا يخفى  
 فتنبه ثم رأيت شيخنا الرملى نبه على ذلك كذلك والله الحمد

﴿ فرع ﴾ قال أحد شريكين للآخر بعث منك نصيبى وان لم أكن  
 بعته منك فهو حر وقال الآخر ما اشتريته وان كنت اشتريته منك فهو  
 حر فالقول لمنكر الشراء بيمينه فان حلف ولا بينة للبائع عتق بلا سعاية لمضى  
 البيع بل للآخر في حظه بكل حال وكذا عندهما لو البائع معسرا ولو موسرا  
 لم يسع لاحد في الاصح ولو ( علق أحدهما عتقه بفضل غدا ) مثلا كان دخل  
 فلان الدار غدا فأنت حر ( وعكس ) الشريك ( الآخر ) فقال ان لم يدخل  
 فضى التمد ( وجعل شرطه ) أدخل أم لا ( عتق نصفه ) لخت أحدهما ييقين  
 ( وسعى في نصفه لها ) مطلقا والولاء لها ( ولا عتق ) والمسئلة بمالها ( لو

حلفا على عشرين كل واحد منهما لاحدهما ) لتفاحش الجهالة حتى لو اتحد  
 المالك كأن اشتراها من علم بحلفهما عتق عليه أحدهما وأسر بالبيان فتح أو  
 الحالف بأن ( قال عبده حر ان لم يكن فلان دخل هذه الدار اليوم ثم قال امرأته  
 طالق ان كان دخل اليوم عتق وطلقت ) لانه بكل عين زعم الحنف في الاخرى  
 بخلاف مالهو كانت الاولى بالله اذ الثموس لا يدخل تحت الحكم ليكذب به  
 بخلاف الاخرى ( ومن ملك قريه ) بسبب ما ( مع ) وجل ( آخر عتق  
 حظه بلا ضمان علم ) الشريك ( بقراته أولا ) على الظاهر لان الحكم يدار  
 على السبب ( ولشريكه أن يعتق أو يستسمى ) أما لو ملك مستولده بالنكاح  
 مع آخر فيضمن حفظ شريكه لكونه ضمان تملك ( وان اشترى نصفه أجني  
 ثم القريب باقيه فله ان يضمن المشتري ) موسرا ( أو يستسمى ) العبد هذه  
 ساقطة من نسخ الشارح ( وان اشترى نصف قريه ممن يملكه ) كله ( لا يضمن  
 لبائمه مطلقا ) لمشاركته في العلة وقيد بملكه لانه ( لو اشتراه من أحد الشريكين  
 لزمه الضمان ) اجماعا ( للشريك الذي لم يبيع لو ) المشتري ( موسرا . عبد بين  
 ثلاثة دبره واحد و ) بعمده ( أعتقه آخروهما موسرا ان ضمن الساكت ) الذي  
 لم يدبر ولم يجر ( مدبره ) ان شاء ثلث قيمته فقاو رجع بها على العبد ( لا معتقه )  
 لان التدبير ضمان معاوضة وهو الاصل ( و ) ضمن ( المدبر معتقه ثلثه مدبرا  
 لا ما ضمنه ) المدبر من ثلثه فقا لنقصه بتدبيره وسيجيء أن قيمة المدبر ثلثا  
 قيمته فقا ( والولاة بين الممتق والمدبر أثلاثا ثلثا للمدبر وما بقى للممتق ) لعتقه  
 هكذا على ملكهما ( ولو قال هي أم ولد شريكى وأنكر ) شريكه ولا يئنه  
 ( يتخدمه يوما وتتوقف ) بلا خدمة ( يوما ) عملا باقراره ونفقها في كسبها

والافضل المنكر وجناتها موقوفة ( ولا قيمة لام ولد ) الا لضرورة  
 اسلام أم ولد النصراني وقوماها بثلك قيمتها قنة ( فلا يضمن غنى أعتقها  
 مشتركة ) بان ولدت فادعياء وصارت أم ولد لهما فاعتقها أحدهما لم  
 يضمن وكذا لو ولدت فادعاء أحدهما ثبت نسبه ولا ضمان ولا سعاية  
 خلافا لهما ( و ) انما ( تضمن بالجناية ) اجماعا ( فلو قربها الى سبع  
 فافتقرسها ضمن ) لانه ضمان جنابة لاضمان غصب ولذا يضمن الصبي الحر  
 بمثله زلمي ( ولو قال لمبدين عنده من ثلاثة أعبدله أحدا كما حر فخرج واحد  
 ودخل آخر فاعاد ) قوله أحد كما حر فادام حيا يؤمر بالبيان ( و ) ان مات  
 بلا بيان عتق ممن ثبت ثلاثة أرباعه ) نصفه بالاول ونصف نصفه بالثاني  
 ( و ) عتق ( من كل من غيره نصفه ) لثبوته بطريق التوزيع والضرورة فلم  
 يبعد ( وان صدر ذلك ) المذكور ( منه في مرضه ) وضاق الثلث عنهم ( ولم يجزه  
 الورثة ) وقيمتهن سواء قسم الثلث بينهم كما مر بان ( جعل كل عبد سبعة )  
 أسهم ( كسهم العتق ) لاحتياجنا الى مخرج له نصف وربع وأقله أربعة فتعمل  
 لسبعة وهي ثلث المال ( وعتق ممن ثبت ثلاثة ) من سبعة وسعى في أربعة  
 ( و ) عتق ( من كل من غيره سهران ) وسعى في خمسة فبلغ سهام السعاية  
 أربعة عشر وسهام الوصايا سبعة لنفاذها من الثلث ( وان طلق ) نسوته اثلاث  
 ( كذلك ) ومهرهن سواء ( قبل وطء ) ليفيد البيئونة ( سقط ربع مهر من  
 خرجت وثلاثة أثمان من ثبتت وثمن من دخلت ) لان بالايجاب الاول  
 سقط نصف مهر الواحدة منصفين الخارجة والثابتة فسقط ربع كل ثم  
 بالايجاب الثاني سقط الربع منصفين الثابتة والداخل ( وأما الميراث ) لمن

من ربع أو ثمن ( فللداخلة نصفه ) لانه لا يزاحمها الا الثابتة ( والنصف الآخر  
بين الخارجة والثابتة نصفان ) لعدم المرجح ( وعلى كل واحدة منهن عدة  
الوفاء احتياطا ) لا الطلاق لعدم الدخول ( والوطء والموت بيان في طلاق ) بائن  
( مبهم ) كقوله لامرأته احدا كما بائن فوطئ احدهما أو ماتت كان بيانا  
الاخرى قيل وكذا التقييل لا الطلاق وهل التهديد بالطلاق كالطلاق  
كالمرض على البيع كالبيع لم أره ( كبيع ) ولو فاسدا ( وموت ) ولو يقتل  
المبد نفسه ( وتحرير ) ولو معلقا ( وتدير ) ولو مقيدا ( واستيلاد ) وكذا  
كل تصرف لا يصح الا في الملك ككتابة واجارة وايضاء وتزويج ورهن  
( وهبة وصدقة ) ولو غير ( مسلمتين ) ذكره ابن الكمال لان المساومة  
بيان فنده أولى بلا قبض بدائع ( في ) حق ( عتق مبهم ) كقوله أحد كما  
حر فعمل ما ذكر تعين الآخر ولو قيل له أيهما نويت فقال لم أعن هذا عتق  
الآخر ثم ان قال لم أعن هذا عتق الاول أيضا وكذا الطلاق بخلاف  
الافرار اختيار ولو جنى أحدهما تعين الجاني وعليه الدية دفعا للضرر ولو الجنية  
( لا ) يكون ( الوطء ) ودواعيه بيانا ( فيه ) وقالا هو بيان حبلت أولا  
وعليه الفتوى لعدم حله الا في الملك ( وكذا الموت لا يكون بيانا في الاخبار )  
اتفاقا فلو ( قال لتلاميذ أحد كما ابني أو ) قال لجارتين ( احدا كما أم ولدى فمات  
أحدهما لا يتمين الباقي للعتق ولا للاستيلاد ) لان الاخبار يصح في الحى  
والميت بخلاف الانشاء ( قال لأمته ان كان اول ولد تلدينه ذكرا فانت حرة  
فولدت ذكرا وانثى ولم يدر الاول رق الذكر ) بكل حال ( وعتق نصف الأم  
والانثى ) لمتقهما بتقديم الذكر ورقهما بعكسه فيعتق نصفهما ويستسعيان في

نصف قيمتهما (شهدا بعق احد مملوكيه) ولو امتيه (لعت) عند ابي حنيفة لكونها على عتق مبهم (الا ان تكون) شهادتهما (في وصية) ومنها التدبير في الصحة والعتق في المرض (او طلاق مبهم) فتقبل اجماعا والاصل ان الطلاق المبهم يحرم الفرج اجماعا فيكون حق الله فلا تشتط له الدعوى بخلاف العتق المبهم فلا يحرمه عنده لكن لم يجزان يفتى به فليحفظ (كما) تقبل (لو شهدا بعد موته أنه) اى المولى (قال في صحته) لقنيه (احد كما حر على الاصح) لشيوع العتق فيهما بالموت فصار كل خصما متمينا وضححه ابن الكمال وغيره ﴿فروع﴾ شهدا بعق سالم ولا يرفونه عتق ولو له عبدان كل اسمه سالم وجهد فلا عتق كشهادتهما بعتقه لمعينة سباهما فنسيا اسمها أو بطلاق احدى زوجتيه وسباهما فنسياها لم تقبل للجباله فتح والله تعالى أعلم

### باب الحلف بالعتق

(قال ان دخلت الدار فكل مملوك لى يومئذ حر عتق من له حين دخوله) ولو ليلا سواء (ملكه بعد حلفه أو قبله) لان المعنى يوم اذ دخلت فاعتبر ملكه وقت دخوله (و) لذا (لو لم يقل يومئذ عتق من له وقت حلفه فقط كقوله كل عبد لى أو أملكه حر بعد غد) أو بعد شهر اعتبر وقت حلفه لان لى أو أملكه للحال فلا يتناول الاستقبال حتى لو لم يملك شيئا يوم حلفه لما يمت (ودبر بكل عبد لى أو أملكه حر بعد موئى من) كان (له) مملوك (يوم قال) هذا القول (لا) يكون مدبرا مطلقا بل مقيدا (من ملكه بعده) لكن (ان مات عتقا من الثلث) لتعليقه بالموت فيصير وصية (المملوك لا يتناول الحل) لانه



تبيع لاه ( فلا يمتق حمل جارية من قال كل مملوك لى ذكر فهو حر ) ولولم  
يقن ذكر لدخل الحامل فيعتق الحمل تبعا ( وكذا ) لفظ المملوك والعبد لا يتناول  
( المكاتب ) والمشترك ويتناول المدبر والمرهون والمأذون على الصواب ولو  
نوى الذكور أولم ينو المدبر دين وفي ممالئكى كلمهم أحرار لم يدين لدفع احتمال  
التخصيص بالتأكد

﴿ فروع ﴾ حلف لا يمتق عبده فكاتب أو اشترى قريبا أو اشترى  
العبد نفسه حنث • أن يمتك فانت حر فباعه فاسدا عتق وصحيحا لا • ان  
دخلت دار فلان فانت حر فشهد فلان وآخر انه دخل عتق وفي ان كلمته  
لا لانها على فعل نفسه ولو شهد ابنا فلان انه كلم أباهما جازت ان جحدو كذا ان  
ادعاه عند محمد وأبطلها الثانى

### باب العتق على جعل

بالضم ويفتح المال ( أعتق عبده على مال ) صحيح معلوم الجنس والتقدير ( فقبل العبد )  
كل المال ( فى المجلس ) يتم مجلس علمه لو غائبا ( عتق ) وان لم يؤد لانه معلق على  
القبول لا الأداء حتى لو رد أو أعرض بطل ( و ) أما ( لو علقه بأدائه ) كان أدبت  
فانت حر ( صار مأذونا ) له دلالة وهل يصح حجره تردد فيه فى البحر  
( لا مكاتبيا ) لانه صريح فى تعليق العتق بالاداء وهو يخالف المكاتب فى  
عشرين مسألة ذكر منها تسعة فقال ( فلا يتوقف ) عتقه ( على قبوله ولا  
يطلق برده وللمولى بيعه قبل وجود شرطه وهو الاداء ) ولو باعه ثم اشتراه

هل يجب قبول ما يأتي به خلاف ( وعق بالتخليه ) بحيث لو مديده للمال  
أخذه ( ولو أدى عنه غيره تبرعا ) أو أمر غيره بالاداء فأدى ( لا ) يعتق  
لان الشرط أداؤه ولم يوجد ( كما ) لا يعتق ( لو ) قيد بدارهم فأدى دنائير  
أو بكيس أبيض فدفع في كيس أسود أو بهذا الشهر فدفع في غيره أو  
( حط عنه البعض بطله وأدى الباقي ) وكذا لو أبرأه ( أو مات المولى واداء  
الى الورثة ) لعدم الشرط بل العبد با كسابه للورثة كما لو مات العبد قبل الاداء  
فتركته لمولاه بل له اخذ ما ظفر به او ما فضل عنده من كسبه ولو أدى من  
كسبه قبل التعليق عتق ورجع السيد بمثله عليه ( وتعلق اداؤه بالمجلس )  
ان علق بان وبأذالا ولا يقيم اولاده بخلاف المكاتب في الكل ( وهو )  
اى المال ( دين صحيح يصح التكفيل به بخلاف بدل الكتابة ) فانه لا تصح  
الكفالة به وهذه الموفية عشرون ويزاد ما في الذخيرة لوعلة بالف فاستقرضها  
فدفعها لمولاه عتق ورجع التريم على المولى لان غرماء المأذون احق بماله  
حتى تم ديونهم ولو استقرض ألفين فدفع احدهما وا كل الاخرى فللتريم  
مطالبة المولى بهما لمنعه بعتقه من يمه بدينه ( ولو قال انت حر بعد موقى  
بألف ان قيل بعده ) اى بعد موته ( وأعتقه ) مع ذلك ( وارث أو وصى أو  
قاض عند امتناع الوارث ) هو الاصح لان الميت ليس بأهل للاعتاق  
( عتق ) بالألف والولاء للميت ( والا ) يوجد كلا الامرين ( لا ) يعتق بذلك  
( ولو حرره على خدمته حولا ) مثلاً كأعتقتك على أن تخدمنى سنة ( فقبل  
عتق في الحال ) وفى ان خدمتى سنة فانت حر لا يعتق الا بالشرط فلو  
خدمه اقل منها أو عوضه عنها أو قال ان خدمتى وأولادى فانت بمضى أولاده

لا يعتق لأن ان لتعلق وعلى للماوضة (وخدمه) الخدمة المروقة بين  
الناس (مدته) أيا كانت (فان) جهلت أو (مات هو) ولو حكما كمي  
(أو مولاه قبلها) ولو خدم بعضها فبحسابه (تجب قيمته) فتؤخذ منه للورثة  
أو من تركته للدولة وعند محمد تجب قيمة خدمته وبه تأخذ حاوي وهاء  
تفقه عياله لو فقيرا على مولاه في المدة كالوصى له بالخدمة أو يكتسب للاتفاق  
حتى يستثنى ثم يخدم المولى كالمسربحث في البحر الثاني والمصنف الأول  
(كبيع عبده منه بمين) كيمتك نفسك بهذا العين (فهلكت) أو استحققت  
(تجب قيمته) وعند محمد قيمتها (ولو قال) رجل لمولى أمة (أعتق أمتك  
بألف على" على أن تزوجنيها ان فعل) العتق (وأبت) النكاح (عتقت عجانا ولا  
شيء له على أمره) لصحة اشتراط البدل على النذر في الطلاق لا في العتاق  
(ولو زاد) لفظ (عنى قسم الالف على قيمتها ومهرها) أى مهر مثلها لتضمنه  
الشراء اقتضاء (و) لذا (تجب حصة ما سلم) أى القيمة وتسقط حصة المهر  
(فلو نكحت) القائل (حصة مهر مثلها) من الالف (مهرها) فيكون لها  
(في وجهه) ضم على وتركه (وما أصاب قيمتها) في الأول هـ و (في  
الثانية لمولاهها) باعتبار تضمن الشراء وعدمه (أعتق) المولى (أمتة على أن  
تزوجه نفسها فزوجته فلها مهر مثلها) وجوزة الثاني اقتداء بفعله عليه الصلاة  
والسلام في صفة قلنا كان عليه الصلاة والسلام مخصوصا بالنكاح بلا مهر  
(فان أبت فليها) السماية (قيمتها) اتفاقا وكذا لو أعتقت المرأة عبدا على  
أن ينكحها فان فعل فلها مهرها وان أبى فليها قيمته (ولو كانت) المعتقة على  
ذلك (أم ولده) فقبلت عتقت (فان أبت) نكاحه (فلا شيء عليها)

خانية لعدم قهرم أم الولد  
 ﴿ فرع ﴾ قال أعتق عني عبدا وأنت حر فأعتق عبدا جيدا لا يستق وفي  
 أذ إلى يعتق لانه ادخال في ملكه فيكون راضيا بالزيادة وأما العتق اخراج  
 لان كسبه ملك للمولى

### باب التدبير

( هو ) لغة الاعتاق عن دبر وهو ما بعد الموت وشرعا ( تعليق العتق ) يطلق  
 موته ( ولو معنى كان مت الى مائة سنة وخرج بقيد الاطلاق التدبير المقيد  
 كما سيجيء وبموته تعليق بموت غيره فانه ليس بتدبير أصلا بل تعليق بشرط  
 ( كذا ) أو متى أو ان ( مت ) أو هلك أو حدث بي حادث ( فأنت حر )  
 أو عتيق أو معتق ( أو أنت حر عن دبر منى أو أنت مدير أو دبرك ) زاد  
 بعد موته أولا ( أو أنت حر يوم أموت ) أريد به مطلق الوقت لقروانه بما  
 لا يمد فان نوى النهار صح وكان مقيدا ( أو ان مت الى مائة سنة ) مثلا  
 ( وغلب ) موته ( قبلها ) هو المختار لانه كالكاثر لا محالة وأفاد بالكاف عدم  
 الحصر حتى لو أوصى لبعده بسهم من ماله عتق بموته ولو يجزء لا والفرق  
 لا يخفى وذكرناه في شرح الملتقى ( دبر عبده ثم ذهب عقله فالتدبير على  
 حاله ) لما مر أنه تعليق وهو لا يبطل بجنون ولا رجوع ( بخلاف الوصية )  
 برقبته لانسان ثم جن ثم مات بطلت ( ولا يقبل ) التدبير ( الرجوع ) عنه  
 ( ويصح مع الاكراه بخلافها ) فالتدبير كوصية الا في هذه الثلاثة أشباه  
 ويزاد مدبر السفية ومدبر قتل سيده ( فلا يباع المدبر ) المطلق خلافا للشافعي

ولو قضى بصحة بيعه نفذ وهل يبطل التديير قيل نعم لو قضى بطلان بيعه صار كالحر ( ولا يوهب ولا يرهن ) فشرط واقف الكتب الرهن باطل لان الوقف في يد مستعيره أمانة فلا يتأني الايفاء والاستيفاء بالرهن به بحر ( ولا يخرج من الملك الا بالاعتاق والكتابة ) تمجيلا للحرية وسيتضح في بابه والحيلة لمريد التديير على وجه يملك بيعه أن يدبره مقيدا كان مت وأنت في ملكي أو ان بقيت بعد موتي فانت حر ( ويستخدم ) المدبر ( ويستأجر ) وينكح والامة توطأ وتنكح ( جبرا ) والمولى أحق بكسبه وأرشه ومهر المدبرة ( لبقاء ملكه في الجلة ) وبموته ولو حكما مرتدا ( عتق ) في آخر جزء من حياة المولى ( من ثلثه ) أى ثلث ماله يوم موته الا اذا قاتل في صحته أنت حر أو مدبر ومات مجبلا فيعتق نصفه من الكل ونصفه من الثلث حاوى ( وسمى ) بحسابه ان لم يخرج من الثلث و ( في ثلثيه ) لان عتقه من الثلث ( ان لم يترك غيره وله وارث لم يجزه ) أى التديير ( فان لم يكن ) وارث ( أو كان وأجازته عتق كله ) لانه وصية ولذا لو قتل سيده سعى في قيمته كدبر السفية ولو قتلته أم الولد لاشئ عليها كما بسطه في الجوهرة ( وسمى في كله ) أى كل قيمته مدبر اجتبي وهو حينئذ ككتاب وقالوا حر مديون ( لو ) المولى ( مديونا ) بمحيط ولودبر احد الشريكين فلا آخر خيارات العتق فان ضمن شريكه فئات سعى في نصفه مختار ( وولد المدبرة ) تدييرا مطلقا ( مدبر ) اما المقيد فلا يتبعها وذكر المصنف في البيع الفاسد ان ولد المدبر كايه فتأمل واما تديير الجمل فكتمته ( ولو ولدت المدبرة من سيدها فهي ام ولده وبطل التديير ) لانه من الثلث والاستيلاد من الكل فكان أقوى ( ويبع ) ووهب ورهن المدبر المقيد

(كأن قال له ان مت في سفرى او مرضى ) هذا (اوالى عشرين سنة مثلاً) مما  
يقع غالباً اوان مت او غسلت او كفت اوان مت او قتلت خلافاً لفر ورجعه  
الكمال اوانت حر بعد موتى وموت فلان مالم يموت فلان قبله فيصير مطلقاً  
(اوانت حر بعد موت فلان) كما في الدرر والكنز ورده في البحر بما في المبسوط  
وغيره من أنه ليس تديراً بل تمليقاً حتى لو مات فلان والمولى حى عتق من  
كل المال ولو مات المولى اولاً بطل التعليق (ويعتق) المقيد (ان وجد الشرط)  
بان مات من سفره او مرضه ذلك ( كعتق المدبر) من التثنية لوجود الاضافة  
للموت (قال ان مت من مرضى هذا فهو حر فقتل لا يعتق بخلاف ) ماله قال  
(فى مرضى) ففرق بين من وفى ولوله حى فتحول صداعا او بمكسه قال محمد  
هو مرض واحد مجتبى (وقيمة المدبر) المطلق (ثلاثا قيمته قنا) به يقتى (و) المدبر  
(المقيد يقتوم قنا) درر عن الخاية وفيها عنها صحيح قال لبدته أنت حر قبل موتى  
بشهر فمات بعد شهر عتق من كل ماله زاد فى المجتبى ولمولاه بيعة فى الاصح  
﴿ فرع ﴾ قال مريض أعتقوا غلامى بعد موتى ان شاء الله صح  
الا يصاب وفى هو حر بعد موتى ان شاء الله لم يصح لان الاول أمر والاستثناء  
فيه باطل والثانى ايجاب فيصح الاستثناء

## باب الاستيلاء

هو لغة طلب الولد من زوجة أو أمة وخصه الفقهاء بالثانى (اذا ولدت)  
ولو سقطا (الامة) ولو مدبرة (من سيدها) ولو باستدخال منه فرجها  
(بافرارها) وينبغى أن يشهد لثلاث مسترق ولله بعد موته (ولو حاملاً)

كبقوله حملها وما في بطنها منى كما مر في ثبوت النسب وهذا قضاء أما ديانة  
 فيثبت بلا دعوة كاستيلاء دمته ومجنون وهبانية (أو) ولدت (من زوج)  
 تزوجها ولو فاسدا كوطء بشبهة فولدت (فاشترها الزوج) أي ملكها كلا  
 أو بمضا (فهي أم ولد) من حين الملك فلو ملك ولدها من غيره فله يبعه  
 وكذا لو استولدها بملك ثم استحققت أو لحقت ثم ملكها فإن عتق أم الولد  
 يتكرر بتكرار الملك كالحارم بخلاف المدبرة (حكما) أي المستولدة (كالمدبرة)  
 وقد مر (الا) في ثلاثة عشر مذكورة في فروق الاشياء والبيع الفاسد من  
 البحر منها (انها تمتق بموته من كل ماله) والمدبرة من ثلثه (من غير سعاية)  
 والمدبرة تسمى ولو قضى بجواز بيعها لم ينفذ بل يتوقف على قضاء قاض آخر  
 امضاء وابطالا ذخيرة وينفذ في المدبرة كما مر (وان ولدت بعده ولد ثابت  
 نسبه بلا دعوى) اذا لم تحرم عليه بنحو نكاح أو كتابة أو وطء ابنة أو المولى أمها  
 فيثبت لو ولدت لاكثر من ستة أشهر لا يثبت الا بدعوة الا في المزوجة فلا يثبت  
 بل يمتق عليه بدعوته ولو لاقى من ستة أشهر ثبت بلا دعوة وفسد النكاح  
 لتدب استبرائها قبله بجر وقدمناه في نكاح الرقيق وثبوت النسب (لكنه ينتفى  
 بنفيه من غير توقف على لمان) لان الفرائس أربعة ضعيف للامة ومتوسط لأم  
 الولد وعلم حكمهما وقوى للمنكوحة فلا ينتفى الا باللمان وأقوى للمعتدة فلا  
 ينتفى أصلا لعدم اللمان (الا اذا قضى به قاض) غير حنفى يرى ذلك فيلزمه  
 بالقضاء (أو تطاول الزمان) وهو ساكت كما مر في اللمان لانه دليل الرضا بجر  
 (فلا) ينتفى بنفيه في هاتين الصورتين (اذا أسلمت أم ولد الذمي) يعني الكافر  
 أو مدبرته مسكين (عرض عليه الاسلام فان أسلم فهي له والاسعت) نظر

للجانين لان خصومة الذمي والدابة يوم القيامة أشد من خصومة المسلم (في) ثلث (قيمتها) قنة (وعتقت بعد أدائها) أى القيمة التى قدرها الفاضى (وهى مكتابة فى حال سعايتها) الا فى صورتين (بلا رد الى الرق لو عجزت) اذ لوردت لأُميدت (ولومات قبل سعايتها) ولها ولد ولدته فى سعايتها سعى فيما عليها والا (عتقت مجانا) لانها أم ولد وكذا حكم المدبر فيسمى فى ثلثى قيمته (ولو أسلم قن الذمي عرض الاسلام عليه فان أسلم فيها والأمر بيمينه) تخلصا من يد الكافر ذكره مسكين (فان ادعى ولد أمة مشتركة) ولومع ابنه (ثبت نسبته منه) ولو كافرا أو مريضا أو مكاتباً لكنه ان عجز فله بيعها (وهى أم ولده وضمن) يوم الملوقة (نصف قيمتها ونصف عقرها) ولومع سرا (لا قيمة ولدها) لانه علق حر الاصل (وان ادعى ما) أوجهل السابق (وقد استويا) وقت الدعوة لا الملوقة (فى الاوصاف فهو ابنيهما) فلومع يستويا قدم من الملوقة فى ملكه ولو بتكاح وأب ومسلم وحر وذمى وكتانى على ابن وذمى وعبد ومرته ومجوسى ثم لا يثبت نسب ولد ثان بلا دعوة لحرمه الوطء كإمر (وهى أم ولدها) ان حبلت فى ملكهما لاثروا اشترياهما حبلين لانها دعوة عتق فولأوه لهما وادعاء احدهما يضمن نصف قيمة الولد لا المقر (وعلى كل نصف عقرها وقاصبا الا اذا كان نصيب أحدهما أكثر فأخذ منه الزيادة) لان المهر بقدر الملك (بخلاف البنوة والارث والولاء فان ذلك لهما سوية وان كان أحدهما أكثر نصيبا من الآخر) لعدم تجزى النسب فيكون سوية لعدم الاولوية ويتبعه الارث والولاء (وورث الابن من كل ارث ابن) كامل (وورثا منه ارث أب) واحد وكذا الحكم عند الامام لو كثروا ولونساء وتماه فى البحر وفيه لومات



أحدهما أو أعتقها عتقت بلا شيء قلت فالتق انما يتجزأ في القصة لان في أم الولد بل يعتق بعضها يعتق كلها اتفاقا مجتبي فليحفظ ( جارية بين رجلين ولدت فادعاه أحدهما وأعتقه الآخر وخرج الكلامان ) منهما ( مما فالدعوة أولى ) لاستنادها للعلق خانية ( ادعى ولد أمة مكاتبه وصدقه المكاتب لزم النسب ) لتصادقهما كدعوته ولد جارية الاجنبي أما ولد مكاتبته فلا يشترط تصديقها كما سيجيء ( و ) لزم المدعى ( المقر بقيمة الولد ) يوم ولد ( وسقط الحد ) عنه ( للشبهة ولم تصر أم ولده ) لعدم ملكه ( وان كذبه ) المكاتب ( لم يثبت النسب ) لحجره على نفسه بالعقد ( ولدت منه جارية غيره وقال أحلها لي مولايها والولد ولدي وصدقه المولى في الاحلال وكذبه في الولد لم يثبت نسبه فان صدقه فيهما ) جميعا ( ثبت والا لا ) وقول الزيلعي ولو صدقه في الولد يثبت أي مع تصديقه في الاحلال فلا مخالفة كالأبختي ( ولو ملكها ) أو ملكه ( بعد تكذيبه ) أي المولى ولو مكاتبه ( يوما ) من الدهر ( ثبت النسب ) وتصير أم ولده اذا ملكها لبقاء اقراره ( ولو استولد جارية أحد أبويه ) أو جده ( أو امرأته وقال ظننت حلها لي فلا حد ) للشبهة ( ولا نسب ) الا أن يصدقه فيهما ( وان ملكه يوما عتق عليه ) وان ملك أمه لا تصير أم ولده لعدم ثبوت النسب كذا ذكره المصنف تبعا للزيلعي لكنه قل هنا وفي نكاح الرقيق عن الدرر والخاتية انه لو ملكها بعد تكذيبه يوما ثبت النسب لبقاء الاقرار فتدبر نعم في الخاتية زنى بأمة فولدت فملكها لم تصر أم ولده وان ملك الولد عتق وفي الاشباه لو ملك أخته لأمه من الزنا عتقت ولو أخته لايه لا

﴿ فروع ﴾ أراد وطء أمته ولا تصير أم ولده يملكها الطفل ثم تزوجها  
 أقر باموميتها في مرضه ان هناك ولد أو حبل تمتق من الكل والا فن  
 الثلث وما في يدها للمولى الا اذا أوصى لها به نم في المجتبي استحسن محمد أن  
 يترك لها ملحفة وقيص ومقنعة ولا شيء للمدبر والله سبحانه وتعالى أعلم

---

تم الجزء الاول من كتاب شرح الدرر ويليّه الجزء الثاني وأوله  
 كتاب الأيمان

# فهرس الخطأ والصواب

صواب	خطأ	س	صفحة
الزائدة ان	الزائدة ن	١٥	٢٠
والسواك	والسوك	١٢	٢٢
يفسل	يفسم	١٦	٢٨
للالام	لالمال	١٧	٢٨
يتيمم	بتمم	١٨	٥١
فلا يتوقت	فلا يتوقف	٧	٥٨
فلا يتوقت	فلا يتوقف	٧	٥٩
فالسل	فالسل	١٢	٧٢
فيضن	فيمضن	٢	٢١٤
ادى	ادى ادى	٢٠	٢١٦
ولو مدبرا	ولو مديرا	١٢	٢٢٨
وقبل	وقبل	١٤	٢٣٨
يقع الملم	يقع الملم	١٤	٢٣٨
متعلق بئدى	متعلق بئدي	٢	٢٤٨
على	عل	٥	٢٦٦
وتقصير	وتقشير	١	٢٧١
واراق دما	واراق دم	١٨	٢٨٧
على	عل	٢	٣٠٦
موني	موني	١٣	٤٧٠
وقدا	وقدا	١٠	٤٧١
لئدب	لئدب	١٤	٤٧١
نظرا	نظر	٢٠	٤٧١



## فهرس

### ﴿ الجزء الأول من شرح الدر ﴾

صفحة		صفحة
٤٦	الأسار	٢ خطبة الكتاب
٤٨	باب التيمم	٥ مقدمة في مبادئ الفقه
٤٨	مبيحات التيمم	١٢ رسم المفتى
٥٣	ناقض التيمم	١٥ ﴿ كتاب الطهارة ﴾
٥٥	المسح على الخفين	١٨ اركان الوضوء
٥٧	فرض المسح	٢٠ سنن الوضوء
٥٨	نواقض المسح	٢٥ مكروهات الوضوء
٥٩	حكم مسح الجبيرة	٢٦ نواقض الوضوء
٦٠	الحيض	٢٩ فروض النسل
٦٢	النفاس	٣١ سنن النسل
٦٤	اصحاب الاعذار	٣٢ موجبات النسل
٦٥	الانجاس	٣٥ ما يحرم بالحدث الاكبر
٧٠	الاستنجا	٣٦ ما يحرم بالحدث الاصغر
٧٣	﴿ كتاب الصلاة ﴾	٣٨ المياه
٧٤	اوقات الصلاة	٤٤ احكام البئر
٧٧	الاوقات للمكروهة	

صفحة	صفحة
١٦٣ صلاة المريض	٧٩ الاذان
١٦٥ سجود التلاوة	٨٣ شروط الصلاة
١٧٠ صلاة المسافر	٩١ صفة الصلاة - فروضها
١٧٤ الجمعة	٩٤ واجبات الصلاة
١٨٢ الصيدين	٩٧ سنن الصلاة
١٨٧ الكسوف	٩٨ آداب الصلاة
١٨٨ الاستسقاء	٩٩ الكيفية العملية للصلاة
١٨٩ صلاة الخوف	١١٢ كيفية القراءة
١٩٠ صلاة الجنازة	١١٥ الامامة
٢٠٤ الشهيد	١٢٣ ما يمنع الاقتداء
٢٠٥ الصلاة في الكعبة	١٢٥ المسبوق وحكمه
٢٠٦ ﴿ كتاب الزكاة ﴾	١٢٦ الاستخلاف
٢١١ السائمة	١٣١ ما يفسد الصلاة
٢١٢ نصاب الابل	١٣٧ ما يكره في الصلاة
٢١٣ زكاة البقر	١٤٣ الوتر
٢١٣ زكاة النعم	١٤٤ النوافل
٢١٧ زكاة المال	١٥٢ ادراك الفريضة
٢١٩ العائسر	١٥٥ قضاء القوائت
	١٥٨ سجود السهو

صفحة		صفحة
٢٩٥	﴿ كتاب النكاح ﴾	٢٢٢ الركاظ
٢٩٩	المحرمات	٢٢٤ العشر
٣٠٥	الولي	٢٢٦ المصرف
٣١٢	الكفارة	٢٣٠ صدقة الفطر
٣١٦	المهر	٢٣٤ ﴿ كتاب الصوم ﴾
٣٢٩	نكاح الرقيق	٢٤٠ ما يفسد الصوم وما لا يفسده
٣٣٤	نكاح الكافر	٢٤٧ الموارض
٣٣٨	القسم	٢٥٢ الاعتكاف
٣٤٠	الرضاع	٢٥٦ ﴿ كتاب الحج ﴾
٣٤٤	﴿ كتاب الطلاق ﴾	٢٦١ الموافات
٣٤٨	الصريح	٢٦٢ الاحرام
٣٥٧	طلاق غير المدخول بها	٢٧٤ القران
٣٦٠	الكنائيات	٢٧٥ التمتع
٣٦٣	تفويض الطلاق	٢٧٧ جنايات الحج
٣٦٦	الامر باليد	٢٨٨ الاحصار
٣٦٨	المشيئة	٢٨٩ الحج عن النبر
٣٧١	التطيق	٢٩٢ الهدي
٣٨١	المريض	
٣٨٥	الرجعة	

صفحة	صفحة
٤٣٦	٣٩١ الايلاء
٤٤٧	٣٩٥ الخلع
٤٤٩	٤٠٢ الظهار
٤٥٢	٤٠٥ كفارة الظهار
٤٥٣ ﴿ كتاب المتق ﴾	٤٠٨ اللعان
٤٥٩ عتق البعض	٤١٢ المنين وغيره
٤٦٤ الحلف بالمتق	٤١٥ المدة
٤٦٥ المتق على جمل	٤٢٢ الحداد
٤٦٨ التدبير	٤٢٦ ثبوت النسب
٤٧٠ الاستيلاء	٤٣١ الحضنة









Bibliotheca Alexandrina



0382667